الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر -باتنة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

النّحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي
دراسة في نحو الجملة

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:

الزايدي بودرامة

إشراف الأستاذ الدكتور:

لخضر بلخير

السّادة أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
السعيد بن براهيم	أستاذ	جامعة باتنة	رئيسا
لخضر بلخير	أستاذ	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
عزالدين صحراوي	أستاذ	جامعة باتنة	ممتحنا
يحي بعيطيش	أستاذ	جامعة قسنطينة	ممتحنا
ذهبية بورويس	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر	ممتحنا
محمد بوادي	أستاذ محاضر	جامعة سطيف 02	ممتحنا

السنة الجامعية: 1434 - 1435 هـ

2013 - 2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

يورد كثير من الباحثين أنّه حينما تلقّى الدّارسون العرب المحدثون الوافد اللّساني الحديث كانوا تحت وطأة فكرة كبّلت الحركة العلميّة عندهم وجعلتهم يتوقّفون عن التّجديد والإبداع، هذه الفكرة مفادُها التّعصب للقديم والإيمان بقناعة (ليس في الإمكان أبدع مما كان وما ترك الأوّل للآخر شيئا)، مما جعلهم يصرفون هممهم نحو العناية بالمتون شرحا وتفسيرا وفهما واستظهارا، مبتعدين عن التّطوير وعن المراجعة لأنّ ما قدّمه الأوّل قد نضج واحترق ولا يملك المتأخّر إلّا حقّ التّمثّل والاحتذاء.

وبمجيء الدّرس اللّساني الحديث تغيّرت الوجهة، لكن، بدل أن يكون هناك توجّه نحو بناء نظريّة لسانيّة عربيّة تستمد مشروعيّتها من الاستفادة من الموروث التّراثيّ متجاوزة الهفوات والسّقطات التي وقع فيها السّلف مستأنسة بالمعطيات العلميّة المنهجيّة والموضوعيّة التي يوفّرها الدّرس اللّساني الحديث، أقول، بدل أن يكون هذا، فقد حدث شرخ كبير بين الباحثين العرب؛ من مناصر للوافد الغربيّ لا يرى بديلا عنه، ومن ملتزم بالفكر اللّغويّ العربيّ القديم، لا يرى فيه زيادة لمستزيد ...

وبعد مسيرة طويلة من الأخذ والرّد بدأت العقول تتوجّه نحو حلّ وسط، يزاوج بين معطيات الحديث واجتهادات القديم، وممن مثّل هذا الاتجاه خير تمثيل في المغرب العربيّ لسانيّون أمثال: عبد الرّحمن الحاج صالح، عبد القادر المهيري، أحمد المتوكّل، وغيرهم كثير.

ومن خلال هذه الجهود تُمكّن من فهم الأصول والمناهج التي كانت معتمد المتقدّمين، وإبراز القيمة العلميّة لما حوته النّظريّة اللّغويّة العربيّة في جميع مستوياتها. وعلى الرّغم من هذه الحركيّة العلميّة النّشطة فإنّ هذه الجهود كانت خاضعة، هي نفسها، لمبدإ التّبعيّة لمختلف النّظريّات الغربيّة التي اتّسمت بسمة التّطوير المستمر، فلمّا ظهرت البنيويّة الوصفيّة حاول الباحثون العرب تمثّلها والتّنقيب عن جذورها في أعماق التّراث اللّغويّ العربي وإجراء إسقاطات للمفاهيم الإجرائيّة في هذه النّظرية، مثل: التّوزيع، التّحليل للمكوّنات المباشرة، التّحليل الصّوتي ... ولما برزت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة تبع هذا التّحول في الدّرس اللّغوي الغربي تحوّل، كذلك، في الدّرس اللّغويّ العربيّ؛ حيث حاول الباحثون العرب رصد المماثلات التي تشترك فيا النّظريّتان، فتناولوا فكرة: التّأويل، والبنية السّطحيّة والعميقة، والقواعد التّحويليّة، وأصل الجملة ... لكنّ هذه التّقريبات لم تزد النّظريّة النّحويّة العربيّة جدّة أو مواكبة لمتطلّبات العصر كما كان متوقّعا لها، بل بقي الباحث العربي رهين ما يستجدّ عند

الغربيّ محاولا تقريبه بلسان عربي، تتلوها عمليّة الإسقاطات التي تنتهي عادة إلى احتضان تلك النّظريات والبحث عن وجود جذور لها ضمن الدّرس اللّغوي العربيّ.

وتعدّ نظريّة النّحو الوظيفيّ التي أرسى دعائمها الهولندي **سيمون ديك** آخر المحطّات التي مرّت بها اللّسانيات في الثّلث الأخير من القرن الماضي، حاولت هذه النّظريّة أن تتجاوز مختلف النّقائص التي وقعت فيها النّظريّات السّابقة بما فيها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة. ويمكن التّعرّف على قيمة هذه النّظريّة من خلال التّطرّق إلى أهمّ المبادئ المنهجيّة التي ترتكز عليها ؛ حيث ترى أنّ[١] :

- وظيفة اللّغة الأساس هي التّواصل.
- بنية اللّغة خاضعة لهذه الوظيفة، وبناء عليه فالوصف اللّغوي يجب أن لا يهتمّ بالخصائص البنيويّة فقط، بل كذلك بالخصائص الوظيفيّة والتّعالقات القائمة بين المجموعتين.
- موضوع الوصف اللّغوي هو القدرة التّواصليّة (communicative compétence).
- مطامح نظريّة النّحو الوظيفي تتلخّص في ثلاثة مطامح: الكفاية **التّداوليّة** والكفاية **النّفسيّة** والكفاية **النّمطيّة**.

تبنّى هذه النّظريّة من الباحثين العرب المحدثين **أحمد المتوكّل**، وقدّم كتابات عديدة تصف وتفسّر كثيرا من قضايا اللّغة العربيّة منظورا إليها من وجهة وظيفيّة، واستطاع أن يرسم معالم واضحة لنظريّة وظيفيّة جديدة سمّاها نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، وأن يقدّم نظريّة متماسكة عدّها لبنة أولى لمنهجيّة تمكّن من إعادة قراءة الفكر اللّغويّ العربيّ القديم، وإدماجه في الفكر اللّساني الحديث واستثماره في وصف اللّغات الطّبيعيّة، معتقدا أنّ عقد حوار بين الفكر اللّغوي العربي القديم والنّحو الوظيفي يمكّننا من تحقيق هدفين اثنين:

- إغناء النّحو الوظيفيّ بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللّغة العربيّة خاصّة، دون أن يمسّ اقتراض هذه التّحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجيّة المعتمدة في النّحو الوظيفي ولا ببنية النّحو المقترحة.

---

[١] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٩)، ص٤٥ وما بعدها

– وتقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النّحو العربيّ أو البلاغة العربيّة بالنّسبة لوظيفة المبتدإ ووظيفة البدل (والتّابع بصفة خاصّة) وظواهر التّخصيص والحصر والعناية والتّوكيد وغيرها.

فالهدف، إذا، هو تجاوز الهنات وإعادة بناء نحو يستجيب للنّظرة الشّموليّة في وصف ظواهر اللّغة العربيّة وتفسيرها. لكن، ألا يمكن الحفاظ على النّظريّة النّحويّة العربيّة كما هي في مبادئها الكبرى مع تزويدها بمختلف التّقويمات المقترحة، خصوصا وأنّنا نعلم أنّها ذات كفاية تطبيقيّة كبيرة؟

وانطلاقا من هذه الرّؤية (الاطّلاع على النّظريّات المختلفة ومحاولة الاستفادة منها مع الحفاظ على المنجز اللّغويّ) جاء هذا البحث لعقد حوار جديد بين نظريّة النّحو الوظيفي والدّرس اللّغويّ العربيّ، إيمانا من الباحث أنّ الدّرس اللّغوي العربيّ درس مطواع منفتح يمكنه الاستفادة من مختلف العلوم والنّظريّات متى حدّد القصور وبيّن المغيّب وأحسنت الإضافة، فليس التّجديد إعادة شاملة لبناء وهيكل النّظريّات فقط، بل إنّه كذلك، في اعتقاد الباحث، محاولة مستمرّة لمعرفة النّقائص ورب‍ء الخلل، وهذا لن يتمّ إلّا بالتّطرّق للمبادئ النّظريّة التي ترتكز عليها مختلف النّظريّات، وتتبّع كفايتها التّطبيقيّة (وضوحا، وشموليّة، وبساطة)، ووضع الانتقادات الموجّهة إليها موضع تحليل ونظر.

وبما أنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ مرّت بتطوّرات عديدة جاعلة مرحلة الجملة (ما قبل المعيار) الأرضيّة التي انبنت عليها مختلف التّطوّرات الأخرى (موسّعة ومعدّلة) فقد كان من الأسلم ضبط حدود المعالجة في الجملة، خصوصا وأنّها تتعالق مع الموضوع الظّاهر في الدّرس اللغوي العربي (الجملة).

وبناء عليه جاء عنوان هذا البحث:

النّحو الوظيفيّ والدّرس اللّغوي العربيّ (دراسة في نحو الجملة).

ولعلّ من الدّوافع التي حفّزتني على خوض غمار هذا البحث مجموعة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

– إنّ إجراء مقابلة نقديّة بين نظريّتين إحداهما قديمة، لكنّها استطاعت أن تكون مرجع التّحليل لما يربو على ثلاثة عشر قرنا، والأخرى تمثّل أحدث ما وصل إليه الدّرس اللّساني الحديث، لهو دعوة إلى الاستفادة من كلّ الجهود البشريّة دون تقزيم أو تضخيم. ومبدأ هذا الأمر ومنطلقه مراعاة فكرة

النّسبيّة، في كلّ شيء، أساسا لتلقّي العلوم وأخذها، لأنّها تعكس خصيصة من الخصائص البشريّة لا ينفكّ عنها ولا تنفكّ عنه، وهذا يدعو إلى تبنّي أطروحة النّقد المستمر.

- أجريْتُ في مرحلة الماجستير دراسة حول التّحليل النّحويّ عند علماء العربية ممثّلة في شخص ابن الحاجب، وقد وجدت أنّ مدار التّحليل هو تحصيل المعنى وتوجيهه، كما وجدت أنّ هذا التّحليل يمكن أن يتعدّد بتعدّد المقامات التي يمكن أن يتصوّر فيها الملفوظ، وهذا معناه أنّ المقام عند النّحاة العرب يتمّ استحضاره أكثر ما يتمّ استحضاره في خضم العمليّة التّحليليّة لا التّنظيريّة. لكن، هل هذا الحكم يمكن تعميمه على جميع ما وصلنا من مؤلّفات نحويّة؟ إنّ النّاظر في كتاب سيبويه يجد بذرة طيّبة لما يمكن تسميته بالنّحو المقاميّ، ولن يتأتّى كشفه والتّنظير له، تنظيرا ممنهجا واضحا، وإبراز قيمته إلّا في خضمّ نظريّة جعلت المقام أساسا لها في بناء نحوها (أعني نظريّة النّحو الوظيفيّ).

- الرّغبة في فهم نظريّة النّحو الوظيفيّ واستثمارها في تحليل النّصوص وتوجيه دلالاتها.

- محاولة إشراك الدّرس اللّغوي العربي القديم، من أجل إبراز قيمته، في الحوار العلمي الدّائر حاليّا بين اللّغويّين الجدد على اختلاف أوطانهم وألسنتهم.

- الكشف عن التّأثير المتبادل بين النّحو العربيّ القديم والأنحاء المعاصرة.

من الأهداف التي يتوخاها البحث:

- التّعريف بنظريّة النّحو الوظيفي، وتبسيط مفاهيمها وجمع متفرّقها.

- التّنبيه إلى شموليّة الدّرس اللّغوي العربي القديم والتّدليل عليها.

- محاولة تطعيم الدّرس اللّغوي العربي القديم بالمفاهيم الوظيفيّة المغيّبة فيه.

- بيان الكفاية التّطبيقيّة للدّرس اللّغويّ العربيّ القديم ونظريّة النّحو الوظيفيّ.

يؤسّس هذا البحث لنفسه انطلاقا من مبدإ مفاده أنّه لا يمكن التّسليم لمن يدّعي أنّ النّظريّات اللّسانيّة الحديثة أحكم منهجا وأوفر ضبطا من النّظريّات اللّغويّة القديمة، وذلك لما تطلعنا عليه الدّراسات، في كلّ مرّة، من مخبوء يمكن استثماره وتطويره فيها، فكلّ ما تحتاجه هو مراجعة مستمرة وقراءة واعية في المعطيات والأسس التي تنبني عليها.

ومن هذه النّظريات النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة التي آتت أكلها في الحفاظ على السّمت العربيّ معنى ومبنى، موسّعة آفاق أبعادها لتشمل كلّ دقيقة من دقائق التّركيب، ومضمّنة بعدها الشّمولي علما آخر هو علم المعاني الذي جعل موضوعه النّظر في التّركيب من حيث بناؤه وهيأته التي يفرضها مقام تواصليّ ما. وبناء عليه فالنّظريّة اللّغويّة العربيّة ونظريّة النّحو الوظيفيّ يشكّلان تصوّرا متقاربا يمكن دمجه والاستفادة منه في معرفة السّقطات وتلافي الهنات.

وانطلاقا من هذه الرّؤية فإنّ هذا البحث تدفعه جملة أسئلة كبرى؛ بعضها يتعلّق بالدّرس اللّغويّ العربي، وبعضها الآخر يتعلّق بنظريّة النّحو الوظيفيّ:

ما يتعلّق بالدّرس اللّغويّ العربيّ:

- ما مدى احتفاء الدّرس اللّغوي العربيّ بالوظيفة ؟.

- أيحقّ القول إنّ النّظرية النّحويّة العربيّة أغفلت استجلاء المعنى السّياقي، وإنّها اكتفت بدراسة الجانب التّركيبي ملغية الجانب التّداولي؟.

- أكان إغفال استحضار المقام على المستوى التّنظيريّ فقط أم أنّه تجاوزه إلى المستوى التّطبيقي؟.

- هل يمكن التّسليم بالقول الذي يذهب إلى أنّ اللّغة العربيّة وجدت مستقلّة قبل نحو النّحوي وهذا ما يجعلها في حاجة إلى بناء أنحاء أخرى؟.

- وهل وقع الدّرس اللّغوي العربيّ في مأزق يدعونا إلى تجاوزه والبحث له عن بدائل تجعله يتلافى هذه المآزق؟

- ما هي طرق تطعيم الدّرس اللّغويّ حتّى يصبح مواكبا للأنحاء العالميّة؟

- ما هي الانتقادات التي تحتاج إلى مراجعة

- ما هي المفاهيم والتّصوّرات التي يمكن أن يقترضها الدّرس اللّغويّ العربيّ من نظريّة النّحو الوظيفيّ.

ما يتعلّق بنظريّة النّحو الوظيفيّ:

- ما هي المبادئ والأسس التي قامت عليها هذه النّظريّة؟.

- ما هي الكفايات التي تسعى إلى إرسائها؟.

- هل استطاعت أن تحظى بتطبيق يزيدها تمكينا وإحكاما؟.

- ما هي الاقتراضات التي اقترضتها من الدّرس اللّغويّ العربي؟.

- وهل يمكن عدّها بديلا للنّظريّة اللّغويّة العربيّة؟.

وفي سبيل تحقيق إجابة واضحة عن هذه الأسئلة فقد قسّمت العمل إلى مقدّمة وبابين، جعلت الباب الأوّل الموسوم بـ: نظريّة النّحو الوظيفي (الفرش النّظري والجهاز الواصف) مخصّصا لتقديم نظريّة نحو اللّغة العربيّة الوظيفي ومناقشة حدودها وجزئياتها، وقد قسّمته إلى مدخل وأربعة فصول، حاولت في المدخل تقديم توصيف للواقع اللّساني العربي الحديث، تمهيدًا للولوج إلى هذه النّظريّة، وخصّصت الفصول الأربعة لعرض مفاهيمها ومبادئها وجهازها الواصف؛ تناولت في الفصل الأوّل تقديمًا للتّوجّه الوظيفيّ تعرّضت فيه لمفهومه ومهامّه وأهمّ المبادئ التي ينبني عليها، ولما كانت الدّراسة مخصّصة للجملة فقد أفردت الفصل الثّاني لعرض ومناقشة مفهوم الجملة وأنواعها في نظريّة النّحو الوظيفي، ولم يبق بعد هذا إلّا عرض الجهاز الواصف بجميع مكوّناته. لكن، نظرًا لتشعّب هذه المكوّنات وكثرتها فقد وزّعت مناقشتها على الفصلين الباقيين، فكان البنية الحمليّة من نصيب الفصل الثّالث أمّا البنيتان الوظيفيّة والمكوّنيّة فقد تكفّل بإبرازهما الفصل الرّابع.

أمّا الباب الآخر الموسوم بـ: (النّحو الوظيفيّ والدّرس اللّغويّ العربيّ القديم) فقد خصّصته للبحث عن الجوانب الوظيفيّة في الدّرس اللغوي، منتقيا الدّرس النّحوي والبلاغي لتكاملهما واحتياج بقية العلوم إليهما. ولمناقشة قضايا الاتفاق والاختلاف بين الدّرسين حسب ما هو معروض عند المتوكّل فقد قسّمت هذا الباب كذلك إلى مدخل وأربعة فصول؛ جعلت المدخل للبحث عن وظيفة التّراث عند المتوكّل لأبرهن به على أنّه لم يكن موقفه تجاه التّراث سلبيًا بل كان يرى فيه مرجعًا يمكن الاستئناس به، أمّا الفصل الأوّل فبحثت فيه عن معالم الوظيفيّة عند النّحاة، وكانت معالم الوظيفيّة عند البلاغيين من نصيب الفصل الثّاني، أمّا الفصل الثّالث فكان مخصّصا لعرض جوانب الاتّفاق والاختلاف بين الدّرسين متتبّعًا ما عرض في المدوّنة المتوكّليّة المتعلّقة بقضايا الجملة، وخصّصت

الفصل الرّابع للبحث عن الكفاية التّطبيقيّة في كلا الدّرسين، لأخلص إلى خاتمة سجّلت فيها ما توصّلت إليه من خلاصات ونتائج.

وقد اعتمدت في عرض مادة هذه الأبواب وتحليلها على المنهج الوصفيّ، حيث تتبّعت بالوصف والمناقشة خمس مدوّنات؛ مدونة المتوكّل متمثّلة في مؤلفاته المختلفة التي تربو على ثلاثين مؤلّفا، المدونة النّحوية متمثّلة في كتاب سيبويه وكتاب معاني النّحو لفاضل صالح السّامرائي، المدونة البلاغية متمثّلة في كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني وكتاب مفتاح العلوم للسّكّاكي، حيث عرضت ما تزخر به كل مدوّنة من جوانب وظيفيّة. كما حاولت تفعيل المنهج الوظيفيّ في تحليلي للنّصوص المختارة من أجل معرفة الكفاية التّطبيقيّة للنّحو الوظيفي.

وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع كانت له المرشد والهادي لما عنّ من أفكار لعلّ أبرزها كتب المتوكّل التي عقدت معها محاورة استغرقت باباً كاملاً مثل: الوظائف التّداوليّة في اللغة العربية، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) ... الكتاب سيبويه، معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، مفتاح العلوم للسّكاكي، التلخيص للقزويني ... وغيرها.

وقد واجه البحث مجموعة صعوبات لعلّ أكثرها وطأة:

- عدم توفر المراجع الأجنبيّة المؤصّلة لنظريّة النّحو الوظيفي وخصوصًا كتب سيمون ديك.

- تشتّت القضايا التي عالجها المتوكّل في كتبه المختلفة.

وفي الختام أحمد الله جلّ وعلا على كرمه ولطفه. كما أشكر الأستاذ المشرف الدّكتور **لخضر بلخير** على إشرافه على هذا البحث منذ كان فكرة إلى أن رأى النور، أشكره على توجيهاته وصبره وحلمه، وإنّه لمن نعم الله جلّ وعلا عليّ أن أكرمت برجل فاضل مثله، أرجو من الله جلّ وعلا أن يجزيه عنّي خير الجزاء.

كما لا أنسى جامعة باتنة لاحتضاني في هذه المرحلة الدّراسيّة، وأخصّ بالذّكر قسم اللّغة العربيّة وآدابها بكلية الآداب واللغات، حيث وجدت كلّ التّسهيلات طيلة فترات التّسجيل.

كما أتوجه بالشّكر الجزيل إلى السّادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقويم اعوجاجه.

الباب الأوّل:

نظريّة النّحو الوظيفيّ (الفرش النّظريّ والجهاز الواصف)

مدخل:

اللّسانيات العربيّة واللّسانيات الغربيّة (توصيف الواقع)

١- الواقع اللّساني بين التّكامل والتّغييب:

اللّسانيات، كما هو متّفق عليه بين الدّارسين، هي الدّراسة العلميّة للغة، واللّغة المقصودة ههنا هي اللّغة التي تميّز الكائن البشريّ (دون تخصيص أو تفضيل)، إنّها "العلم الذي يقرأ اللّغة الإنسانية على وفق منظور علمي عميق ودقيق، ويستند إلى معاينة الأحداث وتسجيل وقائعها، قائما على الوصف وبناء النماذج وتحليلها بالإفادة من معطيات العلوم والمعارف الإنسانية الأخرى، ويرمي هذا العلم إلى كشف حقائق وقوانين ومناهج الظواهر اللّسانيّة، وبيان عناصرها ووظائفها وعلاقاتها الإفرادية والتركيبية داخل وخارج بنية النص"[١]، وهناك من يوسع دائرتها لتشمل مختلف التّطورات التي عرفتها عبر تاريخها الحديث، فيورد أنّ "الظاهرة اللّغوية تبسط أمام الفكر البشري منذ القديم صنفين من القضايا أحدهما نوعي والآخر مبدئي عامّ، فأمّا الصّنف الأوّل فيتمثّل في عناصر اللّغة باعتبارها نظاما مخصوصا له مكوّناته الصّوتية والصّرفية والنّحوية والمعجميّة، ولكلّ هذه الأوجه فرع مختصّ من فروع الدّراسة اللّغوية، وهذا الجانب نوعي باعتبار أنّه متعلّق بكلّ لغة على حدة، وأمّا الصّنف الثّاني من القضايا فيتّصل بالمشاكل المبدئيّة التي يواجهها النّاظر في اللّغة من حيث هي ظاهرة بشرية مطلقة، ويتدرج البحث في هذه المسائل من تحديد الكلام وضبط خصائصه إلى تحسُّس نواميسِه المحركة له حتى يقارب مشاكل أكثر تجريدا وأبعد نسبة كقضية أصل اللّغة وعلاقة الكلام بالفكر وتفاعل اللّغة بالحضارة الإنسانيّة، فضلا عن مشكل الدّلالة اللّغوية ذاتها وكيف يحدث إدراك العقل لمعاني الألفاظ"[٢].

وبناء عليه، فاللّسانيات علم شمولي يتناول جميع اللّغات دون تفريق، ويدخل ضمنها "كلّ النظريات والمفاهيم والمناهج العلميّة التي تتناول اللّسان كظاهرة موضوعية، وتحاول تفسيرها بالاعتماد على التّجربة والاستدلال العقلي سواء كان من إبداع اللّسانيين الغربيّين أو غيرهم أم من مواصلة البحث اللّساني الذي ابتدأه الخليل وأصحابه"[٣]، وهذا يعني أنّ اللّسانيات لا تقوّض أو تلغي

[١] – عبد القادر عبد الجليل، **علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكم وقواعد البيانات**، (الأردن: دار صفاء، ط١، ٢٠٠٢)، ص١٠٦.

[٢] – عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، (تونس: الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦)، ص ص ١٠٥- ١٠٦.

[٣] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، (الجزائر: موفم للنشر، ٢٠٠٧)، ص١٨٤.

المنجزات التي قُدّمت قبلها حول اللّغة (سواء كانت القضايا المعالجة عامة أم خاصّة)، ومن بينها ما قدّم في الفكر اللّغوي العربي القديم الذي نجده، تبعا للمفهوم الذي تأخذه اللّسانيات، ينضوي تحت لوائها مخصّصا وجهة النّظر والمعالجة.

إننا إذا أمعنا النّظر في جلّ الأعمال اللّسانيّة التي خلّفها الإنسان في اللّغة أو التي يمكن أن يخلّفها استقبالا فإنّه يمكن حصرها في ثلاثة إمكانات[١]:

١- بعض الدّراسات اللّسانيّة ركّزت وجهة نظرها على دراسة الخصائص المشتركة بين اللغات جميعها، وهو ما يعرف باللّسانيات الكلية.

٢- وهناك دراسات جعلت همّها دراسة لغةٍ واحدةٍ معينةٍ وهو ما يعرف باللّسانيات الخاصّة.

٣- وهناك دراسات وقفت وسطا بين اللّسانيات الخاصة والكلية، وهي ما يعرف باللّسانيات النسبية، حيث تتخذ بعض اللّغات (لا كلها) موضوعا لها.

وتبعا لهذا التصنيف فالدّرس اللّغوي العربي القديم يندرج ضمن ما يعرف باللّسانيات الخاصة التي تتخذ لغة معينة (العربية) موضوعا للدّراسة، مع خصوصية، في محركات الدّراسة ودوافعها وطريقة المعالجة والنظر.

لكن، إذا كان هذا هو الواقع العلمي (المفترض) للفكر اللّغوي العربي القديم مع اللّسانيات، فلماذا هذا النّفور منها في الوسط العربي؟ ولماذا نحسّ بأنّها علم غربي يريد أن يسلبنا خصوصيّاتنا ويقضي على تراثنا؟

إنّ المدقّق في مرجعيّة هذا الموقف وهذا الصّراع يجد أنّه قد غذته، في رأي الباحث، مجموعة أسباب، منها ما يمكن تسميته بالسبب التّأسيسيّ، ومنها ما يمكن تسميته بالسّبب الاستقبالي، ويمكن القول كذلك أنّه حتى نظرتنا إلى التراث كانت سببا من الأسباب التي أحدثت هذا الصّراع (وهو ما يمكن تسميته بالسبب التراثي)، وسنعرض لكلّ سببٍ على حدةٍ فيما يلي:

---

[١] - ينظر: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (١- أفول اللسانيات الكلية)**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠١)، ص٤٠.

أ- **السّبب التأسيسيّ**:

المتسبب الرئيس في وجوده هم الرواد الأوائل في الفكر اللّساني الغربي الحديث، بدءا من **دي سوسير** نفسه، فقد أغفل هذا الأخير المنجز اللّغوي العربي إغفالا تاما، ولم يعتدّ في نظرته التراجعية النقدية إلا بما قدّم في الحضارة الغربية (قديما وحديثا)[١].

وما يمكن أن يستنتجه القارئ الحصيف من قراءة بدايات محاضراته[٢] هو أنّ اللّسانيات المراد إنشاؤها هي لسانيات غربية خالصة، ولا علاقة لها بالمنجز اللّغوي الكلي الشامل الذي تدعو إليه كما هو شائع عنها. يقول **عبد الجليل مرتاض**، موضحا المسألة أكثر ومبينا أبعادها: "إنّ آراء **دي سوسير** هذه تستوقفنا لا محالة لتوضيح بعض الرؤى العلمية وبلورتها للقارئ العام على وجه أخص، لأنه لن تكون هذه المغالطة الأخيرة التي يقع فيها الرجل عن جهل أو تجاهل، ذلك أنّ من يقرأ هذا الأخير ولا سيما في كتابه الشهير (دروس/ محاضرات في اللّسانيات العامة) ليلاحظ هذا السّكوت المتعمد المتغاضى عنه كلما تعلق الأمر بشأن ظاهرة بحث تشترك فيها الإنسانية كلها جمعاء، وقد يكون هذا السكوت إلى درجة المحظور عنده أكثر تعمدا وأزيد تغاضيا حين تتصل ظاهرة بحث لغوي بما يضارعها عند العرب، وحتى عند غيرهم من شعوب عريقة سبقت العرب والغرب معا"[٣]، ويقول أيضا: "وفردينان **دي سوسير** وقف أكبر جزء من حياته العلمية لبحث ودراسة اللّغة السنسكريتية وقواعدها كان يعرف هذا، ولكنه أعرض عن كل ما يعرف قصدا منه ليعزو تأسيس بل تشييد الدراسات اللّغوية إلى الإغريق أي إلى الغربيين"[٤].

[١] – أورد سوسير في محاضراته أن الدرس اللغوي مر بثلاث مراحل (كلها غربية) لم يعرف فيها موضوعه بدقة، سمّى المرحلة الأولى بمرحلة القواعد أو النحو المعياري، ويبدأ مع الإغريق، أمّا المرحلة الثانية فأطلق عليها اسم الفيلولوجيا ورأى أن بداياتها تعود إلى القرن ٣ق م، وقد ربطها بمدرسة الإسكندرية الإغريقية القديمة، والحركة العلمية التي أسسها فريدريك أوغست وولف سنة ١٧٧٧، أما المرحلة الأخيرة فأطلق عليها اسم الفيلولوجيا المقارنة، ويُرجع بداياتها الحقيقية مع عالم غربي هو فرانز بوب. (ينظر: فردينان دو سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة: صالح القرمادي وآخرين، (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥)، ص١٧، وما بعدها.

[٢] – ينظر الباب الأول من محاضراته: لمحة عن تاريخ الألسنية، من ص١٧، إلى ص٢٣.

[٣] – عبد الجليل مرتاض، **في مناهج البحث اللغوي**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠٣)، ص١٣.

[٤] – المرجع نفسه، ص١٧.

والأمر نفسه مع اللّسانيات التوليدية التحويلية؛ حيث إن من "عقائد **شومسكي** والمطبقين لنموذجه أنّ البحث اللّغوي المنجز في غير إطار نظريته لا يدخل في البحث العلمي المنتج لليقين الرياضي، بل كل ما يقع في اللّسانيات خارج نظريته لا يعنيه، ولا يهمه أمرُ ما قد يأتي به غيره إذا لم يدعّم بوجه من وجوه نظرية النحو التوليدي التحويلي، إذ كلّ ما يقال خارج هذا النحو فهو ليس من علم اللّغة وليس أهلا لأن يقارن بنحوه"[1]

هذا التّغاضي الذي مارسه هؤلاء الرّوّاد الأوائل وهذه المواقف التي كانوا يبنون عليها تصوراتهم شكّل (في رأي البحث) نفورا وموقفا قبليا سلبيا تجاه الدّرس اللّساني الحديث.

ب- **السّبب الاستقبالي**:

ويُعنى به كيفية إيصال المنجز اللّساني الحديث إلى القارئ العربي العام أو المتخصّص، فبعض "اللّسانيين الأوائل لم يحسنوا زرع النّباتات اللّسانيّة في العالم العربي لأنهم حملوا اللّسانيات ولم يحملوا طريقة زرعها في العالم العربي بالحوار المبني على فهم التراث اللّغوي العربي أوّلا، ثمّ فهم المعطيات اللّسانيّة، من هنا حملت الطروحات اللّسانيّة الأولى في العالم العربي اتهاماتٍ للغة العربية في نحوها وصرفها ومعجمها كما يبرز في أعمال الرواد الأوائل مثل: الدكتور **عبد الرحمن أيوب، وأنيس فريحة،**..."[2]، فاللّسانيون العرب المحدثون (وأغلبهم درس في جامعات غربية) انبهروا بما عند الغرب، ولذلك فقد كانوا يعتقدون أنّ اللّسانيات التي أتوا بها من عند هؤلاء تمثل العلم الصحيح الذي يجب أن تقاس بالنّظر إليه نتائج الدّرس اللّغوي في الأمم الأخرى، ومن أخصّها الدرس اللّغوي العربي، ومن ثمة فقد جعلوا النتائج الموافقة له من العلم والتي لا توافقه مجانبة له خارجة عن حدوده (العلم)، وينبغي طرحها والتخلي عنها، يقول **الفاسي الفهري**: "إن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال"[3]، ويقول في موضع آخر: "إنّ التراث

---

[1] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠١٠)، ص٧٧.

[2] – حسن خميس الملخ، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة،** (مقال مأخوذ من شبكة الإنترنيت: www.aljabriabed.net/n96_07khamis.htm.) .

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط١، ١٩٨٥) ص٦١.

عائق في كثير من الأحيان لهاته النهضة في المجال اللّغوي والمجال اللّساني، وأنا أتحدث عن تجربة، كانت الدعوة إلى التراث في كثير من الأحيان وما زالت عائقا للتطور وللتصور ولحل مشاكل اللّغة العربية"[1]، وكان من نتائج هذا المنطلق الخاطئ أن كانت قراءتهم للتراث قراءة لا تتعدى التجريبية[2]، يقول **طه عبد الرحمن**: " كما أنه قد غلب على نقاد التراث التوسل بأدوات البحث التي اصطنعها المحدثون من مفاهيم ومناهج ونظريات، معتقدين أنهم بهذا التقليد قد استوفوا شرائط النظر العلمي الصحيح، أو لم يدروا أنه ليس كل ما نقل عن المحدثين بأولى بالثقة مما نقل عن المتقدمين، ولا كل ما نسب إلى العلم الحديث بأقرب إلى الصّواب مما نسب إلى العلم المتقدم"[3].

وهناك سبب آخر يشكّل امتدادا لهذا السبب الأخير (الاستقبالي)؛ ألا وهو قلّة الالتفات للجذور التأصيليّة لهذه النّظريّات الغربيّة، إذ لا يكاد يحاط بالخلفيات الإبستمولوجية والتساؤلات الفلسفية التي وجهت بناء النظرية على تلك الشاكلة؛ يقول **طه عبد الرحمن**: "وحتى لو قدّرنا أنّ المناهج الحديثة لا يضاهيها غيرها، ولا يبطلها يسير الزمن عليها، فهل مَلَكَ هؤلاء المقلّدون ناصية تقنياتها وتفننوا في استعمالها، حتى جاز لهم أن ينقلوها إلى غير أصولها"[4]، وهذا ما جعل القارئ العربي، وخصوصا في البدايات الأولى من وفود هذا العلم، غير مدرك لجوهر تلك النظريات، ولا لكيفية الاستفادة منها في فهم لغته. وإذا لم يدرك هذا فإنّه لا محالة سيدعو إلى التخلي عنها ونبذها.

يضاف إلى هذا أنّ هذه النظريات الغربية كانت تتسم بسمة المرحلية؛ فهي لا تلبث أن تغير الرؤى وتهدم الأصول لتظهر في ثوب جديد يشكل نظرية جديدة كما هو الحال مع البنيوية والتوليدية

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، ص٩٤، نقلا عن: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص٣٩.

[2] – المقصود بالتجريبية، كما يذكر **عز الدين المجدوب** ليس: "تلك النزعة في العلوم التي تقضي باعتماد التجربة قبل إصدار أحكام علمية فتلك من محاسن المنهج العلمي، وإنما الذي نقصده بالتجريبية هو قلة التنظير للمارسة العملية، وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية"، عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، (تونس: دار محمد علي الحامي، كلية الآداب سوسة، ط١، ١٩٩٨)، ص١٢.

[3] – طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠٠٧)، ص١٠.

[4] – المرجع نفسه، ص١٠.

التحويلية، مما جعل القارئ العربي ينفر منها ولا يثق فيها، إذ كيف يوثق في نظرية لم يكتمل جهازها الواصف ولم تتحدد معالمها؟.

ج- السّبب التّراثي:

من المعلوم أنّ التّراث الذي خلفه السلف تراث ضخم وثري، يحتاج إلى قراءة واعية وتمثل، هذا الأمر لم يحقق إلى الآن (لعدم الانطلاق من فهم المحركات والطرائق التي كانوا يعتمدونها)، وما يتوفر حوله من دراسات هو محاولات لتسليط الضوء عليه لكن بعيون غربية[1]، إننا إذا لم نستطع استيعاب تراثنا وفهمه وقراءته، وهو القريب منا لأنه يشكل هويتنا ومرجعنا ومستندنا، فكيف يمكن أن نتجاوزه إلى بدائل غربية، خصوصا ونحن نعلم علم اليقين أنّ هذا الغربي ما أتى بما أتى به إلا بعد قراءة تمحيصيّة نقدية لتراثه. والمنطق السليم يوجب علينا أن نقرأ ونفهم ما عندنا أوّلا، فإذا استوعبناه أمكننا تجاوزه، وهذا التّجاوز لا شكّ أنه سيفتح آفاقا للنّظر في المناهج والنّظريّات اللّسانيّة الحديثة.

يضاف إلى هذا، أنّ المنجز التّراثي استطاع، باقتدار، أن يكون آلة موصلة لفهم دقائق النّصوص[2]، أمّا الدرس اللّساني (العربي التابع للغربي) الحديث فأغلب مادته نظرية (وحتى الأسئلة التي ينطلق منها لها تعلق بثقافة غريبة عنا) وحين تنزل إلى التطبيق فهي تتخذ من المعطيات التراثية مرجعا تعتمده وأساسا تبني عليه تحليلاتها، وهذا ما جعل القارئ العربي يفضل ما كان له نفع تطبيقي على ما كان آراء فلسفية ما تلبث أن تفسح المجال لغيرها ليحلّ محلها، إذ لا يكفي في النّظرية أن تكون ذات بهرج فكري نظري في حين لا تكاد تنزل إلى الواقع، ويدقق الباحث **محمد الأوراغي**

---

[1] – وحتى إن وجدت هناك دراسات فيها جدة وتميز فإنها تبقى في الهامش؛ لأنها ليست من المرغوب فيه، كما هو الحال مع ما قدمه **فاضل السّامرائي** حول قضية معاني النحو، ينظر: فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، (الأردن: دار الفكر،ط١، ٢٠٠٠).

[2] – وهو من بين الأهداف التي أنيطت به، وقد قادهم هذا الهدف إلى "البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان". عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، (لبنان: دار النهضة العربية، ط١، ١٩٧٩)، ص١١.

أكثر في الأسباب التي جعلت التراثيين يدعون إلى الاكتفاء بما قاله السّلف، مرجعًا إيّاها إلى خمسة مبرّرات[١]: ١- معرفي ٢- عقدي ٣- حضاري ٤- منهجي ٥- اختياري.

يرجع السبب المعرفي إلى طبيعة اللغات التي أقيمت عليها اللّسانيات عند الغربيين، إذ نجدها قد "انطلقت من دراسة اللغات الأوربية وخلصت إلى نتائج لا يصدق أغلبها في العربية"[٢]، لأنّها لم تراع خصوصية هذه اللّغة، أمّا السبب العقدي فيرجعه **الأوراغي** إلى منهج اللّسانيات التي لا تقيم تمييزًا بين مختلف مستويات اللّغة، وتدعو إلى دراسة اللّغة التواصلية الحية، ولا شك أنّ مثل هذه الدعوة "سوف يؤدّي، لا محالة، إلى إضعاف العقيدة في النفوس، وثانيا من خلق تصدّع لساني في الوطن العربي تثبيتا لاستمرار تشرذمه السياسي في الوقت الحالي، وتمهيدًا لانقسامه النهائي"[٣]، أما السبب الحضاري فيرجعه إلى أنّ "الاشتغال بفكر الغربيين اللّغوي سيفضي لا محالة إلى إهمال لإنتاج مفكرينا حول العربية لأنه على قدر الانخراط في اللّسانيات الحداثية يأتي الانسلاخ من اللّسانيات التراثية"[٤]، أمّا السّبب المنهجي فمفاده "أن الاستضاءة بما يورد من نظريات غربية سيؤدي إلى إسقاطات غير مقبولة؛ من مثل جعل التراث بنيويًا من جهة وتوليديًا تحويليا من جهة أخرى ووظيفيًا من ناحية أخرى. وبكثرة الجدل حول هوية النحو العربي تضيع أصول بنائه وتتعذر عندئذ كل إمكانات استثماره في بناء نظرية لسانية جديدة"[٥]، أما السبب الأخير (السبب الاختياري) فلا يعني به الأوراغي حرية الأخذ من أي الدرسين وفق ما يختاره الباحث، بل يعني بالاختياري اختيار القريب حضاريًا لا البعيد؛ يقول: "بمعنى أنَّ التراثي إذا كان مقلّدًا لأسلافه راضيًا بترديد معارفهم اللّسانيّة، وكان الحداثي بدوره مقلدًا لأساتذته الغربيين مسترشدًا في دراسته للعربية بأفكارهم اللّسانيّة ومكتفيا في وصف لغته بتطبيق نماذجهم النحوية فإن تقليد القريب ثقافيًا أولى من الغريب حضاريًا"[٦].

---

[١] - محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص٥٥- ٥٦.

[٢] - المرجع نفسه، ص٥٥.

[٣] - المرجع نفسه، ص٥٦.

[٤] - المرجع نفسه، ص٥٦.

[٥] - المرجع نفسه، ص٥٧.

[٦] - المرجع نفسه، ص٥٧.

٢- الطّرح الغالب في الواقع اللّساني العربي المعاصر:

"تنوعت الأعمال اللّسانيّة العربية المعاصرة بين الترجمات المباشرة، والتأليف والإبداع الجديد، والموازنات بين ما توصّل إليه الغرب حديثا وما اكتشفه العرب قديما، وبين إحياء التراث العربي ومحاولة إعادة بعثه من جديد بغية عرض أفكاره القيمة، ونفض الغبار عمّا تاهت عنه الألباب حديثًا، وبين القراءات الجديدة للقديم على ضوء اللّسانيات الحديثة وقد مست هذه الأعمال اللّغة العربية من جوانبها المختلفة"[١]، وفي غياب تمثل جيد للتّراث وفهمٍ لمضامينه الفكرية ومحركاته المنهجية (وربما عدم الاقتناع بها لكونها عربية قديمة) نجد أن الكتابة الإسقاطية والكتابة التمثلية تأخذان النصيب الأوفر من الكتابات اللّسانيّة العربية "ذلك أن المجهودات المقدّمة في هذا المجال لا تكاد تعدو النقل والترجمة عن الغرب، فهي في مجملها، باستثناء بعض المحاولات الجادّة في إحياء التّراث والتّعريف به، تنتقل من اللّسانيات الغربية وتعود إليها، فتقدمها، أو تطبقها على المدونة العربية، لا بل وحتى تقارنها مع ما جاءت به قرائح علمائنا في الماضي، علما أنّ كلاًّ منهما، أي التفكيرين اللّغويين العربي والغربي، قد نشآ في ظروف مختلفة وعصور مختلفة ولأهداف مختلفة أيضا"[٢]، وهناك بعض الكتابات، وإن كانت قليلة، انطلقت من تمثل لنظرية ما لكنها جعلت من التراث العربي معينا يمدها بآفاق جديدة للنظر كما هو الحال مع أحمد المتوكل في نظرية النحو الوظيفي.

ولعل الشيء الإيجابي الذي يمكن التنويه به، فيما يتعلق بهذه الكتابات، هو أنه قد تمت العودة إلى التراث اللّغوي القديم بكل معارفه وعلومه، إما بحثا عن شرعية للوجود اللّساني في الذاكرة العربية، وإما بغية إخضاعه للفحص اللّساني المعاصر حتى يتم تطويعه لخدمة أهداف الحداثة، لذا أصبح لزاما على كل من رام البحث في حقائق العربية واستعمالاتها اللجوء إلى الذاكرة النحوية إما على سبيل انتقاء معطيات الدراسة أو انتقاد التّجربة التراثية، لكن، على الرغم من ذلك، ففي كلتا الحالتين يظل جوهر الدرس النحوي العربي مغيبا[٣]، والنظرية الوحيدة، في حدود اطلاعي، التي حاولت الانطلاق من

[١] – هبة خياري، **خصائص الخطاب اللساني (أعمال ميشال زكريا نموذجا)**، (الجزائر: دار الوسام العربي، ط١، ٢٠١١)، ص٤١.

[٢] – المرجع نفسه، ص٤٧.

[٣] – ينظر: فؤاد بوعلي، **الدرس النحوي في الخطاب اللساني المعاصر**، (المغرب: مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٠، سبتمبر ٢٠٠٦).

التراث وصبغه بصبغة تتلاءم والعقل المعاصر هي النظرية الخليلية للدكتور **عبد الرحمن الحاج صالح**، يقول في هذا الصدد مبينا أصول النظرية التي تبناها ذاكرا معالم تميزها: "تعرضنا في هذه، الدراسة، لأول مرة لتقويم النظرية اللّغوية العربية التي كانت أساسا لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه لاسيما الخليل، وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن. ويبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسّست عليها اللّسانيات الحديثة، وخاصة البنوية والنحو التوليدي التحويلي، وبين هذه النظرية. وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها بما في النظرية العربية القديمة"[1]، ويقول في موضع آخر: "فالغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللّساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللّغة"[2].

غير أنه لا يذكر في تاريخ اللّسانيات العربية الحديثة محاولة جادة مكتملة المعالم حققت ما يصبو اللّساني العربي إلى تحقيقه، فالناظر في الواقع اللّساني في العالم العربي يرى أن ثمة اتجاها يتجاهل التراث تماما وحجتهم في هذا "أن هذه الأقوال هي آخر ما توصل إليه العلم الحديث، وأن الباحثين العرب لم يبلغوا، لقلتهم وقرب عهدهم بالبحث، مستوى الاجتهاد، فإنّ الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللّغة وظواهرها هي وليدة هذا العصر، ثم هي من جنس الأفكار التي تخص علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء وغيرها من العلوم التجريبيّة التي تقدّمت في أيامنا التّقدم المعروف"[3]، وفي مقابله ثمّة اتجاه يتجاهل تماما أو إلى حدّ بعيد اللّسانيات الحديثة (لأسباب كثيرة، أبرزها ما عرضه البحث سابقا)، ويبقى الرأي الوسط هو الحل لواقعنا، فيجب علينا أن نقرأ تراثنا ونستوعبه، ثم نضيف إليه ما هو ناقص مما نحتاج إليه (مما يخترعه العقل العربي أو توفّره له اللّسانيات الغربية الحديثة) وهكذا سيكون للسانيات دور التكميل لا دور التغييب.

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (الجزائر: موفم للنشر، ج١، ٢٠٠٧)، ص٢٠٧.
[2] – المرجع نفسه، ج١، ص٢٠٨.
[3] – المرجع نفسه، ج١، ص١٢.

لكن، هذا الرأي الوسط لم يحقّق بعد ويحتاج إلى جهود متكاتفة لها وجهة موحدة ورؤية واضحة وهدف بيّن، وإذا ما ذُكرتْ في هذا السياق كتابات **المتوكّل** فإنّه يمكن القول عنها كذلك أنّها لم تأخذ بهذه الوسطية، فعلى الرغم من أنّ انطلاقته كانت من "البحث في التراث العربي مستهدفا الكشف عن نظرية اللّغويين العرب من أجل مقارنتها بالنظريات اللّسانيّة المعاصرة، وإدماج تحاليل الأولى في الخطاب اللّساني المعاصر، حتى إذا اكتمل البناء صار بإمكان النظرية اللّسانيّة العربية أن تصف اللّغة العربية وغيرها من اللغات البشرية"[1]، فإنّه لم يستمر في تحقيق هذا المشروع، بل اكتفى بتبني نظرية لسانية غربية (نظرية النحو الوظيفي) جاعلا إيّاها الإطار الذي يشتغل عليه، وإذا ما نظر إلى النظرية اللّغوية العربية القديمة فلإغناء تلك النظرية الغربية، يقول في هذا الصدد: "سيمكننا عقد الحوار بين الفكر اللّغوي العربي القديم والنحو الوظيفي، فضلا عن تمحيص مشروعيّته، من ... إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللّغة العربية خاصّة، دون أن يمسّ اقتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي ولا ببنية النحو المقترحة"[2]، وهذا معناه أنّ المبادئ والمفاهيم التي سيتم اقتراضها يجب أن تقبل الانضواء والدخول ضمن المبادئ المنهجية في نظرية النحو الوظيفي وإلا نحيت وألغيت، وهذا ما يجعل مجال الرؤية في الفكر اللّغوي القديم ضئيلاً وأبعاد تحليلها قليلا لأنه يحصره فيما يتوافق فقط.

٣- الواقع اللّساني بين الثّبات والتّطوّر:

إذا كان من المقرر أنّ "بناء نظرية نحوية هو محاولة للإجابة عن أسئلة محددة، مما يفسّر اختلاف الأنحاء التي أفرزها الفكر اللّغوي الإنساني على مرّ العصور، فباختلاف الأسئلة الموجهة للنظر تختلف الأنحاء والنظريات"[3]، فإننا نجد أن الدرس اللّساني الغربي قد اختلف فيه الأنحاء والنظريات، أما الدرس اللّساني العربي فقد قُرِّرَت فيه نظرية واحدة لا يكاد يُخرَج عن مبادئها وأصولها، وهذا معناه أن الفكر اللّساني الغربي فكر تطوري أمّا الفكر اللّساني العربي فهو فكر ثابت (على الأقل في حدود النظر إلى

[1] - محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص٦٨.

[2] - أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، (المغرب: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٥)، ص١٠.

[3] - حافظ اسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، **قضايا ابستمولوجية في اللسانيات**، (الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٩)، ص٤٤.

الجهاز الذي يصف نظام اللّغة)، ومرجع هذا، في بعض الجوانب لا كلها، إلى طبيعة الأسئلة التي تطرح في كل درس، كما نُوه سابقا، وإلى الزاوية التي تعالجها تلك الأسئلة، وهذا ما سيحاول البحث مدارسته بتوزيعه على نقطتين:١ – الواقع اللّساني الغربي ٢- الواقع اللّساني العربي

٣- ١- الواقع اللّساني الغربي:

ركّز البحث على واقعه الحديث لا القديم؛ ذلك أنّ القديم، في نظر كثير من الباحثين (سوسير مثلا)، لا يندرج ضمن اللّسانيات، نظرا لغياب الموضوع وغياب المنهج الذي يجب أن يعالج به، يضاف إلى هذا أن الفكر اللّساني الغربي اكتسب هذه الحركية التطورية الملفتة للنظر بعد تبنيه للمفاهيم والمساطر التي أرساها **دي سوسير** لا قبله، فقد عرفت اللّسانيات الحديثة طوال القرن العشرين ثلاث ثورات كبرى: ثورة بنيوية بدأت مع **دي سوسير**، وثورة توليدية تحويلية تحت لواء **تشومسكي**، وثورة تبليغية تواصلية بزعامة **هايمس** (Dell Hymes) و**ويليام لابوف** (William Labov)، ويعدّ الفكر العلمي والمنهجي الذي أرساه **دي سوسير** في كتابه (محاضرات في اللّسانيات العامّة) الأرضيّة التي ارتكزت عليها جلّ الأفكار والنّظريات اللّسانيّة التي جاءت بعد ذلك، بل نجد أنّ من بين ثنائياته (أو ثلاثياته) ما يتنبّأ بظهور تلك النظريات؛ وهي المثلث الاصطلاحي (اللّغة، اللّسان، الكلام) الذي أصبح عالميا[١].

جعل **دي سوسير** موضوعَ اللّسانيات اللّغة بعدّها نظاما من العلامات، وأنّ الدّراسة العلميّة لها لابدّ أن تنظر إليها في ذاتها؛ بوصفها كيانا مغلقا له زمان محدد معزول عن كلّ المؤثرات الخارجية المحتملة، ومن أجل ذاتها؛ وذلك حين يكون الهدف هو استكشاف واستنباط القوانين التي تحكم اللّغة البشرية والتي تسعف في فهم هذه الظاهرة (معرفة وحداتها، كيفيّة تعالق هذه الوحدات، ما هي التّراكيب التي تجوزها لغة ما وما هي التراكيب التي ترفضها...)، أي عدم ربط دراسة اللّغة أو جزء منها بهدف خارجي عنها، كأن يكون هذا الهدف تحليل نصوص معينة، أو دراسة مجتمع من المجتمعات...، وذلك لأنّ ربطها بهذا الهدف الخارجي عنها قد يقلّل من التدقيق الجيد لبعض مكوناتها.

---

[١] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص٣٧.

إلا أنه في سنة ١٩٥٧ نجد أنّ الموضوع والهدف قد اختلفا اختلافا بيّنا عما كانا عليه في التّوجه الأول الوصفي البنيوي (لكن ليس معنى هذا إلغاءه إلغاء كليا، بل تجاوزه إلى الظلال التي لم تتناول بالدراسة)؛ فقد جعل **تشومسكي** موضوع اللّسانيات هو اللّسان، ويريد به تلك الملكة التي يتميز بها الكائن البشري عن بقية الكائنات، فموضوعها هو الملكة أو القدرة؛ حيث يقوم بوصفها وتوضيحها، أما عن الهدف فهو تقديم تفسير للكيفية التي بها ينتج ويفهم متكلم مثالي لغته، يقول **تشومسكي**: "إن الموضوع الأول للنظرية اللّسانيّة هو المتكلم المستمع المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كليا، والذي يعرف لغته، وعندما يطبق معرفته هذه في إنجاز فعلي فإنّه لا يخضع للشّروط النحوية غير الملائمة كقصور الذاكرة أو عدم الانتباه أو الأخطاء"[١]، لكنّ **تشومسكي** أغفل (عن قصد) الإنجاز أو الكلام وما يستتبعه من معطيات تداولية محكومة بالمقام الذي أنجز فيه؛ وذلك لاعتقاده "أن دراسة الإنجاز، أي استعمال اللّغة، بحسب **تشومسكي**، لن تكون ممكنة، من الناحية اللّسانيّة على الأقل قبل دراسة شاملة وتامة لطبيعة القدرة وخصائصها كما أنه لا يمكن انتظار الشيء الكثير من دراسة الإنجاز دون اعتماد دراسة شاملة ومعمقة للمعرفة الضمنية التي يتوافر عليها مستعمل اللّغة"[٢]، ويرى التوليديون أنه يجب على النظرية اللّسانيّة أن تجيب عن تساؤلات لها تعلق بهذه القدرة من مثل[٣]: ما طبيعة هذه الإمكانات اللّغوية، وهذه القدرة اللّغوية التي يتوافر عليها الأفراد المتكلمون؟ وكيف يستعمل الأفراد المتكلمون هذه الإمكانات المتوافرة لديهم؟ وكيف تُكتسب هذه الإمكانات؟ والإجابة عن هذه الأسئلة قادتهم إلى البحث عن نموذج لهذه القدرة؛ ويتمثل هذا النموذج أساسا في نحو اللّغة (نسق القواعد) التي يتكلمها الأفراد، كما قادتهم إلى بناء نموذج للإنجاز، أي بيان الكيفية التي تتحقق بها القدرة اللّغوية، كما قادتهم إلى بناء نموذج للاكتساب (وكان أكبر التركيز موجها إلى الطفل).

وقد بدأ اللّسانيون يلتفتون إلى البحث عن الكيفية التي يتحقق بها التّواصل والعوامل المؤثرة فيه منذ أواسط السّبعينات، ومع هذا الالتفات تغيّر موضوع اللّسانيات؛ حيث صار **الكلام** بدل اللّغة

١ – تشومسكي، **نظرات في النظرية التركيبية**، ص١٢، نقلا عن: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص٤٥

٢ – مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص٤٧.

٣ – المرجع نفسه، ص٤٧.

(بعدّها نسقا تجريديا) أو اللّسان (الملكة أو المقدرة)؛ وصار يبحث عن الكلام في علاقته بمنجزه والكيفيات التي يحقق بها المتكلم أغراضه. وصار ينظر إلى "العلامات اللّغوية على أنها وسائل لهدف معين، وإدراك اللّغة على أنها ذلك النشاط الذي تبرز معه علامات يعمل بها المرء شيئا ... ويتجلى في تغيير التوجه هذا الاقتناع بأن اللغات الطبيعية ليست أدوات وصف فقط، بل هي أدوات فعل أيضا، أي أدوات تنجز بمساعدتها أفعال"[1] وفي هذا الصّدد يرى **لابوف** أنّ موضوع اللّسانيات "ليس هو القدرة اللّغوية كما يحددها تشومسكي، وإنما هو دراسة البنية اللّغوية وتطورها في خضم السياق الاجتماعي الذي تشكله العشيرة اللّغوية. إنّ اللّسانيات العامّة مهما كان محتواها يجب أن تقوم أوّلا على اللّغة كما يستعملها المتكلمون الذين يتواصلون بينهم في الحياة اليومية"[2]، ويؤكد ***هايمس*** على أن "ما يتميز به الفرد المتكلم هو امتلاكه لقدرة أكبر وأشمل وأكثر وظيفية مما يقترحه النّحو التوليدي، وهي القدرة التواصلية Competence communicative التي لا تمكن من القدرة على إنتاج وفهم ما لا حصر له من الجمل النحوية، بل تتعلق باشتغال السلوك اللّغوي في شموليته وواقعيته؛ وهي مختلف السّياقات والمقامات الممكنة لتحقيق كلّ أغراضه التواصلية في أبعادها الفردية والجماعية"[3].

يمكن، تدقيقا في المفاهيم وتوضيحا للرؤية وتوسيعا للمدارك، تسمية المرحلة الأولى بمرحلة الدالّيات، والمرحلة الثانية بمرحلة الدلاليات، أما الأخيرة فيمكن تسميتها بمرحلة التّداوليات[4]، ولكلّ مرحلة منجزاتها وأتباعها، وهو ما نوضحه في النقاط الآتية:

١) **مرحلة الدّاليات**: ويستوعبها حقّ الاستيعاب ما يعرف بالتّوجه البنيوي؛ ركزّ هذا التوجه على تقطيع دوال العلامات اللّغوية (جمل، كلمات) وتفتيتها إلى عناصرها الأساس باحثة عن العلاقات المنظمة لها والقوانين الداخلية المتحكمة فيها إن اللّسانيات عند أصحاب هذه المرحلة "تبدو صالحة لأن تأخذ بعين الاعتبار الظواهر اللّغوية قصد استخراج المنظومة التي

---

[1] – جرهارد هلبش، **تطور علم اللغة منذ سنة ١٩٧٠**، تر: حسن بحيري، (مصر: زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٧) ص ص٢٦٧–٢٦٨.

[2] – مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص٤٩.

[3] – المرجع نفسه، ص٤٩.

[4] – هذا التقسيم من اقتراح الباحث المغربي طه عبد الرحمن، ينظر: طه عبد الرحمن، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

تتحكم فيها، وليس انطلاقا من منظومة جاهزة ومعدة من قبل؛ أي ملاحظة الأحداث، مما يجبرنا على تنظيم هذه الوقائع بحسب الطريقة المهيأة (النظرية)، بدل تنظيمها بحسب قوانينها الداخلية الخاصة بها"[1] ، من أبرز أعلامها من الأوربيين: **دي سوسير**، علماء مدرسة جنيف، وعلماء مدرسة براغ، وعلماء مدرسة كوبنهاجن (يلمسليف تخصيصًا) وعلماء المدرسة الوظيفية الفرنسية (أ. مارتني) ، ومن الأمريكيين: **بلومفيلد** و**هاريس** وتلميذه **تشومسكي** (في البدايات).

حاول هذا التوجه أن يحدث قطيعة مع الدراسات اللّغوية التاريخية والمقارنة عند الأوربيين تخصيصًا، والتأسيس لمنهج علمي لساني يماثل مناهج العلوم الطبيعية، يقول ***روبنس*** مركزا على رؤية استشرافية للسانيات وهي في بداياتها: "من الممكن أن نجعل مكانة اللّسانيات بين العلوم الأكثر وضوحا. إنها علم تجريبي"[2].

٢) **مرحلة الدّلاليات**: من أبرز الانتقادات التي وجهها **تشومسكي** للبنيوية أنها تكتفي بوصف الظاهرة اللّغوية وتصنيفها انطلاقا من مدونة لغوية محدودة، ويرى **تشومسكي** أنه يجب على اللّسانيات أن لا تتوقف عند حدود الوصف والتصنيف بل أن تتجاوزها إلى تفسير وتحليل القدرة اللّغوية التي تمكن المتكلم من إنتاج عدد لا محدود من الجمل الصحيحة نحويا.

والاهتمام بالدلالة والتركيز عليها لم يتوفرا عند **تشومسكي** (أو على الأقل في المرحلة الممتدة إلى سنة ١٩٦٨) بل نجدها عند أتباعه (أو معهم) من أمثال: **كاتز**، و**جاكندوف** فيما يعرف **بالدلالة التأويلية**، و**فيلمور**، و**روس**، و**مكاولي**، و**بوسطال**، و**لاكوف** فيما يعرف **بالدلالة التوليدية**[3].

٣) **مرحلة التّداوليات**: وهي المرحلة الثالثة التي دشّنها عالم الأجناس الأمريكي **ديل هايمس** و**وليام لابوف** بتوجيه نقد لاذع إلى التّصوّر التّجريديّ الذي انحصر فيه البحث اللّساني، سواء من رائد اللّسانيات الحديثة (**دي سوسير**) الذي حصر موضوع تنظيره في اللّغة دون الكلام،

[1] – س. بيرو، **علم التركيب الوظيفي**، نقلا عن: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص١٨.

[2] – هنري روبنس، **اللسانيات العامة (مقدمة)**، ص٢١، نقلا عن: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص١٧.

[3] – ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص١٠٩.

أم صاحب النظرية التوليدية التحويلية الذي قصر موضوع تنظيره على القدرة اللّغوية دون الكلام أو التأدية.

وقد صار التركيز منصبا على دراسة القدرة التبليغية، بدل القدرة اللّغوية التي صار ينظر إليها على أنها إحدى مكوناتها فقط، يقول **هايمس**، منتقدا **تشومسكي**، : "إن نظرية **تشومسكي** القائمة على توليد الجمل اللغوية المختلفة صحيحة تماما إذا كان المقصود منها وصف اللّغة ككيان مستقل بذاته بعيدا عن المواقف الاجتماعية والحياة التي تستخدم فيها اللّغة، ولكن اللّغة لا قيمة لها ككيان مستقل، فهي ليست قوالب وصيغاً وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة كالطلب والترجي والأمر والنهي ... وغير ذلك من آلاف الوظائف اللّغوية"[١].

وبهذا الانتقاد الشهير أعيد الاعتبار للنظريات السياقية، حيث دخلت مجال اللّسانيات بقوة، كنظرية أفعال الكلام لفلاسفة اللّغة العادية، ونظريات التداول والملفوظية ونظريات النحو الوظيفي ... وما يجمع هذا التوجه الجديد هو محاولة ربطه البنية بوظائف تداولية محددة تحكمها سياقات وطبقات مقامية معينة، وشبكة من العلاقات الاجتماعية المنظمة لمقاصد المتخاطبين، والمنطقية التي تتضمنها محاوراتهم.

هذه هي أبرز التّطورات (لا كلّها) التي عرفها الدرس اللّساني الغربي الحديث، وهي تطورات تنبني في أساسها على التراكميّة والتجاوز بحثا عن أيّ جانب من الجوانب التي تسعف على فهم الظّاهرة اللّغوية وضبطها.

٣-٢- الواقع اللّسانيّ العربي:

يشمل الدّرس اللّساني العربي جميع العلوم التي تناولت اللّغة العربية بالدراسة والتحليل (من أي جانب من جوانبها) فيندرج ضمنها جهود النحاة والبلاغيين وعلماء اللّغة والأصول والتفسير... والناظر في هذه العلوم يجدها متداخلة متفاعلة "فالمباحث الكلامية تتفاعل مع المباحث اللّغوية والبلاغية والفلسفية، كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللّغوية والأصولية، وهكذا، وقد

---

[١] – نايف خرما وعلي حجاج، **اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها**، نقلا عن: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعيطيش، (الجزائر: أطروحة دكتوراه، مخطوط، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، جامعة منتوري)، ص٣٩.

ساهم هذا التفاعل في إثراء العلوم والفنون بعضها لبعض وفي توجيه مسار البعض الآخر، بل أدى ذلك التفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم إلى حدّ أن تبدو بعض الإشكالات المعرفية التي يولّدها هذا العلم كما لو كانت تنتسب إلى الإشكالات المعرفية التي تدخل في علم غيره"[1]، وهذا التّفاعل تعكسه وحدة الهدف الذي من أجله وضعت، فهي وضعت من أجل حفظ القرآن والحديث من التحريف والزيغ ولا شك أنَّ أوّل خطوات حفظهما هي حفظ اللّغة التي بها أنزلا، وهناك هدف آخر يستتبع عملية الحفظ ويرتبط بها أشدّ ارتباط وهو هدف الفهم، فالفهم جزء من الحفظ لا ينفك عنه ولا ينفصل.

لكن، ما إن بنى الدّرس اللّغوي العربي القديم جهازه (ممثلا في مضامين العلوم المختلفة: الصرفية والنحوية، والبلاغية، ....) حتى توقف عن التجديد والتطوير، فبمجرّد اكتمال الآلة حوّلت وجهة العلم من البحث والتفتيش إلى محاولة الاستيعاب والتفعيل العملي من أجل فهم النصوص وإدراك نكاتها، وربما توسع نحو جمع متفرق أو تفصيل مجمل وهكذا.

والسّؤال الذي يطرح نفسه في هذا السّياق: هل معنى هذا أن العلوم التي تناولت العربية بالدّراسة لم تغفل أي جانب من جوانبها؟ والإجابة التي يمكن افتراضها هي نعم؛ ذلك أن هذه العلوم تعكس النّظام التّجريدي الذي يحكم تلك اللّغة (متمثّلة في النّصوص التي بنيت عليها الدّراسة)، ولو افترض أنهم أغفلوا بعض الجوانب المتعلقة باللّغة موضوع الدّراسة فإن هذا الإغفال سينعكس لا محالة على بعض جوانب النّصوص (وخصوصا النصوص الشرعية التي هي مناط استنباط الأحكام الشرعية) التي يستعان في تحليلها، من أجل فهمها، على تلك العلوم، ولم يعلم عن أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين أنه لفت إلى جوانب مغيبة فيه (يعتد بها)[2]، خلافا للدرس اللّساني الغربي الذي بني تطوره أساسًا على مراعاة الجوانب المغيبة، ولذلك ما يلبث أن يظهر بعد كل نظرية نظرية أخرى تجعل موضوعها الجانب المغيب (كما عُرض سابقا).

ولكن: هل التغيير في نظريات اللّغة ظاهرة صحيّة دائما؟ إن التغيير الصحي مرهون بوجود "مبرر معقول يحمل واحدا من مجتمع اللّسانيين أو أكثر على بناء نظرية لسانية، ويرغب الباقي في بذل

[1] – طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، ص٩٠.

[2] – لا يقصد البحث أنه لا توجد نقائص جزئية يسيرة، بل يقصد أنه لا توجد جوانب من الظاهرة لم تعالج ولم تتناول.

جهد لاستيعاب النظرية المستحدثة والوقوف على خصائصها وجدواها بالقياس إلى غيرها، ولا مبرر أقوى من تأزم الفكر اللّغوي القائم"[1]، يقول **توماس كون**: "في كل حالة، لم تكن تظهر نظرية جديدة إلا بعد فشل معلن في النشاط العادي لحلّ المشكلات ... وقد بدت النظرية الجديدة استجابة مباشرة لأزمة"[2].

ولكن يجب أن لا يفهم أنّ التّطوير منبوذ وأنه لم يترك الأوّل للآخر شيئًا، إنَّ التطوير ضرورة ولكل عصر مستجداته وحاجاته، ثم إنّه يجب أن نفرق بين تطوير يركز على إنشاء نظريات جديدة تعيد النظر في كلّ الأمور من الصفر (ممارسة الإلغاء) وبين تطوير يسعى إلى استثمار القديم والمحافظة على جوانب القوة فيه ثم تطويعه لمواكبة الدواعي العصرية (الحوسبة، التعليم، الكفاية الإجرائية ...) وهذا ما لم يحققه أي لساني عربي محدث (ليس معنى هذا أنه لا توجد محاولات مثل محاولة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح مع النظرية الخليلية الحديثة)، وقد يقول قائل: قد قدمت دراسات لسانية عربية حديثة، كجهود تمام حسان، وجهود مختار عمر، وجهود كمال بشر، والمتوكل، والفاسي الفهري، ... أفلا تُعدُّ جهود هؤلاء تطويرًا؟

والإجابة عن هذا السّؤال تنطلق من تفهّمه في ذاته (انطلاقا من مفهوم التّطوير ذاته، الذي يعني أوّل ما يعني فهم الشيء جيدا ومعرفة نقائصه قبل قول أي شيء)، وهذا التفهم يقودنا إلى أن انطلاقة هؤلاء اللّسانيين لم يحركها الوعي بالتّراث في ذاته، بل كانت تحركها النّظريّات الغربيّة التي كان يستشف منها هؤلاء مناهجهم ومفاهيمهم، ولذلك كانت جلّ الدّراسات التي قدّموها تتسم بالتجريبية، على حدّ تعبير **عز الدين المجدوب،** فقد "كاد يجمع ناقدو التراث على أن بالنحو العربي عيوبا تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة ومهمة أساسية من مقتضيات عصرنا ومستلزمات نهضتنا، وذهبوا في هذا النقد مذاهب شتى وتباينوا في تشخيص هذه العيوب وتعيين طرق الإصلاح تباينا يجعل الباحث يتساءل عن قيمة الأسس التي اعتمدوها ومدى سلامتها، وقد بدا لنا بعد تدبّر هذه المقاربات للتراث أن عيبها هو اتصافها بالتجريبية، ونحن لا نقصد بالتجريبية تلك النزعة في العلوم التي تقضي باعتماد التجربة قبل إصدار أحكام علمية فتلك من محاسن المنهج

---

[1] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص١٥.

[2] – توماس س. كون، **بنية الثورات العلمية**، تر: حيدر حاج اسماعيل، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة،ط١، ٢٠٠٧)، ص١٥٦.

العلمي، وإنما الذي نقصده بالتجريبية (empirisme) هو قلة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها مستلزمات ونتائج فرعية"[1]، ولا يمكن عدّ التجريبية تطويرًا، بحال من الأحوال، لأنها تعتمد الانتقاء الموجّه المعتمد في جوهره وأساسه على ما تصل إليه النظريات الغربية بدعوى "أنّ هذه الأقوال هي آخر ما توصّل إليه العلم الحديث، وأنّ الباحثين العرب لم يبلغوا بعد، لقلّتهم وقرب عهدهم بالبحث لمستوى الاجتهاد ... ومن ثمّ الاعتقاد بأن جميع ما تصوّروه من المفاهيم هي حقائق علميّة مسلّمة من قبل جميع العلماء الغربيّين"[2]، وهذا قاد كثيرا منهم إلى تقرير "أنّ ما ظهر عند العرب من الأفكار ولم يثبته اللّغويون الغربيّون فلا قيمة علميّة له"[3].

وقد يقول قائل إنّ فكرة التّجريبيّة هذه التي أتى البحث على ذكرها تنطبق على اللّسانيّين العرب الوصفيين فقط، و إنّ هناك بعض اللّسانيين حاول أن يدرس العربيّة بجهاز واصف جديد لا يمتّ بصلة لما كان يعالج عند علماء العربيّة المتقدّمين، معتقدًا أنّ استعمال معطيات القدماء يجعل اللّساني المحدث سجين مناهج القدماء "نظرًا لما هناك من العلاقة بين الأصول التي وضعوها وبين المواد التي وصفتها هذه الأصول، مع أنه لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة، وقد أدّى هذا ببعضهم إلى تبني مواقف غريبة تخلط بين وصف اللّغة العربية وقراءة التراث النحوي العربي، كما أدّى ببعض آخر إلى أن يعرّف منهجه سلبيًا فقط، بموضعته بالنسبة لما قاله القدماء، وألا يقترح تصوّرًا جديدًا للظّاهرة اللّغوية أو نحوًا بديلاً لنسق قواعد القدماء"[4]، وهذا ما حاول اللّساني عبد القادر الفاسي الفهري تلافيه وعدم السقوط فيه مؤكدًا "أن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية بل هي غير لائقة في كثير من الأحيان"[5]، لكن السؤال الذي يواجه هذا اللّساني هو: هل حقّق فعلا بناء جهاز واصف

---

[1] – عزالدين مجدوب، **المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)**، (تونس: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨)، ص١٢.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (الجزائر: موفم للنشر، ج١، ٢٠٠٧)، ص١٢-١٣.

[3] – المرجع نفسه، ص١٤.

[4] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ص٥٢.

[5] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ص٦١.

للغة العربية يضاهي الجهاز الواصف الذي وضعه علماء العربية المتقدمون؟ ثم ما هي ميزته وخصيصته؟ وهل معنى إنشاء جهاز واصف أنه تطوير؟ وهل التطوير يطلب لذاته؟ وكيف سيتعامل هذا الجهاز الجديد مع الزخم اللّغوي التّراثيّ؟

وهذا الذي ذكرته يمثل جهود اللّسانيين التوليديين العرب ممثلاً في شخص أبرز لساني فيهم وهو الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، ولاشك أنّ ما قدّمه هو أو غيره ممّن يشتغلون على هذا التّوجه (التّوليدي التّحويلي) يعدّ مرحلة من مراحل اللّسانيات العربيّة الحديثة، لا مرحلة تطويريّة للدّرس اللّغوي العربي القديم، ونجد إلى جانب هذا الاتجاه اتجاها آخر كان له موقف إيجابي من التراث إلاّ أنّه لم يسع هو الآخر إلى تطوير الدّرس اللّغوي العربي القديم بل سعى إلى محاورته للاستفادة منه، هذا الاتجاه هو الاتجاه الوظيفي، وأبرز متبنّيه من الدّارسين العرب هو الباحث أحمد **المتوكّل** وهو "من اللّغويين المغاربة الذين تخلوا عن مبدإ التوفيق المعرفي فانضموا إلى اللّسانيات الغربية ... بدأ مشروعه اللّغوي سنة ١٩٨٢ بالبحث في التراث العربي مستهدفا الكشف عن نظرية اللّغويين العرب من أجل مقارنتها بالنّظريات اللّسانيّة المعاصرة وإدماج تحاليل الأولى في الخطاب اللّساني المعاصر، حتى إذا اكتمل البناء صار بإمكان النظرية اللّسانيّة العربية أن تصف اللّغة العربية وغيرها من اللغات البشرية، لكنه سرعان ما تخلى عن هذا المشروع بتبنيه سنة ١٩٨٥ لنظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك الهولاندي، واتخذها **المتوكّل** إطاراً في جميع مؤلفاته التي شارفت العشرين كتابا"[١].

ويبقى الاطلاع على هذه الجهود والنظريات ضروريا لمن رام تطوير النّظريّة اللّغوية العربيّة، إذ قد تمدنا ببعض الجوانب التي لم نعهدها في درسنا أو تنبهنا إلى بعض الزوايا المغيّبة عندنا، ومن أبرز هذه النظريات التي تحتاج منا إلى قراءات متأنية (فهما واستيعابا ومقارنة ...) نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك، لكن البحث لن يهتم بهذه النظرية في منبتها الغربي، بل سيحاول تتبع ما قدّمه الناقل لها (**أحمد المتوكل**) إلى اللّغة العربيّة تطبيقا وإثراء.

[١] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص٦٨.

الفصل الأوّل:

التّوجّه الوظيفيّ (المفهوم، والمهامّ، والمبادئ)

أورد البحث سابقا (في المدخل) أنّ الدّرس اللّساني الغربي عرف تطورات كثيرة، آخرها التّوجه نحو دراسة اللّغة بمراعاة استحضار الوظيفة المنوطة بها، وذلك لتأثيرها عليها ولأهميتها في فهم بنيتها، فهي "دراسة استعمال اللّغة، فهي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللّغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محدّدا صادرا من متكلّم محدّد وموجّها إلى مخاطب محدّد بلفظ محدّد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدّد"[1]، وقد شمل هذا التّوجّه بدوره عدّة توجّهات (النّظريّات المؤسّسة تداوليّا)، أبرزها: نظرية أفعال الكلام، الملفوظية، الحجاج، نظريات النّحو الوظيفي ... والذي يهمّ البحث في هذا السّياق هو النّظريّات الوظيفيّة عامّة ونظريّة النّحو الوظيفيّ **لسيمون ديك** ودراسة العربية من منظورها مع **المتوكّل** خاصة.

١- ضبط حدود التّوجه الوظيفي:

لعل أوّل ما يمكن أن يُبْدَأَ به هو تمييز النّظريّات الوظيفيّة من غير الوظيفيّة، لأنه الفيصل الذي يعطي هذا التوجه أحقية التميز ويجعل الرؤية واضحة من بدايتها. فما هو الضّابط الدّقيق الذي يجعلنا نقول عن توجّه ما بأنّه توجّه وظيفي؟.

يورد الباحث **يحي بعيطيش** أنه، حتى نعدّ نظريّة أو توجّها ما توجها وظيفيا، يجب[2]:

١- اعتبار الوظيفة التبليغية الوظيفة الأساس للغة، وأن تلك الوظيفة تعكس إلى حد كبير الخصائص البنيويّة للتّراكيب اللّغويّة (الصّوتيّة، والصّرفيّة، والمعجميّة، والتّركيبيّة) في الجملة أو النّصّ.

٢- لا يعدّ النموذج النّحوي نموذجا وظيفيا إلا إذا أفرد فيه مستوى خاصّ للجوانب التداولية، منظورا إليها على أنها مجموعة خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية للجملة أو النص (حيث يسهم بمعية الجوانب الدلالية في توفير كل المعلومات التي تحتاجها القواعد التركيبية المحددة لرتبة المكونات، وحالاتها الإعرابية...).

---

[1] – مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)**، (الجزائر: دار التنوير، ط١، ٢٠٠٨)، ص ٣٧.

[2] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، (الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)، ص٥٧.

وفي ضوء هذين الأساسين يمكن التّفريق بدقّة بين النّحو الوظيفي والنّحو غير الوظيفي؛ فالنّحو الوظيفي هو الذي لا يقتصر على البحث عن الدّور الذي تؤدّيه الكلمات أو العبارات في الجملة، أي الوظائف التركيبية؛ لأنّ هذه الوظائف لا تمثل إلاّ جزءاً من كلّ تتفاعل مع وظائف أخرى مقاميّة[1] (الوظائف الدلالية والتداولية)، وبهذا فالنّحو الوظيفي هو ذلك الجهاز المركب من محصلة كل هذه الوظائف (التركيبية، الدلالية، والتداولية).

أمّا النّحو غير الوظيفي فهو النّحو الذي يُكْتَفَى فيه بتحديد وظائف بنية الجملة التّركيبيّة (وقد يتعدّى هذا إلى الاهتمام بتمثيل الوظائف الدّلالية)، ومن هذا المنطلق لا يمكن عدّ الوظيفيّة الفرنسية، كما يورد **بعيطيش،** بزعامة **أندري مارتني** من النّحو الوظيفي في شيء؛ ذلك أنّها لم تدرج في وصفها مستوى لتمثيل الخصائص المقامية التداولية بل ركزت على الأشكال البنيوية ذات الطابع المادي الذي يسهل حصره وضبطه وتقنينه ودراسته دراسة علمية موضوعية، يقول بعيطيش: "ويترتب على ذلك إبعاد نظرية النّحو الوظيفي أو علم التركيب الوظيفي (la syntax fonctionnelle) لمارتني مثلا من النماذج النّحوية الوظيفيّة لأنّها ... لم تدرج في وصفها مستوى لتمثيل الخصائص المقامية التداولية، فهي على غرار الأنحاء البنيوية التي ضحت بالأساسين معا من أجل التفرغ كلية للخصائص البنيوية الشكلية"[2].

وقد حاول **المتوكّل** تقديم تصوّر للتفريق بين التّوجّه الوظيفي والتّوجه غير الوظيفي، مركزا على بيان أهمّ نقاط الائتلاف والاختلاف، مؤكّدا على أنّ ما يخالف بين هذين التّوجهين أكثر مما يؤالف بينهما[3]، وسيحاول البحث إيجازها في النّقاط التّالية[4]:

---

[1] - ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص٤١.

[2] - المرجع نفسه، ص٤٢.

[3] - المراد بالنّظريات غير الوظيفيّة (حسب ما يفهم من عرض **المتوكّل**) هي النّظريات التّوليديّة التّحويليّة تخصيصا لا البنيويّة، وسبب حصرها فيها هو أن النظريات الوظيفية تتفق مع التوليدية التحويلية في أنّها نظريات نظرية وليست تصنيفية (أي أن هناك أرضية مشتركة يمكن الانطلاق منها في المقارنة).

[4] - ينظر: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٩)، ص١٢ وما بعدها

أ- **وجوه الائتلاف**:

- من النّقاط التي يرى المتوكّل أنّها تجمع بين هذين التّوجهين اتّفاقهما، وفق نظرة عامّة، في **الموضوع**، و**الهدف**، و**حدود المعالجة**؛ موردًا أنّها نظريات تتّخذ موضوعا لها اللّسان الطبيعي محاولة بناء نموذج صوري (تجريدي) يستوعب الظّواهر الموصوفة[1]، وهدفها هو استكشاف الخصائص الجامعة بين اللّغات الطبيعيّة على اختلاف أنماطها، إضافة إلى هذا فهي لا تتوقّف عند الوصف الصّرف للظّواهر اللّغوية، بل تتعدّاه إلى محاولة تفسير هذه الظّواهر.
- كما يورد أنّ الأنحاء التي تبنيها هذه النّظريّات هي أنحاء قدرة لا أنحاء إنجاز؛ أي وصف قدرة المتكلم اللغوية التي تمكنه من التواصل.
- وفي بنائها لهذه الأنحاء تفرد، بدرجات متفاوتة، مستويات لتمثيل الجوانب التركيبية والدلالية والتداولية.

ب- **وجوه الاختلاف**: ركّز **المتوكّل**، لبيان أوجه المفارقة والاختلاف، على نقاط كثيرة أهمّها: وظيفة اللّغة، والعلاقة الناشئة بين بنية اللّغة ووظيفتها، وكذا حدود القدرة، وموقع الجوانب التداولية من تمثيلها ...

- فوظيفة اللّغة في النّظريّات غير الوظيفيّة هي التّعبير عن الفكر، في حين نجد أنّ النّظريّات الوظيفيّة ترى فيها وسيلة للتّواصل الاجتماعي.
- واستتباعا لهذه الوظيفة ترى النّظريّات الوظيفيّة أنّ بنية اللّغات لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربطت بهذه الوظيفة، خلافا للنظريات غير الوظيفيّة التي ترى في بنية اللّغة نسقا مجردا يمكن وصف خصائصه بمعزل عن وظيفته.
- ومن ثمّة فقدرة المتكلم/ السّامع عند غير الوظيفيين هي معرفته للقواعد اللغوية الصِّرف (الصّوتية، والتّركيبية، والدّلالية)، أمّا عند الوظيفيّين فهي معرفة المتكلّم لقواعد اللّغة ولكيفيّة استثمارها في العمليّة التّواصليّة. فالقدرة، إذن، قدرة تواصليّة (تشمل هذه القدرة مختلف

[1] – وهذا يعني: أنّ الصورية لا تناقض الوظيفية؛ فالصوريّة (وفقا لهذا التصور) هي قولبة مختلف جوانب الظاهرة اللغوية في قوالب منطقية رياضية مجردة، ولا شك أنّ أيّ نظريّة لغويّة تجعل من هذه الصّوريّة هدفا لها.

قواعد اللّغة (الصوتية، والتركيبية، والدلالية) مضافا إليها القواعد التّداولية. ومن ثمة فتعلّم الطفل للغة ما هو تعلم للنسق الثاوي خلفها ولكيفية استعمالها.

- المستوى التّداولي في النّظريّات الوظيفيّة يحتل داخل النّحو موقعا مركزيّا، حيث إنّه يحدّد والمستوى الدّلالي الخصائصَ الممثّلَ لها في المستوى التّركيبي الصّرفي، أمّا في النّظريّات غير الوظيفيّة، إذا وجد، فهو لا يقوم إلى جانب المستوى الدّلالي إلا بدور التّأويل.

وإذا تميّز التّوجه الوظيفيّ من غير الوظيفي، اعتمادا على نقاط المؤالفة والمخالفة، فإنّ هناك نظريات كثيرةً تنتمي إليه. فما هي أهم هذه النّظريّات و أهي متساوية أم متفاضلة؟ وإذا كانت متفاضلة فما معيار المفاضلة بينها؟.

٢- أهمّ النّظريّات الوظيفيّة[١]:

١- من أولى النّظريّات الوظيفيّة نظريّة الوجهة الوظيفيّة للجملة المنبثقةُ عن مدرسة براغ، ونظرية النّحو النّسقي المنبثقةُ عن مدرسة لندن. وهاتان النظريتان تندرجان ضمن مرحلة الدالّيات.

٢- في حين نجد أن نظرية البراقمانتاكس، ونظرية التركيبات الوظيفيّة، ونظرية التركيب الوظيفي تندرج ضمن مرحلة الدلاليات والتداوليات، إذ إن معظم أنصار هذه النّظريّات متأثرون بالنّظريّة التوليدية التحويلية ومتجاوزون لها بإضافة العنصر التداولي.

٣- نظرية النّحو الوظيفي: في نهاية السبعينات ظهرت ردة فعل عنيفة ضد المد التوليدي التحويلي تتمثل في نظرية النّحو الوظيفي بزعامة **سيمون ديك** الهولندي، حيث مثل للجانب التداولي ورفض مبادئ النّحو التوليدي التحويلي (كالتحويل) محاولا الاستفادة مما قدمه فلاسفة اللّغة العادية، وموسعا النظر نحو بناء نحو يربط بين البنية والوظيفة.

يذكر الباحث **بعيطيش** أن نظرية **ماتيسيوس** (الوجهة الوظيفيّة للجملة) ونظرية **فيرث** و**هاليداي** (نظرية النّحو النّسقي) لهما دور كبير في بروز الموجة الوظيفيّة "فقد سارت النظريتان جنبا إلى جنب مع النّظريّات النّحوية البنيوية، وعايشتا النماذج التوليدية التحويلية الأولى، فبدأ الصراع بين النموذج التحويلي والنموذج الوظيفي، الذي تعزز بنظريتين نحويتين وظيفيتين هما: نظريتا التركيب الوظيفي والنّحو الوظيفي، اللتان تسلمتا الراية من سابقتهما وحافظتا على المبدإ الأساسي للمذهب الوظيفي،

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٩١ وما بعدها.

وقد انتهى الصراع وحسم لصالح النموذج الوظيفي في نهاية السبعينات؛ حيث دخل المكون التداولي إلى كل النماذج التحويلية بصفة عامة"[1].

وإذا كان البقاء، فيما يتعلق بالنّظريّات العلمية، للأكفإ فإنّ كثيرا من هذه النّظريّات قد انكفأت على نفسها فاضمحلت أو كادت، وهناك نظريات أخرى أمكنها أن تستفيد من غيرها وأن تطور نفسها مما أعطاها أحقية التميز والاستمرارية، وهذا معناه أن هذه النّظريّات ليست متساوية في طروحاتها ومضامينها مما يجعل البحث يتساءل عن معايير المفاضلة بينها، وعما جعل نظرية النّحو الوظيفي **لسيمون ديك** تبذ غيرها.

يورد **المتوكّل** أنه[2]:

١- يفضل النّحو الذي يرصد الترابط القائم بين البنية والوظيفة على أساس أن الوظيفة تحدد البنية. المكون الدلالي والتداولي سابقان للمكون الصرفي التركيبي.
٢- يفضَّل النّحو الذي يتسم بالبساطة والواقعية النفسية والنمطية.

وفقا للمعيار الأول فضلت النّظريّات الوظيفيّة التي لا تنطلق من مبادئ توليدية تحويلية، لأن التي تنطلق منها تجعل المكون الدلالي والتداولي تأويليين لا توليديين.

ووفقا للمعيار الثاني مورست مفاضلة بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة التي تنطلق من أسبقية الدلالة والتداول، ولكي نفهم سبيل المفاضلة لابد أن نفهم تلك السمات التي اشترط توفرها في النّظريّة الفاضلة (البساطة، الواقعية النفسية، والنمطية).

١- **البساطة**: النّحو البسيط هو النّحو الذي يستخدم فيه أقل عدد ممكن من القواعد أو "هو القدرة على تفسير أكبر قدر من المعطيات بأقل عدد ممكن من القواعد والرموز"[3]، وهو أيضا النّحو الذي يخلو من كل أشكال التعقيد، ولذلك نجد أن من الباحثين من يرى أنّ تحقيق مفهوم البساطة في نحو من الأنحاء أو نظرية من النّظريّات مرهون بتضافر شرطين "الأول أن تتقوم النّظريّة من أبجدية

[1] – يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفيّة للنّحو العربي**، ص٧١.
[2] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٨٢.
[3] – مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص٢٦.

محصورة العدد واضحة المعنى، يمكن بسهولة الإحاطة بها ... أما الشرط الثاني فكامن في استخدام تلك الأبجدية لا غير من أجل التفسير العلي لسلسلة من الظواهر الملحوظة"[1].

٢- **الواقعية النفسية**: وهي أن تكون القواعد مطابقة للعمليات القائمة في ذهن المتكلم/ المتلقي أثناء إنتاج الخطاب وفهمه.

٣- **النّمطية**: النّحو الأكفى نمطيا هو النّحو الذي يتيح رصد خصائص أكبر عدد من اللغات المنتمية إلى أنماط متباينة.

ويورد **بعيطيش** معيارين آخرين للمفاضلة هما توفّر النّظريّة على كفاية مراسيّة وكفاية ديناميّة، يقول عن الكفاية المراسية: "النّحو الوظيفي الأكفى مراسيا هو الذي يرقى إلى درجة عالية من التّطبيقيّة، بالنّظر إلى قدرته على وصف وتفسير خصائص بنية اللّسان العامّة في اللّغة التي يطبّق عليها ... وعلى قدرته النفعية بالنظر إلى إمكانية إسهامه في حلّ مشكلات علوم أخرى من جهة أخرى"[2]، أمّا الكفاية الدينامية فهي "قدرة النّظريّة على الإفادة من التراكمات المعرفية السابقة لها، باستيعابها وتمثلها لإيجابياتها وتجنبها لبعض مزالقها أو التباساتها من جهة، وقدرتها على تطوير نفسها من داخلها بتكيفها مع المستجدات العلمية والمعرفية من جهة أخرى"[3].

وتبعا لهذه المعايير يذكر أن نظرية النّحو الوظيفي السيمونديكية تَفضُل "بقية النّظريّات الوظيفيّة الأخرى؛ لأنها طبقت على لغات عدة منها اللّغة العربيّة، كما قَدّمت العون لبعض العلوم الأخرى كالترجمة والإعلام الآلي والتعليمية والنقد الأدبي ... وأفادت تاريخيا من تراكمات نظريات النّحو الوظيفي السابقة لها، حيث هضمت مفاهيمها الإيجابية واستوعبتها، وتجنبت بعض الالتباسات والمزالق فيها، ويظهر ذلك جليا في تتبعنا المجال التاريخي والجغرافي للنظريات النّحوية الوظيفيّة"[4].

ولعل هذا ما يبرر قول **المتوكّل**: "يعتبر النّحو الوظيفي (functional grammar) الذي اقترحه **سيمون ديك** في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النّظريّة الوظيفيّة التداولية الأكثر استجابة لشروط

[1] - محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ، ص١٨.
[2] - يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص٧٢.
[3] - المرجع نفسه، ٧٢.
[4] - المرجع نفسه، ص٧٢.

التنظير من جهة ولمقتضيات النّمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريّات التداولية بنوعية مصادره"[1].

وإذا تقرّر مفهوم التّوجّه الوظيفيّ ومعايير المفاضلة بين مختلف نظرياته، فإنه يمكن للبحث بسط القول في النّظريّة الفاضلة (نظريّة النّحو الوظيفي **لسيمون ديك** حسب التّصوّر المتوكّلي)، ويبدؤها بمناقشة المدلول المصطلحي.

٣- **النّحو الوظيفي** (**المدلول المصطلحي**):

لعلّ أوّل ما يجب على الباحث أن يحصّله هو تحقيق تصور واضح لمفهوم العلم، وتحقيق هذا التصور لموضوع هذا العلم (النّحو الوظيفي) مرهون بفك مصطلحاته المكونة له (النّحو، والوظيفة)، ومعرفة مداليلها، نظرا للمفاهيم المتعددة التي أخذها المصطلحان في الثقافتين العربية والغربية مما يتطلب ضبطا وتحديدا، ثم هي محاولة لإزالة اللبس العالق في بعض الأذهان، حيث إن كثيرا من الدارسين لا يميزون بين النّحو الوظيفي والتداولية ويجعلانهما متساويين من حيث إنهما يبحثان في علم استعمال اللّغة، وهذا الأمر، وإن كان صحيحا إلى حد ما، لا يمكن قبوله بهذا الإطلاق؛ فالنّحو متعلق باستنباط القواعد أو النّظام الذي يحكم لغة ما (بمراعاة الوظيفة الأساس لها؛ التّبليغ)، أمّا التّداوليّة فهي علم له كبير تعلق بالحركة الفلسفية الغربية التي جعلت من بين أبرز اهتماماتها البحث في القضايا المتعلقة بالاستعمال اللغوي محاولة الإجابة عن أسئلة من قبيل: "ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ولماذا نطلب من جارنا على المائدة ما إذا كان في استطاعته أن يناولنا الملح، مع أن ذلك يبدو بإمكانه؟ من يتكلم إذن ولمن؟ ومع من؟ ولأجل ماذا؟ من تظنّني أكون حتى تكلّمني هكذا؟ ما الذي يجب معرفته لرفع الإبهام؟ ما هو الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نقتصر على المعنى الحرفي لقضية ما؟ ما هي استعمالات اللّغة؟ وأي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني؟"[2]، يضاف إلى كلّ هذا محاولة تمييز هذا النّحو عن بقية الأنحاء (القديمة منها والحديثة). وعلى كل، فالذي يهم البحث الآن هو ضبط مفهوم النّحو ومفهوم الوظيفة، ومحاولة الاستعانة بهما في تحديد مفهوم واضح لهذا العلم.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، (المغرب: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٥)، ص٩.

[2]- فرنسواز أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علوش، (المغرب: مركز الإنماء القومي، دط، دت)، ص٧.

٣- ١- مفهوم النّحو :

إذا أطلق النّحو عند النحاة العرب فإنّه يراد به عادة المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وتشمل هذه المقاييس القواعد المتعلقة بذوات الكلم، كما تشمل القواعد المتعلقة بوحدات الجملة، وقد تتوسع هذه المقاييس لتشمل القضايا الصوتية والبلاغية والمعجمية الدلالية (وهذا ما يشهد عليه أول كتاب نحوي مكتمل يصل إلينا؛ أعني كتاب سيبويه).

أما عند الغربيين فتتنوع إطلاقاته إلا أنه يمكن حصرها في أربعة مفاهيم[١]: أ- النّحو في مقابل اللسانيات. **ب**- النّحو فرع من فروع اللسانيات. **ج**- النّحو نمذجة صورية للواقع اللغوي. **د**- النّحو بالمعنى الواسع أي النّظريّة.

أ- **النّحو في مقابل اللسانيات:** يميز بعض المؤرخين لتاريخ الدرس اللساني بين مرحلتين كبيرتين هما:

مرحلة قديمة: هي مرحلة الدراسات النّحوية (اللغوية القديمة)، **ومرحلة حديثة:** هي مرحلة اللسانيات، هذه الأخيرة تبدأ مع **دي سوسير**.

والفرق بين مرحلة الدراسات اللغوية القديمة والدراسات اللسانية الحديثة يمكن لمحه في النقاط الآتية: ظروف الإنتاج، والموضوع، والهدف، والمنهج[٢]:

١- من حيث ظروف الإنتاج، فتحت اللسانيات مجال الاستفادة من علوم متعددة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع، والرياضيات، وعلم النّفس .... الأمر الذي لم يتح للدرس اللغوي القديم، فالظروف التي توفرت للسانيات تختلف اختلافا كبيرا عن الظروف التي توفرت للدرس اللغوي القديم (النّحو).

٢- وسّعت اللسانيات موضوع الدراسة (اللغات البشرية على اختلاف أنماطها)، أما الدراسات اللغوية القديمة فلم تتجاوز حدود اللّغة الواحدة.

---

[١] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠٦)، ص٣٦ – ٣٩.

[٢] - المصدر نفسه، ص٣٧.

٣- هدف اللسانيات هو فهم اللّغة البشرية ومحاولة إقامة نحو كلي يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام، أما الدّراسات اللغوية القديمة فقد جعلت الحفاظ على اللّغة المعينة وتعليمها هدفا لها.

٤- يقوم منهج اللسانيات على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين الصورنة العلمية والقابلية لأن تراز حاسوبيا، أما في النّحو القديم فإنه يقوم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في الغالب الأعم.

وقد يطلق بعض اللسانيين مصطلح (نحو) وهو يريد به الوصف الكلي للغة. نجد هذا الإطلاق عند **دي سوسير** مثلا، قال: "يمكن أن نطلق على الألسنة القارة أي وصف حالة من حالات اللّغة اسم **نحو** بالمعنى الدقيق للكلمة، وهو في الواقع ذلك المعنى المتداول الذي نجده في عبارات من قبيل (نحو لعبة الشطرنج، نحو البورصة) وغيرها، حيث يتعلق الأمر بشيء متشعب ومنتظم يقوم على تعامل جملة من القيم المتواجدة"[١]، فيكون المدلولان متقاربين.

ب- **النّحو فرع من فروع اللّسانيات:** قد يطلق النّحو على فرع من فروع الدّرس اللغوي قديمه وحديثه، مركزا على المستوى الصيغي (الصرفي) و التركيبي، يقول **جون ديبوا**، معدّدا إطلاقات مصطلح (نحو) والتي من بينها: "النّحو هو الوصف للمورفيمات النّحويّة والمعجميّة فقط، بدراسة أشكالها وتأليفاتها من أجل تشكيل كلمات (بنائها) أو جمل (التّركيب)، وفي هذه الحالة نجد أنّ النّحو يقف قسيما للفونولوجيا، ويمكن تسميته، وهو بهذا المفهوم، بالمورفوسينتاكس"[٢]، ثم يتعالق هذا المستوى مع مستويات أخرى كالمستوى الصوتي والدلالي.

[١] - فردينان دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تر: صالح القرمادي وآخرين، (تونس: الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٥)، ص٢٠١.

[٢] - Dictionnaire de linguistique et des sciences du langue, Gean Dubois et autres, LAROUSSE, paris, edition 1999,p226.

ويرى **المتوكّل** أن هذا المفهوم ينطبق كذلك على كتب النّحو العربي نثرا كانت أم نظما[1]، وهو رأي لا يمكن التسليم به إلا على بعض مؤلفات القرن الرابع وما بعده، أما قبل هذا فكان النّحو يشمل جميع مستويات اللّغة (وأبرز دليل على هذا كتاب **سيبويه**، كتاب المقتضب **للمبرد**، ...).

ج- **النّحو نمذجة صورية للواقع اللغوي**: يقصد بالنّمذجة عملية بناء الجهاز الواصف (الذي يصف بنية لغة ما من اللغات) وتنظيم مكوناته وفق منظور صوري[2]، بحيث يكفل هذا الجهاز التمثيل الملائم للظاهرة المروم رصدها (اللّغة في هذا السياق)، ويتم بناء الجهاز الواصف أو النموذج انطلاقا من المبادئ المنهجية المتضمنة في النّظريّة التي تخلفه؛ فمثلا في نظرية النّحو الوظيفي يجب أن ينطلق في بناء النّحو أو الجهاز الواصف اعتمادا على المبادئ المنهجية المعتمدة في الدرس اللغوي ذي الطابع الوظيفي، والتي من أهمها:

- التمثيل للجوانب التداولية بالإضافة إلى المكونات التي تتكفل بالتمثيل للجوانب الأخرى (الدلالية، التركيبية، الصوتية).
- وأن يكون منظما على أساس أن الجوانب التداولية تقوم بدور معين في تحديد الجوانب التركيبية الصرفية، أو بعبارة أخرى، أسبقية الجوانب التداولية، هذه الأسبقية يبررها أن بنية الجملة الصرفية التركيبية (منظورا إليها كصيغة منجزة) تتحدد تبعا لتلك الجوانب لا العكس، أي أنّ الجانب التركيبي البنيوي جاء لخدمة الجانب التداولي لا العكس. ومن هذا المنطلق فالنّحو جزء من هذه النّظريّة يهتم بالنّمذجة تبعا للمبادئ المنهجية التي توفّرها (النّظريّة).

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٣٨.

[2] – الصورية هي عملية "نقل الظواهر اللغوية من مستوى محسوس إلى مستوى التجريد، وبالتالي صياغة قوانين اللغة. فنحن نقوم بصياغة التصورات صياغة تجريدية بأن نعوضها برموز معينة تساعدنا على الكلام عن عملية العقد؛ حيث يتم بموجبه نقل التصورات والقضايا الملاحظة إلى لغة معقودة تعكس العلاقات المستخرجة من الظواهر التجريبية التي لاحظناها" حسان الباهي، **اللغة والمنطق (بحث في المفارقات)**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، دار الأمان، ط١، ٢٠٠٠) ، ص٥١.

د- **النّحو بمعنى النّظريّة**: النّظريّة هي "مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها"[1]، ويمكن القول تبعا لهذا التّعريف إنّها مجموع المبادئ والأسس والمرجعيات الفلسفية بالإضافة إلى الجهاز الواصف، يتبناها مجموعة من الدارسين. قد يتوسع في إطلاق النّحو على المفهوم المقدم للنظرية؛ كما هو الحال مع (النّحو التّوليديّ التّحويليّ) و(النّحو المركبي المعمم) و(النّحو الوظيفي) ...، فإطلاق النّحو هكذا دون قيد يعنى به النّظريّة ككل[2].

وما يهم البحث من هذه المفاهيم المختلفة التي يمكن أن تسند إلى هذا المصطلح عند الغربيين (وعند كثير من العرب المحدثين) هو المفهوم المعتمد في نظرية النّحو الوظيفي وأبرزه النّحو بمعنى النّظريّة والنّحو بمعنى الجهاز الواصف.

٣-٢- مفهوم الوظيفة: تتبّع الأستاذ **بعيطيش**[3] جلّ المفاهيم التي يدلّ عليها مصطلح الوظيفة في المعاجم العربيّة والغربيّة، القديمة منها والحديثة، وقد انتهى به التّطواف إلى أن من أهم المفاهيم (مركزا على المفاهيم التي تقرّبه من فهم النّحو الوظيفي) التي يشفّ عنها هذا المصطلح هي:

أ- الدور أو الأدوار المتضافرة أو الجزء الذي يتفاعل مع الكل.

ب- المفاهيم السياقية والمعاني الدلالية التي لها صلة بالوظائف التداولية والدلالية ذات الطابع الكلي.

ج- الوظائف الثانوية التي تعدّ انزياحا عن الوظيفة التبليغية الأساس.

وعلى ما يبدو، فإنّ المفهومين (ب، ج) اللذين أوردهما الأستاذ لا يمثلان مفهومين حقيقيين للوظيفة بقدر ما هما إطلاقان لها، ويبقى الدّور، كمفهوم، هو أقرب المفاهيم التي يمكن استعمالها للدلالة على الوظيفة.

---

[1] - موريس آنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، تر: بوزيد صحراوي وآخرين، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ط١، ٢٠٠٤)، ص٥٤.

[2] - ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٣٩.

[3] - ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص٣٣.

ومن المعلوم في الدراسات اللسانية الحديثة أنّ دور عنصر ما مرهون تحديده بالنظر إلى غيره (وجود عنصرين على الأقل بينهما علاقة مخصوصة)، وهذا ما يقودنا إلى القول بأنّ "الوظيفة هي نتاج علاقة قائمة بين طرفين. وبعبارة أخرى إذا انتظم الطرفان (س) و(ص) بالعلاقة (ع) نتجت الوظيفة (ظ). يعبر عنه ... بالصّيغة (٢٩) الموالية: (٢٩) (س ع ص ⟸ ظ) فلا وظيفة بغير علاقة بين طرفين. وبهذا المعنى يمكن أن نلتمس الوظيفة في مختلف مستويات اللّغة وفروعها. ففي المستوى الصوتي نجد التصويتة تحصل على وظيفة التفريق بين المعاني من علاقة التقابل الصوتي القائمة بينها وبين غيرها من التصويتات المتعاقبة على نفس المحل... وأن الوظائف النّحوية ناتجة عن علاقات دلالية كعلاقة السببية، والعلية، واللزوم المشروط والانتماء..."[١]؛ أي أنّ دور عنصر من عناصر بنية ما (أو وظيفته) مرهون بعلاقته (وهي التي تكسبه قيمته) مع بقية عناصر تلك البنية.

ويفرق **المتوكّل** بين الوظيفة كدور والوظيفة كعلاقة، على أساس أن "**العلاقة** رابط بنيوي قائم بين مكوّنات الجملة أو مكوّنات المركّب في حين أنّ **الدّور** يخص اللّغة بوصفها نسقا كاملا"[٢]، ويرى أنّ المفهوم الأول الذي يأخذه مصطلح الوظيفة (العلاقة) متداول ومعروف في جل الأنحاء القديمة أو الحديثة مع اختلاف، طبعا، في تصور العلاقة بين هذه الأنحاء، "ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر. وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركّب. مثال ذلك أنّ النّحو الوظيفي يميّز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلاليّة (منفذ، متقبّل، مستقبل، زمان، أداة ...) ووظائف تركيبيّة (فاعل، مفعول) ووظائف تداوليّة (محور، بؤرة)"[٣]، أمّا المفهوم الآخر للوظيفة (الدّور) فيربطه بالغرض العام من اللّغة، وهو "الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه"[٤]، سواء أكان هذا الغرض هو التواصل أم التعبير عن الفكر أم شيئا آخر.

---

[١] – محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (٢- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠١)، ص٤٩٥.

[٢] – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠٥)، ص٢٣.

[٣] – المصدر نفسه، ص٢٢.

[٤] – المصدر نفسه ص٢٣.

والنّاظر فيما قدّم سابقا وفيما ذهب إليه **المتوكّل** يجد أنّ الدور هو أبرز إطلاق يمكن أن يرتضى لمصطلح الوظيفة، وأنّه (الدّور) يتكئ اتكاء كبيرا على وجود علاقة بين عنصرين؛ فهذا المفهوم يستوعب المفهوم الأول الذي أعطاه **المتوكّل** للوظيفة (العلاقة) ذلك أنّ الفاعل والمفعول وغيرها من الأمثلة التي ذكرها أدوار تؤديها عناصر معينة في التركيب متى توفرت علاقات مخصوصة بينها (مثال ذلك: أنه إذا توفر الفعل (س) وتوفر الاسم (ص) وربط بينهما بعلاقة الإسناد فإن الوظيفة أو الدور الذي يمكن أن يسند إلى (ص) هي الفاعلية أو المبتدئية)، كما يستوعب المفهوم الثاني (الدور) ذلك أن تحقيق التواصل (وهي الوظيفة الأساس للغة الطبيعية) مرهون بوجود متكلمَيْن أو أكثر بينهما علاقات مخصوصة في ضوئها يتحقق التواصل وبدونها يبتر وينقطع.

٤- تعريف النّحو الوظيفي:

ذكر البحث سابقا أنه لا ينسب النّحو (سواء أريد به النّمذجة الصورية أم أريد به النّظريّة، وهما أكثر المفاهيم استعمالا في سياق الحديث عن هذه النّظريّة) إلى الوظيفيّة في شيء إلا إذا روعي فيه التمثيل للجوانب التداولية، ومن خلال تعريف الوظيفة نفهم أنّ الوظيفة التداولية هي نتاج علاقة ربط بنية الجملة بالمقام الذي أنجزت فيه، وأنّ النّحو الوظيفي هو تلك النّظريّة التي تنطلق من مبدإ أن بنية الجملة تخضع إلى حدّ كبير للوظيفة التّواصلية التي جاءت لتأديتها (أو بعبارة أخرى: أن بنية اللّغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه)، ومن ثمة فالنّحو الوظيفي، كما يقول **كونو**، (وفق منظور عام) "مقاربة لتحليل البنية اللغوية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية"[1].

٥- نظرية النّحو الوظيفي لسيمون ديك:

الذي يهم البحث، من بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة، هو نظرية النّحو الوظيفي **لسيمون ديك**، حيث تعدّ هذه النّظريّة من النّظريّات اللسانية الحديثة التي واكبت تطور نماذج النّظريّة التوليدية

[1] - كونو، **التركيب الوظيفي**، نقلا عن: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص١٠٤.

التحويلية، وأفادت كثيرا من بعض الأنحاء ذات الطابع غير التوليدي التحويلي كنظرية الوجهة الوظيفيّة للجملة والنّظريّة النّسقية[1].

ترجع أصول هذه النّظريّة إلى مدينة أمستردام الهولنديّة مع مؤسّسها الأوّل **سيمون ديك** من خلال أبحاثه المتعدّدة التي رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية، وقد استطاع المشتغلون على هذه النّظريّة أن يقدموا دراسات لغوية متنوعة مسّت مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، وقد تمكنت من خلالها أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النّظريّات اللسانية المعاصرة، وقد أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النّحوية الوظيفيّة قبلها، وتطمح منذ الثمانينات أن تكون بديلا عن النظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها[2].

٦- النّحو الوظيفي واللّغة العربيّة:

نقل هذه النّظريّة إلى العربيّة الدّكتور **أحمد المتوكّل** المغربي، وقام في كثير من كتاباته بمحاولة وصف وتفسير كثير من قضايا اللّغة العربية منظورا إليها من وجهة النّحو الوظيفي، ويبرر **المتوكّل** اختياره للنحو الوظيفي دون غيره من الأنحاء قائلا: "يعتبر النّحو الوظيفي (Functional Grammar) الذي اقترحه **سيمون ديك** في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النّظريّة الوظيفيّة التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النّمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريّات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية (النّحو العلاقي) (Relational Grammar) نحو الأحوال (Case Grammar) الوظيفيّة (Functionalism) و نظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللغوية) (Speech acts theory) خاصة) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التنظير اللساني الحديث"[3].

يذكر **المتوكّل** أنّ هذه النّظريّة دخلت "العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شكلت (مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفيّة)، وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص٩.

[2] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص٧٧.

[3] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص٩.

جانب مكوناته الأخرى، وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه"[١].

هدف **المتوكّل** منذ ١٩٨٢ إلى يومنا هذا إلى تأسيس نحو وظيفي للغة العربيّة، يتناولها في جميع مستوياتها، يقول: "حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللّغة العربية بتقديم أوصافٍ وظيفية لظواهر نعدها مركزية بالنسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللّغة، وتطعيم النّحو الوظيفي كلما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك"[٢].

هذا التّطعيم، كما هو مصرح به في كثير من كتبه، يحقّق بفهم المنجز اللغوي التراثي القديم وبالاطّلاع الجيد عليه والإحاطة بمنطلقاته، يقول مدلّلا على هذا التطعيم، في معرض حديثه عن الوظائف التداولية ومقارنتها بما هو موجود في التّراث اللغوي العربي القديم، : "أتاحت لنا دراسة الوظائف التداولية الخمس في اللّغة العربية، في إطار النّحو الوظيفي، أن نمحص الأطروحة التي دافعنا عنها منذ سنوات ... والقائلة بإمكان إقامة حوار مثمر بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللساني الحديث على أساس القرض والاقتراض رغم انتماء الفكرين إلى حقلين نظريين متباينين. ويدل على إمكان إقامة هذا الحوار أننا استطعنا أن نغني النّحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم من النّحو والبلاغة العربيين"[٣]. ولعلّ ما أسعفه على إجراء هذه المقاربة أكثر هو ما توصل إليه من "أنّ النّظريّة الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية [العربية] (النّحو، اللّغة، البلاغة، فقه اللّغة...) نظرية تداولية وأنّها بالتالي قابلة للتّحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النّظريّات التداولية الحديثة بما فيها نظرية النّحو الوظيفي"[٤].

ومن ثمة فهو لا يقف موقف المقلل أو الملغي للمنجز اللغوي القديم، كما أنه لا يقف موقف المبجل المتعصب له، بل يرى أن لهذا المنجز ظروفا أنتجته وأهدافا أسهمت في توجيهه ليكون على

---

[١] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٦١.

[٢] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)** ، (لبنان: دار الكتاب الحديث، ط١، ٢٠٠٩)، ص٣٤٨.

[٣] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص١٨٣.

[٤] – المصدر نفسه، ص١٠.

الصّورة التي هو عليها، وعلى المقوم أو المقيم لهذا المنجز أن يراعي هذا الأمر جيدا؛ يقول: "يقف المقومون للدرس اللغوي القديم عامة (عربيا كان أم غير عربي) موقفين. منهم من يؤمن بألا فرق يوجد بين القديم والحديث، وأن القديم ينادّ الحديث إن لم يكن يفضله، ولكنه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم الحديث. ومنهم من يقوم القديم على أساس ما يشترط في الحديث فيرفض القديم جملة وتفصيلا اعتبارا لقصوره العلمي. الموقف السليم في نظرنا هو الموقف التالي: إن للدرس اللغوي القديم سماته وخصائصه التي هي ناتج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافيا للإسقاط وللحيف معا، يجب أن نحكم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكمه في تقويم النّظريّات اللسانية الحديثة خاصة معايير علوم العصر وتقنياته. إلا أن هذا التباين، بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما يخصنا، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدرس اللغوي القديم، وإن سميت بمصطلحات معارف ذلك العهد"[1].

وقد تمكن المشتغلون على نحو اللّغة العربية الوظيفي من تحقيق[2]:

أولا: وضع نحو وظيفي متدرج للغة العربية يتطور بتطور النّظريّة العامة؛

ثانيا: المشاركة في التنظير العام بتعديل النماذج القائمة واقتراح نماذج جديدة؛

ثالثا: فتح النّظريّة الوظيفيّة على مجالات وحقول اجتماعية اقتصادية حيوية إلى جانب الدرس اللساني الصرف.

٧- مهامّ اللّساني في نموذج النّحو الوظيفي[3]: تكمن مهامّ اللساني المشتغل بنظرية النّحو الوظيفي في بناء نسقين من القواعد:

أ- نسق القواعد التّداولية (الجوانب الوظيفيّة) التي تحكم التّفاعل الكلامي باعتباره نشاطا تعاونيا مبنينا.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٥٣.

[2] - المصدر نفسه، ١٦١.

[3] - ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص٣٤٦.

ب- نسق القواعد الدلالية والتركيبية والصوتية (الجوانب الصورية) التي تحكم العبارات اللغوية المستعملة بصفتها أدوات لذلك النشاط.

وهو مطالب أيضا، بأن لا يقف عند وضع القواعد فقط، بل عليه أن يفسرها من خلال وظيفتها، بالنظر إلى الطرق التي تستعمل بها العبارات اللغوية وأهداف تلك الاستعمالات؛ يقول **المتوكّل**: "من المعلوم أن التنظير في اللّسانيات، كما في غيرها من العلوم، يستلزم عدم التوقف عند مستوى الرصد والوصف المحض للوقائع موضوع الدرس ومجاوزته إلى مستوى أعلى، مستوى تفسير هذه الوقائع"[١].

ويرى أنّ التّفسير له مرجعان ضروريّان أحدهما داخلي والآخر خارجي؛ فيكون التفسير داخليا "حين يتعلق الأمر بربط الوقائع بافتراضات نظرية عامة يصطنعها اللساني لتعليل الظواهر التي يروم وصفها، ومن أبرز الأمثلة لهذا النمط من الافتراضات في النّظريّات ذات التوجه الوظيفي افتراض ترابط بنية اللسان الطبيعي ووظيفته التواصلية التي تفسر في إطاره مجموعة من الظواهر (الصرفية – التركيبية والدّلالية والتّطريزيّة) بإرجاعها إلى مبدإ تبعيّة البنية للوظيفة"[٢]، أمّا التفسير الخارجي فهو تفسير ينأى عن النّظر في الظّاهرة المدروسة، ويستقي تصوره عادة من نظريات أخرى غير لسانية، يؤتى به لتعزيز وتقوية الافتراضات المقدمة في النّظريّة "من ذلك، مثلا، لجوء المنظرين الوظيفيين إلى النّظريّات النفسية لإثبات الكفاية النّفسية لإواليات النّحو الوظيفي وقواعده؛ أي إثبات أنّ هذه الإواليات والقواعد مطابقة لنموذجي إنتاج العبارات اللّغوية وتأويلها من حيث إنّها تعكس سلوك مستعملي اللّغة الطبيعيّة أثناء هاتين العمليّتين"[٣]، ومن ثمة يجب على اللّساني الوظيفي أن يجعل من بين اهتماماته كذلك محاولة تفسير ظاهرة الاكتساب اللغوي لدى الطفل، لأن النّحو الوظيفي يسعى إلى تحقيق الكفاية النّفسية.

ينطلق اللساني الوظيفي في دراسته من الملفوظات الملاحظة في النصوص الشفوية أو المكتوبة، إذ تزوده بأفضل صورة للكيفية التي يستعمل بها الناس فعليا لغاتهم في ظروف الحياة اليومية. وفي إطار

[١] – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠٣)، ص٦٤.

[٢] – المصدر نفسه، ص٦٤.

[٣] – المصدر نفسه، ص٦٥.

اشتغاله ببناء الأنحاء عليه أن يراعي في تنظيم مكوناتها المبادئ العامة التي تفرضها اللسانيات الوظيفيّة، ومن ثمة فهذا النموذج لا يلغي ما قدم بل يتممه ويكمله معدّلا زاوية النظر.

٨- المبادئ العامّة للتّوجه الوظيفي (التّصوّر المتوكّلي):

في هذه الأسس، التي سيأتي البحث على ذكرها، زيادة بيان وتدقيق للفيصل الذي يفصل النّظريّات الوظيفيّة عن غير الوظيفيّة، كما أنه يسعف الباحث على معرفة أدق بالأطر العامّة لأي دراسة تبتغي المقاربة الوظيفيّة هدفا لها "بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها، قديما كان أم حديثا"[١]. حيث يورد المتوكّل أن ثمة عددا "غير قليل من النّظريّات اللسانية تنعت بالوظيفيّة كالمدرسة الوظيفيّة الفرنسية (**مارتيني**) والمدرسة النسقية (**هاليداي**) ومدرسة براغ (**دانيش**) والتركيبات الوظيفيّة الأمريكية (**كونو**) ونظرية النّحو الوظيفي (**ديك**1997)، وهناك نظريات أخرى لا تحمل هذه الصفة إنما تأخذ بنفس المبادئ، مثال ذلك: نظرية الأفعال اللغوية في فلسفة اللّغة العادية، وما سمي في حقبة معينة من تاريخ النّظريّة التوليدية التحويلية (الفرضية الإنجازيّة) (**لاكوف**)، بل إننا نجد في الدرس اللغوي القديم إرهاصات واضحة للوظيفية وإن لم نجد فيها استعمال هذا المصطلح. يثير هذا الوضع التساؤل الأساسي التالي: متى يحق القول عن نظرية ما إنها نظرية وظيفية وما الذي يمكننا من تقويم النّظريّات الوظيفيّة والمفاضلة بينها؟"[٢].

لفصل الوظيفي من غير الوظيفي يقدّم **المتوكّل** هذه المبادئ العامة، وللمفاضلة بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة وتقويمها يقدم مجموعة أخرى من المبادئ، تشكل في مجموعها (الأولى والأخيرة) ما يعرف بالنّظريّة الوظيفيّة المثلى، وسيبدأ البحث بذكر المبادئ العامة التي يفترض **المتوكّل** أنها تحكم أي توجه وظيفي (وإن كان هذا الحكم فيه بعض التجوز، لأنّ كثيرا من هذه المبادئ مستشف مما تطمح إليه النّظريّات الحديثة):

أ- **أداتيّة اللّغة:** يذهب أصحاب التّوجه الوظيفيّ إلى أنّ اللّغة "أداة تسخّر لتحقيق التّواصل داخل المجتمعات البشريّة"[٣]، ومعنى أداتيتها هو أن "العبارات اللغوية، مفردات كانت أم جملا، وسائل

[١] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)** ، ص١٩.

[٢] - المصدر نفسه، ص٤٣.

[٣] - المصدر نفسه، ص ٢٠.

تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة، وتُقارَب خصائصها البنيوية على هذا الأساس"[1]، ولكل وسيلة تستعملها اللّغة غرض يختلف عن أي وسيلة أخرى، وهذا يعني أن كل بنية لها غرضها الخاص بها النّاشئ عن قصد سابق لها، ويوضّح **المتوكّل** هذه المسألة بالمقارنة بين المثالين التاليين:

أ- أعطيت هندا كتابا ب- كتابا أعطيت هندا

فأصحاب التوجه الوظيفي يرون أن "تأخير المفعول في الجملة الأولى يعلله أن القصد من إنتاج هذه الجملة إخبار المخاطب بمعلومة (جديدة) غير متوافرة لديه، في حين أن تصديره في الجملة الثانية آيل إلى أن القصد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردا على الجملة (2): (2)- (بلغني أنك أعطيت هندا قلما)"[2].

وإذا كانت اللّغة أداة طيّعة في يد متكلميها، فما هي وظيفتها الأساس؟، وهذا ما يقود إلى ذكر المبدإ الثاني الذي يعد كذلك من أهم مبادئ التوجه الوظيفي.

ب- **وظيفة اللّغة الأداة**: إنّ الناظر في مختلف الإنجازات التي يحققها الإنسان باللّغة يجدها كثيرة، فبواسطة اللّغة يعبر عما يجول في عقله، أو ما يشعر به من أحاسيس، كما يصل بها إلى إقناع غيره أو التأثير فيه، فللغة وظائف عديدة، والمراد بالوظيفة في هذا السياق هو "ما تستعمل اللّغة لتأديته من أغراض"[3]، وقد كتب "الكثير، كما هو معلوم، عن وظيفة اللّغة، ودار النقاش في هذه الأدبيات حول الإشكالين الأساسيين التاليين: أ- هل للغة وظيفة على الإطلاق؟ ب- إذا ثبت أن للغة وظيفة ما، فهل هي وظيفة واحدة أو هل هي مجموعة وظائف؟"[4]؛ ويجد الباحث في هذه الأدبيات مواقف متعددة فهناك من يعتقد أن اللّغة لا يمكن تعيين وظيفتها بالتحديد، وهناك من يذهب إلى أن وظيفة اللّغة الأساس هي التعبير عن الفكر، وهناك موقف آخر يذهب متبنوه إلى أن للغة عدة وظائف تؤول إلى الوظيفة التواصلية أو تندرج ضمنها[5].

---

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٠.

[2] – المصدر نفسه، ص٢٠.

[3] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٤٥.

[4] – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، (المغرب:مطبعة الكرامة، ط١، ٢٠٠٥)، ص٢١.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص٢٩.

ويرى **المتوكّل** والوظيفيون "أنّ هذه الأغراض وإن تعددت واختلفت من حيث طبيعتها آوية إلى وظيفة واحدة هي تحقيق التواصل بين أفراد مجتمع ما"[1]. والسؤال الذي قد يطرح في هذا السياق: ما هي مستلزمات القول بهذه الوظيفة أو تلك أو نفيهما معا؟.

يجب أن نعلم أنه لا يتوقف الأمر عند حدود إثبات أن الوظيفة الأساس للغة هي التواصل أو غيرها، بل يتعداه عند من يثبتها، إلى القول بتأثيرها على بنية اللّغة ومن ثمّة يكون، عند هؤلاء، "من المتعذر وصف وتفسير خصائص اللّسان الطّبيعي إذا خلا الوصف والتفسير من الربط بين الوظيفة، وهذه الخصائص التي تعتبر انعكاسا صوريا لها"[2]،

أمّا اللّسانيون الذين لا يثبتون لها وظيفة يمكن تعيينها بالتّحديد أو الذين يرون أنّ الوظيفة الأساس لها هي التعبير عن الفكر فإنّهم يعتقدون أنّ بنية اللّغة مستقلة عن وظيفتها، وهذا ما يؤكده **تشومسكي** حيث يذهب "إلى أن البنية مستقلة عن الوظيفة استقلال بنية القلب، مثلا، عن وظيفة ضخ الدم، وأن دراستها وصفا وتفسيرا يمكن، بالتالي، أن تتم خارج ارتباطها بأي شيء آخر"[3].

ويدلّل **المتوكّل** على صحّة هذا الترابط بما يسميه بالتركيب المحكوم، ويعني به "مجموعة السمات التركيبية التي لا يمكن تحديدها وصفا وتفسيرا إلا بالرجوع إلى الخلفية الوظيفيّة بشقيها الدلالي و التداولي"[4]، والأمثلة التي تؤيد هذه الفكرة كثيرة ومتنوعة ف "الصرفات بوجه عام، صيغا وحروفا وأدوات، تحقّقات لسمات دلاليّة أو تداوليّة؛ من أمثلة الصرفات المحكومة تداوليا الحرف (مِنَ) والأدوات (أَوَ) و(ليت) و(لعلّ). يستعمل الحرف (مِنَ) عادة مسبوقا بأدة نفي. (٢١)- (ما آزرني في المحنة من صديق). إلا أنه قد يرد في جملة استفهامية شريطة أن تكون الجملة حاملة للقوة الإنجازيّة (الإنكار): (٢٢)- (هل آزرني من صديق). وترد الأداة (أَوَ) في صدر الجمل الاستفهامية، كالأداتين (هل) و(الهمزة) إلا أن خاصيتها تصدر الجمل المستلزمة لإنكار: (٢٣)- (أَوَ تعادي أخاك؟!). إذا كان الحرف (من) والأداة (أو) تعبران عن قوة إنجازيّة مستلزمة معيّنة فإنّ الأداتين (ليت) و(لعلّ)

---

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٠.

[2] - أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٤٧.

[3] - أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص٢٩.

[4] - المصدر نفسه، ص٣٠.

تُحقِّق صرفيا الوجهين القضويين التمني والترجي"[1]. كما يذكر أمثلة أخرى تتعلق برتبة الوحدات المكونة للجمل، وخصوصا في اللغات ذات الرتبة الحرة (مثل العربية)، فكل موقع تتخذه (في هذه اللغات) أي وحدة من الوحدات المكونة للجملة تتحكم فيه الوظيفة بدرجة كبيرة، خذ مثلا الجمل الثلاث الآتية: ١- ضرب خالد عمرا ٢- ضرب عمرا خالد ٣- عمرا ضرب خالد

فليست هذه الجمل جملا مترادفة؛ إذ لا يمكن "معاقبتها في نفس المقام وإنتاجها على أساس تأديتها لنفس الغرض، وإن تماثلت وحداتها المعجمية والعلاقات الدلالية والتركيبية التي تقوم بين هذه الوحدات"[2]، بل إنّ الجملة (١) جواب للجملة (أ) والجملة (٢) جواب للجملة (ب) والجملة (٣) رد تصحيحي على الجملة (ج): (أ- من ضرب خالد؟ ب- من ضرب عمرا؟ ج- ضرب خالد محمدا). وبناء عليه يمكن القول إن الرتبة "في العربية الفصحى وفي النمط الذي تنتمي إليه رتبة محكومة تداوليا"[3]، وهذا ما يعضد مذهب الوظيفيين ويقوي وجهة نظره.

لكن، قد يُطرح سؤال على الوظيفيين مفاده: ما مدى اطّراد ربط البنية بالوظيفة واعتمادها في تفسير صور التخالف بين مختلف البنيات؟

يرى **المتوكّل** أنّ هذا الفهم (اشتراط الاطّراد أو إرادته) ساذج وأنه لم يقل به الوظيفيون، يقول: "يشفع لكثير من اللغويين المناهضين لمبدإ ارتباط بنية اللّغة بوظيفتها التواصلية فهم ساذج لهذا الارتباط مفاده أنّ ثمة تلازما مباشرا بين كلّ غرض تواصلي، وكل خاصية من الخصائص البنيوية. هذا الخطأ الشائع هو ما حمل **نيومير** مثلا على تحدي الوظيفيين بأن يأتوا بتفسير وظيفي لاحتلال الضمائر المتصلة الموقع الثاني من الجملة، يصوغ **نيومير** تحديه على النّحو التالي: ليس هناك أي سبب ظاهر يجعلنا نرجع موقع الضمير المتصل (الموقع ٢، أو الموقع ٣، أو الموقع ٤) إلى مقتضيات التّواصل وإلى بنية الجهاز الإدراكيّ البشريّ ... على اللّغويّين أصحاب المقاربة التّقليصيّة (اللغويين الوظيفيين) أن يبرهنوا على أن احتلال الضمير المتصل للموقع الثاني يعكس وظيفة هذا الصنف من الضمائر. هذا مثال لما يؤخذ على اللسانيات الوظيفيّة، حين تفهم هذه اللسانيات على أنّها مقاربات تنطلق من

---

[1] – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص٣٢.

[2] – المصدر نفسه، ص٣٣.

[3] – المصدر نفسه، ص٣٣.

فرضية أن ثمة ارتباطا مباشرا بين كلّ غرض تواصليّ وكلّ خاصّيّة من خصائص اللّغة البنيويّة (التركيبيّة أو الصّرفيّة أو الصّوتيّة)"[1]. ومما يؤكّد هذا أمثلة كثيرة نبّه فيها **المتوكّل** إلى عدم إمكانيّة تفسيرها وظيفيّا، من ذلك، مثلا، الإعراب البنيوي ف "إذا أخذ بمبدإ تبعية البنية للوظيفة أصبح من المتوقع أن ترجع الحالات الإعرابية إلى وظائف دلالية أو تداولية أو تركيبية حسب أنماط اللغات ... ثمة إعراب غير معلّل وظيفيا لا تحدده وظيفة دلالية أو تداولية أو تركيبية، وهو ما يمكن أن نصطلح على تسميته (الإعراب البنيوي). لهذا الإعراب سمتان اثنتان: أولا، أنه ناتج تركيب معين كالتركيب الإضافي أو ناتج عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب كبعض الأفعال المساعدة وبعض الأدوات والحروف، ثانيا، أن من شأنه أن يحجب الإعراب الوظيفي إذا كان للمكون إعراب وظيفي"[2]، ومن ذلك أيضا ترابط الصّرف والتركيب، فصيغة الكلمات، في بعض السياقات، تختلف باختلاف موقعها داخل التركيب، مثال ذلك الفرق بين: (أ- تغيب الطلاب اليوم ب- الطلاب تغيبوا اليوم)، فصيغة الفعل تغيرت بحسب موقعها (إيراد الضمير وعدم إيراده)، ولا يمكن إرجاع هذا التغيير إلى مبرر وظيفي (دلالي أو تداولي أو تركيبي)، وهذا يدلّ على أنّ "اختلاف الصيغ في هذه الأحوال غير معلّل وظيفيّا وإنما يبرره مبرر بنيوي صرف"[3].

ج- **اللّغة والاستعمال:** إذا كانت الوظيفة أو الغرض التّواصلي له تأثير على بنية اللّغة أو بنية الجملة (التي تورد على هيئة مخصوصة لتتوافق وذلك الغرض المراد تبليغه)، فقد صار من المسلمات أن "الوظيفة التواصلية تحدد بنية اللّغة كما أن لكل أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها"[4]، وهذا يعني أن نسق اللّغة يرتبط "ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها ويقصد بنسق الاستعمال مجموعة من القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين"[5]، و"يتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النّسق اللّغوي المعجميّة والدّلاليّة والصّرفيّة - التّركيبيّة والصّوتيّة"[6]، ويظهر ذلك جليّا إذا ما دقّق في بنية العبارات

[1] - أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٥٤.
[2] - أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص٣٦.
[3] - المصدر نفسه، ص٤٠.
[4] - أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٥٣.
[5] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢١.
[6] - المصدر نفسه، ص٢١.

اللّغوية المنجزة منظورا إلى علاقتها بنسق الاستعمال، فمثلا قولنا: (ناولني الملح من فضلك) تقال إذا تساوى المتكلم والمخاطب، أما إذا كان الطالب أقل درجة من المطلوب منه قلنا: (هل تستطيع أن تناولني الملح من فضلك) فإذا كان أعلى قال: (ناولني الملح أو الملح)[1]. ويفرق **المتوكّل** بين نوعين من السياق ضروريين لفهم العبارات بدقّة، ولا يغني أحدهما عن الآخر، وهو ما يشكّل المبدأ الرابع (ب).

د- **سياق الاستعمال**: ذكر **المتوكّل** أنّ سياق الاستعمال سياقان، سياق مقالي وسياق مقامي، السياق المقالي هو "مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين، باعتبار أن عملية التواصل لا تتم إلا بواسطة جمل، بل بواسطة نص متكامل في غالب الأحوال، ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الواحد ظاهرة (العود الإحالي) المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق"[2]، ففي هذا السياق يتم مراعاة العناصر المذكورة وعلاقة بعضها ببعض، أما السياق المقامي فيحدده بأنه "مجموعة المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معين لدى كل من المتكلم والمخاطب"[3]، ويقسم هذه المعارف إلى معارف مستحضرة في موقف التواصل ويسميها بالمعارف الآنية، ومعارف غير مستحضرة في الواقع، لكنها تعد من مخزون المتخاطبين المعرفي الذهني حين التخاطب، ويسميها بالمعارف العامة[4]؛ ففهم المدلول الذي يحيل عليه اسم الإشارة (ذلك) من قولنا: (ناولني ذلك من فضلك) لا يمكن أن يفهم إلا باستحضار المحال عليه الموجود بالفعل، ودون هذا لن أفهم المقصود بـ(ذلك). وكذلك يسهم المخزون المعرفي "في تحديد سلامة العبارة اللغوية أو عدم سلامتها، فقد تكون العبارة سليمة نحوا ودلالة لكن لاحنة لخرقها لمعرفة من المعارف العامة، مثال ذلك ما يمكن أن نلحظه في الجملة (٨) غير المقبولة، وإن كان لا يشوب تركيبها ودلالتها شائب: (٨)- (صومعة حسان من أجمل آثار مراكش)، لا يمكن أن يقبل المخاطب هذه الجملة على سلامة بنيتها، إذا كان يعلم أن (صومعة حسان) من آثار الرباط لا مراكش"[5].

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٢.
[2] - المصدر نفسه، ص٢٢.
[3] - المصدر نفسه، ص٢٣.
[4] - المصدر نفسه، ص٢٣.
[5] - المصدر نفسه، ص٢٤.

واستحضار **المتوكّل** لهذا المبدإ (سياق الاستعمال) غرضه التأكيد على أن البنية المنجزة تخضع خضوعا كبيرا لنسق الاستعمال[1].

ومن أمثلة ضرورة استحضار سياق التّواصل تعدّد مقاصد الجملة المنجزة، مما يجعلنا لا نستطيع تحديد المقصد المراد إلا باستحضار هذا السياق، يقول **المتوكّل**: "فجملة كالجملة (١٠): (١٠– هل تستطيع الوصول إلى النافذة؟) يمكن أن يثوي وراءها قصدان اثنان: الاستفهام عن مدى قدرة المخاطب على الوصول إلى النافذة إذا كان المخاطب في حالة ترويض على المشي بعد عطب ما، وطلب المتكلم من المخاطب أن يفتح النافذة لتهوية الحجرة"[2]، فالجملة (١٠) قد يراد بها الاستفهام الحقيقي، وقد يراد بها معنى، لا يفهم من مدلولها الحرفي، هو الطلب.

هـ– **اللّغة والمستعمل**: من الأمور التي ركّز عليها التّوجّه الوظيفي وأعطاها قيمة في التّحليل نظرا لتميّزها، الوجه، ويراد به العنصر الذي "يحيل على موقف يتّخذه المتكلّم إزاء واقعة ما أو ذات ما أو قضيّة معيّنة، معنى هذا أنّ الوجه مرتبط بعلاقة المتكلّم بفحوى خطابه، إذ يؤكّده أو يشكّك فيه أو يستغربه أو يتمنّى وقوعه أو يستبعد تحقّقه، أو يمدحه أو يذمّه ... إلى غير ذلك من المواقف العديدة الممكنة"[3]، فهو مفهوم يعكس موقف المستعمل (المتكلّم) مما يورده وتأتي أهميّته من كونه أحد العناصر المكوّنة للجملة؛ لفهم هذا الأمر جيدا يجب أن ندرك أن حمولة العبارة اللغوية عادة تتشكّل من ثلاثة عناصر أساس "أولا: فحواها القضوي، وثانيا: القصد من إنتاجها (إخبار أو استفهام أو أمر أو غير ذلك)، وثالثا: ... موقف المتكلم من الفحوى القضوي"[4].

---

[1] – لكن لا يجب أن نغفل أهمية السياق المقالي الذي له أهمية، كذلك، في فهم بعض عناصر البنية، وهذا يعني أن ليس ثمة تلازم مباشر بين كل غرض تواصلي وكل خاصية من الخصائص البنيوية.

[2] – أحمد المتوكّل، **المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٤.

[3] –نعيمة الزهري، **الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي**، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، إعداد: حافظ إسماعيلي علوي، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١)، ص٥٢٦.

[4] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٥.

فالوجه بهذا مفهوم متميز، وهذا ما يدعو إلى إدراجه، فهو ليس علاقة بين المتكلم والمخاطب بل هو علاقة بينه وبين الفحوى القضوي، إنّه يشكّل "علامات تؤشّر لحضور المتكلم في الخطاب الذي ينتجه"[1].

و- **القدرة اللغوية**: يفرّق التّوجّه الوظيفيّ، مثله مثل التّوجّه غير الوظيفيّ، بين "ما يشكّل معرفة المتكلّم السّامع للغته وما يشكّل التّحقيق الفعليّ لهذه المعرفة اللّغويّة في مواقف تواصليّة معيّنة، ويمكن القول أنه لا يوجد خلاف بين اللغويين المعاصرين، وإن تباينت مشاربهم، حول ورود هذا التميز، إلا أن الاتفاق غير حاصل بينهم حين يتعلق الأمر بتحديد طبيعة معرفة المتكلم/ السامع للغة"[2]، فلكل توجّه تصوّره حول مكوّنات هذه القدرة وطبيعة المكوّنات التي تتشكّل منها؛ فالتّوجّه غير الوظيفي يحصر القدرة في المعرفة اللّغويّة الصّرف أي المستويات التي تشكّل بنية اللّغة متمثّلة في القواعد الصّوتيّة والصّرفيّة والدّلاليّة والتّركيبيّة، وهذه القدرة عند أصحاب هذا التّوجّه، هي موضوع الدّرس اللّغوي، وإذا ما أدرجوا المعرفة التي تتجاوز البنية المغلقة أعني القدرة التّداوليّة فإنهم لا يرون لها أي تأثير على الأولى، بل ينظرون إليها متصورين أنها مفصولة ومعزولة عنها[3]، ويذهبون إلى أنها (القدرة التداولية) "تعد، في هذه النّظريّة، أدخل في الإنجاز (التّحقّق الفعلي للقدرة في مواقف تواصليّة معيّنة ...) منها في القدرة اللغوية. على هذا الأساس، نجد معظم اللغويّين التّوليديّين يرجئون التّمثيل للجوانب الوظيفيّة إلى وضع نظرية للإنجاز توازي نظرية القدرة، في هذا المعنى يقترح **كاتز** مثلا أن يتمّ رصد جوانب المعنى غير المرتبطة بالدّلالة اللغوية الصّرف كالقوة الإنجازيّة في مستوى التّداول الذي يشكل في منظوره جزءا من الإنجاز"[4].

أمّا التّوجّه الوظيفي فيرى أنّ القدرة اللغوية لا تنحصر في المعرفة اللغوية الصِّرف، بل تتجاوزها إلى كيفيّة استثمار هذه المعرفة لخدمة سياقات تواصليّة معيّنة، إنها بعبارة أخرى قدرة تواصلية "تضمّ إضافة إلى معرفة النّسق اللّغوي في حدّ ذاته معارف أخرى ... وهي المعارف السياقيّة الآنيّة والمعارف السّياقيّة العامة. في هذا المنظور، يستحضر المتكلّم/ السّامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كل

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٥.
[2] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٧٤
[3] – ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٧.
[4] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٢٤.

هذه المعارف، وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التواصل وملابساته، ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النّحوية الصرف تقوم بالدور المركزي في حالات التخاطب العادية"[1].

وقبل إنهاء الكلام عن تصور الوظيفيين للقدرة ينبّه إلى أنّ **المتوكّل** يخطّئ من يذهب إلى أنّ الأنحاء الوظيفيّة، بما أنّها تتخذ موضوعا لها الظواهر اللغوية التي تتجلى في التّحقّقات الفعليّة للغة، أنحاء إنجاز؛ يقول **المتوكّل**: "ومن البين أنّ هذا المعتقد من المعتقدات الباطلة، إذ إنّ اللغويين الذين يشتغلون في إطار اللسانيات الوظيفيّة يميزون، شأنهم في ذلك شأن اللغويين غير الوظيفيين، بين نسق مجرد من القواعد اللغوية تشكل معرفة المتكلم/ السامع للغته والتحقيق الملموس في شكل خطاب لهذه القواعد أثناء التواصل الفعلي. بتعبير آخر، يتبنى اللغويون الوظيفيون ثنائية القدرة / الإنجاز تبني اللغويين التوليديين التحويليين لها، إلا أنّ تصوّر القدرة عند اللّغويين الوظيفيين يباين تصوّرها عند اللغويين غير الوظيفيين"[2]، حيث إنّ القدرة عند غير الوظيفيين هي قدرة لغوية صرف، أما عند غير الوظيفيين فهي قدرة تواصلية.

ز- **الأداتيّة وبنية اللّغة**: يعدّ هذا المبدأ أهمّ مبدإ؛ فهو المسوّغ الذي يبرر أحقيّة اعتماد التّوجّه الوظيفي، ومفاده أنّ اللّغة بعدّها أداة فهي تخضع للغرض التّواصلي المروم، أو أن "الوظيفة التواصلية تحدد بنية اللّغة كما أن كل أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها"[3]، ومن ثمة "فلا مشروعية للحديث عن الوظيفة إلا إذا كانت تؤثّر تأثيرا دالا في البنية"[4]. هذا التأثير ينكره غير الوظيفيين، ويذهبون إلى "أن بنية اللّغة نسق مجرد ... تحكمه مبادئه وقواعده الخاصة، ويتسنّى بالتالي، لدراسة اللّغة، أن يصفه في معزل تام عن أي شيء آخر، كما يتسنى لعالم الإحياء أن يصف مكونات القلب وبنيته في استقلال عن وظيفة ضخ الدم"[5]، ومما يزكّي

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٧.
[2] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٧٦.
[3] – المصدر نفسه، ص٥٣.
[4] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٧.
[5] – المصدر نفسه، ص٢٨.

هذا الطرح (خضوع البنية للوظيفة) كما يورد المتوكّل هو "أن بنية اللّغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه ومختلف أنماطه"[1]، ويبسط القول في هذه النّقاط كما يلي:

أ- **البنية والتّواصل الأمثل**: فالتواصل الأمثل الناجح مرهون بخلوّ الخطاب (كبنية) من كل ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله، فلو حدث أن وجد عائق من العوائق فإن التواصل يقل حسب هذا العائق، ومن العوائق التي يُهتم بها ههنا العوائق البنيوية : كالحذف، الفصل بين المكونات المتلازمة بمكون خارجي عنها، ومنها كثرة الإدماج المرتبط برأس واحد موصولي عادة[2]. التقليل من إيراد هذه الصور البنيوية يخدم التواصل والإكثار منها يعيقه.

ب- **البنية وأهداف التواصل**: تتحدد نوعية البنية حسب هدف التواصل؛ فبنية الاستفهام غير بنية الأمر، غير بنية النهي ... والبنية التي تأخذها جملة يراد بها إضافة معلومة غير متوافرة في مخزون المخاطب غير بنية الجملة التي يراد بها تصحيح معلومة يعتقد المخاطب أنها واردة، ففي الأولى يكون "المكون الحامل للمعلومة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب محتلا لموقعه الأصلي داخل الجملة، لا يميزه عن باقي المكونات إلا نبره ... أما حين يكون الخطاب مقصودا به تقييد معلومة من معلومات المخاطب أو تصحيحا فإن المكون الحامل للمعلومة المقيّدة أو المصحّحة يرد مصحوبا بإحدى أدوات التقييد أو متصدرا للجملة أو مفصولا"[3]، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على تبعيّة البنية الصّرفيّة – التّركيبيّة للغرض التّواصليّ المقصود.

ت- **البنية ونمط التواصل**: إنّ الخطاب يأخذ "البنية والأسلوب اللذين يناسبان ويخدمان موضوعه وهدفه، فليس للخطاب الحجاجي البنية والأسلوب اللذان للخطاب السردي أو الخطاب الوجداني"[4] فلكل نمط من أنماط الخطاب بنيته. كل هذه النماذج تقوي بقوة تبعية البنية للوظيفة المنوطة بها.

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**،ص ٢٨.

[2] – المصدر نفسه، ص٢٦.

[3] – المصدر نفسه، ص٣١-٣٢.

[4] – المصدر نفسه ، ص٣٢.

ح- **الأداتية وتطوّر اللّغة**: يدلّ هذا المبدأ على أنّ التوجه الوظيفي يؤمن بأن اللّغة تتطوّر وتتغيّر عبر الزّمن، منطلقا من أنّه إذا كانت "وظيفة التّواصل تتحكّم بقسط وافر في بنية اللّغة تزامنيّا، فإنّه يصبح من المنطقي أن نتوقّع أن تسهم أيضا في تطوّرها"[١] (بنيتها) زمنيا. ويساعد هذا المبدأ على تفسير مختلف البنى المتشابهة كما هو الحال مع البنى المبتدئية والبنى الاشتغالية[٢] (حيث يمكن إرجاع الثّانية للأولى).

وتبعا لهذا، تسعى نظرية النّحو الوظيفي إلى تحقيق كفاية تفسر هذا التطور وتقننه وتضبطه بمراعاة المبادئ الوظيفيّة، هذه الكفاية هي الكفاية التطورية؛ يقول المتوكّل: "أصبحت فكرة إقصاء البعد التاريخي الآن فكرة بائدة لحسن الحظ، وأصبح تطور اللّغة موضوعا من الموضوعات المشروعة في لسانيات العقود الأخيرة. في هذا الاتجاه نقترح أن نضيف إلى الكفايات التي على نظرية النّحو الوظيفي السعي في تحصيلها ما يمكن أن نسمّيه (الكفاية التطورية) باعتبارها القدرة على الإجابة عن أسئلة من قبيل هذه: لماذا تفقد بعض اللغات أدواتها الإنجازيّة والوجهية؟ لماذا يتغير موقع أسماء الاستفهام في بعض اللغات؟ لماذا تنتقل لغة ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى، من البنية (فعل- فاعل- مفعول) إلى البنية (فاعل- فعل- مفعول) مثلا؟ ليس المطلوب، طبعا، أن يكتفى برصد هذه الظواهر بل المطلوب تفسيرها بإرجاعها إلى بضع مبادئ عامة تنتظمها"[٣]، وقد سارت النّظريّة نحو تحقيق هذه الكفاية فعنيت "بالتطور تنظيرا وبحثا، إلا أن هذه الدراسات تظل محدودة مقصورة على ظواهر صرفية كالنفي (**بوسويت** ١٩٨٣) وتركيبية كالرتبة (**ديك** ١٩٨٠) (**المتوكّل** ١٩٨٩) وامتصاص المكونات الخارجية المبتدأ، والذيل (**ديك** ١٩٩٧ب، **المتوكّل** ١٩٩٣أ)"[٤].

يرصد التّطور اللّغوي في نظريّة النّحو الوظيفي بالنّظر إلى مجالين: "مجال البنية (بمكوناتها الصرفية والتركيبية والصوتية) ومجال الوظيفة الذي يشمل الخصائص الدلالية والخصائص التداولية"[٥]، كما يميّز

---

[١] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٣٣.

[٢] - ينظر: المصدر نفسه، ص٣٤.

[٣] - أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص١٩٢- ١٩٣.

[٤] - المصدر نفسه، ص١٥٢.

[٥] - أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠٣)، ص١٥٨.

فيها، فيما يتعلّق بالتّطوّر، بين ثلاث عمليّات مترابطة هي: الانتقاء والتّنقّل والانتقال[1]، حيث إنّ "الأنماط اللّغوية انتقاءات (تغليبيّة) لعناصر نموذج مستعملي اللّغة بنيات وعلاقات وقوالب، والتّطوّرات اللّغويّة تحوّلات تلحق ذلك الانتقاء إمّا عن طريق التّنقّل داخل نفس الحيّز الانتقائي أو عن طريق الانتقال من حيّز انتقائيّ إلى حيّز انتقائي آخر"[2].

ويحاول الوظيفيّون، في تناولهم للتّطوّر، الوصول إلى تحقيق معرفة واضحة "بالجوانب الأساسية التالية: أولا دواعي التّطور، ثانيا مجال التّطور، ثالثا اتجاه التّطور، رابعا أنواعه ومداه"[3]. وقد توصلوا إلى أنّ الدواعي قد تكون خارجية (احتكاك اللغات، التعدد اللغوي ...)، وقد تكون داخلية نابعة من اللّغة نفسها مثل فقدان الإعراب.

أما المجال فيمس البنية كما يمس الوظيفة، ويعتقد في التصور الوظيفي "أن ما يمس البنية راجع في الغالب إلى ما يمس الوظيفة ناتج عنه"[4].

وإذا كان المقصود بالاتجاه "المراحل التي يسلكها تغير ما في نمط من أنماط اللغات، أو في لغة من لغات نمط لغويّ واحد"[5]، فقد طرح سؤال مفاده: هل تتمّ هذه التغييرات دفعة واحدة، يستوي في هذا المعطى الوظيفي (الدلالي التداولي) مع المعطى البنيوي (الصرفي التركيبي)؟ أم يتمان بشكل مستقل؟. في النّحو الوظيفي "التغير الذي يمس بنية المكونات صرفا أو تركيبا صادر عن تغير في الوظيفة أي في أحد شقي البنية التحتية. مراحل التطور، إذن، مرحلتان أساسيتان: تطور وظيفي (تداولي أو دلالي) فتطور بنيوي تابع للأول ناتج عنه"[6].

ومعلوم، في الأخير، أنّ للتّطوّر أنواعا عديدة؛ فقد يمسّ الجوانب التّداوليّة كأن تصير القوّة الإنجازيّة المستلزمة قوّة حرفيّة، وقد يمسّ الجانب الدلالي مثل انقلاب بعض المحمولات الأفعال إلى مجرد أفعال مساعدة تدلّ على الجهة كأفعال الشّروع وأفعال المقاربة. كما أنّ "تغيّر اللغات عبر الزمن لا

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص١٦٤.
[2] – المصدر نفسه، ص١٩٣.
[3] – المصدر نفسه، ١٩٣.
[4] – المصدر نفسه، ١٩٤.
[5] – المصدر نفسه،١٩٤.
[6] – المصدر نفسه، ١٩٥.

ينتج عن الانتقال من بنية إلى بنية في تأدية نفس الوظيفة فحسب بل ينتج كذلك عن الانتقال من وظيفة إلى وظيفة، أو فقدان إحدى الوظائف"[1].

ط- **الأداتيّة والكلّيّات اللّغوية**: يقصد بالكلّيّات اللّغويّة الخصائص العامّة التي تتقاسمها اللّغات على اختلاف أنماطها[2] ، ويسعى التّوجّه الوظيفي إلى معرفة هذه الكليات ومراعاتها في عملية بناء الجهاز الواصف المعتمد يقول **المتوكّل**: "يشير ديك (**ديك** ١٩٩٧ أ:١٢) إلى أن على كل نظرية لسانية أن تطمح إلى إحراز أمرين متلازمين هما: أولا، وضع أنحاء لكل أنماط اللغات، وثانيا وصف وتفسير ما يؤالف وما يخالف بينها. في هذا التوجه سعى اللغويون الوظيفيون في الخروج من حلقة إسقاط خصائص لغة واحدة على غيرها من اللغات المتباينة نمطيا لرصد وجوه الائتلاف بينها ولروز مدى انطباقية نظرية النّحو الوظيفي عليها"[3]، ومن ثمة فالتصور الذي يقدمه النّحو الوظيفي لهذه الكليات يختلف عن التصور الذي يقدمه التوجه غير الوظيفي (التوليدي التحويلي تخصيصا) لها؛ فالكليات في النّظريّات اللسانية غير الوظيفيّة كليات صرفية تركيبية ودلالية؛ فقد ذهب **تشومسكي** إلى أن النّحو الكلي يشمل نمطين من الكليات "الكليات المادية والكليات الصورية، تنتمي إلى النمط الأول من الكليات مجموعة محصورة من العناصر (الصوتية، التركيبية ...) تنتقي داخلها اللغات الخاصة العناصر الملائمة لأنساقها. من هذه المجموعة من العناصر الصفات الصوتية المميزة التي استخلصها **ياكوبسون**، والمقولات التركيبية كمقولتي الاسم والفعل، ويشكل النمط الثاني من الكليات اللغوية كل ما يتعلق بصورة القواعد وتنظيم النّحو بصفة عامة. من هذه الكليات مبدأ استقلال التركيب وصورة القواعد المقولية والقواعد التحويلية والقيود الخاضعة لها هاتان المجموعتان من القواعد"[4].

لكنه ثبت عدم كلية هذه الأنماط (الصّورية تخصيصا) مع جميع اللغات مما استدعى (من التوليديين) تغيير التّصور بالتّمييز بين المبادئ العامة المشتركة بين جميع الألسن وبين مجموعة من

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية و النمطية**، ص١٦٠.

[2] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي**، ص٣٥.

[3] – أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص١٥٢.

[4] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٧٩.

الوسائط[1]، ومن ثمة صار يميز بين نحو نووي كلي ونحو هامشي؛ "مفاد هذا أن نحو لغة ما يتضمن جانبين: نحوا نوويا يتم اكتسابه بواسطة تثبيت الوسائط التي تشكل النّحو الكلي ونحوا هامشيا يتضمن جميع التراكيب غير المتفرعة عن وسائط النّحو الكلي والتي يتم اكتسابها عن طريق التجربة وحدها"[2].

أمّا التوجه الوظيفي فيرى أن الكليات اللغوية "كليات صورية – وظيفية، أي مبادئ تزاوج ... بين بنيات ووظائف"[3]، وهو "عبارة عن مجموعة من التعميمات حول علاقة بنية اللسان الطبيعي بوظيفته التواصلية، ويكون دور هذا النّحو (أ) تحديد مفهوم نسق التواصل اللغوي البشري الممكن (ب) ضبط الأنحاء الخاصة المقترحة لرصد خصائص اللغات الطبيعية أو خصائص أنماط اللغات الطبيعية"[4]، وفي مقابل النّحو الكلّي صار يُتحدث عن النّحو النمطي[5]، وهو ما آمن به الوظيفيّون وسعوا إلى تحقيقه، ولهذا تجد **المتوكّل** يذكر أنّ "العلاقات الدلالية والعلاقات التداولية علاقة كلية يرد استخدامها في الوصف الكافي للغات الطبيعية جميعها في حين أن العلاقات التركيبية علاقات غير كلية؛ إذ يستغنى عن استخدامها في الوصف الكافي لبعض اللغات الطبيعية"[6].

ي– الأداتية واكتساب اللّغة: "لا تكاد تخلو نظرية لسانية من بحث في موضوع اكتساب اللّغة، ويكاد يكون الاتفاق شبه تام على أن عملية اكتساب الطفل للغة قائمة على تفاعل بين عاملين

[1] – الوسائط هي "خيارات متاحة ذات قيمتين (إيجابية وسلبية) تسمح بتحديد التنوع والاختلاف الحاصل بين نظم القواعد الخاصة التي تتيح بذلك إمكانية المقارنة بين مظاهر الاختلاف و الائتلاف بين الألسن المتقاربة نوعيا أو المتباعدة"، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية**، ص١٩٧.

[2] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٨٠.

[3] – المصدر نفسه، ص٨٠.

[4] – المصدر نفسه، ص٨٠.

[5] – يستند مفهوم النحو الكلي إلى قول **شومسكي** إن ما صح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كليا يستغرق جميع اللغات البشرية، وهذه الفكرة خولت للنظرية اللسانية (التوليدية التحويلية) أن تعمم مبادئ النحو الخاص بلغة ما على سائر اللغات البشرية وأجبرها على إقامة نموذج واحد لا غير، لكنه قد ثبت أن اللغات تتمايز بخصائص بنيوية كثيرة قد تصل المغايرة بينها حد التناقض، وهذا استدعى من الباحثين ترك مبدإ التعميم إلى مبدإ التنميط؛ ويقوم هذا المبدأ أساسا على مراعاة القرابة النمطية التي تستند أساسا إلى العلاقات التي تقوم بين لغات تنتمي إلى نمط لغوي معين. محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص١٥٦–١٥٧. محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية** (٢– **اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**)، ٤٦٥.

[6] – أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص١٢٦.

اثنين؛ عامل الفطرة وعامل المحيط الاجتماعي الذي ينمو فيه الطفل، إلا أن ثمة اختلافا هاما كان مصدرا لنقاش حاد ساخن بين من يغلب العامل الأول ومن يغلب العامل الثاني، بين أصحاب النزعة الفطرية وأصحاب النزعة البنائية"[١]، وتقترب نظرية النّحو الوظيفي، بشكل كبير، من النزعة الثانية (البنائية) مع عدم إلغاء العامل الفطري؛ وترى أن عملية اكتساب اللّغة تتم كما يلي: "

أ- يتعلّم الطّفل اللّغة من خلال تعامله مع المعطيات المتوافرة في محيطه اللغوي.

ب- أثناء هذه العملية يكتسب الطفل قدرة تواصلية، نفترض أنّها القدرة التواصلية كما يتصورها منظرو النّحو الوظيفي (أي مجموعة من الملكات اللغوية وغير اللغوية المتفاعلة)

ت- يتم اكتساب هذه القدرة التواصلية في مراحل يحصّل عبرها الطفل مستويات متفاوتة

ث- يواجه الطفل محيطه اللغوي وتفاعله معه بعدة فطرية تسهل عليه الاكتساب وتعجل بها"[٢]

أمّا عن نوعيّة الرصيد المكتسب، فيمكن تبيانه انطلاقا من الكفاية التي تسعى إلى تحقيقها، ألا وهي الكفاية النفسية؛ ففي تصوّرها فإنّ الطّفل لا "يكتسب قدرة لغوية محضة، بل قدرة على التواصل مع محيطه الاجتماعي، لا يتعلم الطفل أصوات لغته وقواعد صرفها وتركيبها، بل يتعلم معها ما تؤديه من أغراض تواصلية، بتعبير آخر، يكتسب الطفل من محيط اجتماعي معين نسقين مترابطين؛ نسق اللّغة ونسق استعمالها معا، يستظهر الطفل أثناء عملية الاكتساب قواعد لغته، ويستظهر في ذات الوقت ما يحكم استعمالها في مقامات التواصل، يختزن متعلم اللّغة العربية مثلا قاعدة نقل أحد مكونات الجملة إلى موقع الصدر، ويختزن معها في وقت واحد أنّها تجري في موقف معين حين يكون المقصود من التواصل تصحيح إحدى معلومات المخاطب"[٣].

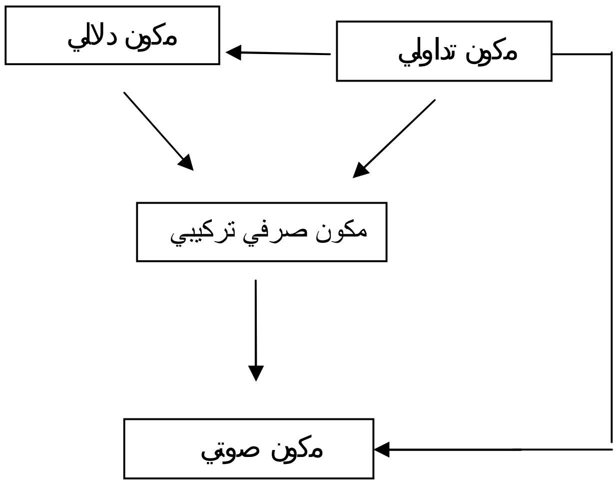
تعدّ هذه المبادئ الإطار العام الذي يميّز، من خلال استحضارها، بين النّظريّات ذات التّوجّه الوظيفيّ والنّظريّات ذات التّوجّه غير الوظيفي، كما أنّها تعدّ الأسس المنهجيّة التي يجب مراعاتها واستحضارها في بناء الأنحاء الوظيفيّة وصياغتها (ويمكن القول بعبارة أدق: إنّها الأسس المنهجية التي راعتها نظرية النّحو الوظيفي السيمونديكية)، ذلك أنّه "من أهم شروط التنظير اللساني (والتنظير

[١] - أحمد المتوكّل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص٦٣.

[٢] - المصدر نفسه، ص٦٤.

[٣] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٣٦.

العلمي عامة) شرط الانسجام القاضي بأن يصاغ الجهاز الواصف وفقا لطبيعة النّظريّة التي تفرزه لمنطلقهاتها المنهجية، بتعبير آخر يقضي شرط الانسجام ألاّ تناقض صياغة النموذج ما تتبناه النّظريّة من فرضيات عامة عن بنية اللّغة (ووظيفتها)"[1]، ولذلك فإنّ هذا التّوجّه حين يصوغ جهازه الواصف يبنيه على "أساس إضافة مكوّن تداولي يشكّل مع المكوّن الدّلالي دخلا للمكوّنين الصّرفي- التّركيبي والصّوتي، فتكون ترسيمة الجهاز الواصف لكل نظريّة وظيفيّة مبنيّة كالآتي[2]:



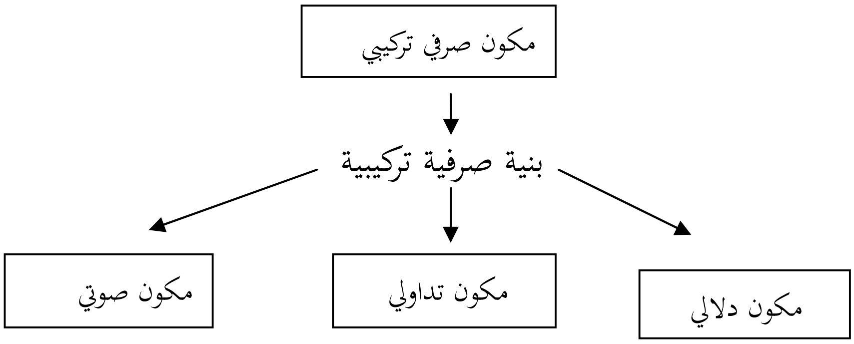
فللمكوّنين التّداولي والدّلالي السّبق والتّقدّم على المكوّن الصّرفي التّركيبي؛ ذلك أنّ هذا الأخير (المكون الصرفي التركيبي) يبني مركباته وفقا للمعلومات التي يوفّرها المكوّنان السّابقان.

أمّا التّوجّه غير الوظيفيّ الذي يرى باستقلالية المكون الصّرفي التركيبي فإنّه يجعل من المكونين التداولي والدلالي مكوّنين خارجيين عنه، يؤدّيان وظيفة تأويليّة ليس إلا، مثلهما مثل المكوّن الصّوتي، ويمكن وضع ترسيمة توضّح هذا التّوجه كما يلي[3]:

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٣٩ –٤٠.

[2] – المصدر نفسه، ص٤١.

[3] – المصدر نفسه، ص٤٠–٤١.



٩- **المفاضلة بين النّظريّات الوظيفيّة**: نبّه سابقا إلى أنّ التّوجّه الوظيفي يضمّ نظريات كثيرة، ك "النسقية الوظيفيّة، والوجهة الوظيفيّة للجملة، والتركيبات الوظيفيّة، والفرضية الإنجازيّة، ونظرية النّحو الوظيفي. من هذه النّظريّات ما توقّف كالوجهة الوظيفيّة للجملة والفرضية الإنجازيّة، ومنها ما لا يزال حاضرا في الحقل اللساني كالنّسقية الوظيفيّة والتركيبات الوظيفيّة ونظرية النّحو الوظيفي. ومنها ما يشكل نظرية لسانية قائمة الذات كالنّسقية الوظيفيّة ونظرية النّحو الوظيفي، ومنها ما هو مدمج في أحد نماذج النّظريّة التوليدية التحويلية كما هو شأن الفرضية الإنجازيّة والتركيبات الوظيفيّة"[1].

هذه النّظريّات وإن اتّفقت في كثير من المفاهيم وفي كثير من المبادئ العامّة التي تحكم التّوجّه الوظيفيّ عموما (التي سبق عرضها)، إلا أنّ بينها اختلافا من حيث دقتها وشموليتها وانفتاحها، وهذا يستدعي، في نظر **المتوكّل**، وضع مجموعة معايير أخرى للمفاضلة بينها. والنّظريّة المقدمة أو المفضلة هي النّظريّة التي تنطبق (أو تقترب) عليها ما سماه **المتوكّل** بالنّظريّة الوظيفيّة المثلى، فما هي هذه النّظريّة؟ وكيف يمكن اعتمادها للمفاضلة بين مختلف هذه النّظريّات الوظيفيّة؟.

يقول **المتوكّل** معرفا إياها: "ما نصطلح عليه بالنّظريّة الوظيفيّة المثلى هنا، هو مجموعة من المواصفات نستخلصها مما تطمح إليه النّظريّات ذات المنحى الوظيفي وتجتهد في تحقيقه أو في تحقيق القسط الأوفر منه"[2]، ثمّ يُرجع بعض هذه المواصفات إلى المنطلق وبعضها إلى الهدف الذي تتغياه، ويرجع بعضها إلى طريقة النّمذجة.

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول و الامتداد)**، ص٤٨.

[2] – المصدر نفسه، ص٤٣.

أ- **المنطلق**: يتمثّل المنطلق في مدى انطباق المبادئ، السّابقة الذكر، عليها، ويشترط في النّظريّة المثلى أن تجمع هذه المبادئ بداءة، فهي، كما يقول **المتوكّل**، "النّظريّة التي تنطلق من مبدإ أداتية اللّغة، مرجعة وظائفها الممكنة إلى وظيفة التواصل، وتؤسس على هذا المبدإ وصف بنية اللغات صرفا وتركيبا وصوتا وتطورها. وهي كذلك النّظريّة التي تجعل من وظيفة التواصل أساسا للبحث في إشكالات التنظير اللساني الكبرى كإشكال اكتساب اللّغة وإشكال الكليات اللغوية"[١].

وإذا جئنا نفاضل بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة اعتمادا على هذا المنطلق، فإننا نجدها تتآسر هذه المنطلقات الأولية المنتهجة؛ "فهي جميعها تؤمن بمشروعية الوظيفة في الدرس اللغوي، وأداتية اللّغة، وتبعية بنية اللّغة لوظيفة التواصل، كما تؤمن بتأثير المستعملين وسياق الاستعمال في نسق اللّغة"[٢]، إلا أنه يجب التنبه إلى بعض النّظريّات التي قللت أو أغفلت بعض تلك المبادئ؛ أو نظرت إليها نظرة مخالفة لنظرة الوظيفيين، ولذلك يرى **المتوكّل** أنه إذا نظر إلى بعض المبادئ كتلك التي تتعلق بالكليات اللغوية واكتساب اللّغة وتطورها فإنه يمكن تقسيم النّظريّات المعنية بالأمر إلى فئات ثلاث[٣]:

١- ثمة نظريات لم تعن بهذه القضايا أو لم تعطها ما تستحق من عناية، وهي النّظريّات التي ظلت متأثرة باللسانيات البنيوية (كالوجهة الوظيفيّة للجملة) فلا يبحث فيها عما يعرف بالكليات اللغوية ولا عن النّحو الكلي.

٢- وثمة نظريات وظيفية ذات أصل توليدي لم تغير أو لم تعد النظر في قضايا اكتساب اللّغة والنّحو الكلي كما هو الحال مع الفرضية الإنجازيّة والتركيبات الوظيفيّة.

٣- وتبقى نظرية النّحو الوظيفي **لسيمون ديك** النّظريّة التي توفّرت فيها جميع المنطلقات الوظيفيّة، مع مقاربة قضايا الاكتساب والكليات والنّحو الكلي على أسس وظيفية.

وهذا، إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على أفضلية (وهي أفضلية مدلّل عليها) نظرية النّحو الوظيفي، ومما يزيد في أفضليتها تناولها أشياء لم تتناولها مختلف النّظريّات الأخرى كالتنميط وقضية

[١] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٤٤.

[٢] - المصدر نفسه، ص٤٩.

[٣] - ينظر: المصدر نفسه، ص ص٤٩-٥٠.

التطور؛ يقول **المتوكّل**: "إن النّظريّات الوظيفيّة لم تعن كبير عناية بهاتين القضيتين المركزيتين باستثناء نظرية النّحو الوظيفي التي جعلت من مراميها الكبرى تنميط اللغات ورصد تطورها من منظور ترابط البنية والوظيفة وتبعية الأولى للثانية"[1].

ب- الهدف: سعت جلّ النّظريّات اللّسانية (النّظريّة[2] تخصيصا) إلى تحقيق ما يعرف بالكفاية اللغوية، وإذا ما ذكر هذا المصطلح فإن مفهومه يتوجه إلى الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية.

لكن يشترط في هذه النّظريّات أن لا تبقى أسيرة هذه الكفاية فقط، بل عليها أن تتجاوزها إلى كفايات أوسع، جمعها **المتوكّل** فيما سمّاه **بالكفاية الإجرائية**؛ يقول **المتوكّل**، موضّحا، :"مقصودنا هنا هو مجموعة مجالات التواصل التي تستخدم فيها اللّغة إما كليات كالترجمة بمختلف أنواعها (البشرية، الآلية، الفورية ...) أو جزئيا (الأشرطة السينمائية، الأغاني ...). ومما يدخل في هذا الحقل نفسه الاضطرابات اللغوية الراجعة إلى أمراض نفسية أو عقلية. بل إنّه من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك، والقول إن النّظريّات اللسانية، أو بعضها على الأقل، معدة الآن لأن تلج كذلك الأنساق التواصلية التي لا تستخدم اللّغة؛ كالإيماء والرسم والأفلام الصامتة والقطع الموسيقية الصامتة"[3].

وقد يقول قائل: إذا كان مرتكز الوظيفيين تبعية البنية للوظيفة، فما علاقة هذه النّظريّة بالجوانب الخارجة عن اللّغة؟ أو كيف يمكن تصور نظرية موضوعة أساسا لدراسة بنية اللّغة تتجاوز موضوعها لتؤسس لأشياء خارجة عنها اعتمادا على المبادئ ذاتها المعتمدة في الدراسة الأولى؟ يجيبنا **المتوكّل** بأنّه "إذا نحن آمنا بأنّ للتّواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية نسقا عامّا موحّدا، وبأنّ النّظريّات اللّسانية قادرة على وصف هذا النسق، أصبح من المنتظر من هذه النّظريّة الوظيفيّة المثلى أن تحصّل كفايتين اثنتين، كفاية لغوية وكفاية إجرائية، كفاية وصف ظواهر اللّغة وتفسيرها ... وكفاية الإسهام في جانب مهم على الأقل من قطاعات التواصل الاجتماعية – الاقتصادية التي تستخدم اللّغة بكيفية من الكيفيات"[4]، وهو الأمر الذي تحاول نظرية النّحو الوظيفي مع مختلف النّظريّات اللسانية تحقيقه؛

---

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٥٠.

[2] – جعل المتوكّل (اللسانيات النظرية) مقابلا (للسانيات التصنيفية) وتجمع التيارات التي تجاوزت التصنيف إلى التفسير، كالتوليدية التحويلية والوظيفية. ينظر: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص١١.

[3] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)** ، ص٤٦.

[4] – المصدر نفسه، ص٤٧.

وقد استطاعت (نظرية النّحو الوظيفي)، كما يورد **المتوكّل**، أن تلج مجال الترجمة ومجال الاضطرابات اللغوية والتواصل الإشاري، كما حاولت تحقيق الكفاية الحاسوبية (يذكر **المتوكّل** برنامج بروفكلوت)[1]، خلافا للنظريات الوظيفيّة الأخرى التي لم تتجاوز في كثير من الأحيان حدود الكفاية اللغوية الصرف.

ويذكر **المتوكّل** أنّه "مما لا يمكن إنكاره أن النّظريّات الوظيفيّة، أو بعضها على الأقل كنظرية النّحو الوظيفي، قد بلغت مبلغا معقولا في سعيها نحو إحراز كفاية التفسير بربطها دراسة اللّغة بقضايا الاكتساب والكليات اللغوية والنّحو الكلي وبولوجها مجالي التنميط ورصد التطور"[2]، والحق أن المدقق في نظرية النّحو الوظيفي يجدها قد حددت لنفسها وجهة نظر واضحة، بمنهجية واضحة ودقيقة، كما أنّها استطاعت أن تحدد مختلف الأطر العامة التي تشتغل عليها، هذا أمر مسلم لا ينكر، أما القول بدقتها في تناول بنيات اللّغة المختلفة الخاصة (من جميع النواحي) فهو أمر لا زال يحتاج إلى بذل جهد أكبر؛ ولا أدلّ على هذا مما قدمه **المتوكّل** من دراسات تتعلق بمعالجة اللّغة العربية من جميع جوانبها، فهي دراسات تدل، لأول وهلة، على أنّها دراسات تقدم نظرة شاملة كاملة لكن المدقق فيها يجد أن ثمة قضايا عديدة لم تعالجها ولم تتطرق إليها، مما يخلق صعوبات جمة حين يُحاوَل تطبيقها على مختلف النصوص (سيدلل البحث على بعض هذه الصعوبات في الفصل الذي يعالج تلمس الكفاية التطبيقية).

ج- النّمذجة: المقصود بالنّمذجة عملية بناء الجهاز الواصف، من حيث عدد مكوناته وفحواها وطريقة اشتغال بعضها مع بعض وترتيبها ... وبناء هذا الجهاز مرهون بمراعاة المعطيات الراجعة إلى المنطلق والهدف، فمثلا لتحقيق الكفاية اللغوية، الذي هو من أهداف هذه النّظريّات، يوجب أن يتوفر في الجهاز الواصف المبني:

١- توفيره مكوّنا أو قالبا لمعالجة الجوانب التّداوليّة، وعدم الاكتفاء بالمكوّنات التي لا تتجاوز البنية الشّكلية.

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٥١.

[2] - المصدر نفسه، ص٥١.

٢- تقديم المكونين الدلالي والتداولي على المكونين الصرفي- التركيبي والصوتي، بحيث يشكل المكونان الأولان البنية التحتية، ويشكل المكوّنان الآخران البنية السّطحيّة (لكن دون توهم إجراء تحويلات تربط البنية التحتية بالبنية السّطحيّة كما يتصوّر التّوليديّون)[١].

كما أن بلوغ الكفاية الإجرائية يوجب صوغ هذا الجهاز "على أساس أن يحرز انطباقية قصوى لا في مجال اللّغات فحسب بل كذلك في مختلف القطاعات التي تستعمل اللّغة"[٢]، ويدقق **المتوكّل** في ضابطين يرى وجوب توفّرهما في النّمذجة هما[٣]:

أوّلا: يجب أن يكون تنظيم النّحو منسجما تماما مع الفرضيات العامّة، وهو ما يسمى عادة مبدأ أو قيد (التناسق) الذي يضمن إرضاؤه عدم وقوع التناقض بين منطلقات النّظريّة وعملية النّمذجة، ويحكم قيد التناسق هذا طبيعة مكونات النموذج كما يحكم العلاقات القائمة بينها.

ثانيا: أثناء التّطوّرات التي يمكن أن تلحق نظرية ما، يجب أن تعدل صياغة النّحو طبقا لأي تعديل يتمّ في الفرضيات العامّة المنطلق منها، بتعبير آخر يجب أن يستتبع كلّ تغيير من الفرضيّات تغييرا في تنظيم النّحو يضمن المحافظة على قيد التّناسق.

ولكن ما مدى تحقيق مختلف النّظريّات الوظيفيّة لهذه السمة (النّمذجة بشروطها)؟.

لا شكّ أنّ جلّ النّظريّات الوظيفيّة، في سعيها لتحقيق الكفاية اللّغويّة (وصفا وتفسيرا) قد خصّصت في بناء جهازها الواصف مكوّنا وظيفيّا أو تداوليّا يتّخذ وضع المكوّن القاعدي بالنّسبة للمكوّنين الصّرفي- التّركيبي والصّوتي. لكن "ثمة اختلاف وتفاوت ملحوظان في فحوى هذا المكون؛ فإذا نحن انطلقنا من أن المكون الوظيفي تام الفحوى يشمل الخصائص الوجهية التي تحدد مواقف المتكلم من مضمون الخطاب بالإضافة إلى الخصائص الإنجازيّة (سواء ما يتعلق بالقوة الإنجازيّة الحرفية أو القوة الإنجازيّة المستلزمة) والوظائف التداولية (محور/ بؤرة أو معطى/ جديد) نلاحظ أن هذا الشمول حاصل في النّظريّة النسقية ونظرية النّحو الوظيفي، وغير حاصل في التركيبيات الوظيفيّة حيث التركيز على الوظائف التداولية (وظيفتي المعطى والجديد خاصة)، كما نجده غير متوفّر في اقتراح

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي** (**الأصول والامتداد**)، ص٤٧.

[٢] - المصدر نفسه، ص٤٨.

[٣] - المصدر نفسه، ص٥٣.

الفرضية الإنجازيّة التي تقصر التمثيل التداولي التحتي على القوة الإنجازيّة والاقتضاء ... في نفس سياق التفاوت في شمول المكون الوظيفي القاعدي، نلاحظ أن نظرية النّحو الوظيفي تتميز بكونها لا تكتفي بثنائية المعطى/ الجديد (أو المحور/ البؤرة) العامة، بل تجاوزها فتميز داخل المحور والبؤرة بين عدة محاور وبؤر فرعية؛ حجتها في هذا التفريع أن ثنائية المحور/ البؤرة لا يمكن أن تفي برصد وتفسير الفروق التي نجدها في لغات كثيرة داخل التّراكيب المحوريّة والتّراكيب البؤرية نفسها"[1].

أمّا فيما يتعلق بتفعيل هذه النّظريّة لتستوعب مجالات خارجية تتجاوز بنية اللّغة (تحقيق الكفاية الإجرائيّة) فيذكر **المتوكّل** أنه لا يوجد "في نماذج النّظريّات الوظيفيّة ما يكفل إحراز الكفاية الإجرائية إذا ما استثنينا محاولتي نظرية النّحو الوظيفي التاليتين:

١- إدخال الخطاب الإشهاري كخرج ممكن، إضافة إلى الخطابين الملفوظ والمكتوب.

٢- وصوغ الجهاز الواصف صياغة مزدوجة تمكن من الاضطلاع بعمليتي توليد الخطاب وتحليله، وتؤهله بهذه الازدواجية لأن يشتغل في الترجمة بكل أنماطها"[2].

والناظر في أطر التّفاضل المعتمدة يجد أنّ نظرية النّحو الوظيفي هي النّظريّة التي تقارب أن تكون النّظريّة المثلى؛ ذلك أنّها تجمع "أكبر عدد من المنطلقات المنهجية الوظيفيّة، وسعيها في مجاوزة الوصف إلى التفسير الوظيفي بل إلى محاولة ولوج قطاعات اجتماعية - اقتصادية ظلت خارج حيز الدرس اللساني، وبناؤها لنحو يجمع بين الوظيفيّة والصّورنة والقابلية للحوسبة، ويمثل لا للمعرفة اللغوية فحسب بل كذلك لكلّ المعارف والطّاقات التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية التّواصل إنتاجا وفهما"[3].

---

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٥٢.

[2]- المصدر نفسه، ص٥٣.

[3]- المصدر نفسه، ص٥٣.

الفصل الثّاني:

مفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ (محاولة تأصيل)

بعد أن تحدّدت حدود التّوجه الوظيفيّ ومبادئه وتبيّنت أفضليّة النَّحو الوظيفيّ السيمونديكي على غيره من الأنحاء الوظيفيّة الغربيّة، يجدر بالبحث أن يؤصّل للمفهوم الذي جعله موضوعا له، والذي كان في زمن معيّن من تاريخ نظريَّة النَّحو الوظيفيّ الموضوع الذي بُني على تصوّر وحداته وبناء مكوّناته الجهاز الواصف؛ هذا المفهوم هو الجملة، فقد "اقترحت في نظريَّة النَّحو الوظيفي منذ ظهورها ثلاث صياغات يصطلح على تسميتها عادة للتبسيط (ما قبل النَّموذج المعيار (ديك ١٩٧٨)) و(النَّموذج المعيار (ديك ١٩٩٧ أ و ب)) و (ما بعد النَّموذج المعيار)"[1]، وكلّ صياغة من هذه الصياغات تعدّ تطويرا للمتقدّمة (التي تعدّ أساسا لها تبنى عليه)، ويبرّر **المتوكّل** هذا التطوّر مرجعا إيَّاه إلى أنّ النَّظريات تكون في بدايتها "بسيطة التّكوين ثم تغنى وتتعدّد مكوّناتها ومجالاتها ثم تتوحّد أو تسعى في التوحّد"[2]، انحصرت الدّراسة في النّموذج الأوّل في مجال الجملة، وتوسعت في النّماذج الأخرى نحو النّصّ والخطاب. وبناء عليه فلفهم النّموذج الأوّل الأساس (ما قبل المعيار، أو النّواة) لابدّ من تأصيل مفهوم الجملة الذي اعتمدته نظريّة النّحو الوظيفيّ.

١- مفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ:

ركّزت جلّ الدّراسات اللّسانية الغربيّة (قديمة أم حديثة) في تحديدها للجملة على الجانب الشّكلي التّركيبي مغفلة الجانب الوظيفي (الدّلالي التداوليّ) أو مقلّلة من قيمته، ومرجع هذا هو الزّاوية التي اتّخذتها تلك الدّراسات وجهة نظر لها، فقد عرِّفت الجملة عند كثير من البنيويّين بأنّها "صيغة لغويّة تقع بين نقطتين"[3] حين يتعلّق الأمر بالمكتوب، وبين وقفتين حين يتعلّق الأمر بالمنطوق؛ أي إنّ الجملة وفق المنظور الكمّي الشّكلي مجموعة عناصر متتالية لها نقطة بداية ونقطة نهاية. والأمر نفسه تقريبا يمكن أن يستشفّ عند التّوليديين التّحويليين؛ يقول تشومسكي معرّفا اللّغة: "سوف أعتبر اللّسان في هذه الدّراسة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل ذات طول محدود، ومكوّنة من مجموعة محدودة من العناصر، كلّ الألسنة الطبيعيّة في شكليها المنطوق والمكتوب هي ألسنة بهذا المعنى ... لأنّ كلّ لسان طبيعيّ يضمّ عددا محدودا من الفونيمات (أو الرّموز الكتابيّة)، ويمكن تمثيل كلّ

[1] - أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص٥٤.

[2] - المصدر نفسه، ص٥٤.

[3] - محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)**، (تونس: جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، ط١، ٢٠٠١)، ج١، ص٢٢٦.

جملة على شكل سلسلة محدودة من هذه الرّموز الصوتّية (أو الكتابيّة)، وذلك على الرغم من أن عدد الجمل غير محدود"[1]، فالجملة في التّصور التّوليدي مكوّنة من مجموعة عناصر محدودة ومضبوطة، تعطيها طولا محدودا. وقد أرجعوها "إلى الشّكل النّظري التّالي: [ج ← مركّب اسمي + مركّب فعلي]، وهو شكل لا يخفى عليك فيه أثر خصوصيّة اللّغات التي انطلق منها أصحاب تلك النّظريّات عند اختيار هذا الشّكل"[2].

والملاحظ على هذه المفاهيم غياب استحضار الوظيفة (التّداولية تخصيصا) في تحديد مفهوم الجملة، وقد استدرك التّوجّه الوظيفيّ التّداولي هذا الأمر (أمر استحضار الوظيفة)، حيث عدّت الجملة (كبنية منجزة) في نظرية النّحو الوظيفيّ نتاج المقام؛ أي إنه يُؤتى بها لخدمة المقام الذي استدعى التّلفظ بها أو إنجازها على هيئة مخصوصة (بالنّظر إلى شكلها الناتج عن ترتيب عناصرها، وبالنّظر إلى ما هو مذكور من عناصرها وما هو غير مذكور، وبالنّظر كذلك إلى التّنغيم الذي يواكبها ...)؛ ودليلهم على هذا هو أنّها نسق من الوحدات لا يمكن تحديد بعض خصائصها (على الأقلّ) إلاّ بمراعاة ظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلفّظيها أثناء عمليّة التّبليغ، أو "على أساس أنّها تجليات لخصائص وظيفية مرتبطة بالغرض التّواصلي المروم إنجازه"[3].

ولتوضيح مفهومها أكثر في النّحو الوظيفيّ يمكن أن يستعين البحث بالتّعريف الذي قدّمه المتوكّل للخطاب[4]: "كلّ إنتاج لغويّ يُربَط فيه ربط تبعيّة بين بنيته الدّاخلية وظروفه المقاميّة (بالمعنى الواسع)"[5]، ويقصد بربط التّبعيّة في تعريفه هذا "أنّ بنية الخطاب [والجملة نوع من الأنواع التي

---

[1] - عبد الرزاق دوراري، مدخل إلى النحو التفريعي التحويلي (من خلال كتاب تشومسكي (البنى التركيبية) دراسة تحليلية نقدية)، (الجزائر: موفم للنشر، ط١، ٢٠٠٧)، ص٤٨.

[2] - محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، ج١، ص٢٣٠.

[3] - أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللغة العربية، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٧)، ص١٨٥.

[4] - استعان البحث بتعريف المتوكل للخطاب لأنه لم يُقدّم أي تعريف للجملة في مرحلة ما قبل المعيار (أو مرحلة الجملة)، لكن مفهومها ومصطلحها موجودان، ثم إن الجملة تعد نوعا من أنواع الخطاب فهو يشملها.

[5] - أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠١)، ص١٦.

يتحقق فيها الخطاب[1]] ليست متعالقة والظروفَ المقاميّة التي ينتج فيها فحسب، بل إنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلّا وفقا لهذه الظّروف"[2].

وبما أنّ تحديد الجملة شديد الصّلة بالغرض التّواصليّ الذي تؤدّيه، فقد رأى الأستاذ بعيطيش أنّ مفهومها يجب ربطه بالتّصور الذي قُدّم في نظريّة أفعال الكلام؛ أي أنّها فعل لغوّي؛ يقول الأستاذ بعيطيش منتقدا عدم وضوح هذه الرؤية عند سيمون ديك والمتوكّل قائلا: "إن المتتّبع المتفحّص لأدبيّات نظريّة النّحو الوظيفّي، إن في أبحاث ديك أو المتوكّل، خصوصا في مراحلها الأولى، لا يجد تعريفا واضحا لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللّغوي وفق طرح أوستين وتلميذه سورل ... من جهة، على الرغم من الصّلة الوثيقة بين مفهوم الجملة بصفة عامة ومفهوم الفعل اللّغوي عند سورل بصفة خاصّة ... أضف إلى ذلك أنّ المتوكّل عندما تناولها سنة ١٩٨٩ في كتابه (اللّسانيات الوظيفّية: مدخل نظري) اقتصر على تقديم خلاصة عامّة لها، في إطار نظري عامّ لا يختلف عن الإطار العامّ الذي قدّم فيه للوظيفية في الفكر اللّغويّ العربيّ القديم أو الفكر اللّساني الحديث ... ولم يربطها، كما سبقت الإشارة، بمفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفّي الذي ارتكز أساسا على استثمار الفعل اللّغوي عند أوستين وغرايس وإغناء مفاهيم سورل بصفة خاصّة وتطويرها"[3].

وممّا يؤيّد رجحانّية ما ذهب إليه الأستاذ بعيطيش ذِكْر المتوكّل لاقتراض نظريّة النّحو الوظيفيّ من نظرية أفعال الكلام مصطلح الفعل اللّغوي واعتماده اعتمادا كبيرا، يقول المتوكّل: "أمّا في الدّرس اللّساني الحديث فقد اقترضت نظريّات لسانّية ذات توجّه تداولي (أو وظيفي) ثنائّية (الفعل اللّغوي المباشر/ الفعل اللّغوي غير المباشر) المقترحة في (نظريّة أفعال الكلام) وتبنتها في إطار ثلاثية تميز بين ثلاثة مفاهيم هي: النّمط الجمليّ، والقوّة الإنجازيّة الأصلّية، والقوّة الإنجازيّة المستلزمة"[4]، ويقول

---

[1] - يدلّ على هذا قول المتوكّل الآتي: "(كل إنتاج لغوي) فإننا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد لحجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل، الخطاب حسب هذا التقريب العام هو، إذن، كل تعبير لغوي أيا كان حجمه". أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، ص١٧.

[2] - أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، ص١٧.

[3] - يحي بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص٨٩.

[4] - أحمد المتوكّل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، (المغرب: دار الأمان. الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠١٠)، ص٥٠.

كذلك: "من المعلوم أنّ الجوانب التّداوليّة [وهي أهمّ ما تمّيز به التّوجه الوظيفيّ في دراسة اللّغة] درست، أوّل ما درست، في إطار التيّار الفلسفي المسمّى (فلسفة اللّغة العاديّة)؛ حيث عولجت هذه الظواهر من قبيل (الإحالة) و(الأفعال اللّغويّة) و(الاستلزام الحواريّ) ... وقد انتقلت هذه المفاهيم المرتبطة بهذه الزّمرة من الظّواهر، عن طريق الاقتراض، إلى حقل الدّراسات اللّغوية؛ إذ إن مجموعة من النّظريات اللّغوية، التّوليديّة منها وغير التّوليديّة، وظّفت هذه المفاهيم في وصفها للّغات الطّبيعيّة"[1].

وبناء عليه، فمصطلح الفعل اللّغوي، وما يتعلّق به من مفاهيم مختلفة (القوّة الإنجازيّة، والمحتوى القضوي، ...)، يعدّ من أهمّ المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ، ولذلك يجدر اعتمادها في تقديم تعريف للجملة؛ يقول بعيطيش: "لكنّ المتفحّص المدقّق للمبادئ الأساسيّة التي تقوم عليها هذه النظريّة، خاصة مبدأ الوظيفة التّبليغيّة، وبصفة أخصّ التّحليلات التّداولية القائمة على مفهوم القوّة الإنجازيّة (Force Illocutoire)، يدرك بسهولة أنّه على الرّغم من شيوع مصطلح الجملة في هذه النّظريّة، إلا أنّ مفهومها يرتبط بشكل واضح بنظريّة الأفعال اللّغوية لدى فلاسفة اللّغة العاديّة ... والفكرة العامّة لهذه النّظرة هي أنّ تحليلها لجمل اللّغات الطّبيعيّة يقوم على أساس أنها أنساق لا يمكن تحديد خصائصها إلاّ بظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلفظّيها أثناء عمليّة التّبليغ، وبالتّالي تكون اللّغة وظيفة وبنية، والجملة في النّهاية هي فعل لغويّ"[2]. لكن، هل يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللّغويّ فقط؟

إنّ المدقّق فيما قدّمه المتوكّل من كتابات تتعلّق بدراسة الجملة العربيّة من منظور وظيفيّ يدرك جيّدا أنّه لا يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللّغويّ فقط (إذا فهمنا من الفعل اللّغويّ القوّة الإنجازيّة وحدها)، ذلك أنه يعدّ أحد الجوانب المشكّلة للجملة (الغرض الذي سيقت له الجملة)، إضافة إلى جوانب أخرى أبرزها البنية الصّوريّة المكوّنة للجملة الحاملة لذلك الفعل والخاضعة له.

ومن هنا (عدم حصر مفهوم الجملة في الفعل) يُفهم سرُّ الانتقاد الذي وجّهه المتوكّل إلى فلاسفة اللّغة العاديّة؛ حيث أورد أنّهم لم يُعنَوا بدراسة بنية الجملة (تركيبها، وحداتها، العلاقات

---

[1] - أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص١٥.

[2] - يحي بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص٩٠.

الموجودة بين وحداتها ...)، ممّا أفرز نظريّات لسانيّة حاولت الاستفادة مما قدّمه فلاسفة اللّغة العاديّة وإخضاعه لمتطلّبات التّوجّه اللّساني (ومن أبرزها نظريّة النّحو الوظيفيّ)؛ يقول المتوكّل: "لم يعن فلاسفة اللّغة العاديّة بجوانب أخرى من تداوليّات اللّغة الطّبيعيّة كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخباريَّة للجملة عنايتهم بالإحالة والاقتضاء والأفعال اللّغوية والاستلزام الحواريّ. هذه الجوانب المغفلة في الدّرس الفلسفيّ هي أنواع العلاقات الإخباريّة القائمة بين مكّونات الجملة"[1].

وبناء عليه، نستشف أنّ الجملة في نظريّة النّحو الوظيفي هي: فعل لغوي يتميّز بخصائص دلاليّة تداوليّة تعكسها خصائص بنيويّة صرفّية تركيبيّة، يستغلّها مستعمل اللّغة الطبيعيّة لتغطية احتياجاته في عشيرته اللّغوية التي يعيش فيها[2].

لكن، ما هو المقصود بالفعل اللّغوي؟ وكيف ظهر؟ وما هي المراحل التي مرّ بها؟ وما هي المفاهيم، المتعلّقة به، التي وظّفتها نظريّة النّحو الوظيفيّ؟

٢- الفعل اللّغوي وما يتّصل به من مفاهيم (دراسة تأصيليّة):

مصطلح الفعل اللّغوي أو العمل اللّغوي أو الفعل الكلامي، مصطلح اقترضته نظريّة النّحو الوظيفيّ من فلاسفة مدرسة أكسفورد[3] (اشتهروا باسم فلاسفة اللّغة العادية[1])، ويعني الفعل عندهم أنّ قول شيء ما هو تحقيق أو إنجاز لعمل معيّن.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٢٨.

[2] - ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص١٦٧.

[3] - يندرج فلاسفة مدرسة أكسفورد ضمن فلاسفة الفلسفة التحليلية. ينطلق هؤلاء الفلاسفة من فكرة أنه قبل الإجابة عن أي سؤال لابد أن نتبين حقيقة السؤال الذي سنجيب عليه، حيث "لاحظ أصحاب الفلسفة التحليلية أن المشاكل الأساس في الفلسفة الحديثة لا تتعلق بغموض المفاهيم والتباس دلالتها، كما يقال عادة، إن المشكل الفلسفي ليس مشكل اللغة في حد ذاتها، وإنما يتعلق الأمر بالاستعمال غير السليم للغة، إنّ العديد من الأسئلة الفلسفية ناجم عن عدم إدراك طبيعة استعمال اللغة" (مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)**، (المغرب: جامعة الحسن الثاني، عين الشق، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم: ٤)، ص ٢٤٦- ٢٤٧)، وقادهم هذا المبدأ إلى محاولة توضيح منطق اللغة والفحص الدقيق لكيفية عملها، و"عملية التحليل، من حيث هي منهج فلسفي، كانت موجودة منذ سقراط، أي إنّ التّحليل قديم قدم الفلسفة. ولكن ما إن هلّ علينا القرن العشرون حتى طرأ على الفلسفة من التغير في وجهة النظر ما بلغ حد الثورة، وكان مور ورسل ثم فتجنشتين قادة تلك الثورة الفلسفية التي عرفت باسم الفلسفة التحليلية" (صلاح اسماعيل عبد الحق،

ولتحقيق تصوّر جيّد لمفهوم الفعل اللّغوي سيعرض البحث لمنطلقات هذا المفهوم عند الرّوّاد الأوائل لفلسفة اللّغة العاديّة:

انطلق فلاسفة اللّغة العاديّة (أوستين تخصيصا) في بناء تصوّرهم هذا من نقد التّصوّر الذي درج عليه المناطقة الوضعيّون[2] الذين كانوا ينطلقون من معيار الصّدق والكذب للحكم على جملة ما من حيث دلالتها. ومن ثمّة فالجمل التي لا تحتمل الصّدق ولا الكذب – في تصوّرهم - جمل لا دلالة لها. وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أنّها لا تستحق الدّراسة (لا يلتفت إليها).

أمّا الجمل التي لها دلالة، والتي تستحقّ الدّراسة في نظرهم، فهي الجمل الخبريّة (الوصفيّة) التي يمكن الحكم عليها بالصّدق أو الكذب. وسبب وقوعهم في هذه المغالطة[3]، هو نظرتهم إلى وظيفة اللّغة، وتحديدهم، تبعا لهذه النّظرة، لما يجب أن يدرس؛ حيث إنّهم ميّزوا بين وظيفتين رئيستين للّغة "إحداهما هي: الوظيفة المعرفيّة التي تستخدم اللّغة فيها كأداة تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجيّ، ولا تزيد مهمّة اللّغة بذلك على أن تجيء تصويرا لهذه الوقائع وتلك الأشياء. أمّا الوظيفة

التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، (لبنان: دار التنوير، ط١، ١٩٩٣)، ص٦) من أبرز علماء هذا التّوجه التّحليلي: جورج مور، ورسل، وفتجنشتين، وعلماء الوضعية المنطقية، وعلماء مدرسة أكسفورد.

[1] - على الرغم من أن هذا المصطلح يجوز إطلاقه على جل فلاسفة الفلسفة التحليلية (ومور وفتجنشتين أبرزهم) فإنّه "جرى العرف الفلسفي على إلصاق هذا الشعار بمدرسة أكسفورد حتى شاع من بين أسماء هذا الاتجاه اسم فلاسفة اللغة العادية أو فلسفة اللغة العادية" (صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص٤٠). واللغة العادية هي اللغة التواصلية الاجتماعية (لغة الاستعمال المشترك)، والتي تقف على تعارض عادة مع اللغة التي تعرف قلة من الناس فقط كيفية استعمالها. وقد برّر أوستين سبب دراسة اللغة أو الاستعمال العادي للغة في نقاط يمكن تلخيصها في: أ- لكي نفهم ما نعنيه يجب أن نفحص الكلمات التي نستعملها. ب- فحص كيفية عملها يجنبنا التضليل الذي يمكن أن تمارسه اللغة علينا. ج- فهم اللغة العادية سوف يزودنا بإدراك واضح للتمييزات الموجودة في الظاهرة التي نستعمل اللغة للكلام عنها. (صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص٥٤).

[2] - تندرج حركة الوضعية المنطقية (Positivisme logique) ضمن الاتجاه الفلسفي التحليلي، وهي "اتجاه فلسفي معاصر يعول أساسا على التجربة، تحقيقا للدقة والتحليل المنطقي للغة العلماء ولغة الحديث ويعدها المصدر الوحيد للمعرفة، وليس للعقل من عمل إلا مجرد تنسيق معطياتها وتنظيمها. ثم تحولت إلى دراسة تحليلية منطقية للغة العلم لتحقيق وحدة مشتركة بين فروع العلوم المختلفة" (المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، ط١، ١٩٧٣، ص٢١٤). وتشكل جماعة فينا معظم أفكارها، من أبرز أعلامها شليك مؤسس جماعة فينا، وفايزمان، وكارناب، وفايجل، وكرافت، وجودل، وكاوفمان، وآير، وغيرهم (ينظر: صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص١٢).

[3] - مصطلح المغالطة الوصفية (Descriptive fallacy) مصطلح نعت به أوستين ما ذهب إليه هؤلاء المناطقة.

الثّانية للّغة فهي: الوظيفة الانفعاليّة؛ ومفادها أنّ الإنسان قد يستعمل اللّغة أحيانا للتعبير عن مشاعر وانفعالات قد تضطرب بها نفسه كما هو الحال عند الشّاعر مثلا"[1].

ولم يتوقّف هؤلاء الفلاسفة (الوضعيّون) عند هذا التمييز بل بنوا عليه التزامات شكّلت أساس هاته المغالطة؛ وهو أنّهم "أصرّوا على أنّ العبارات التّجريبيّة هي العبارات ذات المعنى ... وحذفوا كلّ ما عداها من عبارات من دائرة المعنى، مثل عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال، بحجّة أنّنا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه. وبناء عليه تحدّدت مهمّة العبارة ذات المعنى في وصف وتصوير حالة من حالات الوجود الخارجيّ، ثم يجيء الحكم على هذه العبارة بعد ذلك بالصّدق أو بالكذب بناء على قابلية هذه العبارة للتحقّق، وإذا أراد الفيلسوف أن يجعل اللّغة موضوعا لبحثه، فليس أمامه سوى البحث في هذه الوظيفة المعرفيّة مضافا إلى ذلك البحث في العبارة اللّغوية من حيث بنيتها ومعناها"[2]. فالقضيّة أو العبارة التي يمكن التحقّق من فحواها ومعرفة مضمونها بمطابقتها بما هو موجود في الواقع هي العبارة ذات المعنى وهي التي تستحقّ، دون غيرها، الدّراسة والنّظر والتحليل، ومن ثمّ يخرج "من مجال العبارات ذات المعنى في نظرهم مجموعتان من العبارات: الأولى: العبارات التي لا تحمل خبرا كالأمر والاستفهام والتّعجّب؛ فالأمر لا يوصف بصدق أو بكذب لأنّه لا يصوّر شيئا في عالم الواقع، ولا يخبرنا بخبر عن شيء ما حتّى نقول إنّ تصويره صادق أو كاذب، أو أنّ الخبر الذي جاءنا به صواب أو خطأ ... والثّانية: هي العبارات التي يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أن نطابق بينها وبين الأصل المخبر عنه [ومن أمثلتها العبارات التي تتحدّث عن الخيالات والغيبيّات التي تتجاوز الطّبيعة المحسوسة (الميتافيزيقا)]، لنرى إن كانت الصّورة صادقة التّصوير أو غير صادقة، فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقيّة"[3].

وقد رفض فلاسفة مدرسة أكسفورد هذا التّصوّر، لأنّ الوصف، في نظرهم، يشكّل "وظيفة واحدة من بين وظائف كثيرة متنوّعة للّغة، إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها اللّغة. فهناك السّؤال، والأمر والنّهي، والتّعجب، والرّجاء، وهلّم جرا. الأمر الّذي دفع فلاسفة

[1] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص١٢.**

[2] - المرجع نفسه، ص ص١١- ١٢.

[3] - المرجع نفسه، ص ص٢٥٣- ٢٥٤.

أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال، أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظّرف المعيّن أو ذاك، ومن ثمّ راحوا يبحثون عن المعنى في حدود الاستعمال اللّغوي"[1].

من أشهر هؤلاء الفلاسفة أوستين وتلميذه سورل؛ قام الأوّل (أوستين) بوضع الفرش النّظري والمبادئ العامّة لما عُرف بنظريّة أفعال الكلام، أمّا الآخر (سورل) فقد تبنّى اقتراحات أستاذه مطوّرا بعض تلك المقترحات (حيث أعاد النّظر في فعل القول، و في تصنيف الأفعال اللّغوية ...).

لكن، ما هي الأدلّة التي فنّد بها أوستين التّصور الذي تبنّاه المناطقة الوضعيّون؟ وما هو مفهوم الفعل اللّغوي الذي اشتهر عند علماء هذه المدرسة؟ وفيم تتمثّل التّعديلات التي قدّمها سورل؟

٢-١- أوستين وتفنيد المغالطة الوصفيّة:

يعدّ جون لانكشو أوستين من أبرز فلاسفة اللّغة العاديّة الأوائل الذين حاولوا إعطاء مختلف أساليب اللّغة حقّها من الاهتمام بدل التّهميش الذي مارسه المناطقة الوضعيّون؛ فقد بيّن قصور التّصور الذي يتبنونه، مبينا أنّ ثمّة فئة من الجمل تحمل دلالة معينة لكنّها لا تصف واقعاً ولا تحتمل صدقا ولا كذبا، مثل:

١- هل جاء زيد؟ ٣- أحذّرك من مغبّة التّردّد

٢- أعدك بأنّني سأزورك ٤- اتّق الله

بل يشكّل مجرّد النّطق بها إنجازا لعمل معيّن؛ فالجملة ١: أنجزت استفهاماً، و٢: وعداً، و٣: تحذيراً و٤: أمراً.

يقول أوستين: "أمّا الفلاسفة فلطالما توهّموا حينما افترضوا أنّ شأن الحكم في القضية إمَّا أن يصف حالة شيء ما، وإمّا أن يثبت واقعة عينيّة ممّا يعني أنَّ حكم القضيّة إمّا أن يكون صادقا أو كاذبا ... إذ بالإضافة إلى الأحكام ... هناك من الجمل ما يفيد في العادة الاستفهام، ومنها ما يفيد

[1] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص١٨.**

التعجب، والأمر، والتمني، ولاشكّ أن الفلاسفة لا ينكرون هذا بالرّغم من تسامحهم في استعمال لفظ الجملة، وهم يعنون حكم القضية"[1].

وقد انطلق (أوستين) بداية، في محاولته لدحض هذه المغالطة، من المقابلة بين نوعين متشابهين من العبارات في البنية السّطحيّة الظّاهرة، غير أنّ إحداهما تصف أو تصوّر جزءا من العالم الخارجيّ، أمّا الأخرى فلا تصف ولا تصوّر أي جزئيّة من جزئيّاته، ولكنّها على الرّغم من هذا ذات معنى مقصود مفهوم، قال: "وإذن سنتناول في أمثلتنا الأولى بعض العبارات المتلفّظ بها ممّا لم يقع حتى الآن تحت أية مقولة نحويّة مشهورة ما عدا حكم الإيجاب في القضية الذي لا يكون أبدا خاليا من المعنى ...، وجميع ما نورده من عبارات متلفّظ بها يتكون على وجه الاتفاق من أفعال جدّ عادية ومبتذلة ومتصرّفة للمتكلّم المفرد ومبنية للفاعل في الحاضر"[2]، ومن أمثلة هذا النّوع[3]:

أ- نعم، (أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشّرعية)، كما يُتلفّظ بهذه الكلمة أثناء مراسم حفلة زواج (في بيئة النصارى).

ب- أسمّي هذه الباخرة: (الملكة إليزابيث)، كما ينطق بهذه العبارة عادة (عند الغربيين) حينما تكسر قارورة الخمر على هيكل الباخرة عند تدشينها.

ج- (أترك هذه الساعة ميراثا لأخي) كما يحصل عند قراءة الوصية.

د- أراهنك بستة دراهم على أنّ السّماء ستمطر غدا.

وتكمن ميزة هذه العبارات وما شابهها في أنها "أ- لا تصف ولا تخبر ولا تثبت أمرا ما على وجه الإطلاق، ومن ثم فهي لا تدلّ على تصديق ولا على تكذيب، وعلى ذلك: ب- فالنّطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه، مما لا يعني أننّا ... نصف شيئا ما على وجه الضّبط"[4]، على الرغم من أنّ ظاهر هذه العبارات "أو على الأقل ما لحق بصورتها النحويّة من تنميق وأوضاع مصطنعة يفهم

[1] - جون لانكشو أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قنّيني، (المغرب: أفرقيا الشّرق، ط٢، ٢٠٠٨)، ص١٢.
[2] - المرجع نفسه، ص ص١٥- ١٦.
[3] - المرجع نفسه، ص ١٦.
[4] - المرجع نفسه، ص١٦.

منه اعتبار الأحكام التقريريّة وملاحظتها، غير أننا إذا أنعمنا فيها النّظر تبيّن أنها عبارات لا يجري عليها التّصديق والتّكذيب على نحو واضح"[1].

ويلزم على هذا أنّني عندما أقول لشخص ما: "(إنني أراهنك على خمسة قروش أنّ السّماء ستمطر غدا) في ظروف ملائمة، فإنّني لا أصف أيّ شيء آخر، بل أؤدّي بالفعل شيئا ما؛ (أعني الرهان) وعندما أقول: (إنني أتخذ هذه المرأة لتكون لي زوجة شرعيّة) في ظروف ملائمة، فإنّني لا أكتب تقريرا عن الزّواج، وإنّما أنغمس في الزّواج من قمّة الرأس إلى أخمص القدم"[2].

يسمّي أوستين هذا النّوع من العبارات بالعبارات الأدائيّة أو الإنجازيّة، وضابطها، في مقابل العبارات التّقريريّة أو الوصفيّة، أنّ نطقها يكون أحيانا فعلا إذا توفرت ظروف معينة ملائمة. ومن ثمَّ فالأمر ليس محصورا في مجرد النطق كما قد يُتوهَّم، "فأن نراهن هو ليس كما أشرنا، على وجه عابر، مجرد النّطق بالألفاظ: (أراهن) أو غيرها؛ إذ قد يجوز لأي شخص أن ينطق بهذه الألفاظ، ولكن بدون أن نتفق على أنه قد بلغ فعليا مراده في الرهان أو على الأقل أنجزه على وجه كامل ... فعلاوة على التلفّظ بالكلام الذي يحدث بالتّأليف ... هناك بوجه عام كثير من الشّروط ينبغي أن يجري فيها اعتبار حسن الكلام وقبوله اعتبارا صحيحا إن أردنا أن يحصل لنا النّجاح والتّوفيق في تأدية الفعل أحسن أداء"[3].

ومن ثمّة فهذه العبارات الجديدة (العبارات الأدائيّة) ذات مدلول معيّن مفهوم ومقصود، ولكنّها، مع هذا، لا تخضع للمعيار الذي تخضع له العبارات التّقريريّة الوصفيّة (الصّدق والكذب)، بل تخضع لمعيار آخر ينبني على الشّروط التي يجب توفّرها حتى يتحقّق ذلك الفعل، هذا المعيار هو معيار (النّجاح والفشل)؛ فإذا كانت هذه العبارات مناسبة أو ملائمة للاعتبار (موافقة لشروط التّحقق أو

[1] - جون لانكشو أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص٢٤.

[2] - أوستين، أوراق فلسفية، ص ٢٣٥، نقلا عن: صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص١٣٨.

[3] - أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص٢٥.

الإنجاز) كانت مقبولة وناجحة، أمّا إذا لم تكن مناسبة له (غير مناسبة لشروط التّحقق) فإنّها ستكون غير مقبولة أو فاشلة[1].

وبذلك "انتهى أوستين في المرحلة الأولى من تفكيره إلى ترسيخ الثّنائية (الوصف/ الأداء أو الإنجاز) فحدّد الجمل الوصفيّة بأنّها تلك التي تصف حدثا أو حالة معيّنة دون فعل، أي أنّ هذا النّوع من الجمل لا يتجاوز القول إلى الفعل. أمّا الجمل الإنجازيّة فليست تلك التي قال عنها الفلاسفة التّقليديون إنّها خالية من المعنى، بل هي جمل تنجز قولا وفعلا في ذات الوقت"[2].

لكن، ما هي شروط التّحقّق التي يجب توفّرها لضبط معيار نجاح جملة ما أو فشلها ؟ لضبط هذا المعيار صاغ أوستين جملة من المعايير، بعضها مقاميّ والآخر مقاليّ، وقد كان مركّزا في بداية الأمر على المعايير المقاميّة ثمّ استدعى الأمر منه ذكر بعض المعايير المقاليّة التي لها ارتباط من جهة بشروط الإنجاز (ذلك أنّ العبارات الإنجازيّة، إذا ربطت بالمعايير المقاميّة، ترد وفق بنية محدّدة)، ولها ارتباط من جهة أخرى بما يميّز العبارات الإنجازيّة عن الوصفيّة (وهذا هو الذي قصده أوستين من إيراد هذه المعايير).

يقول أوستين، مستحضرا بعض شروط الإنجاز، : "حتى يجوز أن نعتبر أنّ الفعل كان في حال إنجاز، ولنقل بوجه عامّ، إنّه من الضّروري دائما أن تكون المناسبات التّي حصل فيها التّلفّظ بالعبارة هي ظروفا مناسبة مخصوصة على وجه ما أو على وجوه كثيرة، كما أنّه من الضّروري للمتكلّم ذاته أو غيره إمّا أن ينجزوا أيضا، وكما جرت العادة، القيام ببعض الأحداث سواء أكانت تأديتهم جسميّة فيزيائيّة أو ذهنيّة، وإمّا أن يقوموا بأفعال من شأنّها أن تتأدّى فيما بعد بالتّلفّظ بعبارات أخرى، وهكذا فلأجل تسمية الباخرة فإنه لا غنى عن أن أكون أنا الشّخص المعنيّ بإطلاق التّسمية، وكذلك حتّى أتزوّج على الطّريقة المسيحيّة فإنّه يلزم ألا أكون قد سبق لي أن تزوّجت بامرأة لا تزال موجودة على

[1] - ينظر: أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص٧٥.

[2] - نعيمة الزهري، الأمر والنّهي في اللغة العربية، (المغرب: مطبعة المعارف الجديدة، سلسلة الأطروحات والرسائل: ٢، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، ط١، ١٩٩٧)، ص١٣٨.

قيد الحياة سليمة العقل وغير مطلقة، وغير ذلك. ثمّ إنّه حتّى الالتزام بالنّسبة للرّهان فإنّه من الضّروري بوجه عامّ أن يكون الإيجاب والقبول فيه قائما على رضا الطّرف الآخر"[1].

٢-١-١- المعايير المقاميّة والمقاليّة لنجاح فعل ما[2]:

أ- المعايير المقاميّة: ترتبط هذه المعايير بالمقام بمعناه الواسع، بما فيه من متكلّم ومتلق، وعُرْف مخصوص يُخضع له، وظروف تقال الجملة بمراعاتها. ومن بين هذه المعايير التي ركّز عليها أوستين:

- أ- ١ - يجب أن يكون هناك اتّفاق عرفيّ أو مؤسّساتيّ مقبول ومتعارف عليه لدى المشاركين في عملية التّبليغ، يتمكّن به هؤلاء من أداء أو تحقيق فعل ما عند التّلفظ بجملة معيّنة، يقول أوستين: "إنّه ينبغي أن يوجد نهج متعارف، مطّرد ومتواضع عليه تكون له بعض الآثار المتّفق عليها"[3] .
- أ- ٢ - يجب تطبيق هذا الاتّفاق في ظروف ملائمة (تَوفُّر وضع يبيح إنجاز الفعل)، وبواسطة أشخاص مناسبين، فلا يمكن على سبيل المثال أن يَهبَ من لا يملك الثّروة أو المال، ولا يمكن أن يفتتح الجلسة شخص عادي غير مخوَّل له ذلك.
- أ- ٣ - يجب أن يقوم جميع المشاركين في عمليّة التبليغ بأداء أدوارهم بشكل صحيح وملائم.
- أ- ٤ – يجب أن يظلّ الموقف الذي اتخذه المشاركون ثابتا إلى نهاية إنجاز الفعل.
- أ- ٥ – يتطّلب تحقق بعض الأفعال الكلاميّة افتراض وجود أفكار ونوايا ومشاعر مسبقة عند منّفذ الفعل اللّغوي.
- أ- ٦ - أن يُلزم المشاركون أنفسَهم بما يترتّب عن تلك الأفعال من عواقب ونتائج.

---

[1] - أوستين، **نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)**، ص٢٠.

[2] - ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)**، ص٢٦. نعيمة الزهري، **الأمر والنّهي في اللّغة العربيّة**، ص ص١٣٨- ١٣٩، يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل الفعل اللّغوي لدى فلاسفة اللّغة ونظريّة النّحو الوظيفيّ)**، ضمن كتاب: **التداوليات (علم استعمال اللغة)**، ص ص ٩٢- ٩٣.

[3] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)**، ص٤١.

الإخلال ببعض هذه المعايير يؤدّي إلى الإخلال بإنجاز الفعل (فشله)، يقول أوستين: "فإذا أخللنا بواحدة من القواعد ... كأن ننطق مثلا بالصّياغة على وجه غير صحيح أو إذا لم نكن في وضع يبيح لنا أن ننجز الفعل، لأنّنا مثلا سبق لنا أن تزوّجنا (هذا على العرف المسيحي) أو لأنّ الموظّف المتعهّد هو الذي يدير مراسيم الحفل بدلا عن رئيسه المسئول، أقول: فإذا أخللنا في جميع هذه الحالات لن يعتبر الفعل المتحدّث عنه (كالزّواج مثلا) منجزا على الإطلاق وكأنّه لم يقع شيء منه"[1].

حاول أوستين، فيما بعد، البحث أكثر عن فروق دقيقة بين العبارات الوصفيّة والعبارات الأدائيّة (الإنجازيّة)؛ ذلك أنّه تبيّن له أنّه لا توجد فروق دقيقة بين النّوعين يمكن الرّكون إليها، ممّا جعله يذهب إلى أنّه لا يمكن الاحتفاظ بالمعيارين السّابقين (معيار: الصّدق والكذب، ومعيار: النّجاح والفشل)؛ ذلك أنّ كلّ معيار يمكن أن ينطبق على النّوعين معا؛ فالعبارات الوصفيّة يمكن أن نطبّق عليها معيار النّجاح والفشل، والعبارات الأدائية يمكن أن نطبّق عليها كذلك معيار الصّدق والكذب، يقول أوستين: "يحقّ لنا أن ندّعي أنّ اعتبارات نوع مناسبة مقتضى الحال أو عدم مناسبتها قد تلحق ضروب الإثبات (أو بعضها)، وأنّ اعتبارات أصناف الصّدق والكذب قد تلحق الجمل الإنشائية أو بعضها"[2].

فمثلا قول القائل: (- إني أحذّرك بأنّ الثّور على وشك أن يهجم. أو - إنّ طائرات العدّو على وشك أن تهجم) يخضع لمعيار النجاح والفشل كما يمكن أن يخضع لمعيار الصدق والكذب. فهاتان العبارتان الادائيّتان قد أنجز بهما فعل التّحذير حقيقة، ولكن قد يكون هذا التّحذير كاذبا (وذلك بأن يتثبّت بأنّه لا وجود لثور مطلقا، أو تبيّن بأنّ خبر الهجوم لا أساس له من الصّحة)، وقد يكون صادقا (أي إنّ فعل التّحذير يمكن مناقشته بمعيار الصّدق والكذب).

وكذلك قول: (- إنّ القطّة فوق الحصير بيد أنّني لا أعتقد أنّها موجودة) فهذه العبارة غير متوافقة والمقام الذي أنجزت فيه؛ ذلك أنّك تخبر بغير قصد (اختلال معيار القصد والنّية)، فالخبر فاشل غير ناجح لأنّه لا يمكن قبوله، كفشل قولنا: (أعد ولكن ليس لي قصد إلى ذلك)[3]، و"هب أنّ مثبتا زعم

[1] - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص٢٧.
[2] - المرجع نفسه، ص ٧٦.
[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص ٦٨.

أنّ (جميع أطفال زيد صلّع) والحال أن زيد أعزب ولم ينجب أطفالا (أي أنّ الإحالة المقتضاة التي يجب توفرّها للحكم على القول بالصّدق أو الكذب معدومة) فالبّين هنا، حسب أوستين، أنّ القول كلّه لاغ باطل شأنه شأن من سمّى سفينة وهي ما زالت بصدد الصّنع دون أن تتوفّر مراسم التّدشين التي تقتضيها أعراف التّسمية، وقس على هذين المثالين ما يمكن أن يصيب الإثبات والنّفي من عيوب وفساد يؤدّيان بهما إلى عدم التّوفيق أو البطلان"[1] .

واستدعى منه هذا إيجاد فارق جديد أكثر دقّة ووضوحا من الفارق السّابق، فحاول تجريب المعيار النّحوي (المعايير المقاليّة)، قال أوستين: "هل هناك طريق محدد دقيق نستطيع بفضله أن نميّز تمييزا جازما العبارات الإنشائيّة عن الخبريّة؟ وكان من الطبيعيّ، بوجه خاصّ، أن نتساءل ما إذا كان هناك مقياس تجربة معياريّ أو ضابط نحويّ (أو معجميّ) نعرف به تلّفظ العبارة الإنشائيّة"[2]، فما هو هذا المعيار البديل الذي يقترحه أوستين؟.

ب- <u>المعايير المقاليّة</u>: ترتبط هذه المعايير ببنية الجملة الظّاهرة (الجانب الشّكلي منها)، وذلك بالنّظر إلى طبيعة الفعل الموجود فيها، والزّمن الذي قيلت فيه... وعلى كلٍّ فمن بين المعايير التي ذكرها أوستين[3]:

- ب- ١ - يجب أن ينتمي فعل الجملة الإنجازيّة معجميا إلى فئة الأفعال الإنجازيّة (وعد، أوعد، حذر، سأل، أمر...).
- ب- ٢ - يجب أن يكون فاعل هذا الفعل المتكلّم.
- ب- ٣- يجب أن يكون فعل الجملة مبنيا للفاعل.
- ب- ٤ – يجب أن يكون الفعل في صيغة التّدليل (وذلك من أجل إخراج صيغة الأمر والشّرط).

---

[1] - شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللّغوية (مراجعات ومقترحات)، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٠)، ص ٩٣.

[2] - المرجع نفسه، ص ٧٦.

[3] - ينظر: أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص ص ٧٦- ٧٧.

- ب- ٥ - يجب أن يكون زمن الفعل **هو زمن التّكلّم**، أي أن يكون الفعل متصرفا في الحاضر.

وحين يختلّ شرط من هذه الشّروط المقاليّة تنقل الجملة من جملة أدائية **(إنجازيّة)** إلى جملة وصفية **(تقريريّة)، مثل: (يعدك عمرو أنّه سيزورك/** وعدتك أنني سأزورك**/** أُعلن رسميا عن افتتاح الجلسة**)**.

لكنّ أوستين ما لبث أن وجّه انتقادا إلى **هذا المعيار** مفاده: "هل يكون استعمال صيغة الحال المبني للفاعل المتكلم المفرد ... **معيارا أساسيا** للتّلفظ بالعبارة الإنشائيّة؟ ولا حاجة بنا لتضييع الوقت، حتّى في الحالة الشاذّة لاستخدام صيغة الجمع للمتكلّمين مثل: **وعدنا واتفقنا.** ثم إنّ هناك استثناءات أخرى كثيرة توجد في أكثر من موضع ... ولاشكّ أيضا أنّ هناك صنفا آخر من صيغ الإنشاء له أهميّة **يستخدم فيها الفعل مبنيا للمجهول المخاطب** (إفرادا أو جمعا) **وإذن فمسألة فاعل الفعل سواء** أكان متكلّما أم مخاطبا، وكذلك البناء للفاعل أو المفعول ليست مسألة مهمّة"[1].

فهذه المعايير المقاليّة كما توجد في بعض العبارات الأدائيّة **(لا كلّها)** قد توجد كذلك في بعض **العبارات الوصفيّة دون أن تجعلها أدائيّة، مثل: (**إنّني أنظّف أسناني ثلاث مرّ**ات يوميّا**، وإنّي **أودّ أن** آوي إلى السّ**رير).**

كما أنّه يمكن أن تَرِدَ العبارة بصورة مخالفة لبعض الشّروط المذكورة (مخالفة **لكون فاعل الفعل المتكلّم، أو لكون فعل الجملة مبنيًا للفاعل، أو لكون الفعل واردا بصيغة الأمر) ومع ذلك تبقى الجملة أدائيّة، مثل:**

أ -١- يُؤذَن لك بموجب كذا أن تتأخّر. ٢- يُمَنع الدّخول إلى هنا **(**الفعل مبنيّ **للمفعول)**

ب- ١- درْ إلى اليمين. **٢-** انصرفْ **(**مخالفة الصّيغة**)**

ت- ١- أنت مطرود **٢-** يجب أن تدور عن يمينك **(**مخالفة كون فاعل الفعل المتكلم**)**

وهذا ما جعل أوستين، بعد مناقشته للمعايير المقاليّة ومعارضتها بما يخالفها، يقول: "وواضح أنّ هذه الحالات تسدّ علينا باب البحث في أن نعثر على مقياس اختباري معياري، أو ضابط بسي**ط وحيد**

---

[1] - **أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ٧٨.**

سواء في النّحو أو المعجم"[1]، والنتيجة التي انتهى إليها هي أنّه : "مهما يكن الأمر، فنحن إن تركنا جانبا هذه العبارات الإنشائيّة الصريحة جدا في صوريّتها كان علينا أن نعترف بأنّ صيغة الفعل وتكييف جهة وقوعه ... لا يصلحان أن يكونا مقياس تجربة معياريّة ولا ضوابط على وجه مطلق"[2].

وعلى الرّغم من اعتراف أوستين بعدم كفاية المعيار النّحوي (المقالي) لتمييز العبارات الأدائيّة عن العبارات التقريريّة (الوصفيّة) فإنّ هذا المعيار يظلّ، في رأيه، من أحسن المعايير لمعرفة الصّيغة الأدائيّة المباشرة (في مقابل الصّيغة الأدائيّة غير المباشرة حين يكون الفعل مضمرا)، فحين أقول: (- أعد بأنّني سأكون هناك) نجد فيها "تصريح بالضّمني لطبيعة العمل المفعول والذي تم تنفيذه حين إصدار العبارة أي: (سأكون هناك)، فإذا قال بعض الناس: (سأكون هناك)، كان لنا أن نتساءل: (وهل هذا وعد منه!)، وستكون الإجابة: (أن نعم) أو (نعم أعد بذلك أو أعد أن... أو أعد بأن...) بينما ينبغي أن تكون الإجابة فقط: (لا، ولكنّي أنوي أن أكون هناك) وهذه عبارة صريحة في القصد والإعلان عن العزم، أو تكون الإجابة: (لا، ولكنيّ أتوقّع على وجه راجح، عالما بضعفي، أنه (من المحتمل) أن سأكون هناك"[3]، فالكلمات الإضافيّة في مثل: (إنّي أعد أنّي سأكون هناك) مقابلة بـ(إنّني سأكون هناك) "تقوم بدور عظيم الأهمّيّة، ألا وهو توضيح ماهيّة الفعل الذي يتمّ إنجازه عن طريق التّلفّظ بالمنطوق ... إنّي إذا قلت شيئا مثل: (إنني سأكون هناك) فلا يكون محدّدا ما إذا كان وعدا أو تعبيرا عن قصد أو حتى نبوءة بسلوكي المقبل"[4]، وهذا ما يجعل الكلام واضحا مؤدّيا لأغراضه التّواصلية المنوطة به.

وإلى جانب هذا المعيار الذي يجعل العبارة صريحة في باب الإنجازية، يورد أوستين وسائل أخرى يتضح بها مدلول العبارة، منها: صيغة الفعل داخل السّياق اللّغوي الذي ترد فيه، ففعل الأمر (اغْلق) مثلا يتعدّد مدلول الجملة التي يرد فيها بحسب العناصر التي تذكر معه، فقد يدل على الوجوب (اغلق الباب)، وقد يدل على الإباحة (أغلقْ الباب إذا أحببت) ... ، ومن بين الوسائل كذلك: نغمة الصّوت المصاحبة للملفوظ، ومنها بعض الظّروف (كلمات زائدة عن الأصل) مثل: (سأعمل جهد

[1] - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ٧٨.
[2] - المرجع نفسه، ص٧٩.
[3] - المرجع نفسه، ص٩٤ .
[4] - صلاح إسماعيل عبد الحق، التّحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد، ص١٦٢.

الإمكان، سآتي بالتّأكيد، ...)، **ومنها:** الوسائل غير اللّفظية كالغمز بالعين، وتحريك الأيدي، ورفع الكتف، وتقطيب الوجه ...[1]

لكنّ البحث عن الشّمول والدّقّة اللذين كان أوستين يتغيّاهما في بحثه عن فروق فاصلة بين العبارات الأدائيّة والوصفيّة جعله لا يكتفي بهذه النّتيجة على الرغم من وجاهتها، لأنّها تفتقد، في رأيه، الشّموليّة المطلوبة، فحاول، من جديد، البحث عن فرق أكثر دقة يمكن الركون إليه، مركّزا هذه المرّة على نوع جديد من العبارات هي العبارات السّلوكية (العبارات التي يدلّل بها على المشاعر)، **يقول أوستين** في تعريفها: "وهو نوع خاصّ من الإنشاء يتعلّق، على نحو دقيق، **بردود الأفعال السّلوكيّة** مع ضروب الميولات التي نبديها إزاء الآخرين"[2].

وفي تمحيصه لهذه العبارات وجد أنّها أنواع؛ منها ما يكون تقريريّا خالصا مثل: (أنا أشعر بالامتنان، إنّي مشمئز من...)، ومنها ما يكون أدائيّا خالصا مثل: (أنا أعتذر، أنا أوافق...)، وهناك نوع آخر يقبل أن يكون وصفيّا تقريريّا كما يقبل أن يكون أدائيّا مثل: (أنا متأسف، أنا ممتن، أنا موافق، إني أقرر أنّ ...).

هذا النوع من العبارات أوصله إلى نقطة مسدودة جعلته يوقف البحث، ولو إلى حين، عن فارق بين هاته العبارات، وذلك لاقتناعه، هذه المرة، اقتناعا تاما بأنّه لا يمكن إيجاد ما يميز بينهما تمييزا صارما، فالعبارة الواحدة قد تكون تقريرا وقد تكون أداء، فقول: (التّلفزة معطلة) مثلا، قد تكون فعلا وصفيا خبريا كأن تكون هذه العبارة مكتوبة بجانب جهاز تلفزة في محل بيع أي أنّها ليست للبيع، وقد يكون غرضها أدائيا كأن تقولها أم لولدها الذي جاء مسرعا لمشاهدة مسلسل الرسوم المتحرّكة المفضل لديه أي لا تشغلها، أو تقولها زوجة لزوجها الذي له علم بالإلكترونيّات، وعندئذ يتّضح غرض الجملة أي: أصلحِ التّلفزة[3].

---

[1] - ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص٩٨ إلى ١٠٣.

[2] - المرجع نفسه، ص١١١.

[3] - يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)**، ص٩٦.

يقول أوستين: "وإذن فقد فشلنا أن نعثر على ضابط أو مقياس اختبار معياريّ نحويّ نميّز به العبارات الإنشائيّة، ولكن نعتقد أنه ربما يجب أن نلّح على أنّ كلّ عبارة نتمكّن معها من جهة المبدإ بحيث توضع في صورة الإنشاء الصّريح وأن تردّ إليه، وعلى ذلك نستطيع أن نضع قائمة أو تصنيفا للصّيغ الفعلّية الإنشائيّة، وحينئذ قد اكتشفنا بعد ذلك أنه ليس من السّهل في غالب الأحوال أن نتأكّد من أنّ العبارة المتلّفظ بها حتى وإن كانت صورتها في ظاهرها صريحة، لا ندري هل هي متمحّضة للإنشاء أم لا، وعلى كلّ حال يبقى من الراجح أنّ هناك عبارات مصدّرة بمثل: (أثبت أنّ ...) قد تستوفي المطلوب لحصولها على الصّفة الإنشائيّة، وهي بدون شكّ تتأدّى إلى إثبات الحكم، ومن ثمّ تكون على وجه التّأكيد إمّا صادقة أو كاذبة"[1].

وقد قادته هذه النّتيجة إلى تحويل النّظر إلى زاوية أخرى (أكثر شمولا) مركّزا هذه المرة على سؤال مفاده: كيف يكون قول شيء ما آداءا وإنجازا؟، يقول أوستين: "ونحن نريد أن نعيد النّظر بوجه عام في المعاني والمسائل التي أوردناها وهي: (إنّ قول شيء ما على وجه مخصوص هو أداؤه وإنجازه)، وبعبارة أخرى: إنّ التّكلم بكلام ما على وجه دون وجه هو أن نفعل شيئا ما"[2].

البحث في القول والفعل النّاتج عنه ودراسة ملابساتهما هو ما تمخضت عنه نظرية أفعال الكلام. فما هي الأفعال التي يمكن أن ننجزها إذا تلفّظنا بقول ما؟ وما هي معطيات هذه النظرية؟

لكن قبل أن نتطرّق إلى هذه النظريّة وأهمّ الأفكار المعروضة فيها يجدر بالبحث أن يتساءل عما إذا ألغى أوستين فعلا ثنائيّة (أداء/ وصف)؟

الإجابة عن هذا السّؤال نجدها في الفصل الأخير (الثاني عشر) من كتابه (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، أي بعد أن درس، بعمق، الفعل الناتج عن الكلام (ماهيته، أنواعه، وملابساته)، يقول أوستين: "يجب أن نتابع سيرنا ونتقدّم إلى الأمام ونتساءل: كيف أصبح تمييزنا (الإنشاء - الخبر) على ضوء نظريتنا الأخيرة [يعني نظريّة الفعل الكلاميّ] وكيف ظهر معها؟ ... ثمّ تبيّن أنّ مذهب تمييز (الإنشاء - الخبر) ومذهب فعل الكلام وقوّة فعل الكلام كليهما ... يدخلان معا تحت المقولة

---

[1] - أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص١٢٠.

[2] - المرجع نفسه، ص١٢١.

الكلّيّة التي هي بمثابة جنس وهي **فعل الكلام** في صورته العامّة Speech act تماما كما تدخل النظريّة الخاصة تحت النظرية العامة"[1]، ثم يضع مجموعة نتائج تعبّر عن موقفه من ذلك التّمييز، فيقول: "

١. إنّ مقولة فعل الكلام كجنس كلّي، منظورا إليها من موقف أو مقام كلامي كلّيّ، هي فقط **الظّاهرة الوحيدة** التي نسعى جهدنا لتوضيحها في **نهاية الأمر.**

٢. إنّ حال الإثبات وحال الوصف وغيرها إنّما هي مجرّد أسماء من بين عدد كبير من الأسماء الأخرى التي تشير إلى **قوّة فعل الكلام**، وإذن فحال الإثبات والوصف لا يكادان **يتمتّعان بميزة خاصّة ...**"[2].

والسّبب الذي قاده إلى وضع هذه النتيجة أنه تأكّد عنده "أن حال الإثبات هو بالضبط حال إنجاز الفعل وإيقاعه، وعلاوة على ذلك فإذا قارنّا حال الإثبات بما كنّا قلناه بصدد قوّة فعل الكلام تبيّن أنّ الإثبات فعل"[3]، أي إنّه عبارة أدائيّة كبقيّة العبارات الأخرى، "إلا أنّ فعلها الإنجازيّ غير ظاهر سطحيا. الجملتان (٨ أ – ب) [أ- السّماء صافية، ب- انتصر الجنود في المعركة] حسب هذا التحليل مشتقتان من الجملتين (١٤ أ – ب) عن طريق حذف الفعل الرئيسي: (١٤ أ – أقول إنّ السّماء صافية اليوم ب- أقول إنّ الجنود انتصروا في المعركة). يؤدّي اختزال الصّنفين من العبارات بهذه الطريقة، إذن، إلى اعتبار جميع العبارات اللّغوية عبارات إنجازيّة مع الفرق في أن ثمة عبارات إنجازيّة صريحة (ظاهرا فعلها الإنجازيّ) وعبارات إنجازيّة ضمنيّة (فعلها الإنجازيّ غير ظاهر سطحيا)"[4].

ويمكن أن ينطبق الأمر نفسه على العبارات الأدائيّة؛ إذ "يمكن للمرء بطبيعة الحال أن يعطي وعدا دون اللجوء إلى هذه الأدائية الواضحة، فعلى سبيل المثال يمكنه أن يعطي وعدا بالنطق بالجملة التالية: (سأدفع لك خمسة باوندات) يكون المرء قد تفوه في هذه الحالة بما يسمّيه أوستين الأوّليّة (أي

[1] - أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص١٨٣.
[2] - المرجع نفسه ، ص١٨٤.
[3] - المرجع نفسه، ص١٧٤.
[4] - أحمد المتوكّل، اللّسانيات الوّظيفيّة (مدخل نظري)، ص٢٠.

الأدائيّة غير الواضحة)"[1]، وبناء عليه فلا مسوّغ للبحث عما يميّز العبارات التّقريريّة عن العبارات الأدائيّة، طالما أنها كلّها أفعال لغوية، بل الأهمّ من هذا كلّه هو البحث عن كيف يكون القول فعلا.

اقترح **أوستين**، بعد الوصول إلى هذه النّتيجة، أن يعرض لهذه العبارات الإنجازية في نظرية شاملة عامة لها القدرة على احتضان مختلف الأفعال الكلاميّة، والإحاطة بكل ما نفعله باللّغة في جميع المقامات، هذه النظرية هي نظريّة أفعال الكلام. ويعود البحث إلى طرح السّؤال السّابق: ما هو فحوى هذه النظرية وما هي أهم مبادئها؟

٢-٢- نظريّة أفعال الكلام:

انطلق أوستين في بناء هذه النظريّة من تفحّص فرضيّة: (إن قول شيء ما هو في الحقيقة إنجاز لفعل ما). وقد انتهى إلى نتيجة مفادها أنّنا حين نتكلّم بكلام (نطق جملة) نقوم بثلاثة أفعال[2] هي: فعل القول، وفعل منجز في ذلك القول، وفعل تأثير ناتج عن ذلك القول؛ يقول أوستين: "ميّزنا أوّلا مجموعة من الحالات مما نفعله في حال قولنا شيئا ما، فيكون لنا بذلك حكم ينصّ على أنّه بواسطة القول ننجز فعل الكلام (Locutionary acts)، وهو اصطلاح مختصر يكافئ التلّفظ بعبارة ما يكون لها معنى ومرجع، وهذان العنصران يكافئان تقريبا الدّلالة في معناها القديم. وقلنا ثانيا، وبالإضافة إلى ذلك، إننا ننجز قوى أفعال كلامية (Illocutionary acts) كالإخبار وإصدار الأمر والتحذير ومباشرة الأمور وغير ذلك ... ثم ذكرنا ثالثا أنه يجوز أن ننجز لازم أفعال الكلام (Perlocutionary acts)، ويدل هذا على أن ما يحدثه الفاعل طبقا لقوله شيئا ما، يكون القيام به تاما؛ وقع الفراغ منه كالحمل على الاعتقاد، والوصول إلى الإقناع والترك، وحتى الوقوع في المباغتة والتضليل"[3].

---

[1] - جون لاينز، اللّغة والمعنى والسيّاق، ترجمة: عبّاس صادق الوهاب، (العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٧٨)، ص١٩٣.

[2] - المراد بالفعل هو "اضطلاع المتكلم بإحداث القول وتحقيقه وإيجاده للتعبير عن موقف بإزاء المحتوى القضوي المعبر عن حالة الأشياء في الكون، ومن جهة أخرى هو التّأثيرات الخارجيّة التي يستتبعها القول سواء بتغيير حالة الأشياء في الكون، كالانتقال بموجب القول المنشئ لعقد الزّواج مثلا من حالة العزوبيّة إلى حالة الزّواج، أو بالتّأثير في المخاطب ضروبا من التأثير كالانتقال من أمر المخاطب بإطلاق النّار على شخص ما إلى عملية الإطلاق نفسها". **شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)**، ص٩.

[3] - أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص١٤١.

أ- فعل القول Locutionary acts: هو فعل التلّفظ بالكلام بمعزل عن الغرض الذي سيق له، ومعزل عن الأثر الذي تركه في المتلقيّ. والنّاظر في هذا التلّفظ، حسب أوستين، يجده يتضمّن بدوره ثلاثة أفعال لغويّة فرعيّة تنجز في الوقت نفسه، هي: فعل صوتيّ / فعل تركيبيّ / فعلا دلاليّ؛ يقول أوستين موضّحا هذا الفعل ومتضمّناته: "إنّنا حينما نقول، وهذا أمر واضح جدا، إنّ النّطق بشيء ما، في المعنى المعتاد، هو إيقاع الفعل وإحداث أمر ما، وهذا يقتضي أيضا التلفّظ بأصوات مقروعة محمولة في الهواء، ثمّ إنّ النّطق بكلمات مؤّلفة بتركيب مخصوص، والتكّلم، إنّما ذلك كلّه هو الدّلالة بالمعنى المفضّل لدى الفلاسفة، إذ هذا المصطلح الأخير، وهو الدّلالة، يجمع المعنى والمرجع معا"[١].

أ-١- الفعل الصّوتي (التّلفّظيّ) Phonetic act: هو نطق أصوات معلومة تنتمي إلى لغة معينّة، يقول أوستين: "قول شيء ما ... هو دائما إنجاز فعل التلّفظ بأصوات مقروعة من مخارج معلومة (وهذا بالضّبط الفعل الصّوتيّ الفونيطيّقي) لأن التلّفظ هو إحداث صوت على صورة معلومة"[٢].

أ-٢- الفعل التّركيبيّ Phatic act: هو التّأليف بين وحدات الجملة، بمراعاة القواعد المتعلقة بالتّركيب في تلك اللّغة والنّغمة الصّوتّية التي تتلفّظ بها. يقول أوستين: "وهو دائما فعل النّطق بألفاظ أو كلمات ... تنتمي إلى معجم معلوم ذي تركيب مخصوص طبقا لنحو معيّن مع مراعاة ارتفاع وانخفاض تقطيع الكلمات وغير ذلك"[٣].

أ-٣- الفعل الدّلاليّ Retic act: هو استعمال المفردات المكوّنة للتركيب حسب دلالات محدّدة وإحالات مخصوصة؛ فالمتكلم كثيرا ما يستعمل كلمات من قبيل الضمائر المختلفة (هو، هي، أنتم ...)، أو الكلمات المعرّفة بالألف واللاّم التي للعهد (الجامعة، المدرسة، الطّفل ...)، أو أسماء الأعلام (زيد، ليلى، ...) محيلا بها على مراجع مخصوصة متصوّرة في ذهنه، وتكون، عادة، معروفة عند المخاطب وإلا اضطرّ للسّؤال عنها بـ: من تقصد أو من تعني؟ يقول أوستين موضّحا هذا الفعل: "ما تركب منه من وحدات دالّة على معنى معيّن على وجه ما، ويشير إلى مرجع معلوم على نحو ما (إذ

---

[١] - أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص١٢٣.

[٢] - المرجع نفسه، ص١٢٢.

[٣] - المرجع نفسه، ص١٢٢.

المعنى والمرجع يكافئان الدّلالة)"[1]، ويقول: "بديهيّ أنّ المعنى والمرجع (التّسمية والإحالة المرجعيّة) ذاتيهما قد قصد بهما في هذا الموضع أفعال تابعة للإنجاز حال إيقاع وحصول الفعل الخطابي، وهكذا نستطيع أن نقول: (أعني بلفظ البنك كذا...)، ونقول: (أقصد بالضمير المنفصل (هو) ما أشير به إلى ...)"[2]. وبناء عليه فالدّلالات التي يمكن أن تدلّ عليها الكلمات صنفان[3]:

* دلالات معجميّة. * دلالات إحاليّة.

الدّلالة المعجميّة هي دلالة الكلمة بمعزل عن مرجع محدّد يتمّ استحضاره، أمّا الدّلالة الإحاليّة فتتعلّق باستحضار ذلك المرجع المحدّد.

ويمكن توضيح مختلف الأفعال التي نقوم بها عندما ننجز فعلا قوليّا (تلفظيّا) بالجملة الموالية[4]: - ألّف ابن خلدون المقدمة في مدينة تاهرت.

فعند التلّفظ بهذه الجملة أمام أجنبيّ لا يعرف اللّغة العربيّة، فإنّ ما يصله منها هو **الفعل الصوتيّ** فقط؛ أي سلسلة من الأصوات، لا يستطيع تقطيعها إلى وحدات معنويّة (مفردات)، كما لا يمكنه تبيان العلاقات النّحويّة التي تربط بينها، ليستخلص منها مضمونا أو دلالة معيّنة، وعلى العكس من ذلك، فإنّ من يعرف العربيّة يمكنه أن يقطّع هذا الفعل الصوتي إلى ثلاثة مستويات:

- مستوى معجميّ: وفيه تستخلص معالم هذه الجملة، وتربط بدلالتها المعجمية (كلفظة: ألّف، مقدمة، مدينة).

- **مستوى الإحالة**: ويتمثل في ربط المتكلّم أسماء الأعلام مثلا بأشخاص معيّنين يتمّ استحضارهم في الذّهن، فمثلا (ابن خلدون) هو: عبد الرحمن ابن خلدون (١٣٣٢- ١٤٠٦م) المؤرّخ والفيلسوف الاجتماعي العربي مؤلّف كتاب المقدمة المشهورة المعروفة بكتاب: العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيّام

---

[1] - أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص١٢٢.

[2] - المرجع نفسه، ص١٢٧.

[3] - ينظر: نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص١٤٦

[4] - يحي بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص٩٨.

العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. **وكلمة (تاهرت) تستحضر بها** العاصمة التاريخية لدولة الرستميين (٧٦١- ٩٠٨هـ)، وهي حاليا مدينة تيارت في شمال غرب الجزائر.

- **مستوى التّركيب أو النّظم:** ويخصّ **العلاقات النّحوية** التي انتظمت بها مفردات أو معالم هذه الجملة، وتشمل في هذه الجملة **المقولات الصّرفية: كاسم العلم (ابن خلدون)، والفعل الماضي (ألّف)، ...، والعلاقات النحويّة** التي انتظمت بها هذه الكلمات: **كالفاعليّة، والمفعوليّة**، والإضافة **...، وبذلك تتمّ عمليّة التّعبير** عن فحوى هذه الجملة المتمّثل في تأليف المقدّمة، **وارتباطها بمدينة تاهرت،** وهو فحوى أو مضمون مستخلص من مجموع العلاقات السّابقة. هذا إذا نظر إلى القول في ذاته أمّا إذا نظر إلى الدور الذي يؤدّيه باستحضار متكلم ومخاطب وسياق، فإن ذلك القول يصير حاملا لفعل آخر، هو الفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازيّ).

ب- الفعل المتضمّن في القول (**الفعل الإنجازيّ**) Illocutionary act: ويمكن تلخيصه في مقصود **المتكّلم من عبارته** (ماذا يريد؟ أيريد أن يخبر أم يريد أن يسأل أم يعد أم ينذر ...)، **والفرق بين الأوّل (القول)** والثاني (الإنجاز) **هو أنّ الأول** مجرد قول شيء، أما **الآخر فهو القيام بفعل ضمن ذلك قول وفقا لما يستدعيه المقام، أي إنّ** فهم مقصده وإدراك مضمونه مرهونان بالسياق والظروف التي قيل **فيها؛ يقول أوستين:** "وهكذا فبإنجازنا لفعل كلاميّ **سنكون أيضا منجزين لبعض ما تناوله كلامنا،** وما لم يتناوله، ويتبين ذلك من أننا: - قد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا، - قد نتناول في خبرنا أو تحذيرنا أو طمأنتنا للآخر غير ما طلب منّا، - **قد نصدر حكما تشريعيّا أو نعلن عن إرادتنا،** - قد ننطق بجملة يفهم منها أكثر **ممّا أردنا ...** وأشياء أخرى من هذا القبيل، **... إنه إنجاز لقوّة فعل** الكلام؛ أي إنجاز فعل في حال قول شيء ما **(مع مراعاة مقتضى المقام) على خلاف إنجاز ما بمجرّد** القول وإيراده عاريا عن القرائن الدّالة"[1].

وعلى العموم، فإنّه لكي **يؤدّي المتكّلم الفعل المتضمّن** في القول (الفعل الإنجازيّ) **بشكل ناجح** يجب أن يتحقّق[2]: **أ- فعل القول (س).** **ب-** أن يقصد بـ(س) في مقام مخصوص غرضا مقصودا،

[1] - **أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص ص ١٢٩- ١٣٠.**

[2] - **ينظر:** صالح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد، ص٢٠١.**

يشكل القوّة[1] **(ص)** المتضمنة في ذلك القول. **ت-** أن يتأكد من فهم المتلقي لمراده؛ لأنني "**ربّما** أنطق بجملة لشخص لا يسمعني، وبالتّالي لن أنجح في أداء الفعل الغرضيّ **لأنّ** آمره على **الرّغم من** أنّني قمت بأداء الفعل التعبيري طالما أنّني **نطقت** الجملة بمعناها العادي"[2]. **ث- استيفاء شروط تحقّق الفعل (فالأمر مثلا لكي يتحقّق** وينجح يجب توفّر **بعض الشّروط المقاميّة، مثل: وضع المتكلّم والمتلقّي الاجتماعي، مراعاة الزّمان والمكان، ...).**

وبناء عليه فـ"مع الفعل الإنجازيّ نتعدّى مستوى المقال إلى المقام؛ إذ علاوة على معنى الجملة هناك القيمة التي يمنحها المتكلم لهذه الجملة والتي تكشف عن غرضه من الكلام، ويؤشّر لها غالبا **بفعل من** فصيلة الأفعال الإنجازيّة، وفي حالة غياب هذا الأخير تقوم المؤشّرات **المقاميّة مقامه"**[3]**.**

ج - فعل التّأثير بالقول (لازم فعل القول) Perlocutionary act: **وذلك بالنّظر** إلى الأثر الذي يخلّفه **النّطق** بالعبارة في المتلقّي، **كأن يرضى أو يستبشر أو ينفعل أو ...**، ولا يجب أن يفهم أن الأثر الذي يتركه القول ناتج عن فعل القول وحده، بل عن فعل القول وفعل الإنجاز في الوقت **ذاته، لأنّ فعل** الإنجاز لا يتحقّق **إلّا** بتحقيق فعل القول، فارتبطت الأمور ببعضها. **يقول أوستين:** "وهذا يعني أنّه لا يزال هناك نوع آخر هو (ج)، **ونقصد أنّه لكي ننجز فعل الكلام، وبالتّالي** قوّة **فعل الكلام، لابدّ** أيضا من أن ننجز نوعا آخر من الأفعال، فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا، أو في العادة، حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرفّاته، **كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثّر على المتكلّم** وغيره من الأشخاص الآخرين، وقد يقع أن نتعمّد إحداث هذه الآثار والنّتائج

[1] - **استعمل أوستين مصطلح قوّة** (Force) وعنى به الدّلالة الإنجازيّة التي يمكن أن تؤدّيها عبارة ما، أو الوظيفة التي **يحقّقها القول عند استعماله، فهو قيمة تسند إليه مقاميّا**، والسّبب الذي دفعه إلى هذا هو تمييز دلالة الجملة عن غيرها من **الدّلالات (الدلالة المعجميّة** والإحاليّة). **يقول أوستين:** "لا نزال نميل إلى نتشبث ببيان المعنى وتأويله باستخدام حدود وعبارات مثل: **(دلالات الألفاظ** The meaning of words)، **وقد نسلم أننا نستطيع أن نستعمل** لفظ الدلالة ونحن نشير بها أيضا إلى قوة فعل **الكلام، ونتأوّل: (إنّه يدلّ بكلامه على الأمر ...)** وغير ذلك. ولكنّي **أريد أن أميّز مصطلح قوّة** Force **عن لفظ الدّلالة؛ لأنّ الدّلالة** أصبحت تكافئ المعنى والمرجع على اعتبار أنّنا أصبحنا نميّز تمييزا قاطعا المعنى عن **المرجع". أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص١٣٠.**

[2] - صالح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص٢٠٨.**

[3] - **نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص ١٤٧.**

واللّوازم عن قصد ونّية أو غرض ما، ومن ثمّ يجوز أن نتحدّث ونحن نأخذ في اعتبارنا اجتماع كلّ تلك الأمور"[1].

والفعل التّأثيريّ لا يدلّ عليه المقال، إذ لا يُستشفّ منه أيّ شيء له تعلق بالأثر الذي يمكن أن يتركه، بل يكون مرتبطا أشدّ الارتباط بالمقام، وفوق كل هذا فإنّ هذا الفعل له تعلّق بالمخاطب بشكل كبير، وقد يكون لذلك الأثر أثر من نوع آخر على المتكلّم كأن يرضى ويفرح، أو يغضب ...

وبهذا فلكلّ جملة، عند أوستين، مستويان؛ مستوى مقالي (يتمثّل في فعل القول)، ومستوى مقامي (يتمثّل في فعلي الإنجاز والتأثير)[2]، ولاشكّ أنّ أهمّ فعل هو الفعل الإنجازيّ، أمّا الفعلان الآخران فهما متعلّقان ومرتبطان به ليس إلّا، وترتبط بهذا المفهوم "مفاهيم أخرى مهمّة خصوصا القوّة والإنشاء والتّوفيق والإخفاق وغيرها مما اقترح أوستين. أضف إلى ذلك أن العملين الآخرين، أي العمل القوليّ وعمل التّأثير بالقول يتحدّدان بمخالفتهما للعمل في القول الذي يغطّي في هذا الثّالوث ما لهما من أهمّيّة"[3].

٢-٣ اقتراحات سورل في نظريّة أفعال الكلام: يرى كثير من الباحثين أنّ كتاب **أوستين** (كيف ننجز الأشياء بالكلمات) يتّسم في كثير من جوانبه بالغموض والإلباس، ومن ثمّ فما ورد فيه يحتاج إلى مراجعة وتطوير؛ لأنّ **أوستين،** كما هو الحال مع **دي سوسير،** لم يقم بمراجعة كتابه ولم يتبنّ نشره، والكتاب، في الأصل، مجموع محاضرات ألقاها في جامعة هارفرد سنة ١٩٥٥، ثم نشرها أتباعه في كتاب سنة ١٩٦٢[4].

"ولقد أخذ العمل التّنقيحي التّكميلي اتّجاهين؛ لقد تعامل بعض هؤلاء المنظّرين، خاصّة من ينتمون إلى المدرسة الأنجلو أمريكيّة، مع أوستين على أنّ عمله تصنيفيّ أو خاص برسم الجداول والبيانات، ومن ثمّ عملوا على ملء الفراغات في عمله هذا، واستجلاء الفروقات، وتنقية رسوماته

[1] - أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ص١٣١.

[2] - ينظر: نعيمة الزّهري، الأمر والنهّي في اللّغة العربيّة، ص١٤٦ وما بعدها

[3] - شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللّغوية (مراجعات ومقترحات)، ص٤١.

[4] - ينظر: رامان سلدن، موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي٨، من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، ترجمة مجموعة من الباحثين، إشراف: جابر عصفور، (مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٦)، ص ص٥١٨.

الخاصّة بموقف فعل الكلام على وجه العموم. ورأى آخرون، وهم أقلّ عددا وتأثيرا، أنّ جوهر عمل أوستين يتمثّل تحديدا فيما يشوب حججه من ضبابيّة، ومن ثمّ فلقد حاولوا أن يبرزوا مغزى نقاط التّداخل والتّردد"[1]، وإذا كان جون سورل يعدّ من أبرز ورثة أوستين الممثّلين للاتّجاه الأوّل الذين حاولوا إكمال المسيرة، فما هي أبرز التّعديلات والإضافات التي قدّمها؟

أعاد جون روجرز سورل Searle John Rogers تنظيم مقترحات أوستين والتّدقيق في بعض المبادئ التي توصّل إليها، ولمناقشة هذه النّظرية وضبطها، ومحاولة "وضع نظريّة متكاملة للأعمال اللّغويّة ساعيا إلى تدارك ما وقع فيه أوستين في مشروعه الأوَّل من هنات ومزالق. وتطلب منه ذلك وضع مصنّفين: (الأعمال اللّغويّة ١٩٦٩) و(التّعبير والمعنى ١٩٧٩). ثم عمد سورل في مرحلة ثانية إلى صياغة نظريّة الأعمال اللّغويّة صياغة مجرّدة رمزيّة تستند إلى نتائج المنطق الرّمزيّ في عمل اشترك في تأليفه مع فندرفاكن Vanderveken، كما عمد فندرفاكن في مرحلة ثالثة، بمفرده، إلى وضع مؤلّف طوّر به العمل السّابق الذي يعتبر محاولة أولى لتجريد الأعمال اللّغويّة تجريدا رمزيّا"[2].

انطلق سورل من النّتيجة التي توصّل إليها أوستين وهي أنّنا حين نتكلّم لغة ما فإنّنا نُقدِم على تصرّف ما خَاضِعٍ لقواعَد معيّنة، والممارس للّغة يحقّق أفعالا لغويّة مختلفة مثل: الإخبار، الأمر، النّهي، الاستفهام...، وأنّ إنجاز هذه الأفعال يخضع لزمرة من القواعد (ثقافيّة، اجتماعيّة، ومقاميّة ...) تتحكم في استعمال تلك الأفعال[3].

كما أكّد أنّ الوحدة الأساس في عملية التّبليغ ليست العلامة أو الكلمة أو الجملة بل الفعل اللّغويّ المنجز الذي قد يتحقّق بكلمة أو جملة أو مجموعة جمل (والكلّ يشكّل ما يعرف بالخطاب)[4]؛ يقول سورل: "كلّ الاتّصالات ذات الطّبيعة اللّسانيّة هي إنجاز لأفعال من طبيعة لسانيّة، ومن ثمّة يجب أن ندرك جيّدا أن ليست الوحدة الأساسيّة في التّواصل اللّسانيّ، كما نفترض دائما، الرّمَز أو الكلمةَ أو الجملةَ، وليست كذلك توالي الرّموز أو الكلمات أو الجمل، ولكنّها تحقيق أفعال لغويّة في

[1] - رامان سلدن، موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي٨، من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، ص ص٥١٨- ٥١٩.

[2] - خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة (دراسة نحويّة تداوليّة)، (تونس: جامعة منوبة (كلية الآداب)، المؤسسة العربية للتوزيع، ط١، ٢٠٠١)، ص٥٠١.

[3] - ينظر: نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص١٤٩.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص١٤٩.

الوقت الذي نتلفّظ فيه برموز وكلمات أو جمل. كما يجب أن ندرك كذلك أنّ هذه الواقعة التّلفظيّة التي ننجزها تحمل في طيّاتها الرّسالة التي نريد تبليغها، وإذا ما نظر إلى هذا الملفوظ أو المنتج في ظلّ شروط مخصوصة نكون قد حقّقنا فعلا لغويّا، وبهذا فالفعل اللّغوي هو أصغر وحدة يمكن أن يقوم عليها تواصل لساني"[1].

وتحقيق هذه الأفعال، عند **سورل**، مرهون بقيدين هما: **القصد والقواعد؛** فبالقصد نحقّق فعلا لغويّا بمعنى الكلمة (لأنه بغياب القصد ينتفي الفعل) يقول سورل: "يجب أن تؤدّى الأفعال التّمريريّة قصديا، إذا لم تقصد أن تعطي وعدا أو تصدر حكما إذا فأنت لم تطلق وعدا أو حكما ... حين يقول المتكلّم شيئا ما، وهو يعني بما يقوله شيئا، ويحاول توصيل ما يعنيه للمستمع، فإنّه إذا أفلح سيكون قد أدّى فعلا تمريريّا، فالأفعال التّمريريّة والمعنى والقصد ترتبط جميعا معا"[2].

وبالقواعد يمكن تحقيق الفعل بعدّه شكلا من أشكال السّلوك يخضع لضوابط مخصوصة لا ينبغي أن يحيد عنها المتكلّم، وهذا يعني أنّ الفعل اللّغوي حدث مؤسّسي (له نظام مخصوص يخضع له، وبدون مراعاته يفشل)، "وبذلك يكون العمل اللّغوي قصديّا ومؤسّسيا في آن واحد بما أنّه يقتضي مؤسّسة (هي اللّغة) ومتكلّما يصدر عن نيّة وموقف ذهني"[3]، وتبعا لهذا التصور، رأى أنّ النظريّة الثانوية وراء دراسة اللّغة هي جزء من نظريّة الفعل؛ ذلك أنّه لابدّ من مراعاة الدّور أو الوظيفة التي تؤدّيها اللّغة (لأنّ الكلام شكل من أشكال السّلوك التّفاعلي المحكوم بقواعد معينة)، وإغفال هذا الدّور سيجعل منها مجموعة قواعد لا قيمة لها، كما هو الحال إذا ما نظر إلى الأوراق الماليّة لمختلف الدّول دون مراعاة لدورها في العملية الاقتصاديّة[4].

وتتّسم القواعد التي تحكم إنجاز تلك الأفعال بسمتين[5]:

---

[1] - Les actes de langage, John R. Searle, Paris, Collection Savoir Herman, 1972, nouveau tirage 1996, p52.

[2] - جون سورل، **العقل واللّغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعيّ)**، ترجمة: سعيد الغانمي، (الجزائر: منشورات الاختلاف. المغرب: المركز الثقافي العربي. لبنان: الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٦)، ص٢٠٣.

[3]- شكري المبخوت، **دائرة الأعمال اللّغوية (مراجعات ومقترحات)**، ص٤٧.

[4] - Les actes de langage, John R. Searle, p53.

[5] - ينظر: نعيمة الزهري، **الأمر والنّهي في اللّغة العربيّة**، ص ١٤٩ - ١٥٠.

١- هي قواعد عرفيّة خاضعة للتّواضع الاجتماعي، وما تُعورف عليه في بيئة ثقافيّة معيّنة.
٢- هي قواعد ذات طبيعة تبليغيّة (تواصليّة) مما يجعلها تدرج تلك الأفعال في إطار نظريّات التّواصل وليس في إطار النّظريّات الطّبيعيّة التي تحصر دلالة الجملة في العلاقة بين مثير واستجابة. وقد أورد سورل هذا القيد حتى يفصل مفهومه حول الفعل اللّغوي عن التّصور الذي تقدّمه السّلوكيّة، وعن المفهوم الذي يمكن أن يعلق بتصورها، فالمتكلم أثناء الإنتاج اللّغوي لا يخضع لحتميّات فيزيولوجيّة.

وقد ميّز سورل بين نوعين من القواعد[١]:

أ- القواعد التأسيسيّة (Règles Constitutives): هي قواعد تصنع أو تخلق الفعل، أو هي قواعد يقوم عليها الفعل، ولذلك فإنّ أيّ خلل فيها يؤدّي إلى فشله. يشبّهها سورل بالقواعد التي تقوم عليها لعبة كرة القدم أو الشّطرنج؛ فتحقيق هذه اللّعبة مرهون بتطبيق القواعد التي تقوم عليها.

ب- القواعد الضّابطة أو المنظّمة (Règles Normatives ou Règulatives): وهي قواعد لا يرتكز عليها تحقيق الفعل بل تشكّل أدبيّات منظّمة له (مثل العلاقات الرّابطة بين الأشخاص، وبعض السّلوكات التي يجب التّحلّي بها أثناء الكلام)، وضابطها أنّ الإخلال بها لا يؤدّي إلى فشل الفعل. بعض هذه القواعد جمالي، وبعضها الآخر اجتماعي، بينما ينتمي بعضها الآخر إلى مجال الأخلاق[٢]، ويمكن ذكر مثال تقريبي للتوضيح يتمثل في" القاعدة الضابطة المتصلة بلعبة الشّطرنج؛ إنّ اللّعب يتمّ بواسطة أدوات من خشب، غير أنّه بالإمكان استعمال أدوات من ورق، دون أن يؤثّر ذلك على سير اللّعب، معنى هذا أن خرق القواعد الضّابطة لا يعوق نجاح الفعل"[٣].

ومن ثمّة فالكلام بلغة ما هو أداء لأفعال معيّنة طبقا لأنظمة قواعد تأسيسيّة، الإخلال بها يعني الإخلال بالفعل، وقد يلتبس إنجاز ذلك الفعل ببعض القواعد المنظمة لكن لا يؤدي إلى اختلاله.

---

[١] - Les actes de langage, John R. Searle, p72

[٢] - ينظر: إدريس سرحان، التّأويل الدّلالي التّداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص١٧٥.

[٣] - نعيمة الزهري، الأمر والنهيّ في اللّغة العربيّة، ص١٥٠.

وقد حاول سورل أن يتتبّع مختلف هذه الشّروط (الشّروط التأسيسيّة تخصيصا) مطبقا إياها على فعل الوعد؛ فوجد أنّه لتحقيق هذا الفعل لابدّ أن[1]:

١. يتلفظ بفعل الوعد داخل سياق جملة (أو داخل مقطع أطول من الجملة)، وفي هذه الجملة لابدّ أن يكون الحدث أو الفعل الذي تتضمنه مسندا إلى المتكلم (لأنه هو الواعد).
٢. كما يشترط أن يكون المتكلّم والمخاطب راغبين في تحقيق الفعل الموعود به (وقد يقع تحت ضغط الإكراه)، كما يشترط في المتكلّم أن يكون قادرا على القيام بالفعل، واعتقاد المخاطب ذلك فيه.
٣. كما يشترط في المتكلّم أن يكون جادّا وله نيّة وقصد لتنفيذ ما وعد به (لأنه دون قصد يفشل الفعل).
٤. كما يجب أن يدرك المتكلّم في حال نطقه بفعل الوعد أنه وقّع عقدا يلزمه بالوفاء بما وعد به (الإخلال به تترتب عليه أمور تختلف بحسب البيئة الثقافية، مكانة المتحاورين، ...).
٥. يجب أن يحصل تلاؤم وانسجام تامّان بين معنى الجملة وقصد المتكلّم؛ إذ إن استجابة الجملة للقواعد الدّلالية للّغة المعبّر داخلها من شأنه أن يفضي إلى تصنيفها ضمن الجمل الوعدية وليس الاستفهاميّة أو الأمريّة.

٢-٤- التعديلات التي أضافها سورل إلى المقترح الأوستيني:

أمّا فيما يتعلّق بالتّعديلات التي أدخلها سورل على التّصور الذي قدمه أوستين فقد كان منطلقها عدم التّسليم لأوستين "بوجود دراستين دلاليّتين مختلفّتين: إحداهما تدرس الجمل ودلالتها، والأخرى موضوعها إنتاج أفعال اللّغة، ذلك أنّ فعل اللّغة عبارة عن تابع أو جزء مكمّل لدلالة الجملة ... وإنّ دلالة الجملة، عموما، لا يمكن تحديدها بدقّة في كلّ الحالات التي تقال فيها، ذلك أنّنا نجد بعض الأفعال يمكن لمحها في الملفوظ المنجز، وهناك بعض الأفعال لا يمكن لمحها فيه، ذلك

[1] - ينظر: John R. Searle, Les actes de langage p98 ، إدريس سرحان، التّأويل الدّلالي التّداولي للملفوظات، وأنواع الكفايات المطلوبة، ضمن كتاب: التّداوليات (علم استعمال اللّغة)، ص ١٦٧- ١٦٨، ونعيمة الزهري، الأمر والنهيّ في اللّغة العربيّة، ص١٥٧.

أنّ المتكلم يمكن أن يعني أكثر مما قاله فعلا، ويمكن، كذلك، أن يقول ما أراده بدقّة اعتمادا على الملفوظ وحده"[1].

فإذا كان **أوستين** يذهب إلى أنّ نطق جملة ما بمعنى معين هو الفعل القولي، ونطقها بقوة معيّنة هو أداء للفعل الإنجازيّ، فإنّ **سورل** يرى أنّهما فعلان متداخلان (وخصوصا حين يتعلق الأمر بالجمل التي يكون في مدلولها الحرفيّ مؤشّر واضح على قوّتها الإنجازيّة؛ مثل: (أعدك بالمجيء غدا)، ففي هذه الجملة يتساوى المدلول الحرفي للجملة مع مدلولها الإنجازيّ) ومن الصّعب جدّا الفصل بينهما؛ وعلّته في هذا أنّ قوة جملة ما هو معنى أيضا؛ أي إنّها (قوة الجملة) تمثل جزءا آخر من المعنى العام الذي يمكن أن يستفاد من الجملة المنطوقة، والسبب، كما ذكر سورل، هو أنّ "الفعل الدّلالي يستلزم نطق جملة بمعنى معين، وتنطوي الجملة على مؤشر معين للقوة الغرضيّة الممكنة، فلا يكون نطق الجملة بمعناها قوّة كامنة تماما، وكلّ منطوق حرفيّ جادّ ينطوي على بعض المؤشّرات للقوّة كجزء من المعنى، وهذا يعني أنّ كلّ فعل دلالي هو فعل غرضي"[2] ، ثمّ إنّ سورل يرى أنّ أفعال اللّغة التي نؤدّيها حين نتلفّظ بجملة ما هي الوظيفة الدّلالية لها[3]، وهذا يعني أنه لا يوجد فعلان مختلفان بل اسمان مختلفان لمعنى واحد بعينه، و "يستنتج سورل نتيجة أوّلية مفادها أنّ التّمييز (التّعبيري/ الغرضيّ) ليس تمييزا عامّا تماما، لأنّ بعض الأفعال التعبيريّة أفعال غرضيّة [إنجازيّة]"[4].

صاغ **سورل** الانتقادات التي وجّهها إلى التّصور الأوستيني في مبدأين لغويّين هما[5]:

أ- مبدأ إمكانية التّعبير Principle of Expressibility: ويعني هذا المبدأ أنّ كلّ ما يمكن أن يعنى يمكن أن يقال، ولكنّ هذا الأمر لا يتنافى مع أنّنا قد نعني أكثر مما نقول، أو قد أقول شيئا لا يتضح مرادي منه على وجه الدقّة، لأنني من الممكن، وهو الأصل، أن أقول ما أعنيه تماما[6]،

---

[1] - Les actes de langage, John R. Searle, p54.

[2] - Searl, J.R, Austin on locutionary and illocutionary acts, p149، نقلا عن: صلاح إسماعيل عبد الحق، **التّحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص٢١٣.

[3] - Searl, Les actes de langage, John R. Searle, p54.

[4] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **التّحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص٢٠٧.

[5] - المرجع نفسه، ص٢١٦.

[6] - Searl, Les actes de langage, John R. Searle, p56

ولا تكمن قيمة هذا المبدإ في أنني أستطيع أن أقول ما أعنيه على وجه الدّقة أو لا أستطيع، بل إنّ معنى الجملة الحرفيّ والفعل المتضمّن فيها، سواء كان مفهوما منها أم غير مفهوم منها، مقصودان من المتكلم وينتميان معا إلى حقل المعنى الذي له تعلق بتلك الجملة، ومن ثمّة فهما ليسا دراستين مختلفتين بل دراسة واحدة من وجهتي نظر مختلفتين.

ب- يتحدّد معنى الجملة اعتمادا على جميع مكوّناتها الظّاهرة وغير الظّاهرة، فمدلول الجملة لا يُستقى من ترتيب الكلمات السّطحي الظاهر في الجملة فقط، بل قد تدخل عناصر غير ظاهرة في توجيه دلالتها، مثل البنية النظميّة العميقة، والنّبر والتّنغيم ... ، وهذا المبدأ يعضّد نتيجة المبدإ الأوّل، وهو أنّ الدّلالة الحرفيّة للجملة والدّلالة التي يمكن استقاؤها من العناصر غير الظّاهرة في الجملة شيء واحد (لأنهما تسهمان معا في تحديد مقصود المتكلم).

وإذا كان سورل يرفض الإبقاء على الفصل بين الفعل الدّلاليّ الذي هو جزء من فعل القول والفعل المتضمّن في القول بسبب أنهما يشكلان نوعا واحدا، فإنّه رأى في تمييز أوستين بين فعل القول والفعل المتضمّن في القول أشياء مهمّة يمكن أن تستفاد ضمنيّا، منها[1]:

أ- أنّ هذا التّفريق يدعو إلى التّمييز بين أداء الفعل المتضمّن في القول بأداء فعل القول، وبين نجاح هذا الفعل المتضمّن في القول أو فشله.

ب- وإلى التّمييز بين ما تعنيه الجملة وبين ما يعنيه المتكلم بنطقها.

ت- وإلى التّمييز بين المحتوى القضويّ Propositional content للقول أو الجملة وبين القوّة الإنجازيّة أو نوع الفعل المتضمّن فيها.

وقد ركّز سورل، أكثر ما ركّز، على العنصر الثّالث؛ أي التّفريق وبيان العلاقة بين المحتوى القضويّ لجملة ما وقوّتها الإنجازيّة. فما هو المحتوى القضويّ وما علاقته بالقوّة الإنجازية؟

---

[1] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد**، ص٢١٧.

القضية: "قول يحتمل الصّدق والكذب، يقول ابن سينا: القضية هي كلّ قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صادق أو كاذب"[1]، وعرّفها جاك موشلار وآن روبول بأنّها "تأويل لما يقوله القول، تتحدد في هذا التأويل هوية الأشياء والأفراد المذكورين وتتعيّن الخصائص التي نسندها إليهم"[2]، فتحديد القضّية مرهون بتحديد هويّة العناصر المكونة لها، وللعلاقات التي نقيمها فيما بينها بمعزل عن المتكّلم والمقام، ويعود مفهوم القضيّة إلى المنطق الأرسطي، ولذلك نجد أنّ مفهومها عند سورل هو المفهوم نفسه الذي تأخذه عند أرسطو، ولعلّ تبرير هذا الأمر يرجع إلى المنطلقات الفلسفيّة اللّغوية وما وراءها من إرث منطقي مؤثر أدّى بسورل إلى التّركيز على مفهوم القضيّة وإدراجها كمميّز لا مفرّ من مراعاته.

إذا كان المناطقة يوردون أنّ القضية "تتضمن موضوعا، وهو بمثابة الشّيء المحكوم عليه، وتتضمن محمولا وهو بمثابة إدراك شيء محكوم به، كما تتضمن ثالثا وأخيرا رابطة وهي بمثابة إدراك نسبة بين الطرفين المحكوم به والمحكوم عليه، يقول أرسطو: إن القضية قول نثبت به أو ننفي بواسطة شيء ما عن شيء آخر، وما نتحدث عنه يكون هو موضوع Subject القضية، وما نتحدث به أو نصف به ذلك الموضوع يسمى بالمحمول Predicate وما يربط بينهما هي الرابطة Copula"[3]، فإنّ سورل يورد التّصور نفسه، مع فارق في وجهة النّظر، يقول سورل: "إذا توفر فعلان إنجازيان على الإحالة نفسها والإسناد نفسه، وإذا كان المدلول الإحاليّ في كلا الفعلين واحدا نقول إنّها تملك القضيّة نفسها"[4]؛ فالقضية عنده هي نتاج الإحالة على شيء ما وحمل شيء على شيء، وتكون مندرجة ضمن أفعال إنجازية تؤدّى بواسطة العبارة التي يتلّفظ بها.

---

[1] - لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية بمجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، (مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط١، ١٩٨٣)، ص١٤٧.

[2] - جاك موشلار وآن روبول، **التّداولية اليوم، علم جديد في التّواصل**، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط١، ٢٠٠٣)، ص٩٦.

[3] - محمد أبو ريّان، علي عبد المعطي محمد، **أسس المنطق الصّوري ومشكلاته**، (لبنان: دار النّهضة العربيّة، ط١، ١٩٧٦)، ص١٦٩ – ١٧٠.

[4] - Les actes de langage, John R. Searle, p67.

ولعلّ السّبب الرّئيس الذي دفع سورل إلى إضافة الفعل القضويّ ودراسة علاقته بالقوّة الإنجازيّة للجملة "هو تمهيده لصياغة تصوّره لبنية العمل في القول على أساس أنموذج ق(ض) حيث يكون لكلّ محتوى قضويّ (ض) قوة إنشائية تتسلط عليه، وتكون كلّ قوّة إنشائيّة (ق) قادرة على تحديد دلالة الجملة برمتها مهما اختلفت المضامين القضويّة"[١].

ويمكن أن يضاف إلى هذا السّبب سبب آخر وهو "أنّ الشّروط الذّاتية للأفعال القضويّة ليست هي نفس الشّروط الذّاتية للفعل الغرضيّ الكلّيّ طالما أنّ الفعل القضويّ ذاته يمكن أن يوجد في كل أنواع الأفعال الغرضيّة المختلفة"[٢]، وهذا يعني، كما يقول سورل، "أنّنا نستطيع أن نعزل جزء الفعل الكلامي الذي يشكّل نمطه التّمريريّ أو قوّته التّمريريّة [الإنجازيّة] عن الجزء الذي يشكّل محتواه الخبريّ [القضويّ]"[٣] .

ولكي يبرهن سورل على هذا يعطينا الجمل الآتية[٤]:

١- يدخّن جون كثيرا.
٢- هل يدخّن جون كثيرا؟
٣- دخّن كثيرا، يا جون.
٤- أتمنّى (أو أحبذ) أن يدخّن جون كثيرا.

فحين أتلفّظ بهذه الجمل لا أقوم برصف بين كلمات مقصودة تنتمي إلى اللّغة الفرنسيّة أو العربيّة فقط، بل أؤدي أفعالا مخصوصة بهذه الجمل؛ ففي الجملة الأولى أُعْلِمُ بخبر، وفي الثانية أطرح سؤالا، وفي الثالثة أعطيت أمرا، وفي الأخيرة أظهرت رغبة أو تمنيا.

والمدقّق في هذه الجمل يجد أنّها تحيل على موضوع واحد هو (جون) وتسند إلى هذا الموضوع محمولا واحدا هو العبارة (يدخّن كثيرا).

---

[١] - شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)، ص٢٦.

[٢] - صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص٢٢٠.

[٣] - جون سورل، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ص٢٠٤.

[٤] - Les actes de langage, John R. Searle, p60.

ومن ثمّة يمكن القول إنّ الجمل الأربعة السّابقة تحتوي على الإحالة نفسها و على الحمل نفسه، لكن، كل جملة منها تؤدّي فعلا لا تؤدّيه الأخرى؛ وهذا يعني أنّه يمكن أن توجد جمل أفعالها الإنجازيّة متعدّدة لكنّها متّحدة الإحالة والحمل.

وبهذا التّعديل الذي قدّمه سورل يصير التّصور الأوستينيّ السّابق كما يلي: حين نتلفّظ بجملة ما في سياق تواصليّ معيّن فإننا ننجز الأفعال الآتية[1]:

أ- فعل التّلفظ Acte d'énontiation: ويشمل التّلفظ بالكلمات والجمل، ويقابل الفعل الصّوتي والفعل التركيبيّ عند أوستين.

ب- الفعل القضويّ Acte Propositionnel: ويشمل فعلي الإحالة Référence والحمل Prédication.

يتمثّل فعل الإحالة في التّوجه بالقصد إلى شيء موجود في العالم الخارجي واستحضاره نطقا؛ بحيث إذا ذكر اللّفظ الذي يدلّ عليه تَصَوَّر المتلقّي ذلك الشّخص أو الشّيء بعينه، أو يكون المتكلّم قادرا على تقديم إجابة واضحة في شأنه إذا سأله المخاطب عنه.

أمّا فعل الحمل فهو إسناد أو نسبة شيء ما إلى موضوع مخصوص، ومن ثمّة "لا يحتاج الأمر إلى كبير عناء حتّى نقيم التّوازي بين الحمل والإسناد من جهة والموضوع والمسند إليه من جهة ثانية، فمدار حديث سورل عن المحتوى القضويّ إنّما هو البنية الإسناديّة التي بها تكون في عرف النحاة الجملة"[2].

ت- الفعل الإنجازيّ Acte Illocutionnaire: وهو المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقّي، ولا يختلف سورل في هذا الفعل عن أوستين، يقول سورل: "حينما أنفث واحدة من تلك النّفثات السّمعية في موقف كلاميّ اعتياديّ، فيمكن القول إنّني أؤدّي فعلا كلاميّا، وتقع الأفعال الكلاميّة في عدة أنواع؛ فبواسطة هذه النّفثات السمعية أصدر حكما، أو أسأل سؤالا، أو أصدر أمرا، أو أطلب طلبا، أو أفسر مشكلة علمية، أو أتنبأ بحدث في المستقبل"[3].

---

[1] - voir: Les actes de langage, John R. Searle, p61.

[2] - شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات)، ص٣٣.

[3] - جون سورل، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعي)، ص٢٠١.

ج- الفعل التّأثيريّ Acte Perlocutionnaire: وهو الأثر الذي يمكن لمحه على المتلقّي نتيجة إنجاز المتكلّم لفعل معيّن بواسطة القول كالفرح أو الغضب أو الحزن ... (وهو التّصور نفسه الذي يقدّمه أوستين) يقول سورل: "ونحتاج أن نميّز الأفعال التّمريريّة، التي هي الغاية الخاصّة من تحليلنا، عن الآثار والنّتائج التي يمكن أن تُسفِر عنها الأفعال التّمريريّة في المستمعين، فمثلا من خلال أمرك بأن تفعل شيئا أدفعك إلى أن تقوم به، ومن خلال المحادلة معك قد أتمكن من حثّك، وحين أصدر حكما قد أقنعك، ومن خلال رواية قصة قد أذهلك. في هذه الأمثلة يتعّرض الأوّل من كلّ زوج من الأفعال لذكر فعل تمريريّ أو أفعال تمريريّة، وتذكر العبارة الفعلّية الثّانّية أثر ذلك الفعل التّمريريّ على المستمع، كالحثّ أو الإقناع أو توقّع أن يقوم شخص ما بشيء ما"[1].

وإذا كان القصد شرطا ضروريّا في الأفعال الإنجازيّة، فإنّه شرط غير ضروريّ في الأفعال التّأثيريّة؛ يقول سورل: "غير أنّ الأفعال التأثيريّة لا يجب أن تُؤدّى قصديّا بالضّرورة، قد تقنع شخصا بشيء ما، أو تدفعه إلى فعل شيء، أو تزعجه، أو تحيّره دون أن تقصد ذلك"[2].

ومن ثمّة فالفعلان الإنجازيّ والتّأثيريّ لا يختلف فيهما سورل عن أوستين.

وبناء عليه تتمثّل إضافه سورل في الفعل القضويّ، فإذا أنجزت فعلًا إنجازيًا من قبيل الأمر أو النّهي أو السّؤال أو الوعد ... فإنّني، في العادة، أنجز فعل إحالة وفعلاً حمليّاً، وهذان الفعلان يشكّلان معا الفعل القضويّ.

لكن، ما هي قيمة هذا الفعل؟ وما هي العلاقة التي يمكن إقامتها بينه وبين الفعل الإنجازيّ، والتي استدعت من سورل إضافته؟

إنّ ربط القضيّة بالفعل (الفعل القضويّ) يعني استحضار الفاعل أو المتكلّم الذي يكون له قصد محدّد من بناء هذا الفعل، ولكي يفهم هذا الأمر جيّدا يجدر بالبحث التّطرّق إلى الفعلين الذيْنِ يشكّلان الفعل القضويّ وهما فعل الإحالة وفعل الحمل.

---

[1] - جون سورل، العقل واللّغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعيّ)، ص٢٠٣.

[2] - المرجع نفسه، ص٢٠٣.

فالإحالة لا تكون فعلا إلاّ إذا ربطت بالمتكلّم الذي يحيل بها إلى شيء معيّن محدّد له تعلّق بالكلام الذي يراد إيصاله إلى المتلقّي، وبعزلها عنه لا يمكن استحضار ذلك المعيّن، أي إنّ الكلمات التي تحويها الجملة إذا عزلت عن المتكلّمين بها تكون كلمات معجمية محايدة تكتسي طابع العموم وتفقد دلالتها عِلّة التّعريف أو التّخصيص أو التّعيين[1]؛ ولذلك يقيم سورل "حدّا فاصلا بين الإحالة كفعل والإحالة كنتيجة للفعل، فالمتكلّم مرتبط بالإحالة كفعل لغوي وليس كنتيجة لهذا الفعل؛ ذلك أنّ الأفعال اللّغوية لا تحقّقها الكلمات، وإنّما يحققها المتكلّمون الذين يستعملون تلك الوحدات اللّغوية أي أنّ الكلمة لا تحيل، بل تستعمل من طرف المتكلّم لتحقيق إحالة ما"[2]. ولذلك يورد أنّ الفعل الإحاليّ يستلزم بعض الشروط الضرورية حتى يتحقق تحققا ناجحا وتامًّا، من هذه الشروط (إذا افترضنا متكلّما (م) نطق بعبارة (ع) موجهة لمخاطب (خ) داخل سياق معيّن (س))[3]:

أ- أن تنطق العبارة (ع) داخل سياق (س)، بغرض إنجاز فعل معيّن (وهذا يدل على أن فعل الإحالة ينضوي تحت الفعل الإنجازيّ).

ب- أن يقصد (م) تعيين موضوع معيّن مستحضر في ذهنه، ويفترض أن (خ) يعرفه، أو يسعى (م) إلى تعريفه به.

ج- أن يوجد موضوع معيّن تنطبق عليه العبارة (ع).

أي، إنّه لابدّ من توفّر كفاية تبليغيّة (متعلقة بالمتكلّم) وكفاية تأويليّة (متعلقة بالمخاطب)، ومرجع يتم استحضاره.

والأمر نفسه مع الحمل، حيث إنّه لا يمكن عدّه فعلا إلّا إذا ربط بالمتكلّم الذي يقوم بفعل الإسناد والرّبط بين العناصر المكونة للجملة، فإذا ما عزل عنه كان مجرّد حمل لا فعلا ولذلك "ارتأى سورل أن يتمّ التمييز بين الحمل باعتباره فعلا والحمل كنتيجة للفعل، لأن ما يرتبط بالمتكلّم هو الحمل كفعل لا

[1] - ينظر: يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص١٠٧.

[2] - نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص١٥٣.

[3] - ينظر: يوسف السيساوي، المقاربة التداولية للإحالة، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص ص ٤٦٤، ٤٦٥.

كنتيجة؛ ذلك أنّ المتكلّم هو الذي يسند الفعل أو الصفة إلى الشّيء أو الشّخص المتحدث عنه"[1]، والنّظر إلى الحمل كفعل هو الممّهد لتحقيق الفعل الإنجازيّ، فلا يمكن أن نحقق فعلا إنجازيّا، في العادة، إلا إذا كان الحمل فعلا (أي منسوبا إلى المتكلّم)، يدّلك على هذا أن المتكّلم يمكن أن يكّرر جملة ما من أجل أن يحفظها لا من أجل غرض تواصلي استدعى ذكرها، وفي هذه الحال يمكن القول إنّ المتكلم لم ينجز لا فعلا حمليّا ولا فعلا إنجازيّا.

هذا عن قيمة النّظر إلى القضيّة مربوطة بالمتكّلم، أمّا عن علاقة الفعل القضويّ بالفعل الإنجازيّ فإنّ سورل يذكر أنّ:

- فعلي الحمل والإحالة لهما كيان مستقل عن الفعل الإنجازيّ، يدلّ على هذا أنّ المحتوى القضويّ قد يكون واحدا والفعل الإنجازيّ متعددا (كما عُرض سابقا). كما يدلّ عليه كذلك أنّ ما ينصَبُّ على الإنجاز غير ما ينصب على القضيّة؛ فمثلا نفي القضيّة يختلف اختلافا كبيرا عن نفي الإنجاز (~ قو (قض) ≠ قو (~ قض))؛ فقولنا: (لا أعدك بالمجيء غدا ≠ أعدك بأن لا أجيء غدا)؛ فالجملة الأولى رفض لإعطاء الوعد (النفي منصَبٌّ على الفعل الإنجازيّ)، أما الأخرى فهي وعد بعدم المجيء (النفي منصَبٌّ على الفعل القضوي)، ومن ثمّة فالنفي المنصَبُّ على الفعل الإنجازيّ ينقلنا من فعل لغويّ إلى آخر، بخلاف النفي المنصبِّ على القضية[2].

- لربط المعنى القضويّ لجملة ما بفعل إنجازيّ لابدّ من استحضار السّياق الذي قيلت فيه تلك الجملة.

- يمكن للفعل الإنجازيّ أن يتحقّق دون احتياج لفعل قضويّ (مثال ذلك العبارات الدّالة على انفعال معين: آ، يا سلام، مرحى، ...)، بخلاف الفعل القضويّ الذي لا يمكن تحقيقه مفردا، بل يتم تحقيقه داخل فعل إنجازي[3].

- مؤشّر الفعل الإنجازيّ يختلف عن مؤشر الفعل القضويّ، فالمؤشر الأول يكون من قبيل الألفاظ الإنجازيّة المسندة إلى المتكلّم في الحاضر (أسأل، أدعو، آمر، ...)، وقد يكون أداة، أو تنغيما صوتيّا

[1] - نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص١٥٣.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص١٥٦.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص١٥٢.

يلحق الجملة، أمّا مؤشّر الفعل القضويّ فلا يرتبط بالفعل الإنجازيّ المراد إيصاله أو تبليغه بل له ارتباط وتعلّق بالمتكلّم (موقفه من مضمون القضيّة أو من أحد عناصرها المكونة لها؛ حيث يمكن أن يؤكد أو يشكّك أو يستغرب أو يتمنّى، أو يمدح أو يذم، ...).

٢-٥- الفعل اللّغوي غير المباشر:

من أبرز المفاهيم التي اقترضتها نظريّة النحو الوظيفيّ من فلاسفة اللّغة العاديّة (أوستين وسورل): الأفعال الإنجازيّة، الفعل القضويّ، مؤشرات كل فعل، العلاقة الموجودة بينهما، فعلا الإحالة والحمل، ...، وبالإضافة إلى هذه المفاهيم هناك مفاهيم أخرى (أدخلتها نظريّة النّحو الوظيفي في وصفها وتحليلاتها)، لم يؤصل البحث لها، ألا وهي الفعل اللّغوي المباشر والفعل اللّغوي غير المباشر، أو ما يعرف بالقوة الإنجازيّة الحرفيّة والقوة الإنجازيّة المستلزمة (عند جرايس)، فما المقصود بهذه المفاهيم، وكيف ظهرت وأين تكمن أهميتها؟

يمكن أن نلخص المفهوم الجديد (الفعل اللغويّ غير المباشر) في "أن جمل اللّغات الطبيعيّة، يمكن في بعض المقامات، أن تدلّ على معنى غير المعنى الذي نستخلصه من محتواها القضويّ (أو معناها الحرفيّ)، وبعبارة أخرى يمكن القول إننا في بعض المقامات يمكن أن ننجز فعلين لغويين اثنين: فعل لغوي مباشر، وفعل لغويّ غير مباشر"[١]؛ الأوّل نستشفه من مدلول العبارة الحرفيّ، والآخر يتحدّد مدلوله من معطيات خارجة عن بنية العبارة (مقاميّة بالدرجة الأولى).

وهناك إجماع بين الدّارسين و"الفلاسفة، وتواتر في الدرس الفلسفيّ المعاصر، على أنّ جرايس هو أول من قدم دراسة نسقيّة منهجيّة تعالج الاختلافات بين المعنى لدى المتكلّم ومعنى الجملة، وما يقتضيه المتكلّم وما تقتضيه الجملة"[٢].

وقد كانت "نقطة البدء عند جرايس هي أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممّا يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كلّ همّه إيضاحَ الاختلاف بين ما

[١] - يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص١٠٧.

[٢] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، (مصر: الدار المصرية السعودية، ط١، ٢٠٠٥)، ص ٧٨.

يقال (what is said)، وما يقصد (what is meant)، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظيّة (face values)، وما يقصد هو ما يريد المتكلّم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أنّ السّامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبّرا بين ما يحمله القول من معنى صريح (explicit meaning) وما يحمله من معنى متضمَّن (inexplicit meaning) فنشأت عنده فكرة الاستلزام"[1]، وقد حاول من خلالها أن يفسر كيفية الانتقال من المعنى الحرفيّ الصّريح إلى المعنى الضمنيّ غير الصّريح.

فالاستلزام هو عمليّة انتقال من معنى إلى معنى آخر، أو هو "لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل إنه شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه"[2].

ولكي يحدّد جرايس الاستلزام الحواريّ (conversational implicature) تحديدا دقيقا فقد رأى ضرورة تمييزه عن الاستلزام العرفيّ أو التواضعيّ (conventional implicature)؛ ذلك أنّ "الاستلزامات المواضعاتية تشكل موضوع الدلاليات بينما الاستلزامات الحوارية موضوع التداوليات"[3]، فالاستلزام العرفيّ هو استلزام مذكور أو مفهوم من دلالة الكلمات المكوّنة للعبارة (مثل: أحمد مريض، ومن ثّم يتعين عليه أن يستريح)، فـ(يتعين عليه أن يستريح) هو استلزام (مستلزم عن القضية: أحمد مريض) لكنّه مذكور أو مصرّح به ولا يتطلّب فهمه استدلالا عقليا، ومن ثمّة فهو خارج عن دائرة الاستلزام الحواري؛ إذ إن الاستلزام الحواري لا يفهم من مدلول العبارة الحرفي (يبلغ أكثر مما يقول)، بل هو عمليّة انتقال ذهني إلى معنى آخر يحدّده السياق التخاطبي[4].

---

[1] - محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، ط١، ٢٠٠٢)، ص٣٣.

[2] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص ٧٨.**

[3] - حسان الباهي، **الحوار ومنهجية التفكير النقدي**، (المغرب: أفريقيا الشرق، ط١، ٢٠٠٤)، ص١٢٩.

[4] - **ينظر**: صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص٨٠. و**: أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٣٣.**

وإذا كان جرايس يقرّ بالّتصور الذي قدّمه سورل[1]، فإنّه ميّز، إضافة إلى المحتوى القضويّ، بين القوة الإنجازيّة الحرفيّة والقوّة الإنجازيّة المستلزمة؛ الأولى هي القوة الإنجازيّة المدركة مقاليّا (تبرزها الخصائص البنيويّة)، والتي قد يدل عليها بصيغة الفعل كما هو الشأن مع فعل الأمر، أو بالأداة كما هو الحال مع النهي، أو بالتنغيم، أو بلفظ إنجازي متصدرة به الجملة مثل: سأل، التمس، وعد... ، ويراد بالقوة الإنجازيّة المستلزمة القوة الإنجازيّة المدركة مقاميا والتي تستلزمها الجملة في طبقات مقاميّة معينة، ولا قرائن بنيوية تدل عليها في صورة الجملة[2].

"وبعد هذا الطرح تساءل جرايس عن الآليات التي يُتوسّل بها في الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللّغوي غير المباشر، وقدم تصورا في شكل نظرية لتقنين الحوار اللّغوي يقوم على أربعة قواعد أساسية، يحكمها مبدأ عام سمّاه مبدأ التعاون، يخضع له المساهمون في عملية التّحاور، بحيث تحصل بينهم المطابقة بين المساهمة الحوارية وبين مقتضيات الغرض من الحوار"[3].

يحصل الاستلزام الحواري، عادة، إذا ما خرقت إحدى تلك القواعد الأساسية مع الحفاظ على مبدإ التعاون (ذلك أنه إذا كسر مبدأ التّعاون فإنّ الحوار سينفض من أساسه)، وجرايس بهذه القواعد يضعنا "أمام أمرين: إما أن نتّبع القواعد المتفرعة عن مبدإ التّعاون، وإما أن نخرج عنها؛ فإن اتّبعناها حصّلنا فائدة قريبةً، هي أقرب إلى ما سمّاه الأصوليّون بالمنطوق، وإن خرجنا عن هذه القواعد حصّلنا فائدة بعيدة، هي أقرب إلى ما سمّاه الأصوليّون بالمفهوم أو المسكوت عنه أو دلالة الدلالة"[4]، ومن ثمّة فدور هذه القواعد في الخطاب الصّريح هي تنظيم عمليّة التّخاطب، ويعدّ أيّ خروج عنها قرينة يسترشد بها المتلقّي إلى اشتقاق دلالات جديدة كامنة يقتضيها المقام.

ولكن ما المقصود بمبدإ التعاون؟ وما هي القواعد الأساس المتفرعة عنه؟

---

[1] - "تكمن طرافة جرايس في تخصيصه حيزا واسعا للظواهر الاستدلالية بعدما أهملها منظرو الأعمال اللغوية، وفضلا عن ذلك، ارتكز جرايس بدرجة كبيرة على إمكانيتين لم ينصفها هؤلاء المنظرون: القدرة على اكتساب حالات ذهنية، والقدرة على نسبتها إلى الآخرين، وبيّن جرايس ... أنّ القدرة على تأويل الأقوال بكيفية تامة ومرضية رهن بهاتين القدرتين، وخصوصا بالقدرة الثانية" ، آن روبول، وجاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص٥٢.**

[2] - نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية، ص١٦٠.**

[3] - يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص١٠٧.**

[4] - طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان (أو التّكوثر العقليّ)**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٨)، ص٢٣٩.

"**تعتمد نظريّة جرايس** في الاقتضاء على النّظر إلى استعمال اللّغة **بوصفه ضربا من الفاعليّة العقليّة** (rational activity) **والتعاونيّة** (cooperative) والتي تروم هدف الاتصال بين النّاس، **ولكي ينجح هذا الاتصال لابد من أن تتوافر له درجة معينة من التّعاون والتّقارب** في الأغراض **بين المتخاطّبين، ويتجلى** ذلك في مبدإ عام أطلق عليه جرايس اسم مبدإ **التّعاون** The cooperative principle **ويقول فيه:** (اجعل إسهامك التخاطبي كما يتطلبه، عند المرحلة التي يحدث فيها، الغرض أو الاتجاه المقبول لتبادل **الكلام الذي تشارك فيه)** "[1]، والمشاركون في الحوار "**يتوقّعون** أن يسهم كل واحد منهم في المحادثة **بكيفّية عقلانيّة** ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله"[2]، وبدون هذا التّعاون فإنّ الحوار لا تقوم له قائمة، وتجد أنّ الناس يتعاونون في حوارا‌تهم، وإن لم يشعروا بذلك، فيختارون الألفاظ الواضحة المباشرة، ويراعون الموضوع المتحدث **عنه،** ولا يُقدِمون على تصرف مخل في الآونة التي يجرى فيها الحوار، **...، وقد** يحدث وأن لا يتعاونوا مما يؤدّي إلى إنهاء الحوار وعدم تحقيق الغرض الذي من أجله يتحاورون**.**

وتتفرع عن هذا المبدإ المسيِّر لمختلف الحوارات أربعة مبادئ فرعية، تشكّل عند جرايس الضّابط المفسّر لكيفية حدوث الاستلزام الحواري، هذه المبادئ هي[3]:

١- **مبدأ الكم** (quantity)**: ويتعلق بكمّية المعلومات المطلوب التّصريح بها؛ أي:**

أ- اجعل تدخّلك حاملا من الإفادة بالقدر الذي يقتضيه الغرض من الحوار

ب- لا يكن تدخلك متضمنا لأكثر ولا لأقل مما هو مطلوب**.**

٢- **مبدأ الكيف** (quality): ومفاده: لتكن صادقا في إسهامك الحواري؛ أي:

أ- لا تقل شيئاً كاذباً

ب- لا تقل شيئاً لا تستطيع إثباته (لا حجة معك لإثباته)

---

[1] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص ٨٧.**

[2] - جاك موشلار وآن روبول، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص55.**

[3] - **ينظر:** صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص٨٧، و:** يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص١٠٨، و: نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص١٦١.**

٣- مبدأ الورود (relevance): ويتعلق بموضوع الكلام؛ أي، إنّه يجب أن لا يكون خطابك متناولا لأمر غير الموضوع الذي يتحاور فيه.

٤- مبدأ الكيفية/ الطريقة: مفاد هذا المبدإ أن يكون المحاور واضحا. ولكي يكون تدخله واضحا عليه أن يلتزم بمجموعة من الشروط ذات طابع اجتماعي وأخلاقي وجمالي، منها: أن يتجنّب الغموض واللّبس، وأن يكون موجزا، ومنظما في كلامه، وأن يكون مؤدبا ...

هذه المبادئ يقبلها النّاس "ويسلّمون بها تسليما ضمنيا عند التّخاطب"[1] التّواصلي العادي الذي يكون فيه مقصد المتكلّم مدلّلا عليه بالعبارة المتلفّظ بها، وإذا ما حدث خروج عنها فإن المتلقّين يلتفتون إلى أنّ المقصود يتجاوز ما قيل، وقد "برهن جرايس على التلاحم الحاصل بين مبدإ التعاون والقواعد المتفرعة عنه، وبين الاستلزام الحواري؛ ذلك أنّ الاستلزام ينجم عن خرق قاعدة من القواعد الأربع مع عدم التخلي عن مبدإ التعاون، ومن ثمّة فإنّ المتكلّم عند تلفّظه بجملة ما (ج١) قاصدا معنى جملة أخرى (ك٢)، يجب أن ترضى الشّروط التّالية لتحقيق فحوى الاستلزام:

١- يجب أن لا يُترك مجال للاعتقاد بأنّه لم يتم احترام مبدإ التعاون
٢- يجب افتراض أنّ الشّخص المعني بالأمر يدرك أنّ (ك) ضروري لكي لا يقع تناقض بين (ج)، وبين ما نصّ عليه داخل الشّرط (١).
٣- يظنّ المتكلّم أنّ المخاطب قادر على الاستنتاج والإدراك الحدسي للفكرة التي تتعلق بضرورة الانطلاق من الافتراض الوارد داخل الشّرط (٢)"[2].

لقد سعى جرايس "إلى جعل القواعد التي حدّدها بمثابة ضوابط لكلّ عملية تخاطبيّة تساق لتحقيق المطلوب وفق مسالك محدّدة تقوم على الصراحة والوضوح، لكن تبيّن أنّ المتخاطبين يمكن أن يخرقوا إحدى القواعد الفرعية مع احترامهم للمبدإ العام، وبالتّالي تكون المعاني في هذه الحالة ضمنيّة ومجازية وتحتاج إلى الأساليب المعمول بها في استنتاج ما هو ضمني"[3].

[1] - صلاح إسماعيل عبد الحق، **نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس**، ص٨٨.
[2] - نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص ص١٦٢ - ١٦٣.
[3] - حسان الباهي، **الحوار ومنهجية التفكير النقدي**، ص١٣٠.

لكن، قد يحدث الاستلزام الحواري على الرّغم من الامتثال لقواعد التّخاطب ومراعاتها، وهو ما يبدو جليا وواضحا في الأساليب الإنشائيّة التي قد يحدث فيها الاستلزام الحواري دون أي خرق لقواعد الحوار التي ذكرها، وهذا يعني عدم كفاية هذه النّظريّة تفسيريّا؛ وذلك لعدم شموليتها، "الأمر الذي يوضح أنّ القواعد التي بسطها جرايس في نظريته تبقى في كثير من جوانبها قاصرة عن ضبط الحوار وتقنينه تقنينا مضبوطا"[1]؛ يقول المتوكّل: "وهذه الدّرجة من الدّقة [المتعلّقة بتفسير كيفية الانتقال من المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشر] لا نجدها، فيما نظنّ، في اقتراحات جرايس التي ركّز فيها، رغم ما تطمح إليه من عموم، على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتّالي، إلاّ لوصف الاستلزام النّاتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري"[2].

ولذلك قدّمت عدّة اقتراحات بديلة أو معدّلة وموسّعة (اقتراح سبربر وويلسن، روبين ولايكوف، ليتش، طه عبد الرحمن ...) على رأسها ما قدّمه سورل[3] الذي واصل البحث في نظرية الأفعال متتبعا مستجدّاتها وتطوّراتها، يقول سورل: "لا تؤدّى جميع الأفعال الكلامية بنطق جمل يعبر معناها الحرفي عن المعنى الذي يقصده المتكلم، يمكن للمرء أن يطلب من جليسه أن يمرر له الملح بأن يقول حرفيا: (أطلب منك أن تمرر لي الملح)، أو (مرر لي الملح)، لكن المرء في العادة يقول: (هل تستطيع أن تمرر لي الملح؟) أو (هلا مررت لي الملح؟) أو (أريد أخذ الملح) أو (هل لي بقليل من الملح؟) أو (هل الملح في متناول يدك؟) وما شابه ذلك. ومثل هذه الحالات التي يؤدّي فيها المرء فعلا كلاميا بصورة غير مباشرة من خلال أدائه فعلا آخر مباشرة، تسمّى بالأفعال الكلاميّة غير المباشرة، وهناك أنواع أخرى من الحالات حيث يختلف معنى الجملة نسقيّا عن المعنى الذي يقصده المتكلّم، تشمل

---

[1] - العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، (الجزائر: دار الاختلاف. المغرب: دار الأمان. ط1، 2011)، ص117.

[2] - أحمد المتوكّل، الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة)، ص301.

[3] - ركّز على اقتراح سورل دون غيره من الاقتراحات الأخرى، لأن، كما يبدو، القالب المنطقي في نظرية النحو الوظيفي مستشف من فكرة سورل المتعلقة بتفسير كيفية حدوث الاستلزام.

الاستعارة والكناية والسّخرية والتّهكم والتّهويل والتّهوين"[1]، وما يمكن استنتاجه من هذا النّص هو أنّ الإنجازات أو الأفعال اللّغوية صنفان[2]:

١- **إنجازات بسيطة:** تتمثّل في الجمل والتّعابير التي يقصد فيها المتكلّم إلى معنى واحد هو المعنى الحرفي لخطابه، ومن ثمة نكون بصدد قوة إنجازية واحدة لمنطوق جملي واحد.

٢- **إنجازات معقّدة:** وهي الجمل التي تواكبها أكثر من قوة إنجازيّة؛ إحداها مباشرة تفهم من المدلول الحرفي، والأخرى غير مباشرة، ينتقل فيها من المدلول الحرفي للعبارة إلى مدلول آخر يقصده المتكلّم، ويستعان في تحديدها بعدة قرائن يوفرها السيّاق الذي قيلت فيه العبارة.

مثال ذلك الجملة (ب) التي يقترحها سورل[3] جوابا للجملة (أ)

أ- الطالب ١: لنذهب إلى السّنما هذا المساء

ب- الطالب ٢: عليّ أن أهيئ امتحانا.

يلاحظ في الجملة (أ) أنّها تحوي فعلا لغويا واحدا مباشرا يفهم من الدّلالة الحرفيّة للجملة، يتمثّل هذا الفعل في دعوة الطّالب ١ الطّالب ٢ إلى السّنما.

أما الجملة (ب) فقد أنجز بها الطالب ٢ فعلين لغويين، أحدهما مباشر وهو الإخبار بأن عليه أن يهيئ امتحانا، والآخر غير مباشر يتمثّل في رفض دعوة الطّالب ١.

لكنّ السّؤال الذي يطرح نفسه ههنا هو: ما هو المقترح الذي قدّمه **سورل** لتفسير عملية الانتقال من الفعل المباشر إلى الفعل غير المباشر؟

يرى **سورل** أنّ عمليّة الانتقال "تتمّ عبر سلسلة من الاستدلالات، قوامها المعرفة المشتركة (لغوية وغير لغوية) بين المتخاطبين"[4]، ومن ثمة فإنّه "في حالة إنجاز فعل لغوي غير مباشر، ينقل المتكلّم إلى سامعه

---

[1] - جون سورل، **العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي**، ص ص٢٢٠- ٢٢١.

[2] - ينظر: نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص١٦٦، و: يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص١١٣.

[3] - sens et expression, J.R.Searle، نقلا عن: يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص ١١٣.

[4] - يحي بعيطيش، **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص١١٣.

أكثر ممّا يقول، معتمّدا في ذلك على الخلفية اللّغوية وغير اللّغوية المشتركة بينهما، وعلى القدرة الاستدلاليّة لدى المخاطب. مفاد هذا أنّ النّموذج المقترح لتفسير ظاهرة الفعل اللّغوي غير المباشر يتكون من: نظرية الأفعال اللّغوية، بعض المبادئ العامّة للحوار التعاوني تلك التي حلّل جرايس بعضها في اقتراحه السالف الذّكر، الخلفية الإخبارية المتبادلة، وكذلك قدرة المخاطب على القيام بعملية الاستدلال"[1]. ويمكن تتّبع مختلف المراحل الاستدلاليّة التي تمرّ بها عملية الانتقال من خلال المثالين السّابقين[2]:

أ- (س) يتحدث: اقترحت على (ص) أن يرافقني إلى السّنما، فأخبرني ردا على اقتراحي بأنّ عليه أن يهيئ امتحانا.

ب- أفترض أنّ (ص) يحترم مبدأ التّعاون في الحوار، ومن ثمة فلابدّ أن يكون ردّه واردا.

ت- من بين الإجابات الواردة الممكنة لـ(ص): قبول الدّعوة أو رفضها أو تقديم اقتراح آخر (الذّهاب إلى المسرح مثلا)، أو أيّة إجابة ممكنة الورود لاستئناف الحوار ... (نظريّة الأفعال اللّغوية).

ث- إن رد (ص)، من حيث معناه الحرفي، ليس أيّا من هذه الردود؛ أي الرّد ليس واردا.

ج- (ص) إذن يعني أكثر ممّا يقول، وبافتراض أن إجابته يجب أن تكون واردة، فإنّ غرضه الإنجازي يختلف حتما عن غرضه الحرفي.

ح- أعلم أن تهيئة الامتحان تستغرق وقتا هامّا بالنّسبة إلى ليلة واحدة، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى الذهاب إلى السنما (خلفيّة معرفيّة مشتركة للعالم الخارجي).

خ- لا يمكن لـ(ص) أن يرافقني إلى السّنما، ويهيئ امتحانه في الليلة نفسها.

د- من الشّروط التّمهيدية لقبول اقتراح ما، القدرة على إنجاز فعل الحمل المنصوص عليه داخل المحتوى القضوي (نظرية الأفعال اللّغوية).

ذ- من هذا أعلم أنّه قال شيئا مفاده أنّه لا يمكن أن يقبل اقتراحي.

ر- إذن غرض (ص) الإنجازي هو رفض هذا الاقتراح.

---

[1] - نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، ص١٦٧.

[2] - sens et expression, J.R.Searle، نقلا عن: الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص ص١١٣ - ١١٤.

ومنه، فالانتقال من الفعل اللّغوي المباشر إلى الفعل اللّغوي غير المباشر عند سورل يتّم عبر سلسلة من الاستنتاجات، تشكّل جانبا من جوانب القدرة اللّغوية (للمتكلّم/ المخاطب) ممّا ينهض دليلا على أنّ تلك القدرة تشمل القواعد اللّغوية والقواعد غير اللّغوية، أي إنّها قدرة تواصلّية لا قدرة لغوية فقط[١].

وقبل أن يُختَم الكلام عن الفعل اللّغوي والمصطلحات المتعلّقة به، يجدر التّنبيه إلى أنّ كلا من جرايس وسورل نّبها إلى التّعابير المسكوكة التي تتحجّر دلالتها، ونظرا لاقتراض نظريّة النّحو الوظيفيّ هذا المصطلح وتوظيفه في تفسير هذا النوع من التّراكيب[٢] يجدر بالبحث أن يعرض لمفهومها والتفسير الّذي قدّمه هؤلاء الفلاسفة لها.

حيث إنّه في التّعابير المسكوكة تصبح الجملة بمكوّناتها البنيوّية دالّة على المدلول غير المباشر، سمّاها جرايس بالاستلزام الحواري المعمّم وفيها لا يعتدّ بمبدإ خرق قواعد الحوار لرصد الدّلالة المستلزمة[٣]، أمّا سورل فقد رأى، لتقنين هذا النّوع من التّراكيب، أنّه يجب أن "يضاف إلى قوانين الحوار التّي وضعها جرايس قانون يتعلّق بكلّ ما هو مسكوك، وفي هذه الحالة إمّا أن نعدّ هذا القانون مستقلا بذاته، أو امتدادا وتفريعا على قاعدة الكيفيّة، تقول هذه القاعدة: (استعمل العبارات المتحجرة، إلاّ إذا منع من ذلك مانع)، مؤدّى هذا القانون أنّ أيّة جملة لا يمكن قبولها لتأدية المعنى غير المباشر، إذا كانت لا تستجيب لهذا القانون، أي يجب أن تكون منضويّة ضمن التّعابير المسكوكة"[٤].

وما يمكن قوله في الأخير، إنّه قد كان لفلاسفة اللّغة العاديّة الرّيادة والسّبق في تناول كثير من الجوانب الدلاليّة والتداوليّة التي سدّت ثغرات في النّظرية اللّسانية بصفة عامّة والنّظريّات النّحويّة

---

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٢٧، و: نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص١٧١.

[٢] - يرى المتوكّل أنّ هذا النوع من التراكيب يُفسّر من منظور تطوّري، على أساس أنّه قد مرّ بمرحلتين: مرحلة تكون فيها دلالتان اثنتان، دلالة حرفية ودلالة مستلزمة مقاميا، ومرحلة تنمحي فيها دلالتها الحرفية فتصبح دلالتها الوحيدة هي دلالتها المستلزمة، بحيث تصبح هذه الدلالة دلالة حرفية، ينظر: أحمد المتوكّل، **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص٢٦.

[٣] - ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦.

[٤] - نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص١٧١.

المختلفة بصفة خاصّة، من مثل: الإحالة، المحتوى القضوي، الأفعال اللّغويّة، القوّة الإنجازيّة، الاستلزام الحواري ...

وقد استفاد الدّرس اللّساني، وخصوصا النّظريات التي تعتمد الإطار المنطقي والوظيفي منطلقا لها، منها أيّما استفادة. لكن ما قدّمه هؤلاء الفلاسفة من آراء ونظرات لا يرقى إلى تكوين نظريّة لسانيّة، بمعنى الكلمة، لها القدرة على معالجة بنية اللّغة وتحليل مختلف مستوياتها (الصوتّية والصرفّية التركيبيّة والدلالّية والمعجمّية ...)، وهو ما سعت إلى تحقيقه نظريات ذات توجّهات مختلفة أبرزها نظريّة النّحو الوظيفيّ لسيمون ديك.

٣- أنواع الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ: إذا كانت الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ فعلاً لغويًا يتميّز بخصائص دلاليّة تداولّية تعكسها خصائص بنيوّية (صرفّية تركيبّية)، فإنّ هناك جانبين يستحضران في تحديد الجملة وتمييزها: جانب دلاليّ تداوليّ، وجانب بنيوي.

والنّظر إلى الجملة بعدّها فعلا واستحضار مختلف المصطلحات الملابسة له (القوّة الإنجازيّة، فعل الإحالة، فعل الحمل ...) هو تحديد لها من منظور تداولي، وفي مقابل هذا التّحديد يورد المتوكّل تحديدا آخر ركّز فيه على الجوانب التّركيبّية، من ذلك قوله: "نقصد بالجملة كلّ عبارة لغوية تتضمّن حملا (نوويا أو موسعا)، ومكونا (أو مكّونات) خارجيا، فالجملة، حسب التّنميط الّذي نقترحه هنا، مقولة تعلو الحمل؛ إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكوّن خارجي (أو مكّونات خارجية)"[1]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ هناك أمورا ترجع إلى البنية وأخرى ترجع إلى الاستعمال، وأنّ هذا التّفريق (وإن قلّ) يجب استحضاره (أو بالأحرى يفرض نفسه) مع أيّ نظرية، حتى وإن ادّعت أنه لا يمكن التفريق (في التّقعيد وبناء الجهاز الواصف تخصيصا) بين ما يرجع إلى البنية وبين ما يرجع إلى الاستعمال؛ يقول عبد الرّحمن الحاج صالح: "ما هو راجع إلى اللّفظ له قوانينه الخاصّة به غير قوانين استعمال اللفظ؛ فدراسة هذا الجانب الاستعمالي للغة هو الذي يسميه الأوربيون الآن براغماتيك pragmatique، وأصبح الآن الكثير من اللّسانيين الغّربيين ومقلّديهم من العرب لا يعرفون إلا البراغماتيك، بل حصروا كل اللّسانّيات في هذا الجانب الاستعمالي مقتنعين في ذلك بأنّ بنية اللّغة تفسّرها المعاني المقصودة في الخطاب، وهذا خلط فظيع بين ما هو لفظ له بنية قائمة بذاتها، كما

[1] - أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللغة العربية، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٧)، ص٢٧.

قلنا، وبين اختيار هذا اللّفظ في حال خطابية معيّنة، وأكثر اللّغويين الغّربيين المحدثين مولعون بالبراغماتيك أي دراسة استعمال اللّغة، وقوانين استعمال اللّغة اجتماعية أصالة، وللبنى اللّغوية جانب آخر غير اجتماعي، وهو ميدان صوري، وهذا مع الأسف لم ينتبه إليه الكثير من النّاس"[1].

والسّبب الذي جعل البحث يحكم على تعريف المتوكّل للجملة بأنّه تعريف بنيوي هو اعتماده على نوعيّة العناصر وكيفيّة ترتيبها، فالجملة هي نتاج مكوّن خارجي (مبتدأ، ذيل، منادى)[2] زائد حملا [(ج = مخ + ح)؛ حيث: ج= الجملة، مخ= مكوّنا خارجيا، ح= حملا]، ولكن هل ينطبق مفهوم الجملة على هذه الصّورة فقط؟.

إنّ المتصفّح لكتب المتوكّل يجده يطلق مصطلح الجملة كذلك على الحمل مستقلا (أي: - مكونا خارجيا)، من ذلك، مثلا، قوله قبل التّعريف الآنف الذكر: "وبخرق هذا القيد [قيد: لا تسند الوظيفة البؤرة إلى الحمل وإلى أحد حدوده] يمكن تعليل لحن الجمل التي من قبيل (٨٨ج) و(٨٩ج):

٨٨- أ- ماذا حدث؟ ب- قتل خالد بكرا ج- * قتل خالد بكرا (بنبر (بكرا))

٨٩- أ- أعزة عشق كثير أم ليلى؟ ب- أعشق كثير عزّة أم لا؟ ج- * أعزّة عشق كثير أم لا؟"[3]

وهذه الجمل المذكورة مكوّنة من حمل فقط ولا وجود لمكوّن خارجي معها، مما يجعل البحث يذهب إلى أنّ إطلاقها على الحمل هو الأساس؛ لأنه يشكّل الحدّ الأدنى لمفهوم الجملة (وهي بغيابه لا تسمّى جملة، بل تسمّى مركبّا)، وإذا ما حُصّل الحدّ الأدنى فإنّ الجمل من حيث مقولتها ومن حيث عدد العناصر المكّونة لها أنواع؛ فهناك الجمل الاسميّة والجمل الفعلّية والجمل الرّابطّية، وهناك جمل مكّونة من حمل بسيط، وهناك جمل مكونة من حمل بسيط زائد عنصرا خارجيا، وهناك جمل مكوّنة

[1] - عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، (الجزائر: مجلة اللغة والأدب، العدد١٠، ١٩٩٦)، نقلا عن: صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، (الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٨)، ص٣٦٦.

[2] - سيذكر البحث مفاهيم هذه المصطلحات حين يعرض للبنية الوظيفية.

[3] - أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص٢٧.

من عدة حمول ... ومما يعضّد هذه النّتيجة أنّ المتوكّل أطلق، في سياق آخر، على الجملة المكوّنة من حمل ومكوّن خارجيّ مصطلح (جملة مركّبة)[1].

حدّد المتوكّل نوع الجملة حسب مقولة المحمول وعدده فقسّمها حسب مقولة المحمول إلى: جمل فعلّية (محمولها الأساس فعل)، وجمل اسميّة (محمولها الأساس ليس فعلا)، وجمل رابطيّة (جملة اسمية زائد رابطا). كما قسّمها بحسب عدد المحمولات إلى: جمل بسيطة (فيها محمول واحد)، وجمل مركبة (فيها أكثر من محمول) أو معقدة. وسيعرض البحث لهذين النّوعين ببعض البسط كما يلي:

٣-١- أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول: يقول المتوكّل: "تنقسم الجملة العربية، في منظورنا، حسب مقولة المحمول التّركيبيّة إلى قسمين: جملة ذات محمول فعليّ، وجملة ذات محمول غير فعليّ (أي: جملة محمولها مركّب وصفيّ أو مركّب اسمي أو مركّب حرفيّ أو مركّب ظرفيّ)، وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعليّ، بدورها، إلى جملة تشتمل على رابط (كان وما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثّلاثة بالجملة الفعلّية والجملة الرابطّية والجملة الاسميّة على التّوالي"[2]، فالمحمول، بهذا، يعدّ الفاصل الذي تتميّز به أنواع الجملة بحسب المقولة، ثم لكلّ نوع من هذه الأنواع خصوصيات يجدر بالبحث إيرادها وذكرها منها:

٣-١-١- تمتاز الجملة الفعلية ببنية موقعيّة خاصة توجب بمقتضاها عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، كما تمتاز بأن مخصّص المحمول الزّمني والجهي فيها يمكن أن يستفاد من صيغة الفعل وحده، والمحمول فيها قد يكون أصلا وقد يكون مشتقا حسب أغراض تظهر في بنية المشتق، كما تمتاز بأنّها، من حيث الاشتقاق، أكثر إنتاجيّة من غيرها.

٣-١-٢- تمتاز الجملة الاسميّة، كذلك، ببنية موقعيّة خاصّة من مميزاتها أنّ فاعلها مقدّم على محمولها، وقد يؤخّر إذا كان حاملا لوظائف تداولّية معّينة، والمحمول فيها لا يدل، عادة، على واقعة، وخصوصا إذا كان (مركّبا اسمّيا أو مركّبا حرفيا أو مركّبا ظرفيا)، كما أنه يصعب الاشتقاق مع هذا النّوع من المحمولات.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٩٣)، ص١٤.

[2] - أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص٧٨.

٣-١-٣- "تعتبر الجمل الرابطيّة نمطا بنيويّا قائم الذات؛ فالجمل الرابطيّة ليست جملا اسميّة ولا جملا فعليّة، وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا وسطى؛ إذ هي تشارك الجمل الاسميّة في بعض من مميزاتها الحمليّة والوظيفيّة، وتقاسم الفعليّة خصائصها المكوّنية"[1]؛ ذلك أنّ محمولها هو محمول الجملة الاسمية إلا أنّ الفاعل فيها لا يجوز له أن يتقدّم على الرّابط، فإن ورد متقدّما كان مبتدأ (عنصراً خارجياً) لا فاعلا، وهو في هذه الخصيصة يتقاطع مع الجمل الفعليّة، ودور الرابط في هذا النّوع من الجمل هو تحديد المخصّص الزّماني والجهي للمحمول.

٣-٢- أنواع الجملة حسب نمط تركيبها: قسّم المتوكّل الجمل، حسب نمط تركيبها، إلى جمل بسيطة وجمل مركّبة؛ الجمل البسيطة هي الجمل التّي تحتوي على حمل واحد سواء وجد مكوّن خارجي أم لم يوجد، أما الجمل المركّبة فهي الجمل التّي تحتوي على أكثر من حمل[2]. لكنّه (المتوكّل) ما لبث أن أعاد النظر في هذا التقسيم، موردا أنّ الجمل البسيطة هي الجمل التي تحتوي على حمل واحد ولا وجود لمكون خارجي معها، فإن وجد المكوّن الخارجيّ (الرّبضي) مع ذلك الحمل صارت الجملة مركّبة، وأضاف نوعا آخر هو الجمل المعقّدة، وتمتاز بأنّها تحتوي على أكثر من حمل (تقابل المركّبة في التّقسيم الأوّل)[3].

٣-٢-١- الجملة البسيطة: يتكون هذا النوع من الجمل من حمل مستقل بذاته، فيه محمول ومجموعة حدود إجباريّة (الحدود الموضوعات)، وقد تذكر معه حدود أخرى اختياريّة (الحدود اللّواحق)، وقد يذكر مع هذه العناصر مخصّص المحمول (قد يكون فعلا رابطا أو فعلا مساعدا) ومؤشّر القوّة الإنجازيّة (مخصّص الحمل).

٣-٢-٢- الجملة المركّبة: تتكّون من حمل ومكون خارجي (ربض)، قد يكون هذا المكّون الخارجي مبتدأ أو ذيلا أو منادى، وتبعا لنوع المكوّن الخارجي يورد المتوكّل أن هناك جملا مبتدئيّة وأخرى ذيلّية وأخرى ندائيّة، ولكلّ نوع منها خصائصه وشروطه؛ فالمبتدأ يشترط فيه التّصدير، والذّيل يشترط فيه التأخّر، والنّداء له حريّة التّقدم والتأخّر أو التّوسط، ويمكن تلخيصها كما يلي:

[1] - أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ص٨٢.
[2] - ينظر: أحمد المتوكّل، الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، ص٨.
[3] - ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة)، ص١٤.

- الجمل المبتدئيّة = م [حمل]
- الجمل الذيليّة = [حمل] ذ
- الجمل الندائيّة = منا [حمل] /[حمل] منا / [حم (منا) ل]

٣-٢-٣- **الجمل المعقّدة**: يتميّز هذا النّوع من الجمل بتضمّنه لأكثر من حمل، كما هو موضّح في البنية الآتية: [ج (حمل١) (حمل٢) ... (حملن)][1]، وهذا التّعدد في الحمول يتجلّى في صورتين اثنتين هما[2]:

أ- يشكّل كل من الحملين مكوّنا قائم الذّات يرتبط بالحمل الآخر بكيفيّة ما دون أن يفقد استقلاله عنه.

ب- يشكّل أحد الحملين جزءا من الحمل الآخر بحيث يعد مكوّنا من مكوناته.

يورد **المتوكّل** أنّ الحملين يكونان قائمي الذّات إذا كان أحدهما: ١- حملا اعتراضيا ٢- أو كان أحدهما معطوفا على الآخر، أمّا إذا كان أحدهما مكوّنا من مكوّنات الحمل أو جزءا من مكوّن من مكونات الحمل فإنّه يعدّ حملا مدمجا في الحمل الذي يعلوه[3].

---

[1] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص٣٤.

[2] - المصدر نفسه، ص٣٥.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص٣٥.

الفصل الثّالث:

الجهاز الواصف في نظريّة النّحو الوظيفيّ (البنية الحمليّة)

الجهاز الواصف هيكل تجريديّ تضبط به متغيّرات اللّسان البشريّ (الخاصّ والعامّ) ويحدّد به النّظام الذي يحكمها (المتغيّرات)، ويعتمد في بنائه على الصّياغة الرّياضيّة المنطقيّة، ويتحدّد حسب المبادئ التي تسير عليها النّظريّة.

من أهمّ المبادئ المعتمدة في بناء الجهاز الواصف في نظريّة النّحو الوظيفيّ أنّ الوظيفة سابقة على البنية ومحدّدة لها، وقد قاد هذا المبدأ علماء النّحو الوظيفيّ إلى تقديم الجوانب الدّلاليّة والتّداوليّة على الجوانب الصّرفيّة التّركيبيّة، ويذكر **المتوكّل** هذا المبدأ بانيا عليه عدّة نقاط تسهم في فهم وجهة النظر المعتمدة في هذه النّظريّة؛ قال: "يفترض النّحو الوظيفيّ كباقي النّظريات الوظيفيّة، بالنّسبة للبنية والوظيفة، أنّهما متعالقتان بحيث لا يمكن الفصل بينهما، وأنّ البنية تابعة للوظيفة. ويترتّب على هذا الافتراض عدّة مسائل أهمّها:

١. الخصائص البنيويّة (الصّرفيّة، التّركيبيّة، المعجميّة ...) للعبارات اللّغوية تحدّدها، إلى حدّ بعيد، الخصائص الدّلاليّة والتّداوليّة باعتبار المجموعة الأولى من الخصائص وسائل للتّعبير عن المجموعة الثانية.
٢. إذا كانت البنية والوظيفة على هذه الدرجة من التّرابط أصبح من الضّروري أن يتّخذ موضوعا للوصف اللّغوي لا الخصائص البنيويّة فقط، بل كذلك الخصائص الوظيفيّة والتعالقات القائمة بين المجموعتين من الخصائص.
٣. ويبلغ الوصف الكفاية المثلى، من وجهة نظر الوظيفيّين، حين يكون النموذج (= الجهاز الواصف) مصوغا على أساس أن يمثّل للخصائص الدّلاليّة والتّداوليّة في مستوى البنية التّحتيّة (أو العميقة)، وأن يمثّل للخصائص البنيويّة في مستوى متأخّر من مستويات الاشتقاق ... وأن يربط بين هذين المستويين عن طريق نسق من القواعد تتّخذ دخلا لها المعلومات المتوافرة في البنية التّحتيّة عن الخصائص الدّلاليّة والتّداوليّة. بهذه الصّياغة يستطيع النّموذج أن يرصد علاقة التّبعية التي تربط البنية بالوظيفة"[١].

---

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ١٩٩٥)، ص ص١٤–١٥.

ونظرا لأهميّة هذا المبدإ ومركزيّته فقد روعي في مختلف النّمذجات التي أفرزتها هذه النّظريّة عبر مختلف تطوّراتها (من نموذج ما قبل المعيار إلى نموذج ما بعد المعيار، أو من نموذج الجملة إلى نموذج النّص والخطاب).

وسيحاول البحث تتبّع القضايا المتعلّقة بدراسة الجملة بأنواعها، وأغلبها موزّع على نموذج ما قبل المعيار (١٩٧٨) وقد تمتدّ هذه القضايا فيرد لها ذكر في نماذج أخرى (وخصوصا في النّموذج المعيار أو ما يسمّى نموذج مستعمل اللّغة الطّبيعيّ).

أورد **المتوكّل** أنّ الجهاز الواصف في النّموذج الأوّل (ما قبل المعيار) قد روعي في بنائه المبادئ الآتية[١]:

أ- اللّغة بنية (تركيبيّة – صرفيّة ودلاليّة) تخلّفها وظيفة؛ وظيفة التّواصل.

ب- الخصائص الوظيفية للغات الطبيعية تحدّد، إلى حدّ بعيد، خصائصها البنيويّة.

ت- البنية التّركيبيّة الصّرفية نتيجة لتفاعل أنواع ثلاثة من الخصائص: الخصائص الدّلاليّة والخصائص التّداولية والخصائص التّركيبيّة.

ث- العلاقات بين مكوّنات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلاليّة وعلاقات تركيبيّة وعلاقات تداوليّة

ج- العلاقات الدّلاليّة والعلاقات التّداوليّة علاقات كلّية، في حين أنّ العلاقات التركيبية علاقات غير كلية.

ح- العلاقات الثّلاث علاقات أولى وليست علاقات مشتقّة.

خ- تشتقّ الجملة عن طريق نقل البنية الدّلاليّة إلى بنية صرفيّة تركيبيّة (عبر بنية وظيفيّة) لا العكس.

د- تشتقّ الجملة بواسطة بناء البنيات الثّلاث عن طريق تطبيق قواعد غير تحويليّة لا تغيّر البنية الدّخل حذفا ولا تعويضا ولا نقلا.

ذ- البنية مصدر اشتقاق الجملة بنية غير مرتّبة، حيث يتمّ ترتيب المكوّنات فيما بينها في مرحلة متأخّرة؛ أي في مستوى البنية التّركيبيّة الصّرفيّة عن طريق نسق من القواعد تلحق المكونات بالمواقع التي تقتضيها وظائفها.

[١] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص ص١٢٦-١٢٧.

وفي ضوء هذه المبادئ والأسس تشتقّ الجملة عبر بناء ثلاث بنيات هي: البنية الحمليَّة والبنية الوظيفيَّة والبنية المكونيّة على التوالي، ويتُّم "بناء البنية الحمليّة المحددة وظيفيًّا قبل بناء البنية المكونيّة؛ إذ إنّ البنية الصّرفية التّركيبيّة للعبارة تابعة للمعلومات الدّلاليّة والتّداوليّة الممثَّل لها في مستويي البنية الحمليّة والبنية الوظيفيّة"[1]؛ حيث تُقدِّم البنيةُ الحمليّة الفرشَ الدّلالي المنطقيّ المتعلّق أساسا بالمفردات ومختلف التّعالقات الدّلاليّة التي تفرضها، أمّا البنية الوظيفيّة فتضطلع بإسناد الوظائف التّداوليّة والتّركيبيّة، وتبقى صياغة الجملة (ترتيب عناصرها وموقعتها، إسناد الحالات الإعرابيّة ...) مرهونة بالبنية المكونيّة.

ويبدو أنّ موضوع المعالجة قد حوفظ عليه مع النّموذج الثّاني (نموذج مستعمل اللغة العاديّة)، حيث بقيت الجملة هي الموضوع، وهذا ما تدلّ عليه الأمثلة التي كان يستعين بها **المتوكّل** للتّوضيح، إلا أنّه قد أعيد تنظيم النّموذج الأول بـ[2]:

أ- توسيع النّموذج توسيعا يمكنه من الأخذ بعين الاعتبار لكل الملكات التي تشكّل القدرة التواصلية، وبناؤه، على هذا الأساس، بناء قالبيا.
ب- تقليص البنيتين الحمليّة والوظيفيّة إلى بنية تحتيّة واحدة.
ت- صياغة هذه البنية على أساس أنّها تمثّل لأشياء أخرى غير الواقعة ذاتها، وأنّها لا تشتمل على مستوى واحد بل على مستويات متعدّدة (الحمل، القضيّة، القوّة الإنجازيّة).

ويرى **المتوكّل** أنّ السّبب الذي دعا إلى تطوير النّموذج الأوّل هو وجود قصور فيه "بعد سنوات من تفعيله وتمريره بمحكّ ضابط الكفايات الثّلاث، التّداوليّة والنّفسيّة والنّمطيّة، ولاحظوا أنّ مردّ هذا القصور هو أحاديّة النّموذج من حيث موضوع الدّرس وتكوين الجهاز الواصف، وطبيعة التّمثيل التّحتي للخصائص الدّلاليّة والتّداوليّة، وقد كانت ملاحظة هذا القصور حافزا لتضافر الجهود لتوسيع مجال النحو وإغناء إوَاليّاته"[3]، فأعيد النّظر في المعارف التي تدخل في تحقيق التّواصل على أساس أنّ القدرة التّواصليّة تشمل إلى جانب الملكة اللّغويّة ملكات معرفيّة ومنطقيّة واجتماعيّة وإدراكيّة، كما

[1] - نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللّغة العربيّة**، ص٢١٨.
[2] - أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، (المغرب: دار الهلال العربيّة، ط١، ١٩٩٣)، ص٨.
[3] - أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفيّة (قضايا ومقاربات)**، ص٥٥.

أعيد النظر في مكونات الجملة فأضيفت بعض السّمات الإنجازيّة والوجهيّة. ويمكن التّمثيل للفرق بين النّموذجين في البنية التّحتيّة، مثلا، كما يلي:

– البنية التّحتيّة في النّموذج النّواة: [(محمول)[(س١) ... (س ن)] [(ص١) ...(ص ن)]].

– البنية التّحتيّة في النّموذج المعيار: [إنجاز[وجه[قضية[حمل]]]][1].

وعلى العموم، فهذه الإضافات، على الرغم من أهميّتها، لا تغيّر من مسطرة الاشتقاق المعتمدة في النّموذج الأول، ولذلك سيركّز البحث على معطيات هذا النّموذج مع تطعيمه بمعطيات النّموذج الثّاني المتعلّقة بالجملة (كلّما استدعى الأمر ذلك). ويبدأ البحث بعرض عناصر البنية الحمليّة والقواعد التي تسهم في بنائها.

١– البنية الحمليّة (عناصرها وقواعدها): يستهلّ البحث عرض هذه البنية بتناول مجموعة مفاهيم يتوقّف عليها فهم كثير من جزئيّاتها، ثم يعرض لبنائها وتكوينها.

١ – أ– ضبط مفاهيم المصطلحات الأساس في هذه البنية:

١ –أ–١– **تعريف البنية الحمليّة:** سميت هذه البنية بالحمليّة نسبة إلى الحمل، والحمل هو نتاج إسناد محمول (يقابل في التراث النّحوي العربي المسند) إلى عدد من الحدود أو الموضوعات[2] تسهم في تحقيقه، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الأمثلة الآتية: (١– ذهب زيد إلى السّوق) (ذهب) محمول، (زيد، إلى السوق) حدود أو موضوعات/ (٢– طلبة اللّغة ملتزمون) (ملتزمون) محمول، (طلبة اللّغة) حدّ أو موضوع/ (٣– الإسلام دين خاتم) (دين خاتم) محمول، (الإسلام) حدّ أو موضوع.

وأساس أيّ خطاب يمكن أن يجري بين متكلّم ومتلقّ يقوم في جوهره، في التّصور الوظيفيّ، على هذا الحمل، الذي يتكوّن بدوره من محمول وعدد من الحدود. كلّ حدّ له علاقة دلاليّة محدّدة بهذا

---

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٧٥.

[2] – مصطلح المحمول والموضوع من المصطلحات التي يستعملها أهل المنطق كثيرا، وإذا ما نظر إليها في علاقتها بمدلولها اللغوي في اللّغة العربيّة فلا يكاد يظفر بمناسبة واضحة؛ فالمحمول في لغة العرب ما يحمل على الظهر ونحوه، والموضوع هو المسقَط؛ تقول: وضعت عنه دينه إذا أسقطته عنه. ينظر: عبد الله بن دجين السهلي، **المنطق اليونانيّ (تأريخه العقدي، وتعريفه، ومنهجه العلمي)**، (المملكة العربيّة السعوديّة: مجلّة جامعة الملك سعود، العلوم التربويّة والدّراسات الإسلاميّة (٣)، م٢٠)، ص٧١٧.

المحمول، ف(زيد) له علاقة ب(ذهب) تتمثل في أنّ (زيد) منفذ الفعل، في حين يمثل (إلى السّوق) مكان أو وجهة (زيد). والحد (طلبة اللّغة) له تعلق بالمحمول (ملتزمون) من حيث إنّه متموضع، وهكذا ...

١-أ-٢- **مقولة المحمول المعجميّة:** المحمول في نظريّة النّحو الوظيفي من حيث مقولته المعجميّة قد يكون: فعلا (مثل: أكل، شرب، ...)، وقد يكون: اسما (مثل: دين، حب، أخ ...)، وقد يكون: صفة (مثل: سوداء العينين، مسلم، ...[1])، وقد يكون: ظرفا (مثل: فوق، أمام، ...). وقد ركّز **المتوكّل** على هذه المقولات الأربع في كثير من كتاباته مغفلا المركّب الحرفي، ولا أدري سبب هذا الإغفال، أمرجعه إلى قلّة وروده محمولا أم إلى تصوّر منهجي خاصّ لم يصرّح به؟، على الرغم من أنّه يقرّ بأنّه محمول من المحمولات، حيث ذكر في بعض كتبه[2] أنّه يسوغ ورود (اسم) أو (صفة) أو (مركّب حرفي) أو (مركّب ظرفي) محمولا للجملة غير الفعليّة.

١-أ-٣- **المقولة بين الحدّيّة والمحموليّة:** ويجب التّنبه إلى أنّ هذه المقولات الأربع تختلف من حيث كثرة ورودها محمولات وعدم كثرة ورودها؛ فالفعل عادة هو المرشّح الأوّل أن يكون محمولا، ويأتي بدرجة أقلّ الصّفة، ثمّ الظّرف ثمّ الاسم. ففي الغالب يرد (الظّرف والصّفة) مقيّدين، ويرد الاسم حدّا من حدود الجملة.

ويضع **المتوكّل** سلّميّة تبيّن أسبقيّة هذه المقولات من حيث المحموليّة (درجة ورود المقولة محمولا) كما يلي: فعل> صفة > ظرف> اسم[3]، ثمّ يدقّق، في موضع آخر، في هذه السّلّميّة موردا السّلّميّة التّالية: فعل> اسم مشتقّ> صفة> اسم غير مشتقّ[4]. (يقصد بالاسم المشتقّ: اسم الفاعل، واسم

[1] - يبدو أنّ مصطلح الصفة عند **المتوكّل** يختلف عنه في النّحو العربي، حيث ينظر إليها في النّحو العربي من منظور صرفيّ خالص؛ أي ينظر إلى الكلمة في ذاتها، ويندرج فيها الصفات المعروفة، أعني: صفة الفاعل، صفة المفعول، الصفة المشبهة، وصفة التفضيل، أمّا في النحو الوظيفي فلا تعدّ الصّفة صفة إلا إذا دلّت على وصف حقيقيّ، فلو قلت مثلا: (عاتبت ضارب خالد) لكان (ضارب خالد) دالا على ذات لا على صفة، بخلاف لو قلت: (خطب فينا فصيح اللسان) فإنّ فصاحة اللسان صفة وليست ذاتا. (ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونّات أو التّمثيل الصرفي التركيبي)**، (المغرب: دار الأمان، ط١، ١٩٩٥)، ص١٢٤).

[2] - ينظر مثلا: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٩٠. و: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٨٦.

[3] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٧.

[4] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٢٥

المفعول، والمصدر) يقول **المتوكّل**: "مفاد السّلميّة ... أنّ ما يرشّح بالأفضليّة لأن يكون محمول الجملة هو الفعل يليه الاسم المشتق ثم الصّفة ثم اسم الذّات على اعتبار أنّ التّعبير المفضّل عن الواقعة هو الفعل، ومفادها كذلك، بالتّالي، أنّ الفعل يشكل المحمول النّموذجي (prototypical predicate)"[١].

ويمكن، جمعا بين السّلّميّتين، وضع السّلّميّة الآتية: فعل> اسم مشتق> صفة> ظرف> اسم غير مشتق.

وتبعا لهذا التّصوّر المتعلّق بمدى ورود كلّ مقولة محمولا، يدقّق **المتوكّل**، في كتابه (من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة)، أكثر في محموليّتها، فيذكر أنّه حين يتعلّق الأمر بالفعل والصّفة فإنّه لا إشكال في أن تستعمل محمولات للجملة، أمّا حين يتعلّق الأمر بغيرهما فإنّ استعمالها محمولات يستلزم إوّاليّات تسوّغ ذلك؛ إذ إنّها تستعمل أصلا حدودا لا محمولات (يعني: الاسم غير المشتقّ والمركّبين الحرفيّ والظّرفيّ)، ولذلك تبنّى الاقتراح الذي قدّمه **ديك**، حيث دعا إلى وضع قواعد اشتقاقيّة سمّاها (قواعد تكوين المحمولات الحدود) يتمّ بمقتضاها نقل الحدود إلى محمولات، هذه القواعد تلخّصها القاعدة العامّة الآتية[٢]:

دخل: أيّ حدّ (ح) د (حيث د= وظيفة دلاليّة)

خرج: {(ح)} (س١)، ومفهومها أنّ أيّ حدّ أمكننا إسناد وظيفة دلاليّة إليه، يمكن أن يصير محمولا.

وهذا يعني أنّ هناك مقولات تستأثر أكثر من غيرها بتقدّمها في باب الحديّة (درجة ورودها حدّا)، ويمكن وضع سلّميّة تبيّن درجة الحديّة بين مختلف المقولات، كما يلي:

الحدّ الاسمي غير المشتقّ> الحدّ الصّفي> الحدّ الاسميّ المشتقّ> الحدّ الفعليّ (يرد حملا مدمجا)

---

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)**، ص١٢٥.

[٢] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص٨٧.

وهذا يقود إلى القول إنّ الحدّ الاسميّ الذي يدلّ على ذات (غير المشتقّ) يفوق حدّية المقولات الأخرى، ومن ثمّة فهو الحدّ النّموذجي (prototypical term)[١].

لكن، ما هو الضّابط الدّقيق الذي جعل **المتوكّل** يضع هاتين السّلميّتين؟ أهو الاستقراء أم شيء آخر؟، لقد استند **المتوكّل**، أساسا، على دلالة كلٍّ من الحدود والمحمولات. ولتجلية هذه الرّؤية يعرض البحث لدلالة كلّ منهما.

١-أ-٤- **دلالة الحدّ**: الحدود المتأصّلة في باب الحدّية تدلّ عادة على ذوات، يقول **سيمون ديك** معرّفا إيّاها: "كلّ عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما"[٢]، والإحالة في التّصوّر الوظيفي ذات طبيعة تداوليّة؛ ذلك أنّ المتكلّم حين يستعمل الحدّ فإنّه يهدف إلى استحضار صورة المتكلَّم عنه عند المخاطب كما هي موجودة في ذهنه، وهذا معناه أنّ نجاح فعل إحالة مرهون بـ[٣]:

أ- وجود مخاطب وموقف تواصليّ معيّن بحيث لا إحالة بدون سياق.

ب- كمّ المعلومات التي يقتضيها نجاح عمليّة الإحالة (تعرّف المخاطب على الذّات المحال عليها)، فقد يتعرّف المخاطب على المحال عليه بمجرّد ذكر الحدّ، وقد يطلب معلومات إضافيّة يحقّق بها تعرّفا أكثر دقّة.

ت- لا يؤثّر الخطأ في الإحالة في تركيب الجملة، ولا في دلالتها، بل يظلّ محصورا في المعارف العامّة عن الواقع (وهذا ما يؤكّد أكثر تداوليّة الإحالة).

١-أ-٥- **دلالة المحمول**: أمّا المحمول فيدلّ على واقعة state of affairs، والواقعة، في التّصوّر الوظيفيّ، مفهوم مرتبط بحدث له وجود في عالم من العوالم الممكنة، يسهم في تحقيقها مجموعة من الذّوات[٤]؛ يقول **المتوكّل**: "يحيل الحمل على واقعة أي على شيء يمكن أن يقال عنه إنه حدث في عالم من العوالم الممكنة، على شيء يمكن إدراكه إدراكا حسّيّا (كأن يُرى أو يُسمع) ويمكن تأطيره في

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات)**، ص١٢٥.

[٢] - المصدر نفسه، ص١٣٢.

[٣] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٣.

[٤] - ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربي**، ص٢٣٠.

الزمان والمكان"[1]. مثال: واقعة القتل المدلول عليها بالمحمول الفعل (قتل)، ومشاركين على الأقل، في جملة: قتل بكر أفعوانا

واقعة مشارك ١ مشارك ٢

محمول حد ١ حد ٢

١-أ-٦- **الوظائف الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إلى المحمول**: إذا دُقّق في نوع الواقعة وُجد أنّها، قد تكون: عملا، أو حدثا، أو وضعا، أو حالة. وهو ما توضّحه الأمثلة الآتية:

١- أكل عمرو تُفَّاحة (عمل)
٢- فتحت الرّيح الباب (حدث)
٣- العصفور فوق الشَّجرة (وضع)
٤- هند فرحة (حالة)

وضابط التّمييز بين مختلف هذه المداليل هو أنّ:

أ- **الأعمال** (actions): محمولات فيها (+ حركة) و(+ اضطراب) تصدر من ذات (+ عاقل) في العادة (قد ترد من ذات (- عاقل) لكنّها لا تكون من الجمادات)، و(+ مراقب) للحدث (لها القدرة على الإنجاز وعدمه[2])، والوظيفة الدّلاليّة التي يأخذها منجز هذا الفعل عادة هي الوظيفة المنفّذ، مثل: (حفر زيد بئرا).

ب- **الأحداث** (processes): محمولات تصدر من ذات (- عاقل) (من الجمادات عادة، كالريح، والمطر، والكهرباء ...)، ويمكن القول إنّ هذه الذوات تعدّ قوّة من قوى الطبيعة، ومن ثمة فهي لا تكون مراقبة للواقعة (- مراقب)؛ إذ لا إرادة ولا قصد لها، مثل قولنا: (حطّمت الرّيح السّفينة،

---

[1] - أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفيّ**، ص١٤.

[2] - يعرف المتوكّل المراقبة، رابطا إياها بالمشارك في الحدث، فذكر أن الذات "يكون ... مراقبا لها إذا توافر لديه إمكان تحقيقها وإمكان عدم تحقيقها على السواء، ويكون، بالعكس من ذلك، غير مراقب لها إذا انعدم تحكمه في تحقيقها". أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعليّة المشتقة في اللّغة العربيّة)**، (المغرب: اتحاد الناشرين المغاربة، ط١، ١٩٨٨)، ص٤٥.

أحرقت النارُ الأخضر واليابس، زمجرت الرّيحُ ...)، والوظيفة الدّلاليّة التي تسند عادة إلى هذه الذّات هي: وظيفة القوّة.

كما يندرج ضمن الحدث المحمولات التي تتّصف بها بعض الذّوات منظورا إليها على أنّها متحمّلة لها، مثل: (سقط القناع (فالقناع لا قوّة له على السقوط بل هو متحمّل له فقط)، انكسر الزجاج، انفتح الباب ...)، والوظيفة الدّلاليّة التي تأخذها الذّات المتحمّلة لهذا الحدث تحمل: وظيفة المتحمّل (undergoer)[1].

ج- **الحالات** (states): هي محمولات تدلّ على حالة شعوريّة داخليّة تتّسم بها ذات من الذّوات (العاقلة تخصيصا)، مثل: الفرح، الحزن، الغضب، الخوف ...، والذّات التي تتّسم بهذه الواقعة تحمل وظيفة حائل (الذات المتّسمة بحالة)[2]. مثال: (فرح المسلمون بنصر الله).

د- **الأوضاع** (positions): وتشمل المحمولات التي تدلّ على ذات (+ مراقب) لوضع[3]، مثل: (وقف الرّجل أمام الدّار، جلست هند على الأريكة ...)، وقد يكون هذا المحمول دالّا، في ذاته، على وضع مكاني مثل: (زيد في سطيف، العصفور فوق الشجرة ...)، أو زماني مثل: (اللّقاء في الصّباح، القتال الليلة ...)، وقد يدلّ على مكانة لذات معيّنة، مثل: (زيد أستاذ، عمرو شاعر ...)، والذّات المرتبطة بهذا المحمول الدّالّ على وضع تحمل وظيفة: المتموضع[4].

ويبدو أنّ أكثر المحمولات دلالة على واقعة (في ذاتها) هي المحمولات التي تدلّ على أعمال والمحمولات التي تدل على أحداث[5]، أمّا المحمولات التي تدلّ على حالات فتقلّ فيها هذه الدّلالة، وتزداد هذه القلّة حين يتعلّق الأمر بالأوضاع، فمثلا قولنا: (زيد أخوك) المحمول (أخوك) لا دلالة له في ذاته على الواقعة (من المبرّرات ما ذكر سابقا من أنّ الأسماء غير المشتقّة الأصل فيها أن تكون

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٨٧.

[2] – ينظر: المصدر نفسه ص٨٨.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص٨٧.

[4] – ويظل إسناد هذه الدلالة إلى المحمول من أغمضها (في رأي الباحث)، كونها لا تخضع إلى مرجعية منطقية وتدليلية قوية؛ إذ ما هو المستند الذي يجعلني أقول إن (ظن) محمول يدل على وضع؟.

[5] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية المكوّنيّة ...)**، ص١٢٦

حدودا لا محمولات)، بل الإخبار بها عن زيد هو الواقعة، ومن ثمّة، في رأي البحث، فقول إنّ المحمول يدلّ على واقعة هو من باب التّغليب فقط (إذ المحمول كثيرا ما يرد دالّا على واقعة كثرة غالبة).

١-أ-٧- **الحدود وتحقّق الواقعة**: هذه الواقعة يسهم في تحقيقها عدد محدّد من المشاركين يطلق عليهم مصطلح الحدود، والنّاظر في مختلف الجمل المنجزة يلمح أنّ قيمة هذه الحدود تختلف إذا ما نظر إليها في علاقتها بالواقعة، حيث يجد أنّ بعض الحدود يستلزمها تحقيق الواقعة ضرورة (يقتضيها المحمول على وجه الإجبار) مثل: الحدّ المنفّذ، والحد المتقبّل من قولنا: (أكل زيد تفّاحة)، ذلك أنّ واقعة الأكل لا يمكن تحقيقها إلا بوجود كائن حي ينفذ الفعل (زيد في المثال)، وشيء قابل للأكل يتقبل فعل الأكل (التفاحة في المثال)، هذه الحدود تسمّى بالحدود الموضوعات (arguments). فالحدود الموضوعات، إذًا، هي حدود يقتضيها المحمول اقتضاء، ولا يمكن أن تتحقّق أو تتعرّف (الواقعة) بدونها، فهي حدود إجبارية الذّكر.

وفي مقابل هذه الحدود توجد حدود أخرى لا يتوقّف تحقيق الواقعة على ذكرها، بل تؤدّي دور مخصّصات إضافيّة محيطة بالواقعة، ومن ثمّة يمكن الاستغناء عنها دون أن يؤثّر ذلك في سلامة الحمل (يراعى في هذا الأمر التّمثيل الذهني لا الذّكر الحقيقيّ الاستعماليّ للمحمول وحدوده)، وذلك مثل إضافة الحدّ الزّمان والحدّ المكان والحدّ الحدث إلى الحدود الموضوعات في مثل: (ضرب زيد ابنه البارحة في البيت ضربا شديدا تأديبا له)، يطلق على هذا النّوع من الحدود بالحدود اللّواحق (satellites)[1].

وينبّه **المتوكّل** إلى أنّ الفصل بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق ليس قارّا دائما، وأنّ ما يرد لاحقا مع بعض المحمولات قد يرد موضوعا مع بعضها الآخر. ومرجّح التّمييز بينهما هو الفحوى الدّلالي للمحمول؛ فمن المحمولات ما تقتضي دلالته الحدّ المكانيّ، مثلا، كموضوع ومنها ما لا تقتضي دلالته ذلك، ومن ثمّة يعدّ الحدّ المكاني معها، إذا ورد، مجرّد لاحق، مثال ذلك الفرق بين محمولي الجملتين الآتيتين: (أ- يسكن خالد في العاصمة ب- يشتغل خالد في العاصمة). فالحد المكاني (في العاصمة) في المثال (أ) حد موضوع لاقتضاء المحمول (يسكن) وطلبه له وتوقف تعريفه

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، (المغرب: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٦)، ص٣٣.

عليه، أمّا في المثال (ب) فهو حدّ لاحق لعدم توقّف تعريف المحمول (يشتغل) عليه، وممّا يدلّ على هذا عدم إمكان حذفه في (أ) وجواز حذفه في (ب)[1].

١-أ-٨- **المفاهيم التي تسند إلى حدود المحمول (الموضوعات واللّواحق) وضوابطها**: وبناء على ما سبق، يمكن تقرير أنّ كلّ مفهوم من المفاهيم التي يمكن أن تسند إلى أيّ حدّ من الحدود مرهون بالفهم الجيد لنوع المحمول الذي يستدعيها، لأنّه (المحمول) يعدّ رأس الحمل ونواته وأساس توزيع مختلف الأدوار الدّلاليّة[2]. وفيما يلي تتبّع لأهمّ المفاهيم الدّلاليّة التي ذكرها **المتوكّل** في كتبه، مع التّركيز على ربط كلّ مفهوم بالمحمول الذي يطلبه:

أ- **الحدود الموضوعات**: هي الحدود التي يقتضيها تعريف الواقعة، ويمتاز هذا النّوع من الحدود "بخاصيّتين: أ- خضوعها لقيود التّوارد كما يتبيّن من المقارنة بين طرفي الأزواج الآتية:

١- أ- نامت هند ب- ؟ نام الكرسي / ٢- أ- شرب خالد لبنا ب- ؟ شرب خالد خبزا

٣- أ- وهب خالد هندا داره ب- ؟ وهب خالد السيارة داره

ب- وامتناع حذفها كما يدلّ على ذلك لحن الجمل الآتية:

١- أ- ؟ نامت ب- ؟ شرب خالد ج- ؟ أعطى خالد هندا د- ؟ أعطى خالد كتابا"[3].

تشمل هذه الحدود:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٧٢.

[2] - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي (نماذج تحليليّة جديدة)**، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط٢، ١٩٩٩)، ص٢٥.

[3] - أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة (الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة)**، (المغرب: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٧)، ص١٨- ١٩.

١- المنفّذ، وما يحاقله (القوّة، والحائل، والمتموضع، والمتحمّل)[١]. وإسناد هذه المفاهيم مرهون بالوظيفة الدّلاليّة التي يأخذها المحمول؛ فإذا أسندت وظيفة العمل للمحمول فإنّ الحدّ الأوّل يأخذ وظيفة المنفّذ، وإذا كانت الحدث أخذ القوّة أو المتحمّل، وهكذا.

٢- المتقبّل/ الهدف: هو الحدّ الذي يتقبّل فعلا ما، أو الهدف الذي توجّه إليه الواقعة، يقول **المتوكّل** في تعريفها: "الذّات المتقبّلة لعمليّة ما قام بها مراقب (منفّذ/ متموضع/ أو قوّة)"[٢]، مثل: ركل الولد الكرة (الولد: منفذ الركل، الكرة: متقبّل الركل).

٣- المستقبل: هو الحدّ الذي يستقبل الواقعة، أو هو "الذّات التي نُقل شيء ما إلى ملكيّتها"[٣]، وعادة ما يكون إنسانا أو كائنا حيّا، مثل: (أعطى زيد عمرا جبة، منح المدير الفائز جائزة) فـ(زيد: منفذ، عمرا: مستقبل الفعل، جبة: متقبل/ الفائز: مستقبل)، ومثل: (بلّغ زيد عليا الخبر). وينبّه **المتوكّل** إلى أنّ ورود المستقبل مع المتقبّل يوجب تقديم المستقبل على المتقبّل، فلا يجوز أن نقول (أو هي عبارة قليلة المقبوليّة أو مشكوك في نحويّتها): (؟؟؟ منح المدير جائزة الطّالب)، كما أنّ ذكر المستقبل مسبوقا بحرف جرّ، مثل: (؟؟؟ أعطى زيد جبة لعمرو) قليل المقبوليّة[٤].

ب- **الحدود اللّواحق**: هي حدود لا يتوقّف عليها تعريف الواقعة، ولذلك يمكن الاستغناء عنها (عقلا لا استعمالا):

١- المستفيد: هو الحدّ الذي يستفيد من الفعل، مثل: (اشترى الأب سيارة لابنه) (الأب: منفذ، سيارة: متقبل، لابنه: مستفيد)، وعُدّ هذا الحدّ من اللّواحق لأنّه يمكن أن يستغنى عن ذكره وتبقى مع ذلك الجملة صحيحة، فنقول: (اشترى الأب سيارة)، ويبدو أنّ الفرق بين الحدّ المستقبل والحدّ

---

[١] - يمكن إضافة وظيفة دلاليّة أخرى (وقد تكون هناك وظائف أخرى)، ذكرها المتوكّل في بعض كتبه، محاقلة للوظيفة الدلالية المنفذ، وهي وظيفة **المُعَاني**، وتفترق عن المنفذ في عدم مراقبة فاعلها للواقعة، مثل: سمع، رأى ...؛ حيث إن هذين الفعلين يدلّان على واقعتين لا يراقبهما الفاعل (السّامع أو الرائي)، ذلك أنّ تحقّقهما يتم دون إرادته، بخلاف الفعلين (استمع، ونظر ...)، ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص١٨٦.

[٢] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٨٨.

[٣] - المصدر نفسه، ص٨٨.

[٤] - ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص٩٥.

المستفيد يكمن في أنّ الأوّل يستلزمه تعريف الواقعة بخلاف الثّاني فإنّه يستغني عنه تعريف الواقعة، أمّا من حيث الدّلالة فيبدو أنّ الأمر سيّان بينهما.

٢- الأداة: هو الحدّ الذي يدلّ على أداة استعملت في تحقيق الواقعة مثل: كتبت بالقلم (بالقلم: يحمل وظيفة دلاليّة تتمثّل في أداة الكتابة)، ومثل: حفرت بالفأس، ومثل قوله تعالى لموسى عليه السّلام: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ (الشعراء/ ٦٣)، فالحدّ (بعصاك) يحمل الوظيفة الدّلاليّة الأداة ومثل: (واجهت الموقف بأن أمسكت عن الكلام) فتدخل الأداة الحسية كما تدخل الأداة المعنويّة [1]، ولكن يجب أن يُنتبه إلى أنّه ليس كلّ حدّ مسبوق بالباء يدل على أداة، ذلك أنه يمكن أن ترد حاملة لوظيفة دلالية مغايرة يحددها نوع المحمول وطبيعة تطالبه مع ذلك الحد؛ فقد يدل الحد على المستعان به، مثال ذلك قول الله جل وعلا: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ (العلق/ ١) (بسم ربك: يحمل وظيفة دلالية تتمثل في المستعان به) وقد يدلّ على العلّة أو السّبب مثل قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً ﴿١٦٠﴾ (النساء/ ١٦٠)، إلى غير ذلك من الدّلالات الأخرى التي يحدّدها السّياق اللّغوي الذي يرد فيه ذلك الحدّ.

٣- مكان: وهو حدّ يدلّ على مكان معيّن له تعلّق بالواقعة (مكان يحيط بالواقعة) وعرّفه **المتوكّل** بأنه: "الموضع الذي يستقرّ فيه شيء ما"[2]، مثل: جاء زيد في السيّارة، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ (الشّعراء/١٥١- ١٥٢)، فالحد (في الأرض) يدلّ على مكان الإفساد.

٤- زمان: وهو حدّ يدلّ على زمان معيّن له تعلّق بالواقعة، ويمكن تبعا لتعريف **المتوكّل** للمكان أن يقال: إنّ الزمان هو الوقت الذي يحدث فيه شيء ما. مثل: (عاد العصفور إلى عشّه في المساء) ف(المساء: حدّ لاحق من حدود المحمول (عاد) يحمل وظيفة الزمان)، ومثل (ليلا) من قول الله تعالى: ﴿سُبحانَ الَّذي أَسرى بِعَبدِهِ لَيلًا مِنَ المَسجِدِ الحَرامِ إِلَى المَسجِدِ الأَقصَى الَّذي بارَكنا حَولَهُ لِنُرِيَهُ مِن آياتِنا إِنَّهُ هُوَ السَّميعُ البَصيرُ ﴿١﴾ (الإسراء/ ١).

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص١٠٢.

[2] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتيّة ...)**، ص٨٨.

٥- حدث: هذا المصطلح يدلّ من جهة على واقعة (واقعة صادرة من قوّة من قوى الطبيعة)، ويدلّ من جهة أخرى على حدّ من حدود واقعة يشترك معها في الجذر، مثل قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿٩﴾ (نوح/ ٩)، فالحدّ (إسرارا) في الآية يحمل وظيفة الحدث، ويرى **المتوكّل** أن هذه الوظيفة قد ترد "في لغات أخرى، لكنّها في اللّغة العربيّة (وما ينامطها من اللّغات) تتميز بسمتين: أولاهما: اطّراد ورودها، وثانيتهما: اختصاصها بتراكيب معيّنة مرصودة لها"[1]. لكن، أيحق القول أنّ الحدث وظيفة دلالية؟ إذ ما هو الدّور الدّلالي الذي أسند إليه تبعا للواقعة التي تستدعيه؟ فالحدث لا ينبئ عن وظيفة دلالية بقدر ما يدلّ على توصيف صرفيّ ذاتيّ، وهو ما انتبه إليه **المتوكّل** في مرحلة متأخّرة فأورد أنّ: "ما يميّز هذه الوظيفة في اللّغة العربيّة أنّ تحققها يتم بواسطة إوّاليّة مخصوصة، وهي ما يمكن أن نسمّيه (تضعيف المحمول predicate doubling). قوام هذه الإوّاليّة التّعبيرُ عن الوظيفة المعنية بالأمر باسم لفظ المحمول: (٩) (ضرب خالد بكرا ضربا)، وتتميّز هذه الإوّاليّة في العربيّة بإنتاجيّة عالية قلّما نجدها في لغات أخرى، فالعربيّة تسخّر تضعيف المحمول لتحقيق سمات عديدة منها السّمة الوجهيّة التّوكيد كما في الجملة (٩) وسمات الكيف والعدد والهيئة كما في الجمل التّالية: (١٠) (أ- ضرب خالد بكرا ضربا شديدا ب- ضرب خالد بكرا ضربا ج- جلس خالد من بكر جلسة المتعلم)"[2].

٦- المصاحب: يمكن القول إنّ الحدّ المصاحب في نظرية النّحو الوظيفي هو المفعول معه في نظريّة النّحو العربي، وإذا كان النّحاة العرب قد وضعوا له شروطا (خصوصا حين يكون منتصبا) مركزين على المعنى وعلى المنظور المركزي عندهم في التبويب (تفسير الحركة اعتمادا على نظرية العامل)، فإنّ نظرية النحو الوظيفي لا تقيّده بأيّ قيد من القيود، بل جلّ ما يذكر هو الاحتكام إلى المعنى، باستثناء ذكرهم للقيد الذي يميز هذه الوظيفة عن العطف؛ وهو مبدأ التّناظر symmetry principle الذي اختص به العطف ولا وجود له في وظيفة المصاحب، مثال: (سرت والنيل، هاجرت مع والدي)، فالحدّان (والنيل، مع والدي) يحملان الوظيفة الدّلاليّة المصاحب[3].

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفيّة بين الكلّية والنمطيّة**، ص١٧١.
[2] – المصدر نفسه، ص١٧١.
[3] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص٣٨.

٧- العلّة: يشمل الحدّ العلّة كلّ ما أفهم سببا أو علّة دون قيد؛ فيدخل فيه مثل قول الله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ (البقرة/ ١٩)، ومثل: (ضرب الأب ابنه تأديبا له)، فالحدّ (حذر الموت) علّة جعلهم أصابعهم في آذانهم، وكذلك الأمر مع الحدّ (تأديبا له)، كما يدخل فيه مثل قولنا: (رسبت هند لأن الامتحان كان صعبا، حزن الصديق لما أصاب صديقه)، يقول **المتوكّل**: "ويأخذ الحد العلة الحالة الإعرابيّة البنيويّة الجرّ كما في الجملتين (٦٧): (٦٧) (أ- تراجع خالد من الخوف ب- عاقب عمرو ابنه لتأديبه)، ويتعين أن يأخذ هذه الحالة إذا لم يكن مصدرا"[١].

٨- الحال: لم يذكر **المتوكّل** تعريفا محدّدا لوظيفة الحال، لكن يمكن لمحه من خلال الأمثلة التي أوردها لتوضيحها[٢]، وهو مفهوم يتطابق مع المفهوم الذي يأخذه في النّحو العربي. وبناء عليه يمكن القول إن الحال هو الحدّ الذي يدلّ على هيئة من الهيئات لها تعلق بالواقعة، مثل: قول الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾ (الملك/١٩)، فالحد (صافات) يحمل الوظيفة الدّلاليّة الحال، ومثل: (حطّم الجنود المدينة بسرعة) فالحدّ (بسرعة) تسند إليه الوظيفة الدّلاليّة الحال.

٩- الاتجاه: عرّفه **المتوكّل** بأنّه الحدّ الذي يدلّ على: "الذّات التي ينتقل شيء ما نحوها"[٣]، مثل: (يسقط المطر على الأرض)، فالحدّ (على الأرض) ذات يسقط المطر نحوها، ولذلك فهي تعدّ اتجاه السقوط، ويمكن أن نمثل لها أيضا بمثل: (هاجر النبي إلى المدينة)، ف(المدينة) هي الجهة أو الاتجاه الذي قصده رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

١٠- المصدر: مثل: (سقطت التّفّاحة من الشجرة)، فالحدّ (من الشجرة) يدلّ على مصدر سقوط التّفاحة، وكقول الله جلّ وعلا: ﴿المر تِلكَ آياتُ الكِتابِ وَالَّذي أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَبِّكَ الحَقُّ وَلكِنَّ أَكثَرَ النّاسِ لا يُؤمِنونَ ﴿١﴾ (الرعد/١)، الحدّ (من ربك) يمثل مصدر الإنزال، ومن ثمة فهو يحمل الوظيفة الدّلاليّة (المصدر)، وبناء عليه فالمصدر كما يقول **المتوكّل** هو: "الذّات التي ينتقل منها شيء ما"[٤]. لكن،

---

[١] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص٣٨.

[٢] – ينظر مثلا الأمثلة التي ذكرها في: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص٣٨.

[٣] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٨٨.

[٤] – المصدر نفسه، ص٨٨.

هل يمكن التّسوية بين قولنا: (سقطت التّفّاحة من الشّجرة) وبين (ذهب زيد من سطيف إلى العاصمة)؟ يرجّح البحث أن تسند إلى الحدّ (من الشجرة) الوظيفة الدّلاليّة المصدر، أمّا الحدّ (من سطيف) فيرجّح أن تسند إليه وظيفة دلاليّة مغايرة أوضح وأبين، ولتكن الابتداء المكاني كما يقول نحاة العربية.

هذه هي جلّ الوظائف الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إلى حدود الجمل المنجزة، ويبقى التّنبيه إلى نقطتين:

أ- يمكن توسيع دائرة الوظائف الدّلاليّة لتشمل وظائف أخرى لم يتطرق **المتوكّل** إلى ذكرها، وخصوصا حين يتعلق الأمر بالمركّبات الحرفيّة (مثال ذلك المركبات المسبوقة بحرف الجرّ الباء التي ذكر البحث بعض معانيها سابقا (السّببيّة، الأداة ...))، ويرى **المتوكّل** أنّ هذه المركّبات مركّبات اسميّة رأسها الاسم، وأنّ حروف الجرّ في هذا النّوع من المركّبات تعد معلّقا من المعلقات (تقوم بدور التّعليق أو الرّبط بين عنصرين)، كما تعدّ مؤشّرا على الوظيفة الدّلاليّة التي يحملها الحدّ، فالحرف (في) والحرف (الباء) مثلا يدلّان على وظيفتي المكان والأداة، وعلى هذا الأساس (الوظيفة) يدمج هذان الحرفان (في، الباء) في المركبين الحاملين لهاتين الوظيفتين الدّلاليّتين[1].

ب- لم يدرج **المتوكّل** بعض الأبواب النّحويّة (بالنّظر إلى ما هو موجود في النّحو العربي) التي تبدو أنّها ذات وظائف دلالية، وهذا ما حاول استدراكه في مرحلة أخرى (مرحلة نحو النص والخطاب)، يقول: "يتّسم مجتزأ بعض اللّغات بغنى ملحوظ في الوظائف الدّلاليّة، من أمثلة ذلك أنّ اللّغة العربيّة من اللّغات التي تضيف إلى الوظائف الدّلاليّة المعروفة (كالمنفّذ والمتقبّل والمستقبل والأداة وغيرها) وظائف خاصّة كوظائف التّمييز والمستثنى والحدث (المفعول المطلق)"[2]، وهذا يدفع البحث إلى إجراء مقابلة سريعة[3] بين مختلف الأبواب الموجودة في النحو العربي والمصطلحات الوظيفية، ولعلّ ما يشجّعه أكثر على عقد هذه المقابلة بين النّحوَيْنِ هو قول **المتوكّل**، في سياق حديثه عن بعض الأبواب النّحوية التي عولجت في النّحو العربي واستعين بها

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللّغة العربيّة)**، ص٦٦.

[2] – أحمد المتوكّل، **الوظيفيّة بين الكلية والنمطية**، ص١٧١.

[3] – سيعرض البحث للانتقادات ومدى رجحانيتها في موضع آخر، ولذلك سيكتفى هنا بعرض سريع لمختلف التقابلات المقامة بين المفاهيم المستعملة في كلا الدرسين.

في المعالجة الوظيفيّة، : "عولجت هذه الفئة من التّراكيب وفئات أخرى في النّحو العربي القديم في أبواب معيّنة كالقطع والاستئناف والانقطاع وغيرها، وهي معالجة تقترب في بعض جوانبها أشدّ الاقتراب من أطروحة الفعل الخطابيّ، هذا التّناظر النّسبي يجعلنا نعتقد أنّه في الإمكان أن يتضافر التّحليل النّحوي القديم والتّحليل الوظيفيّ الحديث في مقاربة موحّدة لما أتى في أبواب نحويّة مختلفة كالاستئناف والنّعت المقطوع والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب والتّعليق وتنازع العمل وعطف الخبر على الإنشاء والاشتغال والوصل والفصل"[1] :

١- باب الاستثناء: عدّه **المتوكّل** وظيفة تداوليّة، قال: "يشكّل المكوّن مدخول إلا في التّراكيب ... الممثّل بالجملة ١٩، [ما حضر الضّيوف إلا خالدا] مكوّنا خارجيّا بالنّسبة للحمل، فهو على هذا الأساس، في اصطلاح النّحو الوظيفيّ، ذيل يقوم بدور تعديل الحمولة المعلوماتيّة التي يتضمّنها الحمل، ويدلّ على ذيليّة هذا المكوّن (وخارجيّته بالنّظر إلى الحمل): أ- إمكان الاستغناء عنه دون أن يؤدي حذفه إلى إخلال بسلامة الجملة: (٢١- ما حضر الضيوف). ب- وجوب التمييز بينه وبين الحمل، تلفّظا، بوقف (يؤشّر له، خطّا، بفاصلة). ج- اختصاصه بإعراب (الرّفع أو النّصب) لا يحدّده عامل من عوامل الحمل"[2]، هذا حين يتعلّق الأمر بالاستثناء غير المفرّغ (الاستثناء التّام الموجب، و التّام المنفي) فإذا تعلّق الأمر بالمفرّغ فإنّ **المتوكّل** يجعله بنية من البنيات البؤريّة الحصريّة[3].

٢- باب التّمييز: وخصوصا التّمييز العدديّ، حيث يعدّ العدد مخصّصا[4] من مخصّصات الحدّ، وما يعدّ تمييزا في النّحو العربي يمثّل الحدّ في النّحو الوظيفيّ؛ مثل: (اشتريت عشرين كتابا)، فالحدود الموجودة في هذه الجملة اثنان وليس ثلاثة (الحد ١: تاء المتكلم، تحمل وظيفة المنفّذ/ والحد ٢: عشرين كتابا: تحمل الوظيفة الدّلاليّة المتقبّل) ف(كتابا) يمثل الحدّ، أمّا (عشرين) فهو مخصّص عدديّ للكتاب فقط.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربيّ في قضايا نحو الخطاب الوظيفيّ**، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩)، ص١١.

[2] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة)**، ص١٢٩.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٢٩.

[4] - عرف **المتوكّل** المخصص بقوله: "يعد مخصصا للحد كل عنصر يقوم بدور تعديد أو تسوير أو تعيين ما يحيل عليه الحد، أي الذات (أو مجموعة الذوات) التي يدل عليها الحد". المصدر نفسه، ص٣٦.

لكنّ المدقّق فيما ذهب إليه النّحاة العرب المتقدّمون يجد لهذا الباب وجاهة، خصوصا باب تمييز النّسبة، فمثلا قولنا: (تفقّأ زيد شحما)، ما هي الوظيفة الدّلاليّة التي يحملها الحد (شحما)؟ أهي المتموضع باعتبار الأصل المحوّل عنه (تفقأ شحم زيد) وفي هذا مخالفة لإحدى أهم أصول التّوجّه الوظيفي، أم هي وظيفة أخرى؟ وإذا نظرنا إلى باب التّمييز العدديّ نستشف أنّ المعدود قد يتعدّد، في الذهن، تصوره مما يحتاج إلى تمييز ينصّ على المقصود، فهل نلغي وجهة النظر هاته ونبقى مركزين على الدور الذي يقوم به العدد بالنسبة إلى المعدود فقط؟.

٣- باب التّوكيد: معلوم، حسب التّصوّر النّحوي العربيّ القديم، أنّ التّوكيد باب نحويّ توسم به عدد من الكلم بشروط مخصوصة، والتّوكيد نوعان معنويّ ولفظيّ، وقد عدّ **المتوكّل** بعض ألفاظ التّوكيد المعنويّ من المخصّصات (الأسوار) في حين أغفل ذكر التّوكيد اللّفظي وبقية ألفاظ التّوكيد المعنوي ومعالجتها في مرحلة الجملة، وقد أعاد لها الاعتبار في مرحلة متأخّرة (مرحلة نحو الخطاب الوظيفيّ) مصطلحا عليها مصطلح التقوية موردا أنّها "مخصص يواكب فعلا خطابيا (أو أحد مكوناته)"[١]، وتشمل كلّ صور التّوكيد (التّوكيد بإنّ، القصر، التوكيد اللفظي والمعنوي ...)[٢]. ومن ثمة فالتّوكيد اللّفظيّ والمعنويّ يعدّان إحدى صور التّقوية، سمّى **المتوكّل** التّوكيد اللّفظي بالتّقويّة المعجميّة وسمّى التّوكيد المعنويّ بالتّقوية بواسطة أحد ضمائر الانعكاس[٣].

ويبقى التّنبيه إلى بعض ألفاظ التّوكيد المعنوي التي عدّها المتوكّل أسوارا (كلّ، جميع، بعض)، فإذا كان النّحاة العرب يشترطون تأخّرها عن متبوعها، فإنّ **المتوكّل** يذهب إلى أن "لا فرق بين السور رأسا وبينه واردا فضلة، وثانيهما: أنه تحقق لمخصّص العموم، وثالثها: أنه يمكن أن يرد تقوية وتبئيرا لهذا المخصّص كما يمكن أن يرد لمجرّد التّسوير المحض"[٤]، ويؤكّد هذا الأمر في موضع آخر فيقول: "يستشَفّ من أقوال النّحاة ومن الأمثلة التي يوردونها أنّ التّوكيد لازم التّأخير، لكننا لا نرى فرقا جوهريّا من حيث التّوكيد (أو التبئير) بين أن يرد السُور رأسا وبين أن يكون فضلة له"[٥]، ثم يستدلّ

[١] – أحمد المتوكّل، **الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)**، ص١٣٣.

[٢] – ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٧.

[٣] – ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٣.

[٤] – المصدر نفسه، ص١٦٦.

[٥] – المصدر نفسه، ص١٦٥.

على صحّة دعواه بالرّائزين التّاليين: ١- أنّ النّفي ينصب على السّور، واردا رأسا، انصبابه عليه واردا فضلة، فمثلا: (ما جاء كل الرّكب بل بعضه) ترادف (ما جاء الرّكب كله بل بعضه). ٢- أنّه يمكن المرادفة بين: (١- جاء كل الرّكب لا بعضه) و (٢- جاء جميع الرّكب لا أفراد منه)[1].

٤- باب الصّفة: الصّفة أو النّعت في النّحو الوظيفيّ لها دور المقيّد[2]، يقول **المتوكّل**: "دور الصّفات هو تقييد العنصر الموصوف؛ أي تقليص إحالته كما هو الشّأن في الجملة (٥٧ ب) ...: (٥٧ ب) (قابلتُ الجارةَ السّمراء النّحيفة) ففي هذه الجملة تقلص الصفة (السمراء) مجموعة الجارات إلى مجموعة أصغر، مجموعة الجارات السّمراوات، ثم تقلّص الصّفة (النّحيفة) مجموعة الجارات السّمراوات إلى مجموعة أصغر، مجموعة الجارات السّمراوات النّحيفات"[3].

ويجب أن ينتبه إلى أنّه ليس كلّ صفة (نعت) تفيد التقييد (تقليص مجموعة ما إلى مجموعة أصغر) إذ قد ترد لغرض آخر، كما يقول **المتوكّل**، غير غرض التقييد، ألا وهو موقف المتكلم من الذات التي يحيل عليها المقيّد الأوّل، مثل قولنا: قرأت مقالا رائعا، وزارني ضيف لئيم[4]، وقد انتبه علماء العربية كذلك إلى هذا منذ وقت مبكر؛ ويمكن الاستئناس في هذا الصدد بقول مجد الدين بن الأثير وهو يورد الأغراض التّبليغيّة التي تعكسها هذه الوظيفة في الكلام، يقول في تعريفه: "وهو ما دلَّ على أحوال الذّات، أو بعضها، إيضاحا للمعارف وتخصيصا للنّكرات، ويرد في الكلام على أربعة أضرب: الأول: للتّخصيص مما يحتمله أمثاله، نحو (مررت بزيد الظّريف) وبـ(رجل كاتب)، الثاني: لمجرد المدح والثناء كالأوصاف الجارية على الله سبحانه، نحو (بسم الله الرحمن الرحيم)، الثالث: لمجرد الذم

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)**، ص١٦٥.

[2] - يمكن تعريف المقيّد بأنّه العنصر أو العناصر التي تقوم بدور الحصر التدريجي للمجموعة المحال عليها، وهذا ما يجعل المخاطب يتعرّف بطريقة تدريجيّة على الذّات التي يقصد المتكلّم الإحالة عليها (ينظر: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٣٥)، ويرى المتوكّل أنّ "مفهوم التقييد هذا يصدق على العناصر المتتابعة أو المدمجة أو المعطوفة" (ينظر: **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٥٢، والمقصود بالعناصر المتتابعة العناصر التي بينها علاقة تتابع (يصدق على النّعت والمنعوت)، أمّا العناصر المدمجة فهي العناصر التي يشكّل بعضها جزءا من البعض الآخر (يصدق هذا على المضاف والمضاف إليه)، أمّا المعطوفة فهي حين ترد العناصر متعاطفة بحروف العطف المعروفة (ينظر: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٤٥).

[3] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٥٤.

[4] - المصدر نفسه، ص١٥٤.

والتحقير، كقوله تعالى: ﴿فَإذا قَرَأتَ القُرآنَ فَاستَعِذ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ﴿٩٨﴾﴾ (النّحل/ ٩٨)، وهذان الضربان لا يوجد فيهما اشتراك وإبهام يحتاج إلى إيضاح وتخصيص، وإنما هما على سبيل المدح والذّم ..."[1]، وإذا جاء النّعت لتبيين موقف المتكلم من ذات ما، فإنه لا يستأثر حينئذ بوظيفة دلاليّة مستقلة؛ ذلك أنّه يقع خارج متطلّبات المحمول (طبقة المحمول)، حيث إنّه يندرج ضمن طبقة القضيّة، مثل: رأيت الرّجل الكريم. ولكن يبدو أنّ تحديد المقصود من النّعت (التّقييد أو بيان موقف المتكلّم) يحتاج إلى معرفة مقصديّة المتكلّم، إذ قد يفهم من نعت جملة (رأيت الرّجل الكريم) التقييد، إذا أريد تقليص أو حصر الشخص المحال عليه، وقد يفهم، في سياق آخر، أنه إبراز لموقف المتكلم من الحد (الرّجل).

٥- باب المضاف والمضاف إليه: يمكن عدّ المضاف إليه مقيّدا للمضاف، ذلك أنّه يقوم بدور الحصر التّدريجي للمجموعة التي يحيل عليها المضاف، مثل: (قرأت مقالة هند)، وإذا كان الحدّ الذي يشكل المضاف يأخذ وظيفته الدّلاليّة بحسب ما يقتضيه المحمول الطالب له، فإنّ الحدّ المضاف إليه تتنوع الوظيفة التي يمكن أن تسند إليه بحسب نوع المضاف، فقد يشكل المضاف مع المضاف إليه تركيبا يشكّل في مجمله حدّا نموذجيّا أو حدّا غير نموذجيّ. لكن، ما المقصود بالحدود النموذجية والحدود غير النّموذجية؟.

يورد **المتوكّل** أنّ الحدّ النّموذجيّ هو كلّ حدّ كان مقيّده الأوّل **اسما** دالّا على **ذات** كما هو الشّأن في: (لبست معطف خالد). أمّا الحدّ غير النّموذجيّ فهو الحدّ الذي يكون مقيّده الأوّل مفردة مشتقّة (صفة، اسم فاعل، اسم مفعول، مصدرا)، وعلى ما يبدو فإنّ هذا التّقسيم له ما يقابله في النّحو العربي وهو الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة أو الإضافة المعنويّة والإضافة اللّفظيّة.

الحدود غير النّموذجيّة تُلحق، من حيث العناصر التي تطلبها، بالأفعال، فتأخذ الحدود التي تطلبها وظائف دلاليّة وتركيبيّة وتداوليّة (تعامل معاملة المحمول الفعليّ)، ويسند للحدّ ككلّ (المفردة المشتقة مع محلاتيتها) الوظيفة الدّلاليّة التي توضح علاقته دلاليّا بالمحمول الذي يطلبه. أما الحدود النموذجيّة فيسند إلى الحد ككل كذلك الوظيفة الدّلاليّة التي تربطه بالمحمول الذي يطلبه، أما الحد المدمج فيه

[1] – مجد الدّين بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، **البديع في علم العربيّة**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، (مكّة المكرّمة: مركز إحياء التّراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، ط١، ١٤٢٠)، ص٣٠٩.

فتسند إليه وظائف دلالية متنوعة تبين علاقته بذلك الحد الرأس، مثل: وظيفة الملكيّة (منزل خالد)، الانتماء (شاعر قريش)، المكان (جبال المغرب)، الانتساب (أبو هند) ...[١]، وهو التّصور نفسه الذي يقدّمه النحو العربي في باب الإضافة المعنوية (المحضة).

٦- باب البدل وعطف البيان: يعدّ في نظرية النحو الوظيفي حاملا لوظيفة تداولية (الوظيفة الذيل بشروط مخصوصة)، مثل قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ (الفاتحة/٦-٧)، وقد يكون مقيّدا من المقيّدات مثل: (قام عمر **بن الخطاب**، رضي الله عنه، بأعباء الخلافة خير قيام) (ف: عمر بن الخطاب، حد بكامله، و(بن الخطاب) يعدّ مقيّدا من المقيّدات، ولا يمكن عدّه وظيفة تداوليّة (الذّيل) لعدم توفّر شروط إسنادها إليه.

٧- باب المنادى: عدّه **المتوكّل**[٢] كذلك وظيفة تداوليّة لا وظيفة دلاليّة، قال: "المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن"[٣]، ومن ثمّة فإسنادها مرتبط بالمقام دون أيّ شيء آخر، إذ إنّه لا يؤدي أيّ دور بالنسبة للواقعة التي يدلّ عليها محمول جملة ما (ومن ثمّة فلا وظيفة دلاليّة له)، كما أنّه لا يسهم في تحديد الوجهة التي ينطلق منها في تقديم الواقعة (ومن ثمّة فلا وظيفة تركيبيّة (وجهيّة) له)[٤].

٨- والأمر نفسه مع المبتدإ، حيث عدّه وظيفة تداوليّة لا وظيفة دلاليّة ذلك أنّه يشترك "مع الوظائف التّداولية الأخرى (كالمحور، والذيل، والبؤرة ...) في الخاصيّة التي تميّزها عن كلّ الأدوار الدّلاليّة والوظائف التّركيبيّة وهي أنّه مرتبطة بالمقام، أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتم إلاّ انطلاقا من الوضع التّخابريّ القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة"[٥]، أما باب الخبر فيقابله محمول الجمل

---

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢٠٤.

[٢] - وهي من الإضافات التي أضافها **المتوكّل**، حيث أورد **سيمون ديك** أربع وظائف تداوليّة فقط (البؤرة، المبتدأ، الذيل، المحور). ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة**، ص١٧.

[٣] - أحمد المتوكّل، المصدر نفسه، ص١٦١.

[٤] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٢.

[٥] - المصدر نفسه، ص١١٦.

الاسميّة والرابطيّة، وتسند إليه وظائف دلاليّة (باعتباره واقعة) عرض لها البحث سابقا (عمل، حدث، حالة، وضع).

٩- أمّا باب الفاعل فنُظر إليه في النّحو الوظيفيّ على أنّه وظيفة تركيبيّة (وجهيّة[١])، ويجب أن ينتبه إلى أنّ الحد الذي تسند إليه الوظيفة التركيبية الفاعل تسند إليه كذلك وظيفة دلالية بحسب نوع المحمول، فيمكن أن يكون منفّذا إذا كان المحمول دالّا على عمل، ويمكن أن يكون قوّة، أو متموضعا أو حائلا ...، كما أنّه يحمل، عادة، وظيفة تداوليّة (المحور مثلا)، وعلى العموم فمصطلح الفاعل في النّحو العربي يقابل الوظيفة التركيبيّة (الوجهيّة) الفاعل في النّحو الوظيفيّ مع اختلاف كبير في وجهة النّظر.

١-ب- **بناء البنية الحمليّة:** بعد أن عرض البحث لمختلف المفاهيم التي يتوقّف عليها فهم الحمل، والعناصر المكوّنة له (المحمول والحدود) ووظائفها الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إليها، يمكنه أن يبسط القول في بناء البنية الحمليّة.

١-ب-١- **البنية الحمليّة وقواعد الأساس:** معلوم أنّ بناء البنية الحمليّة predicative structure مرهون بتطبيق قواعد الأساس fund؛ وقد سمّي هذا الأساس أساسا لأنّه، بما يوفره من معطيات، يعدّ أساس بناء أي جملة؛ ذلك أنّه يوفّر المداخل المعجميّة التي تمدّ الجملة بالمادّة المفرداتيّة[٢] (محمولات أو حدودا)، ومن ثمّة فالأساس يشمل مجموعة قواعد تتكفّل بالتّمثيل للمادة مصدر اشتقاق الجملة؛ والجملة إذا ما نظر إليها في ذاتها وجد أنها مكوّنة أساسا من مجموعة مفردات.

تنطلق نظريّة النّحو الوظيفي من الفرضيّة التي تعدّ مفردات اللّغة صنفين؛ مفردات أصولا يتعلّمها المتكلّم كما هي قبل استعمالها، ومفردات مشتقة يتمّ تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول، والإحاطة بهذه المفردات الأصول ومعرفة مداليلها، وكذا الإحاطة بكيفية اشتقاق المفردات الفروع من هذه الأصول، يعني أنّ المتكلّم/ السّامع تكوّنت عنده قدرة معجميّة[٣]، يقول

---

[١] – حيث "تقدم الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل حسب وجهة perspective معينة، أي حسب وجهة أحد حدود الحمل". أحمد المتوكّل، **من البنية الحملية إلى البنية المكوّنيّة**، ص١٧.

[٢] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٣.

[٣] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٢٩.

المتوكّل: "من المتفق عليه أنّ مفردات اللّغة الطّبيعيّة تنقسم قسمين: مفردات أصولا ومفردات فروعا، تعد أصولا المفردات التي يتعلمها المتكلم تعلما قبل استعمالها، في حين تعد فروعا جميع المفردات التي يقوم المتكلّم باشتقاقها، عن طريق قواعد منتجة، من المفردات الأصول"[1].

يضم الأساس "مجموعتين اثنتين تسهمان معا في بناء البنية الحملية: المعجم lexicon وقواعد تكوين المحمولات والحدود predicate and terms formation rules"[2].

يتكفّل المعجم بإعطاء الأطر الحمليّة للمحمولات والحدود الأصول، في حين تتكفّل قواعد تكوين الحدود والمحمولات باشتقاق الأطر الحملية للمحمولات والحدود الفروع من المفردات الأصول. لكن، ما هو المقصود بالأطر الحمليّة، وما هو ضابط التّفريق بين المفردات الأصول والفروع؟

يتكوّن، في النّحو الوظيفي، المدخل المعجميّ للمفردة الأصل "من شقّين اثنين: إطار حمليّ وتعريف دلاليّ، يمثّل الإطار الحمليّ للخصائص البنيويّة (والمعجميّة) التي تميّز المفردة، في حين يقوم التعريف الدّلاليّ، كما يوحي بذلك المصطلح، بتحديد معنى المفردة"[3].

التّعريف الدّلاليّ "يتكفّل برصد معنى المحمول"[4] ومعنى مفرداته، ويتحقّق هذا الرّصد بتقديم تعريف للمفردات (المحمول وحدوده) بمفردات أبسط، كأن نقول: (ركل) معناه: ضرب الشيء برجله، و(صفع): ضرب بيده وجه المضروب، و(قتل): جعل روحه تزهق، و(أعطى) جعله يملك ...، (طفل): شخص، ذكر، غير بالغ ...، (مدرسة): بناية، مؤسسة تعليمية ابتدائية ...، ويجب أن ينتبه إلى أنّ هذا التّعريف الدّلالي للمحمول وحدوده لا يسهم في اشتقاق الجملة (نقل البنية التحتيّة إلى بنية مكونية) بقدر ما يسهم في التّأويل الدّلاليّ (المعجمي) لها، ولتحقيق هذا التعريف الدلالي للمفردات يتمّ تعويض كلّ مفردة من مفردات الإطار الحمليّ بالتّعريف الدّلاليّ المناسب لها (تجزيء

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٣.

[2] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربيّة**، ص١٢.

[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٣.

[4] – المصدر نفسه، ص١١٣.

المعنى إلى معان أبسط موضّحة)[1]، وهذا يوجب على البحث التّطرّق إلى الإطار الحملي، فما هو مفهومه؟ وكيف يتمّ بناؤه؟

الإطار الحملي "بنية تُصَوْرِنُ واقعة ... يسهم في إحداثها عدد من المشاركين"[2]، ومن ثمة فالإطار الحملي يتكوّن من "محمول دوره الدّلالة على الواقعة نفسها، وعدد معيّن من الحدود تحيل على المشاركين في الواقعة"[3]، وعلى ما يبدو فالإطار الحمليّ يتعلّق بالمحمولات ولا تعلّق له بالحدود، لأنّ الحدود تشكّل إحدى وحدات الإطار الحملي لمحمول ما، ويمكن عرض العناصر التي يضمّها الإطار الحمليّ كما يلي:

أ- **صورة المحمول**: في هذه البنية (البنية الحمليّة) يتمّ التّمثيل لصورة المحمول تمثيلا تجريديّا (الصّورة التي يرد عليها المحمول خارج سياق الجملة)، هذه الصّورة المجرّدة تتكوّن من جذر (مكون من ثلاثة أصوات ساكنة) ووزن. ويمكن تلخيصها في التمثيل التالي: س س س{وزن}، مثال المحمول (ذهب)، يمثّل لصورته التّجريديّة كما يلي: ذ هـ ب {فَعَل}[4].

ب- **مقولته التّركيبيّة** (**المعجميّة**): قد يكون المحمول فعلا، أو اسما، أو صفة، أو ظرفا، ويتمُّ اختصارها عادة بأخذ حرف من حروف المقولة كما يلي: ((ف) عل)، (ا(س) م)، ((ص) فة)، ((ظ) رف). وإذا أضيفت نوع المقولة إلى الصّورة التّجريديّة السّابقة للمحمول (ذهب) فإنها تصير: ذ هـ ب {فَعَل}ف.

ج- **محلاَّتيَّة المحمول**: ويقصد بها عدد ونوع المحلات التي يأخذها محمول ما؛ ومن ثمة فالمحلاتيّة نوعان: محلاتيّة كمّيّة ومحلاتيّة كيفيّة أو نوعيّة[5].

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص١١٤.

[2] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٢

[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٥.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص٦٨.

[5] – المصدر نفسه، ص٦٩.

١- تتمثّل المحلاتيّة الكمّيّة في عدد الحدود (الموضوعات) التي يقتضيها محمول ما، ويمكن تقسيم المحمولات حسب اقتضائها لعدد الحدود إلى محمولات أحاديّة، ومحمولات ثنائيّة، ومحمولات ثلاثيّة. ومن أمثلة ذلك: ١- جاء زيد ٢- أكل زيد تفاحة ٣- منح زيد الفقير جبّة.

٢- المحلاتيّة الكيفيّة: ويقصد بها نوع الموضوعات التي يأخذها محمول ما، ويتم تحديد نوعها بالنظر إلى: أ- قيود التّوارد/ الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته، **ب**- الوظائف الدّلاليّة التي تأخذها هذه المحلات.

قيود التّوارد هي سمات دلاليّة يجب أن تتوافر في الوحدات المعجمية الممكن إيرادها في محلات الموضوعات بالنّظر إلى طبيعة المحمول (دلالته)، وتعمل هذه القيود على منع توليد تراكيب لاحنة مثل: (؟؟؟ أكلت الطاولة الخبز)، حيث يرجع لحن هذه الجملة إلى أنّ المحمول (أكل) يوجب أن يكون موضوعه الأول حاملا لسمة (حي). والأمر نفسه لو قلنا: (؟؟؟ شرب القلم تفاحة)، فالمحمول (شرب) يقتضي أن يكون موضوعه الأول حاملا لسمة (حيّ)، وموضوعه الثاني حاملا لسمة (سائل)، مثل: (نبح الحمار) فموضوع المحمول (نبح) يوجب أن يكون حاملا لسمات (حيوان من جنس الكلاب).

أمّا الوظائف الدّلاليّة، كما ذُكر سابقا، فهي أدوار دلاليّة مهمّتها التّأشير إلى نوع الإسهام الذي تقوم به هذه الحدود في الواقعة، وهذه الوظائف تتنوّع بحسب الواقعة (نوع المحمول)، مثل: المنفّذ، والمتقبّل والمستقبل....

مثال: الإطار الحمليّ للمحمول (قرأ) هو: [ق ر أ (فَعَل) ف (س١: إنسان (س١)) منفذ (س٢: مقروء (س٢)) متقبل]]

يفاد من الإطار الحمليّ للمحمول (قرأ) أنّ: (قرأ) محمول فعليّ، لا يتحقّق إلا بوجود حدّين من الحدود الموضوعات (س١، س٢)، ويفرض هذا المحمول (قرأ) على هذين الحدين، الذيْنِ يتعرف بهما، قيدي التوارد الآتيين: ١- يشترط في الحدّ الأوّل أن يكون محيلا على إنسان متعلّم، ولا يقبل أن يكون جاهلا، ولا حيوانا من الحيوانات ولا جمادا. ٢- ويشترط في الحدّ الثّاني أن يكون دالّا على شيء مكتوب يمكن قراءته؛ كأن يكون كتابا، أو جريدة، أو مجلة ...

الحدّ الأوّل المحيل على إنسان متعلّم تسند إليه الوظيفة الدّلاليّة المنفّذ، والحدّ الثّاني الدّالّ على شيء مكتوب يمكن قراءته يحمل الوظيفة المتقبّل.

وبعد بناء الحدود، يتم إدماجها في محلاتها المناسبة فتتكوّن البنية الحملية الجزئية الآتية: [ق ر أ (فَعَل)ف (س١: زيد (س١) منفذ (س٢: الجريدة(س٢) متقبل]

هذا الإطار الحملي والتّعريف الدّلالي لأيّ محمول يشكّل مدخلا معجميّا من بين مداخل أخرى لمحمولات أخرى، يمكن عدّه "صورة مصغرة أولى لبنية الجملة ككل"[1]، ولخّص **المتوكّل** إسهام الإطار الحمليّ في بناء الجملة كما يلي: "

١. تضطلع السّمات الانتقائيّة (قيود الانتقاء) بمهمّتين أساسيّتين اثنتين هما:

أ- تقييد المفردات التي يمكن أن تملأ محلّات الموضوعات، وإقصاء المفردات التي من شأنها أن تولّد عبارات لاحنة دلاليّا.

ب- التّأشير إلى أنّ العبارة مخروج بها إلى معنى مجازي حين تخرق هذه القيود ...

٢. تؤشّر الوظائف الدّلاليّة الواردة في الإطار الحملي ذاته إلى الدّور الذي تقوم به الذّات المحال عليها بالنّظر إلى الواقعة (منفّذ، متقبّل، مستقبل، ...) كما تؤشّر إلى العلاقات القائمة بين المحمول وموضوعاته، والعلاقات القائمة بين الموضوعات فيما بينها.

٣. وتقوم وظيفة الموضوع الأوّل، كما أسلفنا، بدور التّأشير إلى نمط الواقعة الدّالّ عليها المحمول؛ فالمنفّذ دال على عمل، والقوّة دالة على حدث والمتموضع دالّ على وضع..."[2]، كما ذكر أنّ الوظائف الدّلاليّة تعدّ "مؤشرات للوجهة التي تقدّم الواقعة انطلاقا منها، وهو جانب مهمّ من جوانب دلالة الجملة، كما أنّ لها دورا في قواعد التّعبير (تخصيصا في موقعة العناصر) ..."[3]

هذه هي مختلف العناصر التي يحويها الإطار الحمليّ لأيّ محمول من المحمولات، ويبقى على البحث أن يتناول التّصوّر الذي يقدّمه النّحو الوظيفيّ للتّفريق بين المفردات (محمولات وحدودا) الأصول والمشتقّة وكيفيّة التّمثيل لها.

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٣.

[2] - المصدر نفسه، ص١١١.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص ١١١- ١١٢.

١-ب-٢- **المفردات الأصول والمفردات المشتقّة:** لفهم التّصوّر الذي يقدّمه النّحو الوظيفيّ فيما يتعلق بالمفردات الأصول والمفردات المشتقّة في اللّغة العربيّة نورد نصّا **للمتوكّل** يوضّح فيه وجهة النّظر المعتمدة في هذا التّفريق، قال: "نعتقد أنّ أورد الفرضيات المقترحة في شأن مصدر الاشتقاق بالنسبة للغة العربية هي الفرضية القائمة على فكرة أنّ الأصول مفردات متحقّقة وأنّها الأفعال المصوغة على أحد الأوزان الثّلاثة: (فَعَل) و(فَعُل) و(فَعِل)، وأنّ باقي المفردات سواء أكانت أفعالا أم أسماء أم صفات مفردات مشتقّة عن طريق أوزان معيّنة"[1].

وبناء عليه، فما قدّم في نظريّة النّحو الوظيفيّ فيما يتعلّق بالمفردات الأصول والمشتقّة هو مجرد فرضيّة تقبل النّقض متى وجد ما هو أقوى منها، وفكرة الأصل والفرع تعني أنّ شيئا ما يقوم بنفسه إذا كان غير محتاج في فهمه إلا إلى نفسه، ومن ثمّة يجب النظر إليه في ذاته دون اتّكاء على شيء آخر، هذا هو الأصل، أمّا الفرع فهو ما يمكن التّنبّؤ به وإدراكه وفهمه بالرّجوع إلى ذلك الأصل.

المفردات الأصول في نظريّة النّحو الوظيفيّ هي: "المفردات التي يجب تعلّمها كما هي قبل استعمالها وتأويلها (فهمها) الاستعمال والتّأويل الصّحيحين، بعبارة أخرى، تعدّ مفردات أصولا المفردات التي يتحتّم على المتكلّم/ السّامع تعلمها ليتسنّى له استعمالها"[2]، فخصيصة المفردات الأصول تكمن في أنّه لا يمكن استعمالها في إنجاز جمل ولا فهمها، إذا وردت في جمل منجزة، إلاّ بعد تعلّمها أو معرفة أنّ هذه المفردة مثلا من مفردات اللّغة العربيّة، وأنّها ذات المدلول الخاصّ المتواضع عليه (ليست من المهمل).

أمّا المفردات المشتقّة (الفروع) فهي: "المفردات التي يمكن للمتكلّم/ السّامع أن يصوغها ويستعملها ويفهمها الفهم الصّحيحين سواء أسبق له أن استعملها أو سمعها من قبل أم لا"[3]. وبناء عليه، فهي مفردات يمكن استعمالها وفهمها دون احتياج إلى تعلّمها، ذلك أنّه يمكن التّنبؤ بمداليلها اعتمادا على المدلول الجزئي المتوفّر في المفردات الأصول، فمثلا: المفردة (كَاتِب) يمكن فهم مدلولها جزئيا بمراعاة المفردة الأصل (كَتَبَ)، أمّا مفردة مثل: (احرنجم) فلا يمكن معرفة مدلولها إلا بتعلّمه تعلّما.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللّغة العربيّة)**، ص٦.

[2] - المصدر نفسه، ص١١، ١٢.

[3] - المصدر نفسه، ص١٢.

وقد فرّق **المتوكّل** بين المفردات الأصول والمفردات المشتقّة مركّزا على النّقاط الآتية: "

أ- تُتَعلّم المفردات الأصول تعلما قبل استعمالها في حين أن المفردات المشتقّة تتكوّن بواسطة تطبيق قواعد اشتقاقية منتجة تزامنيا.

ب- المفردات الأصول هي المفردات الأبسط من حيث معناها؛ أي إنّها المفردات الدالة على أقرب معنى بالنسبة للمعنى النووي الدال عليه الجذر.

ت- المفردات الأصول هي المفردات الأبسط مبنى؛ أي المفردات المصوغة على الأوزان الأقل تعقيدا.

ث- المفردات الأصول مفردات لا يمكن أن تردّ إلى مفردات أخرى يمكن اعتبارها أصولا لها"[1].

وانطلاقا من هذه المبادئ يمكن حصر المفردات الأصول[2] في:

١- المفردات المصوغة على الأوزان الأربعة التّالية: فَعَل/ فَعُل/ فَعِل/ فَعْلَل مثل: ذَهَبَ/ جَبُنَ/ رَحِم، ويجب أن ينتبه إلى أنّ بعض الأفعال المشتقّة من أسماء الأجناس ليست أصولا وإن كان وزنها موافقا للصّيغ السّابقة، مثل: (قمطر) من القمطر، و(فضض) من الفضّة، و(رأى) من الرئة ...، بل تعدّ أسماء الذّوات أصلا لها.

٢- الأسماء الجامدة غير المشتقّة (المحيلة على ذوات)، مثل: رجل، زيد، خديجة، أسد ... .

٣- إضافة إلى هذا يذكر **المتوكّل** أنّ: الضّمائر، وأسماء الاستفهام، والموصولات ... تعدّ من المفردات الأصول[3].

٤- كما يمكن إضافة الأفعال التي تتميّز "بكون الفعل الأصليّ فيها غير مستعمل، كالحقول الصّرفيّة الدّلاليّة لـ (ك ل م) و(ن و ل) و(ع ق ب) التي لا تتضمّن فعلا ثلاثيّا أصلا وتستغني عنه بالأفعال المصوغة على وزن (فعّل) (كلّم)، ووزن (فاعل) (ناول، عاقب)"[4].

---

[1] - أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**،ص ١٧٤.

[2] - وهي مفردات تتجاوز الصيغ الفعلية الثلاث (فَعَل، فَعُل، فَعِل) التي ذكرها **المتوكّل** سابقا.

[3] - ينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص٧٣.

[4] - أحمد المتوكّل، **قضايا معجميّة (المحمولات الفعلية المشتقة في اللّغة العربيّة)**، ص٢٢.

٥- كما اقترح **المتوكّل** أن تضاف المفردات النّاتجة "عن قواعد اشتقاقيّة غير منتجة كالأفعال العليّة المصوغة على وزن (فاعل)، وأفعال المطاوعة المصوغة على وزن (أفعل). هذا الصّنف لا يشكل طبقة مفتوحة؛ إذ إنّه بالإمكان عدّها عدّا، ولا يمكن، بالتّالي، عدّها ناتجة عن قاعدة اشتقاقيّة. لهذه الخاصية يُقترح، في النّحو الوظيفيّ، أن يمثل للمفردات المعنيّة بالأمر في المعجم شأنها في ذلك شأن المفردات الأصول"[١].

هذا عن المفردات الأصول عموما، والمدقّق فيما كتبه **المتوكّل** يجد أنّه يفرق بين المفردة الأصل في ذاتها (وقد تستعمل كأصل للاشتقاق بقلّة كأسماء الذوات وقد لا تستعمل كالأسماء الموصولة)، والمفردة التي هي أصل لاشتقاق غيرها، فالمفردات الأصول تشمل ما ذكر في النّقاط (١، ٢، ٣، ٤، ٥)، أمّا المفردات الأصل المعتمدة في اشتقاق غيرها (والمطّردة في هذا، والتي تربطها مع خرجها قاعدة منتجة[٢]) فمحصورة في الصّيغ الفعليّة الأربعة: فعَل/ فعُل/ فعِل/ فعْلَل، وذلك لتوفّر شروط إجرائها أصلا للاشتقاق، تتمثّل هذه الشّروط في:

١- أن تكون مفردة محقّقة (real word) مادّة وصيغة؛ وذلك لإقصاء الافتراض القائم على عدّ المادة الجامدة (الجذر) أصلا للاشتقاق؛ حيث إنّ هذا الافتراض يحول دون رصد العلاقات الصّرفيّة الدّلاليّة القائمة بين الفعل المصوغ على وزن (فعِل)، مثلا، ومشتقّاته، أو بين الفعل المصوغ على وزن (أفعل) ومشتقّاته[٣].

---

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجميّة (المحمولات الفعليّة المشتقّة في اللّغة العربيّة)**، ص٢٨.

[٢] – القاعدة المنتجة هي القاعدة "التي يشكل خرجها طبقة مفتوحة، أي طبقة لا تعدّ عناصرها عدّا بل تتسم بخاصية عامة أو مجموعة من الخصائص العامة"، أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص١٦٥. وفكرة القاعدة المنتجة تناظر فكرة المطرد في الدرس اللغوي العربي القديم، ولتوضيح الأمر أكثر يمكن الاستدلال بتعريف ابن الحاجب للتصريف، قال: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب" (رضي الدين محمد الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تح: محمد محي الدين وآخرين، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٢)، ج١، ص١)، وعلق الرضي على هذا التعريف قائلا: "يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات" (رضي الدين محمد الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج١، ص١)، ولا شك أن المطرد يقابل المنتج وغير المطرد يقابل غير المنتج، لأن الأول يمكن التكهن به ووضع قاعدة يتم في ضوئها الانتقال من الأصل إلى المشتق، أما الآخر فلا يمكن فيه هذا (ولذلك قرر علماء العربيّة أنه يحفظ كما هو).

[٣] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحملية إلى البنية الكونية**، ص١٦٤.

٢- كما اشترط فيها أن تكون أبسط مبنى ومعنى، وهو ما نجده متحقّقا فيها كذلك؛ فهي أبسط مبنى لأنّ المفردات الأخرى تتضمّنها وتضيف إليها إمّا سابقة (أفعل، استفعل) أو واسطة (فعّل، فاعل)، وهي أبسط معنى لأنّ هذه المفردات (المشتقّة) تدلّ على معان إضافيّة كالتّعليل (أفعل، فعّل) والانعكاس (انفعل) والمشاركة (فاعل) ....[١]

٣- كما اشترط فيها أن تكون القاعدة الرّابطة بين المشتقّ والمشتقّ منه قاعدة منتجة، ولا شكّ أنّ هذه المفردات تربطها بالمفردات المشتقّة منها قواعد منتجة تزامنيّا[٢].

وبناء على هذه الشّروط قرّر **المتوكّل** أنّه: "إذا اعتمدنا هذه المقاييس الثّلاثة وسائل استكشافيّة في معرفة المفردات الأصول في اللّغة العربيّة وجدنا أنّ أكثر المفردات استجابة لها هي المفردات المصوغة على وزن (فعَل) ووزن (فعِل) ووزن (فعُل)"[٣].

وهذا يقود إلى فهم سرّ تركيز **المتوكّل** على الأفعال أكثر من غيرها، بل وجعله أوزانها الأصل؛ لأنّ اشتقاق مفردات فروع من مفردات أصول كثير فيها بخلاف غيرها (وخصوصا ما يعرف في الصّرف العربي القديم بالمشتقّات)، فيمكن أن يشتقّ من الأوزان الأربعة السّابقة: انفعل، واستفعل، وفاعل، وتفعلل، ومفعول، وفعيل ....

١-ب-٣- **القدرة المعجميّة للمتكلّم/ السّامع:** من المعلوم أنّ الاشتقاق يتمّ وفق قواعد مضبوطة، يشكّل المعرفة (الضّمنيّة) بها وبالمفردات الأصول وبكيفيّة اشتقاق مفردات جديدة من مفردات متعلّمة (أصل) قدرة معجميّة عند المتكلّم/ السّامع، يقول **المتوكّل:** "ونفترض أنّ للمتكلم قدرة معجميّة تكمن في قواعد منتجة تزامنيّا تمكّنه من تكوين مفردات جديدة لم ينتجها ولم يسمعها من قبل انطلاقا، من مفردات تعلّمها تعلّما، وأنّ الطّريقة المثلى لعكس هذه القدرة هي التّمثيل للمفردات المتعلّمة في شكل قائمة من المداخل المعجميّة (المعجم) وتكوين المفردات المشتقّة بواسطة قواعد اشتقاقية تتّخذ دخلا لها المفردات المتعلّمة (قواعد التّكوين) هذا النّمط من القواعد يتيح التّمثيل لقدرة المتكلّم لا على اشتقاق مفردات جديدة من مفردات أصول فحسب، بل كذلك على اشتقاق مفردات جديدة من مفردات مشتقة من مفردات أصول، أمّا القواعد الاشتقاقية غير المنتجة أو ذات

---

[١] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحملية إلى البنية الكونية**، ص١٦٥.

[٢] – ينظر: المصدر نفسه ، ص١٦٥

[٣] – المصدر نفسه، ص١٦٥

الإنتاجية المحدودة فإننا نقترح أن يمثّل للمفردات خروجها في المعجم ذاته، شأنها في ذلك شأن المفردات الأصول"[1].

من خلال هذا النّصّ يمكن تسجيل النّقاط الآتية:

- القدرة المعجميّة هي نتاج تعلّم المفردات الأصول، والإحاطة بالقواعد الاشتقاقيّة التي تمكّن من اشتقاق مفردات جديدة من تلك الأصول، ومعلوم أنّه يتمّ التّمثيل للمفردات الأصول في مداخل معجميّة، أمّا المفردات الفروع فلا تثبت في المداخل المعجميّة وإنما يتمّ تكوينها في جهاز قائم الذّات مستقلّ عن المعجم وإن كان مرتبطا به (قواعد التّكوين)[2].

- يشترط في القواعد الاشتقاقيّة أن تكون منتجة تزامنيّا، ومعنى كونها منتجة تزامنيا أنّ منتوجها المشتق من الأصل بعد تطبيق تلك القواعد على الأصل يشكّل طبقة مفتوحة (غير محصورة في عدد معين) من المفردات ذات الخصائص المشتركة (مشتركة في: وزنها، مدلولها، محلاتيّتها)، أمّا غير المنتجة فيمثّل لها مع المفردات الأصول أي في المعجم، أمّا كونها (تزامنيّة) فأن تكون مرتبطة بمرحلة معيّنة من مراحل تطوّر لغة ما[3] (ينظر إليها نظرة سكونيّة لا تطوريّة).

مثال: زمرة الأفعال العليّة تشكّل طبقة مفتوحة لأنّ عناصرها غير قابلة للعدّ، وتشترك في خاصية صوغها على وزني (أفْعَل) و(فَعَّل)، وخاصيّة دلالتها على التّعليل، وخاصيّة اقتضائها لموضوع إضافيّ بالنسبة لموضوعات المفردة الأصل. فمثلا المفردة الفرع (أخرج) تشترك مع (أرجع) (أفزع)، (أشرب) ... في كونها على وزن (أفعل)، وأنها مشتقة من {فَعَل/ فَعِل} (خَرَجَ، رَجَع، فَزِعَ، شَرِبَ ...)، كما أنها تضيف موضوعا يتسبب في أن يحقق شخص ما تلك الواقعة. فمثلا: (خرج زيد من بيته) يشتق المحمول الفرع (أخرج) منها كما يلي:

دخل: عل- س س س {فَعَل}ف (س١) منف ... (س ن) ← خرج: س س س {أفعل} ف (س0) منف (س١) متق ... (س ن).

---

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص٦.

[2] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتيّة ...)**، ص٩٢.

[3] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية**، ص١٢.

فيصير عندنا المحمول: (أخرج عمرو زيدا من بيته)؛ أي: تسبّب عمرو في إخراج زيد من بيته.

١-ب-٤- **بسط الكلام في مبرّرات اختيار أصل الاشتقاق:** قبل التّطرّق لمختلف القواعد (قواعد تكوين الحدود والمحمولات) التي يتمّ بموجبها الاشتقاق، يتناول البحث بالتّحليل كيف أنّ المفردات الأصول (المعتمد عليها في الاشتقاق) هي المفردات الأبسط مبنى ومعنى (وهي إحدى الشّروط التي جعلت هذه المفردات أصلا للاشتقاق).

يتّفق **المتوكّل** مع النّحاة العرب (الكوفيّين تخصيصا) في أنّ أصل المفردات أو بعبارة النّحاة المتقدّمين أصل الاشتقاق هو الفعل الثّلاثيّ والرّباعيّ المجرّد، وليس المصادر (كما هو الحال عند البصريين) ولا جذر الكلمة (فرضية لبعض القدماء والمحدثين[١]).

أمّا عن سبب رفضه أن يكون جذر الكلمة (المادّة الصّوتيّة المكوّنة من الأصوات الثلاثة عادة) الذي تشترك فيه جل المشتقات هو أصل الاشتقاق فيرجعه **المتوكّل** إلى[٢]:

أ- القدرة المعجمية لا يمكن حصرها في تعلّم مجموعة من المواد الصّوتية الساكنة، واختزان قواعد اشتقاقيّة تتوسّل بمجموعة من الصّيغ لاشتقاق مفردات محقّقة من هذه المادة ؛ ذلك أنّها لا ترقى، بهذا التّصور، في رأيه، أن تكون ذات واقعيّة نفسيّة، فمعلوم أنّ الطّرح الوارد (والموافق لهذه الواقعيّة النفسيّة) هو أنّ متعلّم اللّغة أوّل ما يتعلم هو المفردات الأصول بما فيها من (مادة صوتية + جذرا + معنى متواضعا عليه)، ثمّ يتم تكوين وبناء مفردات جديدة وفهمها اعتمادا على هذه الأصول، يقول **المتوكّل**: "من مظاهر قدرة المتكلّم/ السّامع تمكنه من تكوين مفردات لم يتعلّمها تعلّما، هذا المظهر من قدرة المتكلّم/ السّامع لا يتأتّى وصفه بواسطة معجم سكونيّ لا يميّز بين المفردات الأصول

[١] - يقول **تمام حسان** موضحا هذه الفرضية: "وجه القول، كما أراه في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة، أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقات بين الكلمات، واشتراكها في شيء معيّن، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع، وهو رأي فطن إليه السيوطي حين قال: 'قالت طائفة من النظار الكلمة كله أصل' والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح؛ ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة. فأنت إذا نظرت إلى (ضَرَبَ) و(ضَارِب) و(مَضْرُوب) و(مَضْرِب) و(مُضَارِب) و(ضَرْب) وما تفرع من ذلك، رأيت أنّها جميعا تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها. فطن إلى ذلك المعجميون ولم يفطن إليه الصرفيون، فهذه الحروف الثّلاثة الصّحيحة جذور اللّغة العربيّة التي تتفرع منها الكلمات ولست أحب أن أدّعي أنّها جذور اللّغات السامية جميعا". تمام حسان، **مناهج البحث في اللّغة**، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، دط، ١٩٩٠)، ص ص١٨١- ١٨٢.

[٢] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص ص ١٤- ١٥.

والمفردات المشتقّة، ولا يمثّل للعلاقات الاشتقاقية القائمة بين هذين الصّنفين من المفردات، فالتّمثيل المعجمي الكافي هو التمثيل الذي يعكس قدرة المتكلّم/ السّامع على توليد المفردات"[1].

ب- مما يضعف أيضا من قيمة هذه الفرضيّة، عند **المتوكّل**، وجود اطّرادات في المعجم يستحيل رصدها اعتمادا على هذه الفرضية؛ ذلك أنّ اعتماد المادّة الصّوتيّة أصلا يمكن أن يولد صيغا مرتبطة بصيغ أبسط منها؛ فمثلا: معلوم أنّ اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان تشتقّ من الفعل الثلاثي على وزن: (فَاعِل، مَفْعُول، مَفْعَل) على التّوالي، ومن غير الثّلاثيّ (الرّباعيّ مثلا) على وزن: (مُفعِل، مُفعَل، مُفعَل) على التّوالي، واعتماد فرضية المادة الصوتية لا تمنع اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي للرباعي مثلا فنقول: إنّ (مسلم) مشتقّة (سَلِم) أي إنّها تكسر القواعد المطّردة، كما أنّها لا تمنع اشتقاق كلمات جديدة من صيغ غير موجودة.

ومن ثمّة، فلرصد الاشتقاقات المعلومة رصدا دقيقا لابدّ من افتراض مصدر اشتقاق محقق يجمع بين المادّة الصّوتيّة السّاكنة وصيغة الفعل[2] (قد يكون ثلاثيا أو رباعيا، أو بعبارة النحاة العرب: المجرد).

وكما رفض أن تكون المادّة الصّوتية أصلا للاشتقاق رفض أن يكون المصدر، كذلك، أصلا للاشتقاق، ذلك أنّ الأصل يشترط فيه أن يكون الأبسط مبنى ومعنى، و**المتوكّل** يعتقد أنّ المفردات الأبسط مبنى ومعنى هي الأفعال الثّلاثيّة المصوغة على الأوزان الثّلاثة: "فَعَل"، و"فَعُل"، و"فَعِل"، وتظهر بساطة هذه الأفعال مبنى إذا قورنت بالأفعال الأخرى (الرّباعية وغيرها) وإذا قورنت بالأسماء المصادر وغيرها، فالأفعال غير الثلاثية يتضمّن مبناها مبنى الأفعال الثّلاثية مع زيادة كما يتبيّن من الاشتقاق الآتي: خَرَجَ ← أَخْرَجَ / خَارِجَ/ اسْتَخْرَجَ (زيادة الهمزة والألف، و(است) على التّوالي)[3].

وتظهر بساطتها معنى في كون معناها أقرب المعاني إلى المعنى النووي الذي تدلّ عليه المادة الصّوتيّة السّاكنة (الجذر)، وكون معنى غيرها يتضمّن معناها مع إضافة. فالأفعال أخرج وخارج واستخرج مثلا يتضمّن معناها معنى (خرج) مع إضافة معاني التّعليل والمشاركة والطّلب على التّوالي، وقد يواكب

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص٣٤.

[2] - المصدر نفسه، ص١٥.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص١.

البساطة في المبنى والمعنى بساطةً في البنية الحمليّة؛ حيث إنّ الفعل الثّلاثي يكون عدد موضوعاته أقلّ من عدد موضوعات الأخرى[1].

لكن، هذا الذي ذكره **المتوكّل** في قضيّة البساطة (معنى) فيه نظر، إذ كيف يستقيم أن يكون الفعل أبسط من المصدر؟ فإذا صحّ هذا التّصوّر من حيث المبنى فلا أظنّ أنّه يصحّ من حيث المعنى، وتدليلا على هذا نأخذ الفعل (كتب) ونقارنه بمصدره (كتابة)، فإننا نجد أنّ الفعل أبسط مبنى (لا وجود لحروف زيادة فيه بخلاف المصدر) ولكنّه أعقد دلالة (من حيث إنّه يدلّ على حدث وزمن، والمصدر يدلّ على حدث فقط كما قال النّحاة البصريّون) إلا إذا نظر إلى الزمن على أنّه جزء مستقل لا علاقة له بدلالة الفعل.

النّتيجة التي يمكن أن نخلص إليها، فيما يتعلّق بأصل الاشتقاق، هي أنّ أصل الاشتقاق، في التصور الوظيفي، "يجب أن يكون مفردة محقّقة، أي مادّة صوتيّة ساكنة مُقوْلبة في صيغة معيّنة كما يتبيّن من التّمثيل الآتي: Ω (صيغة) حيث Ω = المادّة الصّوتية السّاكنة"[2]، كما أنّ المفردة التي اعتمدت أصلا للاشتقاق هي المفردات الأقلّ تعقيدا من حيث مبناها ومعناها، وهذا ما يتوفّر في الفعل المجرد (الثّلاثيّ والرّباعيّ).

١-ب-٥- **التّمثيل للمفردات وقواعد تكوين الحدود والمحمولات:** أوّل ما يستهلّ به البحث لبيان كيفيّة التّمثيل للمفردات واشتقاقها التّنبيه إلى شيئين؛ الأوّل أنّ هذه القواعد هي قواعد اشتقاق، والاشتقاق "وسيلة لتكوين محمولات انطلاقا من محمولات أخرى"[3]، والآخر هو أنّ قواعد الاشتقاق في نظريّة النّحو الوظيفيّ تختلف اختلافا كبيرا عن قواعد أخرى تسمّى قواعد الصّرف، فلا مرادفة بين قواعد الاشتقاق وقواعد الصّرف، ذلك أنّ قواعد الصّرف تنتمي إلى البنية المكوّنيّة وتقوم بدور صياغة المحمول حيث "تحدّد الشّكل الذي يأخذه محمول معيّن بالنّظر إلى العناصر التي تواردە في نفس البنية"[4]، أمّا قواعد الاشتقاق فتنتمي إلى البنية الحمليّة.

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص١٦.
[2] – المصدر نفسه، ص١٥.
[3] – المصدر نفسه، ص٣١.
[4] – المصدر نفسه، ص٣١.

ويمكن ذكر مختلف الفروقات، كما يورد **المتوكل** نقلا عن **ديك**، بين الاشتقاق والصّرف فيما يلي[١]:

١. علاقة الاشتقاق علاقة تقوم بين مفردتين مختلفتين، في حين أنّ العلاقة الصّرفية تربط بين شكلين مختلفين لنفس المفردة.
٢. يتمّ الاشتقاق في استقلال عن السّياق التّركيبي في حين أنّ العلاقات الصّرفية حسّاسة للعناصر السّياقيّة المتواجدة في البنية التّركيبيّة.
٣. العلاقات الاشتقاقيّة يمثّل لها في مستوى الأساس عن طريق قواعد تكوين المحمولات والحدود التي يتم بواسطتها اشتقاق أطر حمليّة من أطر حمليّة تعدّ أصولا، أمّا العلاقات الصّرفيّة فيمثّل لها في مستوى قواعد التعبير بواسطة قواعد صياغة المحمول وقواعد إسناد الحالات الإعرابية وقواعد المطابقة ...

وينتج عن هذا التّفريق بين القواعد الاشتقاقية والقواعد الصّرفية أنّ للمحمول صورتين؛ صورة مجرّدة وصورة محقّقة، المجرّدة هي صورة المحمول خارج سياق الجملة (جذر مكوّن من ثلاثة أصوات ساكنة ووزن في اللّغة العربيّة)، أي قبل أن يخضع للقواعد الصّرفية التّركيبيّة التي تنقله من صورته المجرّدة إلى صورة محقّقة (صيغة)، والصّورة المحقّقة هي الصّورة التي يتّخذها المحمول بعد أن يكون قد أدرج في سياق جملي معيّن وخضع لقواعد التّعبير الصرفيّة[٢].

وتبعا لهذا، يُفرَّق بين الوزن والصّيغة على أساس "أنّ الوزن تقتصر مهمّته على التّأشير للوضع الذي يتّخذه المحمول داخل النّسق الاشتقاقي للغة موضوع الوصف (أصلي، فرعي مبني للمجهول أو مطاوع أو عِلِيّ أو منعكس ...) في حين أنّ الصّيغة تشكّل التّحقّق الصّرفي لهذا المحمول في سياق جملي معيّن، فالفعل (خَرَج) مثلا وزنه (فَعَل) على اعتبار أنّه من المحمولات الثّلاثيّة الأصول، ويتحقّق صرفيّا في شكل الصّيغة (فَعَل) على اعتبار أنّ جهته جهة التّمام وزمنه زمن المضيّ"[٣].

هذه الصّورة المجرّدة للمحمول تختلف باختلاف أنماط اللّغات، وذلك بالنّظر إلى كيفية تكوين أو بناء المفردات الفروع من الأصول، فهناك نمط اللّغات السّلسلية ونمط اللّغات غير السّلسليّة، "ميزة الطائفة الأولى من اللّغات هي أنّ تكْوين الكلمات يتمّ فيها بواسطة إضافة لواصق (سوابق أو لواحق

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص٣٢.
[٢] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٦.
[٣] – المصدر نفسه، ص٦٨– ٦٩.

أو سوابق ولواحق) إلى جذع ما (stem) مثال ذلك؛ تكوين الصّيغ (Works) و(Worked) و(Working) في اللغة الإنجليزية انطلاقا من الجذع (Work) بإضافة اللواحق (s) و(ed) و(ing)، أمّا اللّغات غير السّلسليّة فإنّ تكوين الكلمات فيها لا يتم بواسطة إضافة لواصق إلى جذع ما. اللّغة العربيّة من هذه اللّغات حيث إنّ الكلمة فيها تنتج عن **'قولبة'** جذر ما في وزن معين، مثال ذلك أنّنا نحصل على الكلمات (كَتَب) و(كَاتِب) و(كِتَابَة) و(مَكْتُوب) بقولبة الجذر (ك ت ب) في الأوزان (فَعَل) و(فَاعِل) و(فِعَالَة) و(مَفْعُول) على التّوالي"[1].

وينبّه **عبد الرّحمن الحاج صالح** إلى أنّ التّحليل المعتمد في اللّغات السّلسليّة لا يمكن تطبيقه بأيّ حالٍ من الأحوال على اللّغات غير السّلسلية كاللّغة العربيّة، لأنّ: "هذا التحليل للكلمة العربية لا يناسبها على الإطلاق (كما لا يناسب صيغ الجمع مثل: Child/ Children و feet/ foot في الإنجليزية، وتصاريف الفعل الألماني وغير ذلك)؛ لأنّ الكلمة العربية كلّ متكامل الأجزاء لا وجود لأحدهما دون المجموعة المرتّبة ترتيبا خاصّا، فالتّحليل ينبغي أن يكون إجماليا شموليا أو بعبارة أخرى ألا يكون خطيّا وأفقيا فقط"[2]، وهذا يعني أنّه لا يمكن اعتماد طريقة التّحليل الخطّي وحدها لضبط مختلف التّغيّرات التي تمتاز بها الصيغ العربية.

لكن، ليس معنى هذا أنّه لا وجود لكلمات في العربيّة تعتمد على اللّواحق والسّوابق كما هو الحال مع اللّغات السّلسليّة، مثل إضافة (است) لـ(كتب) – (استكتب)، وإضافة (ان) له أيضا – (انكتب)، ولذلك نبّه **المتوكّل** إلى أنّ "الكلمات في اللّغة العربية يمكن تكوينها جزئيّا بطريقة غير سلسليّة وجزئيا بطريقة سلسليّة"[3].

١–ب–ه– ١– **كيفيّة التّمثيل للمفردات (المحمولات تخصيصا)**: أمّا عن كيفيّة التّمثيل لها وفق صورة مجرّدة ووفق صورة محقّقة، فيذكر **المتوكّل** أنّ المحمولات الفعليّة (كَتَب) و(كَتَّب) و(اسْتَكْتَب) و(كَاتَب) يمثّل لها "على الشّكل التّالي:

١– ك ت ب {فَعَل}ف ٢– ك ت ب {فَعَّل}ف

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢١.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة**، ج١، ص٣٠٧.

[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢٢.

٣- ك ت ب {استفعل}ف ٤- ك ت ب {فَاعَل}ف

ثم إنّ هذه الصّورة المجرّدة تتحول فيما بعد عن طريق قواعد التّعبير الصّرفية إلى الصّيغ الماضية (كَتَب) و(كَتَّب) و(اسْتَكْتَب) و(كَاتَب) أو الصّيغ المضارعيّة (يَكْتُب) و(يُكَتِّب) و(يَسْتَكْتِب) و(يُكَاتِب) طبقا للسّمات الجهيّة والزمنيّة"[1] أي إلى صيغ محقّقة تتناسب والسّياق الجملىّ الذي يطلبها.

وبناء عليه فالتمثيل، سواء بالنّسبة للمحمولات الأصول أم المحمولات الفروع الفعليّة، يكون في اللغة العربية بذكر الجذر والوزن والمقولة التركيبية أو المعجمية، كما هو موضّح في التّمثيل العام التالي:

س س س {وزن}∂

حيث: (س س س) يمثّل جذر الكلمة، ويمثل الوزن القالبَ الذي يصبّ فيه ذلك الجذر، ومن خلاله يمكن التّمييز بين المحمولات الأصول والمحمولات الفروع، ومن خلال هذا الوزن أيضا يمكن اشتقاق محمول فرعيّ من محمول أصليّ، أمّا ∂ فيمثل المقولة المعجميّة أو التّركيبيّة (الفعل ههنا).

لكن، كيف يتمّ التّمثيل للمحمولات غير الفعليّة، أعني المحمولات الاسميّة والصّفيّة، والمحمولات التي تكون مركّبات ظرفيّة وحرفيّة؟.

يبدأ البحث بعرض المحمولات القريبة من الفعل، أعني الأسماء المشتقّة والصّفات، ونأخذ للتّوضيح المثالين الآتيين: ١- ضارِب عمرو زيد ٢- الطّفل نائم

المثال الأوّل يعدّ من الأسماء المشتقّة (اسم فاعل)، والثّاني صفة من الصّفات[2]، وبما أنّهما يعدّان من المشتقّات فإنّهما يشتركان مع الفعل في الجذر، ولذلك يمثّل لهما كما يمثّل للفعل، أي بذكر الجذر والوزن والمقولة المعجميّة له، كما يلي:

١- ض ر ب {فَاعِل} س (س١: زيد) منف فا (س٢: عمرو) متق مف

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٦٩.

[2] - يفرّق المتوكّل بين اسم الفاعل والصّفة، وإن كانا يشتركان في الصيغة، اعتمادا على المعنى الذي يحيل عليه كل واحد منهما، فاسم الفاعل له تعلق بالأفعال الدّالة على أعمال متعدية عادة وفيها حركة واضطراب، أمّا الصفة فتكون مشتقة عادة من أفعال تدل على صفات لها تلبس بالذات ويكون الفعل معها لازما عادة ولا تظهر فيها حركة ولا اضطراب، لكن هل الصفة تساوي ما يعرف في الدرس الصّرفي العربي بالصّفة المشبهة؟.

٢- ن و م {فَاعِل} ص (س١: الطّفل) متض فا

مع العلم أنّ ذكر الوزن (فَاعِل) يؤشّر إلى أنّ هذه المفردة مشتقّة وليست أصلا (مشتقّة من الأصل 'فَعَل'، حيث يتمّ اشتقاقها كما يلي:

١- المحمول (ضارب): دخل: ض ر ب {فَعَل} ف (س١) منف (س٢) متق

خرج: ض ر ب {فَاعِل} س (س١) منف (س٢) متق.

٢- المحمول (نائم): دخل: ن و م {فَعَل} ف (س١) متموضع

خرج: ن و م {فَاعِل} ص (س١) متموضع.

أمّا المحمولات الاسميّة غير المشتقّة (الجامدة) مثل: (أخ، رجل، جبل ...)، فلا يذكر لها وزن ولا جذر، لأنّ الهدف من ذكرهما مفقود، وهو أنّه لا يشتقّ منها (عادة) ولا تشتقّ من غيرها، فهي مستقلّة بكيانها.

ذكر **المتوكّل** أنّه يمثّل للمحمول مثل (رجل) و(فرس) كالآتي:

أ- رجل س (س ي: < إنسان>) ب- فرس س (س ي: < حيوان >). حيث (س) يؤشّر بها إلى المقولة المعجميّة أو التّركيبيّة للاسم[1]. والملاحظ أنّ تمثيل هذه المقولة يختلف عن غيره (الفعل والمشتقّات) بالتّطرّق إلى التّعريف الدّلاليّ لها، ولا تذكر معها محلاتيّة كمّية ولا كيفيّة لأنّها تستعمل حدودا أصالة. والحدود، في ذاتها، لا تحتاج إلّا إلى ما يوضّح مضمونها، فإن أريد جعلها محمولات فلابدّ من نقلها من باب الحدّية إلى باب المحموليّة اعتمادا على قواعد تكوين المحمولات – الحدود التي تندرج ضمن قواعد تكوين المحمولات والحدود التي تتكفّل باشتقاق المفردات الفروع من المفردات الأصول[2].

ويتم النّقل وفقا للقاعدة الآتية[3]:

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٢٨.

[2] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٧)، ص٨٦.

[3] – المصدر نفسه، ص٨٧.

دخل: أي حدّ (ح) د حيث (د) وظيفة دلاليّة ← خرج: {(ح)} (س١).

وبواسطة هذه القاعدة يتم نقل (رجل) و(فرس) إلى محمول، يمثل له وفق الإطار الحملي الآتي:

(ن س ي: رجل س (س ي)) ← {(ن س ي: رجل س (س ي)} (س١) متض. ن= نكرة

(ن س ي: فرس س (س ي)) ← {(ن س ي: فرس س (س ي)} (س١) متض. ن= نكرة

والأمر نفسه ينطبق على المركّبات الحرفيّة والظّرفيّة، لأنّها تستعمل حدودا أصالة ولا دلالة لها في ذاتها على واقعة.

لكن، إذا كانت المقولة المعجمية للمركّب الظّرفي واضحة فإنّها في المركّب الحرفيّ غير واضحة؛ لأنّ المركب الحرفي يؤول إلى اسم جامد، ووظيفةُ الحرف الذي يسبقه التأشيرُ للوظيفة الدّلاليّة التي تلحق ذلك المركب، ويرى **المتوكّل** أنّ المحمولات الحرفيّة تشتقّ "من حدود حرفية بواسطة إجراء القاعدة"[١] السابقة، وبناء عليه يمثل لـ (في الدار، في الصيف) إلى الاسم (الدار، الصيف)، ثم ينقل هذان الحدان إلى محمولين كما يلي:

أ- الدار ← دار س (س ي: < مكان>)، ب- الصيف← صيف س (س ي: < زمان>).

ثم يُنقل هذان الحدّان إلى محمولات بواسطة قاعدة اشتقاق المحمولات الحدود، ويمثّل لهما في الإطارين الحمليّين التّاليين: (ع س ي: دار س (س ي)) ← {(ع س ي: دار س (س ي))} (س١) متض

(ع س ي: صيف س (س ي)) ← {(ع س ي: صيف س (س ي))} (س١) متض

أمّا الظروف مثل: (غدا، أمام) فيمثل لها كما يلي: أ- غدا ← يوم ظ (س ي: <زمان>). ب- أمام ← أمام ظ (س ي: <مكان>).

ثم يُنقل هذان الحدان إلى محمولات بواسطة قاعدة اشتقاق المحمولات الحدود ويمثّل لهما في الإطارين الحمليين التاليين:

(ن س ي: غد ظ (س ي)) ← {(ن س ي: غد ظ (س ي))} (س١) متض.

---

[١] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٨٧.

(ع س ي: أمام ظ (س ي) ← {(ع س ي: أمام ظ (س ي))} (س١) متض.

ويمثّل لجملة: (السفر غدا) كما يلي:

[غ تا [مق (ن س ي: غد ظ (س ي)) (س١: (ع ١ ذ سفر)) متض]]

وبناء عليه تشتق المحمولات الاسمية (غير المشتقة) والمركبات الحرفية والظروف "بواسطة قاعدة تكوين المحمولات – الحدود من حدود اسميّة وحرفيّة وظرفيّة"[1].

١-ب-٥-٢- **قواعد تكوين المحمولات والحدود:** يتمّ، بموجب هذه القواعد، اشتقاق المفردات الفروع من المفردات الأصول، ويُشترط في قاعدة التّكوين هذه شرطان ضروريّان هما[2]:

أ- أن تكون القاعدة تزامنيّة، أي أن تكون مرتبطة بمرحلة معيّنة من مراحل تطوّر لغة ما.

ب- وأن تكون منتجة.

وبموجب الشّرط الأوّل لا يمكن عدّ مفردتين منتميتين إلى مرحلتين زمنيتين مختلفتين من الاشتقاق في شيء؛ ذلك أنّ "قدرة المتكلّم/ السّامع اللّغوية لا تتسع إلى أكثر من القواعد التي تحكم إنتاج الخطاب في مرحلة معينة من مراحل اللغة التي يتكلّمها، فقدرة المتكلّم/ السّامع الفرنسي لا تتضمّن القاعدة التي تربط بين المفردتين (rabia) و (rage) مثلا"[3]. وبموجب شرط الإنتاج تُقْصَى القواعد غير المنتجة (غير المطّردة) التي تربط بين مفردة ما ومجموعة محدودة من المفردات[4].

وقد اعتُمد في تنميط القواعد الاشتقاقيّة على مختلف التّغييرات التي تلحق المفردات الأصول، سواء أكان هذا التغيير يمسّ: أ- تغيير عدد موضوعات المفردة الدّخل، أم ب- تغيير البنية الصّرفيّة للمفردة الدّخل، أم ج- تغيير المقولة التّركيبيّة للمفردة الدّخل[5].

[1] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٨٨.

[2] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص١٢.

[3] – المصدر نفسه، ص١٣.

[4] – المصدر نفسه، ص١٣.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص١٨.

وإذا ما دُقّق في هذه المعايير وُجد أنّ معيار تغيير البنية الصّرفية للمفردة الدَّخل يمسّ جميع أنماط القواعد الاشتقاقية في اللّغة العربيّة دون استثناء. أمّا التغيير في عدد موضوعات المفردة الدخل فقد يكون تغييرا بالزّيادة أو بالتّقليص؛ فمن القواعد "الاشتقاقية التي تحدث تقليصا في عدد موضوعات الفعل الدخل قاعدة البناء للمفعول وقاعدة المطاوعة وقاعدة الانعكاس وقاعدة انصهار الحدود. تتميز البنيات – الخروج لهذه القواعد بكون عدد موضوعاتها يقلّ عن عدد موضوعات البنيات – الدخول بموضوع واحد"[١]. أمّا القواعد الاشتقاقية التي تحدث زيادة في عدد موضوعات الفعل الدّخل فتمتاز بكون "عدد موضوعاتها يزيد عن عدد موضوعات البنيات – الدّخل بموضوع واحد"[٢]، ومن أمثلة هذه القواعد: قاعدة التّعليل، قاعدة تكوين المحمولات الطلبيّة وقاعدة تكوين المحمولات الاعتقاديّة، وقاعدة تكوين المحمولات الاشتراكيّة. أمّا تغيير المقولة التّركيبيّة للمفردة الدخل فيتمّ بموجبها اشتقاق محمولات اسميّة من محمولات فعليّة (المصدر، اسم المنفذ، اسم المتقبل ...)، أو محمولات صِفِيّة من محمولات فعليّة (الصّفة المشبّهة، صفة التّفضيل)، أو محمولات فعليّة من محمولات اسميّة (الاشتقاق من الاسم الجامد)[٣].

وقد خصّص **المتوكّل** كتاب (قضايا معجمية) لتناول مختلف القواعد التي يتم بموجبها الاشتقاق، ويجدر التنبيه إلى أنّ خَرْجَ هذه القواعد يخضع لمبدأين، سمّاهما **ديك** مبدأي التّكيف الصّوري والدّلالي، مضمون هذين المبدأين هو: "١- مبدأ التّكيّف الصّوريّ (principle of formal adjustment): تنزع التّراكيب المشتقة المنتمية إلى نمط التّراكيب س إلى تكييف خصائصها الصورية والنموذج الصوري للتّراكيب غير المشتقة المنتمية إلى نمط التّراكيب س. ٢- مبدأ التّكيّف الدّلاليّ (principle of semantic adjustment): "إذا خضع تركيب مشتق لمبدإ التّكيّف الصّوري، فإنّه ينزع إلى تكييف

---

١ – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص١٩.

٢ – المصدر نفسه، ص٢٠.

٣ – ينظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٠– ٢١.

خصائصه الدّلاليّة والنموذج الصوري للتركيب غير المشتق الذي ينامطه"[1]. ويذكرني هذان المبدآن بقول ابن مالك في ألفيته[2]: وإن تعــدّيا لواحـد بــلا *** همـز فــلاثنــين بـــه توصــلا

والثّان منهما كثاني اثني كسا *** فهو به في كلّ حكم ذو ائتسا

لكنّ الملاحظ على هذه القواعد تناولها للمحمولات وإغفالها للحدود، فهل معنى هذا أن لا اشتقاق فيها؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا قال الوظيفيون: قواعد تكوين المحمولات والحدود؟

١-ب-ه- ٣- **الحدود، تمثيلها وكيفيّة اشتقاقها**: نبّه البحث سابقا إلى أنّ **المتوكّل** خصّص كتاب (قضايا معجمية) لعرض قواعد اشتقاق المحمولات بعضها من بعض (المحمولات الفعلية تخصيصا)، ولم يلتفت إلى الحدود التفاتا كبيرا، حيث لم يفرد لها دراسة مستقلة بل اكتفى في كتاب (قضايا معجميّة) بالتّنبيه إلى أنّ ما قدّم من عرض يتناول المشتقّات الفعليّة يمكن تطويره ليتناول المشتقّات الاسميّة؛ يقول: "بوجه عام، تمكنّا من خلال هذه الدراسة أن نرسي أسس وصف ملائم لجانب مهمّ من العلاقات المعجميّة في اللّغة العربيّة باستكشاف خصائص المحمولات الفعليّة المشتقّة وضبط القواعد المسئولة عن اشتقاقها والمبادئ العامّة التي تحكم هذه القواعد، وفي اعتقادنا، أنّ هذا العمل كفيل بأن يشكل منطلقا لأبحاث تستهدف وصف معجم اللغة العربيّة ككلّ، برصد العلاقات المعجميّة الأخرى القائمة بين المحمولات المشتقّة غير الفعليّة والمحمولات الفعليّة أصولها"[3]، وما يستشف من كلامه هذا ، كذلك، هو تركيزه على هذه المشتقّات بعدّها محمولات لا بعدّها حدودا، وسبب هذا، في رأيي، أنّ كلّ اسم مشتقّ هو محمول في ذاته، وقد يرد حدّا (لكن في صورة حمل مدمج) وهذا بدوره لا يخرجه عن أن يكون محمولا.

من خصائص المحمولات المسمّاة[4]:

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص٢٨.

[2] – عبد الله ابن عقيل (ت ٧٦٩ ه)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (مصر: دار الطلائع، دط، ٢٠٠٩)، ج٢، ص٤٧.

[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص١٧٥.

[4] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٤٤.

أ- أنّه يفقد مخصّصات الفعل (الزّمان) ويستبدل بها مخصّصات الاسم كأداتي التّعريف والتّنكير والسّور والإشارة.

ب- وأنه يحتاج إلى رابطة تعبّر عن المقولات الجهيّة والزمانيّة.

ت- وأنّه إذا أضيف إلى اسم أخذ هذا الاسم الحالة الإعرابيّة الجر.

وقد جعل **المتوكّل** قاعدة اشتقاق هذه الحدود /المحمولات المسمّاة مندرجة ضمن قواعد تكوين المحمولات المحافظة على محلّاتيّتها؛ يقول: "مفاد هذا أنّ القواعد المسئولة عن اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر تندرج ضمن زمرة قواعد التّكوين المحافظة على المحلّاتيّة وعلى الوظائف الدّلاليّة، وإن كانت تحدث تغييرا في المقولة المعجمية حيث تنقل الفعل إلى اسم"[1].

وكمثال على هذا، يمكن عرض قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من الثّلاثي المجرد ومن غير الثّلاثي كما يلي[2]:

١- من الثّلاثي المجرد: دخل: & {فَعَل} ف (س١) منف (س٢) متق (حيث &= الجذر)

خرج: & {فاعل} س (س١) منف (س٢) متق

٢- من غير الثّلاثي: دخل: & {أفْعَل} ف (س١) منف (س٢) متق (علما بأن هذا الوزن هو خرج الفعل الذي على وزن (فَعَل))

خرج: & {مُفْعِل} س (س١) منف (س٢) متق

وهذا هو التّمثيل الذي تمثّل به الحدود المشتقّة، فهي في جوهرها، كما ذكر البحث سابقا، حمول لكنّها مدمجة فتؤدّي دور الحدّ (غير مستقلة بذاتها)، أمّا الحدود غير المشتقة (الأصول) فتشمل: (الأسماء الجامدة، الظّروف، المركّبات الحرفيّة، ...) والتّمثيل لها يكون بذكر الحقل الدّلالي الذي تنتمي إليه، مثل: زيد س (س ي:<إنسان>). لكن، هذا التّمثيل لا يعبّر تعبيرا دقيقا عن بنية الحد بقدر ما يعبّر عن التّعريف الدّلالي له، فالحدّ، منظورا إليه، في ذاته يتكوّن من رأس وقد تكون معه مخصّصات

---

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٣١.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٢٩.

ومقيّدات، وقد مثّل له **المتوكّل** بالبنية العامّة التالية[1]: (Ω س ي ϕ_1 (س ي): ϕ_2 (س ي): ... $\phi_{ن}$ (س ي)) ن ≥ ١

هذه البنية توفّر جميع العناصر التي توضّح بنيته، ففيها:

أ- متغير الحدّ (س ي) الرامز إلى مجموعة الذّوات الممكن الإحالة عليها.

ب- مخصّص (أو مخصّصات) الحدّ (Ω).

ت- مقيّدات الحدّ التي ترد في شكل حمل مفتوح في (س ي) [ϕ (س ي)].

ث- النقطتان (:) اللتان ترمزان إلى أن المعلومة الواردة بعدهما أي بعد (ϕ (س ي)) تقيد قيم (س ي) الممكنة الواردة قبلها.

وتبعا لهذه البنية يتمّ التّمثيل لحدّ مثل (الرّجل الكريم) كما يلي: (ع ١ ذ س ي: رجل (س ي): كريم (س ي)). حيث: ع= معرفة، ١= مفردا، ذ= ذكرا.

يورد **المتوكّل** أنّ هذه البنية بنيت بناء استحضر فيه "المبدأ المنهجي العام المعتمد في اللّسانيات الوظيفيّة والقاضي بأنّ بنية العبارات اللّغوية تعكس إلى حدّ بعيد وظيفتها التّواصلية، يمثل في النّحو الوظيفي لبنية الحدود في شكل سلسلة من المقيدات، تقوم بدور الحصر التدريجي للمجموعة المحال عليها. بواسطة عمليّة الحصر هذه، يتم تعيين المحال عليه، أي جعل المخاطب يتعرف بطريقة تدريجيّة على الذّات التي يقصد المتكلّم الإحالة عليها"[2].

وبناء عليه، فلتمثيل بنية الحدود لابدّ من التّمثيل للمقيّدات التي تعدّ من أهمّ عناصر الحدود التي تحتاج إلى تدقيق وضبط، كما أنّ هناك عنصرا آخر يحتاج بدوره إلى ذكر وعرض، هذا العنصر له أهمية كبرى في صياغة الجملة (بمختلف عناصرها: الحمل، المحمول، الحدود) وبناء الحدود، وهو ما يصطلح عليه بالمخصّصات. وهو ما يعرض له البحث في الورقات القادمة، ويبدؤها بالمقيّدات.

---

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٣٥.

[2] – المصدر نفسه، ص٣٥.

١-ب-٥- ٤- **مقيّدات الحدود (دورها وأنواعها)**: المقيّدات عناصر تقوم بدور الحصر التّدريجي للعنصر المحال عليه، فهي مكوّن من مكوّنات الحدّ، وترتبط برأسه وفق علاقات معيّنة، حصرها **المتوكّل** في ثلاث: علاقة التتابع، وعلاقة العطف، وعلاقة الإدماج؛ "تقوم بين مقيّدات الحدّ الواحد علاقة تتابع حين تسهم جميعها، بالتساوي، في تقييد ما يدلّ عليه الحدّ باعتباره كلا"[١]، مثل: (جاء الرّجل الطّويل) فـ(الرّجل الطّويل) حدّ واحد يتكوّن من مقيّدين اثنين هما (الرّجل) و(الطّويل) والعلاقة التي تربط المقيّد الثّاني بالمقيّد الأوّل (الرّأس) هي علاقة تتابع (تقابل النّعت في الدّرس اللّغوي العربي) ويمثل لهذا الحد كالآتي: (ع ١ ذ س ي: رجل س (س ي): طويل ص (س ي)). وتقوم علاقة عطف بين مقيدات الحدّ إذا كانت متعاطفة، مثل: (قابلت فتاة جميلة ومهذّبة) ويمثل لها كما يلي: (ن ١ ث س ي: فتاة (س ي): جميلة ص (س ي) و مهذّبة ص (س ي)[٢]. وتقوم علاقة الإدماج بين "مقيدات الحد الواحد إذا كان بعضها يشكل جزءا من البعض الآخر"[٣] (تقابل هذه العلاقة الإضافة في الدّرس اللّغوي العربي)، مثل: (قرأت كتاب أخ زيد) فـ (كتاب أخ زيد) حدّ يتكون من ثلاثة مقيّدات (كتاب) (أخ) (زيد) ، ويمثل له كما يلي: (ع ١ ذ س ي: كتاب س (س ي) (ع ١ ذ س ح: أخ س (س ح) (ع ١ ذ س ك: زيد س (س ك)))).

لكن، يجب أن ينتبه إلى أنّه ليس جميع الحدود تقبل التّقييد، مما يدفع البحث إلى محاولة معرفة أنماط الحدود، وذكر ما يقيّد منها وما لا يقيّد.

قسّم **المتوكّل** الحدود قسمين؛ حدودا بسيطة وأخرى معقّدة، الحدود البسيطة هي "الحدود التي تقوم على اسم عاديّ (غير مشتقّ) يرد منفردا أو مصحوبا بمقيّدات أخرى"[٤]، أمّا الحدود المعقّدة فهي حدود تتميّز بإحدى الميزتين الآتيتين: "أ- أن تشكل، في ذاتها، حملا كاملا و ب- أن تتضمّن حملا قائم الذّات"[٥]، وهذا يعني أنّ الحدود البسيطة هي الحدود التي لا تشكّل حملا ولا تتضمّن حملا.

[١] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)** ، ص٤٥.

[٢] – ينظر: المصدر نفسه، ص٤٦.

[٣] – المصدر نفسه، ص٤٥.

[٤] – المصدر نفسه ، ص٣٩.

[٥] – المصدر نفسه، ص٣٩.

ثمّ إنّ هذه الحدود المعقّدة (سواء أكانت تشكّل حملا أم تتضمّنه) قد يكون حملها فعليّا أو مسمّى (كلّ اسم مشتقّ يشكّل حملا)؛ فإن كان فعليّا مثل: (سرّني أن نجح خالد) فإنّه لا يحتاج إلى مقيّدات تذكر معه. أمّا إذا كان متضمّنا لحمل فعلي فيمكن تقييده لأنّ المتضمّن جزءٌ موضّح للحدّ مثل: (جاء الرجل الذي التقيناه البارحة) فإنّ (الرجل الذي التقيناه البارحة) هو الحدّ، وهو يتكوّن من مقيّدين، المقيّد الأوّل هو (الرّجل) والمقيد الثاني هو المركب الموصولي (الذي التقيناه البارحة).

أمّا إذا كان الحدّ من الحدود المسمّاة (المصدر، اسم المنفّذ، اسم المتقبّل، الصّفة المشبّهة) وشكّل حملا ولم يغيّر من محلاتيّة الفعل الأصل الذي اشتقّ منه فلا ترد معه مقيّدات عادة مثل: (سرّني إعطاء بكر عمرا مالا) والحدّ المسمّى في هذا المثال هو (إعطاء بكر عمرا مالا)، أمّا إذا غيّر محلاتيّته فإنّه يمكن تقييده، مثل: (ألقي القبض على ضارب زيد القديم).

وإذ قد تبيّن أمر المقيّدات فهذا أوان بسط القول في المخصّصات.

١-ب-ه- ه- **المخصّصات في نظريّة النّحو الوظيفيّ**: لنقل البنية الحمليّة (الدّلاليّة المنطقيّة) إلى بنية تامّة التّحديد يتمّ إدراج المخصّصات، وهي "إوّاليّة يتوسّل بها للتّمثيل، في مستوى البنية المنطقيّة (البنية الحمليّة) لفئة من الأدوات المعيّنة"[1].

وتشمل هذه الإوّاليّة مجموعة معلومات تسهم في صياغة المخصَّص (الحمل، المحمول، الحد، ...) فيما بعد على مستوى البنية المكونيّة، ولذلك يكتفى في مستوى البنية الحمليّة بالتّمثيل للجوانب المعجميّة الدّلاليّة البسيطة، فلا يمثّل للمحمول، مثلا، تمثيلا كاملا نهائيا، بل جلّ ما يذكر رصيد معلوماتي (بعضه يتعلق بالزمن وبعضه بالجهة ...) يترجم فيما بعد إلى صياغة، والأمر نفسه مع الحدود حيث تذكر معها مجموعة معلومات (مثل: الإفراد، التثنية، التذكير ...) يسترشد بها في صياغتها بشكل مكتمل، وهذا يعني أنّ هذه المخصّصات تعدّ دلائل أو مؤشّرات لخصائص الحدود الصّرفيّة التّركيبيّة[2].

هذه المخصِّصات تتنوّع وتتعدّد بحسب نوع المخصَّص (قد يكون حدا أو محمولاً أو حملاً)، وقد عرض **المتوكّل** لمختلف المخصّصات في مرحلة ما قبل المعيار في كتب متفرقة، ثم أعاد تجميعها

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٠٣.

[2] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٣٣.

والتّدقيق فيها في مرحلة المعيار، وبالضّبط في كتابه (قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة بنية المكونات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبيّ)[1].

والجديد في هذه المرحلة (مرحلة المعيار) أنّه صار ينظر إلى الجملة على أنّها مكوّنة من ثلاثة عناصر أساس "(الحمل والقضيّة والقوّة الإنجازيّة)، ويتكوّن الحمل، في حدّ ذاته، من ثلاثة عناصر أو حمول فرعية وهي: (الحمل النّووي، والحمل المركزيّ، والحمل الموسّع). وتقوم بين هذه العناصر علاقات سلّميّة، إذ كلّ عنصر يعدّ إطاراً يدمج فيه العنصر الذي يسفله؛ فالحمل النّووي يدمج في إطار الحمل المركزي والحمل المركزي يدمج في إطار الحمل الموسّع والحمل الموسّع ككلّ يدمج في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازيّة. ويتمّ الانتقال من مستوى إلى المستوى الذي يعلوه عن طريق إضافة مخصّص ولاحق (أو مجموعة من اللواحق) إلى عنصرٍ نواةٍ، وفقا للبنية العامّة (٨): ٨- [مخصّص، نواة، لاحق]"[2]، وسيكتفي البحث، في هذا السّياق، بإيراد مخصّصات مرحلة ما قبل المعيار المتعلّقة بالحمل والمحمول والحدود.

١-ب-٥- ٥-١- **المخصّصات المتعلّقة بالحمل**[3]: فُرّق في مرحلة ما قبل المعيار بين الحمل النّووي والحمل الموسّع على أساس أنّ الحمل النّوويّ هو نتاج محمول وموضوعات واجبة الذّكر تورد معه. أمّا الحمل الموسّع فينتج من تطبيق قواعد توسيع الأطر الحملية التي يتمّ بموجبها إضافة حدود لواحق (satellites) كالحدّ الزّمان والحدّ المكان والأداة وغيرها إلى الإطار الحمليّ النووي[4]، لكنّ هذا التّفريق بين الحمل النّووي والحمل الموسّع لم ين عليه تفريق بين المخصّصات اللاّحقة للنّوعين، بل كان الكلام يدور حول مخصّص واحد يلحق الحمل هو المخصّص الحمليّ، فما هو هذا المخصّص؟ وماذا يخصّص يا ترى؟

---

[1] - ينظر، أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٤٥- ١٢٠.

[2] - أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي**، ص١١- ١٢.

[3] - من المعلوم أنّ مخصصات الحمل يتم تحديدها "في مستوى البنية الوظيفيّة، إذ إن تحديد هذا الضرب من المعلومات يرتبط غالبا بشروط مقامية" (أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص١٢٩.)، ولكنّ البحث ذكرها ضمن معطيات البنية الحملية جمعا لها مع مختلف المخصّصات الأخرى.

[4] - ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٢٩.

حصر **المتوكّل** هذا المخصّص في القوّة الإنجازيّة التي تلحق الجملة والتّوابع التي تواكب تلك القوة[1]، وحتى يُدرك المقصود بالقوة الإنجازيّة نذكّر بأنّ "حمولة الجمل الدّلاليّة في اللّغات الطّبيعية دلالتان: دلالة قضوية ودلالة إنجازيّة. الدّلالة القضويّة (أو المحتوى القضوي) هي مجموع دلالات مكونات الجملة مضمومة حسب العلائق السّلّميّة القائمة بين هذه المكونات، فالدّلالة القضويّة للجملة (٣٨) (٣٨- أكل الضيوف ثريدًا) حاصلة بضمّ دلالات المكونات (أكل) و(الضيوف) و(ثريدًا)، أمّا الدّلالة الإنجازيّة (أو القوة الإنجازيّة في اصطلاح فلاسفة اللغة العادية) فهي الفعل اللّغوي المواكب لإنجاز الجملة. وتكون الدّلالة الإنجازيّة إما إخبارًا ... أو سؤالاً... أو وعداً ... أو غير ذلك. ثمة حالات تحمل فيها الجملة دلالتين إنجازيّتين اثنتين: الدّلالة الإنجازيّة الحرفيّة المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها و الدّلالة الإنجازيّة (المستلزمة) حواريا؛ أي الدّلالة التي تواكب الجملة بمقتضى مقام التّخاطب. بعبارة أخرى ثمة حالات يحصل فيها، بإنجاز جملة ما، فعلان لغويّان اثنان: فعل لغوي مباشر (الفعل اللغوي المطابق لصيغة الجملة) وفعل لغوي غير مباشر أي الفعل اللّغوي المستخلص من المقام"[2]. وبناء عليه، فالقوّة الإنجازيّة هي المعلومة التي يريد المتكلّم إيصالها إلى المتلقّي، ويمثل لها في مستوى البنية الحمليّة بواسطة مخصّص الحمل، ومخصّص الحمل هو المؤشّر الذي يرد ذكره في مستوى البنية الحمليّة ليدلّ عليها. لكن كيف يمثّل لهذا المخصص؟

عرض **المتوكّل** لعدّة اقتراحات (اقتراح روس، اقتراح جونك، ...)[3] رأى أنّها لم تبلغ درجة التمثيل الكافي الذي يُطمح إليه، ذلك أنّ من متطلّبات التّمثيل الكافي الاستجابة للمبادئ المنهجيّة الآتية[4]:

١. التّمثيل للقوّتين الإنجازيّتين الحرفيّة والمستلزمة مقاميًا.
٢. التّمثيل للعلاقة بين القوّتين الإنجازيّتين .
٣. التّلازم والمبادئَ المنهجية للنحو الوظيفي.

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص ٣٢.
[2] – المصدر نفسه، ص١٦.
[3] – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١١٠، وما بعدها.
[4] – المصدر نفسه، ص١١٦.

وفي ضوء هذه المبادئ اقترح أن يمثّل في النحو الوظيفي للدّلالة/ القوّة الإنجازية بالشّكل التالي[١]:

أ- يرمز بصفة عامّة، إلى الدّلالة الإنجازيّة، بمخصّص الحمل الذي يأخذ شكل أحد هذه المؤشّرات: (خب) إخبار، (سه) سؤال، (مر) أمر ...

ب-حين لا يواكب المحتوى القضويّ للجملة إلّا دلالة إنجازيّة حرفيّة يرمز لهذه الدّلالة بمخصّص حمل بسيط (مخصص واحد).

ج- أمّا حين يواكب المحتوى القضوي للجملة دلالة إنجازيّة حرفيّة ودلالة إنجازيّة مستلزمة مقاميًا فإنّه يرمز إلى هاتين الدّلالتين بمخصّص حمل مركب (أي بمخصّصين).

ج- ثمّ يتمّ إدماج (مصدري) في صدر الحمل في مستوى البنية المكونيّة، طبقا لقيمة المخصّص المرموز إليها في مستوى البنية الوظيفيّة، وتضطلع بهذا الإدماج إحدى مجموعات قواعد التّعبير.

ويمكن، للتّوضيح، أخذ المثال الآتي: (أَوَ لطم خالد هندا؟!) حيث يمثّل له بعده حاملا لقوتين إنجازيّتين، قوة إنجازيّة حرفية (الاستفهام)، وقوة إنجازيّة مستلزمة (الإنكار) كما يلي:

[سه[نك [لطم ف (ع١ ذ س١ :خالد (س١)) منف (ع١ث س٢: هند (س٢)) متق]]]

حيث يشير (سه: الاستفهام ، نك: إنكار)

فهذه الجملة تتضمّن مخصّصين، مخصّصا مواكبا لنمط الجملة هو الاستفهام، ومخصّصا يفهم مقاميًا هو الإنكار.

توابع مخصّص الحمل: هي مجموعة مكونات يتحدّد مدلولها إذا ربطت بالقوة الإنجازيّة المواكبة للحمل، أو هي عبارات "تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافية تتعلّق بكيفيّة إنجاز الفعل اللّغويّ المواكب للجملة أو القصد من إنجازه، أو ما يتوقّف عليه إنجازه من شروط أو زمن إنجازه أو مكانه"[٢]، وهذا يعني أنّ "الحمولة الإنجازية شقان: مخصّص ولواحق"[٣]، مثال ذلك: (بصراحة، أنا لم أكن صادقا

---

[١] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٧-١٨.

[٢] - أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ص٦٢.

[٣] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١١٤.

معك)، فكلمة (بصراحة) متعلّقة بالقوّة الإنجازيّة الإخبار لا بالمحمول، إذ يمكن تعليق (بصراحة) بالفعل الإنجازي، فنقول: (أخبرك بصراحة)، ولا يمكن تعليقها بمحمول الجملة التي ترد بعده. وقد دلّل **المتوكّل** على أنّها تابع من توابع المخصّص بـ[1]:

١. أنّها ليست حدودا من حدود الحمل، إذ لا يقوم بأيّ دور في تخصيص دلالة المحمول.
٢. وأنّها لا تحدّد معنى الحمل ككلّ.
٣. وأنّها متعلّقة بالقوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل.

ويمثّل لها كالآتي[2]: [مخصِّص[حمل]لاحق المخصِّص].

١-ب-٥- ٥-٢- **مخصّص المحمول:** ينظر إلى المحمول في النّحو الوظيفيّ على أساس أنّه يدلّ على واقعة، ولا شكّ أنّ هذه الواقعة ليست حدثا معزولا، ولذلك يجب أن ينظر إلى زمن تحقّقها وإلى كيفيّة تحقّقها والتّكوين الدّاخليّ لها لمن رام فهم عناصرها ومكوّناتها، و في ضوء هذين الوسيطين (الزّمن، والتّكوين الدّاخلي) تتمّ صياغة المحمول (صيغة المضارع، صيغة الماضي، اسم ورابط ...) في مستوى البنية المكونيّة وفق قواعد مخصوصة تعرف بقواعد صياغة المحمول، مستثمرة المعلومات الجزئية (التي يتمّ إدراجها في مستوى البنية الحمليّة) التي تصفها وتحدّد تكوينها والتي تسمّى بمخصصات المحمول.

وبناء عليه، فزمن الواقعة مخصّص من مخصّصات المحمول، والتّكوين الدّاخلي للواقعة مخصّص آخر كذلك؛ يسمّي **المتوكّل** الأول المخصّص الزمّاني ويسمّي الثّاني المخصّص الجهي، موردا أنّ تحديد صيغ المحمول الفعلي والمحمول غير الفعلي تتفاعل في تحديده الوسائط الثّلاثة الآتية[3]:

١. صيغة الجملة (الإثبات أو النّفي)
٢. والتخصّيص الجهي
٣. التخصّيص الزمني.

[1] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص٣٣.
[2] - هذا التمثيل مستوحى من البنية العامة التالية: [ع[نواة]&]. أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النّحو الوظيفي**، ص٩٤.
[3] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص١٦.

لفهم هذه الوسائط جيّدا، يجدر بالبحث أن يجيب عن هذه الأسئلة: ما هي أنواع مقولة الزّمن؟ وما هو مرتكز التّمييز بين هذه الأنواع؟ وما هو الفرق بينه وبين الجهة؟ وكيف يمثّل لهما في مستوى البنية الحمليّة؟

يعتمد **المتوكّل** في تحديده للزّمن والجهة على الرّؤية التي قدّمها (**كمري**)، فالزّمن "مقولة تربط وقت تحقّق واقعة ما ... بوقت آخر يشكل المرجع (Reference time) ويكون الوقت المرجع هذا، في الغالب، وقت التكلم"[1]، أمّا الجهة فهي "المقولة التي تحدّد التّكوين الدّاخليّ (internal temporal constituency) للواقعة"[2].

ومن خلال هذين التّعريفين للزّمن والجهة يمكن أن نستشف أنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ الزّمن "يحدّد وقت تحقّق الواقعة بالنّسبة للوقت المرجع الذي يغلب أن يكون وقت التّكلم، في حين أنّ المقولة الثّانية [الجهة] تحدّد التّكوين الزّماني الدّاخلي لنفس الواقعة، فالزّمان والجهة إذن مقولتان متباينتان"[3].

سيحاول البحث عرض كلّ مخصّص على حدة، مع بيان كيفيّة التّمثيل لكلّ واحد منهما في مستوى البنية الحمليّة:

أ- **مخصّص الزّمن**: لتحديد الزّمن الذي يواكب الواقعة اعتُمد وقت التّكلم مرجعا يُميَّز به بين مختلف المقولات الزمنيّة "فالواقعة تتحقّق أثناء التّكلّم أو قبل التّكلّم أو بعده، فزمن تحقّقها في هذه الحالات على التّوالي، إمّا (حاضر) أو (ماض) أو (مستقبل)"[4]، أي إنّ الواقعة تكون في الزّمن الحاضر إذا كان وقت تحقّقها يلابس أو يقرن بوقت التّكلّم، وتكون في الزّمن الماضي إذا كان وقت تحقّقها سابقا لوقت التّكلّم، وتكون في الزّمن المستقبل إذا كان وقت تحقّقها يقع بعد زمن التّكلّم.

---

[1] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص٢٢.
[2] – المصدر نفسه، ص٢٢.
[3] – المصدر نفسه، ص٢٢.
[4] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٣.

وكمثال على هذا يمكن أخذ الجمل التّالية المتّفقة في المحتوى القضويّ والقوّة الإنجازيّة، المختلفة في مقولة الزمن، هذه الجمل هي: أ- كتب الطّفل رسالة ب- يكتب الطّفل رسالة ج- سيكتب الطّفل رسالة.

حيث يلاحظ أنّ الجملة (أ) "تموقع ... حدث الكتابة في الماضي بالنّظر إلى لحظة التّلفّظ خلافا للجملة (ب) التي تموقع الحدث باعتباره موافقا لزمن التّلفّظ بالجملة، أمّا الجملة (ج) فتموقع الحدث في المستقبل بالنّظر إلى لحظة التّلفّظ، ونرى أنّ الجمل ... تقتسم المحتوى القضويّ نفسه (وهو كتابة الطّفل رسالة) ولا تقتسم الموقعة الزّمنيّة لهذا المحتوى، فهاته الجمل كلّها تتضمّن الحدث نفسه إلا أنّ كلا منها تمنحه موقعا مختلفا بالنّظر إلى لحظة التّلفّظ (أو زمن الإخبار)"[1] .

ويضيف **المتوكّل** إلى مقولات الزّمن السّابقة مقولة الماضي المطلق ومقولة الماضي النّسبي؛ على أساس أنّ الماضي المطلق هو أن تتحقّق الواقعة في زمن سابق لزمن التكلّم دون قيد، أمّا الماضي النسبي فهو أن تتحقق الواقعة في زمن سابق لتحقق واقعة أخرى مثل: (سافر خالد إلى مراكش وكان قد اتفق مع عمرو على اللقاء هناك)، فالمحمول (اتفق) مخصّصه الزّمني هو الماضي النّسبي (وذلك بالنّظر إلى المحمول سافر)[2].

ب- **مخصّص الجهة**: إنّ النّاظر في التّكوين الزّماني الدّاخلي للواقعة يجده تامّا (perfective) أو غير تامّ (imperfective). وتمامها يعني أنّها لا تتجزأ بل تشكّل كلا يتحيّز في زمن مخصوص وهذا الزّمن عادة ما يكون الماضي بنوعيه المطلق والنّسبي[3]، أمّا عدم تمامها فمعناه تجزّؤها وتفرّعها (أو بعبارة النحاة العرب المتقدمين: يدلّ على حركة الحدث)، وتجزّؤها هذا قد يكون بتكرارها أو استغراقها أو الشّروع فيها، أو مقاربتها أو تدرجها ...[4]

---

[1] - عبد الحميد جحفة، **دلالة الزّمن في العربيّة (دراسة النّسق الزّمني للأفعال)**، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط١، ٢٠٠٦)، ص١٠٦.

[2] - ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص ص٢٣ - ٢٤ .

[3] - المصدر نفسه، ص٢٦.

[4] - المصدر نفسه، ص٢٧.

يعبّر عن الوقائع "غير التّامة المتكرّرة والمعتادة والمستغرقة والمتدرّجة بصيغة المضارع مجرّدة إذا كانت متحيّزة في الزّمان الحاضر، وبها ملصقة بها صرفة دالة على الاستقبال إذا كانت متحيّزة في الزّمان المستقبل، وبها مضافا إليها فعل مساعد إذا كانت متحيّزة في الزّمان الماضي. أمّا الوقائع (غير التامة المشروع فيها والمستمرة والمقاربة فيعبّر عنها بمحمول مركّب مكوّن من فعل مساعد وصيغة المضارع أو فعل مساعد ومحمول اسميّ أو صفيّ"[1].

مثال ذلك: (١- شرع الأستاذ يشرح الدّرس)، (٢- ما زال خالد يكتب الرّوايات). ففي المثال الأوّل الواقعة (يشرح) مشروع فيها وهي غير تامّة، وفي الثّاني الواقعة (يكتب) مستمرّ فيها وهي غير تامّة كذلك.

ويجب أن يعلم أنّ هذين المخصّصين غير مفصولين "حيث تتفاعل المقولتان الجهة والزّمان في تحديد صيغة المحمول"[2]، ولذلك فإنّه حين يمثّل لهما لابدّ أن يمثّل لهما بشكل يكونان فيه غير مفصولين، وقد اقترح **ديك** أن يمثّل لهذين المخصّصين وفق البنية العامّة التّالية[3]: [Ω T ४ (س١) (س٢) ... (س ن)]، حيث: Ω : المخصص الجهي، T: المخصص الزماني، ४: المحمول.

ويأخذ كلّ منهما قيمة كالآتي:

١- Ω {تا ،غ تا}، غ تا{متك، مستغ، معت، شع، مقا، سمر}، غ تا شع {سر، قع}.

٢- T {مض، حض، مق} مض {مط، نس}.

حيث: تا= تاما، غ تا= غير تام، متك= متكررا، مستغ= مستغرقا، معت= معتادا، شع= مشروعا فيه، مقا= مقاربا، سمر= مستمرا، سر= مسترسلا، قع= منقطعا، مض= ماضيا، حض= حاضرا، مق= مستقبلا، مط= مطلقا، نس= نسبيا.

ويتم إدراج هذين المخصّصين في مستوى البنية الحمليّة للجمل الآتية كالآتي:

[1] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص٣١.

[2] – المصدر نفسه، ص٣٠.

[3] – ينظر:، المصدر نفسه، ص٣٨.

١-كتب خالد الرّسالة ٢- كان كتب خالد الرّسالة ٣-كان خالد يكتب الرّسالة ٤- مازال خالد يكتب الرّسالة ٥- شرع خالد يكتب الرّسالة.

١-[تا[مض مط[ك .ت.ب{فَعَل}ف (ع س١: خالد (س١)) منف(ع س٢:رسالة(س٢)منف]]]

٢-[تا[مض نس[ك.ت.ب{فَعَل}ف (ع س١:خالد(س١)) منف(ع س٢: رسالة (س٢)منف]]]

٣-[غ تا[مض[ك.ت.ب {فعل}ف (ع س١:خالد(س١)) منف(ع س٢: رسالة (س٢)منف]]]

٤- [غ تا سمر [مض [ك.ت.ب {فعل}ف (ع س١: خالد(س١)) منف(ع س٢: رسالة (س٢) منف]]].

٥- [غ تا شع [مض [ك.ت.ب {فعل} ف (ع س١: خالد (س١)) منف (ع س٢: رسالة (س٢) منف]]][1].

ومن هذا التّمثيل وهذه الأمثلة يتأكّد أنّ المقولات الجهيّة والزّمانيّة تتفاعل "في تحديد صيغ المحمول في اللّغة العربيّة، يرد المحمول الفعليّ بصيغة الماضي مجرّدة إذا دلّ على واقعة تامّة متحيّزة في الزّمان الماضي المطلق، وبنفس الصّيغة مضافا إليها الفعل المساعد (كان) إذا دلّ على واقعة (تامّة) متحيّزة في الزّمان الماضي النّسبي، ويرد بصيغة المضارع مجرّدة أو مضافاً إليها فعل مساعد في الحالات الأخرى، أمّا المحمول غير الفعلي (الاسم أو الصّفة) فيرد مضافاً إليه فعل رابط إذا دلّ على واقعة غير تامّة متحيّزة إمّا في الزّمان الماضي أو الزّمان المستقبل"[2]، والمقصود بالفعل الرّابط ههنا هو (كان)، وقد تضاف إليه "زمرة الروابط الدالة على الشروع المسترسل إلى المحمول غير الفعلي الدّال على واقعة غير تامّة مشروع في تحقيقها شروعا مسترسلا إذا كانت الواقعة متحيّزة في الزّمان الماضي أو الزّمان المستقبل"[3]، وقد تضاف إليه "زمرة الرّوابط الدّالة على الاستمرار إلى المحمول غير الفعليّ الدّالّ على واقعة غير تامّة مستمرّة إذا كانت هذه الواقعة متحيّزة في الزّمان الماضي أو الزّمان الحاضر أو الزّمان المستقبل"[4].

---

[1] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص٤٤.

[2] - المصدر نفسه، ص٥٢.

[3] - المصدر نفسه ، ص٤٧.

[4] - المصدر نفسه، ص٤٨.

١-ب-٥- ٥-٣- **مخصّصات الحدود**: عرّف **المتوكّل** هذه المخصّصات بأنّها "كلّ عنصر يقوم بدور تعديد أو تسوير أو تعيين ما يحيل عليه الحدّ، أي الذّات (أو مجموعة الذّوات) التي يدلّ عليها الحدّ"[١]، وقد حصرها في خمسة مخصّصات، ناظرا إلى الصّور التي يمكن أن يكون عليها ف "مخصّص الحدّ يمكن أن يكون تعريفا أو تنكيراً، تعميما أو تخصيصًا، سورًا أو عددًا أو إشارة"[٢]، وأضاف في موضع آخر مخصّص الجنس، لتصبح عدد المخصّصات المعتمدة في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي ستّة.

وإذا كانت البنية العامّة لتمثيل الحدود هي: (ω س ي φ_1 (س ي): φ_2 (س ي): ... φ_n (س ي)) ن ≥ ١، وأنّ (ω) تشكّل المخصّصات التي يمكن أن تلحق حدا من الحدود، فإنّ القيم التي يمكن أن تأخذها (ω) هي: ω= {ع/ك، م/ ص، ذ/ ث، سو، عد، شا}، حيث: ع= تعريفا، ك= تنكيرا، م= تعميما، ص= خاصّا، ذ= ذَكَرا، ث= أنثى، سو= سورا، عد= عددا، شا= إشارة[٣]. وسيحاول البحث عرض وجهة نظر النّحو الوظيفي المتعلّقة بهذه المخصّصات، وأهمّ خصائصها وكيفيّة التّمثيل لها.

أ- **مخصّص التّعريف/ التّنكير**: تحديد مفهومي التّعريف والتّنكير مرهون بمعرفة إحالة الحدّ، وإحالة الحدّ يعتمد في تحديدها على المخزون المعلوماتي للمخاطب حول ذلك الحدّ المقصود، وإذا كانت الإحالة إحالتين إحالة تعيين وإحالة بناء، فإنّ إحالة التّعيين تكون في الحدود المعرّفة وإحالة البناء تكون في الحدود المنكّرة.

وقد ضبط **المتوكّل** مفهومي هذين المصطلحين (التّعريف والتّنكير)، نقلاً عن **ديك**، على أساس أنّ الحدّ المعرف حدّ يدلّ على ذات متوافرة في مخزون المخاطب الذّهني (يعرفها المخاطب مستحضرًا ما تحيل عليها استحضاراً عينيًا)، وأنّ الحدّ المنكّر حدّ يحيل على ذات "غير متوافرة لدى المخاطب حين زمن التّكلم، ويطلب المتكلّم منه أن يتصوّرها ويبنيها ثم يضيفها إلى مخزونه الذّهني"[٤].

[١] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٣٦.
[٢] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٥٧.
[٣] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٥٦.
[٤] - المصدر نفسه، ص١٣٤.

والمعارف في العربيّة (التي تحيل على معيّن) تشمل الضّمائر (ضمائر الشّخص)، وأسماء الأعلام والمعرّف بالألف واللاّم، والمضافَ إلى ضميرٍ أو معرّفٍ بالألف واللاّم[1]، كما تشمل اسمي الإشارة والموصول إذا وردا حدّين مستقلّين، أمّا إذا وردا ضمن حدّ فلا بدّ أن يكون هذا الحدّ معرّفاً، فلا يسوغ ورود اسم إشارة مع نكرة، وكذلك لا يسوغ ورود اسم موصول مع حدّ يحمل مخصّص النّكرة، ذلك أنّ الإشارة تشكّل "في الواقع جزءاً من عمليّة إحالة التّعيين؛ إذ إنّها ... تحديد لمكان المحال عليه، فهي، بهذا المعنى، وسيلة تعين المخاطب على التعرّف على ما يحيل عليه الحدّ، لهذا الترابط بين الإشارة وإحالة التّعيين يشترط في الحدّ المتضمّن للإشارة أن يكون معرّفاً (محيلاً إحالة تعيين لا إحالة بناء)"[2] ، والأمر نفسه مع الاسم الموصول الذي يرد مقيّدًا، ولا يقيّد إلاّ معرفة.

حيّز التّعريف والتّنكير: إذا كان هناك حدّ معرّف أو منكّر فإنّ "التعريف ينصبّ على المقيّدات الصّفيّة انصبابه على المقيّد الاسميّ الأوّل، وكذلك التّنكير"[3] وهذا التّقييد قد يكون وفق علاقة إدماج أو تتابع أو عطفٍ، وإذا ورد اسم بغير هذه العلاقات فإنّه لا ينصبُّ عليه ما ينصبُّ على المقيّدات، من ذلك العناصرِ غير المقيّدة (البدليّة تخصيصًا) وعناصر الإضافة غير المباشرة (الإضافة بواسطة). وتعليل هذا أنّها صارت تشكّل حدًا مستقلاً لا مكوناً من مكونات ذلك الحدّ، ويمكن إعطاء مثال تتّضح به المسألة جيّداً:

١- مثال العنصر الذي يشكل بدلاً لا مقيّداً: (جاءني رجلٌ، الذي كان يرتدي جلباباً أمس)، فالحدّ الموصولي (الذي كان يرتدي جلباباً) لا يمكن عدّه مقيداً، بل هو عنصر مستقلّ يوضّح الحدّ (رجلٌ).
٢- مثال الإضافة غير المباشرة: (قرأت مقالاً للنّاقد)، حيث يُلاحظ أنّه في "مثل هذه التراكيب لكلّ من عنصري الإضافة إحالته الخاصة به"[4] وأحدهما نكرة (مقالاً) والآخر معرفة (للنّاقد).

تمثيل مخصّصي التّعريف والتّنكير: للتّمثيل لهذين المخصّصين يجب مراعاة المعطيات السّابقة حيث:

[1] – ينظر:أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٥٩-١٦٠.
[2] – المصدر نفسه، ص١٧٠.
[3] – المصدر نفسه، ص ١٥٨.
[4] – المصدر نفسه ، ص١٦٠.

١- إذا كان مخصّص التّعريف منصبًا على الحدّ برمته يمكن أن يؤشّر للتّعريف والتّنكير مع كلّ عنصر من عناصر الحدّ، ويمكن أن يؤشّر له في مخصّص الحدّ ككل، سواء كانت العلاقة بين عناصر الحدّ علاقة تتابع كما هو الحال في مثل: (جاء الشّيخ الكبير)، حيث يمكن أن يمثّل لمخصّصي التّعريف والتّنكير للحدّ (الشّيخ الكبير) كما يلي[١]: ١- (ع١ س ي (ع١ س ي: شيخ س): (ع١ س ي: كبير ص)) أو ٢- (ع١ س ي: شيخ س: كبير ص).

أم كانت العلاقة بين عناصر الحدّ علاقة إدماج كما هو الحال في مثل: (قرأت كتاب زيد)، ويمكن التّمثيل له كالآتي: ((ع١ذ س ي: كتاب س (س ي)) (ع١ذ س ح: زيد (س ح)).

٢- حين تتباين مخصّصات كلّ حدّ، يؤشّر لكلّ عنصر بمخصّصه الخاصّ به، مثال ذلك: (قرأت مقالا للنّاقد)، فالمقال مخصّصه نكرة، والنّاقد مخصّصه معرفة، ومن ثمّة يذكر كلّ مخصّص مع ما يناسبه، كما يلي: (ك١ س ي: (ك س: مقال س) (ع١ س ح: ناقد س))[٢].

ب- **مخصّص العموم/ الخصوص**: حدّد **المتوكّل**، نقلا عن **ديك**، العامّ بأنّه الحدّ الذي يحيل على أيّ وحدة من المجموعة التي يدلّ عليها، دون تخصيص لوحدة بعينها، وفي المقابل أورد أنّ الخاصّ هو الذي يحيل على وحدةٍ معيّنةٍ من المجموعة التي يحيل عليها ذلك الحدّ، أي هناك تخصيص لوحدة بعينها[٣].

والذي يسعف في التّمييز بين الخاصّ والعامّ[٤]:

١- السّياق اللّغوي الذي يرد فيه ذلك الحدّ، فلو قلت مثلاً: (أ- أريد أن أقرأ كتاباً ب- قرأت كتاباً) فلا شكّ أنّ بين الحدّين (كتاباً) في الجملتين اختلافًا من حيث العموم والخصوص، حيث يحيل في الجملة (أ) على عامّ (أي على أيّ وحدة من المجموعة التي يدلّ عليها لفظ (كتاب)) أمّا في (ب) فيدلّ على أنّ المقروء كتاب معيّنٌ واحدٌ وإن لم يعرفه المتلقّي، والذي يدلّ على هذا هو السّياق اللّغوي الذي ورد فيه لفظ (كتاب).

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٦٠-١٦١.
[٢] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٢.
[٣] - المصدر نفسه، ص١٦٥.
[٤] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٥.

٢- ذكر **المتوكّل** قرينة لفظية يمكن اعتمادها للتّمييز بين ما يدل عليه الحدّ من خصوص أو عموم، هذه القرينة مفادها أنّ الأداة (أيّ) "تدخل على الحدّ النّكرة ... شريطة أن يحيل هذا الحدُّ على عامٍّ"[1]، فالحدّ العام يقبل دخول (أيّ) عليه بخلاف الحدّ الخاص فإنّه لا يقبلها مثال ذلك الفرق بين: (١- أَكْرِمْ طَالِبًا ٢- أكرمت طالباً). فالطّالب الأوّل عام لقبول دخول (أيّ) عليه، والآخر خاصّ لعدم قبول دخول (أيّ) عليه.

لكن، ما هو الفرق بين العامّ والخاصّ والمعرفة والنّكرة؟ نبّه **المتوكّل** إلى أنّ الحدّ العام "يمكن أن يرد ... نكرة كما يمكن أن يرد معرفة (=حين تدخل عليه الألف واللّام التي للجنس) ... كذلك الأمر بالنسبة للحدّ الخاصّ حيث يمكن أن يرد نكرة أو معرفة: (أ- ينشر خالد مقالا يعرض فيه للوضع الاقتصادي، ب- ينشر خالد المقال الذي يعرض فيه للوضع الاقتصادي)"[2] ومن ثمة فالفرق بينهما يكمن في:

١. أنّ هذين المخصّصين مختلفان، ومن ثمة فإيراد أحدهما لا يلغي الآخر.
٢. يكمن الخّاص في المعارف التي تعريفها بالألف واللاّم، أمّا في النكرات فيستفاد من السّياق.
٣. ويكمن العام في الألفاظ النّكرات عموماً، وقد يرد في الألفاظ المعرفة بالألف واللاّم التي للجنس (والتي هي قريبة من النّكرة).

تمثيل مخصّص العموم/ الخصوص: ذكر البحث أنّ لهذين المخصّصين أحقيّة التّميّز عن بقيّة المخصّصات، وتكمن أهميّة التّمثيل لهذين المخصّصين، في نظر **المتوكّل**، وفق نظرة عامّة (لأن الأمر لا يقصر على اللّغة العربيّة وحدها)، في جوانب عديدة، من أهمّها[3]:

١. يسهم التّمثيل لهما في إزالة الالتباس الذي يلحق بعض الحدود مثل: (ستتزوج هند مصرياً) ويكمن الالتباس في أنّ الحدّ (مصرياً) يحيل "على أيّ شخص يحمل الجنسيّة المصريّة وعلى شخصٍ بعينه من صفاته أنّه مصريّ الجنسيّة"[4]، ولإزالة هذا الالتباس لابدّ من التّمثيل لهذا الحدّ

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٦٨.
[2] – المصدر نفسه، ص ١٨٦.
[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٦٧- ١٦٨.
[4] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص ١٤٣.

بمخصّصين في بنيتين تحتيّتين اثنتين يؤشّر في إحداهما للعموم وفي الأخرى للخصوص كما يلي: – (م ن ذ س ي: مصري س ي)، – (ص ن ذ س ي: مصري س ي)[1].

٢. من اللّغات ما يميّز بين بعض الضّمائر على أساس ثنائيّة عامّ/ خاصّ.

٣. ثمة لغات كالفرنسية تختلف فيها صيغة المحمول (indicative/ subjunctive) وفقا لهذين المخصّصين، إلى غير ذلك من الأسباب التي يقدّمها علماء النّحو الوظيفيّ لتبرير إدراج هذا المخصّص.

ج– **المخصّص العدديّ**: ينظر إلى الحدّ في التّمثيل التّحتي (المنطقي الدّلاليّ) بمعزل عن معدّدات ظاهرة سطحيّاً، بل يتمُّ التّمثيل لها بواسطة مخصّص يتحقّق في مستوى البنية المكوّنيّة في "مفردات قائمة الذّات كأسماء الأعداد (ثلاثة) و(أربعة) و(خمسة) ... و لواصق تلحق بالاسم المعدّد كلاصقة المثنى ولاصقة جمع المذكر السالم مثلاً "[2].

أورد **المتوكّل**، مركّزاً على الجموع المعروفة في العربيّة (جمع التّكسير، جمع المذكّر السّالم، جمع المؤنّث السّالم)، أنّ اللّغة العربيّة تسخّر وسيلتين للدّلالة على العدد هما: "وسائل معجميّة ووسائل صرفيّة؛ يقصد بالوسائل المعجميّة ما أسماه النّحاة القدامى (جموع التّكسير)، وبالوسائل الصّرفيّة اللّواصق اللّواحق، وهي نون المثنى كما في (مسلمان /مسلمين)، ونون الجمع المذكر (مسلمون/مسلمين) ولاحقة جمع المؤنّث كما في (مسلمات)، فيما يخص الوسائل المعجمية فإنّ أورد إوّالية تتيحها نظرية النحو الوظيفي للتمثيل لها هي قواعد تكوين المحمولات باعتبار جموع التكسير عمليّة اشتقاقيّة أكثر منها عمليّة صرفيّة"[3].

وبناء على هذه المعطيات يمكن تصوّر أنواع المخصّصات العدديّة كالآتي:

١– الحدّ الذي يدلّ على مفرد لابدّ أن يكون مخصّصه العدديّ دالّا على مفرد، ويمكن القول إنّ هذا المخصّص، في العربيّة، صفري؛ ذلك أنه لا يظهر في شكل محدّد خاصّ على مستوى البنية المكونية،

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص١٤٣.

[2] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٣٦.

[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٧٣.

مثال ذلك: (رأيت رجلاً)، حيث يمثّل للحدّ (رجلاً) بالتّأشير للمخصّص العدديّ بالرّمز (١) الذي يدل على أنّ هذا الحدّ مخصّصه العدديّ هو المفرد (ك١ذ س ي: رجل س).

٢- الحدّ الذي يدلّ على مثنّى يؤشّر له بإيراد مخصّص يدلّ عليه وهو (٢). مثال ذلك: (رأيت مُسْلِمَيْنِ)، ويمثّل للحدّ (مسلمَيْنِ) كما يلي: (ك٢ذ س ي: مسلم س). وتبقى إشكاليّة المفردات التي لا تنطبق عليها قاعدة المثنّى فلا شكّ أنّه يمثل لها داخل المعجم.

٣- الحدّ الذي يدلّ على جمع (مذكّر سالم/ مؤنّث سالم) يؤشّر له بالمخصّص الذي يدلّ على الجمع وهو (ن)، مثال ذلك: (المؤمنون إخوة)؛ حيث يمثّل للحدّ (المؤمنون) كما يلي: (ع ن ذ س ي: مؤمن)، (حيث ع تدلّ على أنّ الحدّ معرفة، ون تدلّ على الجمع).

٤- الحدّ الذي يدلّ على جمع التّكسير يتمّ بناؤه واشتقاقه عن طريق (قواعد تكوين الجمع) ولا بدّ أن يؤشّر له بمخصص الجمع (ن) على مستوى البنية التّحتيّة، مثال ذلك: (جاء الرّجال) يمثل له كالآتي: (ع ن ذ س ي: رجال س) مع بقاء مفردة (رجال) على حالها، وذلك لأنّ جمع التّكسير يتمّ بناؤه في المعجم، ويبقى دور ذكر مؤشّر الجمع (ن) مبرّرا لوجود قواعد أخرى تستلزمه مثل مطابقة محمول الجملة للمبتدأ، ومطابقة المقيد الثاني للأوّل[1]، إلا أنّ هذا التّمثيل يوجب "التّفكير في مواضعة عامّة تمنع من أن يعدَّ جمع التكسير مفرداً، وأن يتحقّق مخصّص الجمع صرفيّاً، تمنع من أن تولّد حدود من قبيل (الرجالون)"[2]، وتتمثل هذه المواضعة في القاعدة الاستثنائية التالية: يصبح تحقق المخصص العددي الجمع لاغياً بالنسبة للمقيد الأوّل في حدٍّ يكون مقيده الأوّل: "أ- مأخوذ من المعجم أو ب-خرجاً لقاعدة من قواعد تكوين المحمولات"[3].

٥- هناك بعض الحدود (الحدود التي مخصّصها الجمع) قد يكون لها مخصّصان، مثال ذلك: (رأيت ثلاثة رجال، وجاء خمسة مسلمين، والتقيت بعشر مؤمنات)، فهناك مخصّص الجمع (ن)، وهناك مخصّص آخر لهذا الجمع يتمثّل في هذه المفردات أسماء الأعداد (يسميها المتوكل العدد المحدّد أو العدد

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٧٨.
[2] – المصدر نفسه، ص١٧٨.
[3] – المصدر نفسه، ص ١٧٨.

الترتيبي إن قام بدور الترتيب[1]) ويؤشر له بحسب العدد المذكور، وبذلك يمكن التمثيل للأمثلة السابقة كما يلي: (ثلاثة رجال)← (ك٣ن ذ س ي: رجال)

(خمسة مسلمين) ← (ك٥ن ذ س ي: مسلم)

(عشر مؤمنات) ← (ك١٠ن ث س ي: مؤمن)

غير أنّ **المتوكّل** يجعل هذا النّوع من المخصّصات (المحدّدة والتّرتيبيّة) مندرجاً ضمن الأسوار، فما هو مفهوم السّور؟ وما هي أنواعه؟ وكيف يتم التّمثيل له؟.

د- **المخصّص السّوري:** مصطلح السّور من المصطلحات المنطقيّة التي تحيل على "ضرب من العوامل التي تربط المتغيرات فتسمّى متغيّرات مربوطة مقابل المتغيّرات الحرّة أو غير المربوطة ... وقد تكون هذه المتغيرات موضوعات (أي أسماء دالة على الذوات) أو محمولات (مشتقات)"[2]، وتتمثل هذه العوامل أساسا في كلّ ما يدلّ على عدد أو كمٍّ ما "يحيل عليه اسم ما بأي وسيلة من وسائل بيان الأعداد والكميّات"[3].

وعرّفه **المتوكّل** في مرحلة الجملة تعريفاً قاصرًا، حاصرًا إياه في ما دلّ على كمّيّة جزئيّة أو كليّة، معتمدًا في تعريفه هذا على المثال (الحدّ بالمثال)؛ يقول: "تعدّ أسوارًا المخصّصات التي تتحقّق في شكل المفردات التي من قبيل (كلّ) و(جميع) و(بعض)، وهي كما هو معلوم أسوار كليّة وأسوار بعضية"[4]، لكنّه ما لبث أن وسّع دائرتها، تبعا ل**ديك**، لتشمل[5]:

١- الأسوار التي تدلّ على الكليّة أو البعضيّة؛ مثل: كل، جميع، كافة، بعض ...
٢- العدد المحدّد (cardinal numerals)؛ ويتمثّل في اسم العدد الذي يقوم بدور تحديد عدد المحال عليه، مثل: (رأيت أحد عشر كوكبًا).

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٧٩.

[2] - شكري المبخوت، **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩)، ص ٨٥.

[3] - المرجع نفسه، ص٨٧.

[4] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٣٦.

[5] - ينظر: **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٧٩.

٣- العدد الترتيبي (ordinal numerals)؛ ويتمثل في اسم العدد الذي يقوم بدور ذكر مرتبة المحال عليه، مثل: وصل رابع المتسابقين.

تمثيل المخصّص السّوري: تمتاز المخصّصات السّورية بعدّة خصائص جعلت **المتوكّل** يجوّز إمكانين لرصدها، وفي ضوء هذين الإمكانين يتمّ وضع التّمثيل الملائم لها (علما أنّه يختلف أحدهما عن الآخر حسب التّصوّر الذي تقدّمه كلّ إمكانيّة)، هذان الإمكانان هما :

أ- يمكن عدّها مقيّدات تتصرّف سطحا تصرّف المخصّصات.

ب- يمكن أن تعدّ مخصّصات ولكنّها تمتاز بقابليّتها (في بعض اللّغات كالعربيّة) لأن تنتقى رؤوسًا للمركّبات التي تتضمّنها [1].

ولتوضيح الأمر وما تجوّزه كلّ إمكانيّة نأخذ المثال الآتي: (جاء خمسة طلبة)، حيث يمثّل للحدّ (خمسة طلبة) كما يلي:

١- حسب الإمكان الأوّل: (ع ن ذ س ي: خمسة: طلبة س)

٢- حسب الإمكان الثّاني (ع٥ذ س ي: طلبة س)

من بين الخصائص التي جعلت **المتوكّل** يورد هذين الإمكانين[2]:

١- هذا السّور أو العدد يتقدّم على الحدّ كما يجوز أن يتأخر عنه.

٢- أنّهما يتصرّفان تصرّف رأس المركّب؛ حيث إنّهما يحملان أداة التّعريف، والعلامة الإعرابيّة.

ه- **مخصّص الجنس (مذكّر/ مؤنّث)** : يرى **ديك** أنّ مخصّص الجنس "سمة لازمة للاسم بحيث لا يمكن أن يؤشّر لها بواسطة مخصّص الحدّ"[3]، غير أنّ **المتوكّل** يرى ضرورة التّأشير لسمة الجنس (في بعض اللّغات كالعربيّة) مبررًا هذه الضّرورة بما يلي[4]:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٨٠.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٧٩- ١٨٠.

[3] - المصدر نفسه، ص١٨١.

[4] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٨١.

أ- ليس التّقابل بين المذكّر والمؤنّث معجمياً (مثل: امرأة/ رجل، ولد/ بنت ...) دائماً بل قد يكون صرفياً (استنادًا إلى لاحقة معينة) مثل: (طالب/ طالبة، مدرس / مدرسة ...).

ب- ارتباط بعض المخصّصات بمؤشّر مخصّص الجنس، كمخصّص العدد، (جمع المذكّر السّالم والمؤنّث السّالم) فإذا لم يؤشّر لهذا المخصّص فإنّه يمكن أن يتولّد أحدهما مع أنه غير مقصود.

ت- تتمّ المطابقة بين مقيّدات الحدّ، وبين المحمول وفاعله اعتمادًا على مؤشّر هذا المخصّص، ولا يمكن رصد علاقة المطابقة هذه إلّا إذا أُورد مخصّص الجنس.

تمثيل مخصّص الجنس: يؤشّر لهذا المخصّص بـ: (ذ) للمذكّر، و (ث) للمؤنّث، مثال ذلك: (جاء الأستاذ)، فالحدّ (الأستاذ) يمثّل له بإدراج مخصّص الجنس كالآتي: (ع١ذ س ي: أستاذ س) حيث: ع= معرفة، ١= مفردا، ذ= ذكرا.

و- **مخصّص الإشارة** : إيراد اسم الإشارة أو ضمير إشارة في سياق ما له دوران أساسيّان:

أ- الإحالة على ذات (أو واقعة أو فكرة ...) معيّنة لها وجود إمّا في المقام التخاطبي أو في السّياق اللغوي[1]، وهذه الإحالة التي تقوم بها هي إحالة تعيين وليست إحالة بناء، ولذلك يشترط في الحدّ المتضمّن للإشارة أن يكون معرفة لا نكرة.

ب- تحديد الاتجاه أو المكان الذي على المخاطب أن يبحث فيه عمّا يحيل عليه الحدّ، بالنظر إلى المركز الإشاري (deictic centre) الذي يتضمّن المتكلّم والمخاطب ومكان التّخاطب وزمانه[2].

الألفاظ المستعملة للإشارة نوعان: ١- أدوات مثل: هذا و ذاك وذلك ...، وحدود إشاريّة مثل: هنا وهناك...[3]، ويكمن الفرق بينهما في أنّ "الإشارة في الحدود الأولى مجرد مخصّص لحدّ يستقل بمقيّده (أو مقيّداته) في حين أنّها في الحدود الثانية مقيّد للحدّ"[4]؛ أي إنّها في الأولى تشكّل مخصّصا من المخصّصات التي ترد ضمن الحدّ، ويكون دورها الإحالة على الذّات التي تشكّل أساس الحدّ أو عمدته، أمّا في الثّانية فهي نفسها الحدّ.

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص ٣٧.

[2] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)** ، ص١٧٠.

[3] - المصدر نفسه، ص١٧٠.

[4] - المصدر نفسه، ص١٧٢.

مثال الأولى: (أعجبني هذا الكتاب)، الحدّ في هذا المثال هو (هذا الكتاب)، (هذا) هو المخصّص الإشاري، (ال) مخصّص التّعريف في الحدّ و(كتاب) مقيّد الحدّ ورأسه.

ومثال الثانية: قوله جلّ وعلا: ﴿قالَ ذلِكَ ما كُنّا نَبغِ فَارتَدّا عَلى آثارِهِما قَصَصًا ﴿٦٤﴾ (الكهف/ ٦٤)، حيث يشكّل اسم الإشارة (ذلك) حدا مستقلاً.

ويبرّر **المتوكّل** سبب جعل (هذا) في حدّ مثل (هذا الكتاب) مخصّصًا لا مقيّداً بـ:

١- المحال عليه بالحدّ (هذا الكتاب) هو (الكتاب) لا (هذا)؛ أي إنّ العبارة المحيلة في هذا الحدّ هي (الكتاب)، ويأتي دور (هذا) لتسهيل الإحالة.

٢- معروف أنّ النّعت في العربيّة لا يتقدم على منعوته، ولو كان (الكتاب) نعتاً لما جاز تقديمه مثل: (قرأت الكتاب هذا)[١].

ومن ثمّة فعلامة الإشارة لا يمكن أن تعدّ مقيّدًا إلاّ في حالة ورودها مشكّلة للحدّ برمته، أمّا في الحالات الأخرى فهي مخصّص[٢].

تمثيل مخصّص الإشارة: للتّمثيل لهذا المخصّص يجب استحضار القيم التي يأخذها (قريب، بعيد، متوسط) وكذا المركز الإشاريّ، وزمان التّكلم (زهـ)، ومكانه (م هـ) وطبيعته (أأداة هو أم حدّ).

أورد **المتوكّل** اقتراحين للتّمثيل لهذا المخصّص:

١- الاقتراح الأوّل[٣]: هو اقتراح تقدّم به **ديك**، ذهب فيه إلى التّمثيل له مع بقية المخصّصات، لكن بمؤشّر يدلّ على القيمة التي يأخذها اسم الإشارة من قرب أو بعد أو توسط، لتوضيح هذا الأمر نأخذ الأمثلة الآتية:

أ- هذا المقال مفيد (ق ع١س ي: مقال)، حيث ق= قريبا.

ب- ذلك المقال مفيد (ب ع١س ي: مقال)، حيث ب =بعيدا.

---

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٧٣-١٧٤.

[٢] - المصدر نفسه، ص١٧٤.

[٣] - المصدر نفسه، ص١٧٥.

ج- هذا زيد (ع١س ي: ق)

د- هنا يعيش محمد (ع١س ي: ق) مك ، حيث (مك= مكانا)

وينبغي التنبيه إلى أنّ اسم الإشارة في المثالين (ج) و(د) ليس مخصّصا بل هو حدّ، ولذلك اختلف تمثيله فيهما عن المثالين (أ، ب) حيث ورد فيهما مخصّصا.

٢- الاقتراح الثّاني هو اقتراح تقدّم به **المتوكّل**[١]، ومفاده أنّه يذكر مخصّص الإشارة مستقلا بالتركيز على معطيات المركز الإشاري، بعد التّأشير لمختلف مخصّصات الحدّ (التّعريف والتّنكير ...) كما يلي:

أ- (ع١س ي: مقال س) س ي ~ م هـ حيث ~ = قريبا من.

ب- (ع١س ي: مقال س) س ي≠ م هـ حيث ≠ = بعيدا عن.

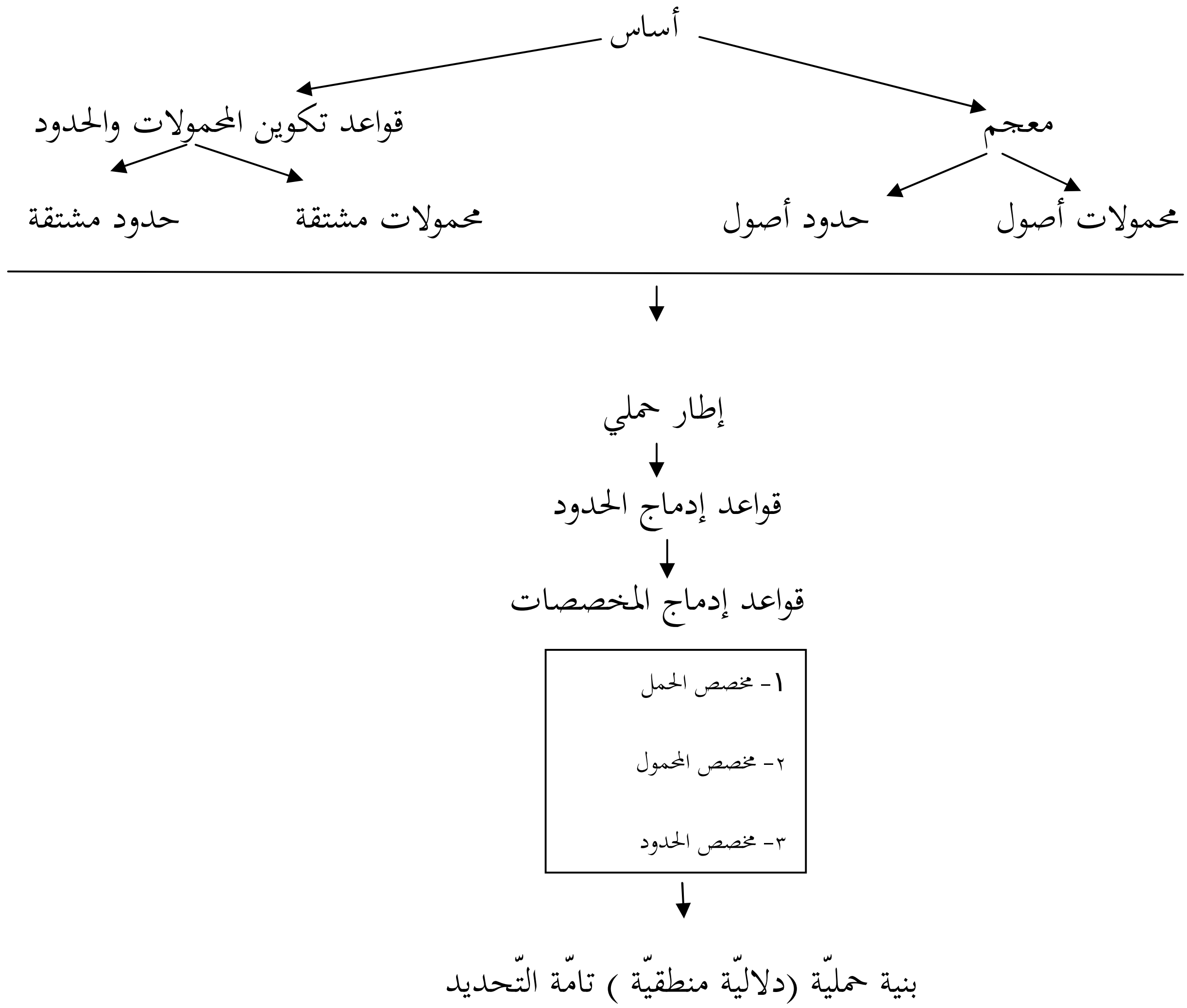
وإذا كان اسم الإشارة يشكّل حدًا مستقلاً فلا بدّ من ذكر مقولة الإشارة ثم ذكر مخصّصه كما يلي:

ج- (ع١س ي: شا): س ي ~ م هـ).

د- (ع١س ي: شا): س ي ≠ م هـ) مك

وبعد أن تدمج مختلف المخصّصات التي عرضت (مخصّصات الحمل، ومخصّصات المحمول، ومخصّصات الحدود) نحصل على بنية حمليّة تامّة التحّديد، ويمكن تلخيص مختلف مراحل بنائها كما يلي:

[١] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١٧٥.



وبناء عليه يمكن القول: إنّ عناصر البنية الحمليّة تشمل: ١- وحدات معجميّة (أصولا ومشتقّة)، ٢- وظائف دلاليّة، ٣- مقيّدات، ٤- مخصّصات (مؤشّرات الخصائص الصّرفية التّركيبيّة).

الفصل الرّابع:

الجهاز الواصف في نظريّة النّحو الوظيفيّ (البنية الوظيفيّة والبنية المكونيّة).

بعد تحديد مختلف الجوانب المنطقيّة الدلاليّة التي تعدّ نواة بناء الجملة وتكوينها، يأتي دور التّأشير لمختلف الجوانب التداوليّة، وكان البحث قد عرض لبعضها في تطرّقه للبنية الحمليّة (مخصّص الحمل)، وتبقى عناصر تداوليّة أخرى أبرزها الوظائف التداوليّة تحتاج إلى بيان وإيضاح.

هذه الوظائف لا يمثّل لها في البنية الحمليّة بل تتكفّل بنية أخرى بإسنادها اعتمادا على مجموعة قواعد تسمّى قواعد إسناد الوظائف، هذه البنية هي البنية الوظيفيّة، ثمّ يأتي دور البنية المكونيّة لصياغة عناصر الجملة وبنائها اعتمادا على المعلومات الدلاليّة والتداوليّة التي أشّر لها في البنيتين الحمليّة والوظيفيّة. ويبدأ البحث بعرض البنية الوظيفيّة ثم يتبعها بالبنية المكونيّة، فما هي عناصر هذه البنية؟ وما هي مختلف القواعد التي تتحكّم في بنائها وإدماج عناصرها؟ وما قيمتها بالنّسبة للبنية التي تسبقها (الحمليّة) والبنية التي تليها (المكونيّة)؟

١– البنية الوظيفيّة:

تعدّ هذه البنية الرّابط الذي يربط بين البنية الحمليّة بالبنية المكونيّة؛ فقد تساءل اللّسانيّون إذا ما كان يربط بين البنيتين بكيفية مباشرة أم عبر بنية ثالثة، و"يعتبر النّحو الوظيفي (functional grammar) الذي اقترحه في السّنوات الأخيرة **سيمون ديك** ومدرسيّوه أحد النّماذج اللّغوية التي تفترض أنّ الرّبط بين البنية الحمليّة والبنية التركيبيّة الصّرفيّة يتمّ عبر بنية وظيفيّة مستقلّة يمثّل فيها لنوعين من الوظائف: الوظائف التركيبيّة (فاعل، مفعول)، الوظائف التداوليّة (pragmatic functional) كوظيفة المحور (topic) ووظيفة البؤرة (focus)" [١].

ومن هذا يظهر سبب تسميتها بالوظيفيّة؛ فهي تتكفّل بإسناد مختلف الوظائف إلى خرج البنية الحمليّة، ومن المعلوم أنّ الوظائف في النّحو الوظيفي ثلاثة أصناف: وظائف دلاليّة (المنفّذ، المتقبّل، ...)، ووظائف تركيبيّة (الفاعل، مفعول)، ووظائف تداوليّة (محور، بؤرة، مبتدأ ...). الوظائف الدلاليّة يمثّل لها في البنية الحمليّة لأنّها جزء من الحمولة المنطقيّة الدلاليّة، أمّا بقيّة الوظائف فيمثّل لها في بنية مستقلّة وذلك لأنّها تضطلع بالتّمثيل للحمولة التداوليّة التي يمكن أن تسند إلى الجملة أو إلى أحد عناصرها، كما تضطلع بالتّمثيل للمنظور الذي تقدّم من خلال الواقعة، وهذان أمران مستقلّان تمام الاستقلال عن الوظائف الدلاليّة.

[١] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٢٥.

ومن المبرّرات التي يمكن إيرادها كمسوّغ لأهميّة هذه الوظائف وقيمتها، هو أنّه قد ثبت أنّ الوظيفتان التّركيبيّتان تسهمان "في ربط البنية الحمليّة (بنية الوظائف الدلاليّة) والبنية المكونيّة (البنية الصّرفيّة- التركيبيّة)؛ إذ تحدّدان إعراب وموقع المكوّنين اللّذين تسندان إليهما"[1]، كما ثبت أنّ الوظائف التداوليّة تقوم، إلى جانب التّمثيل للمعطيات التداوليّة، بدور موقعة بعض المكوّنات وترتيبها، وإسناد الإعراب إليها[2].

ويجب أن يُعلم أنّ إسناد الوظائف التركيبيّة سابق لإسناد الوظائف التداوليّة، ومبرّر هذا "أنّ ثمّة وظائف تداوليّة تسند بالدّرجة الأولى إلى مكوّنات حاملة لوظائف تركيبيّة معيّنة؛ فالوظيفة التداوليّة المحور مثلا تسند بالدّرجة الأولى إلى المكوّن الحامل للوظيفة التركيبيّة الفاعل"[3].

كما أنّه يجب أن يُعلم أنّ الوظائف الدلاليّة والتداوليّة مفاهيم كلّيّة "يستلزم استخدامها الوصف الكافي لجميع اللّغات الطّبيعيّة، بيد أنّ الوظائف التركيبيّة مفاهيم ثبت ورودها بالنّسبة لوصف لغات وعدم ورودها بالنسبة للغات أخرى، فهي إذن من هذا الجانب ليست مفاهيم كليّة. أمام هذا الإشكال يقف النّحو الوظيفي لحدّ الآن الموقف التّالي: تعد الوظيفتان التركيبيتان إوّاليتين تتضمّنهما النّظرية العامّة تستخدمهما الأنحاء الخاصة التي يكون استخدامها فيها واردا، وتستغني عنهما الأنحاء الخاصّة التي لا ورود لهما فيها"[4].

لكن، ما هو التّصور الذي يقدّمه النّحو الوظيفيّ لهذه الوظائف؟ وكيف يتمّ توزيعها؟ وما هي قيود إسنادها؟ وما هو مبرر اعتمادها؟ وما هي قيمتها في توضيح الجملة وصور ارتباط بنيتها بالوظيفة التي أنتجتها؟

سيحاول البحث الإجابة عن هذه الأسئلة، مقدّما عرض الوظائف التركيبيّة على الوظائف التداوليّة (للسّبب الآنف ذكره).

---

[1] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٢٥.

[2] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)** (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠١)، ص٣٠-٣١.

[3] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة**، ص١٤.

[4] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٧.

أ- **الوظائف التركيبيّة**: استعمل **المتوكّل** في كتاباته الأولى مصطلح الوظائف التركيبيّة لكنه ما لبث أن استعاض عنها بمصطلح الوظائف الوجهيّة؛ وذلك أنّ المصطلح الأوّل قد يوهم أنّنا بصدد الحديث عن جوانب صرفيّة تركيبيّة، يقول **المتوكّل**: "كان يحال على الوظائف التي تعنينا هنا، في أدبيّات النّحو الوظيفي الأولى (كما في نظريّات لسانيّة أخرى) بمصطلح الوظائف التركيبيّة، والمقصود، بالأساس، وظيفتا (الفاعل) و(المفعول)، إلاّ أنّ هذا المصطلح عوّض في الكتابات الأخيرة ... بمصطلح الوظائف الوجهيّة، وهذا المصطلح أنسب لأنّه يعكس مفهوم هذه الوظائف كما هو محدّد داخل إطار نظرية النّحو الوظيفيّ"[1]، إذ من المعلوم أنّ إسناد هذه الوظائف مرهون بالوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة، وحتى يتسنّى فهم الوجهة، ومعرفة الحدود الوجهيّة من غير الوجهيّة يجب أن ندرك[2]:

١- أنّ المحمول يدلّ على واقعة (state of affaires) تكون إمّا عملا (active) أو حدثا (process) أو وضعا (position) أو حالة (state).

٢- تأخذ حدود الحمل وظائف دلاليّة تختلف باختلاف الدّور الذي يؤدّيه كلّ حدّ بالنّسبة للواقعة الدّالّ عليها المحمول.

٣- تقدّم الواقعة التي يدلّ عليها محمول الحمل حسب وجهة (Perspective) معيّنة، أي حسب وجهة أحد حدود الحمل.

٤- هنالك حدود تدخل في مجال الوجهة وأخرى لا تدخل في مجالها، تسمّى الأولى الحدود الوجهيّة أمّا الأخرى فتسمّى الحدود غير الوجهيّة.

٥- من الحدود الوجهيّة ما يشكّل المنظور الرّئيسيّ ومنها ما يشكّل المنظور الثّانويّ.

٦- تسند وظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسيّ، وتسند وظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانويّ.

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص١٠٧.

[2] - ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص ١٧ وما بعدها إلى ص٣١.

٧- التّوجيه صنفان: توجيه ثابت وتوجيه متغيّر، الثّابت يشمل الحدود التي لا يمكن أن ترد إلا وهي موجّهة، أي يطرد فيها مثل الحدّ المنفّذ وما يحاقله والحدّ المستقبل، أمّا المتغيّر فيشمل الحدود التي تتميّز بإمكان ورودها موجّهة وغير موجّهة، مثل: الحدث، الزّمان، والمكان، والحدّ المتقبّل.

٨- أمّا الحدود التي لا يمكن أن ترد موجّهة مطلقا (بالنّسبة للّغة العربيّة) فهي الحدّ الحال والعلّة والمصاحب.

وبناء على هذه النّقاط يُفهم أنّ الوظائف الوجهيّة وظيفتان هما الفاعل والمفعول، الفاعل هو الوظيفة التي تسند "إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسيّ للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[١]، أمّا المفعول فهو الوظيفة التي تسند "إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثّانوي للوجهة التي تقدّم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل"[٢].

لكن، إذا كان هذا هو مفهوم الوظائف الوجهيّة فكيف تسند إلى حدود الجملة؟ ذُكر في النّقاط السّابقة أنّ الحدود التي يمكن أن تسند إليها هاتان الوظيفتان هي الحدود التي تقبل التّوجيه (خرج بهذا الحدود التي لا تقبله)، وأنّ هناك حدودا توجيهها ثابت وأخرى متغيّر، في ضوء هذه المعطيات وضع **المتوكّل** سلّميّة رتّب فيها الحدود الوجهيّة التي لها أسبقيّة التّوجيه مراعيا الفرق بين الفاعل والمفعول، هذه السّلّميّة هي:[٣]

{منف/قو/متض/حا} > مستق > متق > {ملك/زم/حد} مستف حل عل مصا

فا	+	+	+	+	–	–	–	–
مف	–	+	+	+	–	–	–	–

ففي هذه السّلّميّة ذكر للحدود التي يمكن إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إليها (الحدود المؤشّر لها بـ: +) والحدود التي لا يمكن إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إليها (الحدود المؤشّر لها بـ:–)، كما أنّ فيها

[١] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص١٩.

[٢] – المصدر نفسه، ص٢٠.

[٣] – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في النحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٤١. أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٢٣.

إيرادا لدرجة الأولويّة، فالفاعل يسند بالدّرجة الأولى إلى الحدّ المنفّذ وما يحاقله، فإذا غاب هذا الحدّ ناب منابه المتقبّل وهكذا، أمّا المفعول فلا يمكن إسناده إلى الحدّ المنفّذ وما يحاقله، بل يسند، بدرجة أولى، إلى الحدّ المستقبل فإن لم يكن هناك حدّ مستقبل أسند إلى الحدّ المتقبّل وهكذا.

يؤشّر لوظيفة الفاعل بالمؤشّر (فا) وللمفعول بالمؤشّر (مف)، وبإدراج هاتين الوظيفتين في مثال: (قرأ زيد كتابا البارحة) تصير البنية الحمليّة لها كالآتي: [تد[تا[مض[ق.ر.أ{فعل} ف (ع١ذس١: زيد) منف فا(ن١ ذ س٢: كتاب) متق مف (ع١ ث س٣: بارحة) زم]]]].

وقبل ختام الحديث عن هاتين الوظيفتين ينبّه إلى أنّهما تسندان إلى الجملة الفعليّة كما تسندان إلى الجمل الأخرى (الاسميّة والرّابطيّة)؛ ذلك أنّ الوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة لا ترتبط بنوع المحمول، بل إنّ كلّ محمول يمكن تقديمه من وجهة نظر حدّ معيّن.

مثال إسنادها إلى الجملة الاسميّة (زيد كريم)، ويمكن أن يمثّل لها كالآتي: [تد[غ تا[حض[ك.ر. م {فعيل}ص (ع١ذ س١: زيد) متض فا)]]]، ومثال إسنادها إلى جملة رابطيّة: (كان زيد قائما)، ويمثل لها كما يلي: [تد[تا[مض ق و م{فاعل} س (ع١ذ س١: زيد) متض فا]]].

ب– الوظائف التداوليّة: "الوظائف التداوليّة، حسب النّحو الوظيفيّ، وظائف تسند إلى مكوّنات الجملة بالنّظر إلى ما يربط هذه المكوّنات في البنية الإخباريّة؛ أي بالنّظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكوّنات في طبقات مقاميّة معيّنة، بعبارة أخرى، تسند الوظائف التداوليّة إلى مكونات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة"[١]، وهذا يعني أنّ تحديدها مرتبط أشدّ الارتباط بالسّياق في بعديه المقامي والمقالي، ذلك أنّه "تكمن مهمّة هذه الأخيرة في تحديد الوضع التّخابري للمكوّنات داخل المحيط التّواصلي الذي تستعمل فيه، ويتشكّل الموقف التّواصليّ من الخلفيّة الإخباريّة لدى المتكلّم والمخاطب، والخلفيّة الاجتماعيّة – الثّقافيّة التي تحكم عمليتي الإنتاج والفهم"[٢]، وتسهم هذه الوظائف إسهاما كبيرا في تحديد بنية الجملة (موقعة بعض العناصر، إسناد الحالات الإعرابيّة ...) كما أنّ لها دورا كبيرا في تزويد المتعلّم بالمفاهيم السّياقيّة التي يجب استحضارها في أثناء تحليل الجملة.

[١] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٧.

[٢] – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللّغة العربيّة**، ص٢٢٦.

تنقسم هذه الوظائف، بحسب موقعها من المحمول وعلاقتها به، قسمين: وظائف داخليّة ووظائف خارجيّة، الوظائف الدّاخليّة هي "الوظائف التي تسند داخل الحمل ذاته، إمّا إليه رمته أو إلى أحد عناصره (موضوعاته ولواحقه)"[1]، أمّا الوظائف الخارجيّة فتسند إلى مكوّنات خارجة عن الحمل[2]، ومن مسوّغات التّفريق بينهما[3]:

١- أنّ الوظائف التداوليّة الخارجيّة لا تخضع لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على موضوعاته، مثال ذلك: (زيد، ضرب أبوه شرطيا)، حيث يلاحظ أنّ المحمول (ضرب) ينتقي موضوعيه (أبوه) (شرطيا) على التوالي، لكنّه لا ينتقي (زيد) لأنّه مكوّن خارج عنه، ومما يدلّ على هذا أكثر، أخذ الموضوعين السّابقين لوظيفة دلاليّة بحسب علاقتهما بالمحمول، أمّا (زيد) فلا يمكن أن تسند إليه وظيفة دلاليّة ولا وظيفة تركيبية؛ لأنّ إسناد هاتين الوظيفتين تتحدّد تبعا للعلاقة التي تربط الحدّ بالمحمول.

٢- القوّة الإنجازيّة المنصبّة على الحمل غير القوّة الإنجازيّة المنصبّة على الوظائف الخارجيّة، حيث ينصبّ حيّزها على الحمل ولا يمسّ الوظائف الخارجيّة، ويمكن أن يكون للمكوّن الخارجي قوّة إنجازيّة تخالف القوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل؛ مثل: (زيد، أنجح مشروعه أم فشل؟) حيث إنّ الاستفهام يمسّ الحمل (أنجح مشروعه أم فشل؟) ولا يمسّ (زيد)، ولذلك فإنّ قول: (زيد، أنجح مشروعه أم عمرو؟) تعدّ جملة لاحنة، من منظور النّحو الوظيفيّ، لأنّ الاستفهام انصبّ على مكوّن خارجيّ.

وبناء عليه، فالوظائف التداوليّة قسمان، وظائف تداوليّة خارجيّة (تسند إلى مكوّنات خارجة عن الحمل) ووظائف تداوليّة داخليّة (تسند إلى مكوّنات الحمل). الوظائف التداوليّة الخارجيّة ثلاث هي: المبتدأ والذيل والمنادى، أمّا الدّاخليّة فوظيفتان: المحور والبؤرة. وسيحاول البحث عرض كلّ نوع بشيء من البسط والبيان.

ب-١- **الوظائف التّداولية الدّاخليّة**: إذا كانت الوظائف التداوليّة الدّاخليّة وظيفتين (البؤرة، والمحور) تسندان إلى الحمل أو إلى أحد حدوده (الموضوعات أو اللواحق)، فإنّهما وظيفتان مختلفتان

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٨.

[2] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١٦.

[3] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، من ص١٢٢ إلى ص١٢٦.

ولكلّ واحدة منهما دور يختلف عن الأخرى. لمعرفة هذا الاختلاف والدّور الذي تؤدّيه كلّ واحدة منهما، يعرض البحث لهما كما يلي:

ب-١-١- **وظيفة البؤرة** (focus): عرّف **سيمون ديك** البؤرة بأنّها الوظيفة التي تسند إلى المكوّن "الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة"[١] و "التي يعتقد المتكلّم أنّها أحرى أن تدرج في مخزون معلومات المخاطب"[٢].

وبناء عليه، ففهم هذه الوظيفة مرهون بفهم الحالة التي يكون عليها كلّ من المتكلّم والمتلقّي اتجاه المعلومة؛ وهو أنّ المتكلّم يمكن أن يكون مالكا المعلومة أو لا، والأمر نفسه مع المتلقي فمن الممكن أن يكون مالكا للمعلومة ولكن ليس وفقا للصّورة التي عند المتكلّم أو أنّه لا يملكها مطلقا أو العكس.

وهذا يعني أنّ "المعلومة البؤريّة تنتمي إلى الحيّز الذي يشكّل الفرق بين مخزون المتكلّم ومخزون المخاطب"[٣]، ولا ينحصر هذا الفرق "في المعلومات الجديدة بالنّظر إلى مخزون المخاطب فحسب، بل كذلك في المعلومات التي لا تتطابق؛ أي في معلومات المخاطب التي لا توافق معلومات المتكلّم. مؤدّى ذلك أنّ ما يمكن أن يضيفه المتكلّم إلى مخزون المخاطب ليس معلومات جديدة لا يملكها المخاطب فحسب بل كذلك معلومات تعدّل أو تصحّح أو تعوّض معلومات في مخزون المخاطب يعدّها المتكلّم مستوجبة للتّعديل أو التّصحيح أو التّعويض"[٤].

وانطلاقا من هذا الفرق مُيّز في النّحو الوظيفيّ بين نوعين من البؤرة؛ بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، بؤرة الجديد هي "البؤرة المسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل

---

[١] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٢٨.

[٢] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة** (**بنية الخطاب** ...)، ص١١٦.

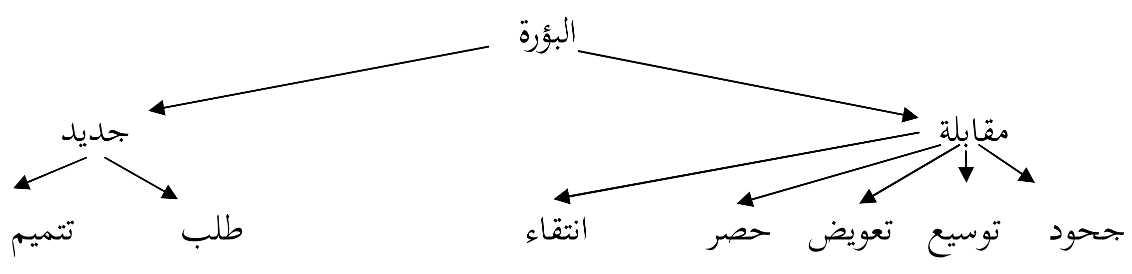
[٣]– المصدر نفسه، ص١١٧.

[٤] – المصدر نفسه، ص١١٨.

في القاسم الإخباريّ المشترك بين المتكلّم و المخاطب)"[١]. أمّا بؤرة المقابلة فهي "البؤرة التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[٢].

وتبعا للمبدإ الأساس المعتمد في نظريّة النّحو الوظيفيّ؛ أعني تبعيّة البنية للوظيفة، الذي يستلزم أنّ أيّ اختلاف في المبنى يلزم عنها اختلاف، ولو طفيفا، في الوظيفة التي تستدعيها، فقد أعيد النّظر في هذين النّوعين، وصار يميّز بين عدّة أنواع أخرى تنضوي تحتهما؛ يقول **المتوكّل**: "اقترحنا منذ سنوات ... مقاربة وظيفيّة للتراكيب المبأرة في اللّغة العربيّة، من أهمّ الفرضيّات التي قامت عليها هذه الدّراسة، فرضيّة أنّ البؤرة نوعان فحسب، بؤرة جديدة تسند إلى الحدّ (أو الحمل) الدّالّ على المعلومة التي يجهلها المتكلّم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار)، وبؤرة مقابلة تسند إلى الحد (أو الحمل) الدّال على المعلومة المتردّد في ورودها أو المنكر ورودها ... إلا أنّه تبيّن لنا، بعد إعمال الفكر في التراكيب المفترض ترادفها وإمعان النّظر في تحليلات النّحاة والبلاغيّين العرب القدماء ما يلي: ١- تتآلف التّراكيب المبأرة في كونها جميعها وسائل للتّعبير عن معلومة غير متّفق عليها بين المتكلّم والمخاطب وهذا ما جعلنا نبادر إلى اعتبارها متضمنة لوظيفة تداوليّة واحدة (وظيفة بؤرة المقابلة). ٢- إلا أنّ هذه التراكيب لا تستعمل في طبقة واحدة من المقامات بل تستعمل في طبقات مقاميّة متباينة، ويترتّب عن هذه الخاصية أنّها تحمل في كلّ طبقة مقاميّة معلومة معيّنة. ٣- بما أنّ الطّبقات المقاميّة مختلفة مترتب عن اختلافها تباين في المضمون التّداولي (الإخباري) لا يمكن أن تعدّ هذه التّراكيب متضمّنة لنفس الوظيفة التداوليّة"[٣].

ويمكن معرفة مختلف البؤر المتفرّعة من خلال المبيان الآتي[٤]:



[١] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٢٨. وينظر: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٤٨.
[٢] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٢٩. وينظر: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٤٨.
[٣] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص ص٦-٧.
[٤] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص١١٨.

تفسير هذا أنّ بؤرة الجديد تسند "إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي لا تتوافر في مخزون المتكلم (بؤرة الطلب) ولا في مخزون المخاطب (بؤرة تتميم)"[1]، فالمعلومة الجديدة قد تطلب حين يكون الأمر متعلقا بالمتكلم، وقد يزود بها المتكلم المخاطب ويتمّم بها ما في مخزونه وهنا نكون بصدد بؤرة التتميم. وقد وضع **المتوكّل** لهذه البؤرة طبقة مقاميّة تشتمل على مقامين مختلفين[2]:

مقام ١- يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلّم إعطاءه إيّاها (أو يعدّ المتكلّم أنّ المخاطب يجهلها).

مقام ٢- يجهل المتكلّم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة الاستفهام).

وبما أنّ بؤرة المقابلة تنحصر في المعلومة التي يشكّل ورودها محطّ جدال بين المتخاطبين، فإنّ هذا الجدال يتّخذ له صورا متعدّدة تشكّل مقامات لهذا التّخاطب، ممّا يستدعي أنواع بؤر المقابلة السّابقة الذّكر ف:

- بؤرة الجحود تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعدّها المتكلّم غير واردة، ويظن المخاطب ورودها ويلجأ المتكلّم إلى رفع ورودها اعتمادا على النّفي مثل: (لا، ما ذهب خالد إلى العاصمة).

- وقد يعوّض المتكلّم المعلومة التي يراها غير واردة بمعلومة أخرى، فتسند بؤرة التّعويض إلى المكوّن الحامل لهذه المعلومة، ويبدو أنّ الفرق بين البؤرة السّابقة وهذه هو التّعويض في الثّانية وعدم التّعويض في الأولى، مثل: (لا ما ذهب خالد إلى العاصمة بل إلى بجاية) (بؤرة تعويض).

- وترد بؤرة الحصر في السّياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمّنا لمعلومة واردة ومعلومة يعدّها المتكلّم غير واردة[3]، أو في سياق تتوفّر فيه الملامح الآتية[4]:

١- يعتقد المخاطب أنّ مجموعة من الذّوات تتقاسم خاصيّة ما.

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص١١٩.

[2] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٢٩.

[3] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص١٢٠.

[4] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٣١.

٢- ويعتقد المتكلّم أنّ تلك الخاصيّة لا تتّسم بها إلا ذات (أو ذوات) واحدة دون باقي ذوات المجموعة.

٣- يرفع المتكلّم، انطلاقا من معتقده، وهْم المخاطب بقصر تلك الخاصيّة على ذات واحدة أو بعضا من ذوات المجموعة.

مثال ذلك : أن يكون المخاطب معتقدا أنّ (خالدًا) ضرب (عمروا) و(زيدا) و(سعاد)، ويكون المتكلّم معتقدا أنّ خالدا لم يضرب إلاّ (زيدا) فيرفع توهّم المخاطب بقصر ضرب خالد على (زيد) فيقول: (ما ضرب خالد إلا زيدا) أو (إنما ضرب خالد زيدا).

- وإذا كان المخاطب متردّدا بين معلومات كثيرة أيّها وارد، وقام المتكلم بانتقاء معلومة محددة فإننا نكون بصدد بؤرة الانتقاء (سمّاها **المتوكّل** في كتاب (الوظيفة والبنية) بـ: بؤرة التصدير، لأنه يصدّر فيها العنصر المنتقى[١])، مثال ذلك: (أهندا أهدى خالد باقة ورد أم فاطمة؟)، ويكون الجواب (هندا أهدى خالد باقة ورد).

- وإذا كان مخزون المخاطب يتوفّر على معلومات يعدّها المتكلّم واردة لكنّها ناقصة فيضيف إليها ما يكمّلها، فإننا نكون بصدد بؤرة التوسيع مثال: (لم يذهب خالد إلى العاصمة فحسب بل كذلك إلى بجاية).

هذا عن أنواع البؤرة بحسب وظيفتها، وهناك تقسيم آخر للبؤرة لكن هذه المرة بحسب المجال (scope) الذي تأخذه، فقد تكون بؤرة مكوّن أو بؤرة جملة (أو بالأحرى بؤرة حمل)؛ بؤرة مكون إذا أسندت وظيفة البؤرة إلى مكون من مكونات الحمل، وبؤرة جملة إذا أسندت وظيفة البؤرة إلى الحمل بكامله. فلو قيل مثلا: (متى جاء زيد؟) وكان الجواب (جاء البارحة) فإنّ كلا من المكوّن (متى) و(البارحة) يحملان وظيفة بؤرة الجديد (طلب وتتميم) على التّوالي، أمّا لو قلنا: (ما الخبر؟) وكان الجواب (جاء خالد) لكان (ما الخبر) و(جاء زيد) منظورا إليهما كحملين تسند إليهما وظيفة البؤرة (طلب، تتميم).

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص١٢٤.

قيد إسناد وظيفة البؤرة: وضع **المتوكّل** قيدا يحكم إسناد مختلف الوظائف (الدلاليّة، التركيبيّة، والتداوليّة) مفاد هذا القيد:

١- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كلّ نوع من الوظائف الثّلاث في نفس الحمل.

٢- لا وظيفة (عدا الوظائف التداوليّة) تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

واعتمادا على هذا القيد يتمّ إسناد وظيفة البؤرة، ويجب أن يعلم أنّ تحديد العنصر الذي تسند إليه وتحديد طبيعتها يعتمد اعتمادا كبيرا على ربط الملفوظ بالموقف الذي يجمع كلاًّ من المتكلّم والمخاطب.

ب-١-٢- وظيفة المحور (topic): إذا كانت البؤرة (جديدة كانت أم مختلفا فيها) تشكّل المعلومة البارزة والحيّز الذي يشكّل الفرق بين المتكلّم والمتلقّي، فإنّ المحور يشكّل المعلومة المتّفق عليها بين المتكلّم والمخاطب (معلومات مشتركة)، ولذلك عرّفه **ديك** بأنّه وظيفة تداوليّة تسند إلى "الذّات (بالمعنى الواسع) التي تشكّل محطّ خطاب ما، أو الذّات التي تشكّل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما"[١]، و"يفاد من هذا التّعريف أنّ المكوّنات التي تسند إليها وظيفة المحور مكوّنات تختصّ بحملها معلومات تدخل ضمن المعرفة المشتركة بين المتكلّم والمخاطب، بخلاف المكوّنات التي تسند إليها وظيفة البؤرة، وينطبق التّعريف السّالف الذّكر على المكوّن (زينب) في الجملة (١٤٣ب) (١٤٣-أ- من رافقت زينب ب- رافقت زينب عمرا) يتّضح من المثالين أنّ محطّ الحديث هو المكوّن (زينب) لذلك تسند إليه الوظيفة التداوليّة المحور"[٢]، ويرى **المتوكّل** أنّ المحور وظيفة تداوليّة لأنّه يسند إلى مكون ما "بمقتضى الوضع التّخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"[٣]، ووضع مجموعة أدلّة للاحتجاج على هذه الوظيفة منها[٤]:

---

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص١١١.

[٢] – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللّغة العربيّة**، ص٢٢٩.

[٣] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٦٩.

[٤] – ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، من ص٧٣ إلى ٧٦. و: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٧٤.

١. يشكّل المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المحور معلومة مشتركة بين المتكلّم والمخاطب.
٢. يرد المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المحور، غالبا، عبارة محيلة.
٣. يرد المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المحور محتلا المواقع الأولى (باستثناء المعقّد مقوليّا).
٤. أن يكون دالا عن المحدّث عنه.
٥. ألا يكون حاملا لوظيفة تداوليّة أخرى.
٦. يمكن إسناد وظيفة المحور إلى أيّ مكوّن من مكوّنات الجملة إذا كان مستوفيّا للشّروط، إلا أنّ المكوّن الفاعل يستأثر بالأسبقيّة في أخذ هذه الوظيفة؛ وذلك بسبب اشتراكهما في العديد من الخصائص "فهما كلتاهما تشكّلان منطلق الجملة، المنطلق الوجهي بالنسبة للفاعل والمنطلق الإخباري بالنسبة للمحور، وهما كلتاهما تدلّان غالبا على معلومة معطاة متقاسمة معرفتها بين المتكلم والمخاطب، وهما كلتاهما تسندان إلى مكوّن يحتل أحد المواقع الأولى في الجملة (الحمل على الأدق)"[1].

لكن، على الرّغم من هذه الأدلّة والضّوابط التي قدّمها **المتوكّل** لفهم وتعيين وظيفة المحور، فإنّ أمر تحديدها ما زال يشوبه بعض الغموض، وللتّدليل على هذا الغموض يمكن إيراد الأمثلة التي ذكرها **المتوكّل** نفسه حين تطرّق إلى موقع المحور غير الفاعل فقد ذكر أنّ (غدا، في المكتب، عمرا) تشكّل محاور في الحمول (أ، ب، ج) على التّوالي[2]: (أ- زيد منطلق **غدا** ب- خالد منتظر في **المكتب** ج- زيد ضارب **عمرا** غدا). فعلى أي أساس تمّ إسناد وظيفة المحور إلى هذه المكوّنات؟ إذ الملاحظ أن المكوّن الذي يشكّل المحدث عنه هو (زيد وخالد) لا الزّمان والمكان.

وفي الأخير، إذا كان المحور يشكّل في الجملة العنصر الذي تحمل عليه بقيّة عناصر الحمل فإنّه في الخطاب أو النّص متعدّد ومتنوّع، ولذلك صار (في مرحلة الخطاب) يميّز بين أربعة أنواع من المحاور هي: محور جديد، محور معطى، محور فرعي، محور معاد. تشكّل هذه الأنواع "أوضاعا خطابيّة مختلفة لنفس المحور"[3].

---

[1] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٤١.
[2] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٩٠.
[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية الخطاب ...)**، ص١١٣.

قيد إسناد وظيفة المحور: لا يختلف المحور عن البؤرة في قيد أحاديّة الإسناد.

ب-٢- الوظائف التداوليّة الخارجيّة: تسند هذه الوظائف إلى مكوّنات تقع خارج العناصر التي يطلبها الحمل، ويسمّيها **المتوكّل** في بعض كتبه بالأرباض (ربض) ويعرّفها بأنّها "المكوّنات التي لا تنتمي إلى الحمل أي المكوّنات التي ليست حدودا موضوعات ولا حدودا لواحق بالنّظر إلى المحمول"[1]، وتشمل هذه الوظائف أو الأرباض: المبتدأ، والذيل، والمنادى، وسيحاول البحث عرض خصائص كلّ وظيفة على حدة.

ب-٢-١- **المبتدأ**: يبدو أنّ هذا المصطلح لصيق الدّلالة بالمدلول اللّغوي الذي يحيل عليه؛ ذلك أنّ دلالة السّبق والابتداء مفهومة منه، وإذا ما أخّر صار وظيفة أخرى (الذيل)، عرّفه **سيمون ديك** بـ : "المبتدأ (theme) هو ما يحدّد مجال الخطاب (universe of discouse) الذي يعتبر الحمل (predication) بالنّسبة إليه واردا (relevent)"[2]، أي إنّ الحمل هو المتحدّث به عن المبتدإ الذي يشكّل المجال الذي يدور حوله هذا الحمل، وأنّ المبتدأ يتميّز بكونه يرد بعده حمل، فإن لم يرد بعده حمل فإنّه لا يمكن عدّه مبتدأ (بل هو حدّ من الحدود التي تفرضها قيود الانتقاء، مثال: زيد منطلق، الكتاب في المنزل ...)[3].

وإذا كان المبتدأ وظيفة خارجية فليس معنى هذا أن لا علاقة بينه وبين الحمل الذي يرد بعده، وأنّه يسوغ وضع أيّ كلمة ثمّ إردافها بحمل مخصوص، يقول **المتوكّل**: "غير أنّ هذا يعني أنّ المبتدأ لا يشكّل جزءا من الجملة، ولا يعني أنّه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي أيّة جملة أيّ مبتدإ، لقد رأينا، ونحن نعرّف المبتدأ، أنّ من عناصر هذا التّعريف الأساسيّة أن يكون الحمل واردا بالنّسبة لمجال الخطاب، ومبدأ الورود هذا يحتّم أن تكون ثمة (بين المبتدإ والجملة التي تليه) علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدإ"[4]، وهذا معناه أنّه لابدّ من استحضار مبدإ الورود وبدونه تكون الجملة لاحنة.

---

[1] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٦٧.

[2] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١١٥.

[3] – ينظر: أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ص١٠٥.

[4] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٢٦.

وإذا كان يشترط في المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المبتدإ أن يكون مكوّنا خارجيّا عن الحمل من جهة، وأن يكون له تعلّق به من جهة أخرى (لكنّه تعلّق مختلف عن التّعلّق الذي يربطه بالمكوّنات الدّاخليّة) فإنّ تحديده وفهم دوره في الجملة يعتمد على استحضار الموقف الكلامي، ولهذه الخصيصة التي امتاز بها عدّ المبتدأ وظيفة تداوليّة، يقول **المتوكّل**، مدلّلا على تداوّليتها،: "١- يشترك المبتدأ مع الوظائف التداوليّة الأخرى (المحور، والذيل، والبؤرة ...) في الخاصيّة التي تميّزها عن كلّ الأدوار الدلاليّة والوظائف التركيبيّة، وهي أنّها مرتبطة بالمقام، أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلا انطلاقا من الوضع التّخابريّ القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معينة. ٢- وتتحدّد هذه العلاقة في إطار معارف المتكلّم حول العالم الخارجيّ، ففي جملة من قبيل: (أمّا مراكش، فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) يعتبر حمل (فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) واردا بالنسبة لمراكش لكون المنارة موجودة في تلك المدينة، في مقابل هذا تعتبر الجملة: (أمّا الدار البيضاء، فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) لاحنة، ولا يمكن إرجاع لحنها إلا لعدم ورود حمل (فإنّ منارتها من الآثار الخالدة) على الدار البيضاء لعدم وجود المنارة (بوصفها علما) في مدينة الدار البيضاء"[1].

وتبعا لهذه الخصيصة التي امتازت بها، فإنّ من بين أهمّ شروطها توفّرها على إحالة تعيين، وتعدّ الجملة لاحنة إذا كان المبتدأ فيها نكرة؛ ذلك أنّ "من مقوّمات نجاح عملية التّخاطب نفسها أن يتفق المتكلّم والمخاطب على مجال التّخاطب، وأن يتعرّف المخاطب على ما سيحدّث عنه قبل أن يحادث"[2]، من بين الأمثلة التي تتوفّر فيها الشّروط: (١- زيد، أبوه مريض، ٢- السّمن، منوان بدرهم، ٣- أمّا زيد، فأخوه شاعر، ٤- أمّا أنك نجحت في الامتحان ، فذلك ما كنت أتوقعه).

ب-٢-٢- **الذّيل** (tail): روعي في وضع هذا المصطلح الموقع الذي يحتله، فهو يأتي دوما مؤخّرا عن الحمل، والغرض من إيراده مؤخّرا هو أنه يؤتى به للاستدراك على معلومة سابقة واردة في الحمل. عرّفه **المتوكّل** مراعيا الوظيفة التي يؤديها، فقال: "يحمل الذّيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها"[3]، وهذا يعني أنّ استدراك المتكلم يتخذ له صورا محددة فقد يكون للتّوضيح أو التّعديل أو التّصحيح، وهذا بدوره يقود إلى أنّ الذّيل ثلاثة أنواع: ذيل توضيح، ذيل تعديل، وذيل

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١١٦-١١٧.

[2] – المصدر نفسه، ص١٢٠.

[3] – المصدر نفسه، ص١٤٧.

تصحيح. وبما أنّ الذّيل وظيفة تداوليّة، فلا شك أنّ لأنواعه الثلاثة بنيات مختلفة ومقامات مختلفة، حيث يطابق "ذيل التوضيح عمليّة إنتاج الخطاب الآتية: يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنها ليست واضحة الوضوح الكافي فيضيف المعلومة (م١) إزالة للإبهام"[١]؛ مثل قول: (ضربني أبوه، زيد)، فالإبهام واقع في الضمير، وذكر زيد يوضح المقصود ويزيل الإبهام. أمّا ذيل التّعديل فيطابق عمليّة إنتاج الخطاب الآتية: "يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنها ليست بالضّبط المعلومة المقصود إعطاؤها فيضيف المعلومة(م') التي تعدّلها"[٢] وذلك حتى يُفهم المتكلّمُ المتلقّيَ مقصوده بدقة، مثال ذلك: (أكلت الرغيف، نصفه) فهو حين قال (أكلت الرغيف) قد يتوهم المتلقّي أنه أكله كله فعدّل له هذا التوهّم بقوله (نصفه)، ولا يسمّى هذا التّعديل تصحيحا، لأنّ التصحيح يطابق عملية إنتاج خطاب مختلف، وهي أنّ المتكلّم "يعطي المعلومة (م) ثم ينتبه إلى أنها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة(م') قصد تصحيحها (أي إحلال معلومة أخرى محلها)"[٣]، ونظرا لاختلافه عن بقية الذيول السابقة جُعل ذيلاً مستقلاً، من أمثلة هذا الذيل: (ذهبت إلى سطيف، بل إلى العاصمة).

ويشترط في ذيل التّوضيح أن يكون محيلا إحالة تعيين أمّا ذيل التّصحيح والتّعديل فلا يشترط فيهما ذلك، حيث يمكن أن يردا نكرتين؛ وذلك "لأنّ المعلومة التي يحملها كلّ منهما لا يقصد بها إزالة الإبهام عن معلومة واردة في الحمل عن طريق تعيين ما تحيل عليه"[٤].

ويجب أن يُعلم، أخيرا، أنّ وظيفة الذّيل بخلاف الوظائف الخارجيّة، حيث يمكن أن تحمل وظيفة دلاليّة ووظيفة تركيبيّة تعبّران عن وضعه الوظيفيّ، هذه الوظائف تسند إليه بمقتضى مبدإ سمّاه **المتوكّل** (مبدأ الإرث)، مفاد هذا المبدإ أنّ الذّيل يرث "المكوّن المقصود تعديله أو تصحيحه، باعتبار أنّه يعوّضه أو يقوم مقامه، وظيفته الدلاليّة ووظيفته التركيبيّة (إذا كانت له وظيفة تركيبيّة)"[٥] غير أنه يجب

[١] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٤٧.

[٢] – المصدر نفسه، ص٤٨.

[٣] – المصدر نفسه، ص١٤٨.

[٤] – المصدر نفسه، ص١٥٥.

[٥] – المصدر نفسه ، ص١٥١.

أن ينتبه إلى أنّ مبدأ الإرث لا يصدق دائما، فلا يصدق مثلا على جملة مثل: (قابله عمرو، خالد) "حيث يأخذ المكون الذيل حالة إعرابية مخالفة للحالة التي يأخذها المكوّن الموضح، أي الضمير"[١].

ب-٢-٣- **وظيفة المنادى** (vocative): يعدّ المنادى من الوظائف التداوليّة التي أغفلها **سيمون ديك**، ورأى المتوكّل ضرورة إضافتها، معلّلا هذه الضرورة بـ "أنّ الوصف اللّغوي السّاعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكوّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية ولغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربيّة"[٢]، ولا شكّ أنّ المنادى لا يمكن عدّه موضوعا من موضوعات المحمول، لأنه مستقل عنه؛ ذلك أنه "لا يقوم بأي دور بالنسبة للواقعة ... التي يدلّ عليها محمول الجملة ولا يسهم في تحديد الوجهة (perspective) التي ينطلق منها في تقديم هذه الواقعة"[٣]، بل هو مرتبط أشدّ الارتباط بالمقام، وهذا ما يجعل منه وظيفة تداوليّة.

عرّف **المتوكّل** المنادى بأنّه: "وظيفة تسند إلى المكوّن الدّالّ على الكائن المنادى في مقام معيّن"[٤]، وقد نبّه إلى ضرورة التفريق بينه وبين النّداء كفعل (شأنه شأن بقيّة الأفعال اللّغويّة الأخرى) يقول: "نميز بين النّداء باعتباره فعلا لغويا، والمنادى باعتباره مكوّنا من مكوّنات الجملة يدل على الذات محط النداء، فالنداء، إذن، فعل لغوي في حين أنّ المنادى وظيفة، أي علاقة تقوم بين مكوّن من مكوّنات الجملة وباقي المكوّنات التي توارده"[٥].

ويندرج تحت مفهوم النّداء: المندوب والمستغاث والمنادى، حيث تشكل هذه الأخيرة "أنواعا ثلاثة لنفس الوظيفة وظيفة المنادى "[٦]، وإذا كان النداء يتم بأدوات محدّدة فإن لكل أداة مواضع استعمالها، استعمالها، وهذا ما جعل من **المتوكّل** يورد لكل أداة قاعدة من قواعد الإدماج تختلف الواحدة منها عن الأخرى[٧].

---

[١] - أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٢٣٧.

[٢] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٦٠.

[٣] - المصدر نفسه، ص١٦٢.

[٤] - المصدر نفسه، ص١٦١.

[٥] - أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٢٣٧.

[٦] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ١٦٣.

[٧] - ينظر: المصدر نفسه، ص١٧٠.

ويشترط في المكوّن الذي تسند إليه وظيفة المنادى [1]:

أ- أن يكون عبارة دالّة على ذات عاقلة أو على الأقلّ ذات حيّة، فلا يسوغ أن ينادى الكائن غير الحيّ إلاّ مجازا.

ب- أن يكون المكوّن المنادى محيلا على المخاطب، وذلك لأنّ المقصود بالنّداء هو المخاطب أساسا، فبه يتحقّق التّفاعل.

ولرصد كيفيّة التّمثيل للوظيفة التداوليّة المنادى نورد المثال الآتي: (يا زيد، حضر صديقك)، وللتّمثيل له يجب استحضار المعلومات المتعلّقة بهذه الوظيفة، والتي من أهمّها خارجيّته التي توحي أن لا يمثّل له داخل الحمل في مستوى البنية الحمليّة بل خارجه كما يلي:

زيد منا [تا [مض[ح ض ر {فعل}ف (ع١ذ س:صديق) (ع١ذ س:ك) منف]]]

وفي مستوى البنية الوظيفيّة يأخذ المكوّن (صديقك) الوظيفة التركيبيّة الفاعل، والوظيفة التداوليّة المحور، أمّا المكوّن المنادى (زيد) فتسند إليه وظيفة تداوليّة فقط هي وظيفة المنادى فيصير:

زيد منا[تا[مض[حضر ف[(ع١ذ س:صديق) (ع١ذ س:ك)] منف ف مح]]][2].

وبعد إسناد الوظائف التركيبيّة والوظائف التداوليّة يلتفت إلى مخصّص الحمل، ذلك أنّ هذا المخصّص لا يعدّ من معطيات البنية الحمليّة؛ فالبنية الحمليّة تضمّ الجوانب الدلاليّة المنطقيّة، أما مخصّص الحمل فيعدّ من الجوانب التداوليّة ولذلك يؤخّر التّمثيل له إلى مستوى البنية الوظيفيّة، لكن البحث عرض له سابقا مع مختلف المخصّصات فما من داع إلى إعادته ههنا.

٢- البنية المكونيّة:

تبعاً للمبدأ العام المعتمد في نظريّة النّحو الوظيفي والذي يرى أسبقيّة الوظيفة على البنية، وأنّ "بنية اللّغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التّواصل وأهدافه ومختلف أنماطه"[3]، فإنّ هذه البنية (المكونيّة)

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة** ، ص١٦٤. و: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**،ص٢٣٨.

[2] – نعيمة الزهري، **الأمر والنّهي في اللّغة العربيّة**، ص٢٣٥.

[3] – أحمد المتوكّل، **المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٨.

تأتي متأخّرة عن البنيتين السّابقتين اللّتين تعدّان بالنّسبة إليها بمثابة خزّان معلومات أساس، حيث تبني البنية المكونيّة ما تضطلع ببنائه حسب المعطيات التي توفّرها تلك البنيتين (الحمليّة والوظيفيّة)، ومما يدل على ذلك أنه "ينجم عن تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبيّة والتداوليّة بنية حمليّة مخصّصة وظيفيّا؛ أي بنية وظيفيّة تتوافر فيها المعلومات الدلاليّة والتداوليّة التي تستلزمها قواعد النسق القاعدي الثالث: قواعد التعبير، معنى هذا، أنّ قواعد التعبير تظطلع بنقل البنية الوظيفيّة إلى بنية مكوّنيّة أي بنية تركيبية ـ صرفية"[١].

ومن هنا يفهم سرّ تسميتها بالبنية المكونيّة، إذ إنّها تنقل المحمول وعناصره من مستوى مجرّد بسيط إلى مكوّنات مكتملة، وتتغيّر تسمية تلك العناصر تبعاً للبنية التي تكون فيها، ففي مستوى "ما قبل البنية المكونيّة ... تعتبر هذه العناصر حدودًا، ومستوى البنية المكونيّة حيث تنتقل هذه الحدود إلى مركبات"[٢]، وتسمى عناصر المحمول وعناصر الحدود بالصّرفات بعد أن كانت سمات دلاليّة (مخصّصات) أو تداوليّة؛ حيث "تتحقّق المخصّصات والوظائف في شكل صرفات (أو وحدات صرفيّة)، هذه الصّرفات صنفان، صرفات حرّة ولواصق:

أ- يقصد بالصّرفات الحرّة الوحدات الصّرفيّة التي لا تشكّل، بخلاف اللّواصق، جزءًا من وحدة معجمية ما، الصّرفات الحرّة في اللّغة العربيّة نوعان: أدوات وأفعال مساعدة، ١- من الصّرفات الأدوات التي تؤشر للقوة الإنجازية أداتا الاستفهام، والصّرفات التي تؤشّر للسّمات الوجهيّة كالأدوات: (ليت) و(لعلّ) و(إنّ). ٢- من الأفعال المساعدة الأفعال الدالة على الزّمان كالفعل (كان) حيث يرد ناقصًا ... والأفعال الدّالّة على مختلف أنواع السّمات الجهيّة كالمقاربة والشّروع والتّحول ...

ب- أمّا اللّواصق فهي الصّرفات التي تلحق بوحدة معجميّة لتحقيق أحد المخصّصات أو إحدى الوظائف، ومن أمثلة اللّواصق الدّالّة على مخصّصات المحمول اللاّصقتان الحاضنتان (سابقة ولاحقة) اللّتان نجدهما في صيغة الفعل المضارع ... ومن اللّواصق التي تحقّق الوظائف الحالات الإعرابيّة الرّفع والنّصب والجرّ"[٣].

---

[١] – نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللّغة العربيّة**، ص٢٣٨.

[٢] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص٧٣.

[٣] – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفيّة قضايا ومقاربات**، ص٩١.

ويتمّ هذا النقل عبر نسق من القواعد تدعى قواعد التّعبير، تشتمل على مجموعة من القواعد هي:

١. قواعد صياغة الحدود
٢. قواعد صياغة المحمول.
٣. قواعد إدماج مؤشّر القوة الإنجازيّة والمعلّقات.
٤. قواعد الموقعة.
٥. قواعد إسناد النّبر والتّنغيم[١].

ويورد **المتوكّل** مجموعة أخرى من القواعد، ذكرها أحيانا مستقلّة [٢] وأحيانا أخرى مدمجة في غيرها، هذه القواعد هي قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة، والمدقّق فيها يجد أنّها من متمّمات صياغة الحدود والمحمولات، لكن بما أنّها تختصّ بمجموعة من المعايير يجب مراعاتها فالأولى جعلها مستقلّة.

وسيحاول البحث التطرق إلى مختلف هذه القواعد مبينا كيف تسهم كلّ قاعدة في بناء مكوّن شبه مكتمل (ما قبل التّمثيل الصّوتي).

٢-١- **قواعد صياغة المحمول**: "تتكفّل هذه القواعد بنقل المحمول من صورته المجرّدة إلى صياغة صرفيّة تامّة انطلاقا من المعلومات الواردة في البنية الوظيفيّة حول مخصّص المحمول (الصّيغي، والجهي، والزّمني)، على هذا الأساس يمثل في إطار النّحو الوظيفي، للمحمول وفق بنية عامّة تشتمل على الجذر الذي يتكوّن منه المحمول، وعلى مقولة المحمول التركيبيّة (فعل، اسم، صفة...) وعلى مخصّصاته"[٣]، ثم تنتقل تلك البنية العامّة إلى صياغة صرفيّة مكتملة، عن طريق قواعد صياغة المحمول التي تضطلع "بتحديد صيغة المحمول وإدماج الأفعال المساعدة أو الأفعال الروابط، على أساس قيم مخصّص المحمول الجهي والزّماني، المؤشّر لهما في البنية الحمليّة"[٤] .

[١] - أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٤٨.
[٢] - ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص١٠٦.
[٣] -نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللّغة العربيّة**، ص ٢٤٠.
[٤] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٥٢.

ويجب أن يعلم أنّ أهمّ القيم المسهمة في صياغة المحمول صياغة مكتملة هي قيم المخصّص الجهي والزّماني، أمّا قيم المخصّص الصّيغي (Mood) فقد استغنى عنها فيما بعد، وأدرج ضمن الوجوه [1]، وقد كان يميز في مرحلة الجملة بين ثلاثة أنواع من المخصّصات الصّيغية[2] (التّدليل، التّذييت، الشرط) يدل (التّدليل) على أنّ الواقعة التي يدلّ عليها المحمول متحقّقة في الواقع، أمّا (التّذييت) فيدل على أن تلك الواقعة قد تحقق أو يحتمل أن يتحقق، أمّا الشّرط فيدل على احتمال وقوع الواقعة وعلى ربط تحقق واقعة بأخرى، وقد ركز **المتوكّل**، أكثر ما ركز، في كتاباته على صيغتي التّدليل والتّذييت، يقول: "درج في الأنحاء تقليديّها ومعاصرها، على التمثيل لهذا الفرق القائم بين الواقعة المتحقّقة والواقعة غير المتحقّقة، في مستوى ما يسمى بالصّيغة (mood) وهي من المقولات التي تواكب المحمول لتخصيصه، شأنها في ذلك شأن المقولتين الجهة والزّمان، ويقابل في هذا الصّدد بين صيغة التّدليل (indicative mood) الدّالة على واقعة مقدّمة على أساس أنها متحقّقة في الواقع، وصيغة التّذييت (subjunctive mood) الدالة على أنّ المتكلّم يقدم الواقعة على أساس أنها مجرّد احتمال أو تصوّر ذهني، نتبنى التمييز بين هاتين الصيغتين بالنسبة للغة العربيّة ونعدّ الصيغة من مخصّصات المحمول تضاف إلى الجهة والزّمان"[3].

لكنّ أمر الواقعة لا يتوقّف عند حدود محتمل التحقّق أو متحقق بل يتجاوزها إلى دلالات أخرى تعدّ دلالة التّدليل والتّذييت إحداها، حيث يمكن أن ترد (أو يرد معها) دالّة على الاستطاعة، أو الرّغبة، أو الإجبار، أو التّرخيص، أو الاحتمال، أو التّوكيد، أو الإمكان أو عدمه ...كل هذا استدعى من المشتغلين بهذا النحو إعادة النظر في طبيعة هذه الصيغة وفحواها، وكيفية إسهامها في صياغة المحمول، وقد اقترحوا مصطلح الوجه بدل الصيغة يقول **المتوكّل**: "الصيغ التقليدية الثلاث

---

[1] – يوضح **المتوكّل** المقصود بالوجه قائلا: "من المعلوم أن ... العلاقة التي تربط بين المتخاطبين تكمن في الفعل اللغّوي (= القوة الإنجازيّة) الذي ينجزه المتكلّم حين التلفّظ؛ فهو إمّا مخبر أو مستفهم أو أمر أو غير ذلك. أمّا موقف المتكلّم من فحوى خطابه فإنّه يمرر عبر ما نقترح الاصطلاح على تسميته بالوجه"(أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)،ص١٥٩).

[2] – رفض **المتوكّل**، خلافاً للمعهود في الدراسات الغربية القديمة والحديثة، أن يعدّ الأمر "صيغة محمولية أو وجها من الوجوه، وإنما هو نمط جملي يدل حرفيا على الفعل اللغوي الأمر وعلى أفعال لغوية أخرى (طلب، التماس، دعاء، ...) على سبيل الاستلزام" (أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص١٦٥).

[3] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٤٥.

المسمّاة (conditional)،و(subjunctive) ، و(indicative) على أساس أنّها فروع لمقولة الـ(mood) ليست إلاّ صرفات يتم بواسطتها تحقّق سمات الوجه الموضوعيّ أو الوجه المعرفي، ويترتّب عن ذلك أنه بالإمكان الاستغناء عن الـ(mood)"[١].

هذا المخصّص (في مرحلة الجملة) لم تورد له صياغة واضحة تبيّن دوره في صياغة المحمول، ولذلك سيكتفي البحث بهذا المفهوم الذي قدّم له، ومن ثمّة فالذي يسهم في صياغة المحمول هما المخصّصان الجهي والزّماني.

وقبل البدء في عرض هذه المخصّصات يجدر التنبيه إلى أنّ المخصّصين الزّمني والجهي لا يفعّلان مستقلا أحدهما عن الآخر، بل يتعاضدان لتكوين صيغة صرفية محدّدة للمحمول، فمثلاً الفعل الماضي لكي يتحقّق في صورة صرفيّة مكتملة يشترط في مخصّصه الزمّني أن يكون ماضياً مطلقاً (مض طق) وأن يكون مخصصه الجهي (التّام)، ويمكن التّمثيل لها كالآتي: [تا[مض طق[لا ف (س١... (س ن)]]]←[ما – لا ف (س١) ... (س ن)][٢] (تا= تامّا، مض مط= ماضيا مطلقا، لا= جذر المحمول الفعلي، ما= صيغة الماضي)، وهذا ما تعكسه البنية العامّة التي وضعها **سيمون ديك** لهاتين المقولتين[٣]: [Ω T لا (س١) (س٢) ... (س ن)]. (حيث: Ω : المخصّص الجهي، T: المخصّص الزّماني، لا: المحمول).

أ– مخصّص المحمول الزّمنيّ: تبنّى **المتوكّل** تحديد (كمري ١٩٧٦) لهذا المخصّص، موردا أنّ الزّمان "مقولة تربط وقت تحقّق واقعة ما (عمل أو حدث أو وضع أو حالةٍ) بوقت آخر يشكّل الوقت المرجع (reference time)، ويكون الوقت المرجع هذا، في الغالب، وقت التكلّم"[٤]، وكان نتاج اعتماد هذه الرؤية تقسيمه إلى ثلاثة أحياز زمنية رئيسة هي "حيّز الزّمن الماضي، وحيّز الزّمن الحاضر، وحيّز الزّمن المستقبل، وعندما نريد أن نحدّد زمن وقوع الحدث في ملفوظٍ معين، فإنّنا، بالتّأكيد، ندخل في الاعتبار هذه الأحياز الزّمنية الثّلاثة، وهذا ما يسمى في النّحو باقتران الحدث بالزّمن، فكلّ حدث يقع في زمن معين، ويمكن أن يكون زمن التكلّم (=التلفظ) مرجعاً للأزمنة الأخرى، وعلى هذا

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص١٦٦.
[٢] – أحمد المتوكّل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية ...)**، ص٢٦.
[٣] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٣٨.
[٤] – المصدر نفسه، ص٢٢.

الأساس يكون زمن الحدث الذي وقع ماضياً، وزمن الحدث الذي لم يقع بعد مستقبلاً، وزمن الحدث الذي يقع وقت التّلفّظ فيه أو التكلّم حالا أو حاضرا"[1]، و يؤكّد **المتوكّل** هذا الأمر بقوله: "يحدد الزمان، كما أسلفنا، الوقت الذي تتحقّق فيه الواقعة بالنّسبة للوقت المرجع، وباعتبار الوقت المرجع وقت التكلّم، أي وقت إنتاج الخطاب، يميّز بين مقولات زمنية ثلاث: المقولة الزّمانية (الماضي) والمقولة الزمانية (الحاضر) والمقولة الزمانية (المستقبل)"[2]، كما نبّه إلى أنّ الوقت المرجع قد يتعدد بحسب سياق الواقعة، ولذلك يمكن أن توجد "حالات يرتبط فيها وقت تحقّق الواقعة بوقت تحقق واقعة أخرى لا بوقت التكلّم مباشرة"[3]، فالنّاظر في جملة مثل: (سافر خالد إلى مراكش وكان قد اتفق مع عمرو على اللقاء هناك) يفهم أنّ الاتفاق سابق (زمنيا) على السّفر، فالسفر زمنه حسب الزمن المرجع (زمن التلفّظ) هو الماضي، أمّا الاتفاق فزمنه هو الماضي مثله مثل السّفر، لكن لا يحدّد زمنه الماضي بالنّظر إلى التكلّم بل بالنّظر إلى واقعة السّفر، أي إنّ فيها ربطا زمنيّا بين واقعة ما بواقعة أخرى سابقة[4]. وتبعا لهذا قسّم الزّمن الماضي إلى ماض مطلق وماض نسبي؛ الماضي المطلق هو تحييز الواقعة في زمان سابق لوقت التكلّم، أمّا الماضي النّسبيّ فهو تحييز لها في زمان سابق لزمان تحقّق واقعة أخرى[5].

وبناء على ما تقدم يمكن القول إنّ مقولة المخصّص الزّمني تنحصر في الماضي (مطلقا أم نسبيّا)، والحاضر والمستقبل والزّمن الصّفر[6]، ولا يورد **المتوكّل** أيّ تخصيص لهذه الأحياز الزّمنيّة الكبرى فلا وجود لذكر ماض منقطع بعيد، أو ماض مستمر منحصر، أو حال آني أو ممتد أو متجدد، أو مستقبل بعيد نسبي، أو مستقبل مستمر منحصر[7]. ولعلّ مرجع هذا إلى أنّ **المتوكّل** قد جمع جلّ هذه التّخصيصات في المفاهيم التي تدلّ عليها الجهة، وهو ما يعالجه البحث في النقطة الموالية.

---

[1] – عبد العزيز العماري، **النظام الزمني والجهي في اللّغة العربيّة (دراسة لسانية)**، (المغرب: مطبعة سجلماسة، ط١، ٢٠١٠)، ص٩.

[2] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٢٣.

[3] – المصدر نفسه، ص٢٣.

[4] – المصدر نفسه، ص٢٤.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦.

[6] – المصدر نفسه، ص٦٤.

[7] – ينظر: عبد العزيز العماري، **النظام الزمني والجهي في اللّغة العربيّة (دراسة لسانية)**، ص٤٥.

ب- **مخصّص المحمول الجهي**: يرتبط مفهوم الجهة بتخصيص يطال الواقعة من حيث تكوينها الزماني الدّاخلي الخاصّ بها، "وقد اختلف الباحثون اللّسانيّون في تعريف مقولة الجهة، فمنهم من ضيّق مجالها، ومنهم من وسّعه، أورد (د.كوهن) في كتابه (الجهة الفعلية) أنّ الجهة هي الطرق المختلفة التي يكشف بها عن التكوين الزّماني الدّاخلي للوضعية، وهذا هو التّعريف الذي يتبنّى **المتوكّل**، ويرى الفاسي أنّ الجهة أساسا مجموع سمات الحدث التي تمكّن من قياسه ووصفه زمنيا. فهو ممتد أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود أو غير محدود وهو تام أو غير تام، ويرى (دوبوى DUBOIS) أن تقابل مفهوم التّام واللاّتام هو الذي يحدد الجهة، ويؤكد (وينريش WEINRICH) هذه الملاحظة، ويرى **تمام حسّان** أن الجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إمّا من حيث الزمن وإمّا من حيث الحدث"[١].

فرّق **المتوكّل** بين مقولتي الزّمن والجهة على أساس "أنّ المقولة الأولى تحدّد وقت تحقّق الواقعة بالنسبة للوقت المرجع الذي يغلب أن يكون وقت التكلّم، في حين أنّ المقولة الثّانية تحدّد التّكوين الزّماني الدّاخلي لنفس الواقعة، فالزّمان والجهة إذن مقولتان متباينتان"[٢]، كما ميّز داخل مقولة الجهة، تبعا لكمري، بين مقولتين جهيتين كبيرتين هما: التمام (perfective) واللاّتمام (imperfective)، ذلك أنّ الواقعة "إمّا أن ينظر إليه باعتباره كلاّ غير مجزءٍ فيكون تاما perfective، أو ينظر إليه من حيث بدايته أو وسطه أو نهايته، فيكون غير تّام imperfective، يستلزم التّام عدم الإحالة على التكوين الزّمني الدّاخلي للوضع، فسمات الوضع من نمط الامتداد أو اللّحظية، تصير سمات غير منظورة من جهة التام التي تعمل على إبراز الأوضاع باعتبارها كلاّ موحدا في غياب الإحالة على بنياتها أو هندستها الزّمنية الدّاخلية، ففي جملة: (١- ترأّس رئيس الجمهوريّة ثلاث مرات)، يتم جمع فترة ثلاث سنوات في كلّ موحّد. بخلاف الجملة الموالية: (٢-كان يرأس زيد الجمهورية ثلاث سنوات)، حيث تعني أن زيدا كان يحكم في كل نقطة زمنية على امتداد ثلاث سنوات"[٣].

---

[١] - عبد العزيز العماري، **النظام الزمني والجهي في اللّغة العربيّة (دراسة لسانية)**، ص٢٠.

[٢] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٢٢.

[٣] - ينظر: محمد الملاخ، **الزمن في اللّغة العربيّة (بنياته التركيبية ودلالية)**، (الجزائر: منشورات الاختلاف ط١، ٢٠٠٩)، ص٣٥٠.

وهذا يعني أنّ التّام يتميّز بكونه "١- تنظر إلى الواقعة (من الخارج) دون أن نميّز بالضّرورة بين مكوّناتها الزّمانيّة الدّاخليّة. ٢- وتقدّم (هذه) الواقعة على أساس أنّها كلّ غير قابل للتّحليل، وأنّها حدث تام"[١].

أمّا غير التّام فيتميّز بـ "١-تنظر إلى الواقعة من الداخل، ٢- وتتعلق، بالتالي، وبالدرجة الأولى، بالتكوين الزماني الداخلي للواقعة"[٢]، فغير التّام بنيته الزّمنية مفتوحة، أمّا التامّ فبنيته الزّمنية مغلقة ولذلك لا يسمح بإقامة أي علاقة تراتبيّة أو تسلسليّة بين الأحداث[٣].

يرى بعض الباحثين أنّ التّقابل "بين التّامّ واللاتام لا يحدّد الجهة بدقّة، لأنّهما عامّان، ولذلك ينبغي الالتجاء إلى وسائل أخرى مخصّصة؛ كالاستعانة بالعناصر المساعدة (أفعال أو أدوات)، تعتمد اللّغة العربيّة، مثلا، على عناصر مساعدة نحو: كان، يكون، قد، إلخ، الجهة إذن أوسع من أن تنحصر في مفهومي التّام واللّاتام"[٤]. لكنّ المدقّق في هذا التّقسيم يجد له وجاهة، ذلك أنّ المتبنين له يرون أنّ غير التام "يتفرّع ... إلى وقائع متكرّرة، ووقائع معتادة، ووقائع مستغرقة، ووقائع مشروع فيها، ووقائع مقاربة، ووقائع متدرّجة ..."[٥].

نبّه البحث آنفا إلى أنّه لا يمكن تبيان كيف يسهم كلّ مخصّص من هذه المخصّصات (مخصّصات المحمول)، إذا ما نظر إليها مستقلة، في صياغة المحمول، ولذلك يجب استحضارهما معا، وهو ما سيُعرض له في العنصر الموالي.

ج- **مخصّصا المحمول الزّمني والجهي وصياغة المحمول**: يدمج، كما ذكرنا سابقا، المخصّصان الزمني والجهي وفق القاعدة الآتية: [Ω T ɤ (س١) (س٢) ... (س ن)].

ويختلف توزيع هذين المخصّصين والقيم التي يأخذانها بحسب نوع المحمول، إذ في ضوئه يمكن صياغته كما يلي:

---

[١] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٢٤.

[٢] - المصدر نفسه، ص٢٤.

[٣] - ينظر: امحمد الملاخ، **الزمن في اللّغة العربيّة (بنياته التركيبية والدلالية)**، ص٣٥١.

[٤] - عبد العزيزي العماري، **قضايا لسانية**، ص٥٢.

[٥] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٢٧.

أ- المحمول الفعلي[1]:

أ-١- يأخذ المحمول الفعليّ صيغة الماضي المجرّدة (دون فعل مساعد)، إذا كان مخصّصه الجهي التّام، ومخصّصه الزّمني الماضي المطلق، وهذا ما توضحه قاعدة الصياغة التالية: دخل[تا[مض مط[λف(س١)...(س ن)]]] ـــ خرج[ما-λف(س١)...(سن)] حيث: (ما) تشير إلى صيغة الماضي.

أ-٢- يأخذ المحمول الفعلي صيغة الماضي مضافا إليها الفعل المساعد (كان) إذا كان مخصّصه الجهي التّام، ومخصّصه الزّمنيّ الماضي النّسبي، وهو ما توضحه قاعدة الصياغة الآتية: دخل:[تا[مض نس[λف(س١)...(س ن)]]] ـــ خرج[كان ما-λ(س١) ... (س ن)].

أ-٣-يأخذ المحمول صيغة المضارع مجردة إذا كان مخصصه الجهي غير التام، ومخصصه الزماني الحاضر، وهو ما توضحه قاعدة الصياغة الآتية: دخل[غ تا[حض[λف (س١) ... (س ن)]]] ـــ خرج:[مضا-λف (س١) ... (س ن)].(مضا= صيغة المضارع).

أ-٤- ويأخذ صيغة المضارع مضافا إليها إحدى الصّرفتين (سوف) و(س) إذا كان المخصّص الجهي غير التّام، والمخصّص الزّماني المستقبل، وهو ما توضّحه قاعدة الصّياغة الآتية: دخل[غ تا[مق[λف(س١)...(س ن)]]] ـــ خرج:[{س، سوف} مضا -λف(س١)...(س ن)].

أ-٥- يأخذ صيغة المضارع مضافا إليها الفعل المساعد (كان) إذا كان المخصّص الجهي غير التّام والمخصّص الزّماني الماضي، وهو ما توضّحه قاعدة الصّياغة الآتية:

دخل: [غ تا[مض[λف(س١)...(س ن)]]] ـــ خرج: [كان مضا -λف (س١)...(س ن)].

أ-٦- يأخذ صيغة المضارع بمعيّة الفعل المساعد (المتنوّع بحسب التّكوين الدّاخلي للواقعة) إذا كان المخصّص الجهي غير تام (مع إضافة مصطلح يوضّح نوعيّة عدم التّمام: مشروع فيه، مستمر، مقارب ...) وفي هذه الحالة لا يسهم المخصّص الزّمني في صياغة المحمول (صيغة المضارع) بل يسهم في

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٤٠.

صياغة الفعل المساعد الذي يذكر مع الفعل المضارع، هذا المخصّص يأخذ القيم الزمنية الثلاث (الماضي، والحاضر، والمستقبل)، فمثلا غير التّام المستمر، يصاغ كما يلي:

دخل:[غ تا سمر[{حض مض مق}[∠ف (س١) ... (س ن)]]].

خرج:[{مازال مافتئ مابرح ماانفك} مضا-∠ف(س١)...(س ن)].

وإذا ما أريد تحديد صيغة الفعل المساعد بدقّة فيجب مراعاة المخصّص الزّمني كما يلي:

١- مع المخصّص الزّمني الماضي: دخل:[غ تا سمر[مض[∠ف (س١)...(س ن)]]] — خرج:[{مازال، مافتئ، مابرح، ما انفك}مضا-∠ف (س١)...(س ن)]

٢- مع المخصّص الزمني الحاضر: دخل:[غ تا سمر[حض[∠ف (س..)...(س ن)]]] — خرج: [{لا يزال، لا تفتأ، لا يبرح، لا ينفك} مضا-∠ف (س١)...(س ن)]

٣- مع المخصّص الزّمني المستقبل: دخل[غ تا سمر[مق[∠ف (س١)...(س ن)]]] - خرج:[{لن يزال، لن يفتأ، لن يبرح}مضا-∠ف (س١)...(س ن)]

غير أنه يجب التنبيه إلى أنّه ليس في كلّ الحالات تصلح هذه الأزمنة الثّلاثة؛ فمثلاً مع المقاربة لا يصلح إيراد المستقبل فلا يقال: (سيكاد، أو سيوشك)، كما يجب التّنبيه كذلك إلى أنّ **المتوكّل** لا يدّعي شموليّة كل هذه الحالات، ولذلك فهو يفتح المجال لإضافة قواعد صياغة أخرى تتناول الحالات التي لم تدرج[1].

ب- **المحمول غير الفعلي:**

صياغة المحمول غير الفعلي تختلف اختلافا كبيرا عن صياغة المحمول الفعلي؛ ذلك أنّها " لا تعبّر في ذاتها عن المقولات الجهية والزّمانية، فتحتاج إلى عناصر نحويّة تضطلع بالتّعبير عن هذه المقولات، هذه العناصر النّحوية هي ما اصطلح على تسميته بالرّوابط"[2]، وهذا يعني أنّ المخصّص الجهي

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٤٦.

[2] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٤٧.

والزّماني يبرزان على مستوى الفعل الرّابط[1] لا على مستوى المحمول، ومن ثمة فالفعل الرّابط يضطلع بدور "الدّلالة على المعاني النحويّة التي لا يتسنّى للمحمول غير الفعلي أن يدلّ عليها بصيغته ذاتها"[2].

حصر المتوكّل الأفعال الرّوابط التي توارد المحمول غير الفعليّة في أربع زمر: زمرة (كان)، وزمرة (أصبح) وزمرة (ظل) وزمرة (مازال) ، ولكلّ زمرة من هذه الزمر ضوابط تحكم ورودها كما يلي[3]:

ب-١- يستعمل الفعل الرابط (كان) بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع المسبوق بالأداة (س/ سوف)

إذا: ب-١-١- الجهة غير التام + الزمن الماضي ⟵ الفعل (كان) بصيغة الماضي.

ب- ١- ٢- الجهة غير التام + الزّمن الصفر ⟵ الفعل (كان) بصيغة المضارع وحدها (تكون مع الوقائع التي تصدق في جميع الأزمنة).

ب-١-٣- الجهة غير التام + الزمن المستقبل ⟵ (كان) بصيغة المضارع +(السين).

وهو ما توضحه قاعدة الصياغة الآتية: دخل: [غ تا[(مض، مق، زم ٠)[٧ ف (س١) ... (س ن)]]] خرج: [كان ف ٧ ف (س١) ... (س ن)].

ب-٢- تستعمل زمرة الفعل الرّابط (أصبح) إذا كان: - المخصّص الجهي للواقعة غير تام مشروع في تحقيقها شروعا مسترسلا، - والمخصّص الزّماني هو الماضي أو المستقبل[1].

---

[1] - لفهم المقصود من الفعل الرّابط ينبه إلى أنّ **المتوكّل** يفرق بين نوعين من الأفعال: الأفعال التامة والأفعال الناقصة؛ الأفعال الناقصة تتميز ب(- واقعة) وهي تنقسم قسمين حسب المحمول الذي توارده، أفعال مساعدة وأفعال روابط. الأولى (المساعدة) توارد المحمولات الفعلية، أمّا الأخرى (الروابط) فتوارد محمولات غير فعلية (ينظر: أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة،** ص٦٢) تشمل الأفعال الناقصة ستّ زمر: زمرة كان، وزمرة أصبح، وزمرة ظلّ، وزمرة شرع، وزمرة كاد، وزمرة مازال (ينظر: المرجع نفسه،ص٥٩)، ثم إنّ هذه الأفعال الناقصة "بالنظر إلى صنف المحمول الذي يمكن أن تو ارده طائفتان: أفعال توارد المحمولات الفعلية والمحمولات غير الفعليّة، وأفعال لا توارد إلا المحمولات الفعلية، وتشمل الطائفة الأولى: زمرة (كان) و(أصبح) و(مازال) و(ظلّ) ... أما الطائفة الثانية فإنها تشمل زمرتي (شرع) و(كاد)"(ينظر: المرجع نفسه، ص٦٢) وبذلك فهو يفرق بين الأفعال التي توارد المحمولات الفعلية والأفعال التي توارد المحمولات غير الفعلية، سمى الأولى أفعالا مساعدة إذا تواردت مع محمول فعلي و وسمى الأخرى أفعالا روابط حين توارد محمولا غير فعلي.

[2] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة،** ص٦٣.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص٦٤.

وفي ضوء هذه المعطيات يصاغ هذا الفعل الرّابط إمّا بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع مضافا إليها الأداة (س/سوف) كما يلي:

ب-٢-١ الجهة غير التّام مشروع فيه مسترسل + الزّمن الماضي ← زمرة الفعل (أصبح) بصيغة الماضي.

ب-٢-٢ الجهة غير التّام مشروع فيه مسترسل + الزّمن المستقبل ←زمرة الفعل (أصبح) بصيغة المضارع المسبوق بأداة دالّة على الاستقبال.

وهو ما توضحه قاعدة الصياغة الآتية: دخل: [غ تا شع سر [(مض، مق، زم٠)[٧ ف (س١) ... (س ن)]]] خرج: [(أصبح، أمسى، أضحى، بات) ٧ ف (س١) ... (س ن)].

ب-٣- تضاف زمرة الفعل الرابط (ظلّ) إذا كان المخصّص الجهي للواقعة غير تام مسترسلا، والمخصص الزماني هو الماضي أو الحاضر أو المسقبل[2].

ويتم إدماج هذا الفعل الرابط وصياغته حسب طبيعة المخصصين الجهي والزماني كما يلي:

ب-٣-١- غير تام مسترسل+ زمنا ماضيا ← الرابط (ظلّ) بصيغة الماضي.

ب-٣-٢- غير تام مسترسل+ زمنا حاضرا ← الرابط (ظلّ) بصيغة المضارع مجردة.

ب-٣-٣- غير تام مسترسل+ زمنا مستقبلا ← الرابط (ظلّ) بصيغة المضارع+ أداة الاستقبال.

وهو ما توضحة قاعدة الصياغة الآتية: دخل: [غ تا سر [(مض، مق، زم ٠) [٧ ف (س١) ... (س ن)]]] خرج: [(ظل، استمر، بقي) ٧ ف (س١) ... (س ن)].

ب-٤- تدرج زمرة (ما زال) إذا كان المخصّص الجهي غير تام مستمرا، والمخصّص الزّماني إمّا الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويدرج هذا الفعل الرّابط ويصاغ حسب المخصّصين (الجهي والزماني)كما يلي[3]:

---

[1] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص٦٥.

[2] - ينظر: المصدر نفسه ، ص٦٥.

[3] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**،ص٦٥.

ب-٤-١- غير تام مستمر+ زمنا ماضيا ← الرّابط (مازال) أو ما يحاقله بصيغة الماضي.

ب-٤-٢- غير تام مستمر+ زمنا حاضرا ← الرّابط (مازال) أو ما يحاقله بصيغة المضارع.

ب-٤-٣- غير تام مستمر+ زمنا مستقبلا ← الرابط (ما زال) أو ما يحاقله بصيغة المضارع + أداة تدلّ على المستقبل تنوب عن (ما). وهو ما توضّحه وتلخّصه قاعدة الصّياغة الآتية: دخل: [غ تا سمر[(مض، مق، زم٠، حض)[لا ف (س١) ... (س ن)]]] خرج: [(ما زال، ما برح، ما انفك، ما فتئ) لا ف (س١) ... (س ن)][1].

٢ -٢- **قواعد صياغة الحدود:** يتم صياغة الحدود حسب المعلومات التي توفرها مخصّصات الحدود المختلفة، "ويتحقق الحدّ (سواء كان موضوعا أم لاحقا) على مستوى البنية المكونيّة على شكل مركب يشمل ثلاثة عناصر أساسيّة: (رأسا) و(فضلة) و(مخصّصا)، وتضمّ مقولة المخصّص أداتي التّعريف والتّنكير، وأسماء الإشارة، والأسوار Quantifiers والعدد (مفرد/ جمع)"[2]، ولكي ينقل الحدّ إلى مركّب "تتكفّل مجموعة من قواعد صياغة الحدّ بنقل البنية الحمليّة إلى بنية صرفيّة تركيبيّة، أو بعبارة أخرى إلى مركّب"[3]، وهو ما يوضحه المبيان الآتي[4]:

أ-{محمول (حد١)، (حد٢) ... (حد ن)}
↓ ↓ ↓
ب-{محمول (مركب١)، (مركّب٢) ... (مركّب ن)} قواعد صياغة الحدّ.

فالحدّ في البنية الحمليّة يتكوّن من "بنية منطقيّة دلاليّة تتضمّن مخصّصا (أو مخصّصات)، وسلسلة من المقيّدات التي تقوم بدور تقييد مجموعة الذّوات التي يحيل عليها الحدّ"[5]، ثم يصاغ المركّب (في البنية

[1] – المصدر نفسه ، ص٧٥.
[2] – أحمد ا لمتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٢٠.
[3] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٤٩.
[4] – المصدر نفسه، ص١٤٩.
[5] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٥٢.

المكونيّة) اعتمادا على تلك المعلومات المتوفّرة على مستوى البنية الحمليّة، ويرى **المتوكّل** أنّ هذه الصياغة تمرّ بمجموعة مراحل، هي[1]:

أ- انتقاء أحد المقيّدات التي تشكّل الحدّ ليكون رأسا للمركّب، وإعطاء غيره وضع الفضلات.
ب- إدماج مخصّصات الحدّ (أداة التّعريف أو التّنكير)، السور، اسم الإشارة، ...).
ت- ترتيب عناصر المركّب (ترتيب الرأس بالنّسبة للمخصّصات والفضلات).
ث- إسناد الحالات الإعرابيّة إلى المركب رمته، و إلى عناصره الدّاخلية.

كلّ مرحلة من هذه المراحل يضطلع بتحقيقها مجموعة قواعد، تندرج تحت، ما يعرف، بقواعد صياغة المركّب (إحدى قواعد التّعبير)، تشمل هذه القواعد: ١- قواعد انتقاء الرأس، ٢- قواعد إدماج المحدّدات، ٣- قواعد إدماج العاطف (بالنّسبة للمركّبات التي تتضمّن عاطفا)، ٤- قواعد ترتيب عناصر المركّب، ٥- قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة[2]. وسيعرض البحث لكلّ قاعدة من هذه القواعد بنوع من التّفصيل كما يلي:

١- **قواعد انتقاء الرأس**: ينتقى الرّأس "من بين المقيّدات المتواجدة في الحدّ المقيّد الذي يشكل رأسا للمركب في حين تأخذ المقيّدات الأخرى وضع الفضلة"[3]، هذا إذا افترضنا أنّ الحدّ مكوّن من مجموعة مقيدات، أمّا إذا كان مكوّنا من مقيّد واحد، فإنّه يكون هو الرأس، ولا وجود لفضلة على الإطلاق.

لكن، ما هو معيار انتقاء الرأس في حالة تعدّد المقيّدات؟ أورد **المتوكّل** أنّه حين "يرد متضمّنا لأكثر من مقيّد واحد، فإنّ الملاحظ أنّ المقيّد الذي ينتقى رأسا هو المقيّد الأوّل، أيّا كان هذا المقيّد الأوّل"[4]، وتبعا لهذه المعطيات يبني القاعدة الآتية: (**قاعدة انتقاء رأس المركب**): يصبح رأسا للمركب: أ- المقيّد الوحيد في الحدّ المتضمّن لمقيد واحد، ب- المقيّد الأوّل في الحدّ المتضمّن لأكثر من مقيّد واحد[5].

---

[1] - المصدر نفسه، ص٢١.
[2] - المصدر نفسه، ص٥٢.
[3] - المصدر نفسه، ص٥٢.
[4] - المصدر نفسه، ص٥٣.
[5] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٥٣.

لكن، إذا كان انتقاء الرأس في الحدّ المتضمّن لمقيّد واحد لا لبس فيه، فإنّ انتقاءه من بين مقيّدات متعدّدة يشوبه بعض الغموض؛ إذ لا وجود لمعيار واضح يمكن الاحتكام إليه إلا وروده أوّلا، ويظن البحث أنّه لو أضيف قيد آخر من مثل القيد الدّلالي لكان الأمر أجلى وأوضح؛ إذ توجد علاقة دلاليّة بين المحمول والرأس من جهة وبين الرّأس وبقية المقيّدات الأخرى، ويمكن توضيح هذا الأمر من خلال المثال الآنف الذكر: (قرأت كتاب أخ زيد)؛ فهناك علاقة دلاليّة بين المحمول (قرأ) ورأس الحدّ (كتاب) تؤهله لأن يرد رأسا دون غيره من المقيّدات الأخرى. أمّا العلاقات التي تحكم الرأس ببقية المقيدات فيمكن حصرها في ثلاث: "علاقة التّتابع وعلاقة العطف وعلاقة الإدماج"[1]، سيرجئ البحث الحديث عن علاقة العطف إلى حين التّطرق إلى قواعد إدماج العاطف، وتكون بين مختلف المقيدات "علاقة تتابع حين تسهم جميعها بالتّساوي، في تقييد ما يدلّ عليه الحدّ باعتباره كلاً"[2]، وينطبق هذا المفهوم على علاقة الإدماج فتقوم "بين مقيدات الحدّ الواحد إذا كان بعضها يشكل جزءا من البعض الآخر"[3]، وتوجد هذه العلاقة (الإدماج) في الحدود التي تحتوي عناصر مضافا بعضها إلى بعض، مثل: (قرأت كتاب أخ زيد)، فالمقيد (زيد) مدمج في المقيّد (أخ) وهذا الأخير مدمج في المقيّد (كتاب).

لكن، على الرّغم من هذه الإضافة فإنّ الإشكال يظلّ قائما، وخصوصا حين يتعلّق الأمر باللّغة العربيّة؛ حيث تتصرّف فيها بعض المخصّصات تصرّف المقيّدات، فتضاف إلى فضلتها كإضافة الرأس إلى فضلته، وتأخذ الحركة التي يأخذها الرّأس عادة، وتلحقها مختلف علامات المطابقة[4]، مثال ذلك: (جاء كلّ الطّلبة، رأيت ثلاث طالبات، التقيت بهذا الرّجل ...)، فالعناصر (كلّ، ثلاث، هذا ...) في أصلها مخصّصات، فهل معنى هذا أنه يمكن قبولها، والحال هذه، رأسا للمركّب؟. يقول **المتوكّل**: "من العسير جدّا من النّاحية الدلاليّة المنطقيّة اعتبار هذين العنصرين مقيّدين، شأنهما في ذلك شأن باقي المقيّدات التي تصلح أن تكون رءوسا تركيبيّة، ومن أهمّ ما يحول دون افتراضهما رأسين تركيبيّين خلوّهما من خاصيّة المقيّدات الأساسيّة؛ خاصيّة الإحالة التي بدونها تتعذّر عمليّة التّقييد ذاتها، بحيث

[1] – المصدر نفسه، ص٤٥.
[2] – المصدر نفسه، ص٤٥.
[3] – المصدر نفسه، ص٤٧.
[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص٥٣.

لا يتأتّى لعبارة لغويّة ما أن تقوم بعمليّة تقييد مجموعة من الذّوات إلاّ إذا كانت عبارة محيلة، أمام هذا الإشكال نرى أنّ التّحليل الملائم هو التّحليل القائم على افتراض أنّ المخصّصات تتحقّق في شكل محدّدات باستثناء بعض أنواع المخصّصات كالأسوار التي يمكن أن تنتقى رءوسا لمركبات في بعض اللّغات الطّبيعيّة كاللّغة العربيّة"[1]، معنى هذا أنّ **المتوكّل** يرى أنّ هذه المخصّصات من حيث دلالتها تبقى مخصّصات، ولا ترقى إلى أن تكون مقيّدا من المقيّدات بسبب افتقارها لمفهوم المقيّد، أمّا من الناحية الصّرفية التركيبيّة فيمكن معاملتها في بعض اللّغات كاللّغة العربيّة معاملة المقيّد، ومن ثمّة إمكانيّة ورودها رأسا للمركّب؛ وهذا الذي ذكر يظلّ مجرد افتراض، ذلك أنّ **المتوكّل** ما لبث أن أورد أنّه "في إطار نظريّة النّحو الوظيفي، وحسب المعايير المعتمدة في انتقاء الرأس لا يمكن الحديث عن المركّبات المحدّدية (determiner phrases) ويبقى طبعا إشكال الأسوار والأعداد في لغات كالعربيّة عالقا ما دامت لم تحدد بالضبط طبيعة هذه العناصر (مخصصات أم مقيدات)"[2].

٢- **قواعد إدماج المحدّدات**: المخصّصات، كما هو معلوم، مؤشّرات ومعلومات مجموعة خصائص تتحقق فيما بعد على مستوى البنية المكونيّة في شكل محدّدات، بواسطة قواعد معيّنة هي قواعد إدماج المحدّدات. وبناء عليه، فالمحدّدات هي التّحقّقات التركيبيّة لما كان سابقا معلومات مجردة (متعلقة بالحدود)، وتشمل: ١- أداة التعريف، ٢- المشيرات، ٣- الأسوار، ٤- المعدّد، ٥- مؤشّر الجنس.

تتمّ عمليّة النّقل عبر مجموعة من القواعد (كل قاعدة مختصّة بمحدّد من المحدّدات) تأخذ الشكل العام الآتي: Ω [حد]= قيمة، حيث Ω: المخصّصات التي يمكن أن يأخذها الحدّ[3].

وإذا ما فرّعت (Ω) فإنّها تصير كالآتي[4]:

١-(ع س ي: Ω (س ي)) ← (س ي:الـ – Ω (س ي))

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٥٤.
[2] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢٠٨.
[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص٢١٠.
[4] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٥٥.

٢-(ن س ي: Ω (س ي)) ← (س ي: Ω - ـُ/ ـً / ـٍ (س ي))

٣-(ش ع١ذ س ي: Ω (س ي)) ←({هذا/ ذلك}ع١ذ س ي: Ω (س ي))

ثم يتغير نوع محدد الإشارة بما يتوافق ومخصّص الجنس، والمعدد، فبدل (هذا) قد يأتي (هذه، هذان، هاتان،...)

٤- (٧ع س ي: Ω (س ي)) ←({كلّ /جميع }ع س ي: Ω (س ي))

٥- (Eع س ي: Ω(س ي)) ← ((بعض)ع س ي: Ω(س ي))

والملاحظ أنّ هذه القواعد لا تشتغل بطريقة انفرادية؛ بحيث يكون كلّ مخصّص بمعزل عن بقيّة المخصّصات الأخرى، بل تتكامل في بناء المحدّد بدقة؛ فمثلا المخصّص العددي ومخصص الجنس قد لا يظهران في شكل محدّدات تذكر مع الحدّ ولكنّهما، مع ذلك، يسهمان إسهاما كبيرا في تحديد المخصص الإشاري المطلوب أي "أنّ تحقيق بعض المخصّصات يرتبط بتحقيق مخصّصات أخرى كما هو الشأن بالنّسبة للإشارة والتّعريف ..."[1].

نبّه البحث سابقا، في قواعد انتقاء الرّأس، أنّ الحدّ قد يكون مكوّنا من مقيّد واحد أو من أكثر من مقيّد، وتحقق المخصّصات مع المقيّد الواحد تختلف عن تحققها مع أكثر من مقيّد، وجلّ المخصّصات التي سبق ذكرها تنطبق على المقيّد الواحد (الحدود البسيطة)، أمّا في الحدود المتعدّدة المقيّدات فتختلف بحسب نوع المركّب والعلاقات التي تكون بين مقيداته كما يلي[2]:

أ- فيما يخصص الحدود ذات البنية:[رأس- صفة] فإنّ مخصّصي التّعريف/ التّنكير والعدد يتحقّقان في عنصري الحد معا، على أساس انصبابهما عليهما دفعة واحدة، ويتحقّق مخصّص الجنس في الصّفة عن طريق مطابقتها للرأس باعتبار هذا المخصّص من لوازم الرأس.

ب- إذا كان الحدّ مكوّنا من مجموعة مقيّدات بينها علاقة إدماج (المركب الإضافي)، فإن تلك المقيدات تمتاز بأنّهما تحيل على ذاتين مختلفين، ويحملان تبعا لهذا مخصّصين مختلفين، ومن ثمة فلكلّ

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)**، ص ٢١١.

[2] - المصدر نفسه، ص٢١١.

مقيّد مخصصات ترد معه ولا ترد مع الآخر، من بينها أنّه عادة ما يرد المقيّد الأوّل فاقدا لمخصّص التعريف بخلاف المقيّد الثّاني الذي يرد معرفة.

ج- وإذا كان الحدّ مكوّنا من مجموعة مقيّدات بينها علاقة عطف، فإنّ **المتوكّل** يرى أنّه يكون لكلّ عنصر مخصّصه الذي يخصّصه، باعتبار أنّ العنصرين محيلان على ذاتين مختلفين، ولكن بما أنّهما يخضعان لقيد التناظر القاضي بتماثل المخصّصات فإنّه ذهب إلى أنّ مخصصات المركّب العطفي تتناول المركّب ككلّ[1].

٣- **قواعد إدماج العاطف**: يعدّ العطف وسيلة من وسائل توسيع دائرة عناصر الحدّ؛ ذلك أنّه "يتم اشتقاق التّراكيب العطفيّة، في إطار النّحو الوظيفي، عن طريق توسيع عنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر من نفس النمط"[2]، أيّا كانت هذه البنية (حد، محمول، حمل ...)، ويعدّ المعطوف عليه في بنية العطف رأس المركّب أمّا المعطوف فمقيّد من المقيّدات، ويشترط فيه أن يكون مناظرا للمعطوف عليه في وظيفته الدّلاليّة والتركيبيّة والتداوليّة[3]، ولا يعني التناظر التماثل في المعنى والإحالة[4]، لأنّ التّماثل في هاتين الخاصيتين (المعنى والإحالة) يجعل المقيّدين كلمة واحدة ولا يجوز عطف الشّيء على نفسه، ولكن في مقابل هذا يذكر أنّ من شروط العطف أن يكون المقيدان منتميين إلى حقل دلالي واحد (حين يتعلق الأمر بالمعنى)، وأن يكونا محيلين، فلا يقبل عطف مقيد محيل على مقيد غير محيل.

يتم اشتقاق البنيات العطفية وفق القاعدة الآتية[5]: Ω ← Ω١و Ω٢ و ... Ωن (ن≥ ٢).حيث: (Ω: المقيدات التي يعطف بينها، (و): دليل حرف العطف المجرد الذي يتحقق في مستوى البنية المكونيّة للجملة في شكل أداة عطف (الواو أو الفاء أو ثم ...).

[1] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢١١.
[2] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص٤٦.
[3] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١٧٨.
[4] - المصدر نفسه، ص١٨٢.
[5] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص٤٦.

يؤكّد **المتوكّل** على: "أنّ الأدوات العاطفة المتوافرة في اللّغة العربيّة ليست أدوات مترادفة (أي بدائل حرة) بل أدوات يتم استعمالها حسب توزيع تكاملي (compliementary distribution)"[1]، فلكلّ أداة من هذه الأدوات شروط استعمالها، تجعل إيراد واحدة منها يختلف عن الآخر، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ إيراد هذه الأدوات يخضع لقواعد خاصّة تتكفّل بها، حاول **المتوكّل** بناءها مستحضرا المفاهيم الآتية المتعلقة بالعطف عموما[2]:

١- العطف نوعان؛ وصلي وفصلي، ولكلّ نوع، في العربيّة، أدواته، فالوصلي يكون بالواو والفاء وثمّ وحتى، أمّا الفصلي فيكون بـ: أو وبل ولكن وأم.

٢- ضابط استعمال إحدى أدوات عطف الوصل هو الزّمان بالنسبة للواو والفاء وثمّ، والتضمن(inclusion) بالنّسبة لـ(حتّى).

٣- تنقسم أدوات العطف الفصلي إلى عطف تخييري وعطف إخراجي، يعطف عطف تخيير بالأداتين (أو) و(أم)، ويعطف عطف إخراج بالأدوات (لا) و(لكن) و(بل)، والأدوات (بل، ولكن وأم) تشكل جزءا من أداة متقطعة واحدة: "ما ... لكن" و"ما ... بل" و"أو ... أم".

٤- من الأدوات العاطفة (الوصليّة والفصليّة) ما يربط بين جميع العناصر على اختلاف مقولاتها التركيبيّة وأوضاعها في الجملة (حدود، محمولات، حمول ...)، ومنها ما استعماله حسّاس لنمط المتعاطفات، بعبارة أخرى، من الأدوات العاطفة ما استعماله حساس لقيمة Ω، ومنها ما ليس استعماله حساسا لها (فـ(حتى) مثلا لا تقبل العطف بين المحمولات، وتقبل العطف بين الحدود شرط أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها).

٥- من الأدوات ما يجوز أن يربط بين أكثر من متعاطفين، ومنها ما لا يربط بين أكثر من متعاطفين، فمثلا بالنسبة لعطف المحمول يمتنع أن يعطف بالأداتين (لكن) و(لا) بين أكثر من حملين اثنين، خلافا للواو والفاء وثم التي تقبل تعدّدها.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٢٢١.

[2] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٢٢٣. وينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص٦٠.

وبناء على ما تقدّم يستنتج أنّ ما يتحكّم في التوزيع التكاملي لهذه الأدوات هو القيمة التي يأخذها (ن) والقيمة التي يأخذها (Ω) والقيمة التي يأخذها (و)[١]، حيث "تدمج إحدى أدوات العطف المتوافرة في اللّغة العربيّة عن طريق تطبيق قاعدة (إدماج أداة العطف) التي تجري وفقا لمجموعة من التخصيصات التي تضاف إلى قاعدة العطف ...كتخصيص قيمة العاطف المجرد (و) (Λ أو V) وتخصيص قيمة Ω (Ω: حمل، أوحدّ، أو جملة ...)، وتخصيص قيمة ن (ن=٢ أو أكثر من٢)، ولكي يتسنّى ضبط إدماج الأدوات العاطفة ضبطا كافيا، يجب أن يمثل داخل النّحو للعوامل الأخرى التي تتدخّل في تحديد استعمال هذه الأدوات ... كعامل التّزامن والترتيب وغيرها ..."[٢].

وفي ضوء هذه المعطيات المتعلقة بظاهرة العطف في العربيّة اقترح **المتوكّل** قاعدة إدماج العاطف الآتية[٣]:

و ← {و/ف/ثم ...}/ (f) Ω١ ــــــ (f) Ωن (حيث: و: يمكن أن يكون للوصل (Λ) أو للفصل(V)/ (f) = قد يكون إثباتا أو نفيا/ Ω = قد يكون{حملا، حدا، محمولا}/ ن≥٢)

٤- قواعد ترتيب عناصر المركّب: تعدّ قواعد ترتيب عناصر المركب إحدى القواعد المنضوية تحت قواعد الموقعة، ومفهوم قواعد الموقعة هو "أنّ العناصر التي تتضمّنها كلّ من البنية الحمليّة والبنية الوظيفيّة عناصر غير مرتّبة، وأنّ ترتيبها لا يتمّ إلا في مرحلة متأخّرة من الاشتقاق حيث تأخذ مواقع معيّنة بواسطة إجراء قواعد الموقعة"[٤]. لن نطيل الكلام في هذه القواعد، إذ الذي يهم البحث في هذا السياق هو القواعد التي تقوم بترتيب عناصر المركّب الحدّي. ذكر البحث آنفا أنّ الحدّ قد يكون مكوّنا من مقيّد واحد يعدّ رأس المركّب، وقد يكون مكوّنا من أكثر من مقيّد يتّخذ أحدها رأسا وتبقى بقيّة المقيّدات فضلات، وكان قد طرح سؤالا مفاده: ما هو ضابط اختيار مقيّد ما رأسا للمركّب؟ وقد اقترح أن يضاف القيد الدّلالي؛ وهو ما يؤكده **المتوكّل**: "تحتفظ الفضلات بصفة عامة، بترتيبه المحكوم دلاليا، أي بالترتيب الذي كانت تخضع له باعتبارها مقيّدات داخل بنية حدّية،

---

[١] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص٥٠.

[٢] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٢٢٧.

[٣] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص٦١ – ٦٢.

[٤] – المصدر نفسه، ص٨٦.

ويقوم هذا التّرتيب الدّلالي على علاقة التّقييد المتصاعد؛ حيث يتأخّر العنصر الأكثر تقييدا للمجموعة الدّالّ عليها الحدّ عن العنصر الأقلّ تقييدا"[1] و "يصبح ترتيب الفضلات حرّا حين تتساوى الفضلات من حيث علاقة التّقييد القائمة بينها وبين المقيّد المنتقى رأسا"[2]، وينبّه **المتوكّل** إلى مركب آخر مخالف للمركبات السّابقة (لا تحكم عناصره المكونة علاقات العطف، والتتابع، أو الإدماج) وهو المركب الذي يتكون من محمول مسمّى (مصدر، اسم فاعل، اسم مفعول) فإنّ رأس المركب هو المحمول ذاته، أمّا بقيّة العناصر التي تذكر معه فهي فضلات "تترتّب وفقا للوظائف التي تحملها، فالموضوع المنفذ – الفاعل يأخذ الموقع الموالي لموقع المحمول المسمّى، ويليه المستقبل – المفعول الذي يليه الموضوع المتقبّل"[3]، ومن ثمة فالذي يتحكّم في ترتيب عناصر المركّب (حسب نوع المركب) شيئان: ١– درجة التقييد ٢– الوظائف الدلاليّة والتركيبيّة

لكنّ هذين الوسيطين سرعان ما يتعطّلان حين يصطدمان بوسيط آخر هو وسيط التّعقيد المقولي؛ "حيث تتقدّم الفضلة الأقلّ تعقيدا على الفضلة الأكثر تعقيدا، وإن كان حكمها التّأخّر، ففي مركّب تتوارد فيه فضلة صفة وفضلة حملية موصولة مثلا، لا يسوغ أن تتقدّم الفضلة الثّانية على الأولى، وإن كان حكمها دلاليا أن تتقدّم عليها"[4]، مثال ذلك جملة : (نجح الطلبة الممتازون الذين اجتهدوا طول العام) وتكون هذه الجملة أقلّ مقبوليّة لو قيل:(نجح الطلبة الذين اجتهدوا طول العام الممتازون).

وبجمع كلّ هذه المعطيات، نجد أنّ الحدّ لكي يصير مركّبا فإنّه تدمج مختلف المحددات، وترتب عناصر الحد (الرأس/ الفضلات) كما يلي: [مح رأس فضلة][5].

٥– **قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة (إلى المركّب وعناصره)**: بما أنّ المركّب ينظر إليه بعدّه وحدة واحدة غير متجزّئة، فإنّ الحالة الإعرابيّة تسند إلى المركّب برمّته. لكن، كيف تسند حالة إعرابيّة بعينها؟ للإجابة على هذا السّؤال ينبّه إلى أنّ إسناد الحالات الإعرابيّة ليست مقصورة على الحدود أو

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٥٧.

[2] – المصدر نفسه، ص٥٨.

[3] – أحمد المتوكّل، **البنية والوظيفة (قضايا ومقاربات ...)**، ص٥٨.

[4] – المصدر نفسه، ص٥٨.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص٥٩.

المركّبات فقط، بل تمتدّ لتشمل عناصر أخرى غيرها، وفق ضوابط معيّنة، سيأتي تفصيلها فيما بعد (العنصر الوالي).

"تسند إلى المركّب ... حالة إعرابيّة بمقتضى وظيفته التركيبيّة أو وظيفته الدلاليّة إن لم تكن له وظيفة تركيبيّة، أو وظيفته التداوليّة إذا كان من المكونات الخارجة عن الحمل (إذا كان مبتدأ أو منادى أو ذيلا)"[1]؛ فالذي يحدّد الحالة الإعرابيّة، من منظور نظريّة النّحو الوظيفي، هو الوظيفة التي يحملها ذلك المركب، تفصيل هذا أنّه[2]:

أ- إذا كان المكون حاملا لوظيفة دلاليّة فقط تسند إليه الحالة الإعرابيّة (النصب)، أو الحالة الإعرابيّة (الجر) (إذا كان مسبوقا بحرف جر) بمقتضى وظيفته الدلاليّة نفسها.

ب- إذا كان المكوّن حاملا لوظيفة تركيبيّة بالإضافة إلى وظيفته الدلاليّة تسند إليه الحالة الإعرابيّة (الرّفع) (إذا كان فاعلا) أو الحالة الإعرابيّة (النّصب) (إذا كان مفعولا) بمقتضى وظيفته التركيبيّة، بمعنى أنّ الحالة الإعرابيّة التي تقتضيها الوظيفة التركيبيّة تخفي (masks) الحالة الإعرابيّة التي تستوجبها الوظيفة الدلاليّة.

ج- إذا كان المكون حاملا لوظيفة تداوليّة فإنه لا يخلو من أن يكون: ١ - إمّا مكوّنا داخليّا (أي جزءا من الحمل) ٢ - وإمّا مكونا خارجيا (منادى أو مبتدأ أو ذيلا).

يأخذ المكون الداخلي الحامل لوظيفة تداوليّة (البؤرة أو المحور) حالته الإعرابيّة إمّا بمقتضى وظيفته الدلاليّة أو بمقتضى وظيفته التركيبيّة إذا كانت له وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلاليّة، ويأخذ المكون الخارجي (المبتدأ والمنادى والذيل) حالته الإعرابيّة بمقتضى وظيفته التداوليّة نفسها.

ذُكر سابقا أنّ الحالة الإعرابيّة تسند إلى المركّب برمّته (لأنه يعدّ وحدة واحدة تؤدي (ككل) وظيفة معينة)، لكن الذي يضطلع في العربيّة بحمل هذه الحركة أساسا هو الرأس، أمّا الفضلات، إن وجدت، فهي تأخذ الحالة الإعرابيّة بحسب العلاقة التي تقيمها مع ذلك الرّأس.

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٦١.

[2] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٩.

يرى **المتوكّل** أنّه "يتمّ نقل الحالة الإعرابيّة المسندة إلى المركّب رمّته إلى العنصر رأسه"[1]، وفق القاعدة الآتية:[محدد رأس فضلة] Ω (حيث Ω: حالة إعرابية).

أمّا الفضلة فتأخذ إعرابا تبعيّا إذا كانت العلاقة بينها وبين الرأس علاقة تبعيّة، وتأخذ إعرابا مستقلا، بنيويا أو وظيفيا مع غير هذه العلاقة، فالإعراب البنيوي يسند إلى المضاف إليه عموما حيث لا مسوّغ وظيفي يتحكّم في عملية الإسناد، ويتعلق أساسا بحالة الجرّ، أمّا الوظيفي فتأخذه الفضلة بمقتضى وظيفتها الدلاليّة أو بمقتضى وظيفتها التركيبيّة"[2]، ويتعلّق، أساسا، بحالتي الرّفع والنّصب.

وبعد إجراء كلّ هذه القواعد يصبح الحدّ مركّبا مكتملا في صورة بنية صرفيّة تركيبيّة واضحة المعالم.

٢-٣- **قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة:** يعدّ الإعراب خصيصة صرفيّة توجد في بعض اللّغات الطّبيعيّة كاللاتينية والعربيّة ... حيث يظهر في هذه اللغات أثر صوتي يلحق أواخر الكلم فيها للدلالة على معنى ما.

ترصد نظريّة النّحو الوظيفيّ إسناد الحالات الإعرابيّة في مستوى البنية التركيبيّة الصّرفيّة، لأنّها تعدّ جزءا من الصّيغة التي تأخذها مختلف وحدات الجملة، وتكون نتيجة معطيات (دلاليّة، تداوليّة ...) تتوفّر في البنيتين الحمليّة والوظيفيّة.

ترى نظريّة النّحو الوظيفي أنّ الإعراب ليس كلّيّا (يوجد في جميع اللّغات) بل يوجد في اللّغات التي تستعمله حقيقة، أمّا اللغات التي لا يظهر على مستوى بنيتها التركيبيّة الصّرفيّة فترى بأنه لا داعي للقول بوجوده، لأنه ادّعاء لشيء غير موجود أصلا، وهي بهذا التّوجه تقف في طرف نقيض مع النّظريات التي تؤمن بالكلّيّات وتسعى إلى البرهنة عليها، هذه النّظريات تورد "أنّ الإعراب سمة صرفيّة مجرّدة تملكها جميع اللّغات الطّبيعيّة سواء كانت أنسقتها الصّرفيّة تحقّق هذه السّمة في صورة صرفيّة بارزة تلتحق بآخر الكلمة، كما هو الحال في اللّغة العربيّة"[3] أم لا.

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٦٢.

[2] – المصدر نفسه، ص٦٤.

[3] – مصطفى غلفان، **اللّسانيات التوليديّة (من النموذج ما قبل المعيار ...)**، ص٣٣١.

يقول **المتوكّل** موضّحا وجهة نظر الوظيفيّين: "لا يمكن القول إنّ الإعراب مقولة كلّيّة نجدها في جميع اللّغات، فالإعراب ... مقولة تخصّ اللّغات التي يدلّ فيها عن الوظائف بلواصق صرفيّة كاللغتين العربيّة واللاتينية، أمّا اللّغات التي لا توجد فيها هذه الخاصية وإنّما تدلّ على الوظائف بوسائل أخرى (كالموقع وصورة المحمول ...) فلا يمكن أن يقال عنها إنّها لغات إعرابيّة، إلّا إذا وسعنا مفهوم الإعراب وجعلناه يشمل جميع الوسائل التي تسخّرها اللّغات للدّلالة على الوظائف"[1].

كما أنّ التّصور الذي تقدّمه نظريّة النّحو الوظيفيّ لكيفيّة إسناد الإعراب يختلف اختلافا كبيرا عن التصور الذي تقدمه نظريات أخرى (النّظرية التوليديّة التحويليّة تخصيصا)، فغير الوظيفيين يذهبون إلى أنّ الإعراب "يحدّد ... باعتباره علاقة بنيوية صرفا؛ ففي نموذج (الربط العاملي) (**تشومسكي** ١٩٨٢) مثلا ينتج الإعراب عن علاقة قائمة بين مكوّنين، عامل ومعمول فيه، حاكم ومحكوم، كعلاقتي الصّرفة بالمركّب الفاعل والفعل بالمركّب المفعول، أمّا في النّظريات الوظيفيّة فهو مرتبط بوظيفة هي العنصر الذي يسنده"[2].

وتبعا لهذه المعطيات عرّف **سيمون ديك** الإعراب بقوله: "نقصد بالإعراب الاختلافات الصّرفية التي تلحق المحمولات الاسميّة والصّفيّة وفقا لوظائف الحدود التي تتضمّنها هذه المحمولات"[3]، وسجّل **المتوكّل** مجموعة ملاحظات حول هذا التّعريف، تعكس، في مجملها، نظرة الوظيفيين وتصورهم للإعراب، هذه الملاحظات هي[4]:

أ- الإعراب في نظريّة النّحو الوظيفي مفهوم صرفيّ، يرتبط تحديده بصورة الصّفة أو الاسم الصرفية.

ب- يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلاليّة، الوجهيّة، والتداوليّة) المسندة إلى حدود الجملة، لا بالعلاقات التركيبيّة (الشّجرية) القائمة بينها، فالمركّب يأخذ إعرابه بالنّظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه، لذلك تجده يحمل نفس الإعراب أيّا كان موقعه في الجملة.

---

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢١٢.

[2] – أحمد المتوكّل، **التركيبات الوظيفيّة (قضايا ومقاربات)**، ص٤١.

[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات...)**،ص٢١٢.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص٢١٢.

ج- لا يمكن القول إنّ الإعراب مقولة كليّة نجدها في جميع اللّغات، فالإعراب بهذا التحديد، مقولة تخصّ اللّغات التي يدلّ فيها عن الوظائف بلواصق صرفيّة كاللغتين العربيّة واللاتينية.

د- يتعيّن التّمييز، حين الحديث عن الإعراب، بين: الحالة الإعرابيّة كالرفع والنصب والجر، والعلامة الإعرابيّة التي تشكّل التّحقّق الملموس للحالة الإعرابيّة، فالضّمّ تحقّق للرّفع، والفتح تحقق للنصب، والكسر تحقّق للجرّ في الحالات العادية.

هـ- تختلف اللّغات الإعرابيّة من حيث عدد الحالات الإعرابيّة، ويتراوح هذا العدد بين حالتين وأكثر من عشر حالات، فيما يخصّ العربيّة ثمة، كما هو معلوم، حالات إعرابيّة ثلاث: رفع ونصب وجر، تتحقّق، في أبسط الأحوال، بواسطة ثلاث علامات إعرابيّة.

ولعلّ ما يستدعي مناقشة في هذا السّياق نقطتان: ١- ربط الإعراب بالوظيفة. ٢- الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة. فإلى أي مدى استطاعت نظرية النّحو الوظيفي أن تقدم رؤية تفسيرية لتوزيع مختلف حالات وعلامات الإعراب مع الاحتفاظ على مبدئها العام في التّفسير (مبدأ ربط البنية بالوظيفة (الإعراب تسنده وظائف معينة))؟، ولماذا فرقت بين الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة؟ وما مدى شمولية وصفها الإعرابي في دراسة العربيّة؟.

١- **ربط الإعراب بالوظيفة**: تنطلق نظريّة النّحو الوظيفي في تفسير مختلف الحالات الإعرابيّة من مبدإ أسبقيّة البنية للوظيفة وتوجيهها لها؛ يقول **المتوكّل**: "تسند الحالات الإعرابيّة، حسب النّحو الوظيفي، إلى المكوّنات بمقتضى وظائفها، فالوظيفة التي يحملها المكون تحدّد حالته الإعرابيّة (الرفع والنصب)"[1]، والمقصود بالوظيفة الوظيفة التركيبيّة أو الدلاليّة أو التداوليّة؛ حيث "تأخذ المكوّنات غير المنتمية إلى الحمل ذاته حالاتها الإعرابيّة بمقتضى وظيفتها التداوليّة ذاتها؛ إذ إنّ هذه المكوّنات، بحكم خارجيتها بالنسبة للحمل، لا تحمل وظيفة دلاليّة ولا وظيفة تركيبيّة، فالمكوّن المبتدأ، مثلا، يأخذ الحالة الإعرابيّة (الرفع) بمقتضى وظيفته التداوليّة نفسها ... أمّا المكونات المنتمية إلى الحمل؛ أي المكونات التي تشكّل حدودا للمحمول، إمّا باعتبارها موضوعا أو باعتبارها لواحق، فإنها تأخذ الحالة الإعرابيّة التي تقتضيها وظيفتها الدلاليّة إن لم تكن لها وظيفة تركيبية (إن لم تكن فاعلا ولا مفعولا)،

[1] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٤٤.

والحالة الإعرابيّة التي تخولها إياها وظيفتها التركيبيّة (الفاعل والمفعول) إن كانت مسندة إليها وظيفة تركيبيّة بالإضافة إلى وظيفتها الدلاليّة "[1].

وما يمكن استنتاجه من هذا هو أنّ نظريّة النّحو الوظيفي استطاعت تفسير مختلف الحالات الإعرابيّة اعتمادا على الوظيفة، وأنّ الوظائف التركيبيّة لها أسبقيّة الاضطلاع بتوزيع الحالات الإعرابيّة، ثم يأتي في الدرجة الثّانية الوظائف الدلاليّة، ويأتي في غياب الوظيفتين السّابقتين، الوظائف التداوليّة؛ وهو ما توضحه السّلّميّة الآتية[2]: **سلّميّة إسناد الحالات الإعرابيّة**: الوظائف التركيبيّة>الدلاليّة>التداوليّة.

لكن، هل هذا التّفسير المقدّم كافٍ على الأقل بالنسبة للّغة العربيّة؟ إنّ الناظر في مختلف المكونات التي يسند إليها الإعراب يجد أنّ ثمة مواضع كثيرة لا يمكن تفسيرها تفسيرا وظيفيّا، فمثلاً: المحمولات قد تسند إليها حالات إعرابية ولا وظيفة (من الوظائف السابقة) يمكن إسنادها إليها، وهناك بعض المكونات تتوفر فيها شروط التوزيع المعتمد على الرؤية الوظيفيّة، بأن تكون حاملة لوظيفة من الوظائف، ولكنّها على الرغم من ذلك، لا تحمل الحالة المتنبّأ بإسنادها (مثل: إنّ زيدا قائم) فـ(زيد) يحمل الوظيفة التركيبيّة الفاعل، ولكن لا يمكن كما هو ملاحظ، إسناد حالة الرفع التي تضطلع هذه الوظيفة (الفاعل) بإسنادها.

استدعى هذا الإعراب المخالف من علماء النحو الوظيفي، إعادة النظر في تفسير التوزيع الإعرابي، فإلى جانب الإعراب الوظيفي صار يرد ذكر أنواع أخرى لا علاقة لها بالوظيفة، فما هي هذه الأنواع ؟.

إن الناظر في مختلف المكونات التي يسند إليها الإعراب يجد أنّها قد تكون حدودا أو محمولات، وسيبسط البحث القول في كلّ نوع على حدة.

أ- **إعراب الحدود**: تضطلع الوظائف، اضطلاعا كبيرا بتحديد الحالة التي يمكن أن تسند إلى حدّ من الحدود، لكن هناك بعض:

[1] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٣٤.

[2] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٩.

أ-١- المكونات التي تكون حالتها الإعرابيّة لازمة، ولا علاقة لهذا اللّزوم بأيّ وظيفة؛ ومعنى اللزوم أنّها "تلازم المكون في مختلف السياقات البنيوية و الوظيفيّة التي يرد فيها، وتعتبر الضّمائر بصفة عامّة، من المكونات التي تحمل حالات إعرابيّة لازمة لا تتغيّر بتغيّر الوظائف المسندة إلى هذه المكونات، ولا بتغيّر السّياقات التي ترد فيها"[1]، ولا يقتصر الأمر على الضمائر فقط بل يشمل جميع المبنيات بناء لازما (في مقابل البناء الطارئ).

أ-٢- المكونات التي كانت ستأخذ حالة إعرابية بمقتضى وظيفة من الوظائف، لكنّ وجود عناصر أخرى تذكر مع تلك المكونات يجعل الحالة الإعرابيّة تتغيّر بحسب ذلك العنصر، هذا الإعراب الذي يتسبب في إسناده عنصر من عناصر الجملة سمّاه **المتوكّل** إعرابا بنيويا وعرفه بقوله: "الحالات الإعرابيّة البنيويّة ... الحالات الإعرابيّة التي تسند إلى المكونات حسب السّياق البنيوي الذي ترد فيه هذه المكونات"[2]، ويوضّح الصّرفات المسندة لهذا النوع من الإعراب قائلا: "تسند الإعراب البنيوي صرفات معينة؛ أدوات (إنّ وزمرتها) وحروف وأفعال مساعدة (كان وزمرتها)، وتراكيب معيّنة كالإضافة ..."[3].

ب- **إعراب المحمولات:** تنقسم المحمولات إلى محمولات فعليّة ومحمولات غير فعليّة، تتنوع المحمولات الفعليّة (من حيث الصّياغة) حسب المخصّص الجهي والزّماني إلى (ماض ومضارع)، أما المحمولات غير الفعليّة فتشمل المحمول (الاسمي، والصّفي، والمركب الظرفي، والمركّب الحرفي) وسيبسط البحث القول في كلّ نوع كما يلي:

ب-١- **إعراب المحمول الفعليّ**: من خلال ما ذكر في التّمهيد، ومن خلال معرفتنا بمختلف الأفعال الموجودة في العربيّة، يمكن القول أنّ الإعراب يسند إليها إمّا لزوما أو بمقتضى بنيوي، ويقترح **المتوكّل** تفسيرا آخر لتوزيع مختلف الحركات الإعرابيّة على الفعل المضارع تخصيصا.

[1] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٣٣.

[2] – المصدر نفسه، ص٣٣.

[3] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٩٨.

اللّزوم يكون مع الأفعال المبنيّة، أمّا البنيوي فيكون حسب الصّرفات المضافة التي يرد ذكرها مع الفعل المضارع تخصيصا، وفي ضوء هذه الصّرفات تسند حالة الرّفع أو حالة الجزم أو حالة النّصب، وهو ما توضّحه القواعد الآتية[١]:

١- أداة جازمة [مضارع]= مضارع - جزم/ ٢ - أداة ناصبة [مضارع]= مضارع - نصب/ ٣ - Ø [مضارع]= مضارع - رفع.

لكن، من المعروف أنّ الفعل المضارع قد يبنى في بعض حالاته. تفسير هذا، في التّصور الوظيفي، يعتمد على فهم التفريق بين الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة؛ حيث يسند إلى الفعل المضارع حالة إعرابية في المستوى التجريدي، وتظهر العلامة على مستوى السّطح.

و**للمتوكّل** اقتراح آخر (حول قضية إسناد الإعراب إلى الفعل المضارع) مفاده أنّ الإعراب تحقّق صرفيّ للوجه حيث يكون "الجزم، حسب هذا الافتراض، صرفة لاحقة تحقّق الوجه الحملي (غير متحقّق) والرفع لاحقة تحقّق الوجه الحملي (متحقّق) أو الوجه الحملي (متوقّع التّحقّق)، في حين يكون النّصب لاحقة تحقّق الوجه القضوي (محتمل التّحقّق) أو الوجه (مراد التّحقّق)"[٢]. لكن، يمكن الاعتراض على هذا الاقتراح لأنّ تحقّقه غير مطّرد، حيث يمكن معارضته بأمور تقلّل من قبوله؛ من ذلك مثلا أنّ المضارع ينصب بعد "لن بالرّغم من أنّ الواقعة في هذا التركيب يكون مؤكّدا عدم تحقّقها، ومثل رفع المضارع بعد (إذا) وجزمه بعد (إن) والوجه واحد، ومثل نصب المضارع بعد (أتمنى أن) و(أرجو أن) ورفعه بعد (ليت ولعلّ) مع أنّ الوجه القضوي في الحالتين واحد (تمنّ، وترجّ)"[٣].

ومن ثمة يظلّ الاقتراح الأوّل هو الاقتراح الأنسب، لما فيه من يسر ربط بين الصّرفة أو القرينة وبين الحالة التي تسند إلى هذا الفعل.

ب-٢- **إعراب المحمول غير الفعلي**: يشمل المحمول غير الفعلي أنواعا كثيرة، فقد يكون اسميّا أو صفيّا أو ظرفيّا أو مركّبا حرفيّا. ولكلّ نوع خصائصه الإعرابيّة، يفصّلها البحث فيما يلي:

[١] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات** ...)، ص١١٥.

[٢] - المصدر نفسه، ص١١٤.

[٣] - المصدر نفسه، ص١١٥.

ب-٢-١- المحمول الاسميّ والصّفي قد يكونان مرفوعين أو منصوبين، لتفسير إسناد هاتين الحالتين اقترح **المتوكّل** الإمكانين الآتيين: الأوّل: أن تسنده مختلف المخصّصات التّحتية (المخصّصات الزّمنيّة والجهيّة والوجهيّة) كما يلي:

١- ثب حض [اسم/صفة]= اسم - رفع/ صفة - رفع

٢- {ثب مض/ثب مق/ ثب Ø زم/نف حض} [اسم/ صفة]= اسم- نصب/صفة - نصب.

(حيث؛ ثب: إثبات، حض: الزمن الحاضر، مق: الزمن المستقبل، Ø زم: الزمن الصفر، نف: النفي)

وتختصر هاتان القاعدتان في القاعدة العامة الآتية:[-[ثب حض] [اسم/ صفة]= اسم - نصب/ صفة - نصب[1]]. أي إذا كان المحمول الاسمي أو الصفي مثبتان (غير منفيين) ومخصّصهما الزّمني الحاضر فإنّهما يأخذان الحالة الإعرابيّة الرفع، ويأخذان في سواها الحالة الإعرابيّة النّصب.

أمّا الإمكان الآخر فأن يعرب إعرابا بنيويا، اعتمادا على الصّرفات الواردة، وهي الأفعال الرّابطة وأداتا النّفي (ليس، ما)، وهو ما توضّحه القاعدة الآتية:

١- ثب حض {رابط/ ليس/ ما} [اسم/ صفة]= اسم - نصب/ صفة - نصب.

٢- Ø[اسم/ صفة]= اسم - رفع/ صفة - رفع[2].

والمدقّق في هذين الإمكانين يجدهما إمكانين متساويين، ويكمن الفرق بينهما في أنّ الإمكان الأوّل تسند فيه الحالة الإعرابيّة قبل إسناد الرّابط، أمّا الإمكان الآخر فتسند فيه الحالة الإعرابيّة بعد إسناد الرّابط.

ب-٢-٢- بالنّسبة للمحمول الظّرفي والمحمول المركّب الحرفيّ فإنّهما يكونان مركّبين من مجموعة عناصر، وكلّ عنصر يأخذ حالة إعرابيّة تختلف عن بقية العناصر الأخرى، يمكن توضيح هذا الأمر كما يلي:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص١١٢.

[2] - المصدر نفسه، ص١١٣.

١- المركّب الظّرفيّ: مركّب تقوم بين العنصر الذي ينتقى فيه رأسا وبين فضلاته علاقة إدماج (مضاف ومضاف إليه) المضاف إليه تسند إليه الحالة الإعرابيّة الجرّ؛ أي إعراب بنيوي، أمّا المضاف فيأخذ حالة إعرابيّة بمقتضى الوظيفة الدلاليّة (النّصب عادة) إذا لم يحجبه إعراب بنيوي، وقد يعرب إعرابا لازما إذا كان مبنيّا.

٢- المركّب الحرفيّ: يتكوّن هذا المركّب من حرف جرّ واسم يذكر بعده يأخذ حالة الجرّ، لا يعدّ حرف الجر عند **ديك** رأسا للمركّب كما هو الحال مع المركّب الإضافي، فالذي يشكّل رأس المركّب في المركّب الحرفيّ هو الاسم الذي يأتي بعده، ويبقى لحرف الجرّ دور التّعليق، ولذلك يؤشّر له سلفا "في البنيتين الحمليّة والوظيفيّة، ويتمّ إدماجها في مرحلة لاحقة، عن طريق إحدى مجموعات قواعد التّعبير"[1].

وقد تبنى **المتوكّل** هذه الرؤية عادّا حرف الجرّ يدلّ "على الوظيفة الدلاليّة التي يحملها الحدّ في مستوى البنية الحمليّة، فالحرف (في) والحرف (الباء) مثلا يدّلان على وظيفتي المكان والأداة بالتّوالي، على هذا الأساس يدمج هذان الحرفان في المركّبين الحاملين لهاتين الوظيفتين الدّلاليّتين"[2]، ثمّ بيّن كيفية موقعته أو إدماجه فقال: "يتموقع حرف الجرّ، في اللّغة العربيّة، في صدر المركّب الذي يربط بينه وبين المحمول طبقا للبنية العامّة التّالية: (١١٧) [(معلّق١) (مُعَلّق) (مُعلّق٢)]. ويمكن التّمثيل لهذه البنية بالقاعدة المسئولة عن ظهور حرف الجرّ (في)؛ ويدمج هذا الحرف بواسطة إجراء القاعدة (١١٨):

(١١٨): f ... مع{Ω} مك ← f ... في{Ω} مك (حيث: مع= معلقا).

وتتكفّل القاعدة (١١٩) بموقعة الحرف (في) في صدر المركّب:

(١١٩): f ... في{Ω}مك ← {في{ Ω} مك}[3].

[1] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٦٠.

[2] – المصدر نفسه، ص٦٦.

[3] – المصدر نفسه، ص٦٧.

٢- **الحالة الإعرابيّة والعلامة الإعرابيّة**: "يقصد بالحالة الإعرابيّة الإعراب الذي يسند إلى المكون في مستوى مجرّد، وتقابل الحالة الإعرابيّة، بهذا المعنى، العلامة الإعرابيّة، التي تعدّ تحقيقا للإعراب المجرّد"[١] أي إنّ التّحقّقات الصّوتيّة التي تظهر على آخر المكونات هي العلامة الإعرابيّة (ولهذه التحقّقات أشكال مختلفة، تختلف حسب نوع المكون وطبيعة تكوينه)، أمّا الحالة الإعرابيّة فهي إعراب مجرّد (عميق) تتحقّق في ضوئه العلامة الإعرابيّة.

أورد **المتوكّل** مبررات التّفريق بين هذين المفهومين مرجعا إيّاها إلى[٢]:

أ- يمكن أن تتحقّق الحالات الإعرابيّة المجرّدة سطحا كما يمكن أن لا تتحقّق (في اللّغات غير المعربة، وفي حالات ما أسماه النّحاة العرب القدماء بالإعراب المقدّر (في الأسماء المقصورة مثلا)).

ب- قد تتحقّق الحالات الإعرابيّة سطحا بواسطة علامة إعرابيّة غير العلامة الإعرابيّة المتوقّعة، كما نلاحظ مثلا بالنّسبة للمنادى (المبني على ما يرفع به).

ولذلك فإنّ تحديد الحالة الإعرابيّة يكون سابقا لضبط العلامة الإعرابيّة، وتشمل الحالات الإعرابيّة: الرفع والنصب والجر والجزم، ثم تتحقّق هذه الحالات في علامات إعرابيّة أبرزها الضّمّة والفتحة والكسرة والسّكون، أمّا بقيّة العلامات الإعرابيّة التي يوردها النّحاة العرب المتقدّمون (ون، ين، ن، ...) فلم يذكر **المتوكّل** أنها علامات إعراب، بل عدّ بعضها صرفة دالّة على الجمع أو المثنى كما هو الحال مع جمع المذكّر السّالم والمثنى، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من المراجعة والتدقيق.

٢-٤- **قواعد إدماج المعلّقات ومؤشّرات القوّة الإنجازيّة**: يبدو للنّاظر لأوّل وهلة أنّ هذه المعلّقات والمؤشّرات تندرج فيها جميع الأدوات المعروفة (حروف الجر، حروف النداء، حروف الاستفهام، حروف النفي ...)، لكنّ المدقق في ما أورده **المتوكّل** يجده يفرق بين المحدّدات وبين هذه المعلّقات والمؤشّرات، فالمحدّدات هي تحقّق للمخصّصات (تتنوع حسب المخصّص)، يقول **المتوكّل**: "المحددات (أداة التعريف، المشيرات، الأسوار ...) يمثّل لها في إطار النّحو الوظيفي، في شكل مخصّصات مجرّدة، وتظهر هذه المحدّدات في مستوى البنية المكونيّة، باعتبارها تحقّقات للمخصّصات

[١] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٦٠.

[٢] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٢٠.

المجردة"[1]، أمّا المعلّقات والمؤشّرات فيندرج ضمنها "الأدوات الرابطة بين عنصرين كحروف الجرّ والأدوات الدامجة والضمائر الموصولة"[2]، ومختلف الأدوات التي تؤشّر للقوّة الإنجازيّة كأداتي الاستفهام (الهمزة) و(هل) (في اللّغة العربيّة)، وقد خصّص للمحدّدات قواعد خاصّة بها تسمّى (قواعد إدماج المحدّد)، كما خصّص للمعلّقات والمؤشّرات قواعد إدماج خاصّة بها.

والسّؤال الذي يطرح نفسه، في هذا السّياق، هو: لماذا عدّت مؤشّرات القوة الإنجازيّة (الاستفهام مثلا) مستقلّة عن قواعد إدماج المحدّدات؟ ولماذا جعلت ضمن قواعد إدماج المعلّقات والمؤشّرات؟ وينبني هذا السؤال على نقطة مفادها أنّه إذا ما أمعن فيها النّظر وجد أنّه لا فرق بين تحقّق المخصّص الحملي في شكل محدّد أو في شكل مؤشّر يدمج تبعا للحمولة المعلوماتية المتعلّقة بالحمل في علاقته بالوضع التّخابريّ الذي أنتجه، وفي مقابل هذا نجد أنّ المعلّقات لا يستقيم بحال من الأحوال أن تكون نتيجة مخصّص من المخصّصات. وعلى العموم فإنّ قواعد إدماج المعلّقات ومؤشّرات القوّة الإنجازيّة تنقسم إلى: ١- قواعد إدماج مؤشّرات القوة الإنجازيّة، ٢- قواعد إدماج الأدوات الرابطة بين عنصرين (المعلّقات relators).

١- **إدماج مؤشرات القوّة الإنجازيّة:** تتميّز هذه المؤشّرات باحتلالها الدائم لصدر الحمل، وتؤشّر، سطحا، للقوّة الإنجازيّة، وتشمل عادة، في العربيّة، أداتي الاستفهام (هل) و(الهمزة) والأداة المصنّفة تقليدا على أنّها للتّوكيد (إنّ)[3]، ويدمج كلّ مؤشّر من هذه المؤشّرات كما يلي:

أ- (الهمزة): تتصدر الهمزة الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى أحد مكونات الحمل أو إلى الحمل برمته، وتدمج وفقا لهذه المعطيات كما يلي[4]:

دخل:أ- سه[Ω ... (س ي)بؤمقا ...]   ب- سه[Ω(س١)،(س٢) ... (س٣)]بؤمقا

خرج:أ - أ[Ω ... (س ي)بؤمقا ...]   ب- أ[Ω(س١)،(س٢)...(س٣)]بؤمقا

---

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)**، ص٥٥.

[2] - المصدر نفسه، ص٢١.

[3] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٢٧.

[4] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١٣٢.

(سه):مؤشر القوة الإنجازيّة الاستفهام / (Ω):محمول الحمل

وينبّه **المتوكّل** إلى مؤشّر قوة إنجازية ينبثق عن هذا المؤشر (الهمزة)، ألا وهو (أوَ)، حيث "تتصدّر الأداة (أوَ) الحمل الذي تواكبه قوّتان إنجازيّتان اثنتان: القوة الإنجازيّة الحرفيّة الاستفهام والقوة الإنجازية المستلزمة الإنكار، ويدلّ على استلزام الجملة المصدرة بـ(أَوَ) للإنكار امتناع تعقيبها بجملة نافية لمضمونها"[1]، ويتم إدماجها وفق القاعدة الآتية:

دخل:أ- [سه[نك[Ω(س١) ... (س ن)]بؤمقا]] ب- [سه[نك[Ω ... (س ع)بؤمقا ...]]

خرج: أ- [أوَ[Ω(س١) ... (س ن)]بؤمقا] ب- [أوَ[Ω ... (س ع)بؤمقا ...]][2].

ب-(هل): تتصدر أداة الاستفهام (هل) حمل الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل برمّته، ولا تسند إلى أحد مكوّنات الحمل ولا إلى الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة، وتبنى قاعدة إدماجها مراعاة للمعطيات السابقة كما يلي[3]:

دخل= سه[Ω(س١)، (س٢) ... (س ن)]بؤجد

خرج= هل[Ω(س١)،(س٢) ... (س ن)]بؤجد

ج- (إنّ): تتصدّر أداة التّوكيد (إنّ) حمل الجمل الإخباريّة المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل برمّته، ويتمّ إدماجها وفق القاعدة الآتية: دخل =[خب[(س١) ... (س ن) بؤمقا] خرج= [إنّ[(س١) ... (س ن)] بؤمقا][4].

لكن، هل معنى هذا أنّه يمكن حصر مؤشّرات القوى الإنجازيّة في هذه الأدوات الثّلاث فقط؟

من المعلوم أنّ المؤشّرات تتنوّع بحسب القوّة الإنجازيّة، لكن ليس معنى هذا أنّه يجب أن يكون لكلّ قوة إنجازية مؤشّر يدلّ عليها، ذلك أنّ بعض القوى الإنجازيّة يستعان في تحديدها على مؤشّرات

[1] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص ١٥٩.

[2] – المرجع نفسه، ص١٦٠.

[3] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١٣٣.

[4] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)** ، ص١٦١.

مقاميّة فقط، وهناك بعض المؤشّرات تكون مضمّنة في عنصر من عناصر الحمل كما هو الحال مع أسماء الاستفهام التي "تشكّل، بالنّظر إلى محمول الحمل، حدودا قائمة الذات، تمتاز كباقي، الحدود بأخذها وظائف دلاليّة ووظائف تركيبيّة ووظائف تداوليّة (وظيفة بؤرة الجديد على الخصوص) إلا أنّها تنفرد بالنسبة لباقي الحدود بخاصية تموقعها، غالبا، في صدر الحمل"[1]، وهناك مؤشّرات تستشفّ من صيغة المحمول ذاته كما هو الحال مع القوّة الإنجازيّة الأمر التي تظهر عادة في صيغة المحمول الأمري (اذهب، اكتب ...).

ذكر **المتوكّل** أنّ اللّغة العربيّة يتوفّر فيها ما يربو على تسع قوى "إنجازيّة تتحقّق بواسطة أدوات كالاستفهام (الهمزة، هل) والتّخصيص (ألا) والاستغراب (أَو، أفَ) والتّمني (ليت)، أو بواسطة صيغة المحمول (الفعل أساسا)كالخبر والأمر والدّعاء والتحذير، أو بواسطة الأداة والصيغة متضافرين كالنهي ..."[2]، وبناء عليه يدرك أنّ مؤشّرات القوى الإنجازيّة لا يمكن حصرها في تلك المؤشّرات الثلاثة السّابقة فقط، بل يمكن إضافة مؤشرات أخرى متى ثبت ورودها، إلا أنّ تلك المؤشّرات التي ذكرت تظلّ أشهرها.

٢- **قواعد إدماج الأدوات الرابطة بين عنصرين (المعلّقات** relators): يفهم من كلام **المتوكّل** عن هذه الأدوات أنّها أدوات لا تؤشّر لقوى إنجازيّة معيّنة، ومن ثمّة لا يتعدّى دورها الربط والتعليق بين الحمول أو عناصر أخرى[3]، وإلى جانب هذا القيد يورد قيدا آخر مفاده أنّه "تظهر مخصصات الحمول في صدر الجمل البسيطة ظهورها في صدر الحمول المدمجة ... أمّا المعلقات الدامجة فلا يسوغ تصدرها للجمل البسيطة، كما يدل على ذلك لحن الجمل الآتية باعتبارها، واردة في بداية الخطاب، جملا تامة: (٢٠٠) أ- أنّ هندا لغوية ممتازة/ ب- أَنْ هاجم خالد أستاذهُ/ ج- بعد أن شرب الدواء/ د-بعدما غادر خالد القاعة /هـ- قبل أن ينزل المطر"[4]. وبما أنّها ليست مؤشّرات تدلّ على قوى إنجازيّة فإنّ **المتوكّل** يقترح "أن يؤشّر لها في مستوى البنية الحمليّة ذاتها بالمؤشّر (دا) (دامج)، كما يتّضح من البنية الحمليّة (٢٠١ ب) مصدر اشتقاق الجملة (٢٠١ أ): (٢٠١) أ- ثبت أنّ خالدا مسافر

[1] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٢٤.
[2] - أحمد المتوكّل، **الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة**، ص٦٤.
[3] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٢٧.
[4] - المصدر نفسه، ص١٢٨.

/ ب- [تا[مض ثبت ف(س١[دا[غ تا[حض مسافر ص(ع س ي: خالد (س ي)منف فا]]](س١)) متض فامح"[1].

يميّز **المتوكّل** بين صنفين من المعلّقات الدّامجة "معلّقات تتصدّر حملا مدمجا موصوليّا، ومعلّقات دامجة تتصدر حملا غير موصولي"[2]، المعلقات الموصوليّة هي الموصولات الاسميّة نفسها (الذي ومشتقاته)، أمّا الموصولات الحرفيّة فيجعلها ضمن المعلّقات الدّامجة التي تتصدّر حملا غير موصوليّ.

أ- **المعلقات الموصولية:** تدمج الموصولات الاسميّة وفق القاعدة الآتية[3]:

ل ← موصول ← { الذي/ (ع١ذ س ي:...[-...](س ي))
رفع/ نصب/ جر
⋮
ما/ (س ي:[- <غير قابل>](س ي)) }

ل= الدامج الموصولي.

لكنّ السّؤال الذي يطرح نفسه في هذا السّياق هو: ما هو ضابط ظهور الدامج الموصولي دون غيره من المعلقات الدامجة الأخرى ؟ يُعتقد أنّ ضابط هذا هو تقييد عنصر من عناصر الحمل بحمل آخر، فمتى رمنا هذا الأمر أتينا بهذا المعلق الموصولي مثال ذلك: (جاء الرجل نعرفه) ← (جاء الرجل الذي نعرفه) وقد يصير (جاء الرجل المعروف عندنا) وهو الأمر الذي جعل النّحاة العرب يرون أنّ (أل) التي تلحق الأسماء المشتقة تتصرّف تصرّف الموصول.

ب- **المعلّقات الدّامجة غير الموصوليّة:** هذه المعلقات "يتحكم...في ظهورها في صدر الحمل المدمج وسيط أساسي، وسيط الوظيفة المسند إلى هذا الحمل"[4]، فإذا كانت الوظيفة الدلاليّة الزمان

---

[1] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**،ص١٢٩.

[2] – المصدر نفسه، ص١٣٤.

[3] – المصدر نفسه، ص١٣٧.

[4] – المصدر نفسه، ص١٣٨.

احتيج إلى معلقات من مثل: لما، بعد أن، إذ، قبل أن ... وإذا كانت الوظيفة الدلاليّة الشّرط ظهرت معلقات من مثل: إذا، لئن، إن، لو ... وإذا كانت الوظيفة الدلاليّة العلّة ظهرت: إذ، ولأنّ، وكي واللاّم...[1]

لكن، ليس معنى هذا أنّ توزيع هذه المعلّقات حرّ، بل إنّ كلّ أداة من هذه الأدوات تحكمها إلى جانب وسيط الدلالة، وسائط أخرى مثل "وسيط مخصّصي المحمول الجهي والزماني، ووسيط صيغة المحمول ووسيط الوظيفة التداوليّة المسندة إلى أحد حدود الحمل المدمج"[2]، فمثلا المعلّقات التي تدمج بمقتضى الوظيفة الدلاليّة الزّمان تختلف من حيث وسائط توزيعها حسب نوع الأداة؛ فإذا كان المعلّق (إذ) يتصدّر حملا فعليّا أو اسميّا فإنّ بقيّة المعلّقات لا تتصدّر إلاّ حملا فعليا فيقال (دخل عمرو إذ خرج زيد) و(دخل عمرو إذ نحن خارجون) ولا يقال (دخل عمرو حين زيد خارج) أو (دخل عمرو قبل ونحن خارجون) ...، وإذا كان الدّامج (أنّ) لا يتصدّر إلاّ الحمل الدالّ على واقعة متحقّقة فإنّ الدّامج (أنْ) يمكن أن يتصدّر حملا دالا محموله على واقعة متحقّقة، كما يمكن أن يتصدّر حملاً دالا على واقعة غير متحقّقة، فيقال: (علم بكر أنّ هندا سافرت إلى العاصمة) ولا يقال: (أراد بكر أنّ هندا سافرت إلى العاصمة)[3].

وعلى العموم، فإنّ إدماج المعلّقات غير الموصوليّة حسّاس إلى "الوظيفة الدلاليّة (أو التركيبيّة) المسندة إلى الحمل المدمج والمقولة التركيبيّة المنتمي إليها محمول هذا الحمل وصيغته (تدليل أو تذييت)، والوظائف التداوليّة المسندة إلى حدود الحمل المدمج"[4]، ويكون إدماجها وفق القاعدة الآتية[5]:

أنّ /(س ي):[-[دل[Ω ف/-ف ... (س ك) مح ...]]](س ي) فا/مف/متق

[1] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٣٨-١٣٩.

[2] – المصدر نفسه، ص١٤٠.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٤٣- ١٤٤.

[4] – المصدر نفسه، ص١٤٧.

[5] – المصدر نفسه، ص١٥٠.

{كي، اللام، قصد أن ...}/(س ي):[-[ذ ت[Ω ف/...]]](س ي) هد

ويتحقّق هذا الإدماج "عن طريق قواعد التّعبير، في مرحلة متأخّرة نسبيّا من مراحل اشتقاق الجملة على أساس ألا يتصدّر الحمل الواحد مؤشّر للقوّة الإنجازيّة ومعلّق.

قواعد إدماج مؤشّر القوّة الإنجازيّة حسّاسة لنوع القوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل، في حين أنّ قواعد إدماج المعلّق يرتبط إجراؤها بوظيفة الحمل الدلاليّة ووظيفته التركيبيّة ومخصّصات محموله (الصّيغيّة والجهيّة والزّمانيّة) والمقولة التركيبيّة التي ينتمي إليها هذا المحمول"[1].

هناك أدوات أخرى لم يذكرها **المتوكّل** لا مع مؤشّرات القوّة الإنجازيّة ولا مع الأدوات الدامجة مثل: حروف الجر وأدوات العطف، فهل معنى هذا أنّها تعدّ قسما مستقلا؟ هذه الأدوات لا تعدّ قسما مستقلا، لسبب بسيط وهو أنّها لم تخالف وظيفة الزّمرة الثّانية (الأدوات الرّابطة)، حيث إنّها تؤدّي وظيفة الرّبط، لكن ليس ربطا تعليقيا بين حملين بالضّرورة ف:

١- **أدوات العطف**: تربط بين عنصرين (حملين، محمولين، حدّين، جزأي حدّ ...) على سبيل توسعة عنصر المعطوف عليه، ولذلك فالمعطوف والمعطوف عليه يعدّان بنية واحدة، ويشترط فيهما أن يكونا متناظرين، والمقصود بالتّناظر الاشتراك في جوانب عديدة (حسب نوع المتعاطفين) دلاليّا، تركيبيّا، تداوليّا[2].

ويشتقّ هذا الضرب من التّراكيب في مستوى البنية الحمليّة والوظيفيّة بمقتضى قاعدة العطف الآتية[3]:

Ω ← Ω١(و) Ω٢،.... Ωن (ن≥٢) (حيث: Ω: نمط العنصرين المتعاطفين، (و): تشير إلى العاطف المجرد (الواو، أو الفاء، أو (أو)، أو (ثم)، ...)

ويتمّ، في مستوى البنية المكونيّة إدماج أداة عطف معينة، حسب القاعدة المختصّة بإدماجها، والتي، بموجبها، تخصّص "قيمة العاطف المجرد (و) (∨أو∧)، وتخصيص قيمة Ω (Ω= حملا أو حدا

---

[1] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركبة في اللّغة العربيّة**، ص١٨٣.

[2] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١٧٧.

[3] – المصدر نفسه ، ص١٧٧.

أو محمولا أو جملة ...)، وتخصيص قيمة (ن) (ن= 2 أو أكثر من 2)"[1]، ويمكن التمثيل لها كما يلي[2]: و ← { و/ ف/ ثم...} /(لا) Ω ... (لا) Ωن (لا: إثبات أو نفي).

٢- **حروف الجرّ**: تعدّ حروف الجرّ من المعلّقات التي تربط بين حدّ يحمل وظيفة دلاليّة معيّنة ومحمول، ونُبّه سابقا (قواعد صياغة المركب) إلى أنّها تعدّ جزءا من المركّب الذي تذكر معه، فهل معنى هذا أنّ ثمة تناقضا بين أن تكون معلّقا وأن تكون جزءا من المركّب؟ المعروف أنّ أدوات الجرّ تذكر مع المركب الذي لا تتبيّن دلالته إلاّ بذكر تلك الحروف، فلو قلت مثلا: (كتبت القلم) لم يدر ما المقصود بهذا الكلام، أهو الاستعانة أم التّعدية أم شيء آخر، ولكن إذا أضيفت الباء تحدّد مدلول الأداة (كتبت بالقلم). من هذا المنظور هي جزء من المركّب الذي تذكر معه لأنّها تدخل معه في تحديد دلالته، وإذا ما نظر إليها من وجهة استقامة التّركيب كانت معلّقا مثلها مثل بقيّة المعلّقات، فمثلا: (علمت زيد قائم) لا تستقيم تركيبيا إلاّ إذا أضيف المعلّق (الدّامج) (أنّ) (علمت أنّ زيدا قائم) والأمر نفسه مع الباء في المثال السّابق، وهذا يعني أن لا تناقض بين أن تكون معلّقا وبين أن تكون مؤشّرا دالاً على الوظيفة الدلاليّة التي يحملها المركب ككلّ (أي بعدّها جزءا منه).

تدمج هذه الحروف بمراعاة الصّورة الآتية: [(مُعلّق١)(معلّق)(معلّق٢)]، فحرف الجر (معلّق) يربط بين(معلّق١) وهو المحمول عادة، و(معلَّق٢) وهو الاسم المجرور.

يخصّص المعلّق بحسب الوظيفة الدلاليّة التي تسند إلى (المعلّق٢)، فإذا كانت الوظيفة الدلاليّة الزّمان أو المكان فإنّه يدمج المعلّق (في) وفق القاعدة الآتية[3]: f ... مع{Ω}مك ← f ... في{Ω}مك (مع:معلّق).

٣- **أدوات النّفي**: عدّ **المتوكّل** أدوات النّفي تحقّقات لمخصِّصات تختلف حسب نوع المخصَّص (حملا أو محمولا أو حدّا) حيث "يؤشّر في مستوى البنية الحمليّة للتّركيب المنفيّ المتضمّن للأداة الدّاخلة على الحمل بكامله بواسطة مخصّص الحمل، كما يتبيّن من البنية العامّة التّالية: (١٠٧) – [نف[f (س١)، (س٢) ... (س ن)]] ... ويؤشّر للتركيب المنفي المتضمّن للأداة اللاصقة بالمحمول

[1] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي** ، ص٢٢٦.

[2] – أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص٦٢.

[3] – أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية)**، ص٦٧.

بواسطة مخصّص المحمول كما هو الشّأن في البنية (١٠٨): (١٠٨) -[[نف f (س١)،(س٢)، ... (س ن)]]...، أمّا الأداة النافية (لا) اللاصقة بأحد حدود الحمل فيؤشّر لها بواسطة مخصّص الحدّ، كما يتبين من التّمثيل التّالي: [[f ... (نف س ي) ...]]"[1].

لكن، كيف يتنبّؤ بظهور أداة بعينها؟ ذهب المتوكّل إلى أنّ كلّ أداة من الأدوات لها شروط مساوقة تجعلها تستدعي أداة بعينها، فـ(ما)، مثلا، تساوق محمولا فعليا أو غير فعليّ "على شرط أن تكون صيغة المحمول الفعليّ صيغة التّدليل ومخصّصاه الجهي والزّماني المخصّص التّام والمخصّص (المضيّ)" [2]، وهذا ما يوضّحه التّمثيل لها على مستوى البنية الحمليّة: [نف[تد[تا[مض f ف (س١) ... (سن)]]]]، ثم يتمّ إدماج الثّاني عن طريق إحدى قواعد التّعبير (قواعد إدماج أدوات النفي) كما يلي:

[نف[تد[تا[مض f ف (س١) ... (س ن)]]]] ← [ما[تد[مض[f ف (س١) ... (س ن)]]] [3].

وهكذا الأمر مع بقيّة أدوات النّفي، حيث نجد أنّ لكلّ أداة شروط مواردة ومساوقة بواسطتها يمكن التنبؤ بنوع الأداة التي يمكن إدماجها.

لكن، إذا قبلنا هذا الطرح؛ طرح أنّ النفي مخصّص من المخصّصات، فإنّه يعود بنا إلى النّقطة التي انطلقنا منها وهي: فيم يكمن الفرق بين تحقّق المخصّصات في شكل أدوات وبين الأدوات التي لا تعكسها، بالضّرورة، مخصّصات معيّنة.

ويبدو أنّ النّتيجة التي يمكن إيرادها، انطلاقا من هذه المعطيات، هو أنّ إدماج هذه الأدوات يتمّ في مرحلة متأخرة على مستوى البنية المكونيّة، وأنّه يؤشّر لها في مستوى البنيتين السّابقتين (الوظيفيّة والحمليّة)، وقد يكون التّأشير لها عاكسا لقوّة إنجازيّة أو لمخصّص محدّد أو لرابط يربط بين عنصرين من عناصر الحمل، ولكلّ أداة من الأدوات التي تدمج شروط مواردة ومساوقة لا يستقيم أمر استحضارها وإدماجها إلاّ بذكرها.

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية)**، ص١٠٣ - ١٠٤.

[2] - المصدر نفسه، ص١٠٤.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص ١٠٤- ١٠٥.

٢-٥- **قواعد الموقعة** (placement rules) **في نظريّة النّحو الوظيفي**: تكتسب عناصر اللّغة قيمتها حين تدخل في التّركيب، ولذلك فإنّه إذا ما نظر إلى هذه العناصر معزولة فإنّ النظرة تكون محدودة مجزّأة وقاصرة و"معلوم أنّ من يستعمل اللّغة يؤلّف بين وحدات لغويّة صغرى بهدف بناء مكوّنات أكبر، فمركبات فحمل إلى غير ذلك، وعملية التّأليف هذه تنتظمها رتب تختلف في اللّغة الواحدة، وتختلف من لغة إلى لغة أخرى أحيانا، إلاّ أن تغيّرات الرّتبة في اللّغة الواحدة أو في اللّغات المختلفة ليست اعتباطيّة أو غير محدّدة، بل هناك ما يدلّ على وجود قيود على رتب المكوّنات الكبرى داخل الحمل (من فعل وفاعل ومفعول ...) أو رتب مكوّنات أصغر داخل المركّبات الاسميّة أو الحرفيّة أو الفعليّة، ومن أهداف النّظريّة اللّسانيّة أن تبحث في مجموعة المبادئ التي تقيّد الرّتب داخل اللّغات، لأنّ كفايتها ليست مرهونة فقط بتخصيص ووصف ما يلاحظ من الظّواهر الرّتبيّة، بل أيضا ما لا يمكن أن يلاحظ منها"[1]، وقد خصّصت نظريّة النّحو الوظيفيّ لمعالجة هذه الظّاهرة (ظاهرة الرّتبة) قواعد مستقلّة استقتها مما هو متوفّر في مختلف اللّغات، مقعّدة لها في ضوء المبادئ الكبرى المعتمدة في هذه النّظرية. هذه القواعد هي قواعد الموقعة التي، بموجبها، ترتّب مختلف العناصر التي تذكر في جملة ما في موقعها المناسب المبرّر، وهي قواعد تندرج ضمن قواعد التّعبير التي تسهم في صياغة وبناء مختلف المكوّنات، ولا شكّ أنّ ترتيب العناصر وموقعتها تعدّ من أهمّ المظاهر التركيبيّة.

ومعنى كونها تندرج ضمن قواعد التّعبير أنّ عناصر الحمل في البنيتين السّابقتين (الحمليّة والوظيفيّة) تكون غير مرتّبة؛ حيث "تقوم بين العناصر المتواردة في البنية التّحتيّة، سواء تعلّق الأمر بمستوى الحدّ أم بمستوى الجملة ككلّ، علاقات مختلفة (دلاليّة وتركيبيّة وتداوليّة)، إلا أنّه لا تقوم بينها أيّ علاقة رتبيّة (أو سلسليّة)، ويحتّم هذا الوضع صوغ قواعد موقعة (placement rules) تضطلع بترتيب العناصر داخل الحدّ، والعناصر داخل الجملة، ويتحتّم كذلك البحث عن مبادئ عامّة تكون بمثابة ضوابط كلّيّة لهذه القواعد"[2]، ومن ثمّة فنظريّة النّحو الوظيفيّ تسعى إلى وضع قواعد موقعة تحكم ترتيب العناصر في لغة معيّنة، كما تسعى إلى وضع مبادئ كلّيّة تخضع لها مختلف هذه القواعد في مختلف اللّغات.

---

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيات واللّغة العربيّة**، ص١٠٣.

[2] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)**، ص٢٢١.

لكن، هل يمكن التّسليم بفكرة عدم ترتيب عناصر البنية التّحتيّة؟ ألسنا نجد أنّ أوّل ما يرد ذكره في التّمثيل (على مستوى البنية الحمليّة) هو المحمول ثم يرد ذكر الحدود التي تسهم في تحقّقه؟ أليس هذا الذّكر، بهذه الكيفيّة، ترتيبا؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة يجدر بالبحث تحديد مفهوم الرّتبة، فما هو ضابطها في نظريّة النّحو الوظيفي؟؛ يقول **المتوكّل**: "يقال عن مجموعة من العناصر، بوجه عامّ، إنّها مرتّبة إذا كانت تشكّل سلسلة (sequence) تتوالى وحداتها خطيّا كما هو الشّأن بالنّسبة للمتواليّة التّالية: (١) – [أ+ب+ج+د]"[١]؛ بمعنى أنّ عناصر المركّب تذكر الواحدة منها تلو الأخرى، حيث يرد ذكر العنصر (أ) ثمّ (ب) ثمّ (ج) وهكذا، ولكن حتى نقول عن مجموعة عناصر إنّها مرتّبة يشترط فيها ألا تجمع عناصرها علاقة مجموعة أو علاقة سلّميّة.

تقوم بين عناصر اللّغة علاقة مجموعة إذا كانت "العناصر المترادفة التي يمكن أن تتعاقب في نفس السياق، ففي الجملة (٣) مثلا تشكّل المفردة (الشّاي) مع مرادفاتها (المفردات التي يمكن أن تعاقبها في الجملة) مجموعة تتآسر عناصرها في خاصية السّائل المشروب: (٣)– شرب الضيف {قهوة/ شاي/ لبن}"[٢]، ومن المعلوم بالضّرورة أنّه إذا كانت مفردات الجملة مترادفة فإنّه لا يمكن أن تشكّل سلسلة تتوالى وحداتها خطيّا.

ويقال إنّ عناصر الجملة تحكمها علاقة سلّميّة إذا ما نظر إلى المقولات التي تنتمي إليها المركّبات واندراج إحداهما في الأخرى (ولكلّ لغة خاصيّتها) مثل علاقة عناصر مركب ما بالمركب العام، وكذا علاقة مختلف المركّبات المكوّنة للجملة بالجملة، وعلاقة السّلّمية هذه لا توجب ترتيبا لأنّها "لا تستلزم ضرورة علاقة السّبق، حيث من الملاحظ أنّ رتبا متعدّدة يمكن أن تقوم داخل نفس السّلّميّة (أن تتقدّم الفضلة على الرّأس أو أن تتأخّر عنه)"[٣].

وبناء عليه يمكن القول أنّ التّرتيب (مع نفي العلاقتين السّابقتين) بين عناصر الجملة هو تواليها خطيّا، بحيث يكون لبعض العناصر أسبقيّة الذّكر على عناصر أخرى، والعلاقات التي تحكم هذه

---

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢٢١.

[٢] – المصدر نفسه، ص٢٢٢.

[٣] – المصدر نفسه، ص٢٢٢.

العناصر، في تصوّر الوظيفيّين، هي علاقات بعضها دلاليّ وبعضها تركيبيّ وبعضها تداوليّ، والبحث عن تفسير لأخذ هذه العناصر مواقع معيّنة ضمن المجموعة التي تذكر معها مضمّن في الفلسفة التي بنت من خلالها، نظريّة النّحو الوظيفيّ، قواعد الموقعة.

لكن، قبل التّطرّق إلى الفرضيّة التي تقدّمها هذه النّظريّة لضبط القواعد التي تموقع مختلف عناصر الجملة، نعود إلى السّؤال السّابق طرحه، والذي مفاده: ما هو الدّليل على أنّ عناصر البنية التّحتيّة عناصر غير مرتّبة؟ يجيب **المتوكّل** موردا أنّ "تغيير مواقع هذه العناصر في البنية التّحتيّة فيؤتى بالموضوع الثّاني (س٢) قبل الموضوع الأوّل (س١) أو باللاحقين (ص١) (ص٢) قبل الموضوعين وتظلّ البنية واحدة"[١]، هو أفضل دليل يمكن الاستئناس به لإثبات عدم ترتيب عناصر البنية التّحتيّة.

لكن، ما مدى دقّة هذه الإجابة؟ إنّ النّاظر في كتابات **المتوكّل** يجد عرضا واحدا وصورة واحدة لعناصر البنية الحمليّة وعناصر البنية الوظيفيّة، ولو كان الأمر بمعزل عن ترتيب لوجد طرح متنوّع يقدّم فيه الفاعل مرة ويؤخّر أخرى، ويقدّم (ص) على المفعول وهكذا، وما هو موجود مخالف تماما لما يفترضه **المتوكّل**.

وهناك دليل آخر يضعف فرضية انعدام التّرتيب وهو إسناد الوظائف الوجهيّة، حيث تسند انطلاقا من الوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة، وهناك منظور رئيسيّ وهناك منظور ثانويّ؛ المنظور الرئيسي يمثّله العنصر الأوّل الذي تقدم من خلاله الواقعة أمّا المنظور الثّانوي فيركز فيه على العنصر الثاني، ولعلّ هذا ما جعل المتوكّل يقول معلّقا على قول **ديك** (يسبق موقع الفاعل موقع المفعول): "يرجع **ديك** أسبقية الفاعل على المفعول في الرّتبة إلى كون المنظور الرئيسيّ للوجهة سابقًا مفهوميًا لمنظورها الثانوي"[٢]، وهذا معناه الإقرار بوجود ترتيب مفهوميّ. ومما يعضّد هذا كذلك طبيعة البنية الحمليّة؛ إذ إنّها بنية منطقيّة دلاليّة، والمنطق يوجب ترتيب ذكر العناصر بحسب مواردها للمحمول، فالمنفذ مقدّم منطقيا على المتقبّل، والمتقبل مقدّم منطقيا على الأداة ... وهكذا، ولعلّ هذا ما جعل **المتوكّل** ينبّه إلى أنّ عناصر البنية التّحتيّة لا تخلو من علاقات سلّميّة وإشراف، إلا أنّه، في رأيه، لا يمكن ترجمة هذه العلاقات إلى علاقات رتبيّة، بحيث تطابق كلّ علاقة سلّميّة علاقة سبقٍ، ودليله على هذا مختلف

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢٣٣.

[٢] – المصدر نفسه، ص٢٤٦.

الأمثلة التي نجد فيها بعض العناصر مقدّمة على بعضها الآخر ملغية تلك العلاقات السّلّميّة مثل: (البارحة جاء زيد/ وجاء زيد البارحة/ وجاء البارحة زيد ...)[1].

وفي مواطن أخرى يقرّ بوجود ترتيب بين العناصر، مثال ذلك حديثه عن عناصر الحدّ، يقول: "يلاحظ أنّ عناصر الحدّ مرتّبة ترتيبا معيّنا، وهو ترتيب دلاليّ، يعكس عمليّة الحصر المتدرّجة التي تقوم بها المقيّدات بالنّسبة لمجموعة الذّوات المحال عليها، لكنّ هذا التّرتيب الدّلالي التّحتي ليس هو، بالضرورة، التّرتيب الذي نجده في مستوى البنية المكونيّة"[2].

ولعلّ ما جعل علماء النّحو الوظيفيّ ينفون أيّ ترتيب في مستوى البنية التّحتية هو رفضهم لكلّ ما يشكّك في واقعيته النّفسية، يقول **المتوكّل**: "في نفس الاتجاه؛ اتجاه السّعي في إحراز الكفاية النفسيّة خلت جميع النّماذج التي أفرزتها نظريّة النّحو الوظيفيّ، منذ نشأتها، من قواعد التّحويل، والمقصود هنا القواعد التي تحدث تغييرا بنيويا في البنية – الدّخل عن طريق حذف أو تعويض أو نقل. كان الدافع إلى إقصاء هذا الصّنف من القواعد من إوّاليات النّحو الوظيفيّ وقبله من إوّاليات أنحاء أخرى ... ثبوت عدم مطابقتها لأية عملية ذهنيّة يقوم بها المتكلّم حين ينتج العبارة اللّغوية أو المخاطب حين يؤوّلها"[3]. يضاف إلى هذا أنّ النّحو الوظيفيّ يرى أنّ لكلّ وظيفة بنية خاصّة تعكسها، وهذان الأمران قاداهم إلى أنّ "القواعد المسئولة عن نقل البنية التّحتيّة (التداوليّة الدلاليّة) إلى بنية صرفيّة – تركيبيّة مرتّبة تجري على بنية غير مرتّبة العناصر، هذه القواعد لا تحدث، إذن، أيّ تغيير في رتبة عناصر البنية– الدخل، وإنما تسند إلى هذه العناصر ترتيبا وحيدا هو التّرتيب الأوّل والأخير"[4]، وقد ترتّب عن هذا الافتراض أنّه[5]:

أوّلا: يصبح من غير الضّروريّ التّمييز بين رتبة أصل واحدة ورتب فرعيّة، ويصبح من الممكن، مقابل ذلك، افتراض بنيات رتبيّة متعدّدة مستقلّة تطابق كلّ بنية منها مقام تخاطب معيّنا، وتتضمّن، بالتالي، تشكيلة وظيفيّة تداوليّة معيّنة.

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢٣٦.

[2] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٣٩.

[3] – أحمد المتوكّل، **المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٦٧.

[4] – المصدر نفسه، ص٦٧.

[5] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)**، ص٢٣٤.

ثانيا: يصبح من غير الوارد التّمييز بين لغات ذات رتبة حرّة ولغات ذات رتبة ثابتة؛ إذ إنّ الرّتبة ظاهرة سطحية لا يمكن اعتبارها، كباقي الظواهر السّطحيّة، معيارا لتنميط اللّغات.

ثالثا: تسهم هذه الرّؤية في التّقريب بين مختلف اللّغات الطّبيعيّة؛ حيث تصبح البنية التّحتيّة قاسما مشتركا بينها جميعا، باعتبار هذه البنية التّمثيل للخصائص (الدلاليّة والتداوليّة) التي يرجّح أن تشكّل كلّيّات لسانيّة.

لكن، إذا كانت البنية التّحتيّة لا تتضمّن داخلها ما يقوم بدور ترتيب الجملة فيما بعد، فما هي الفرضيّة التي تقدّمها نظريّة النّحو الوظيفيّ لتفسير كيفيّة التّرتيب بين عناصرها؟

يلخص **المتوكّل** موقف نظريّة النّحو الوظيفيّ من الرّتبة في النّقاط الآتية[١]:

١- ليست الرّتبة آيلة إلى الوظائف التركيبيّة (فاعل، مفعول ...) وحدها، وإنما تحدّد على أساس الأنماط الثّلاثة من الوظائف الدلاليّة والتركيبيّة والتداوليّة.

٢- تتفاعل هذه الوظائف في تحديد الرّتبة وفق سلّميّة تكون الغلبة فيها للوظائف التداوليّة على الوظائف التركيبيّة والوظائف الدلاليّة، ما يحدّد الرّتبة بالدّرجة الأولى هي الوظائف التداوليّة.

٣- يصدق التّفاعل بين هذه الوظائف على المكوّنات الدّاخليّة فقط، أمّا الوظائف الخارجيّة فرتبتها قارّة موكولة إلى الوظائف التداوليّة أصلا.

٤- يترتب عن إسهام الوظائف في تحديد الرّتبة أنّ مفاهيم (اللّغات ذات الرّتبة الحرّة) و(الرّتبة المحايدة) و(الرّتبة الأصل) تصبح غير واردة.

٥- يتمّ تحديد الرّتبة في مستوى شبه سطحي (=بنية المكونات) بواسطة قواعد موقعة تتّخذ دخلا لها بنية دلاليّة - تداوليّة غير مرتّبة، لا طابع تحويليّ لهذه القواعد؛ إذ إنّها لا تنقل بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى.

وما يمكن استنتاجه من هذه النّقاط أنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ تسعى جاهدة للحفاظ على منطلقها الأساس في التّفسير وهو ربط البنية بالوظيفة وأسبقيّة الوظيفة للبنية وتحديدها لها، والوظيفة المقصودة

١- أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)**، ص٢٣١.

ههنا تشمل الأنواع الثّلاثة: التداوليّة والتركيبيّة والدلاليّة؛ يقول **المتوكّل**: "إذا أسندت لمكون ما إحدى الوظائف التداوليّة فإنّه يحتل الموقع الذي تقتضيه هذه الوظيفة أيّا كانت وظيفته التركيبيّة وأيّا كانت وظيفته الدلاليّة ... إذا ورد مكوّن ما حاملا لوظيفة تركيبيّة ولم يكن مسندا إليه أي وظيفة تداوليّة فإنّه يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبيّة ... أمّا إذا تعلّق الأمر بمكوّن لا يحمل لا وظيفة تركيبيّة ولا تداوليّة فإنّه يتموقع بمقتضى الوظيفة الدلاليّة التي يحملها"[١].

لكن ما هو هذا الموقع الذي تقتضيه كلّ وظيفة من الوظائف السّابقة؟ وما هو موقع العناصر التي لا تحمل أيّ وظيفة منها؟ وهل استقام، فعلا، لنظريّة النّحو الوظيفيّ هذه الرؤية؟.

يجيبنا النّحو الوظيفيّ عن السّؤال الأوّل (تحديد مواقع العناصر بحسب الوظائف) بوضع بنية رتبيّة تعكس ترتيب المكوّنات في جمل اللّغات الطبيعيّة، هذه البنية هي كالآتي[٢]: (م^2، م^1(ف) فا مف (ف)، م^3).

ويميّز داخل هذه البنية بين "مواقع داخلية (م،^{1}و ف، وفا، ومف) وموقعان خارجيّان (م^{2}و م^3) يخصّص الموقع م^1 للأدوات الصّدور أو للمكوّنين المحور والبؤرة، في حين تخصّص المواقع الثّلاثة (ف) و (فا) و (مف) للفعل والفاعل والمفعول بالتّوالي، أمّا الموقعان (م^{2}و م^3) فإنّهما يخصّصان للمكوّنين الخارجيّين عن الحمل؛ المكوّن المبتدأ والمكوّن الذّيل"[٣]، ويرى **المتوكّل** أنّ هذه البنية بنية عامّة، فإذا أريد إسقاطها على لغة معيّنة فيجب أن تكيّف طبقا لمعطيات وخصائص تلك اللّغة، ولذلك يورد بنية أخرى يرى أنّها البنية الموقعيّة التي تترتّب بمقتضاها مكوّنات الجملة الفعليّة في اللّغة العربيّة، هذه البنية هي[٤]: (م٤، م^2، م^1 م^{O} ف (م^{T}) فا مف ص، م^3).

حيث يمثل بـ(م^{4}و م^{2}و م^3) للمكوّنات: المنادى والمبتدأ والذيل على التّوالي، ويمثل بـ(م^1) للأدوات الصدور (مؤشّرات القوّة الإنجازيّة، والمعلّقات الدّامجة)، أمّا (م^{O}) فخصّص للمكوّن اسم الاستفهام أو للمكوّن المحور أو للمكوّن بؤرة المقابلة أمّا(م^{T}) أو(م^5) فخصّص للمكوّن المحور، أمّا (ف و فا ومف)

[١] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٤٧.
[٢] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٦٢.
[٣] – المصدر نفسه، ص١٦٢.
[٤] – المصدر نفسه، ص١٦٣.

فتعكس المكوّنات الفعل والفاعل والمفعول على التّوالي، أمّا (ص) فخصّص للمكوّنات التي لا وظيفة تركيبيّة ولا وظيفة تداوليّة لها (الوظائف الدلاليّة تخصيصا)[1].

كما وضعت بنية موقعيّة لعناصر الجمل الاسميّة والرّابطيّة، كما يلي:

١- البنية الموقعيّة لعناصر الجملة الاسميّة[2]: م^{٤}،م^{2}،[م^{1}م^{0}فا {م ص/م س/م ح/م ظ} مف (ص)]، م^{3}. [ص: ص^{١}، ... ص^{ن}]

٢- البنية الموقعيّة للجملة الرّابطية: م^{٤}، م^{2}،[م^{1}م^{0} ط فا {م ص/ م س/ م ح/ م ظ} مف (ص)]، م^{3}. [ص: ص^{١}، ... ص^{ن}].

وتمتاز هاتان البنيتان بتقدّم فاعلهما (فا) على المحمول الذي قد يكون مركّبا صفيّا (م ص)، أو مركّبا اسميّا (م س)، أو مركّبا حرفيّا (م ح)، أو مركّبا ظرفيّا (م ظ)، وتختلف بنية الجملة الاسميّة عن بنية الجملة الرّابطيّة بزيادة رابط (كان وأخواتها أو كاد وأخواتها)، وهذا ما أكسب هذا النّوع من الجمل بعض خصوصيّات الجملة الفعليّة وبعض خصوصيّات الجملة الاسميّة، مما جعل **المتوكّل** يصنّفها تصنيفا مستقلا عن النّوعين السّابقين.

كما يلاحظ أنّ هذه البنى الثّلاث تتضمّن مواقع ثابتة ومواقع متغيّرة "يمكن أن تملأ كما يمكن أن لا تملأ"[3]، فمن النّادر جدا أن نجد جملا فيها جميع مواقع هاته البنى.

لموقعة العناصر في مواقعها الخاصّة بها يجب استحضار قيد أحاديّة الموقعة الذي بموجبه يمنع أن يحتلّ الموقع الواحد أكثر من مكوّن[4]، ولذلك فجمل مثل: (البارحة خالدا قابلت/ متى هندا قابلت) جمل لاحنة لأنّها تخرق هذا القيد؛ حيث ورد في الموقع م^{0} مكونان (البارحة/ خالدا، متى/ هندا).

[1] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٦٣.

[2] – ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٢١. و: **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٤٨.و: **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٤٥.

[3] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات ...)**، ص٢٣٩.

[4] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٠٠.

تموقع مختلف العناصر الآنفة الذّكر وفق القاعدة العامّة الآتية[١]: (**ك** ← م) (حيث: **ك**: مكون من المكونات، م:موقع، ← : يتموقع في) وتتفرعّ هذه القاعدة إلى القواعد الجزئيّة الآتية:

- مؤشّر القوّة الإنجازيّة/ معلّق دامج ← م[١]، - اسم استفهام/ مح/ بؤ مقا ← م[o] - مح ← م[T]، - فعل ← ف ، فاعل ← فا ، مفعول ← مف ، المكونات ص ← ص- المنادى ← م[٤]، - المبتدأ ← م[٢] ، الذيل ← م[٣]، المحمول غير الفعلي ← م ص/ م س/ م ح/ م ظ.

وبهذا، يمكن القول أنّ نظريّة النّحو الوظيفي استطاعت أن تجرّد بنى موقعيّة لمختلف الجمل العربيّة، معتمدة في ذلك على مختلف الوظائف التي يمكن إسنادها إلى عناصر الجملة.

لكنّ الاعتماد على الوظائف في موقعة مختلف المكوّنات (الدّاخليّة) يمكن إلغاؤه إذا ما كان هناك عنصر معقّد مقوليّا، حيث يحتلّ المكون المعقّد مقوليّا "الموقع الأخير أيّا كانت وظيفته التركيبيّة ووظيفته التداوليّة"[٢]، ويرى **ديك** "أنّ المكوّنات الأقلّ تعقيدا مقوليّا تنزع، بصفة عامّة، إلى أن تتقدّم على المكوّنات الأكثر تعقيدا، ويحدّد **ديك** التّعقيد المقولي بالشّكل الآتي: (١٢١) أ- بالنّسبة لكلّ مقولة س، س< ح س. ب- بالنّسبة لكلّ مقولة س، س< س و س. ج- بالنّسبة لكلّ مقولتين س و ص، س < س (ص)"[٣]، ومعنى هذه الأشكال أنه كلّما كان العنصر أقلّ تعقيدا كلّما كانت رتبته التّقديم أيّا كانت وظيفته التركيبيّة أو التداوليّة.

وضع **ديك** سلميّة تبيّن مختلف العناصر حسب درجة تعقيدها المقولي ذهب فيها إلى أنّ "ضمير متصل< ضمير منفصل < م س < ف< م س< م ح< ج. التي تفيد أنّ الضّمير المتّصل يتقدّم الضّمير المنفصل وأنّ الضّمير المنفصل يتقدّم المركّب الاسمي البسيط الذي يتقدّم المركّب الحرفي، وأنّ

---

[١] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٦٣، و: **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونات...)**، ص٢٤٠، ص٢٤٢. و: **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص١١٩.

[٢] – أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة**، ص١١٨.

[٣] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٥٠.

المركّب الحرفيّ يتقدّم الجملة"[1] وعدم مراعاة التعقيد المقولي يجعل من الجملة أقل مقبوليّة؛ مثل: (؟؟؟ سر أنّ عمرا انتقل من مراكش إلى الربط هندا/ ؟؟؟ قابل الرجل الذي كلمناه أمس هندا)[2].

المبادئ العامّة للتّرتيب (الموقعة): ما ذكر سابقا من قواعد متعلّقة بالموقعة مختصّ، أساسا، باللّغة العربيّة، وبما أنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ تسعى إلى تحقيق الكفاية النّمطيّة التي من موجباتها البحث عن مبادئ عامّة تنطبق على أكبر عدد من اللّغات فإنّها سعت إلى تجاوز قواعد الموقعة الخاصّة بلغة نوعيّة إلى قواعد عامّة.

هذه القواعد سمّاها **ديك** (مبادئ) تمييزا لها عن القواعد السّابقة، وذكر أنّ لها دورين أساسين هما[3]:

١. توفير بنية رتبيّة للغات الطّبيعيّة، بوجه عامّ، وهذا يعني أنّ المبادئ تنتمي إلى النّحو الكليّ في حين تندرج القواعد في الأنحاء الخاصّة.
٢. تقوم المبادئ (بالنّظر إلى القواعد) بدور الضّوابط؛ حيث تخضع "قواعد الموقعة، بوجه عامّ، لمجموعة من المبادئ العامّة التي تقوم بدور تقييد السّلسلات الرّتبيّة الممكنة في اللّغات الطبيعيّة، كما تقوم بدور تقييد إمكانات ورود هذه السّلسلات وتوردها في مختلف المجالات (مركبات، جمل، ...)"[4]، فمثلا مبدأ الحيّزية يضبط القاعدة المسئولة عن تحديد رتبة الإشارة والعدد في الأنحاء الخاصة، مما يمنع توليد بنى لاحنة، وهكذا.

من هذه المبادئ العامّة[5]: مبدأ التّرتيب العاكس، مبدأ الاستقرار الوظيفي، مبدأ الإبراز التّداولي، مبدأ تجانس المجالات، مبدأ التّعقيد المتزايد ...

٢-٦- **قواعد إسناد النّبر والتّنغيم**: حين نصل، في تمثيل عناصر الجملة، إلى قواعد إسناد النّبر والتّنغيم تكون الجملة قد شارفت على الاكتمال؛ ذلك أنّ تحقّقها في أصوات مسموعة هو المرحلة الأخيرة التي يمرّ بها إنجازها عند المتكلّم، وعلى ما يبدو فإنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ تميّز بين الأصوات التي تُبرزها وظيفة معيّنة، وبين الأصوات التي تُظهر مختلف وحدات الملفوظ (لا تعكسها وظيفة معيّنة

[1] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة**، ص٥١.
[2] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص١٦٦.
[3] – ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة** (**بنية المكوّنات** ...)، ص٢٤٣.
[4] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة** (**البنية التحتية** ...)، ص٤٢.
[5] – لفهم هذه المبادئ ينظر: أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة** (**بنية المكونات** ...)، ص٢٤٥.

إلا الوظيفة العامّة وظيفة التّواصل اللّفظي)، ولذلك فحين يقال إنّ لهذا النّوع (الأصوات المكوّنة للملفوظ) وظيفة يؤدّيها (الوظيفة التّمييزيّة) فيجب أن يعلم أنّ هذه الوظيفة ليس وظيفة عاكسة تولّد بنية مخصوصة، بل هي وظيفة ناشئة عن النّظر في قيمة عناصر وحدات الملفوظ بعضها مع بعض (بعدّها بنية) بعد أن يكون المتكلّم قد أنتجها وتلفّظ بها.

ومن الأصوات التي تبرزها وظيفة معيّنة (وظائف تداوليّة أو قوّة إنجازيّة) النّبر والتّنغيم، وفق قواعد مخصوصة تسمّى قواعد إسناد النّبر والتّنغيم، ويرى **المتوكّل** أنّه "لم يحظ هذا القطاع من القواعد بما حظيت به القطاعات الأخرى من التّوضيح والصّورنة"[1] فهي ما "تزال بكرا في النّظريّة النّحويّة الوظيفيّة بصفة عامّة وعلى اللّغة العربيّة بصفة خاصّة"[2].

وإذا كان النّبر، في العربيّة، ملمحا يتلبّس بالكلمة داخل الجملة، والتّنغيم يتعلّق بالجملة ككلّ، فما هو مفهوم كلّ مصطلح وما هي القواعد المتحكّمة في إسنادهما؟.

١– **النّبر، مفهومه وإسناده:** فيما يتعلق بالنّبر، من المعروف أنّ اللّغة العربيّة من اللّغات ذات النّبر الثّابت، وهو نبر لا تعكسه وظيفة معيّنة ولا تحمل أنواعه أيّ تمييز دلاليّ، لكن، في مقابل هذا، هناك نوع آخر من النّبر لا تختصّ به لغة معيّنة، بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفة التّواصليّة (مراد المتكلّم) "فقد يريد المتكلّم الاهتمام بمقطع معيّن، أو كلمة معيّنة، أو عبارة خاصّة فيجري فيها النّبر دلالة على الاهتمام، وقد يخفي مقاطع أو كلمات معيّنة لأنه لا يريد التّركيز عليها لتبقى بعيدة عن اهتمامه، كما أنّه لا يريد أن يثير الاهتمام لدى السّامع بها، وقد يريد المتكلّم صنع إيقاعات معيّنة، أو إثارة بعض أشكال الموسيقى الكلاميّة عن طريق ألوان النّبر لتحقيق مراده، وإيصاله إلى إدراك السّامع"[3]، ويورد كمال بشر "أنّ للغة العربيّة شبها قريبا باللّغات النّبريّة من حيث توظيف النّبر، وتوزيع درجاته توزيعا مناسبا لمقاصد الكلام على مستوى الجملة، فمن المعروف أنّ كلّ جملة أو عبارة تحتوي عادة على مجموعة من الكلمات ذات الأهميّة النّسبيّة، وتختلف الأهميّة النّسبيّة باختلاف الجمل نفسها، وباختلاف المقامات المناسبة لها، فتنوّع هذه المقامات أو المواقف اللّغوية يؤثّر حتما في درجة الأهميّة

[1] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفة (مدخل نظري)**، ص١٦٧.
[2] – يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص١٥٧.
[3] – عبد الغفار حامد هلال، **الصّوتيات العربيّة**، ص٢٨٩.

بالكلمات، ومن مؤشّرات هذا الاهتمام توظيف النّبر توظيفا مناسبا من حيث قوّته وكيفيّات توزيعه في الجملة"[١]، هذا النّوع من النّبر ترى فيه نظريّة النّحو الوظيفيّ أنّه انعكاس لوظيفة تداوليّة معيّنة لكن ليس معنى هذا أنّ بين النّبر والوظيفة التداوليّة علاقة تلازم ضروريّة، بل ما يجب أن ينتبه إليه هو أنّ "من الموضوعات التي لا تثير كبير خلاف أنّ ما يحدّد النّبر في اللّغات الطبيعيّة هي الوظيفة التداوليّة التي يحملها المكوّن بوجه عامّ، يمكن القول بأنّ ما ينبر هو كلّ مكوّن حامل إمّا لمعلومة جديدة (إمّا بالنّسبة للمتكلّم أو بالنّسبة للمخاطب) أو لمعلومة مجادل في ورودها، لذلك يلاحظ أنّ المكوّنات التي ترد منبورة هي المكوّنات التي تحمل الوظائف التداوليّة (المحور الجديد) و(المحور الفرعيّ) و(المحور المستأنف) والبؤرة بجميع أنماطها (بؤرة الجديد، بؤرة المقابلة وفروعها)"[٢].

لكن، ليس معنى هذا كذلك أنّ درجة النّبر واحدة في هذه الأنواع كلّها (أو مع جميع الوظائف التداوليّة) بل تجد أنّ "النبر يختلف باختلاف هذه الوظائف التداوليّة، فنبر المكون الحامل لبؤرة الجديد لا يبلغ شدة نبر المكون الحامل لبؤرة المقابلة، ولعل ذلك راجع إلى أنّ المتكلم في الحالة الثّانية لا يريد إضافة معلومة ما فحسب، بل يريد، في الوقت ذاته، تصحيح معلومة يعدّها غير واردة، في نفس السّياق، يلاحظ أنّ درجة النّبر تختلف حسب التّركيب الذي يرد فيه المكوّن المعني بالأمر، فإذا كانت الوظيفة التداوليّة مدلولا عليها بوسيلة أخرى غير النّبر (كأن يكون المكون حاملها محتلا لموقع خاصّ، أو ذا مؤشّر صرفيّ خاصّ أو واردا في بنية خاصّة كالفصل أو شبهه) كانت الحاجة إلى التّدليل عليها بواسطة صوتيّة أقلّ، وكانت، بالتّالي، درجة النّبر أضعف"[٣]، وبناء عليه فطبيعة النّبر (قويّ، ضعيف، ...) تسند إلى المكوّن بحسب:

١. نوع الوظيفة التداوليّة التي يحملها ذلك المكون.
٢. نوعية العناصر التي تذكر معه.

[١] – كمال بشر، **علم الأصوات**، (مصر: دار غريب، ط١، ٢٠٠٠)، ص٥١٩.
[٢] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٤٣.
[٣] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٤٣–٤٤.

وتبعا لهذا وضعت قاعدة عامّة بمقتضاها يسند النّبر إلى مكوّن من مكوّنات الجملة، وقد صيغت بالشكل التالي : {مح ≠ ، بؤ}[Ω]= Ω/ [١] (حيث: مح ≠ : محور معطى، Ω: حد أو محمول، / : مؤشّر النبر).

لكنّ الملاحظ أنّه لا يوجد في هذه القاعدة ما يحدّد درجة النّبر، كما أنّ المكوّن الذي يسند إليه المحور المعطى يكون نبره ضعيفا جدّا، أو لا يكون حاملا لسمة النّبر مطلقا، ذلك أنّه عنصر معطى فلا يشكل مركز اهتمام عند المتكلّم أو المتلقّي.

٢- **التنغيم**: يعدّ "التّنغيم Intonation هو قمّة الظّواهر الصّوتيّة التي تكسو المنطوق كلّه، وقد صنّفها بعضهم فونيمات صوتية ثانوية secondary phonemes، أو فونيمات فوق التركيبيّة أو فوق القطعيّة suprasegmental phonemes، وحسبها آخرون ظواهر تطريزيّة prosodic features، ومهما اختلفت وجهات النّظر في هذه التّسمية، فما يزال التّنغيم هو الخاصّة الصّوتيّة الجامعة التي تلفّ المنطوق بأجمعه وتتخلّل عناصره المكوّنة له، وتكسبه تلوينا موسيقيّا معيّنا حسب مبناه ومعناه، وحسب مقاصده التّعبيريّة وفقا لسياق الحال أو المقام"[٢]، وهذا يدلّ على أنّ التّنغيم خاصيّة صوتيّة بنيوية تعكسها وظيفة معيّنة، وهو التّصور الذي تتبنّاه نظريّة النّحو الوظيفي؛ يقول **المتوكّل**: "يسند التّنغيم إلى الجملة لا بالنّظر إلى نمطها الجملي (استفهاميّة، خبريّة، أمريّة، ...) بل بالنّظر إلى قوّتها الإنجازيّة الحرفيّة، أو قوّتها الإنجازيّة المستلزمة، مثال ذلك أنّ تنغيم الجملة (٢٧) تنغيم متصاعد باعتبارها استفهاما حقيقيا، وأنّ تنغيم الجملة (٢٨) التي هي إنكار تنغيم متنازل، وإن كانتا كلتاهما جملتين استفهاميّتين. ٢٧- هل سافر خالد إلى مراكش؟ ٢٨ - هل ستقلع عمّا تفعل؟"[٣]، وبناء عليه فالذي يتحكّم في إسناد التّنغيم هو القوّة الإنجازيّة التي تحملها الجملة (أو مقصد المتكلّم).

لكنّ **المتوكّل** على الرّغم من إقراره بأنّ إسناد التّنغيم مرتبط بالقوّة الإنجازيّة التي تحملها الجملة يُبقي السّؤال مفتوحا ويرى أنّ قضية التّنغيم تحتاج إلى دراسة معمّقة يقول: "ويظلّ السّؤال مفتوحا عمّا إذا كان التّنغيم مرتبطا بالنّمط الجمليّ (صيغة الجملة الصّورية، استفهام، خبر، أمر، ...) أم بفحوى

[١] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٤٤.

[٢] - كمال بشر، **علم الأصوات**، ص٥٣١.

[٣] - أحمد المتوكّل، **التّركيبات الوظيفيّة (قضايا ومقاربات)**، ص٣٤.

الجملة الإنجازي، وفي الحالة الثّانية يجدر التّساؤل عن المحدّد للتّنغيم أهي القوّة الإنجازيّة الحرفيّة أم القوّة الإنجازيّة المستلزمة، أم هما معا"[1].

وتبعا لهذا السؤال يضع مجموعة فرضيّات، تحتاج إلى تمحيص، يرى أنّها تشكّل المنطلق لتقنين إسناد التنغيم، ملخص هذه الفرضيات[2]:

١. من المرجّح أنّ للقوّة الإنجازيّة الغلبة على صيغة الجملة في تحديد التّنغيم.
٢. حين تكون للجملة قوّة إنجازيّة واحدة فلا إشكال في تحديد التّنغيم لأنّه سيحدّد وفقا لهذه القوّة.
٣. إذا تواردت على الجملة الواحدة قوّتان إنجازيّتان، حرفيّة ومستلزمة، فإنّ إسناد التّنغيم يتمّ حسب القوّة الغالبة.

لكن، هل يقع في الذّهن أن تكون هناك قوّة إنجازيّة مستلزمة ثم تكون مغلوبة؟!

قاعدة إسناد التنغيم: من خلال حديث **المتوكّل** عن التّنغيم يفهم أنّه يرى أنّ لكلّ جملة تنغيما خاصّا بها تبعا للحمولة الإنجازيّة التي يحملها، مميزا، تبعا لهذا، بين التّنغيم الصّاعد والتّنغيم النّازل، لكنّه لا يحدّد ضوابط إسناده.

وإذا ما أريد ضبطه مع الأساليب العربيّة، فإنه يمكن الاستفادة مما قدّمه الدّرس البنيوي (مدرسة براغ تخصيصا)، يذكر كمال بشر أنّ النّغمات "اثنين ... بالنّظر إلى النّهاية لا إلى الوحدات الدّاخليّة المتناثرة في المنطوق المعين"[3]، ثم يحدّد نوعيها وأماكن تواجدها وظهورها، الأولى تسمّى بالنّغمة الهابطة (falling toone) وتظهر عادة مع الجمل الاستفهاميّة، والتّعجبيّة والشّرطيّة[4]، يقترح **المتوكّل** قاعدة إسناد التّنغيم حسب نوعيه كما يلي: **لا**4 [وي] = ويّ / وَيّ[5]، (حيث (4**لا**) هو مخصّص الجملة الذي يشير إلى القوّة الإنجازيّة التي تحملها. [وي]: الحمل).

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص٤٤.
[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص ص٤٤ – ٤٥ .
[3] – كمال بشر، **علم الأصوات**، ص٥٣٤.
[4] – المرجع نفسه، ص٥٣٦.
[5] – **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التّحتية ...)**، ص٤٥.

وبعد أن يكتمل إسناد هذا العنصر يتمّ النّطق بالجملة وإخراجها مكتملة حاملة لمقصد المتكلّم الذي يريد تبليغه. لكن، ليس معنى هذا أنّه لن يحدث اضطراب أو تشويش على مقصده أو ما يريد أن يبلغه.

الباب الثّاني:

النّحو الوظيفيّ والدّرس اللّغويّ العربيّ

مدخل:

وظيفيّة التّراث اللّغوي العربي في كتابات المتوكّل

ينطلق البحث في معالجة هذا الباب من فكرة أنّ الدّرس اللّغوي العربي درس وظيفي بامتياز، مرجع هذا الاعتقاد أنّ علماء العربية بانطلاقهم من النّص ومحاولتهم سبر أغواره وفهم جوانبه وحدوده لم يتركوا زاوية من زوايا النّظر إلاّ ونظروا إليه من خلالها، ولذلك ما يلبث الباحث المقارن بين الدّرس اللّساني الغربي الحديث والدّرس اللّغوي العربي القديم أن يجد مبادئ ومعالم لما يتوصّل إليه الدّرس الأوّل في الدّرس الثاني.

وليس معنى هذا التّقليل من الجهود اللّسانية الحديثة ولا تضخيم الجهود اللّغوية العربيّة القديمة، ولكنّه أَمْرٌ أثبتته جلّ الدّراسات اللّسانية العربيّة الحديثة التي حاولت الانطلاق من نظريّة لسانيّة حديثة لمحاورة الدّرس اللّغوي العربيّ القديم أو لدراسة اللّغة العربيّة من منظور تلك النّظرية، يقول أحد الباحثين: "ومهما حاولنا استقصاء أوجه التّماثل والتّقريب بين مبادئ التّراث اللّغوي ومبادئ اللّسانيات، فإنّنا لن ننتهي إلى حصرٍ جامع مانع، بالنّظر إلى انفتاح مناهج اللّغويين العرب، وهو انفتاح يجعل هذه المناهج قابلة لاحتضان كلّ المقاربات اللّسانية المعروفة، وحتى تلك التي سنعرف"[1]، وقد أكّد **المتوكّل** هذه الفكرة وهو يبحث عن معالم الوظيفيّة في التّراث اللّغوي العربي القديم بقوله: "التّنظير الدّلالي في علوم اللّغة العربيّة، منظوراً إليه في مجمله، تنظير وظيفي في العمق قائم على المبدإ الوظيفي الأساس، مبدإ أسبقيّة الوظيفة على البنية وتبعيّة الثانية للأولى"[2].

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلُّ أوّلاً على أنّ الدّرس اللّغوي العربي له خصوصيّاته ومنطلقاته، كما يدّل ثانيًا على أنّ الدّرس اللّغوي العربي درس متكامل حاول أن يدرس اللّغة العربيّة من جميع جوانبها متعمّقًا في فهم كيانها الدّاخلي، متجاوزًا ذلك إلى استحضار ما يسعف على فهمه من أمور خارجيّة عنه (الملابسات الخارجية التي لها دور كبير في فهم الملفوظ، وهو ما يعرف بالمقام بمعناه الشّامل) بل ربمّا متجاوزًا ذلك إلى المحال، فلم يتوقّف عند حدود الجملة بل تعدّاه إلى النّص والخطاب، وهذا الأمر الذي نورد ههنا ليس محمولاً على المبالغة بل هو منقول عن لسانيين مرموقين أمثال **أحمد المتوكّل** الذي "صنّف ... الدّرس اللّغوي العربي القديم، أثناء بحثه عن نموذج وصفي

[1] – حافظ إسماعيلي علوي، **اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩) ، ص١٥٤.

[2] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢١٦.

لمعالجة إشكال الدّلالة داخله، إلى لسانيات الخطاب ولسانيات الجملة؛ ففي الصّنف الأوّل يواجه البحث وحدة لغوية هي النّص عادة، أي أكبر من الجملة، باستحضار مقتضيات السّياق والتّواصل أو ما يطلق عليه الخطاب فوق الجملي (Discours Transphrastique)، وتهتم به علوم البلاغة والتّفسير وأصول الفقه، أمّا الصّنف الثّاني فيتناول الملفوظ الذي لا يتجاوز حدود الجملة باعتبارها الوحدة النهائية التي تستحق اهتمامها وهذا هو مجال النحو"[1]، كما يدّل ثالثًا، وهو أمر كرّر كثيراً في هذه الرّسالة، على أنّهُ لا يمكن لأيّ نظريّة حديثة أن تكون بديلاً عنه (هذا إذا أغفلنا الخصوصية الثقافية التي تربطنا به والتي لا نجد لها فكاكا مهما حاولنا)، ولكن، في مقابل هذا، وهذا أمر يدعو البحث إلى تبنّيه، يمكن تطعيمه ببعض المفاهيم الجديدة التي تستكشفها الدّراسات الحديثة، إلا أنه يجب التنبيه إلى أنّ هذا التطعيم مرهون بإثبات غيابها في هذا الدرس.

لكن، إذا كان الدّرس اللّغوي العربي القديم درسًا وظيفيًا فما هي معالم هذه الوظيفيّة؟

في سبيل الكشف عن هذه المعالم والمبادئ يحاول البحث أوّلاً عرض التّأصيل الذي قدّمه **المتوكّل** لهذه المعالم في التّراث اللّغوي العربي ثم يتبعه بقراءة تطال العلوم العربيّة (النّحو والبلاغة تخصيصا) مركّزا على ثنائيّة (الوظيفة والبنية) ومناقشا أسبقيّة الأولى وتأثيرها في الأخرى (البنية)؛ ذلك أنّ هذه النّقطة هي ما يميّز التّوجّهات الوظيفيّة من غير الوظيفيّة.

١– وظيفيّة الدّرس اللّغوي العربيّ القديم من منظور المتوكّل:

حاول **المتوكّل** في كتاباته الأولى (وخصوصا كتابيه: نظرات في النّظريّة الدّلاليّة في الفكر اللّساني العربي، واللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)) أن يبحث عن مختلف المبادئ المنهجيّة الوظيفيّة في الفكر اللّغوي العربيّ القديم، ثم ما لبث أن غيّر وجهة نظره نحو قراءة هذا الفكر في ضوء نظريّة عامّة سمّاها النّظريّة الوظيفيّة المثلى؛ هذه النّظريّة تعدّ آلية منهجيّة اعتمدها لتقييم مختلف النّظريّات الوظيفيّة وكذا لبيان كيفيّة التّعامل مع التّراث والحكم عليه، يقول **المتوكّل**: "لنفكّر بأنّ من المبادئ المنهجيّة

[1] – فؤاد بو علي، الأسس **المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي ال**عربي، (الأردن: دار الكتاب الحديث، ط١، ٢٠١١)،ص١٥.

التي نعتمدها هنا في التّعامل مع التّراث أن نقرأه وأن نحكم عليه من خلال ميتا – نظريّة عامّة تجاوز النظريّات اللّسانية القديم منها والحديث وهي ما أسميناه (النّظريّة الوظيفيّة المثلى)" [1].

لكن، قبل عرض تقييم التّراث اللّساني العربي اعتمادًا على هذه النّظرية، يعرّج البحث على ذكر أهم النّقاط التي تمثّل معالم وظيفيّة في الدّرس اللّغوي العربيّ القديم:

١- بما أنّ الدّرس اللّغوي العربي القديم ينطلق من النّص (النّص القرآني تخصيصا) أو الخطاب فهذا معناه استحضار أنّ ثمّة مقاما وثمّة مقالا، ودراسة هذين الجانبين من جهة ودراسة الرّابط بينهما من جهة أخرى معناه البحث عن الخصائص الصّوريّة والخصائص التّداوليّة، والبحث عن علاقة الخصائص الصّوريّة بالخصائص التّداولية.

٢- إذا نظرنا إلى مختلف العلوم العربيّة، مستحضرين هذه الخصائص، فإنّنا نجدها تتوزّع على هذه العلوم المختلفة المجال المتكاملة الهدف والمآل (لأنّ هدفها واحد وهو فهم النّص وإدراك جوانبه)، ويرى **المتوكّل** أنّ العلوم العربيّة التي اضطلعت "برصد التّرابط القائم بين الخصائص التّداوليّة والخصائص الصّوريّة (التّركيبيّة والصّرفيّة والصوتية) هما البلاغة والأصول"[2].

وانطلاقا من هاتين النقطتين يثبت **المتوكّل** أنّ الاهتمام بالمقال منظورًا في علاقته بالمقام هو من صميم الدرس الوظيفي عند العرب. لكن، ماذا عن تأثير الثّاني (المقام) في الأوّل (المقال)؟

يجيب **المتوكّل** عن هذه النقطة موردًا أنّ المفتّش في التّراث يجد أنّ ثمة وظيفتين، وظيفة ضعيفة ووظيفة قوية[3]، وهي ما توضّحه النّقطة الثّالثة من معالم الوظيفيّة في الدّرس اللّغوي العربي القديم.

٣- إنّ المفتّش في الدّرس اللّغوي العربي عن تفاعل المقام بالمقال يجد أنّ هناك تيارين؛ تيار يرى أنّ الجوانب التّداولية تحدّد خصائص البنية (المقال) (سمّى **المتوكّل** هذا التيار بالوظيفة القويّة)، وهناك تيار آخر يذهب إلى أنّ الجوانب التّداوليّة لا تحدّد خصائص البنية، وإنّما تشكل مجرّد تأويلات لهذه

---

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٠٦.

[2] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٣٥.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص٣٥.

الخصائص[1]، أي بعبارة أخرى نجد "أوصافاً يشكّل فيها التّداول مكوّنا تأويليّا وأوصافًا يشكّل فيها مكونا توليديًا"[2].

يمثّل الاتّجاه التّوليديّ الإمام **عبد القاهر الجرجاني** من خلال كتابه دلائل الإعجاز، ويمثّل الاتّجاه التّأويلي **أبو يعقوب السّكاكي** من خلال كتابه مفتاح العلوم، يرى **عبد القاهر** بأسبقيّة الغرض والمعنى للّفظ يقول: "إنّ الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنّها، لا محالة، تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلاً في النّفس، وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أوّلا في النّطق، فأمّا أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنّظم والتّرتيب، وأن يكون الفكر في النّظم الذي يتواصفه البلغاء فكرًا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظّن، ووهم يتخيّل إلى من لا يوفي النّظر حقّه، وكيف تكون مفكّرًا في نظم الألفاظ، وأنت لا تعقل لها أوصافاً وأحوالاً إذا عرفتها عرفت أنّ حقّها أن تنظم على وجه كذا؟"[3]، والعبارة الأخيرة التي استعملها (وكيف تكون مفكّراً في نظم الألفاظ، وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا إذا عرفتها عرفت أنّ حقّها أن تنظم على وجه كذا؟) تتوافق توافقا كبيرا مع ما يورده الوظيفيّون فيما يتعلّق بأسبقيّة الأغراض والمعاني والمقام للّفظ وتأثيره فيه (وسيكون للبحث وقفة مع ما يورده الجرجاني من أفكار تتوافق والفكر الوظيفيّ)، أمّا السّكّاكي فقد بنى كتابه (مفتاح العلوم) على مراعاة اللّفظ أوّلا وصولا إلى الغرض أو المقصد؛ حيث بدأه بعلم الأصوات وثنّاه بعلم الصّرف، ثمّ علم النحو ثمّ علم المعاني والبيان، يقول **المتوكّل**: "بسط السّكّاكي في ثنايا كتابه مفتاح العلوم ما يسمّيه علم الأدب، علم الأدب هذا يمكن أن يفهم على أنّه منهج لتحليل العبارات اللّغوية انطلاقا من لفظها نحو معناها"[4].

لكن، إذا عُلم أنّ الغرض من علم الأدب هو الاحتراز من الخطإ في كلام العرب، وأنّ **السّكاكي** يرى أنّ هذه الوظيفة لا تتحقّق "بصورة كليّة في لحظة واحدة، لكنّها تتحقّق من خلال وظائف مكوّنات هذا العلم، فيكون الاحتراز في استعمال الكلم بحسب ما يقتضيه التّصرّف فيها بالقياس،

---

[1] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٣٥.

[2] – المصدر نفسه، ص٣٥.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، (مصر، دار المدني، ط٣، ١٩٩٢)، ص ص٥٢–٥٣.

[4] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١٨١

فإذا تمّ هذا فالاحتراز يكون في تركيب الكلم بعضه إلى بعض بمقاييس مستنبطة من كلام العرب، وذلك لتأدية المعنى النّحوي الأصليّ أي المعاني الوظيفيّة الأساسيّة، وذلك بالاحتراز من الخطإ في مطابقتها لمقتضى الحال حتى يكون الكلام مطابقا لما يقتضيه حال إنتاجه"[1]، وأنّه (**السّكّاكي**) "لا يفصل بين الجانب المتعلّق بالأشكال اللّسانية والمتمثّل في الهيئات الصّرفيّة وصورها، وكيفيّات التّركيب النّحوي من جهة، وبين الجانب الاستعمالي الخطابي في مقامات مخصوصة، أي بتعبير مناسب لمصطلحاتنا اللّسانية، ومفاهيمنا الحديثة، يعبّر هذا الانتظام عن تواصل بين الجانب اللّساني المجرّد والجانب الخطابي التّداولي من اللّغة"[2]، كلّ هذا يجعل البحث يدعو إلى إعادة مراجعة فكرة أن يكون **السّكّاكي** قد قدّم اللّفظ، أو اهتمّ به على حساب المعنى. نعم، يمكن القول أنّ **السّكّاكي** انطلق في استنباط قواعده من الكلام المنجز الذي يتلقّاه المستمعون في طبقات مقاميّة معينة مقدّما منهجا، كما يقول **المتوكّل**، منطلقه تحليل العبارة، خلافا للجرجاني الذي قدم تصوّرا راعى فيه تفسير كيفية بناء العبارة اللّغوية، فمنطلق **السّكّاكي** مراعاة تلقي الكلام، ومنطلق الجرجاني مراعاة كيفية إنتاج الكلام عند منجزه، ولا شكّ أنّ الفكرين يكمّل أحدهما الآخر، ولا يمكن القول بالفصل بينهما.

ولا يتوقّف **المتوكّل** عند حدود إثبات أهمّ معالم الوظيفيّة في الدّرس اللّغوي العربيّ القديم بل تجاوزه إلى مسائل أعمّ مثل البحث عن وظيفة اللّغة ومدى تأثيرها في توجيه الدّراسات اللّغوية، وتفسير القدرة اللّغوية، وتصوّر الكلّيّات اللّغوية ثم أتبع هذه المسائل بإعطاء أمثلة تؤيّدها. فعن وظيفة اللّغة وما يترتّب عليها من توجيه للدّراسات اللّغوية يرى:

٤- أنّ المفكرين العرب القدماء يذهبون إلى أنّ اللّغة وظيفتها التّواصل، وقد استدل بتعريف **ابن جني والآمدي**[3]، **فابن جني** يورد أنّ حدّ اللغة "أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[4]، (فيعبّر بها) و(عن أغراضهم) تحيل على الوظيفة التّواصليّة، والأمر نفسه مع الآمدي الذي يورد أنَّ "كلّ واحد لا يستقلّ بتحصيل معارفه بنفسه وحده دون معين أو مساعد له من نوعه دعت الحاجة إلى نصب دلائل يتوصّل بها كلّ واحد إلى معرفة ما في ضمير الآخر من المعلومات المعينة له في تحقيق غرضه،

[1] – مجدي بن صوف، **علم الأدب عند السكاكي**، (تونس: مسكيلياني للنشر، ط١، ٢٠١٠)، ص٧٧.
[2] – المرجع نفسه، ص١١٧.
[3] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٨٤.
[4] – عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، (مصر: المكتبة التوفيقية، دط، دت)، ج١، ص٤٤.

وأخفّ ما يكون من ذلك ما كان من الأفعال الاختياريّة، وأخفّ ما يكون من ذلك ما كان منها لا يفتقر إلى الآلات والأدوات ولا فيه ضرر الازدحام، ولا بقاء له مع الاستغناء عنه، وهو مقدور عليه في كلّ الأوقات من غير مشقّة ولا نصب، وذلك هو ما يتركّب من المقاطع الصّوتية التي خصّ بها نوع الإنسان دون سائر أنواع الحيوان عناية من الله تعالى به"[1]، إلى غير ذلك من النّصوص التي تؤيد أنّ علماء العربيّة كانوا يذهبون إلى أنّ وظيفة اللّغة هي التّواصل.

وقد كان من نتائج هذه الرّؤية لوظيفة اللّغة أنّهم حاولوا "وصف التّرابط القائم بين بنية اللّغة ووظيفتها فباعتبار التّراكيب اللّغوية وسائل لتأدية أغراض تواصليّة معيّنة، انصبت هذه الدّراسات على رصد العلاقة بين كلّ نمط من أنماط التّراكيب والغرض المتوخّى تحقيقه"[2].

أمّا عن القدرة اللّغوية فيورد (**المتوكّل**)، بعد استقراء واسع لمختلف نصوصهم، أنّهم يرون أنّ[3]:

ه- المعرفة اللّغوية عندهم تشمل ثلاث معارف: معرفة لسانيّة ومعرفة لغويّة ومعرفة خطابيّة. كلّ معرفة من هذه المعارف تكون متضمّنة في التي تليها وواجبة لها؛ فالمعرفة اللّسانية هي معرفة المتكلّم بلغته وتشمل "الوسائل اللفظية المتوافرة في اللغة المتعلّمة للدّلالة على المقولات والعلائق الدّلاليّة المفطور عليها المتكلّم/ السّامع ... تقوم في نفس الإنسان، قبل تعلّمه للغته، مفاهيم الرجل والفرس وغيرهما، ومقولات الاستفهام والنّفي والاستثناء ومجموعة من العلاقات كعلاقة الإسناد مثلاً، ويتعلّم الإنسان عن طريق تجربته اللّغوية الألفاظ والتّراكيب التي تستخدمها لغته للدّلالة على هذه المفاهيم والمقولات والعلائق"[4]، كما يمتلك الإنسان إلى جانب معرفته اللّسانية هاته معرفة أخرى، تضاف إلى الأولى وتنبني عليها، هي المعرفة اللّغوية وتتمثّل في "امتلاك المتكلّم/ السّامع للأوضاع المتعارف عليها في عشيرته اللّغوية، أي القواعد التي تكوّن نسق لغته، هذه القواعد، كما أسلفنا، قواعد تربط بين الخصائص البنيويّة للغة والخصائص الوظيفيّة"[5]، وإذا ترقّى الإنسان وصار بإمكانه إنتاج خطاب

[1] - علالي بن محمد الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، (المملكة العربية السعودية: دار الصيمعي، ط١، ٢٠٠٣)، ج١، ص ص٢٩ - ٣٠ .

[2] - أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٨٤.

[3] - المصدر نفسه، ص٨٦.

[4] - المصدر نفسه، ص٨٦.

[5] - المصدر نفسه، ص٨٦.

متماسك ومنسّق ومنظّم حسب ما يقتضيه المقام فإنه يكون قد امتلك معرفة خطابيّة[١]، ومن ثمّة فالقدرة المحصّلة عند المتكلّم في نظر علماء التراث العربي تتجاوز القدرة اللّغوية بمعناها الضّيّق (المعرفة بنظام اللّغة) إلى قدرة أوسع تتقاطع تقاطعا كبيرا مع ما يذهب إليه الوظيفيّون وهي القدرة التّواصليّة، التي تشمل القدرة اللّغوية مضافا إليها القدرة على تحقيق أغراض تواصليّة بواسطة اللّغة.

وعلى الرّغم من أنّ الدّرس اللّغوي العربي القديم يعدّ لسانيات خاصّة لاشتغاله على لغة نوعيّة واحدة هي اللّغة العربيّة، فإنّ **المتوكّل** يورد أن هذا الدّرس يمكن أن نجد فيه أحد أهمّ المبادئ التي تسعى النّظريّات الحديثة، ومنها نظريّة النّحو الوظيفي، إلى تحقيقه، هذا المبدأ هو مبدأ:

٦- الكلّيّات اللّغوية، حيث ذكر أنّه "لم يتحدّث اللّغويون القدماء كثيرا عن مفهوم الكلّيّات اللّغوية، وإنما يستشفّ من بعض النّصوص الأصوليّة والبلاغيّة أنّهم كانوا مدركين لما يؤلّف بين اللّغات وما يخالف بينها، بصفة عامّة يمكن القول إنّه، بالنّسبة لهؤلاء المفكّرين، تأتلف اللّغات جميعها، على تباينها، في تقاسم الدّلالة على نفس المفاهيم والمقولات والعلائق الدّلاليّة؛ في هذا الصّدد، نشير إلى نصّ لصاحب الموافقات مفاده أنّ الدّلالة دلالتان: دلالة أصليّة ودلالة تابعة على اعتبار أنّ الدّلالة الأولى دلالة مطلقة، وتتقاسمها جميع اللّغات وأنّ الدّلالة الثّانية دلالة خاصّة بلغة بعينها"[٢]، يقول الشاطبي، رحمه الله،: "للّغة العربيّة، من حيث هي ألفاظ دالّة على معان، نظران: أحدهما من جهة كونها ألفاظًا وعبارات مطلقة، دالة على معان مطلقة، وهي الدّلالة الأصليّة، والثّاني من جهة كونها ألفاظًا وعباراتٍ مقيّدة، دالّة على معان خادمة، وهي الدّلالة التّابعة، فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلّمين ولا تختصّ بأمّة دون الأخرى، فإنّه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام، ثم أراد كلّ لسان الإخبار عن زيد بالقيام، تأتّى له ما أراد من غير كلفة، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأوّلين، ممن ليسوا من أهل اللغة العربية، وحكاية كلامهم، ويتأتّى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها"[٣].

---

[١] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٨٧.

[٢] – المصدر نفسه، ص٨٧.

[٣] – أبو إسحق إبراهيم الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ضبطه وشرحه: عبد الله دراز، (مصر: مطبعة المكتبة التجارية، ، دط، دت)، ج٢، ص٦٧.

ذكر البحث، سابقا، أنّ **المتوكّل** لم يكتف بذكر الأطر الوظيفيّة العامّة في الدّرس اللّغوي العربي القديم، بل تجاوزه إلى إعطاء أمثلة تطبيقيّة تؤيّد فكرة أنّ الدّرس اللّغوي العربي القديم درس وظيفي، من تلك الأمثلة:

٧- تناولهم للتّقييد والتّوكيد والتّخصيص، وهي وظائف تتجلّى في بنيات مخصوصة، فالتّقييد هو "الوظيفة التي يسعى من ورائها إلى توضيح قصد المتكلّم والكشف عن مراده، وهي كذلك وظيفة تربية الفائدة، وتؤدّى هذه الوظيفة بواسطة إضافة مكوّنات إلى نواة الجملة يطلق عليها، لذلك، مصطلح المقيّدات"[١]، فالمقيّد في الدّرس اللّغوي العربي له وظيفتان؛ الوظيفة الأولى هي أنّها تندرج ضمن الحمولة الإخباريّة التي تكوّن الجملة والتي تتجاوز النّواة الإسناديّة، أمّا الوظيفة الأخرى فهي حملها للمعلومة الجديدة التي يريد المتكلّم تبليغها. أمّا التّوكيد فهو عندهم "الوظيفة الواردة في كلّ إخبار يرمي به المتكلّم إلى تنبيه المخاطب إلى أنّ مضمونه ليس ناتجا عن سهو أو نسيان"[٢]، ومن ثمّة فالتّوكيد وظيفة تتجلّى في بنيات مخصوصة تعكسها أغراض معيّنة. والأمر نفسه مع التّخصيص حيث يقصد به الفكر اللّغوي العربي القديم "تصحيح (أو تعديل) معلومة من معلومات المخاطب يعدّها المتكلّم معلومة غير واردة، فالمتكلّم في هذه الحالة يعبّر عن شيئين اثنين: مصادقته على المعلومة التي يعتبرها واردة، ومخالفته للمعلومة التي ينكر ورودها"[٣]، وتظهر هذه الوظيفة في بنيات مختلفة كالتقديم والتأخير والحصر (بما وإلاّ) ...، ففي هذه المباحث التي استفاض اللّغويون العرب في عرضها ومناقشتها يلحظ أنّ ثمّة اهتمامًا بالبنية وبالوظيفة وتفسيراً للأولى في ضوء الثّانية، فالبنية التي ترد بشكل مخصوص لابدّ أن تكون انعكاسا لوظائف لا يمكن فهمها عند المتلقي إلاّ بإيرادها بالشّكل الذي وردت عليه، يقول **المتوكّل**: "واللاّفت للنّظر في معالجتهم لهذه الظّواهر أنّهم علّلوا الخصائص البنيويّة المميّزة للبنيات المعنيّة بالأمر انطلاقًا من أنماط المقامات التي تنجز فيها، ويعني هذا، بعبارة أخرى، أنّهم اعتبروا في تحليلهم لهذه المجموعة من الظّواهر، أنّ الوظائف التّداوليّة (التّخصيص، العناية، الحصر ...) تحدّد بنية الجملة التي تسند إلى أحد مكوّناتها"[٤].

---

[١] – أحمد المتوكل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٨٥.

[٢] – المصدر نفسه، ص٨٥.

[٣] – المصدر نفسه، ص٨٥.

[٤] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداولية في اللّغة العربيّة**، ص٨.

ومن الأمثلة التي تعضد وظيفيّة الدّرس اللّغوي العربي القديم كذلك:

٨- دراستهم للأغراض التي تدلّ عليها الجمل في مختلف الطبقات المقاميّة، كما تناولوا خروج أسلوب من معنى لاصق به إلى معنى آخر، وحاولوا تقنينه معتمدين على المقام (شروط الإجراء على الأصل كما هو الحال مع **السّكّاكي**) [١]، وهو ما يقابل في الدرس الحديث أفعال الكلام، والقوّة الإنجازيّة.

٩- وكذا دراستهم لظاهرة الإحالة بالنّظر إلى العلاقة التي تربط اللّفظ بما يحيل عليه، فقد يكون عاما أو خاصا إذا ما نظر إلى تعدّد المحال عليه أو عدم تعدّده، وقد يكون مطلقا أو مقيداً إذا ما نظر إلى تعيّن المحال عليه أو عدم تعيّنه، يقول الشّيخ **محمد الخضري**: "العموم من عوارض الألفاظ من جهة وضعها للدّلالة على المعاني، فالعامّ هو اللّفظ الموضوع لاستغراق أفراد ما يصلح له" [٢]، أمّا المطلق فهو "ما دلّ على فرد أو أفراد شائعة بدون قيد مستقلّ لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾، والمقيّد: ما دلّ على فرد أو أفارد شائعة بقيد مستقل لفظًا نحو ﴿رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾" [٣]، ويرجع سبب تمثيل **المتوكّل** بالإحالة إلى أنّ "المعيار المعتمد في التّمييز بين هذين المفهومين معيار تداولي؛ حيث إنّ العبارة المقيّدة هي العبارة المحيلة على شخص (أو شيء) يعرفه المخاطب، في حين أنّ العبارة المطلقة هي العبارة المحيلة على شخص أو شيء لا يدخل في حيّز ما يستطيع المخاطب التّعرّف عليه" [٤].

وينهي **المتوكّل** بحثه عن هذه المعالم مؤكّدًا أنَّ الدّرس اللّغوي العربي القديم يفرض علينا نفسه كمرحلة من مراحل تطوّر الدرس اللّساني الوظيفي "وأنّه لا يعقل، بالتّالي، أن يؤرّخ لهذا النّمط من المقاربات اللّسانية دون ذكر لما ورد في إنتاج اللّغويين العرب القديمة" [٥].

٢- الدّرس اللّغوي العربي القديم والنّظرية الوظيفيّة المثلى: إذا كان البحث الذي قدّمه **المتوكّل** لمعالم الوظيفيّة في الدّرس اللّغوي العربي القديم يسعى إلى إثبات أنّ هذا الدّرس درس وظيفي، فإنّه في كتابه (المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)) حاول أن يقرأه وأن يحكم عليه

---

[١] - ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص ص٣٨ - ٣٦.

[٢] - محمد الخضري، **أصول الفقه**، (مصر: دار الحديث، دط، ٢٠٠٣)، ص١٤٧.

[٣] - المرجع نفسه، ص١٩٠.

[٤] - أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٣٩.

[٥] - المصدر نفسه، ص٤١.

في ضوء ميتا – نظريّة تتجاوز الإسقاط (سواء أكان هذا الإسقاط إسقاط وجودٍ أم إسقاط تقويم)[1] إلى محاولة الإجابة عن السّؤال الآتي: كيف يمكن أن نقرأ النّظريّات اللّغوية، وأن نقارن بينها بعيدًا عن منزلق الإسقاط؟ وهو الأمر الذي غيّبته جلّ الدّراسات السّابقة التي حاولت أن تقرأ التّراث، ممّا جعل قراءتها لا تسهم في إثراء هذه النّظريّات ولا استفادة بعضها من بعضٍ ولا تطويرها.

ويؤكّد **المتوكّل** أنّ تلافي الإسقاط مرهون بأمرين: "أوّلاً: تحاشي الانطلاق من نظريّة بعينها حديثة كانت أم قديمة، ثانيا: وضع ميتا – نظريّة تعلو جميع النّظريّات وتشكّل المرجع والحكم الوحيدين في القراءة والمقارنة معًا"[2]، وإذا كان المقصود بالميتا – نظريّة النّظريّة الوظيفيّة المثلى فما هو فحواها وما هي نتائج قراءة **المتوكّل** للتّراث بها؟.

أورد **المتوكّل** أنّ هذه النّظرية تعيننا على تحقيق أمور عدّة منها[3]:

١. تمييز النّظريّات الوظيفيّة من غير الوظيفيّة.
٢. تقويم النّظريّات الوظيفيّة والمفاضلة بينها.
٣. نبذ ثنائيّة قديم/ حديث، ومن ثمّة إمكانيّة النّظر إلى مختلف النّظريّات (بما فيها النّظريّة اللّغوية التّراثية) بمعزل عن الحّيز الزّمني.

أمّا عن فحواها فهي "مجموعة من المواصفات نستخلصها مما تطمح إليه النّظريّات ذات المنحى الوظيفي وتجتهد في تحقيقه أو في تحقيق القسط الأوفر منه؛ من هذه المواصفات ما يتعلّق بالمنطلق والهدف ومنها ما يخصّ طريقة النّمذجة"[4].

وإذا ما أريد قراءة التّراث اللّغوي العربي القديم في ضوء هذه النّظرية فإنّه يتطلّب إيجاد إجابة واضحة عن أسئلة من مثل: ما هو منطلق التّراث اللّغوي العربي فيما يتعلّق بوظيفة اللّغة، وما مدى التفاته إلى تأثيرها على البنية؟ وما هي الأهداف التي يتغيّاها والكفايات التي يسعى إلى تحقيقها؟ وهل

[1] – ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١٦٩.
[2] – المصدر نفسه، ص١٧٠.
[3] – أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٤٣.
[4] – المصدر نفسه، ص ص ٤٣ – ٤٤.

بنى قواعده بمراعاة المنطلق والأهداف المتغيّاة أم أنّه كان مستقلا مبتعدا عن الغايات والأهداف التي كانت توجّهه؟

والإجابة عن هذه الأسئلة هي إجابة عن سؤال آخر مفسّر لهذه المقاربة المتغيّاة من التّراث وهو: "ما الوضع الذي يمكن أن يتّخذه التّراث اللّغوي بالنّظر إلى الدّرس الوظيفي الحديث عامّة والدّرس الوظيفي العربي خاصّة، وما هو الدّور الذي يمكن أن يقوم به باعتباره إسهاما هامّا في المقاربة الوظيفيّة للّغة وإن كان ينتمي إلى حقبة زمنيّة أخرى؟"[١].

٣- **إثبات وظيفيّة التّراث**: اعتمد **المتوكّل**، في سبيل إثبات وظيفيّة التّراث، على إثباته في المفاهيم الأساس المعتمدة فيه وفي المنهج وفي المقاربة[٢]، فوظيفة اللّغة الأساس عند علماء العربيّة هي وظيفة إقامة التّواصل والأدلّة على هذا كثيرة (قول ابن جني والآمدي السّابقي الذّكر)، كما أنّهم مدركون جيدًا أنّ للمقام دورا كبيرا في فهم الخطاب وأنّه بدون استحضاره يصعب فهم كثير من معطياته، كما أنّ القدرة عندهم تتجاوز القدرة اللّغوية إلى قدرة خطابيّة؛ أي قدرة تتجاوز المعرفة باللّغة إلى قدرة تؤهّل لإنتاج خطابات في مواقف تواصليّة معيّنة، ثمّ من المعلوم أنّهم يشترطون في هذه الخطابات المنجزة أن تكون مفيدة، وهذه الإفادة مرهونة أيضا بالموقف التّواصلي الذي استدعى إنتاجها[٣].

هذه النّقاط تثبت أنّ المفاهيم الأساس المتعلّقة بالخطاب وبإنتاجه ومنتجه مفاهيم وظيفيّة، ولكن إذا كانت المفاهيم الأساس وظيفيّة بامتياز، فهل يمكن قول الكلام نفسه عن المنهج؟

اعتمد **المتوكّل**، لتحديد المنهج المتصوّر في بناء العبارة وتحليلها في الدّرس اللّغوي العربي، على علمين كبيرين أحدهما يقدّم الجوانب الدّلاليّة والتّداوليّة على التّركيبيّة والآخر يرى بتأخيرها، الأوّل هو **الجرجاني** والآخر هو **السّكّاكي**، ولكي يثبت أنّ هذين المنهجين التّراثيّين لا يتضادّان مع الرّؤية الوظيفيّة ينبّه إلى أنّ "هذين المنهجين يعكسان شقّي عمليّة التّواصل"[٤]، ومن ثمة يمكن القول "إنّ وظيفة التّواصل في عمق الفكر اللّغوي القديم تحكم منهج تحليل العبارات اللّغوية حكمها للمفاهيم

[١] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢٠٦.
[٢] – ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٦.
[٣] – ينظر: المصدر نفسه، ص ص ص٢٠٧- ٢٠٨ – ٢٠٩.
[٤] – المصدر نفسه، ص٢٠٩.

وحكمها لمقاربة الظّواهر اللّغوية"[1]، وقد كان من نتائج هذا التّوجّه في المفاهيم والمنهج أن قوربت العديد من الظّواهر اللّغوية العربيّة باستحضار العلاقة التي تربط اللّفظ بالمعنى، وما قضايا التّخصيص والتّقديم والتّأخير إلاّ أبرز دليل على هذا الاستحضار[2].

٤- **التّراث ومعايير النّظريّة المثلى**: بعد أن أثبت **المتوكّل** وظيفيّة التّنظير التّراثيّ من حيث المفاهيم الأساس ومن حيث المنهج ومن حيث المقاربة، انتقل إلى بيان مدى إحراز هذا التّنظير لما تقتضيه النّظريّة الوظيفيّة المثلى مضمونا وشكلاً، ولكنّه بدل أن يعرض قراءة التّراث في ضوء هذه النّظريّة ويبسط الكلام فيها يورد احترازين يجب أن يستحضرهما من رام قراءة التّراث، ثم يتبعهما بنتيجتين وينهي الكلام. أمّا الاحترازان فهما دعوته إلى[3]:

أ- تقويم التّراث والحكم عليه بالنّظر إلى المناخ الفكريّ الذي أنتجه، فلا يطلب منه أن يكون مستجيبا لكلّ شروط النّظريّات اللّسانيّة (الحوسبة، الصّورنة، ...)

ب- وضع النّظريّة التّراثيّة موضع مفاضلة مرهون بالنّظر إليها مقارنة مع مختلف النّظريّات القديمة المعاصرة له، أو النّظر إليها في إطار النّظريّة الوظيفيّة المثلى.

و**المتوكّل** بهذين الاحترازين ينبّه إلى ضرورة مراعاة الإطار الزّمني الذي أنتجت فيه النّظريّة، لأنّ مراعاة هذا الإطار معناه استحضار الأسئلة والدّوافع والمحرّكات التي تفسّر المضامين التي تتوفّر عليها تلك النّظريّة، وهذا يعني أنّه لا يمكن تقويم نموذج بعين نموذج آخر لا يجمعه بالأوّل لا الإطار النّظريّ نفسه، ولا الأسئلة والمحرّكات نفسها، فإن فعلنا هذا فإنّنا نخضع النّموذج إلى قيود لا يأخذ بها مبدئيّا[4].

أمّا النّتيجتان فهما: "أوّلا: التّنظير التّراثي للدّلالة تنظير وظيفيّ مفاهيم ومنهجا ومقاربة يحرز من مقتضيات النّظريّة الوظيفيّة المثلى ما يتيح إحرازه المحيط الفكري الذي أفرزه. ثانيا: ليس التّراث اللّغوي

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢١٠.
[2] - المصدر نفسه، ص٢١٠.
[3] - المصدر نفسه، ص٢١١.
[4] - ينظر: عز الدين البوشيخي، **مفهوم النّموذج اللّساني وشروط بنائه**، مقال منشور ضمن أعمال ندوة: اللّسانيات واللغة العربية، بين النظرية والتطبيق، (المغرب: جامعة المولى اسماعيل، مكناس، سلسلة الندوات ٤، ١٩٩٢)، ص٩٥.

العربيّ، رغم وظيفيّته، نظريّة لسانيّة وظيفيّة بالمفهوم الحديث، وإنما هو فكر وليد حقبة معيّنة من تطوّر الفكر اللّغوي يمكن أن يفاضل بينه وبين إنتاجات لغويّة أخرى تعاصره"[1]، وهذا يعني أنّ الدّرس اللّغوي العربيّ درس وظيفيّ، لكن في حدود المحيط الفكري الذي أنتجه، وفي حدود الرّؤية التي كان يصبو إليها.

وإذا ما رمنا تتبّع معالم الوظيفيّة في الدّرس اللّغوي العربيّ القديم من خلال النّظرية المثلى فإننا نجد:

١- **المنطلق**: يشكّل المنطلق مجموع المبادئ المنهجيّة التي يقوم عليها النّحو الوظيفيّ مثل: أداتية اللغة، ووظيفتها، نظرتها إلى القدرة اللّغوية، تطوّر اللّغة، الكلّيّات اللّغوية ... وجلّ هذه النّقاط عرض لها **المتوكّل** حين تطرّق إلى معالم الوظيفيّة في الدّرس اللّغوي العربيّ القديم[2]، وقد أثبت فيها أنّ الدّرس اللّغوي العربيّ تتوفّر فيه هذه النّقاط، لكن ليست بالشّكل الجليّ الذي نجده في بعض النّظريّات الحديثة، بل نجد بعض التّلميحات المفرّقة في ثنايا بطون الكتب ككتاب دلائل الإعجاز **للجرجاني** ومفتاح العلوم **للسّكّاكي**، والموافقات **للشّاطبي**، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ...

٢- **الهدف**: يتّفق الدّرس اللّغوي العربيّ القديم في الهدف الذي ترمي إليه النّظريّة الوظيفيّة المثلى وهو تجاوز الوصف والتّصنيف المحض إلى التّفسير. لكن، لا يمكن القول إنّ تفسيرها مربوط بالأمور الثّلاثة التي قيّد بها **المتوكّل** التّفسير المتغيّا من النّظريّة الوظيفيّة المثلى وهي "أوّلا: قدرة المتكلم – السّامع، وثانيا: اكتساب اللّغة، وثالثا: النّحو الكلّيّ"[3]، فهي تتوافق مع النّظريّة الوظيفيّة المثلى في النّظر إلى القدرة على أنّها قدرة تواصليّة (بدل القدرة اللّغوية الصّرف) كما تتوافق معها في أنّ الطّفل يولد مزوّدا بقدرة فطريّة تمكّنه من أن يتعلّم ما يلقّنه إيّاه محيطه اللّغوي – الاجتماعي. أمّا البحث عن نحو كلّيّ فلا؛ إذ من المعروف أنّ الدّرس اللّغوي العربيّ درس يندرج ضمن اللّسانيات الخاصّة لا غير. وإذا كانت النّظرية الوظيفيّة المثلى تهدف إلى تحقيق ما يعرف بالكفاية الإجرائيّة أو "كفاية الإسهام في

---

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢١٢.

[2] – ينظر: أحمد المتوكّل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٨٤.

[3] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٤٥.

جانب مهمّ على الأقلّ من قطاعات التّواصل الاجتماعيّة -الاقتصاديّة التي تستخدم اللّغة بكيفيّة من الكيفيّات"[1]، فإنّ هذه الكفاية لم يكن يتغيّاها الدّرس اللّغوي القديم كذلك.

٣- **النّمذجة**: وهو مفهوم يقارب مفهوم المقاربة الآنف الذّكر، لكنّه يقصد به ههنا عمليّة بناء الجهاز الواصف ككلّ، ويشترط فيه أن يكون عاكسا للمنطلق والهدف، أي أن يتوفّر فيه تمثيل للجوانب الدّلاليّة والتّداوليّة إلى جانب الجوانب الصّرفيّة التّركيبيّة وأسبقيّة الأولى للثّانية وهذا الأمر قد نجد له مشابها لما كان يدعو إليه الجرجاني.

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٤٧.

الفصل الأوّل:

معالم الوظيفيّة في التّراث اللّغويّ العربيّ

(الدّرس النّحويّ)

قبل عرض الملامح الوظيفيّة في التّراث اللّغوي العربيّ القديم (الدّرس النّحوي)، وحتى لا نقع في منزلق فصل علومه بعضها عن بعض، يجدر التّنبيه إلى أنّ العلوم العربيّة لا يستقلّ بعضها عن بعض ولا ينفصل وإنّما تتكامل تحقيقاً للهدف المنشود والغرض المقصود وهو الحفاظ على النّص الذي تستقى منه الأحكام وفهمه وبيان خصائصه، يقول ابن خلدون: "وأصناف هذه العلوم النّقليّة كثيرة، لأنّ المكلّف يجب عليه أن يعرف أحكام الله تعالى المفروضة عليه وعلى أبناء جنسه، وهي مأخوذة من الكتاب والسّنة بالنّص أو بالإجماع أو بالإلحاق، فلابدّ من النّظر في الكتاب: ببيان ألفاظه أوّلا وهذا هو علم التّفسير، ثمّ بإسناد نقله وروايته إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الذي جاء به من عند الله واختلاف روايات القرّاء في قراءته وهذا هو علم القراءات، ثمّ بإسناد السّنّة إلى صاحبها والكلام في الرّواة النّاقلين لها، ومعرفة أحوالهم وعدالتهم ليقع الوقوف بأخبارهم، بعلم ما يجب العمل بمقتضاه من ذلك، وهذه هي علوم الحديث، ثمّ لابدّ في استنباط هذه الأحكام من أصولها من وجهٍ قانونيّ يفيدنا العلم بكيفية هذا الاستنباط وهذا هو أصول الفقه، وبعد هذا تحصل الثّمرة بمعرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلّفين، وهذا هو الفقه، ثمّ إنّ التّكاليف منها بدني ومنها قلبي، وهو المختصّ بالإيمان وما يجب أن يعتقد مما لا يعتقد، وهذه هي العقائد الإيمانيّة في الذّات و الصّفات وأمور الحشر والنّعيم والعذاب والقدر، والحجاج عن هذه الأدلّة العقليّة هو علم الكلام، ثمّ النّظر في القرآن والحديث لابدّ أن تتقدّمه العلوم اللّسانية، لأنّه متوقّف عليها وهي أصناف: فمنها علم اللّغة وعلم النّحو وعلم البيان وعلم الأدب"[1]، ومن ثمّة فمركز العلوم العربيّة الإسلاميّة وبؤرتها هو النّص الدّيني (قرءانًا وحديثا)، يقول **عصام نور الدين**: "يلاحظ مما سبق أنّ العلوم العربيّة الإسلاميّة كلّها نشأت حول النّص القرآني، ولخدمة النّص القرآني ولفهم النّص القرآني، ولتأويل النّص القرآني ... بما يخدم أهداف المسلمين على مستوى الأفراد، والجماعة، والأحزاب ... والأمم، وعلى مستوى السّلطة والمعارضة"[2].

وتعدّ العلوم اللّسانية الموجّه الأوّل لكلّ من رام فهمه والتّعامل معه استنباطا وتفسيرا وبيان إعجاز، وهذا يقود إلى تقرير أنّ "التراث منظومة فكرية واحدة تستمدّ من علوم متعدّدة وفروع متنوّعة، والنّحو أحد هذه الفروع، ولم يكن سيبويه وهو يضع أصول النّظر النّحويّ بمعزل عن أنظار الفقهاء والقرّاء

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، **مقدّمة العلامة ابن خلدون**، (لبنان: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣)، ص٤١٨.

[2] – عصام نور الدين، **نشأة النّحو العربي**، (لبنان: مجلة دراسات عربية ،ع٥، ١٩٨٨)، ص٤١.

والمحدثين والمتكلّمين، وهذا الرّبط هو الدّليل المرشد إلى الكشف عن الدّلالات المعرفيّة في سياق تاريخ العلم والمعرفة عند العرب"[١].

وإذا ما رمنا حصر العلوم التي حاولت أن تجعل العربية موضوعا لها فإننا نجدها تشمل علم النّحو والبلاغة والأصول كمنطلق مشكّل للجهاز الواصف، وعلم التّفسير وشرح الأحاديث كمستثمر للمعطيات التي أصّلت لها العلوم السابقة، ومستفيد من النتائج التي توصّلت إليها، ويرى **المتوكّل** أنّه "يمكن تصنيف الدّراسات التي جعلت اللّغة العربيّة موضوعا لها تصنيفات متنوّعة بحسب وجهات النّظر المختلفة التي انطلقت منها"[٢]، فلو انطلقنا من معالجة المعنى مثلا فإنه "يمكن التّمييز بين: ١- خطاب لساني، ٢- خطاب أصولي، ٣- خطاب تفسيري، ٤- خطاب منطقي"[٣]، يشمل الخطاب اللّساني جهود علماء اللّغة (المعجميّين بالمصطلح المعاصر) والنّحويّين والبلاغيّين.

سيركّز البحث على خطابين يمثّل أحدهما تمام الآخر، أعني النّحو والبلاغة، أمّا المعجم فيعتقد أنّه بعيد عن تمثيل نظام اللّغة وبعيد عن دراسة بنية اللّغة في علاقتها بالمقام. فما هي ملامح الوظيفيّة في الدّرس النّحوي العربي؟ وهل يمكن القول أنه درس يهتم بالشكل ويغفل الوظيفة؟ وما موقع البلاغة منه؟ وما هي الجوانب الوظيفية التي تناولها علماء البلاغة؟

١- ملامح الوظيفيّة عند النّحاة العرب:

إذا كان الدّور الأساس للدّرس النّحوي العربيّ هو الحفاظ على اللّغة التي أنزل بها القرآن من أن يطالها أيّ تحريف أو تغيير فإنّه ما لبث أن وسع هذا الهدف فصار وسيلة فهم وآلة من الآلات التي يستعان بها في الاستنباط وتحديد المقاصد .

وهو بين هذين الدّورين لا يمكن أن ينفك عن المعنى؛ إذ هو المقصد والمبتغى؛ قال ابن خلدون: "والذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدّم منها هو النّحو، إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدّلالة فيعرف الفاعل

---

[١] - عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للغويات العربية**، (المغرب: منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان، ط١، ٢٠٠٠)، ص٤٢.

[٢] - Ahmed Moutaouakil, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, (Maroc: Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de rabat, 1982), p26.

[٣] - Ibid, p26.

من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة"[1]، وقال الجرجاني: "الفائدة فيه الوصول إلى التّكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدّل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عزّ وجلّ الذي هو أصل الدّين والدّنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النّبي صلّى الله عليه وسلّم وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تفهم معانيها على صحّة إلاّ بتوفيتها حقوقها من الإعراب"[2]. لكن إذا سلّمنا بأنه يوصل إلى فهم الدّلالات وتوجيهها، فهل يمكن القول أنّ النّحاة استحضروا المعنى في قواعدهم، أو بعبارة أخرى ما مدى تضمين النّحاة للمعنى في القاعدة؟

إنّ النّاظر في مختلف التّعريفات التي وضعت للنّحو كتعريف **ابن السرّاج** الذي يورد أنّ النّحو "إنما أريد به أن ينحو المتكلّم، إذا تعلّمه، كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنَّ الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأنّ فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع"[3]، وكتعريف ابن جني: "النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"[4]، يدرك أنّ النّحو يتضمّن جملة القواعد التي توصل إلى التّكلّم بكلام العرب، حيث تبرز وتظهر طريقة الكلام، وبفضل تعلّمها يتزوّد المتكلّم بشروط الكفاية اللّغوية التي تقدره على التّكلّم باللّغة، وعلى الالتحاق بأهل السّليقة اللّغويّة وانتحاء سمت كلامهم[5]، إنّه علم بكيفيّة، والعلم بهذه الكيفية لا يمكن حصره في الدّوالّ أو الأشكال، بل لابدّ أن يجمع معها المضامين والمدلولات، ولعلّ المدلولات المحتملة في هذا المستوى تشمل "المعنى المعجمي هو الذي تدّل عليه الكلمات مفردة، والمعنى الوظيفي هو الذي تكتسبه الكلمة بموقعها في الجملة بمساعدة مجموعة من القرائن في العبارة التي ترد الكلمة فيها، والمعنى

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، **مقدّمة العلامة ابن خلدون**، ص٥٦٥.

[2] – أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، (لبنان: دار النفائس، ط٥، ١٩٨٦)، ص٩٥.

[3] – محمد بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (لبنان: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦)، ج١، ص٣٥.

[4] – أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، ج١، ص٣٤.

[5] – ينظر: عبد الرحمن بودرع، **الأساس المعرفي للّغويّات العربيّة**، ص٥٧.

الدّلالي الذي قد يحتاج في التّوصّل إليه إلى قرائن كثيرة بعضها مقاليّ وبعضها الآخر مقاميّ"[1]، ويجب أن نفرق بين استحضار هذه المعاني في القاعدة واستحضارها في التقعيد، فالمعاني المعجمية والمعاني الدلالية لا يمكن أن تورد أو تذكر في القاعدة بحيث تعدّ جزءًا منها؛ ذلك أنّ القاعدة تجريد لاستعمال، والتجريد معناه الوصول إلى ما يجمع مختلف النّظائر في استعمالات متعدّدة، لكن هذه المعاني يمكن أن ترد في التّقعيد، أمّا بالنّسبة للمعاني الوظيفيّة فيرد ذكرها في القاعدة وفي التّقعيد معا. لكن ما هو الفرق بين القاعدة والتّقعيد؟

يقودنا هذا السّؤال إلى التّفريق بين المؤلّفات النّحويّة التي تكتفي بعرض القاعدة، والمؤلّفات التي تجمع بين القاعدة والتقعيد، إنّ القاعدة "جزء لا يتجزّأ من نسيج اللّغة، وهو الجزء الضّابط لخواصّها، والمرشد إلى كيفيّات توظيفها، وهي بهذا المفهوم لا تُيسّر ولا تسهّل بالحذف أو الإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها؛ ذلك أنّها تسري في جسم اللّغة ولا تنفكّ عنها"[2]، أمّا التّقعيد فهو: "وسائل إنتاج القاعدة ... إنّ التّقعيد هو الجانب النّظريّ، في الموروث النّحويّ، من السّماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه فيكون مناط الاجتهاد" [3]، وتبعا لهذا التّصوّر لمفهوم القاعدة والتّقعيد يمكن القول أنّ المؤلّفات النّحويّة الأولى الأصيلة جمعت بين القاعدة والتّقعيد كالكتاب لإمام النّحاة **سيبويه**، والأصول **لابن السّراج**، والمقتضب **للمبرد**. يقول **عبد القاهر المهيري** متحدثا عن **سيبويه**: "إنّ المؤلّف يتردّد بين ما نسمّيه التّقعيد والوصف، فهو تارة يدخل الباب من القاعدة أي من الحكم العام الذي يشمل كل مسائل الباب أو جلّها، وطوراً يقف موقف الواصف لا يبادر إلى التّقنين إلاّ بعد استقراء شتات الاستعمالات"[4] ، أمّا مؤلّفات متأخّري النّحاة، على قيمتها العلميّة والتّعليميّة، فركّزت على عرض القاعدة النّحويّة أكثر من أي شيء آخر مثل: ألفيّة بن مالك وشروحها، ومؤلّفات ابن هشام التّعليميّة كالقطر والشّذور والأوضح ...

---

[1] – محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، **العلاقة بين المعنى والإعراب في الدّرس النّحوي**، (المملكة العربية السّعوديّة، مجلة جامعة الطائف) مقال مستل من موقعه الإلكتروني: http://www.mohamedrabeea.com/.

[2] – حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، (الأردن، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢)، ص٣٩.

[3] – المرجع نفسه، ص٤٠.

[4] – عبد القادر المهيري، **كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف**، (تونس: حوليات الجامعة التونسية، ع ١١، ١٩٧٤)، ص١٢٥.

لقد جمعت المؤلّفات الأولى مختلف المسائل المتعلّقة بلغة العرب، ولو أخذنا كتاب **سيبويه** فإننا نجده يشتمل على "مباحث مختلفة تتوزّع على التّركيب والأصوات والصّرف والدلالة مقحما بعضها في بعض"[١]، كما أنّه جمع مختلف "أصول النّحو المبدئيّة كأقسام الكلام والإعراب والعمل والإسناد والمواضع الوظيفيّة، وصلة اللّفظ بالمعنى، وما يطرأ على الكلام من عوارض واستقامة وإحالة، وما يتولّد عن إجراء العناصر المعجميّة في التّعلّق من دلالات نحويّة صيغيّة ومقوليّة ومقاميّة"[٢]، ولذلك فمن الطبيعي أن نجد فيه عرضًا لمختلف المعاني المعجميّة والوظيفيّة والدّلاليّة المقاميّة، وذكر **الشّاطبي**: "أنّ **سيبويه** وإن تكلّم في النّحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كلّ باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ في المعاني"[٣]، ولذلك ليس غريبا أن يعدّ لبنة من لبنات بناء علم البلاغة العربيّة.

وبناء عليه، يمكن القول (إجابة عن السّؤال الآنف، ما مدى تضمين النّحاة للمعنى في القاعدة؟) إنّ المعاني المختلفة لا تذكر في القاعدة بل معها، ومن ثمّة فمن رام معرفة مدى ربط النّحاة العرب بين الوظيفة والبنية أن لا يفتّش عنها في القواعد النهائيّة النّاضجة، بل عليه أن ينظر في مختلف المدوّنات التي تعرض للقاعدة والتّقعيد، حيث سيجد، لا محالة، استحضارا للموقف التّواصليّ وبيان كيف تترابط البنية مع الوظيفة (وسنأتي على نماذج فيما بعد).

ولعلّ الذي استقرّ في الأذهان أنّ النّحو يبحث في "جهة صحّة التّأليف في التّراكيب، بحيث لا يعدّ صاحبه خارجا عن العربيّة، ولا يحكم عليه باللّحن، ويكون الكلام مطابقا لأحد الأساليب التي تؤدّي بها العرب المعنى الأصليّ" [٤]، أمّا دراسة الكيفيّة التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال أو المقام فقد خصّص له علم مستقلّ هو علم البلاغة، ولكنّنا نجد كثيرا من قضاياه قد عرض لها النّحاة

---

[١] – فؤاد بو علي، **الأسس المعرفيّة والمنهجيّة للخطاب النّحويّ العربيّ**، ص٤٣.

[٢] – المنصف عاشور، **ملاحظات في رسالة سيبويه (مقدمة لأصول النحو النظرية)**، (تونس: حوليات الجامعة التونسية، ع ٤٦، ٢٠٠٢، كلية الآداب، منوبة)، ص٥٤٩.

[٣] – أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات** ، ج٤، ص١١٦.

[٤] – عبد الفتاح لاشين، **التّراكيب النّحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر**، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ، دط، ١٩٨٠)، ص٢٣٤.

المتقدّمون (أمثال سيبويه) عرضا طوّر وطعّم على يد البلاغيّين فيما بعد، خلافا للنّحاة المتأخّرين الذين قصروا مؤلّفاتهم على عرض القواعد المجرّدة، وتناول ما يجوز من كلام العرب وما لا يجوز دون استحضار للمقام ودون ربط للبنية بالوظيفة التي استدعتها، وينبّه **عبد الرّحمن الحاج صالح** إلى أنّ النّحاة المتقدّمين قد تميّزوا عن النّحاة المتأخّرين بهذه الميزة، ويورد أنّهم كانوا يفرّقون بين مستويين؛ لكلّ مستوى قوانينه، يقول: "إنّ سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النّحويين الأقدمين بنظريّة اندثرت بعدهم، وصارت بعد غزو المنطق اليوناني، خاصّة، لا يتفطّن إليها إلا الأفذاذ من النّحاة مثل **السّهيلي** و**الرّضيّ الأستراباذي**، ومن أهمّ المبادئ التي بنيت عليها هذه النّظريّة نذكر تمييزهم الصّارم في تحليلهم للّغة بين الجانب الوظيفيّ من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة؛ أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللّفظيّ الصّوريّ من جهة أخرى، أي ما يخصّ اللّفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النّظر عمّا يؤدّيه من وظيفة في الخطاب غير الدّلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللّفظ ودلالة المعنى ... وقلّ من انتبه بعد ابن جني إلى الضّرر العظيم الذي يسبّبه التّخليط بين هذين الجانبين من التّحليل، فكلّ منها يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجيّة خاصّة به، ومبادئ وقوانين لا تمتّ بسبب إلى الجانب الآخر"[1] ، ثمّ يعطي مثالا من كتاب **سيبويه** يوضّح فيه مراعاة هذا التّفريق فيقول: "إنّ الكلام المستغني له عند **سيبويه** والنّحاة الأوّلين صيغة لفظيّة خاصّة، وليست هي الصّيغة الخطابيّة المتكوّنة من مسند ومسند إليه، وإلاّ فلم احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدإ والمبنيّ عليه؟ ولم احتاجوا إلى تصوّر عنصر لفظيّ هامّ هو العامل وما يتعلّق به من معمول؟ نعم، قد قال سيبويه (المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه) ...كأنّ المبتدأ والمبنيّ عليه متطابقان، وكأنّ التّسميتين مرادفتان للمسند والمسند إليه. وليس الأمر كذلك لأنّه لا فائدة، على هذا كما قلنا، في تسميتها بالمبتدإ والمبني عليه، فإنّ مقصود سيبويه هو أن يبيّن أنّ المبتدأ مهما كان محتواه الدّلالي والخطابي فإنّه بمنزلة الفعل والفاعل ... لأنّ صيغة اللّفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضّرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه ... ويبيّن ذلك النّحاة العرب باللّجوء إلى منهج علميّ هو ما يسمّونه بحمل الشّيء على الشّيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل ..."[2]، ويضيف مدلّلا: "وأكبر دليل على ذلك هو استنباطهم

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج١، ص٢٩٢.

[2] – المرجع نفسه، ص٢٩٥.

أوّلا لبنى الكلام والكلام بمناهج خاصّة وما تدلّ عليه في الوضع، ثمّ التفاهم، بعد ذلك، إلى ما تصاب به هذه البنى من التّغيير في الاستعمال بالحذف والقلب وإبدال وحدة بوحدة أخرى وغير ذلك، وما يصاب به المعنى الوضعيّ من التّغيير بسبب الاستعمال الذي يتصرّف فيه النّاطق بالمجاز والاستعارة والكناية وغير ذلك، والدّلالة في هذه الظّواهر هي دلالة المعنى (معنى المعنى عند الجرجاني) فلا يخلطون بين الدّلالة الوضعيّة وبين غيرها كدلالة الحال ودلالة المعنى هذه (أو العقليّة) في تحديدهم لبنى اللّغة وكلّ ما يرجع إلى الوضع"[1].

ويمكن أن نأخذ مثالا على هذا الفصل من كتاب **سيبويه**؛ حيث أورد في باب (الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول) أنّ قولنا: "(ضرب عبدُ الله زيدًا) فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل، فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك : ضرب زيدًا عبد الله، لأنّك أردت به مؤخّرًا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخّرًا في اللّفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللّفظ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربي جيّد كثير، كأنّهم [إنّما] يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم وبعنيانهم"[2]، فالمعالجة الأولى ركّزت على اللّفظ باحثة عن جواز تركيب ما من عدم جوازه، وبعد أن يثبت أنه عربي جيد، يمكن الالتفات إلى الجانب الإفادي ويمكن البحث عن الخصيصة التّبليغيّة التي استدعت تقديم المفعول على الفاعل (وهذا ما تدرسه البلاغة). ومن خلال هذه المقدّمات يمكن تسجيل النّقاط الآتية:

١- هدف النّحاة إلى ضبط صورة الكلام العربيّ وهيئته، فاستنبطوا النّظام المضمر الذي يحكم مختلف التراكيب العربية.

٢- فرّق النّحاة المتقدّمون بين مستويين للجملة، أحدهما يختصّ بمستوى الخطاب وإفادة المعاني، والآخر يختصّ باللّفظ والصّياغة اللّفظيّة.

٣- لكن، بعد التّطوّر الذي مسّ العلوم العربيّة صار مستوى الخطاب وإفادة المعاني من اختصاص علم مستقل هو علم البلاغة (وتخصيصا علم المعاني).

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**،ج٢، ص٣٧.

[2] – سيبويه عمرو بن عثمان، **الكتاب**، إميل بديع يعقوب، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩)، م١، ص٣٤.

٤- وصار علم النّحو مختصّا بعرض الأصول والقوانين التي تضبط التّراكيب السّليمة (ما يجوز وما لا يجوز في كلام العرب من حيث التّأليف بين مختلف الكلم).

٥- ومن ثمّة فلمعرفة مدى احتفاء النّحاة بالوظيفة، ونظرتهم إلى كيفيّة تأثيرها على البنية واستحضار هذا التأثير في العمليّة التّقعيديّة يجب الرجوع إلى كتب المتقدّمين خاصّة؛ لأنّ كتب المتأخّرين تناولت هذه القضيّة تناولا عرضيّا ليس إلاّ بسبب التّوجّه إلى التّخصّص (لكنّ التّخصّص لم يكن يعني عندهم الفصل إذ إن العالم الواحد منهم كان متعدّد المعارف، فتجده نحويّا بلاغيا، فقيها أصوليّا...).

وقد حاول **فاضل صالح السّامرائي** أن يتتبّع مختلف الجوانب الدّلاليّة والوظيفيّة لأبواب النّحو المعروفة في المؤلّفات العربية القديمة والحديثة، وأن يستحضر مختلف الدّقائق التي تميّز تعبيرا عن تعبير وتركيبا عن تركيب، وسمّى هذه المحاولة بفقه النّحو؛ يقول: "إنّ الأوجه النّحويّة ليست مجرّد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصوّر بعضهم، وإنّ جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنويّة واحدة، وأنّ لك الحق أن تستعمل أيّها تشاء كما تشاء، وإنّما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التّعبير الذي يؤدّيه، ولا يمكن أن يؤدّي تعبيران مختلفان معنى واحدا، إلا إذا كان ذلك لغة، نحو قولك: (ما محمد حاضراً) و(ما محمد حاضر) فالأولى لغة حجازيّة والثّانية تميمية، لا يترتّب على هذا اختلاف في المعنى، وفيما عدا ذلك لابدّ أن يكون لكلّ تعبير معنى، إذ كلّ عدول من تعبير إلى تعبير لابدّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالأوجه التّعبيريّة المتعدّدة، إنّما هي صور لأوجه معنويّة متعدّدة"[1]، وكانت منهجيّته في هذا هو إدمان النّظر في مختلف النّصوص، وتخصيصا النّص القرآني الذي تميّز بأنّ كلّ عبارة أو جملة فيه جاءت لتؤدّي معنى معيّناً، هذا المعنى يتغيّر بإحداث أيّ تغيير يمسّ بنيتها؛ يقول: "فلابدّ أن تضطلع بهذه المهمّة أنت بنفسك تنظر في النّصوص، وتدقّق في الصّور التّعبيريّة المختلفة لاستنباط المعاني للتّعبيرات المختلفة، لقد أمضيت في هذا البحث أكثر من عشرة أعوام، وكان شغلي الشّاغل في اللّيل والنّهار أتأمّل النّصوص، وأديم النّظر فيها، أوازن بينها، وأدقّق فيما تحتمله من معان، وكان القرآن الكريم هو المصدر

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، (الأردن: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٠)، ج١، ص٩.

الأوّل لهذا البحث، أفهرس ءاياته بحسب الموضوعات، وأنظر في الفروق التّعبيريّة، وفي السّياق الذي ورد فيه كلّ تعبير"[1].

وهو في محاولته هذه يعيد للنّحو ما غيّب فيه (عند التأخّرين)؛ أي عدم الاكتفاء بسرد القاعدة وذكر ما يجوز وما لا يجوز، إلى البحث عن الفروقات التّعبيريّة التي تجوّزها القاعدة نفسها، هذه الفروقات لا يمكن فهمها حقّ الفهم إلا إذا استحضر السّياق أو المقام الذي قيلت فيه، وهو في هذا يتّفق مع أهمّ مبدإ من مبادئ الوظيفيّة؛ أعني أنّ "الوظيفة التّواصليّة تحدّد بنية اللّغة كما أنّ كلّ أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها"[2]، فإذا وجدت جملتان متغايرتان بنيويّا وأريد معرفة الفرق بينهما فيجب استحضار الموقف الذي تقال فيه إحداهما دون الأخرى. وفي هذا الجهد الذي قدّمه الأستاذ **فاضل** تأكيد على وظيفيّة نحو المتقدّمين وعلى خصوصيّة المعالجة التي قدّمها هؤلاء العلماء لهذه اللّغة، فهي معالجة تنبئ عن شموليّة في الرّؤية لا يمكن إغفالها بحال من الأحوال، ومن ثمّة لا يمكن تقويضها أو استبدالها.

وفي سبيل إبراز معالم الوظيفيّة في الدّرس النّحوي العربي يعرض البحث لهذه المعالم في كتاب نحويّ أصيل متقدّم، هو الكتاب **لسيبويه**، ثمّ يتتبّعها في كتاب حديث حاول أن يبرز هذه المعالم وأن يجمع المغيّب منها، وهو كتاب معاني النّحو **لفاضل صالح السّامرّائيّ**.

١-١- معالم الوظيفيّة في كتاب سيبويه:

إنّ مستقرئ كتاب سيبويه يمكن أن يسجل نقطة مفادها أنّ هذا الكتاب يغلب عليه عرض القواعد المتعلّقة بصور التّأليف التي يجيزها الكلام العربي بمعزل عن استحضار الوظيفة التي استدعت هيئة تركيبية معينة، لكن هذه الغلبة لا تنفي وجود التفاتات تعدّ نواة لبحث يجمع بين الوظيفة والبنية، ويفسّر الثّانية في ضوء الأولى، من أهمّ هذه الالتفاتات:

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص١٠.

[2] - أحمد المتوكل، **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص٥٣.

١-١-١- حديثه، في مقدّمات كتابه، عن درجات مقبوليّة الكلام، فقد ذكر أنّ الكلام منه ما هو: "مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[١]، وتعكس كلّ صفة من هذه الصّفات جانبا من جوانب الكلام التّركيبيّة (صور التّأليف الجائزة) أو الدّلاليّة أو التّداوليّة، يدلّك على هذا التّمثيلُ الذي قدّمه **سيبويه** لكلّ صفة؟ "فأمّا المستقيم الحسن، فقولك: (أتيتك أمس) و(سآتيك غدًا)، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: (أتيتك غدًا) و(سآتيك أمس)، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر) ونحوه، وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدًا رأيت) و(كي زيد يأتيك)، وأشباه ذلك، وأمّا المحال الكذب فأن تقول: (سوف أشرب ماء البحر)"[٢]، فالمستقيم ما توفّرت فيه الصّحّة التّركيبيّة وعدم التّناقض الدّلالي، أمّا قيمة "الحسن فناتجه عن صدقيّة الخبر من النّاحية العقليّة وإمكانيّة تحقّقه"[٣] في الواقع، والمحال، كما هو موضح من الأمثلة التي أوردها **سيبويه** ومن تعليقه عليها، كلام ينقض بعضه بعضا من حيث الدلالة، يقول السيرافي: "إنّ المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادّات، وقولنا: إنّ القعود والقيام اجتماعها محال، إنما نريد به الكلام الذي يوجب اجتماعها محال، قد أحيل عن وجهه"[٤]، ولأنّه محال تتناقض فيه الدّلالات (الماضي مع المستقبل) لم يلتفت **سيبويه** إلى صحّته التّأليفيّة، وهذا معناه عدم إمكانيّة فصل دلالة الجملة عن علاقاتها التّركيبيّة التّجريديّة "وما دام مثل هذا القول غير كائن ولا يتصوّر وجوده في الاستعمال اللّسانيّ العربيّ لمناقضته بديهة العقل والواقع التّواصليّ فإنّ تقديم وصف نحويّ له أمر غير ذي جدوى، لأنّ الكلام لا يرجى منه تأدية المعاني التي تحدّد وجوده اللّفظي وشكله المتحقّق" [٥].

وإذا سلم الكلام من التّناقض فهو المستقيم، لكنّه لا يكون حسنا إذا كان مخالفا للواقع بل يكون كذبا؛ أي مستقيم كذب، أورد **السّيرافي** أنّ سيبويه إنّما "خصّ (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر) بالكذب لأنّ ظاهرهما يدلّ على كذب قائلهما قبل التّصفّح والبحث، وإلاّ فكلّ كلام تكلّم به، وكان

[١] – سيبويه عمرو بن عثمان، **الكتاب**، ج١، ص٥٢.

[٢] – المرجع نفسه،ج١، ص٥٢.

[٣] – فؤاد بو علي، **الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**، ص٣٣٩.

[٤] – أبو سعيد الحسن السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١، ٢٠٠٨)، ج١، ص١٨٦.

[٥] – فؤاد بو علي، **الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**، ص٣٤٠.

مخبره على خلاف ما يوجبه الظّاهر فهو كذب، علم أو لم يعلم، كقول القائل: (لقيت زيدًا اليوم) و(اشتريت ثوبا)، إذا لم يكن الأمر على ما قال فهو مستقيم كذب"[1]، ويصطلح أحد الباحثين المعاصرين على صفة الكذب التي اتّسم بها الكلام مع صحّته دلالة وتركيبا باللّحن التداولي، لأنّ فيه "تنخرم شروط المطابقة بين النّسبة الكلامية والنّسبة الواقعيّة الخارجيّة والنّسبة العقليّة"[2].

أمّا إذا كان الكلام محافظا على "محدّدات العلاقة الإسناديّة للجملة الفعليّة من فعل وفاعل ومفعول، لكنّه على مستوى التركيب يخرق قاعدة نحويّة لا تجيز الفصل بين (قد) والفعل، وهو ما عبّر عنه **سيبويه** بأن تضع اللفظ في غير موضعه"[3]، فإنّه يكون مستقيما قبيحا، ولم يصل إلى درجة اللّحن، لكن، ترتيب ألفاظ العبارة فيها اضطراب ونبو؛ أورد **السّيرافي** أنّ "المستقيم من طريق النّحو هو ما كان على القصد سالما من اللّحن، فإذا قال: (قد زيدًا رأيت)، فهو سالم من اللّحن، فكان مستقيما من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحا من هذه الجهة"[4]. وبناء عليه فالمستقيم يعني شيئين: ١- الصّحّة التّأليفيّة ٢- عدم التّناقض بين ألفاظ الكلام فإن كان متناقضا فهو المحال، وإذا أضيفت إلى هذه الإحالة عدم مطابقته للواقع فهو الكذب، وهو النّوع الأخير الذي سمّاه **سيبويه** بالمحال الكذب.

ويمكن، بعد هذا العرض، أن نسجّل مجموعة نقاط تخدم ما نصبو إليه:

أ- يرتكز الحكم على عبارة ما عند **سيبويه** على استحضار مختلف الرّوافد المسهمة في إنتاجها وبنائها من معنى مستفاد من مجموع دلالات ألفاظ العبارة، ومن واقع متحدّث عنه يعكس في الكلام المتلفّظ به، ومن تضامّ وتأليف بين وحدات الملفوظ وفق قواعد مضبوطة تتوافق و ما يجيزه نظام اللّغة المتكلّم بها.

---

[1] – أبو سعيد الحسن السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج١،ص١٨٧.

[2] – إدريس مقبول، **الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٦)، ص٢٨١.

[3] – فؤاد بو علي، **الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**، ص٣٤٠.

[4] – أبو سعيد الحسن السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج١،ص١٨٧.

ب- يرى **سيبويه** بتبعية البنية للوظيفة؛ يدلّك على هذا ما ذهب إليه من أنّ الكلام إذا كان مستحيل التّحقّق في الواقع العيني (ليس مما يتكلم به لأنه لا معنى له دقيق يعكسه) فإنّه لا معنى لوصفه بالنّحويّة أو بالمقبوليّة القاعدية (المحال) لأنّه تأليف غير وارد، وكذا وصفه للكلام الذي لا يطابق الواقع بالكذب، فالمعنى مشروط وسابق على التّأليف، والواقع سابق ومشروط للحكم على عبارة ما بالحسن، وهذا يعني أنّ التّأليف الوارد هو التّأليف الذي تعكسه جوانب دلاليّة وتداوليّة.

ت- "اعتقاد سيبويه المطلق بأنّ عمله التّنظيريّ مؤسس على الاستعمال العربي، وكلّ قوانين الكتاب وقواعده مؤسّسة على المادة اللّغوية المتداولة بين العرب، وليست تقعيدا لأشكال مفترضة، بل مشتقّة من الواقع اللّغويّ العربيّ"[1].

١-١-٢- توزيعه الحركة الإعرابيّة اعتمادا على الوظيفة التّداوليّة؛ فمن المعلوم أنّ الحركة الإعرابيّة تعدّ عنصرا من عناصر البنية قد تعكسها وظيفة تركيبيّة (الفاعل، المفعول ...) أو دلاليّة (الحال، التّمييز ...) أو تداوليّة (الدّلالية المقاميّة المراد تبليغها)، وقد لا تعكسها وظيفة من الوظائف السّابقة، وقد تنبّه النّحاة العرب المتقدّمون إلى هذه الحقيقة فلجئوا إلى معيار لا يتخلّف مطلقا سواء وجدت الوظيفة أم لم توجد، هذا المعيار هو العامل، لكنّهم لم يغفلوا التّنبيه إلى دور الوظيفة في توزيع الحركة الإعرابيّة، فيوردون أنّ سبب رفع كلمة أو نصبها أو جرّها هو كونها فاعلًا أو مفعولاً أو حالاً أو صفة ... لكن، في مقابل هذا، قلّ من حاول استحضار دور المقام في توزيع الحركة الإعرابيّة، وخصوصا النّحاة المتأخرين (ابن مالك، ابن هشام ...) خلافا للنّحاة المتقدّمين وأبرزهم إمام النّحاة **سيبويه**، حيث يجد المطّلع على كتابه لفتات متميّزة ربط فيها بين اختيار الحركة الإعرابيّة وبين الغرض أو المقصد والمقام فمن ذلك :

- ذكره في (هذا باب يختار فيه الرفع) الفرق التّداولي بين أن تحمل الكلمة حركة الرّفع وبين أن تحمل حركة النّصب، وأمثلة ذلك: ١- أ- له علمٌ علمُ الفقهاءِ ٢- أ- له علمٌ علمَ الصالحين

ب - له رأيٌ رأيُ الأصلاء ب- له رأيٌ رأيَ الأصلاء

ج - له حسبٌ حسبُ الصالحين ج - له حسبٌ حسبَ الصالحين

[1] - ينظر: فؤاد بو علي، **الأسس المعرفيّة والمنهجيّة للخطاب النّحوي العربيّ**، ص٣٤١.

حيث لم يكتف **سيبويه** بتوجيه الوظيفة النّحويّة عندما يكون (عِلْم، رَأْي، حَسَب) منصوبا أو مرفوعا، بل تجاوزه إلى استحضار المقام الذي تقال فيه مرفوعة، والمقام الذي تقال فيه منصوبة.

فالرّفع على جعل هذه الصّفات كالخصال الثّابتة المستقرّة للشّخص الذي أسندت إليه، أمّا النّصب فعلى جعلها طارئة عارضة لم تستقرّ عنده ولم تصر له كالجبلّة الثّابتة التي لا تفارقه؛ يقول سيبويه: "وإنّما كان الرّفع في هذا، الوجه، لأنّ هذه خصال تذكرها في الرّجل، كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنّك أردت أن تذكر الرّجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها ... لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند النّاس وعلامات"[1]، فهذه الصّفات صارت علامة معروفة فيه عند النّاس، ولذلك فالإخبار بها عنه إخبار بما "قد استقرَّ فيه قبل رؤيته، وقبل سمعه منه، أو رآه يتعلم، فاستدلّ بحسن تعلّمه على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يخبره أنّه إنّما بدأ في علاج العلم في حال لقيه إيّاه، ولأنّ هذا ليس مما يثنى به، وإنّما الثناء في هذا الموضع أن يخبرها بما استقرّ فيه، ولا يخبر أن أمثل شيء كان فيه التّعلّم في حال لقائه"[2]، فهذا المدلول الأخير تدلّ عليه حركة النّصب لا حركة الرفع؛ قال سيبويه: "إن شئت نصبت فقلت: (له علمٌ علمَ الفقهاء) كأنّك مررت به في حال تعلّم وتفقّه، وكأنّه لم يستكمل أن يقال له عالم"[3].

– توجيهه للمخالفة بالنّصب في بعض الأساليب على التّعظيم والمدح، أو على الذم والشتم؛ من أمثلة ذلك نصب (المقيمين الصلاة) في قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ (النساء/١٦٢) ونصب (الصابرين) في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ (البقرة/١٧٧). وهو نصب مخالف لما عليه شرج الكلام، والرفع فيهما جائز جيد، كما قال سيبويه[4]،

[1] – سيبويه عثمان بن قنبر، **الكتاب**، م١، ص٤٢٨.

[2] – المرجع نفسه، م١، ص٤٢٨.

[3] – المرجع نفسه، م١، ص٤٢٨.

[4] – المرجع نفسه، م٢، ص٦٨.

لكن، هناك خصوصيّة تداوليّة في نصبه وهو "أنّك لم ترد أن تحدّث النّاس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعلته ثناء وتعظيما"[1]، فالله جلّ وعلا يريد أن يثني على المقيمين الصّلاة ويريد أن يمدح الصّابرين، ولذلك جاءت الحركة مخالفة تنبيها لهذا الغرض.

ومن أمثلة ذلك من غير القرآن مما هو محمول على الشّتم والذّمّ بدل المدح والثّناء شاهد، ذكره سيبويه، منسوب لأمية بن أبي عائن يقول فيه: (وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ *** وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي)، ومن أمثلته كذلك قول القائل: (أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ)، ذكر **سيبويه**، معلّقا على الشّاهد، أنَّ الأمر "كأنه حيث قال: (إلى نسوة عطّل) صرن عنده ممن علم أنّهن شعث، ولكنّه ذكر ذلك تشنيعا لهنَّ وتشويهًا"[2]، وقال عن المثال: "لم ترد أن يكرّره ولا يعرّفك شيئا تنكره، ولكنّه شتمه بذلك"[3]، فالأمر ليس محمولا على تخصيص أو تحديد كما هو الشّائع في الصّفات لكنّه محمول على غرضِ التشنيع والذّم وهو يقابل مفهوم الوجه في نظريّة النّحو الوظيفيّ.

وقبل أن ننهي الحديث عمّا سمّاه إدريس مقبول بالإعراب التّداوليّ[4]، نلفت النّظر إلى قضيّة تداوليّة مهمّة ينبني عليها المدح والتعظيم، وهي أنّه "ليس كلّ موضع يجوز فيه التّعظيم، ولا كلّ صفة يحسن أن يعظّم بها. لو قلت: (مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزّازَ) لم يكن هذا مما يعظّم به الرجل عند الناس ولا يفخّم به. وأمّا الموضع الذي لا يحسن فيه التعظيم فأن تذكر رجلا ليس بنبيه عند النّاس، ولا معروف بالتّعظيم ثم تعظّمه كما تعظّم النّبيه، وذلك قولك: (مررت بعبد الله الصالحَ)، فإن قلت: (مررت بقومك الكرام الصالحين) ثم قلت:(المطعمين في المحْل) جاز، لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم بذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنّهم قد عُلموا"[5]، فالإتيان بالتّعظيم مشروط بأن تكون الصّفة مما يقبل التّعظيم، وأن تكون هذه الصّفة معروفة عند النّاس في المعظّم.

١-١-٣- من صور ربط **سيبويه** بين البنية والوظيفة توجيهه لحكم إلغاء (ظنّ وأخواتها) وإعمالها توجيها تداوليّا، يستحضر فيه المتكلم وما يريد أن يبلغه. فبعد أن أورد مختلف صور الإلغاء والإعمال

[1] - سيبويه، **الكتاب** ، م٢، ص٦١.
[2] - المرجع نفسه ، م٢، ص٦١.
[3] - المرجع نفسه، م٢، ص٦٥.
[4] - إدريس مقبول، **الأسس الإبستمولوجيّة والتّداوليّة للنّظر النّحوي عند سيبويه**، ص٢٨٧.
[5] - سيبويه، **الكتاب**، م٢، ص٦٤.

التي تجيزها اللغة العربية نبّه إلى أنّه "كلّما أردت الإلغاء فالتّأخير أقوى"[١]، ومرجع هذا وعلّته حسب **سيبويه** "لأنّه إنّما يجيء بالشّكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه الشّكّ، كما تقول: (عبد الله صاحبك، ذاك بلغني) وكما يقول: (من يقول ذاك، تدري)، فأخّر ما لم يعمل في أوّل كلامه، وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري، فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من الشّكّ أعمل الفعل، قدّم أو أخّر، كما قال: (زيدًا رأيت ورأيت زيدًا)"[٢]؛ فيقدّم الإلغاء إذا كان الشّكّ طارئا على ما يراد الإخبار عنه، والإعمال مقدّم إذا كان الشّكّ في ذهن المتكلّم مربوطا بما يراد الإخبار عنه، ويظهر تقديم الإلغاء جليّا إذا ورد فعل الشّكّ مؤخّرًا لأنّ في تأخيره زيادة تأكيد على أنّه طارئ.

١-١-٤- ركّز **سيبويه** على بيان الوظيفة التّداوليّة للبدل؛ وهي حسبه إمّا انتباه المتكلم لنفسه من أنّ بعض الكلام يحتاج إلى إضافة محدّدة تبيّن جزئيّة من جزئيّات الكلام، وإمّا توسُّم المتكلّم سؤالا من المخاطب عن جزئيّة من جزئيّاته، فمن الأوّل ما أورده في باب (من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل) حيث ذكر أنّ سبب إيراد البدل في قوله: (رأيت قومك أكثرهم) و(رأيت بني زيد ثلثيهم) و(رأيت بني عمّك ناسا منهم) و(رأيت عبد الله شخصه) هو "أن يتكلّم فيقول: (رأيت قومك) ثمّ يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم فيقول: ثلثيهم أو ناسا منهم"[٣]، ومن الآخر توجيهه قول من قال: (مررت برجلين مسلم وكافر) على البدليّة على أساس افتراض سائل سأل مستوضحا (بأي ضرب مررت؟)، فيجاب (مسلم وكافر)؛ قال **سيبويه**: "وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً، كأنّه أجاب من قال: بأيِّ ضربٍ مررت؟"[٤]، والأمر نفسه مع مثال آخر هو (مررت برجل عبد الله) ف "كأنّه قيل له : بمن مررت؟ أو ظنّ أن يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه"[٥] .

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، م١، ص١٧٥.

[٢] - المرجع نفسه، م١، ص١٨٦.

[٣] - المرجع نفسه، م١، ص٢٠٥.

[٤] - المرجع نفسه، م١، ص٤٩٦.

[٥] - المرجع نفسه، م٢، ص١٢.

١-١-٥- التّقديم والتّأخير بين أجزاء الكلام عند **سيبويه** يعكسه الغاية والمقصد الذي يتغيّاهما المتكلّم بكلامه، ويجد المطّلع على هذه الأفكار التي عالجها **سيبويه** أنّها كانت بذرة متميّزة رعاها **عبد القاهر** فيما بعد وطوّرها في كتابه (دلائل الإعجاز)، من صور التّقديم والتّأخير التي عالجها تقديم الاسم أو الفعل بعد أداة الاستفهام وما يستتبعه من وظائف تداوليّة تعكس تلك البنية؛ مثال ذلك قولنا: (١- أزيد عندك أم عمرو ٢- أزيدًا لقيت أم بشرًا)؛ حيث قدّم المبتدأ على الخبر في المثال الأول، وقدّم المفعول على فعله في المثال الثّاني، ولو قدّم الخبر على المبتدإ فقيل: (أعندك زيد أم عمرو) أو قدّم الفعل على مفعوله فقيل: (ألقيت زيدًا أم بشرًا ؟) لكان عربيًا جائزًا حسنًا، لكنّ البنية الأولى أحسن منها لأنّ في الثّانية قد يتوهّم المتلقّي أنّك تسأل عن العنديّة أو اللقي، لكن في الأولى الأمر محسوم في أن المسئول عنه هو الاسم؛ يقول **سيبويه:** "واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى، فتقديم الاسم أحسن، لأنّك لا تسأله عن اللّقى ، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم لأنّك تقصد قصد أن يبين لك أيُّ الاسمين عنده، وجعلت الآخر عديلا للأوّل وصار الذي لا تسأل عنه بينهما"[١]، ولا شكّ في أنّ الذي لا يسأل عنه في هذين المثالين هو العنديّة واللّقاء، لأنّ هذين الأمرين معلومان عند السّائل، فقد علم أنّ ثمة أحدًا عند المسئول، وأنّه قد حدث لقاء معه، لكنّه لا يعلم أهو من زيد أم عمرو، فإذا كانا (اللقاء والعنديّة) مجهولين حسن تقديهما على الاسم، فالذي يلي أداة الاستفهام عادة هو المسئول عنه؛ يقول **سيبويه:** "وتقول: (أضربت زيدًا أم قتلته؟) فالبدء بالفعل ههنا أحسن، لأنّك إنّما تسأل عن أحدهما، لا تدري أيّهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن، كما كان البدء بالاسم ثَمَّ أحسن فيما ذكرنا، كأنك قلت: (أيُّ ذاك كان بزيد؟) وتقول: (أضربت زيدًا أم قتلت زيدًا؟) لأنك مدّع أحد الفعلين، ولا تدري أيّهما هو، كأنك قلت: أيّ ذاك كان زيد"[٢].

في باب (باب آخر من أبواب أو) يفرق بين النّوعين الجمليين الآتيين:

١-أ- ألقيت زيدًا أو عمرواً أو خالدًا		٢- أ- أزيدًا لقيت أو عمروا أو خالدًا

ب- أعندك زيد أو عمرو أو خالد		ب- أزيد عندك أو عمرو أو خالد

[١] - سيبويه، **الكتاب**، م٣، ص١٩٣.

[٢] - المرجع نفسه، م٣، ص١٩٤.

على أساس أنّ السّؤال في النّوع (١) موجّه إلى الفعل أو الخبر، وليس فيه ادّعاء لقاء أو عنديّة، بخلاف جملتي النّوع (٢) حيث يتوجّه السّؤال إلى شخص من الأشخاص الثّلاثة لا يدرى أيّهم كان منه لقاء أو أيّهم عند زيد، قال **سيبويه:** "تقول: (ألقيت زيدًا أو عمروا أو خالدًا) أو تقول: (أعندك زيد أو خالد أو عمرو)، كأنّك قلت : أعندك أحد من هؤلاء؟، وذلك لأنّك لما قلت: (عندك أحد هؤلاء) لم تدّع أن أحدًا منهم ثمَّ، ألا ترى أنه إذا أجابك قال: (لا)، كما يقول إذا قلت: (أعندك أحد من هؤلاء). واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الأسماء أحسن؛ لأنّك تسأل عن الفعل بمن وقع، ولو قلت: (أزيدًا لقيت أو عمروًا أو خالدًا؟) و(أزيد عندك أو عمرو أو خالد؟) كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى (أيّهما)"[1].

١-١-٦- اعتمد **سيبويه** على المقام بمعناه الواسع (بما فيه من متكلّم ومخاطب ومعلومات مشتركة ...) لتفسير ترك أو إضمار أو حذف بعض أجزاء الجملة التي تظهر عادة، فالمقام يغني عن المحذوف لأنه يصيراً دالّا عليه دلالة مفهوم، فأغنى المفهوم المشاهد عن المنطوق الملفوظ. وإذا كان أساس العمليّة التّواصليّة المخاطب فإنّ الإطناب والحذف أو الإيجاز يأتي مراعيًا للحالة التي يكون عليها، لكن بشرط أن لا يؤدّي الحذف إلى لبس، من أمثلة ذلك (ذكرها سيبويه) حذف اسم كان لعلم المخاطب قول عمرو بن شأس: (بَنِي أَسْدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنَا *** إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا)، قال **سيبويه:** "أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم"[2]، ومن أمثلة ذلك أيضا حذف بعض المعمولات استغناء بعلم المخاطب قوله جلّ وعلا: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيمًا ﴿٣٥﴾ (الأحزاب/٣٥)، حيث لما أعمل الحافظين والذاكرين في معمولاتها صار الأمر مع الحافظات والذاكرات مستغنى عنه، يقول **سيبويه:** "وإنّما أضمروا ما كان يقع مظهرًا استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني"[3]، وقال مفسّرًا سبب حذف المكيال (الكر) من قولهم: (البرّ بستين): "وتركوا ذكر الكرّ استغناء بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب؛ لأنّ المخاطب قد علم ما يعني، فكأنّه

[1] - سيبويه، **الكتاب**، م٣، ٢٠٤.

[2] - المرجع نفسه، م١، ص٨٧.

[3] - المرجع نفسه، م١، ص٢٨٣.

إنّما يسأل هنا عن ثمن الكرّ"[1]، إلى غير ذلك من المواضع التي فسّرها **سيبويه** اعتماداً على المقام وعلم المخاطب، وإذا كان المقام وعلم المخاطب يسوّغان حذف بعض أجزاء التّراكيب فإنّهما في بعض التّراكيب يمنعان الحذف ويوجبان الذّكر، وقد تنبّه **سيبويه** لهذا الأمر فذكر أنّ "الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره"[2]. وضابط كلّ مجرى هو المقام وحالة المخاطب، قال **سيبويه** موضّحًا: "فأمّا الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنّه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله، فتقول: (زيدًا) فلابدّ له من أن تقول له: (اضرب زيدًا)، وتقول له: (قد ضربت زيدًا)، أو يكون موضعا يقبح أن يعرى من الفعل، نحو: (أن) و(قد) وما أشبه ذلك، وأمّا الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: (زيدًا) لرجل في ذكر (ضربٍ) تريد (اضرب زيدًا)، وأمّا الموضع الذي يضمر فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه (إيّاك) إلى الباب الذي آخره مرحبا وأهلا"[3].

١-١-٧- ويشترط في المبتدإ الذي يصدّر به الكلام أن يكون معرفة (محيلا) لا نكرة، ذلك أنّ المعرفة تعني أنّ هناك معلومة محددة الملامح عند كلّ من المتكلّم والمتلقّي (مشتركة بينهما)، وأساس أيّ تواصل هو معلومات مشتركة وأخرى غير مشتركة، فلا يمكن أن أحقّق تواصلا مع شخص لا تربطني به أيّ أمور مشتركة، وينطلق عادة من المعلومات المشتركة ثمّ يثنّى بغير المشتركة، والنّكرة تعدّ، عادة، من المعارف غير المشتركة، وحين ينطلق المتكلّم من معلومات غير مشتركة فمعناه أنّ المتلقّي لا يمكن أن يستمرّ في التّواصل لأنّه لم يحقق تصوّراً واضحًا عن المتحدّث عنه، وهذا معناه أنّهما لا يمكن أن يستمرّا نحو تحقيق الغاية المنشودة من التّواصل، لأنّه، كما قال **سيبويه**، يؤدّي إلى لبس، ولذلك جعل النّكرة مرادفة للبس والإلباس؛ يقول: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللّبس وهو النّكرة، ألا ترى أنّك لو قلت: (كان إنسان حليما) أو (كان رجل منطلقاً) كنت تلبس، لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدّنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللّبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللّبس"[4]، يوضّح **سيبويه** كيف أنّ الأصل في الكلام أن يكون المبدوء به معرفة فيقول: "إذا قلت (عبد الله منطلق)

---

[1] - سيبويه، **الكتاب**، م١، ص٤٦٢.
[2] - المرجع نفسه، م١، ص٣٥٤.
[3] - المرجع نفسه، م١، ص٣٥٥.
[4] - المرجع نفسه، م١، ص٨٧.

تبتدئ بالأعرف ثمّ تذكر الخبر، وذلك قولك: (كان زيد حليما) و(كان حليما زيد) لا عليك أقدّمت أم أخّرت ... فإذا قلت: (كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر، فإذا قلت: (حليما) فقد أعلمته مثلما علمت، فإذا قلت: (كان حليما) فإنّما ينتظر أن تعرفه صاحب الصّفة، فهو مبدوء به في الفعل، وإن كان مؤخّراً في اللّفظ. فإن قلت: (كان حليم أو رجل) فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن منكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة"[1]، وإذا كان مدار الأمر على الفائدة التي يجنيها المتلقّي وعلى فهمه لموضوع الخطاب فإنّ الفائدة في بعض أساليب الكلام قد تتحقّق بالنّكرة، يقول **سيبويه** في باب (باب تخبر فيه عن النّكرة بنكرة): "وذلك قولك: (ما كان أحد مثلك) و(ليس أحد خيراً منك) و(ما كان مجترئا عليك)، وإنّما حسن الإخبار ههنا عن النّكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: (كان رجل ذاهبًا)، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: (كان رجل من آل فلان فارسًا) حسن، لأنّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: (كان رجل في قوم فارسًا) لم يحسن، لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدّنيا فارس وأن يكون من قوم، فعلى هذا النّحو يحسن ويقبح"[2].

١-٢- معالم الوظيفيّة في كتاب معاني النّحو:

يعدّ كتاب (معاني النّحو) للدكتور فاضل صالح السامرّائي كتابا في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، لكن بآليّات وأدوات منهجيّة لا تخرج عمّا سطّره علماؤها المتقدّمون، إنّه بحث فيه خصوصيّة استعمال كلّ تركيب، وذلك بتتبّع مختلف الدّلالات المقاميّة التي يؤدّيها تركيب دون آخر، منطلقا من أنّ الاختلاف في المبنى يعكسه اختلاف في المعنى[3]، وقد عدّ محاولته هذه بحثا فيما سمّاه فقه النّحو، فإذا كان النّحو يعرض القواعد التي تضبط الكلام العربي فإنّ فقه النّحو "محاولة للتّمييز بين التّراكيب المختلفة، وشرح معنى كلّ تركيب"[4]، إنّه ليس "جمع أحكام نحويّة، ولا ذكر قواعد مبنية، وإنّما هو

[1] – سيبويه، **الكتاب**، م١، ص٨٧.

[2] – المرجع نفسه، م١، ص٩٨.

[3] – المعنى المقصود ههنا هو المعنى المقصدي، أو الغرض الذي يريد المتكلّم أن يبلغه.

[4] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص٠٩.

تفسير للجملة العربيّة، وتبيين لمعاني التّراكيب المختلفة، مما لا تجلو أغلبه في كتب النّحو"[١]، وقد استطاع أن يجمع مختلف الدّقائق التي تفصل تركيبا عن تركيب معتمدا على الالتفاتات والنّكات المبثوثة في كتب المتقدّمين؛ حيث لمّ شتاتها ورَبأَ نقصها وبحث عن الظّلال التي لم يتفيئوها.

وتتطابق فكرة معاني النّحو التي أوردها **السّامرائي** مع معاني النّحو التي تحدّث عنها **الجرجاني** في كتابه دلائل الإعجاز، مع اختلاف في الشّمولية والبسط؛ ذلك أنّ **الجرجاني** كان منظّرًا بدرجة أولى بينما كان **السّامرائي** باحثا عن الجزئيّات متتبّعا للخصوصيّات، والذي يدلّ على هذا التّطابق أنّ **الجرجاني** جعل مدار النّظم "على معاني النّحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه"[٢]، وأنّ **السّامرائي** ذهب إلى أنّ "الأوجه النّحويّة ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإنّ جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالات معنويّة واحدة، وأنّ لك الحقّ أن تستعمل أيّها تشاء كما تشاء، وإنّما لكلّ وجه دلالته فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التّعبير الذي يؤدّيه، ولا يمكن أن يؤدّي تعبيران مختلفان معنى واحدًا"[٣]، وإذا كان **الجرجاني** قد دعا إلى النّظر "في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(ينطلق زيد) و(منطلق زيد) و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) و(زيد هو المنطلق) و(زيد هو منطلق)، وفي الشّرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إن تخرج أخرج) و(إن خرجتَ خرجتُ) و(إن تخرج فأنا خارج) و(أنا خارج إن خرجت) و(أنا إن خرجت خارج)، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: (جاءني زيد مسرعاً) و(جاءني يسرع) و(جاءني وهو مسرع أو هو يسرع) و(جاءني قد أسرع) و(جاءني وقد أسرع) فيعرف لكلّ من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له"[٤]، فإنّ **السّامرّائي** يدعو إلى البحث عن الفرق في المعنى بين "قولك: (لا رَجُلَ- بالفتح- في الدار) و(ما من رجل في الدار) مع أنّ كلتا العبارتين لنفي الجنس على سبيل الاستغراق؟ ... ما الفرق في المعنى بين قولك: (ليس محمد حاضراً) و(ما محمد حاضراً) و(إن محمد حاضًرا)، أقول ما الفرق في المعنى وليس في الإعراب؟ ... ما الغرض من الإتيان بواو

---

[١] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص٠٩.

[٢] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٨٧.

[٣] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج١، ص٠٩.

[٤] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٨٢.

الحال في نحو قوله: (جاء محمد وبيده حقيبة)؟ وما الفرق بين ذكرها وحذفها؟ ... ما الفرق بين قولك: (جئت إكراما لك) و(جئت لإكرام لك)؟ إنّ النّحاة يقولون كلاهما جائز، ونحن نقول: نعم كلاهما جائز، ولكن هل ثمّة فرق بينهما في المعنى"[1].

إنّ هذا التّطابق يجعلنا نقول إنّ محاولة **السّامرائي** ما هي إلا تجسيد لفكرة **الجرجاني**، لكن الذي يعنينا في هذا المقام هو بيان معالم الوظيفيّة في هذا الكتاب لا إثبات تأثّر **السّامرائي بالجرجاني**. وبما أنّ الكتاب كلّه بني على تتبّع الفروقات الدّلالية التي تفصل تركيبا عن تركيب، أو تبحث عن الوظيفة التي تعكس بنية دون أخرى، فإنّ البحث سينتقي بعض النّماذج حسب التّبويب الذي اعتمده **السّامرائي**، وهو تبويب لا يخرج عمّا ألف في كتب التّقعيد النّحوي المعروفة؛ من البدء بمقدّمات نحوية مثل: بيان مفهوم الكلام والجملة وتمييز النّكرات من المعارف، ثمّ الحديث عن ثمّ الحديث عن المنصوبات ثمّ المجرورات ثمّ التوابع، ثم التّطرق إلى بعض القضايا المتفرّقة كالعدد والممنوع من الصرف ... وانتهاء بمختلف الأساليب كأسلوب الشّرط والتّوكيد والنّفي ...

ولاشكّ أنّ تقديم قراءة لكتاب معاني النّحو وتتبّع جوانب الرّبط بن البنية والوظيفة فيه ستعين البحث أيّما استعانة على تحقيق رؤية أوسع وأعمق فيما يتعلّق بالجانب الوظيفي في الدّرس اللّغوي العربي (لأنّها تمسّ جلّ الأبواب المعروفة في الدّرس النّحوي)، كما تعينه على معالجة انتقادات **المتوكّل** للدّرس اللّغوي العربي القديم والانتقادات التي يمكن توجيهها لنحو اللّغة العربيّة الوظيفي الذي حاول **المتوكّل** أن يرسي دعائمه في كتاباته المتعدّدة.

١-٢- ١- النّكرة والمعرفة: إذا كان النّحو الوظيفيّ في تناوله للنّكرة والمعرفة يعرض لها من حيث إحالتها أو عدم إحالتها، منبّهًا إلى أنّ الإحالة فعل تداوليّ لارتباطه بالمتكلّم والمتلقّي، فإنّ صاحب معاني النّحو يدقّق أكثر في هذه الوظيفة متجاوزًا إيّاها إلى البحث عن الخصوصيّات الاستعماليّة لإيراد إحداها دون الأخرى من جهة، والبحث عن خصوصيّة استعمال النّكرة بدلالتها المعجميّة في سياق مضبوط ومحدّد المعالم من جهة أخرى. ومرجعه في تلمّس هذه الدّقائق إدمان النّظر في النّصوص العربيّة مع تذوّق خصوصيّاتها النّظميّة، ويأتي في مقدّمتها القرآن الكريم.

[1] - فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج١، ص٠٧.

إذا كانت النّكرة لا تحيل؛ فمعناه أنّه لا يمكن للمتلقّي أن يكوّن صورة واضحة المعالم عن المتحدّث عنه (كما هي عند المتكلم)، لكن، ليس معناه أنه يجعل من الجملة التي وردت فيها الكلمة غير المحيلة خاطئة تداوليا؛ ذلك أنّها إن لم تحقّق له إحالة فقد يستفيد منها أغراضًا كثيرة ضمّنها فيها المتكلّم من خلال إيرادها، جاء في معاني النّحو أنّها إذا أفادت لا تخرج عن أحد أمرين وذلك (إذا أطلقت فلم تقيد بنفي أو شبهه): إرادة الوحدة أو إرادة الجنس، فالوحدة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ **رَجُلٌ** يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ (يس/٢٠)، ونحو: (زارني اليوم **رجل** غريب)، ومثال الجنس قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ **دَابَّةٍ** مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴿٤٥﴾ (النّور/ ٤٥) وقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ **وَلَأَمَةٌ** مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا **وَلَعَبْدٌ** مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٢١﴾ (البقرة/٢٢١)، وقد تحتمل الوحدة والجنس معًا كقولك: (جاءني اليوم **رجل**) فهذا يحتمل أنه جاءك رجل واحد، ويحتمل أنه جاءك رجل لا امرأة[1]، أمّا إذا قيّدت "كانت دلالتها على العموم أرجح، وذلك نحو قولك : (ما جاءني **رجل**) فالرّاجح أنّك تريد: لم يجئك أحد من هذا الجنس"[2]، وقد يُستفاد منها أغراض أخرى يحدّدها المقام أو السّياق الذي وردت فيه؛ من ذلك مثلا التّعظيم نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَٰلِكَ **يَوْمٌ** مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ **يَوْمٌ** مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾ (هود/١٠٣)، والتّهويل نحو قوله تعالى: " ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ (البقرة/٤٨)، والتّحفيز نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ (البقرة/٩٦)، بمعنى أيّة حياة ولو كانت حقيرة مهينة ... إلى غير ذلك من الأغراض[3].

أمّا المعرفة التي تدلّ على معيّن (تحقّق الإحالة فيها) فإنّها عند النّحاة العرب خمس: الضّمير، والعلم، واسم الإشارة والمعرف بـ(أل) والاسم الموصول، ويضاف إليها عند كثير من النّحاة المضاف إلى المعرفة

[1] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج١، ص٣٩.

[2] – المرجع نفسه، ج١، ص٣٨.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج١، ص ص٤٠ –٤١.

والمعرف بالنّداء (النّكرة المقصودة)، وقبل عرض أهمّ الأغراض التي تعكس معرفة من المعارف السّابقة ننبّه إلى أنّ **المتوكّل** لم يشبع هذه الأنواع بالدّراسة لا بالنّظر إلى إحاليتها، ولا من جهة خصوصية استعمالها داخل أي بنية تركيبية.

وفي المقابل فصّل **السّامرائي** أحكام كل معرفة متتبّعا الدّلالات التّداولية التي تستدعي ورود إحداها فضمير الفصل تعكسه طبقات مقاميّة متعدّدة لتأدية أغراض كثيرة كالاختصاص والقصر نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ (البقرة/٠٥)، والتّوكيد نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ المُؤمنينَ وَالمُؤمنات جَنّات تَجري مِن تَحتِهَا الأَنهارُ خالدينَ فيها وَمَساكِنَ طَيِّبَةً في جَنّاتِ عَدنٍ وَرِضوانٌ مِنَ اللَّهِ أَكبَرُ ذلِكَ هُوَ الفَوزُ العَظيمُ ﴿٧٢﴾ (التوبة/٧٢)، والأمر نفسه مع ضمير الشّأن، وعود الضّمير على متأخّر أو على منكور لفظا حيث تذكر مع كلّ صورة لفظيّة مختارة أغراض ومقاصد (وظائف)[1].

والعلم إذا قطع عن اللّقب له أغراض تختلف عنه إذا ما أتبع، والأمر نفسه إذا ما أضيف إليه، فالقطع زيادة في المدح أو الذّم أمّا الإتباع فيراد به تمام التّوضيح والتّعيين وهكذا[2].

والإتيان باسم الإشارة في بعض السّياقات تعكسه أغراض أو مقامات متعدّدة؛ من ذلك التّحقير كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾ (الفرقان/٤١)، ومن تلك الأغراض بيان حال المشار إليه في القرب والبعد كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ (البقرة/٣٥)، فهذا للقرب، وأمّا البعد فنحو قوله تعالى: ﴿وَناداهُما رَبُّهُما أَلَم أَنهَكُما عَن تِلكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَكُما إِنَّ الشَّيطانَ لَكُما عَدُوٌّ مُبينٌ ﴿٢٢﴾ (الأعراف/٢٢)[3]، وتقديمه على الضّمير أو العلم غير تأخيره عنه، ففرق بين مقام (أنت هذا) ومقام هذا أنت، جاء في معاني النحو: "وإيضاح ذلك أنّك قد ترى شخصا منطلقا، فتقول: من هذا؟ فيقال: هذا خالد، وقد تسأل عن خالد إذا كنت تعرف اسمه، ولا تعرفه، فتقول: من خالد؟، فيقال خالد هذا"[4]، فلكلّ بنية من البنيتين خصوصيّتها "فأنت ترى أنّ التّنبيه يؤتى به في

---

[1] – ينظر: فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص ص٥٧-٦٩.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج١، ص ص٧٤-٧٦.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج١، ص٨٨-٨٩.

[4] – المرجع نفسه، ج١، ص٩٥.

المكان المناسب بالقدر الذي يحتاج إليه، فقد يقدّم أو يؤخّر أو يكرّر أو لا يذكر البتّة بحسب الحاجة إلى ذلك"[1].

وإيراد الألف واللاّم مع اسم ما لا يكسبه تعيينا دوما؛ ويقصد بالتّعيين ههنا تعيين واحد من أفراد الجنس كقولنا (أقبل الرّجل) فالرّجل معروف عندي كما هو معروف عند المتلقّي، أقول قد لا يفيد هذا التعيين لكنّه مع ذلك يبقى معرفة (إذا ما قورن مع إيراده نكرة)، فقد تستشف دلالة بيان الجنس كقولنا: (الفهد أسرع من الذئب)، وقد تستشف دلالة استغراق أفراد الجنس كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ (النساء/٢٨)، فالضّعف يستغرق جميع أفراد هذا الجنس (الإنسان) إلى غير ذلك من الأغراض. ولذلك نبّه علماء العربيّة إلى أنّ الألف واللاّم التي تدخل على الأسماء أنواع منها العهديّة ومنها الجنسيّة ومنها الاستغراقيّة ... والمدقّق فيها يجد أنّها ليست أنواعا بل أغراض تؤدّيها الألف واللاّم بحسب السّياق الذي ترد فيه، وكلّ غرض قد يحوي أغراضا جزئية أخرى وهكذا[2].

أمّا الموصول مع صلته فهو ذكر لمتحدّث عنه يعرفه السّامع والمتكلّم بواسطة خبر، هذه هي الدّلالة العامّة، أمّا البحث عن الغرض الذي يؤدّيه اسم موصول مع صلته في سياق ما فيتنوّع ويتعدّد، فقد يؤتى به في مقام للإبهام، وذلك إذا كان المتكلّم يريد إبهام المتحدّث عنه عن بقيّة السّامعين، فيذكره لمخاطبه بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الآخرون، فتقول: (الذي كان معنا أمس سافر)، وقد يؤتى به للتعظيم كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴿٤﴾ (طه/٠٤)، فلاشكّ في عظمة من خلق السماوات والأرض، وقد نجده في مقام آخر للاختصار نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾ (الأحزاب/٦٩) فلو عدّد أسماء القائلين لطال الكلام كثيرا[3]. وإذا كانت الأسماء الموصولة قسمين: مختصّة وعامّة أو مشتركة فإنّ لكل نوع سياقه الذي يظهر فيه، فالمختصّ يستعمل عادة "توصلا إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أنّه لا يمكن أن تصف معرفة بالجملة وإنما تصف بالجملة النكرة فتقول: (رأيت رجلا يضرب أخاه) فإذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة جئت بـ(الذي) فقلت:(رأيت الرجل الذي يضرب أخاه) فتوصلت

[1] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج١، ص٩٩.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ، ج١، ص ص١٠٨-١١٧.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج١، ص ص١١٩-١٢١.

بالذي إلى وصف الرجل بكونه يضرب أخاه"[1]، أمّا العامّة أو المشتركة فإنّها لا تقع صفة لأن المراد بها الذوات[2]، ثمّ إنّ المختصة أعرف من المشتركة لاختصاصها؛ فإذا كان الأمر جليّا واضحا معلوما استعملت المختصّة، وإذا لم يكن بدرجة الأولى استعملت الثّانية[3]، ويستدلّ **السّامرائي** على هذا بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴿٨١﴾ (النساء/٨١) "فقال: (غير الذي تقول) ثم قال: (والله يكتب ما يبيتون) فجاء في أحد الموضعين بـ(الذي) والآخر بـ(ما) وذلك أنّ أحد الموضعين أعرف من الآخر؛ فالذي يقوله أعرف مما يبيتون، لأنّ الأوّل معلوم عند المخاطب متّفق عليه بخلاف ما يبيتون فإنّه مجهول عنده؛ إذ هو لا يدري ما يبيّتون، فجاء للأخصّ المعلوم بالذي والآخر بما"[4]، والملاحظ من خلال هذه العجالة أنّ السّامرائي يعتمد منهجيّة منطلقها النّصوص المتداولة، حيث يستقرئ خصوصيّتها البنيويّة مستحضرا سياق كلّ بنية من البنيات المنجزة، ثمّ يقارنه مع غيره من البنيات الأخرى، وبهذه المنهجيّة أمكنه ضبط الوظيفة التي تعكس كلّ بنية من تلك البنيات.

١-٢-٢- **باب المرفوعات:** تعدّ المرفوعات نواة الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر والصور التي يكونان عليها) كما تشمل بعض نواة الجملة الفعليّة (الفاعل ونائب الفاعل)، ولكلّ عنصر من هذه العناصر صور يرد عليها حسب ما يراد تبليغه، فقد يرد منكّرا أو معرّفا، وقد يرد مقدّما أو مؤخّرا، وقد يرد مع عناصر معيّنة في سياق ما ولا يرد معها في سياق آخر. والبحث عن هذه الأغراض والمقاصد والسياقات (أو بتعبير الوظيفيّين الوظيفة) التي تجعله يرد بهذه الصورة أو البنية دون غيرها هو ما حاول **السّامرائي** تتبّعه، وهو في هذا لا يختلف عن الوظيفيّين إلا في أنّ الوظيفيين يشتغلون في إطار نظريّة كاملة أمّا **السّامرائي** فيعالجها من منطلق زاوية معيّنة لا ترقى إلى تشكيل نظريّة، لكنّها على الرّغم من ذلك استطاعت أن تصل إلى دقائق لم تصل إليها نظريّة نحو اللّغة العربيّة الوظيفي، التي حاول **المتوكّل** أن يرسي دعائمها، وتخصيصا البحث الدقيق في أساليب اللغة العربية، وهو ما يستشفه

[1] - فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو** ، ج١، ص١٢٣-١٢٤.
[2] - المرجع نفسه، ج١، ص١٣٧.
[3] - المرجع نفسه، ج١، ص١٣٨.
[4] - المرجع نفسه، ج١، ص١٣٩.

القارئ من خلال ما يستعرضه البحث من اختيارات تتعلق بهذه النّقطة (البحث عن الوظيفة التي عكست البنية).

١-٢-٢-١ المبتدأ والخبر وعواملها: يرى **السّامرائي** (متبعا في هذا مذهب المتقدّمين) أنّ الجملة الاسميّة لها بنية أصل يعكسها غرض أصل، وأيّ تغيير يطالها فلابدّ أن يعكسه غرض آخر غير الغرض الأصل؛ جاء في معاني النّحو: "إنّ الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدّم الفعل على المسند إليه، نحو: (يقوم زيد)، فإن تقدّم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب هذا التّقديم، كما أنّ الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدّم المسند إليه على الاسم، أو بتعبير آخر يتقدّم المبتدأ على الخبر، نحو: (زيد قائم)، فإن تقدّم الخبر على المبتدإ نظرنا في سبب ذلك"[١]، كما أنّ الأصل "في المبتدإ أن يكون معرفة، كما أنّ الأصل في الخبر أن يكوم نكرة، نحو:(سعيد قائم)، ولكنّهما قد يجيئان معرفتين، نحو:(سعيد قائم)، و(القائم سعيد) و(إبراهيم أخوك) و(أخوك إبراهيم)"[٢]. وهناك طريق أخرى لتحديد الأغراض الوظيفيّة إلى جانب مراعاة الأصل والفرع، هذه الطريق هي المقارنة بين مختلف التّراكيب المنجزة المتقاربة، من ذلك أنّ النّحاة يقسمون "الخبر إلى مفرد وجملة، وأمّا شبه الجملة فيلحق تارة بالمفرد وتارة بالجملة بحسب التّقدير، فما الفرق بين أضرب الخبر هذه"[٣]، وهذا ما نجده في مثل:

أ- **تقديم الخبر المفرد على المبتدإ:** فالأصل عدم تقدّمه، كما هو معلوم، فإذا تقدّم فلتقدّمه أغراض لا تؤدّى إلا بذلك التّقدّم؛ من ذلك التّخصيص (يقابل بؤرة المقابلة في النحو الوظيفي) نحو:(قائم زيد)، تقولها لمن ظنّ زيداً قاعدًا، والمعنى: قائم زيد لا قاعد، وقد تكون في مقام آخر للافتخار، نحو قولهم: (تميمي أنا) إذا لم يكن هناك شاكّ أو مخطئ بل قالها القائل من أجل إظهار رفعة قبيلة بني تميم وأنّه أحدهم، وقد تأتي للتّفاؤل أو التّشاؤم، وقد تأتي لأغراض أخرى يحدّدها المقام، جاء في معاني النّحو: "ينبغي أن يعلم أنّ التّعبير الواحد قد تختلف أغراضه بحسب المقام،

[١] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص١٥٠.
[٢] - المرجع نفسه، ج١، ص١٦٨.
[٣] - المرجع نفسه، ج١، ص١٨٨.

فيكون مرّة للاختصاص، ويكون مرّة أخرى للفخر، فقد يمكن أن تقول: (تميمي أنا) بقصد التّخصيص، كما يمكن أن تطلقه في مقام آخر بقصد الفخر، والذي يعيّن ذلك إنّما هو المقام"[1].

ب- **تقديم الخبر الظّرف والجارّ والمجرور على المبتدإ المعرفة**: "التّعبير الطّبيعي أن تقدّم المبتدأ على الخبر، فتقول: (زيد في الدار) فهذا إخبار أوّلي والمخاطب خالي الذّهن، فإذا قلت: (في الدار زيد)، كان المعنى أنّ المخاطب ينكر أن يكون زيد في الدّار أو يظنّ أنّه في المكتب مثلاً، فتقول له: (في الدار زيد أي: لا في المكتب) "[2]، (ويلاحظ أنّه لم يتحدّث عن المبتدإ إذا كان نكرة لأنه يشكل بنية أصلا) ولا يكتفي باستحضار الموقف التّواصليّ الأول بل يذكر احتمالات مقاميّة أخرى فقد "يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك: (زيد في الدار)، جوابا عن سؤال: (أين زيد؟)، و(في الدار زيد) جوابا عن سؤال: (من في الدار؟) ... قدّمت الذي يعلمه المخاطب وأخّرت الذي يجهله، ففي الأوّل يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي الثّانية يعلم أنّ في الدار أحدا، ولكنّه يجهل من فيها، فأخبرت بالذي يجهله، وابتدأت بما يعلم"[3].

ج- **تعريف المبتدإ والخبر**: إذ ورد كلّ من المبتدإ والخبر معرفة فإنّ جلّ النّحاة يذهبون إلى أن المقدّم هو المبتدأ والمؤخّر هو الخبر، إلا إذا قامت قرينة تعيّن أحدهما من الآخر، ويرى **السّامرائي** أنّ حال المخاطب يعدّ من أقوى القرائن المسعفة في تحديد أيّهما المبتدأ وأيّهما الخبر فـ"المبتدأ ما كان معلوما عند المخاطب، والمجهول هو الخبر، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ، ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبراً عن مبتدإ؛ وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيدًا، ولكنّه يجهل أنّه أخوك، وأردت أن تعرّفه بأنه أخوك، قلت له: (زيد أخي)، وإذا عرف أنّ لك أخا وعرف زيدًا، ولكنّه يجهل أنّه أخوك، وأردت أن تعلمه بأنّ أخاك هو زيد قلت له: (أخي زيد)، فكأنّ الأولى جواب عن سؤال: (من زيد؟)، والثّانية جواب عن سؤال: (من أخوك؟)، ونحو هذا قولك: (زيد قائم) و(القائم زيد)؛ فإذا رأى شخص ما رجلا قائما، ولكنّه يجهل أنّه زيد وهو يعرف زيدًا في الأصل، فأردت أن تعرّفه بأنّ القائم هو زيد، قلت له: (القائم زيد)، وإذا كان لا يعرف زيدًا في الأصل فأردت أن تعرّفه له بأنّه هو

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص١٥٣.
[2] - المرجع نفسه، ج١، ص١٥٤.
[3] - المرجع نفسه، ج١، ص١٥٦.

القائم، قلت: (زيد القائم)"[1]، ووفق هذا التّوجيه حلّل قوله جلّ وعلا: ﴿ قالَ مَوعِدُكُم يَومُ الزّينَةِ وَأَن يُحشَرَ النّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾ (طه/٥٩) حيث ذهب إلى أنّه لم يقل: (يوم الزينة موعدكم)، لأنّه لما كان الغرض تحديد الموعد أخّر عنه، لأجل جعله لهم، فإنّ هذا جواب عن قولهم: ﴿فَلَنَأتِيَنَّكَ بِسِحرٍ مِثلِهِ فَاجعَل بَينَنا وَبَينَكَ مَوعِدًا لا نُخلِفُهُ نَحنُ وَلا أَنتَ مَكانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ طه/٥٨)، ولكن جعل المخاطب ليس غرضًا مطردًا؛ إذ قد يخرج إلى أغراض أخرى كالقصر الحقيقي في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ (البقرة/١٦٠) أو قصر المبالغة كقولنا: (زيد الشجاع) مبالغة ... إلى غير ذلك من الأغراض[2].

د- **تعدد الأخبار، وعطفها أو عدم عطفها**: يورد النّحاة أنّ الأخبار إذا تعدّدت فإنّ منها ما يجب ترك العطف فيه لأنّ الأخبار تشكل بمجموعها خبرًا واحدًا (بعبارة أخرى تعدّ كالكلمة الواحدة)، ومنها ما يجوز فيها العطف وتركه. لكنّ **السّامرائي** يرى أنّ ثمة خصوصيّة وظيفيّة (تداوليّة) يقدّم في ضوئها العطف مرّة ويترك أخرى، مؤسّسا لقاعدة تداوليّة مهمّة مفادها أنّ الواو تدلّ على الاهتمام وتحقيق الأمر ولذا يعطف بها بين الصّفات المتباعدة؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ (الحديد/٠٣)؛ إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة، في الظاهر، في ذات واحدة، فجاء بالواو تحقيقا وتقريرا لهذا الأمر، تقول: (زيد شاعر فقيه) فإذا كان المخاطب يعجب من اجتماع هذين الوصفين فيه أو لا يظنّ أنّ زيدًا كذلك جئت بالواو، وتقول مثلا لصاحبك: (زيد شاعر) فيقول: (أهو شاعر؟ لا أعلم عنه ذاك)، فتقول له: (وفقيه)، فيعجب فيقول: (وفقيه أيضا) فتقول: (وطبيب)، وهذا مكان الواو، لأنّ فيها اهتماما وتحقيقا وتوكيدا، ولا يحسن ههنا ترك الواو[3]، وفي ضوء هذه القاعدة حلّل قوله تعالى: ﴿التّائِبونَ العابِدونَ الحامِدونَ السّائِحونَ الرّاكِعونَ السّاجِدونَ الآمِرونَ بِالمَعروفِ وَالنّاهونَ عَنِ المُنكَرِ وَالحافِظونَ لِحُدودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ المُؤمِنينَ ﴿١١٢﴾ (التوبة/١١٢) "فأنت ترى أنّه جاء مع النّاهين عن المنكر بالواو لزيادة الاهتمام بهذه

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج١، ص١٦٨-١٦٩.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ج١، ص ص١٧٤- ١٧٨.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ج١، ص٢٠٥.

الخصلة، لأنّها قد تؤدّي إلى الاحتكاك والصّدام، بخلاف الصّفات الباقية، وتحتاج إلى صبر وعناء وحكمة ومشقّة"[1].

هـ- **بين (لا) النّافية للجنس و(لا) المشبّهة بـ(ليس)**: من أبرز طرق بيان وظيفة بنية ما التفريق بين البنى المتقاربة، مثل بنية (لا) النّافية للجنس و(لا) المشبّهة بـ(ليس)؛ فالأولى تستعمل في التّعابير النّصيّة والأخرى تستعمل في التّعابير الاحتماليّة على الرّغم من اتفاقهما وتقاربهما في النفي، ونصية (لا) النّافية للجنس تأتي من كونها لا تستعمل إلا لنفي الجنس فقط فلا يفهم منها نفي الوحدة مطلقا، خلافا لـ(لا) المشبّهة بـ(ليس) التي تستعمل لنفي الوحدة كما تستعمل لنفي الجنس؛ وعلى هذا لا يصلح أن نقول: (لا رجلَ في الدار بل رجلان) لأنّ إرادة الوحدة منتف، بينما يصحّ أن نقول (لا رجلٌ في الدار بل رجلان) لأنّ الوحدة معها واردة[2].

و- **الفرق بين النّفي بـ(لا) والنّفي بـ(ما)**: أورد **السّامرائي** أنّ الفرق الاستعمالي بينهما يكمن في أنّ "(لا) جواب لسؤال حاصل أو مقدّر هو (هل من) كما ذكرنا، أمّا (ما) فهو رد على قولٍ أو ما نزل هذه المنزلة؛ وإيضاح ذلك أنك تقول: (ما من رجل في الدار) لمن قال: (إنّ في الدار رجلاً) رادا كلامه، وتقول (لا رجل في الدار) لمن سأل عن وجود أحد من الرّجال فيه، فالجواب بـ(لا) يكون إعلاما للمخاطب بما لم يكن يعلم أو ما نزّل هذه المنزلة، وأمّا (ما) فهي ردّ على قول وتصحيح ظنّ"[3].

ز- **الضّابط التّداولي لذكر معمولات الأفعال النّاسخة أو حذفها**: اعتمد في ضبطه على مقصد أو غرض المتكلم "فقد يكون الغرض إثبات وقوع الحدث دون نسبته إلى شخص معيّن، وذلك كما تقول في غير هذا الباب: حصل لغط، ووقع سهو، ووقعت ريبة وحدث شكّ. وتقول في هذا الباب: وقع ظنّ، وحصل علم في هذه المسألة. وقد يكون الغرض إثبات الظنّ أو العلم لشخص فتقول: فلا يظن وهو يعلم، وكقولهم: (من يسمع يخل)، قال تعالى: ﴿ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ (البقرة/٢١٦)، وقال: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا

[1] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو** ، ج١، ص٢٠٥.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ج١، ص ص٣٦٣-٣٦٦.

[3] – المرجع نفسه، ج١، ص٢٦٦.

يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ (البقرة/٧٨)، وههنا يكون الفعل منزّلاً منزلة القاصر فلا يقدّر له مفعول"[1]، أمّا إذا كان الغرض متوقّفا على ذكر المتعلّقات فلابدّ من إيرادها قال تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُم مَّا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنفَقُوا ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ (الممتحنة/١٠) "وهنا يجب ذكر المفعولين، ولا يجوز حذفها أو حذف أحدهما إلا لقرينة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ (القصص/٦٢) أي: تزعمونهم شركائي، وكقولك: أتظن أحدًا قائما؟ فيقال: أظنّ خالدًا، والتّقدير: (قائما)"[2].

١-٢-٢-٢ باب الفاعل ونائبه:

أ- **تقديم الفاعل على عامله**: على الرّغم من إقرار **السّامرائي** أنّ تقديم الفاعل على عامله يجعل الجملة اسميّة لا فعليّة، فإنّه دعا إلى مراعاة الفرق بين تأخيره وتقديمه، الفرق الاستعمالي لا الفرق الشكلي، حيث "تقول العرب: حضر سعد، وسعد حضر، فما الفرق بين هذين التّعبيرين؟ ولإيضاح ذلك نقول: إنّ الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدّم الفعل، فإن تقدّم المسند إليه نظر في سبب ذلك، فالأصل أن يقال نحو: (حضر سعد) و(قدم خالد)، فإن قيل: (سعد حضر) و(خالد قدم) نظر في سبب تقديم المسند إليه، والفرق بين التّعبيرين أنّك قلت: (حضر سعد) قلت ذلك والمخاطب خالي الذّهن، ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة فأخبرته إخباراً ابتدائيّا"[3]، هذا إذا لم تقدّم، فإن قدّمت فللتّقديم أغراض تستشفّ من المقام الذي قيل فيه ذلك الكلام إذ قد يكون للقصر والاختصاص أو التعظيم أو التعجب ...[4].

وتبعا لهذه الرّؤية في التّحليل ضعّف رأي جمهور النّحاة الذين يذهبون إلى وجوب إضمار فعل في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿١﴾ (الانشقاق/ ٠١)؛ حيث يقدّرونها بـ(إذا انشقت السّماء انشقت)، وقد علّل هذا التّضعيف مرتكزا على الغرض المستشف من المقارنة بين بنية التقديم وبنية التأخير، فـ "معنى التّقديم غير معنى التّأخير، وأنّ ما تقدّم من نحو هذا فإنّما يقدّم لغرض من أغراض التّقديم، فقد

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٤٢.
[2] - المرجع نفسه، ج٢، ص٤٤.
[3] - المرجع نفسه، ج٢، ص٤٦.
[4] - ينظر: المرجع نفسه، ج٢، ص٤٧ وما بعدها.

يكون التّقديم للقصر كقولك: (إذا محمد جاءك فأكرمه)، فهناك فرق بين قولك: (إذا جاء محمد فأكرمه) و(إذا محمد جاءك فأكرمه)؛ ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمّد ولم تنهه عن إكرام غيره، وأمّا قولك: (إذا محمد جاءك فأكرمه) فإنّه يدلّ على قصر الإكرام على محمّد دون غيره، وهو نظير قولك: (أكرم محمدا) و(محمدًا أكرم) فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره، والثّانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه"[1].

ب- **تقديم المفعول على الفاعل**: إذا كان النّحو الوظيفيّ يرفض فكرة التّحويل بتقديم أو تأخير أو ما شابه ذلك، لما يؤدّي إليه من افتراضات لا تتطابق والواقعيّة النفسيّة، فإنّ النّحاة العرب على الرغم من اعتمادهم على الأصل والفرع والتّقديم والتّأخير فإنّهم لم يغفلوا البحث عن الوظيفة التي يؤدّيها العنصر مذكورا والوظيفة التي يؤدّيها محذوفا، فتجدهم يذهبون إلى أنّ كلّ بنية لها وظيفتها التي توجب كونها على ما هي عليه، ولكنّهم ينظرون إلى علاقة البنى بعضها ببعض فيحملون النّظير على النّظير ويقابلون بين المختلف والمؤتلف، ومن صور اعتماد هذه المنهجيّة أنّهم يرون أنّ تقدّم المفعول على الفاعل يعدّ فرعا على تأخّره، لكنّهم يوردون أنّ تقدّمه مرهون بمقامات معيّنة مخصوصة تنضوي تحت الغرض العامّ الذي هو العناية والاهتمام، لكنّهم لا يتوقّفون عند تحديد المهتمّ به بل ببيان جهة الاهتمام بالعنصر، جاء في معاني النحو: "فمدار الأمر، إذن، هو الاهتمام والعناية، وإن كان موطن الاهتمام مختلف بحسب المقام"[2].

ج- **الفاعل المفسّر بالتّمييز**: إذا ورد في جملة فعليّة فاعل مضمر مفسّر بتمييز، كانت القوّة الإنجازيّة للجملة مندرجة ضمن باب الإنشاء لا الخبر، ذلك أنّها تفيد أغراضا إنشائيّة كالتعجب والمدح والذم ... جاء في معاني النّحو: "ويفيد إضمار الفاعل وتفسيره بالتّمييز أنّ الفعل خرج من الخبر إلى معنى آخر كالتّعجب أو المدح أو الذم، فقولك: (بلغت خطبةً ألقاها خطيب اليوم) يفيد التعجب، كما ذكرنا، أو يفيد المدح كقولك: (نعم الخطبَةُ)، ولو صرّحت بالفاعل فقلت: (بلغت خطبةٌ) أو (بلغت الخطبةُ) لاحتمل ذلك الإخبار[3].

[1] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٥٣.
[2] – المرجع نفسه، ج٢، ص٥٥.
[3] – المرجع نفسه، ج٢، ص٧٠.

د- **ترك الفاعل ونيابة غيره عنه**: إذا ترك الفاعل أسند الفعل إلى غيره (المفعول، المصدر، الظرف ...)، وهذا الإسناد لا يكون اعتباطيا بل يتّحكم فيه القصد والغرض الذي يريد المتكلّم تبليغه، وتتحكّم في هذه النيابة أغراض متعدّدة، مما يجعلنا نقول إنّ بنية الجملة التي ورد فيها ما لم يسم فاعله بنية مقصودة (وهي الفكرة التي يؤمن بها المشتغلون بنظرية النّحو الوظيفي)، فقد يكون سبب إيراد هذه البنية "التّعظيم نحو: (خلق الخنزير) فتستر ذكره يجنب ذكر الخنزير تعظيما له، وكقوله تعالى: ﴿وَقيلَ يا أَرضُ ابلَعي ماءَكِ وَيا سَماءُ أَقلِعي وَغيضَ الماءُ وَقُضِيَ الأَمرُ وَاستَوَت عَلَى الجودِيِّ وَقيلَ بُعدًا لِلقَومِ الظّالِمينَ ﴿٤٤﴾ (هود/٤٤) فإنّ في ستره تعظيما للفاعل الذي يأمر السّماء والأرض من وراء حجاب فيطاع، والتّعظيم قد يكون بذكر الفاعل وقد يكون بتركه؛ فممّا يكون بذكر الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴿٨٨﴾ (النساء/٨٨)، فإنّه لا يحسن هنا حذف الفاعل، فإنه لو قال: (أتريدون أن تهدوا من أضلّ) بالبناء للمجهول لكان من الممكن أن يقال: نعم، فإنّ مهمّة الأنبياء والرّسل والمصلحين هداية الضّالّ، ولكن لما قيل: (أتريدون أن تهدوا من أضلّ الله) علم أنّ هؤلاء باقون على ضلالتهم، وأنّه لا يقدر أحد أن يغيّر ما أراد الله، فإذا أضلّه الله من يستطيع هدايته غير الله سبحانه؟ بخلاف ما لو قيل (من أضلَّ)"[١].

١-٢-٣- باب المنصوبات: تشمل المنصوبات أنواعا كثيرة أبرزها: المفعول به، الاشتغال، التّنازع، المفعول المطلق، المفعول فيه، ... وسيختار البحث من كلّ باب أبرز قضايا الرّبط بين البنية والوظيفة.

أ- **المفعول به**: عرض **السّامرائي** لخاصيّتين من خصائصه البنيويّة التي تعكسها وظيفة معيّنة، الخاصيّة الأولى هي تقديمه (أو بعبارة الوظيفيّين موقعته في مكان معيّن) والخاصيّة الأخرى حذفه. وتقديم المفعول له صور متعدّدة، فهو قد يتقدّم على فاعله وقد يتقدّم على الفعل والفاعل، أمّا تقدّمه على فاعله فقد عرض لها سابقا، وأمّا تقدّمه على الفعل والفاعل فهو ما حاول أن يبرز الوظيفة التي تعكس البنية التي يعدّ أحد عناصرها، وما يلاحظ على تحليله، مقارنة بما أورده الوظيفيّون، هو محاولة معرفة الخصوصيّة المتغيرة التي تتساوق وألفاظ البنية المنجزة بحسب المقام، بدل إعطاء دلالة تداوليّة عامة (كما هو الحال مع الوظيفيّين الذين حصروها في بؤرة المقابلة)، فمن تلك الخصوصيات الاختصاص، التّعجب، المدح والثّناء، العناية، ...[٢]، فإذا كانت بؤرة المقابلة تقابل عادة القصر

[١] - فاضل صالح السّامرائي، **معاني النحو**، ج٢، ص٧٢-٧٣.

[٢] - المرجع نفسه، ج٢، ص٨٩-٩٠.

والاختصاص، فإنّ هذه الوظيفة غير مطّردة مع جميع البنيات التي ترد معها، فلو أخذنا قوله جلّ وعلا: ﴿وَوَهَبنا لَهُ إِسحاقَ وَيَعقوبَ كُلاً هَدَينا وَنوحًا هَدَينا مِن قَبلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ داوودَ وَسُلَيمانَ وَأَيّوبَ وَيوسُفَ وَموسى وَهارونَ وَكَذلِكَ نَجزِي المُحسِنينَ ﴿٨٤﴾ (الأنعام/٨٤) "فهذا ليس من باب التّخصيص والحصر؛ إذ ليس معناه: (ما هدينا إلا نوحا من قبل) وإنّما هو من باب المدح والثّناء"[١]. أمّا الحذف فهو على نوعين، حذف اختصار وحذف اقتصار، الأوّل "أن يحذف من الكلام لفظا لكنّه مراد معنى وتقديرا، وهو الذي يسمّيه النّحويّون (الحذف اختصارا)، ولا يحذف إلا لدليل"[٢]، أمّا الآخر فهو "أن لا يذكر المفعول وهو غير مراد، وهو الذي يسمّيه (الحذف اقتصارا)، والحقيقة أنّ هذا ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من إرادة المفعول وليس له تقدير ولا نيّة، وذلك بحسب الحاجة والقصد"[٣]، وإيقاع أيّ نوع مرهون بما يراد تبليغه، فقوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرعَونُ قَومَهُ وَما هَدى ﴿٧٩﴾ (طه/٧٩) فهذا من حذف الاختصار، والغرض من هذا الحذف "علاوة على الإيجاز، وذلك أنّه أخرجه مخرج العموم، أي أنّ فرعون لا يتّصف بصفة الهداية البتّة، وذلك أنّه لو قال: (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيّدًا بقومه، إذ يحتمل أنّه هدى غيرهم، لكنه قال: (وما هدى)؛ أي ما هدى أحدًا"[٤]، وأمّا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ (الليل/٥- ٦) فذلك من حذف الاقتصار لا الاختصار، ذلك أنّه لم يرد ولم يقصد من أعطى ولا ما أعطى، بل قصد من وصف بصفة العطاء والتّقوى دون تقييد بأيّ نوع من أنواع العطاء.

ب- **التّحذير والإغراء**: التّحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه[٥]، والإغراء تنبيهه لأمر محمود ليفعله[٦]، وقد يكونان بفعل أو بغير فعل، لكن هذه الكينونة لا تعني مساواتهما، فلكلّ بنية مقام، جاء في معاني النّحو: "الأمر يعود على القصد والمعنى والمقام، فإذا كان ذكر اللّفظ من المحذّر والمحذّر منه نائبا عن فعل التّحذير، مفهوما منه التّحذير بما يرى من الحال، وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل حذف فعله، ولا يذكر، وكان المذكور يقوم مقام فعل التّحذير، كما في (أيًا) سواء كان مكرّرا

[١] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٩٠.
[٢] – المرجع نفسه، ج٢، ص٩٣.
[٣] – المرجع نفسه، ج٢، ص٩٤.
[٤] – المرجع نفسه، ج٢، ص٩٣.
[٥] – ينظر: المرجع نفسه، ج٢ ، ص١٠٢.
[٦] – ينظر: المرجع نفسه،ج٢، ص١١٥.

أم غير مكرّر، وإلا جاز ذكره، وإيضاح ذلك أنّك تقول لصاحبك: (احذر زيدًا)، ثمّ ترى أنّه لم يسمع كلمة (زيد) أو ذهب إلى خالد، فتؤكّد (زيدًا)، وهذه من فوائد التّوكيد اللّفظي، (احذر زيدا زيدًا)، فإذا كان زيد قريبا منه، وهو له عدوّ ينوي قتله، وكان الوقت يضيق عن ذكر غير المحذّر قلت: (زيدًا زيدًا زيدًا)، ليست نائبة عن فعل التّحذير، بخلاف الثّانية فإنّها نائبة عنه ومفهمة معناه، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ (النّساء/٠١) فذكر فعل التّحذير لأنّ لفظ الجلالة لم يقم مقام التّحذير، ولأنّ هناك سعة من الوقت، ولو حذف لقال: (الله والأرحام)، وعلى مقتضى قول النّحاة أنّ هذه واجبة الحذف، لأنّها معطوفة، والحقّ ما ذكرت؛ وهو أنّه إذا كان المذكور مفيدا للتّحذير من مجرد ذكره، وأنّه نائب عن فعل التّحذير، وكان الزّمان يتقاصر عن ذكر الفعل حذف وجوبا، نحو: (الحية والعقرب) وإن لم يكن كذلك ذكرت، فتقول: (احذر الحية والعقرب)، وهذا كما يكون في المكرر والمعطوف يكون في المفرد"[1]، ومن ثمة فالوظيفة والمقام يغنيان عن اللفظ.

ج- **الاشتغال**: من أبرز القضايا التي عالجها **السّامرائي** في هذا الباب النّحوي بحثه عن الفرق التّداولي الاستعمالي بين رفع المشغول عنه ونصبه، فمتى يختار الرّفع ومتى يختار النّصب؟؛ إذا لا يمكن أن يتساويا وقد وردا في الذكر الحكيم؛ قال جلّ وعلا: ﴿وَالأَنعامَ خَلَقَها لَكُم فيها دِفءٌ وَمَنافِعُ وَمِنها تَأكُلونَ ﴿٥﴾﴾ (النحل/٥٠)، وقال: ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾﴾ (الشعراء/٢٢٤) فلاشكّ أنّ النّصب في آية النّحل والرّفع في آية الشّعراء مقصودان، ولتحديد الوظيفة التي تعكس الرّفع والوظيفة التي تعكس النّصب يستحضر **السّامرائي** مختلف السّياقات مقارنا بينها، فكانت النّتيجة أنّ "الاشتغال مرحلة دون المبتدإ وفوق المفعول، إذ هو متحدّث عنه من جهة، لكنّه لا يرقى إلى درجة المبتدإ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنّما جيء بالاسم المنصوب المتقدّم لإرادة الحديث عنه، ثمّ شغل عنه بالحديث عن المسند إليه، فهو أسلوب على صورة المبتدإ والخبر ... إنّ المبتدأ ... هو المتحدّث عنه، أمّا في باب الاشتغال فالمسند إليه هو المتحدّث عنه، ولو قدّم المشغول عنه للتحدث عنه بصورة ثانوية لا كالمبتدإ"[2]، ومن ثمّة فالفرق بين الرّفع والنّصب يكمن في أنّ الرّفع يدل على المتحدّث عنه الأساس، أمّا النّصب فيدلّ على المتحدّث عنه لكنّه ليس أساسا، وفي ضوء هذه النتيجة التّداولية

[1] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج٢، ص١١١-١١٢.

[2] – المرجع نفسه، ج٢، ص١٣٢.

يحلّل الآيتين السّابقتين، حيث وردت آية النّحل في سياق كان المتحدّث عنه الرئيس هو الله جلّ وعلا "ولكنّه قدّم الأنعام للاهتمام بها، والحديث عنها من بين ما ذكر؛ فقد ذكر خلقه السّموات والأرض والإنسان والأنعام والخيل والبغال والحمير، ولكنّ أكثر الحديث في هذه الآيات عن الأنعام، وقدّمها للحديث عنها والاهتمام بها في هذا المجال"[1]، أمّا آية الشّعراء فالمتحدّث عنه الأساس هم الشّعراء، ومقصود "الكلام عليهم، ولو نصب لكان الكلام على الغاوين، والسّياق يوضّح ذلك، قال الله تعالى: ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ (الشّعراء/٢٢٤-٢٢٥).

د- **المفعول المطلق**: من أبرز القضايا الوظيفيّة التي عالجها **السّامرائي** في هذا الباب تفريقه بين سياق التّوكيد بالفعل وسياق التّوكيد بالمصدر، فلكلّ توكيد مقامه الذي يختلف فيه عن الآخر، فلو قلنا مثلا: (تحدّث تحدّث محمد) "فإنّ ... (تحدّث تحدّث محمد) إنّما كرّر الفعل فيه لأنّ المتكلّم قد يظنّ أنّ المخاطب لم يسمع الكلمة الأولى، أو انصرف ذهنه إلى فعل آخر، فتعيد له الكلمة لتزيل ذلك عنه، أمّا قولنا: (تحدّث محمد تحدّثًا) فلإزالة الوهم من أنّ الفاعل لم يفعل ذلك، وإنّما ملازمه أو فعلا قريبا منه، فإذا قلت مثلا: (ركض الرّجل) فقد ينصرف الذّهن إلى أنّه قد أسرع في المشي، وقد جعلت المشي ركضا تجوّزا، فإذا قلت: (ركضا) فقد أزلت التّجوّز الذي قد ينصرف إليه ذهن السّامع، وقرّرت أنّه قام بالحدث فعلا"[2].

هـ- **المفعول فيه**: يورد النّحاة أنّ الظّرف وقت أو مكان ضمّنا معنى (في) باطّراد، وكلامهم هذا يوهم أنّه يستوي ذكر الظّرف مع (في) و عدم ذكره، وقد حاول **السّامرائي** أن يبيّن أنّ البنية التي تكون فيها (في) تختلف دلاليّا ومقاميّا عن البنية التي تكون بمعزل عن (في)، كما أنّه لا يمكن القول أنّ جميع الظروف تتضمّن معنى (في)، جاء في معاني النّحو: "من الظّرف ما لا يتضمّن معنى (في)، بل إذا قدّرت هذا الحرف معه تغيّر المعنى، وذلك نحو قوله: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ (البقرة/٩٦)، فإنّه لا يصحّ أن تقول: يعمر في ألف سنة، لأن المعنى: هو يعمّر ألف سنة لا في ألف سنة، والفرق واضح بين المعنيين، فإنّك إذا

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج٢، ص١٣٤.

[2] - المرجع نفسه، ج٢، ص١٥١.

قلت: (عمّرت الدّار في سنتين) كان المعنى : أنه قد استغرق لتعميرها مدّة سنتين، وأمّا يعمر ألف سنة فمعناه يبقى ألف سنة"[1].

و- **المفعول معه**: لواو المعية دلالة تختلف عن دلالة واو العطف، ومن ثمّة لا يمكن التّسوية بينهما في الاستعمال، وإذا كان الأمر كذلك فإنّ إيراد النّحاة، المعتمد على رؤية صناعية، أنّه لا يجوز الأمران مع رجحان العطف أو رجحان المعيّة أو رجحان الأمرين على السّواء فيه نظر؛ إذ الأمر مبناه القصد والغرض، يقول **السّامرائي**: "ليس عندنا جواز أمرين مع التّرجيح أو بدون ترجيح، وإنّما ذلك بحسب المعنى والقصد، فإن قصد التّنصيص على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد ذلك عطف، ففي قولك: (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح، وإنما هو بحسب المعنى والقصد؛ فإن أراد أنّهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف، وكذلك ليس قولك: (كيف أنت ومحمد) بالرفع أرجح من النصب، وإنما هو بحسب المعنى؛ فإن قصدت السّؤال عنه وعن محمد أي: (كيف أنت وكيف محمد) عطفت لا غير، وإن أردت السّؤال عن العلاقة بينهما نصبت لا غير، وكذلك نحو قوله: (جئت ومحمدا) فليس النّصب فيه أرجح، وإنما هو بحسب القصد كما ذكرت ... فليس، إذن، هناك وجه أرجح من وجه، وإنما هو بحسب القصد"[2].

ز- **الاستثناء**: من الأمور التي تذكر في باب الاستثناء جواز الإتباع وجواز النّصب على الاستثناء إذا كان الكلام تامّا موجبا. لكن، ما هو الفرق الوظيفي بين هذين الجوازين؟ جاء في معاني النّحو: "الإتباع يدلّ حتما على أنّ المستثنى بعض المستثنى منه، بخلاف النّصب فإنّه من المحتمل أن يكون بعضا منهم وأن لا يكون؛ فإنّك إذا قلت: (ما حضر الطلاب إلا سعيد) بالرّفع، كان سعيد من الطّلاب حتما، وإذا قلت: (ما حضر الطلاب إلا سعيدا) احتمل أن يكون سعيد من الطّلاب وأن لا يكون منهم، وذلك بأن يكون موظّفا أو بوابا فيكون منقطعا"[3].

ح- **التّمييز**: ذكر **السّامرائي** أنّ البنية التي يرد فيها تمييز النسبة تعكسها، عادة، وظيفة الاتّساع والشّمول والمبالغة، "وذلك نحو قولك: (فاحت الحديقة عطرا)، ونحو قوله تعالى: ﴿قالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو** ، ج٢، ص١٨١.
[2] - المرجع نفسه ، ج٢، ص٢٤١-٢٤٢.
[3] - المرجع نفسه، ج٢، ص٢٥٧.

العَظمُ مِنّي وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا وَلَم أَكُن بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيا ﴿٤﴾ (مريم/٠٤)، والأصل (فاح عطر الحديقة) غير أنّ بينهما فرقا في المعنى؛ فقولك: (فاح عطر الحديقة) معناه أنّ عطرا في الحديقة فاح، وأمّا قولك: (فاحت الحديقة عطرا) فمعناه أنّ الحديقة امتلأت عطرا، ونحو قوله تعالى: "واشتعل الرأس شيبا" قالوا أصله (اشتعل شيب الرأس) إلا أنّ هناك شيبا في الرّأس متفرّقا اشتعل، وأمّا قوله: (واشتعل الرأس شيبا) فمعناه أنّ الرّأس قد امتلأت بالشيب"[١].

١-٢-٣- **باب المخفوضات**: تشمل المخفوضات الأسماء المجرورة بحرف الجر والمخفوضة بالإضافة.

أ- **الجار والمجرور**: من المعلوم أنّ اختيار حرف جرّ معيّن يخضع للدّلالة بالدّرجة الأولى، ولكلّ حرف خصوصيته الاستعمالية، وهذا معناه أنّ الحروف لا ينوب بعضها عن بعض، وإن وجد ما يوهم صحّة هذه النّيابة فإنّ الأمر يكون محمولا على تضمين معنى أو على مراعاة خصوصيّة دلاليّة لا تتحقّق إلا بإيراد ذلك الحرف دون غيره، فقد "يختار المتكلّم حرفا على حرف، أو لفظا على لفظ لأداء معنى معيّن أو لدلالة معيّنة، وربما لم يستعمل الحرفين في معنى واحد كما يستعمله المتحدّثون في أمورهم اليوميّة، أو قد يكون المعنى الذي يستعمله في حرف مختلفا عن مشابهه الذي يستعمله في حرف آخر، فالظّرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن الظّرفيّة التي يستعملها بـ(في)، والتّعليل الذي يستعمله باللام يختلف عن التّعليل الذي يستعمله بالباء وهكذا"[٢]، ومن أبرز الأمثلة التي أوردها **السّامرائي** فيما يتعلّق بخصوصيّة كلّ حرف تفريقه بين استعمال (إلى) و(حتى) على الرّغم من اشتراكهما في دلالة الغاية، قال **السّامرائي**: "(إلى) أمكن في الغاية من (حتى) وأعمّ، وإيضاح ذلك أنّ (إلى) تستعمل لعموم الغايات سواء كانت آخر جزء من الشّيء أم لا، فتقول: (نمت إلى آخر اللّيل، ونمت إلى الصّباح، ونمت إلى ثلث اللّيل، ونمت إلى منتصف اللّيل)، و(قرأت الكتاب إلى آخره، وقرأته إلى نصفه وقرأته إلى ثلثه). وأمّا (حتّى) فلا تستعمل إلا لما كان آخرا أو متّصلا به، فتقول: (نمت حتّى آخر اللّيل) و(نمت حتّى الصّباح)؛ لأنّ آخر اللّيل هو آخر جزء من اللّيل والصّباح ملاق لآخره، أي: متّصل بآخره، ولا يجوز أن تقول: (نمت حتّى منتصف اللّيل) و(نمت حتّى ثلثه)؛ لأنّ منتصف اللّيل ليس آخر اللّيل وكذلك ثلثه"[٣]. وهناك اختلاف آخر مفاده "أنّ (حتّى) تفيد

[١] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج٢، ص٣١٧.

[٢] – المرجع نفسه، ج٣، ص١٠.

[٣] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج٣، ص٣٥.

تقضّي الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية ... و(إلى) ليست كذلك، ولذا يجوز أن تقول: (كتبت إلى زيد) ولا يجوز أن تقول: (كتبت حتّى زيد)؛ لأنّ الكتابة لا تنقضي شيئا فشيئا حتّى تصل إلى زيد ... والاختلاف الآخر بينهما أنّ (حتى) لا يقابل بها ابتداء الغاية، لا يقال: (سرت من البصرة حتّى الكوفة) بل يقال: (إلى الكوفة)"[1].

ب- **المجرور بالإضافة**: الإضافة نوعان محضة وغير محضة؛ المحضة تكسب التّركيب تعريفا أي إحالة[2]، أما غير المحضة فهي التي لا تكسبه لا تعريفا ولا تخصيصا[3]، بل تكسبه، كما يورد كثير من النّحاة، تخفيفا. والملاحظ على الإضافة غير المحضة أنّها ترد في بعض التّراكيب مضافة فإن لم ترد كذلك وردت عاملة في غيرها، فهل يفهم من هذا أنّها مخفّفة في حال الإضافة غير مخفّفة في حال الإعمال؟ ألا يوجد فرق وظيفيّ معيّن يجعل اختيار بنية دون أخرى تابعا له؟. يؤكّد **السّامرائي** على أنّ الأمر ليس مبناه التّخفيف بل هو محكوم بالأغراض والمقاصد فـ "الإعمال نصّ في الدّلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصّا في ذلك، فإنّك إذا قلت: (أنا ضارب محمدا) كان ذلك دالّا على الحدث في الحال أو الاستقبال، قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿٧٢﴾(سورة ص، ص/٧١-٧٢) فهو للاستقبال، أمّا الإضافة فليست نصّا في هذا المعنى، بل تحتمل المضيّ والاستمرار والحال والاستقبال؛ فإنّك إذا قلت: (أنا مكرم محمد) احتمل ذلك المضي والحال والاستقبال والاستمرار قال تعالى:﴿فاطِرِ السَّماواتِ وَالأَرضِ يَدعوكُم لِيَغفِرَ لَكُم مِن ذُنوبِكُم وَيُؤَخِّرَكُم إِلى أَجَلٍ مُسَمى قالوا إِن أَنتُم إِلّا بَشَرٌ مِثلُنا تُريدونَ أَن تَصُدّونا عَمّا كانَ يَعبُدُ آباؤُنا فَأتونا بِسُلطانٍ مُبينٍ ﴿١٠﴾ (إبراهيم/١٠) وهو ماض، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ فالِقُ الحَبِّ وَالنَّوى يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ ذلِكُمُ اللَّهُ فَأَنّى تُؤفَكونَ ﴿٩٥﴾ فالِقُ الإِصباحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ حُسبانًا ذلِكَ تَقديرُ العَزيزِ العَليمِ ﴿٩٦﴾ (الأنعام/٩٥-٩٦) وهو استمرار"[4]. وهناك نقطة أخرى تميّز الإضافة عن الإعمال في بعض التّراكيب وهي: "أنّ الإعمال يكون الوصف ملحوظا فيه جانب الحدث، وقربه من الفعلية، في حين أنّه في الإضافة يكون ملحوظا فيه جانب الاسميّة، وذلك أنّ الإضافة من خصائص الأسماء، أمّا أخذ الفاعل والمفعول، فالأصل فيه للفعل،

[1] – المرجع نفسه، ج٣، ص٣٦.
[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج٣، ص١٢٤.
[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج٣، ص ١٣١.
[4] – المرجع نفسه، ج٣، ص١٣٢.

فأنت تقول: (هذا بائعٌ السّمكَ) بمعنى:(يبيع)، وتقول: (رأيت محمدا آكلا تفاحة) بمعنى يأكلها، فإذا قلت: (هذا بائع السّمكِ وآكل التّفّاحِ) بالإضافة دلّ على الذّات كما تقول: (مالك الدار)"[1].

١-٢-٥- **التّوابع:**

أ- **النّعت:** جاء في معاني النّحو أنّ ذكر النّعت مع المنعوت تتعدّد أغراضه بحسب المقام، فقد يأتي للتّخصيص أو التّوضيح (وهو ما يقابل التّقييد في نظريّة النّحو الوظيفيّ) وقد يأتي للثّناء والمدح أو الذّمّ والتّحقير أو التّرحم أو التّوكيد ... (وهو ما يقابل الوجه في نظريّة النّحو الوظيفيّ) وهذه الأغراض إنّما هي أغراض للمتكلّم يوردها مراعيا حال المخاطب، وطبيعة المتحدّث عنه[2].

كما نبه السامرائي إلى الخصوصية التداولية للنّعت بالمصدر، هذه الصورة تعكسها وظيفة المبالغة في اتّصاف الموصوف بتلك الصّفة "فإنّ قولهم : (مررت برجل عدل) معناه أنه مرّ برجل هو العدل، أي لكثرة ممارسته إيّاه واتّصافه به أصبح هو العدل نفسه"[3].

كما عالج صورة قطع النعت وأثبت أنّها مرهونة بطبقة مقاميّة مفادها "أنّ الموصوف مشتهر بهذه الصّفة، معلوم بها عند السّامع كما عند المتكلّم، ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت: (مررت بمحمد الكريمُ) كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به، بخلاف قولك: (مررت بمحمد الكريمِ) فإنّك قد تريد بذلك أن تميّزه عن غيره وتبيّنه له، فالقطع لا يكون إلا إذا كان الموصوف مشتهرا بالصّفة معلوما بها حقيقة أو ادّعاء"[4].

ب- **العطف:** ذكر **السّامرائي** مقامات استعمال كلّ أداة من أدوات العطف، "فإذا كان المقام مقام تطويل جئت بـ(ثُمَّ)، وإذا كان المقام مقام تقصير جئت بالفاء، فتقول مثلا: (ألا ترى إلى فلان كيف نشأ من أبوين فقيرين، ثمّ كبر، ثمّ ساد، ثمّ انتزع الملك من بني فلان، وحكم ما شاء الله له أن يحكم، وبقي أولئك يتربّصون به ويستعدّون ويجمعون عليه الأنصار ثمّ انقضّوا عليه فأهلكوه) فإذا أردت أن

[1] - فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٣، ص١٣٢.
[2] - ينظر: المرجع نفسه، ج٣، ص ص١٨١- ١٨٢.
[3] - المرجع نفسه، ج٣، ص١٩٠.
[4] - المرجع نفسه، ج٣، ص١٩٥.

تقصر قلت: (ألا ترى إلا فلان كيف ساد وملك، فإذا هو بعد مدّة كأن لم يكن، فأصبح أثرا بعد عين وغيبا بعد شهود) ولكلّ مقام مقال"[1].

– هناك بعض الأدوات المتقاربة الدّلالة، لكن، لكلّ واحد منها سياقها الذي تستعمل فيه، مثال ذلك (أو) و(أم)، فما هي خصوصية استعمال كلّ أداة؟، جاء في معاني النحو: "يستعمل النّاس اليوم، حتّى المتأدّبون منهم، (أم) و(أو) بمعنى واحد فيقولون: (أحضر محمد أو خالد؟) بمعنى: (أحضر محمد أم خالد؟)، ويجيبون على الاثنين بالتّعيين فيقولون: (حضر محمد) أو(حضر خالد) وهذا غير صحيح؟ وذلك لأنّ السّؤال بـ(أم) يقصد به التّعيين، ولا يقصد بـ(أو) ذلك، فإذا قلت: (أحمد عندك أم خالد) كان المعنى: (أيّهما عندك؟) ويكون الجواب: (محمد) مثلا؛ وذلك أنّ السّائل يعلم أنّ أحدهما عنده ولكن لا يعلم من هو، وإذا قال: (أمحمد عندك أو خالد) كان المعنى: (أعندك واحد منهما؟) فيكون الجواب (نعم) أو (لا) وهكذا أبدا يكون تقدير (أم) بـ(أيّهما) و(أو) بـ(أحدهما)"[2].

– أرجع قضيّة العطف على اللّفظ إلى المعنى والمقصد؛ فقولنا: "(ليس زيد بقائم ولا قاعدا)، المعطوف فيه ليس على إرادة الباء؛ ومعنى ذلك أنّ الخبر مؤكّد والمعطوف غير مؤكّد، فإنّك نفيت القيام نفيا مؤكّدا، ونفيت القعود نفيا غير مؤكّد، فإذا جررت المعطوف فقلت: (ليس محمد بقائم ولا قاعد) كان نفي القعود مؤكّدا أيضا كنفي القيام"[3].

١-٢- ٦- **الأساليب**: الأساليب المقصودة هي الأساليب التي تنبنى عليها أحكام نحويّة، وخصّص لها النّحاة نصيبا من معالجاتهم التبويبيّة كأسلوب الشّرط وأسلوب التّوكيد والنّفي والاستفهام ... وإن لم يتناولوها بمصطلح الأساليب.

أ- **أسلوب الشّرط**: تناول **السّامرائي** في هذا الأسلوب الأحكام النّحويّة المتعلّقة بأجزائه (فعل الشّرط وجوابه، أدوات الشّرط ...) وهو تناول غير متوفّر عند الوظيفيّين (المدونة المتوكّليّة) الذين اكتفوا بإيراد أنّه صيغة mood، ثمّ صارت الصّيغة جزءا من الوجه دون إيراد تحليلات ولا تبريرات كافية. من القضايا التي عالج فيها صاحب معاني النّحو علاقة البنية بالوظيفة في هذا الأسلوب:

[1] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٣، ص٢٣٥.

[2] – المرجع نفسه، ج٣، ص٢٥٦.

[3] – المرجع نفسه، ج٣، ص٢٦٥.

أ- هناك أغراض معيّنة لإيراد فعل الشّرط بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع، فقد يكون غرض اختيار الفعل الماضي "حصول الحدث مرّة، في حين أنّ المضارع قد يفيد افتراض تكرّر الحدث وتجدّده، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ (البقرة/٢٧١) فجاء بالفعل المضارع؛ وذلك لأنّ هذه الأحداث تتكرّر وتتجدّد، وقال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾ (البقرة/٢٣٠) فجاء بالفعل الماضي، وذلك لأنّ الطلاق لا يتكرّر تكرّر الصّدقات"[1].

ب- ردّ فكرة أن يدلّ أسلوب الشرط على المستقبل فقط، فقد يدلّ على الحاضر كما يدلّ على المضي، والنّصوص العربيّة الفصيحة تثبت ذلك "فقد يأتي الشّرط للدّلالة على المضي وذلك إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماض، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ (المائدة/١١٦) والمعنى: أنك تعلم ذلك إذا كان قد صدر منّي، والنّحاة يؤولون ذلك على أنه (إن ثبت أني كنت قلته، أو إن يثبت في المستقبل أنّي كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك علمته) وهو تأويل بعيد، فكيف يقول لربّه إن يثبت في المستقبل وهو في خطاب الله عزّ وجلّ، وهل الله جاهل ذلك وقت الخطاب حتى يثبته له في المستقبل"[2]، وقد يدلّ على الحال مع قرينة تدلّ على ذلك؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ (البقرة/٢٣) وهذا افتراض لحالهم آنذاك[3].

ج- اختيار أداة من أدوات الشّرط يخضع خضوعا كبيرا للوظيفة أو الغرض، حيث تستعمل "(إنّ) في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والموهومة والنادرة والمستحيلة وسائر الافتراضات

[1] - فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٤، ص٥٧.

[2] - المرجع نفسه، ج٤، ص٦٤.

[3] - المرجع نفسه، ج٤، ص٦٨.

الأخرى"[1]، أمّا (إذا) "فتستعمل للمقطوع بحصوله، وللكثير الوقوع"[2]، بينما تستعمل (كيفما) لبيان الحال، و(من) تكون شرط للعاقل ... وهكذا.

د- الفاء و(إذا) الواقعتان في جواب الشّرط لا يتناوبان ولا يغني أحدهما عن الآخر، إذ الفاء "تفيد السّبب ولا تفيد المفاجأة، وهناك فرق بين السّبب والمفاجأة، ألا تحسّ فرقا في المعنى بين قوله: "وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون" والقول (فهم يسخطون) ألا ترى أنّ في الأوّل سرعة تغيّر ومفاجأة في الموقف، وأمّا الثّاني فسبب محض، وليس فيه معنى المفاجأة"[3]، ونظرا للفرق الدّلالي بينهما فإنّهما قد يقعان معا في سياق واحد "لكن ليس توكيدا، إذ ليسا هما بمعنى واحد حتى يفيد اجتماعهما التّوكيد، بل يجمع معنيي الفاء و(إذا) فيراد باجتماعهما السببية والمفاجأة؛ قال تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٩٧﴾ (الأنبياء/ ٩٦-٩٧) فجمع بين الفاء و(إذا) لإرادة معنيي السّبب والمفاجأة، وليس حذف أحدهما يغني عن الآخر عن ذكره ... بل إذا حذف أحدهما لم يؤدّ الآخر معناه"[4].

ب- **أسلوب التّوكيد**: إيراد المؤكّدات مرهون بنوع الخبر وحال السّامع أو موقفه منه، وإذا كان **المتوكّل** قد نبّه إلى مفهوم التوكيد مستعملا مصطلح التّقوية، فإنّ **السّامرائي**، متّبعا النّحاة المتقدّمين، قد تتبّع مظانّ ورودها وحدد المجال الذي تؤكّده، فقد يؤكد "الحكم كلّه أو جزءا منه، وقد تؤكّد لفظة بعينها أو تؤكّد مضمون اللّفظة أو غير ذلك، فتقول: (إن محمدًا مريض) و(محمد مريض) فهذا تأكيد للحكم، وتقول: (محمد نفسه مريض) فهنا تأكيد لكلمة واحدة، وتقول: (محمد ساع إلى الخير سعيًا) فهنا تأكيد للحدث الذي تضمّنه اسم الفاعل، وتقول: (أدلجت ليلا) فهذا تأكيد للزّمن الذي تضمّنه الدّلج، لأنّ الدّلج هو السّير في اللّيل خاصّة، وتقول: (لك علي مائة دينار اعترافا) فهذا تأكيد لمضمون الجملة لأنه اعتراف بالدّين"[5]، وألفاظ التّوكيد يختلف إيرادها بحسب نوع المؤكّد، من ذلك:

---

[1] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٤، ص٦٨.

[2] - المرجع نفسه، ج٤، ص٧١.

[3] - المرجع نفسه، ج٤، ص١١٦.

[4] - المرجع نفسه، ج٤، ص١١٦.

[5] - فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٤، ص١٣١.

١- ما يراد به "رفع احتمال إرادة مضاف أو بعبارة أخرى رفع احتمال إرادة غير المذكور، فترفع الاحتمال بذكر النّفس والعين ومشتقّاتها مضافين إلى ضمير المؤكّد، وذلك كما إذا قلت: (رضيت البنت بالمهر) فقد يحتمل أنّ المراد: رضي أبوها أو وكيلها أو نحو ذلك؛ فإذا قلت: (رضيت البنت نفسها بالمهر) فقد رفعت كلّ احتمال آخر عدا البنت، وكان المعنى أنّ البنت هي التي رضيت بالمهر، فكلمة (نفس) هنا أزالت احتمال إرادة غير المذكور وقرّرت أنّ المذكور هو المعني بالحكم"[١].

٢- ومنها ما يؤتى به لرفع "احتمال إرادة الشّمول، وذلك نحو أن تقول: (أقبل الطلاب) فإنّ هذا القول يحتمل أنّ المقبلين هم أكثر الطّلاب، وليس فيه تنصيص على قصد العموم والإحاطة، فإذا أردت التّنصيص على قصد العموم رفعت هذا الاحتمال فقلت: جاء الطّلاب كلّهم أو جميعهم أو أجمعون أو نحو ذلك فيفيد الإحاطة والشّمول"[٢].

٣- التّوكيد اللّفظي يؤتى به لأغراض كثيرة أبرزها "أن يدفع المتكلّم ضرر غفلة السّامع أو عدم الإصغاء، فإذا ظنّ المتكلّم أنّ السّامع غافل عن سماع اللّفظ فلابدّ أن يكرّر له اللّفظ ليدفع هذا الضّرر ولا ينفع هنا التّوكيد المعنوي"[٣]، ومنها "أن يدفع عن السّامع ظنّه بالمتكلّم الغلط، فإذا كان المتكلّم ظنّ أنّ السّامع يعتقد أنّ المتكلّم قد غلط في ذكر اللّفظ، فقد ذكر (خالدًا) مثلا وهو يريد (محمدًا) فلابدّ أن يكرّر اللّفظ ليزيل هذا الظّنّ من ذهن السّامع ولا ينفع هنا التّوكيد المعنويّ أيضا"[٤]، وقد يكون "للتّهويل والتّعظيم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٨﴾ (الانفطار/١٧-١٨) فقد كرّر الآية لتهويل ذلك وتفخيمه"[٥].

ج- **أسلوب النّفي**: عرض **السّامرائي** للدّلالات الاستعماليّة لكلّ أداة من أدوات النّفي (لم، لن، ليس ...) ذاكرا مجال كلّ واحدة منها، فـ(لم) لنفي الفعل المضارع وقلب زمنه إلى الماضي، و(ليس) لنفي الجملة الاسميّة مقيّدة الزّمن في الحال عند الإطلاق، فإن وجدت قرينة كانت بحسب تلك القرينة

[١] - المرجع نفسه، ج٤، ص١٣٩.
[٢] - المرجع نفسه، ج٤، ص١٣٨.
[٣] - المرجع نفسه، ج٤، ص١٥٢.
[٤] - المرجع نفسه، ج٤، ص١١٣.
[٥] - المرجع نفسه، ج٤، ص١٥٤.

(المضي، الحال، الاستقبال)، و(ما) لنفي الجملة الاسميّة والفعليّة ...[1]، كما عرض للعلاقة التي تربط البنية التّركيبيّة للجملة بالنّفي، فإذا ولي النّفي اسم غيره إذا وليه فعل، والنّفي مع تقديم المسند إليه يختلف عنه مع تقديم المسند[2].

د- **أسلوب الاستفهام**: عرض **السّامرائي** للقوّة الإنجازيّة الأصل للاستفهام، ثمّ للقوى الإنجازيّة الفرعيّة التي تتغيّر بحسب المقام، كما عرض: كيف أنّ المستفهم عنه يتغيّر بحسب ما يلي أداة الاستفهام (الهمزة).

هـ- **أسلوب التّعجب**: هناك صيغ كثيرة للتّعجب منها القياسيّة (ما أفعله، أفعل به) ومنها السّماعيّة، وإذا ما أريد مناقشتها من منظور وظيفيّ فإنّ السّؤال الذي يطرح: هل هي بنى متساوية تؤدّي وظيفة التّعجب دون فرق بينها؟ هذا ما حاول **السّامرائي** أن يعالجه؛ حيث ذكر أنّ مثل: (ما أحسن محمدًا) "تعجّب انفرادي يقوله المرء متعجّبا من حسن محمد، وأمّا (أحسن بمحمد) فهو دعوة إلى التّعجب من حسن محمد، فأنت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التّعجب؛ يدلّك على هذا تحويله إلى صورة الأمر"[3]. وفي مقابل هاتين الصّيغتين هناك صيغة أخرى تأتي بتحويل الفعل وصياغته على وزن (فَعُل)، والفرق بينها وبين غيرها من صيغ التّعجب أنّه يؤتى بها "للتّعجّب على وجه الاستمرار والثّبات، وذلك أنّ (فعُل) يدلّ على الثّبوت أصلا أو تحويلا؛ فقولك: (ما أحسن هذا المكان) يصف المكان بالحسن في وقت تعجّبك، وأمّا (حَسُنَ هذا المكان) فإنه يفيد التّعجب من هذا الحسن فهي حسنة على وجه الدّوام؛ قال تعالى في وصف الجنة: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٧٦﴾﴾ (الفرقان/ ٧٦) فهي حسنة على وجه الدّوام، وقال يصف رفقة أهل الجنّة: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ (النساء/٦٩) يصفهم بالحسن على وجه الدّوام والاستمرار"[4].

وبعد هذه العجالة يحق لنا أن نقول إنّه لا يشترط في بناء نحو وظيفي عربي أن نعتمد آليات ومبادئ نظريّة أخرى غير النّظرية العربيّة ما دام الأمر مرهونا بالنّتائج، والنّتائج تثبت أنّ ثمة معالجات

[1] – ينظر: فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٤، ص١٨٩ وما بعدها.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج٤، ص٢٢٢.

[3] – المرجع نفسه، ج٤، ص٢٨٦.

[4] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٤، ص٢٩٠.

وظيفيّة دقيقة جدّا قدّمها علماء العربيّة تجعل غيرهم محتاجا إلى التفاتاتهم كما هو الحال مع كتاب معاني النّحو، لكن، هذا الكلام لا يجعلنا نقصي معالجات مغيّبة عندهم تحتاج إلى إثراء يضاف إلى رصيدهم.

الفصل الثّاني:

معالم الوظيفيّة في التّراث اللّغويّ العربيّ

(الدّرس البلاغي)

إذا كان علم النّحو قد حدّد زاوية نظره، خاصّة عند المتأخّرين، في ما يجوز وما لا يجوز من التّراكيب بمعزل عن استحضار الموقف التّواصليّ الذي قيل فيه، وبمعزل عن ربطه بمتكلّم ينجزه ومستمع يستقبله، فإنّ البلاغة قد ركّزت، في مضامينها ومفرداتها ومعالجتها، على زاوية ربط المقال بالمقام الذي أنجز فيه، يقول **ابن خلدون**: "إنّ الأمور التي يقصد المتكلّم بها إفادة السّامع من كلامه هي: إمّا تصوّر مفردات تسند ويسند إليها، ويفضي بعضها إلى بعض، والدّلالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف، وأمّا تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويدّل عليها بتغير الحركات وهو الإعراب، وأبنية الكلمات، وهذه كلّها هي صناعة النّحو، ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات، المحتاجة للدّلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدّلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه، وإذا لم يشمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العرب، فإنّ كلامهم واسع، ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة"[١]، ومن ثمّة فالبلاغة هي تمام علم النّحو، وهو لها كالأصل للفرع، وهذا يعني أنّه لا استقلاليّة ولا تعارض بين النّحو والبلاغة، وقد أحسن **السّكّاكيّ** حين بنى كتابه (مفتاح العلوم) على هذا التصور، قال:"وأوردت علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان..."[٢]، والتّمام يعني الإكمال والتّجاوز مع عدم الإلغاء، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ علماء العربيّة لم يكونوا يرون بالفصل بين مختلف العلوم، بل، بالعكس تماما، كانوا يظنّون أنّها متكاملة مترابطة يحتاج بعضها إلى بعض، وأبرز مثال على هذا ما خلّفوه من كتب بنوها على فكرة التّكامل كالكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد والمفصّل للزمخشري، والمفتاح للسّكاكي ... والذي اقتضى منهم هذا محاولة الإحاطة بكلام العرب من جميع الجهات دفعا لأي خلل يمكن أن يمسّ بنيته، يقول **السّكّاكيّ**: "إنّ الغرض الأقدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عن الخطإ في كلام العرب، وأردت أن أحصّل هذا الغرض، وأنت تعلم أنّ تحصيل الممكن لا يتأتّى بدون معرفة جهات التّحصيل واستعمالها، لا جرم أنّا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة أنواع مذيّلة بأنواع أخرى مما لا بدّ من معرفته في غرضك، لتقف عليه ثمّ الاستعمال بيدك، وإنما أغنت هذه لأنّ مثارات الخطإ إذا تصفّحتها ثلاثة: المفرد، والتأليف، وكون المركب مطابقا لما يجب أن يتكلّم به، وهذه الأنواع بعد علم

[١] – ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص، ٥٧٠.

[٢] – السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ص٦.

اللّغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخطّ إلى النّظم، فعلما الصّرف والنّحو يرجع إليها في المفرد والتّأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير"[1].

ويمكن القول إنّ البلاغة نظريّة وظيفيّة [2]، ذلك أنّها تبحث في كيفيّة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، رابطة بين المقام والمقال، ومما يدلّ على هذا مضامينها والتّعاريف التي ارتضيت لها؛ أورد **القزويني** في التلخيص أنّ بلاغة الكلام "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، وهو [مقتضى الحال] مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام كلّ من التّنكير والإطلاق والتّقديم والذّكر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذّكيّ مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام"[3]، وقد قرّر **السّكّاكيّ** هذا الأمر قبله فقال: "ثمّ إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك، حسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصا بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أو الإطناب أعني طيّ جمل عن البين ولا طيّها، فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك"[4]، **والسّكّاكيّ** بهذا يركّز أكثر ما يركّز على كيفيّات المطابقة، وأنّ من أحاط معرفة بهذه الكيفيّات فهو البليغ. وهذه النّتيجة تذكّرنا بعنصرين من أهمّ العناصر المقرّرة في نظريّة النّحو الوظيفي وهما: ١- أسبقيّة وتأثير الوظيفة على البنية ٢- القدرة

[1] - السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص٨.

[2] - على الأقلّ عند حدود الهدف المركزي؛ أعني الربط بين البنية والوظيفة وتبعيّة الأولى للثّانية، أمّا إذا نظر إلى بقية الأهداف الأخرى من تحقيق للكفاية النّمطيّة والكفاية الإجرائيّة ...، فلا شكّ أن نظريّة النّحو الوظيفي تتجاوز البلاغة العربيّة تجاوزا كبيرا.

[3] - أبو العباس أحمد بن يعقوب المغربي، **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣)، م١، ص ص١٦- ١٧.

[4] - السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص١٦٩.

التّواصلية (البليغ هو من يمتلك قدرة تواصليّة)، وبناء عليه يمكن القول أنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ تتقارب وتتقاطع مع البلاغة العربيّة في الأمور الجوهريّة التي قامت عليها، حيث تكاد تبلغ معها حدّ التطابق لولا اختلاف في المنطلقات والتّصورات والمفاهيم والمصطلحات وبعض طرق النّظر والمعالجة.

وسيتتبّع البحث ملامح الوظيفيّة في الدّرس البلاغيّ العربي معتمدا على مصدرين من مصادره، الأوّل منهما هو كتاب دلائل الإعجاز للإمام **الجرجاني** والآخر هو مفتاح العلوم **للسّكّاكي**، ويعدّ هذان المصدران أفضل ما خلّف في تاريخ هذا العلم، حيث نجد أنّ **الجرجاني** جمع بين التّذوق والتّحليل والقاعدة، وإن لم يكن هذا الجمع شاملا مستوعبا جميع القضايا والأبواب، وهو الأمر الذي حاول أن يحقّقه **السّكّاكيّ**؛ جاء في كتاب تلخيص المفتاح: "وكان القسم الثالث من (مفتاح العلوم) الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السّكّاكيّ، أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا، لكونه أحسنها ترتيبا، وأتمها تحريرا، وأكثرها للأصول جمعا"[١]، ومن رام تعلّم قواعد البلاغة وكيفيّة تفعيلها فعليه أن يجمع بين هذين المصدرين.

يضاف إلى هذا التّكامل بين التّقعيد والتّحليل تكامل آخر مفاده أنّ إحداهما يسعى إلى وضع نموذج للمخاطب والآخر يسعى إلى وضع نموذج للمتكلّم؛ الأوّل يمثله **السّكّاكيّ** والآخر يمثّله **الجرجاني**، يقول **المتوكل**: "يبسط **السّكّاكيّ** في ثنايا كتابه (مفتاح العلوم) ما يسمّيه (علم الأدب)، علم الأدب هذا يمكن أن يفهم على أنّه منهج لتحليل العبارات اللّغوية انطلاقا من لفظها نحو معناها، يقوم هذا المنهج على التّمييز بين ثلاثة مستويات يضطلع ببنائها ويربط بعضها ببعض، ثلاثة أنساق من القواعد (أو المكوّنات)"[٢]، بينما نجد أنّ **الجرجاني** انتهج منهجا "لبناء العبارات اللّغوية على أساس معناها ... يضع **الجرجاني** أساسا لإنتاج العبارات اللّغوية ما يسمّيه الكلام القائم بالنّفس المروم التّعبير عنه. الكلام القائم بالنفس، عند **الجرجاني**، ... شقّان: (غرض) (خبر، استفهام، أمر ...) ومجموعة من الوحدات المعجميّة حاملة لمداليل معينة. المعنى، إذن، غرض هو الدافع لإنتاج العبارة ومضمون يناسب الغرض المتوخّى تحقيقه ... ينقل مستوى المعنى بواسطة قواعد

---

[١] – أبو العباس أحمد بن يعقوب، **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**، م١، ص١٣.

[٢] – أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١٨١.

النّظم إلى مستوى اللّفظ حيث تجري قواعد تعليق المفردات بعضها ببعض وترتيب بعضها بالنّظر إلى بعض طبقا للغرض المنشود تحقيقه"[1]، كلّ هذه الأسباب تعطي تبريرا قويّا لاختيار هذين المصدرين.

١- ملامح الوظيفيّة عند الجرجاني: من المعلوم أن ليس كتاب الدّلائل في جوهره كتاب بلاغة بل هو كتاب سعى به مؤلفه إلى التّنقير والبحث عن موطن الإعجاز ومكمن التفوق الذي اتّصف به القرآن الكريم، والذي جعل العرب يعترفون بعجزهم وعدم مقدرتهم على مضاهاته أو الإتيان بشبيهه ومثيله.

وقد رأى أنّ سبيل الوصول إلى بيان مكمن الإعجاز هو وصف اتّصف به النّصّ ذاته، ولذلك يجب أن يطلب منه هو نفسه لا من شيء خارج عنه؛ يقول: "لا يزال البرهان منه لائحا معرضا لكلّ من أراد العلم به، وطلب الوصول إليه، والحجّة فيه وبه ظاهرة لمن أرادها، والعلم بها ممكنا لمن التمسه؟ فإذا كنت لا تشكّ في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أنّ الوصف الذي له كان معجزا قائم فيه أبدا، وأنّ الطّريق إلى العلم به موجود والوصول إليه ممكن"[2]، ويقول عن معرفة العرب بعجزهم: "أيجوز أن يكون تعالى قد أمر نبيّه صلّى الله عليه وسلّم بأن يتحدّى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمثله، من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذي إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف، كانوا قد أتوا بمثله؟ ولابدّ من (لا) لأنّهم إن قالوا: (يجوز)، أبطلوا التّحدّي، من حيث أنّ التّحدّي، كما لا يخفى، مطالبة بأن يأتوا بكلام على وصف، ولا تصحّ المطالبة بالإتيان به على وصف من غير أن يكون ذلك الوصف معلوما للمطالب ..."[3].

وفي سبيل بيان هذا الوصف وتحديد جوهره والتّدقيق في الجهة التي يكون منها عرض جلّ مباحثه جامعا إيّاها بين عنصري ثنائيّة جنس المزيّة وأمر المزيّة؛ جنس المزيّة يعنى ببيان من أيّ شيء هي؟ أمن المعاني أم من الألفاظ أم من شيء آخر؟ أمّا أمرها فيعنى بتحديد كيفيّاتها وتوصيف كيف تكون وكيف تعرض؟ يقول **الجرجاني**: "قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزيّة، وأنّها من حيّز المعاني دون الألفاظ، وأنّها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك،

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١٨٥.

[2] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٠.

[3] - المرجع نفسه، ص٣٨٥.

وتعمل رويّتك وتراجع عقلك، وتستنجد في الجملة فهمك، وبلغ القول في ذلك أقصاه، وانتهى إلى مداه، وينبغي أن نأخذ الآن في تفصيل أمر المزيّة وبيان الجهات التي منها تعرض"[1]، ويقرّر بعد مناقشة مستفيضة أنّ المزيّة من حيث جنسها مرجعها إلى المعاني لا إلى الألفاظ، وفي هذا الصّدد تولّدت "كلّ السّياقات والحجج التي أوردها للردّ على الذين علّقوا المزيّة باللّفظ دون المعنى أو بالغوا في تقدير قيمة اللّفظ على حساب المعنى"[2]، أمّا أمرها فيرجع إلى النّظم فهو أساس التّفوّق ومناط المفاضلة. والعرب، كما يقول **الجرجاني**، إنّما "أعجزهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثل وسياق كلّ خبر، وصورة كلّ عظة وتنبيه وإعلام وتذكير وترغيب وترهيب، ومع كلّ حجة وبرهان وصفة وتبيان، وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها كلامها، ولفظة ينكر شأنها أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتّساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما والتئاما، وإتقانا وإحكاما، لم يدع في نفس بليغ منهم، ولو حكّ بيافوخه السّماء موضع طمع، حتى خرست الألسن عن أن تدّعي وتقول، وخذيت القروم فلم تملك أن تصول"[3].

هذه الخصائص التي تميّز بها القرآن يجمعها مفهوم النّظم، ذلك أنّ النّظم كما يقول **الجرجاني**: "اعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النّحو) وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها"[4]، وأساس هذا وجوهره هو التّعليق بين الكلم حيث "تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثّاني صفة للأوّل أو تأكيدا له أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا أو تتوخّى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنّيا، فتدخل عليه الحروف

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٦٤.

[2] – حمادي صمود، **التّفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس (مشروع قراءة)**، (تونس: المطبعة الرسمية للجامعة التونسية، ط١، ١٩٨١)، ص٤٩٧.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٣٩.

[4] – المرجع نفسه، ص٨١.

الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى ذلك القياس"[1].

لكن، إذا كانت معاني النّحو مشتركة بين جميع متكلّمي العربيّة فكيف تتفاضل الخطابات وكيف يكون بعضها أبلغ من بعض؟ ينبّه الجرجاني إلى أنّه: "لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى حتّى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها"[2]، كما ينبّه إلى أنّ هذه المزايا "أمور خفيّة ومعان روحانيّة أنت لا تستطيع أن تنبّه السّامع لها، وتحدث له علما بها حتّى يكون مهيّئا لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لها في نفسه إحساسا بأنّ من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزيّة على الجملة، ومن إذا تصفّح الكلام وتدبّر الشّعر فرّق بين موقع شيء منها وشيء"[3]، وبناء عليه فالنّظر إلى النّظم هو نظر في خصوصيّة الاختيار ونظر في تناسق الدّلالات وتلاقي معانيها على الوجه الذي اقتضاه الفكر، نظر "في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(ينطلق زيد) و(منطلق زيد) و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) و(زيد هو المنطلق) و(زيد هو منطلق ...) "[4]، والذي يعكس هذا ويظهره إنّما هو بنية الكلام.

وهذا التّصوّر الذي قدّمه **الجرجاني** للنّظم هو أساس البلاغة وجوهرها؛ ذلك أنّ فيه تجاوزا لأصل المعنى إلى معانٍ أخرى لا تدرك إلا بالتّفكّر وإدمان النّظر، ويجب أن يعلم أنّ "لا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصحّ لتأديته، وتختار له اللّفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه وأتمّ له وأحرى بأن يكسبه نبلا ويظهر فيه مزيّة"[5]، إنه بعبارة أخرى المواءمة أو المطابقة بين المعنى واللّفظ أو الوظيفة والبنية، وتعدّ هذه النّقطة من أهمّ ملامح الوظيفيّة عند **الجرجاني**.

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٥٥.

[2] – المرجع نفسه، ص٢٥٨.

[3] – المرجع نفسه، ص٥٤٧.

[4] – المرجع نفسه، ص٨١.

[5] – المرجع نفسه، ص٤٣.

لكن، ما هو تصوّره للعلاقة بينهما؟، وهل يرى بتأثير المعنى في المبنى؟ وما هي صور الربط التي أوردها لهذا التّأثير؟ للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها مما له تعلّق بكشف الجوانب الوظيفيّة عند الجرجاني يعالج البحث النّقاط الآتية :

١-١- وظيفة اللّغة: يورد **الجرجاني** أنّ الوظيفة الأساس للّغة هي إقامة التّواصل بين متكلّميها، بل جعل هذه الحقيقة من الأمور البديهية التي لا يختلف فيها اثنان يقول: "الدّلالة على الشّيء هي لا محالة إعلامك السّامع إيّاه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولا عليه، وإذا كان كذلك، وكان مما يعلم ببدائه المعقول أنّ النّاس إنّما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السّامع غرض المتكلّم ومقصوده فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره"[١].

١-٢- التّواصل: لا يكون بالمفردات وإنما يكون بالجمل المقتفي في بنائها آثار المعاني؛ يدلّك على هذا تفريقه بين نظم الحروف (الذي يكون في المفردات) ونظم الكلم (الذي يكون في الجمل والنّصوص)، يقول: "نظم الحروف هو تواليها في النّطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه ... وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس"[٢]، وإيراده كذلك أنّ الفائدة إنما تحصل "بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة"[٣].

١-٣- لا نظم بلا تعليق: يدلك على هذا ما ذهب إليه من أنه "مما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنّه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النّحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكّر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال (فعل) فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك"[٤].

---

[١] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٥٣٠.

[٢] - المرجع نفسه، ص٤٩.

[٣] - المرجع نفسه، ص٤٤.

[٤] - المرجع نفسه، ص٤١٠.

١–٤– الوظيفة سابقة على اللفظ: والوظيفة المقصودة ههنا تشمل المعنى المراد تبليغه وكلّ ما له تعلّق به، يقول الجرجاني: "إنّ الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنّها، لا محالة، تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلا في النّفس وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أوّلا في النّطق، فأمّا أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنّظم والتّرتيب، وأن يكون الفكر في النّظم الذي يتواصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظّنّ"[١]، وينصّ على هذا في موضع آخر فيقول: "لا يتصوّر أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنّك تتوخّى التّرتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النّفس، علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النّطق"[٢].

١–٥– النّظم بين المتكلّم والمتلقّي: يربط **الجرجاني** النّظم، بدرجة أولى، بمتكلّمه ومنجزه، فالمقصد والمعاني والتّعليق والصّياغة التي هي عمدة النّظم ينجزها المتكلّم؛ يدلّك على هذا ما أورده من أنّ "النّظم والتّرتيب في الكلام ... عمل يعلمه مؤلّف الكلام في معاني الكلم"[٣]، وأنّ "الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلّف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السّامع"[٤]، وأنّ هذا النّظم هو نتاج فكره وتدبّره، ف"الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتّبة إلا من بعد أن يفكّر في المعاني ويرتّبها في نفسه"[٥]، ثمّ إنّه "إذ قد ثبت أنّ الخبر وسائر معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها لبّه فاعلم أنّ الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها، وصادرة عن القاصد إليها"[٦]، وفي ربط **الجرجاني** بين النّظم والمتكلّم

---

[١] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٥٢.

[٢] – المرجع نفسه، ص٥٤.

[٣] – المرجع نفسه، ص٣٥٩.

[٤] – المرجع نفسه، ص٤١٧.

[٥] – المرجع نفسه، ص٤٥٤.

[٦] – المرجع نفسه، ص٥٤٥.

تأكيد للفكرة السّابقة التي أوردها **المتوكّل**، وهي أنّ **الجرجاني**، مما يفهم من قراءة كتابه، يسعى إلى وضع نموذج للمتكلّم.

لكن، ما دور السّامع عنده؟ وهل هو مستحضر؟ وهل له علاقة بالنّظم؟.

إذا كان المتكلّم يرتّب ألفاظ كلامه على حذو ترتيب المعاني في نفسه، فإنّ السّامع عند **الجرجاني**، يعكس هذه العمليّة، حيث يتلقّى الألفاظ أوّلا ومنها يفهم المعاني والدّلالات، وهذا معناه أنّ اللّفظ عند السّامع مقدّم على المعنى.

وقد أبى **الجرجاني** إرجاع المزيّة إلى اللفظ، كما أبى أن يربط النّظم بالسّامع؛ لأنّ السّامع لا فضل ينسب إليه إلا فضل التّلقّي، يقول: "ترى الرّجل منهم يرى ويعلم أنّ الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتّبة إلا من بعد أن يفكّر في المعاني ويرتّبها في نفسه على ما أعلمناك، ثمّ تفتّشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السّامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتّبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتّبة في سمعه، نسي حال نفسه واعتبر حال من يسمع"[1]، فالسّامع لا دور له في تميز النّظم ولا في إنجازه على الوجه الذي ينجزه عليه. لكن، في المقابل، نجد له دور التّذوّق والتّمييز بين أنواع الكلام، وهو مطالب بمعرفة الجهة التي منها كان القرآن معجزاً، وكثيرا ما يكلّمه (السّامع/ المتلقّي) **الجرجاني** واضعا يده على مكمن المزيّة، مثال ذلك قوله: "اعمد إلى ما تواصفوه بالحسن، وتشاهدوا له بالفضل، ثمّ جعلوه كذلك من أجل النّظم خصوصا، دون غيره مما يستحسن له الشّعر أو غير الشّعر، من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غير ذلك مما لا يدخل في النّظم وتأمّله، فإذا رأيتك قد ارتحت واهتززت واستحسنت فانظر إلى حركات الأريحية ممّ كانت؟ وعند ماذا ظهرت؟ فإنّك ترى عيانا أنّ الذي قلت لك كما قلت"[2]، وهذا يدلّ على أنّ الجرجاني ركّز على وضع نموذج للمتكلّم لكنّه لم يغفل وضع نموذج مقابل للمتلقّي.

١-٦- صور الرّبط بين البنية والوظيفة: قدّم **الجرجاني** مجموعة كبيرة من المباحث حاول فيها أن يقنّن لخصوصيّة استعمال كلّ بنية باستحضار الوظيفة التي تعكس كلّ واحدة منها، فعرض للبنيات

---

[1] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٥٥.

[2] - المرجع نفسه، ص٨٥.

التي يكون فيها تقديم وتأخير، كما عرض للبنيات التي تحذف بعض عناصرها أو تذكر، كما ناقش بنية الإثبات ... وسوف ينتقي البحث من كلّ باب أهمّ صوره.

١- **باب التّقديم والتّأخير**: أورد البحث سابقا أنّ **الجرجاني** يحاول بناء نموذج للمتكلّم، كما أورد كذلك أنّه لم يغفل المتلقّي، والمتلقّي، عادة، هو الشّخص الذي يتلقّى المنظوم ويسعى إلى معرفة مكمن المزيّة والتفوّق، ويلاحظ استحضاره استحضارا بارزا في هذا الباب، ولبيان خصوصيّة قضايا التّقديم والتّأخير يقدّم **الجرجاني** للمتلقّي مجموعة نقاط تسعفه في معرفة الخصوصيّات والسّعي في طلبها، هذه النّقاط هي:

أ- الانطلاق من بنيات أصل تعكس أصل المعنى، هذه البنيات بنيات مجرّدة، تجرّد اعتمادا على ما يوفّره النّحو، وبواسطته يميّز في العناصر المقدّمة بين عناصر تقدّم على نيّة التّأخير وأخرى تقدّم لا على نيّة التّأخير، وضابط كلّ واحد منهما هو بقاء العنصر موسوما بحكم نحويّ معيّن أو تغيّره، قال **الجرجاني**: "تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التّقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ... وتقديم لا على نيّة التّأخير، ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه"[١].

ب – تقديم أحد عناصر بنية الجملة تعكسه وظيفة أو غرض يريد المتكلّم أن يبلّغه، وقد دعا **الجرجاني** إلى استحضار الغرض أو الوظيفة التي استدعت هذا التّقديم وعدم الاكتفاء بالعبارات المجملة (التّقديم لأجل العناية والاهتمام) يقول **الجرجاني**: "وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنه قدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ"[٢].

ت – اطّراد ربط التّغيّر في البنية بالوظيفة، ومن "الخطإ أن يقسّم الأمر، في تقديم الشيء وتأخيره، قسمين: فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلّل تارة بالعناية وأخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب ... ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارة ولا يدلّ أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام، أنّه قد اختصّ بفائدة لا

[١] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٠٦.

[٢] – المرجع نفسه، ص١٠٨.

تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك القضيّة في كلّ شيء وكلّ حال"[1]، وتبعا لهذه النّقاط يحلّل القضايا المتعلّقة بالتّقديم والتّأخير.

١-١- **التّقديم والتّأخير في جملة الاستفهام بالهمزة:** العنصر المستفهم عنه يموقع بعد أداة الاستفهام مباشرة فإذا قلت "(أفعلت؟) فبدأت بالفعل، كان الشّكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم، كان الشّكّ في الفاعل من هو، وكان التّردّد فيه، ومثال ذلك أنّك تقول: (أبنيت الدّار التي كنت على أن تبنيها؟)، (أقلت الشّعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟)، (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأنّ السّؤال عن الفعل نفسه والشّكّ فيه، لأنّك في جميع ذلك متردّد في وجود الفعل وانتفائه، مجوّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن، وتقول: (أأنت بنيت الدار؟)، (أأنت قلت هذا الشّعر؟)، (أأنت كتبت هذا الكتاب؟) فتبدأ في ذلك كلّه بالاسم، ذاك لأنّك لم تشكّ في الفعل أنّه كان، كيف؟ وقد أشرت إلى الدّار مبنيّة، والشّعر مقولا، والكتاب مكتوبا، وإنّما شككت في الفاعل من هو؟"[2]، ومن الرّوائز التي تثبت صحّة هذا التّوجيه أنه يجوز أن نقول:

١) أ- أقلت شعرا قطّ ب- أرأيت اليوم إنسانًا

ولكن لا يجوز أن نقول: ٢) أ- ؟؟ أأنت قلت شعرا قط ب-؟؟ أأنت رأيت اليوم إنسانا . وذلك لأنّ "قيل شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله"[3].

وأنه يصحّ أن تقول جوابا عن المجموعة (١): أ- ما قلت شعرا قطّ ب- ما رأيت اليوم أحدا من الناس.

[1] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١١٠.

[2] - المرجع نفسه، ص١١١.

[3] - المرجع نفسه، ص١١٢.

ولا يجوز أن تقول جوابا عن المجموعة (٢): أ- ما أنا قلت شعرا قطّ   ب- ما أنا رأيت اليوم أحدا من الناس[١].

ويرجع عدم صلاحيته إلى "أن يكون ههنا إنسان قد قال كلّ شعر في الدّنيا، وأكل كلّ شيء يؤكل، ورأى كلّ أحد من النّاس، فنفيت أن تكونه"[٢].

وإذا كان الغرض الأوّل يحمل على الشّكّ من المتكلّم، فإنّ هناك أغراضا أخرى توسّع **الجرجاني** في تحليلها ومناقشتها، من تلك الأغراض التّقرير والإنكار والتّوبيخ، لكن مع المحافظة على الفرق القائم بين البنية التي تلي فيها أداة الاستفهام الاسم والتي تلي فيها الفعل، حيث إنّ استعمال إحداهما يختلف (وظيفة) عن استعمال الأخرى، مثال التّقرير "قوله تعالى، حكاية عن قول نمروذ: ﴿قالوا أَأَنتَ فَعَلتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبراهيمُ ﴿٦٢﴾ (الأنبياء/ ٦٢) لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له، عليه السّلام، وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: (أأنت فعلت هذا؟)، وقال هو، عليه السّلام، في الجواب: ﴿قالَ بَل فَعَلَهُ كَبيرُهُم هذا فَاسأَلوهُم إِن كانوا يَنطِقونَ ﴿٦٣﴾ (الأنبياء/ ٦٣)، ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب: (فعلت أو، لم أفعل)"[٣]. ومثال الإنكار "قوله تعالى: ﴿أَفَأَصفاكُم رَبُّكُم بِالبَنينَ وَاتَّخَذَ مِنَ المَلائِكَةِ إِناثًا إِنَّكُم لَتَقولونَ قَولًا عَظيمًا ﴿٤٠﴾ (الإسراء/ ٤٠)، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ (الصّافات/ ١٥٣- ١٥٤)، فهذا ردّ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدّي إلى الجهل العظيم، وإذا قدّم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل"[٤]، ولكن قد يكون الإنكار في الفاعل ويؤتى بالبنية التي تدلّ على ذلك (تقديم الاسم) والمراد إنكار الفعل من أصله؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُل آللَّهُ أَذِنَ لَكُم أَم عَلَى اللَّهِ تَفتَرونَ ﴿٥٩﴾ (يونس/ ٥٩)، وقوله: ﴿قُل أَرَأَيتُم ما أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِن رِزقٍ فَجَعَلتُم مِنهُ حَرامًا وَحَلالًا﴾ (يونس/ ٥٩)، "ومعلوم أنّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله تعالى، إلاّ أنّ اللّفظ أخرج مخرجه

---

[١] – ينظر: عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص١١٢.

[٢] – المرجع نفسه، ص١٢٤.

[٣] – المرجع نفسه، ص ١١٣.

[٤] – المرجع نفسه، ص١١٤.

إذا كان الأمر كذلك لأن يجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنا من غير الله، فإذا حقّق عليه ارتدع"[1]، إلى غير ذلك من الأغراض.

وهذا الذي ذكره من أغراض تتعلّق بتقديم الاسم أو تقديم الفعل يكون في العمد كما يكون في الفضلات؛ قال **الجرجاني**: "واعلم أنّ حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل، أعني أنّ تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون، بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل، فإذا قلت: (أزيدا تضرب؟) كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه"[2]، بخلاف ما لو كان الذي يلي الهمزة الفعل فإنّه "حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك"[3]، وما يمكن تقريره، مرّة أخرى، أنّ **الجرجاني** حاول أن يحلّل ظواهر بنيويّة باحثا عن الوظيفة التي استدعت إيرادها على الوجه الذي وردت عليه، وهو في هذا لا يختلف عن المعتمد في النّحو الوظيفي إلا في المصطلح وفي تصوّر أصل وفرع وعدم تصوّره.

١-٢- **قضايا التّقديم والتّأخير في الجملة المنفيّة**: نبّه **الجرجاني** إلى أنّ الأحكام المنطبقة على جملة الاستفهام من تقديم اسم أو تقديم فعل تنطبق على جملة النّفي، يقول: "إذا قلت: (ما فعلت) كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلا يثبت أن مفعول؛ تفسير ذلك: أنّك إذا قلت: (ما قلت هذا) كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنّه مقول؟ وإذا قلت: (ما أنا قلت هذا؟) كنت نفيت أن تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء يثبت أنه مقول، وكذلك إذا قلت: (ما ضربت زيدا) كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلا، وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيدا) لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب"[4]، وإلى جانب الرائزين الذين أوردناهما مع جملة الاستفهام يضيف **الجرجاني** رائزا آخر يعضد ما يورد وهو أنّه يصحّ أن تقول:

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١١٥.
[2] – المرجع نفسه، ص١١٥.
[3] – المرجع نفسه، ص١٢٢.
[4] – المرجع نفسه، ص١٢٤.

أ- ١- ما قلت هذا ولا قاله أحد من النّاس ٢- ما ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي.

لكن، لا يصحّ أن تقول: ١- ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من النّاس ٢- ما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي.

ب- يصحّ، كذلك، أن تقول: ولا يصحّ أن نقول:

١- ما ضربت إلاّ زيدا ١- ما أنا ضربت إلا زيدا

٢- ما قلت إلا هذا ٢- ما أنا قلت إلا هذا

"وذلك لأنّ نقض النّفي بـ(إلاّ) يقتضي أن تكون ضربت زيدًا، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النّفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان"[١].

جـ - يصحّ، كذلك، قول: ولا يصحّ :

١- ما ضربت زيدا ولكنّي أكرمته ٢- ما زيدا ضربت ولكنّي أكرمته.

"وذاك أنّك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، ولكنّك أردت أنّه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: (ما زيدا ضربت ولكن عمرا)"[٢].

١-٣- **قضايا التّقديم والتّأخير في الجملة الخبريّة المثبتة:** حمل **الجرجاني**، كذلك، دلالة نظم جملة الخبر المثبت على دلالته في جملة الاستفهام، ورأى أنّه من المحال أن تكون له دلالة في الاستفهام ثمّ لا تكون في الخبر؛ يقول: "واعلم أنّ معك دستورا لك فيه، إن تأملت، غنى عن كلّ سواه، وهو أنّه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر، وذاك أنّ الاستفهام استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك، كان محالا أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت: (أزيد قام؟) غيره إذا قلت: (أقام زيد؟)، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: (زيد قام) و(قام زيد) سواء، ذاك لأنّه يؤدّي إلى أن تستعلمه أمرا لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس

[١] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٢٦.

[٢] - المرجع نفسه، ص١٢٧.

عنده عبارة يثبته لك بها على ذلك الوجه"[1]، وذلك لأنّه لا فرق بين جملة الاستفهام وجملة الخبر إلا في زيادة أداة الاستفهام في الأولى وغيابها في الأخرى؛ يقول **الجرجاني**: "وإذا كان ذلك كذلك كان محالا أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخبارا عن المعنى على وجه لا تكون هي، إذا نزعت منها الهمزة، إخبارا به على ذلك الوجه"[2].

وتبعا لهذه الرّؤية يكون تقديم الاسم في الجملة الخبريّة المثبتة مختلفا عنه إذا كان مؤخّرا وكان المقدّم هو الفعل، وقد ركّز **الجرجاني** في تحليله للجملة الخبريّة المثبتة على الوظائف التي تعكس تقدّم الاسم، وهي أغراض كثيرة تفهم من السّياق. وهذا يقود إلى استنتاج مفاده أنّ قصرَ النّحو الوظيفي أغراضَ هذا النّوع من البنيات على بؤرة المقابلة فقط فيه إجحاف كبير، ذكر الجرجاني أنّ هناك وظيفة كثيرة الورود، وهناك وظائف أخرى تتجاوز هذه الوظيفة الجليّة.

أمّا بالنسبة للوظيفة كثيرة الورود فهي تتساوى وبؤرة المقابلة عند الوظيفيين وهي "أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنّه فاعله دون واحد آخر، أو دون كلّ أحد، ومثال ذلك أن تقول: (أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه) تريد أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وتردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبت"[3]، إنّها وظيفة فيها تنصيص على معلومة مختلف فيها بين المتكلّم والمتلقّي.

ومن الأغراض الأخرى المستفادة من تقديم الاسم "أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقّق على السّامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشّكّ لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أوّلا ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشّبهة وتمنعه من الإنكار"[4]؛ فليس الأمر محمولا على معلومة مختلف فيها بين المتكلّم والمتلقّي وإنّما أراد أن يؤكّد الصّفة للموصوف، يقول **الجرجاني** موضّحا هذه الفكرة في تعليقه على قول الشاعر:

هُمْ يَفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ *** وأجرد سبّاح يبذّ المغَالبَا

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص١٤٠.

[2] – المرجع نفسه ،ص١٤١.

[3] – المرجع نفسه، ص ١٢٨.

[4] – المرجع نفسه، ص١٢٩.

"لم يرد أن يدّعي لهم هذه الصّفة دعوى من يفردهم بها، وينصّ عليهم فيها، حتّى كأنّه يعرّض بقوم آخرين، فينفي أن يكونوا أصحابها، هذا محال، وإنما أراد أن يصفهم بأنّهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل، وأنّهم يقتعدون الجياد منها وأنّ ذلك دأبهم، من غير أن يعرِّض لنفيه عن غيرهم، إلا أنّه بدأ بذكرهم لينبّه السّامع لهم ويعلم بديًّا قصده إليهم بما في نفسه من الصّفة ليمنعه بذلك من الشّكّ، ومن توهّم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه"[1].

وعلى كلّ حال فإنّ تقديم الاسم تعكسه وظائف معيّنة تتوضّح من المقام، كدفع الشّكّ والرّيبة والإنكار والتّوكيد، ولذلك "إذا كان الفعل مما لا يشكّ فيه ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت: (قد خرج) ولم تحتج إلى أن تقول: (هو قد خرج)، ذاك لأنه ليس بشيء يشكّ فيه السّامع فتحتاج أن تحقّقه، وإلى أن تقدّم فيه ذكر المحدّث عنه"[2].

٢- **باب الحذف**: يرجع **الجرجاني** حذف بعض العناصر أو تركها إلى الأغراض والمقاصد التي يريد المتكلّم أن يبلغها، والتي توجب تلبّس البنية الناقلة لها بحذف أو إضمار أو ذكر، ومن أبرز الأمثلة على هذا ذكر الفاعل والمفعول مع الفعل المتعدّي مرة وحذفه أو حذف أحدهما معه أخرى، ولكلّ بنية وظيفة تختلف عن وظيفة الأخرى منهما؛ فإذا "عدّيت الفعل إلى المفعول فقلت: (ضرب زيد عمرا) كان غرضك أن تفيد التباس الضّرب الواقع من الأوّل بالثّاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنّما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتقّ منه بهما، فعمل الرّفع في الفاعل، ليعلم التباس الضّرب به من جهة وقوعه منه، والنّصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضّرب في نفسه، بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضّرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول أو يتعرّض لبيان ذلك، فالعبارة فيه أن يقال: (كان ضرب) أو (وقع ضرب) أو(وجد ضرب) وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود في الشّيء"[3].

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٢٩– ١٣٠.

[2] – المرجع نفسه، ص١٣٥.

[3] – المرجع نفسه، ص ١٥٤.

ويناقش **الجرجاني**، تبعا لهذا، شواهد كثيرة حاول أن يبرز فيها الغرض الذي يتعلّق بحذفه، من أبرز هذه الشّواهد قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ (القصص/٢٣/٢٤)، ففي هذه الآيات أفعال تتعلّق، عادة، بمفعولات لكنّها وردت محذوفة، فالفعل سقى يقتضي مسقيّا والفعل (ذاد) يقتضي مذودا عنه؛ يقول **الجرجاني** محدّدا الوظيفة الدّاعية إلى حذف هذه المتعلّقات "ثمّ إنّه لا يخفى على ذي بصر أنّه ليس في ذلك كلّه إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا، وما ذاك إلا أنّ الغرض في أن يعلم أنّه كان من النّاس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، وأنّهما قالتا: لا يكون منّا سقي حتّى يصدر الرّعاء، وأنّه كان من موسى عليه السّلام من بعد ذلك سقي، فأمّا ما كان المسقيّ؟ أغنما أم إبلا أم غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهم خلافه، وذاك أنّه لو قيل: (وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما) جاز أن يكون لم يذكر الذّود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم يذكر الذّود، كما أنّك إذا قلت: (ما لك تمنع أخاك؟) كنت منكرا المنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ، فاعرفه تعلم أنّك لم تجد لحذف المفعول في هذا النّحو من الرّوعة والحسن ما وجدت، إلا لأنّ في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأنّ الغرض لا يصحّ إلا على تركه"[1].

وقد يكون إظهار العنصر في بعض السّياقات أبلغ من حذفه، وذلك متى كان متعلّقا بأمر عظيم أو بديع غريب كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر، يقول **الجرجاني** معلّقا على قول الشّاعر:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيَ دَمًا لَبَكِيتُهُ *** عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ.

"فقياس هذا لو كان على حدّ ﴿وَلَو شاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُم عَلَى الهُدى فَلا تَكونَنَّ مِنَ الجاهِلينَ ﴿٣٥﴾ (الأنعام/ ٣٥) أن تقول: (لو شئت بكيت دما) ولكنّه كأنّه ترك تلك الطّريقة وعدل إلى هذه، لأنّها أحسن في هذا الكلام خصوصا، وسبب حسنه أنّه كأنّه بدع عجيب أن شاء الإنسان أن يبكي دما، فلما كان كذلك، كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السّامع ويؤنسه به"[2]، وبناء عليه يمكن القول إنّ

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٦٢.

[2] – المرجع نفسه، ص١٦٤.

الغرض والمقصد والمقام يتوسّع تأثيرها حتى يصل إلى توجيه الدّلالة المنطقيّة وما تتطلبه من عناصر، وهذا معناه أنّ الجوانب التّداوليّة تمارس تأثيرا على الجوانب الدّلاليّة، وهذا بدوره يطرح الملحوظة الآتية: إذا كان النّحاة الوظيفيّون يوردون في البنية الحمليّة أنّ ذكر العناصر مرهون بدلالة المحمول، وأنّ المفعول يشكّل إحدى الحدود الواجبة الذّكر، فكيف يتعاملون مع المحذوف، علما أنّهم يرفضون فكرة أن يكون هناك عنصر محذوف؟ قد يقال إنّ الموقف التّخاطبي هو الذي يحدد ما يجب أن يذكر وما يجب أن يحذف، لكن السّؤال هو كيف نمثّل لها تحتيّا، وكيف نقول بأن لا وجود لحذف والبنية المنطقيّة الدّلالية تفرض حذفا؟.

٣- **باب الصّور البنيويّة التي يرد عليها الخبر**: يرد الخبر بصور بنيويّة مختلفة فقد يرد اسما أو فعلا، وإذا ورد فعلا فقد يكون بصيغة المضارع أو الماضي، وإذا كان اسما فإنّه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة... ولكلّ صورة من هذه الصّور غرض ومقصد لا يتأتّى فهمه إلا بإيراد العبارة على تلك الهيئة المخصوصة.

٣-١- **الخبر بين الاسميّة والفعليّة**: قد يرد الخبر اسما وقد يرد فعلا، وهذا الورود بهذه الصّيغة تعكسه وظيفة معيّنة، والوظيفة المقصودة ههنا هي وظيفة مقاميّة، وهو أمر لم تتطرّق إليه نظريّة النّحو الوظيفي، حيث لا يرد ذكر لخصوصية استعمال محمول اسمي على محمول فعلي أو العكس، بل يكتفون بإيراد كيفية اشتقاق أحدهما، وذكر أهمّ المخصّصات التي تسهم في صياغته صياغة نهائية.

يورد الدّارسون العرب أنّ الفعل يدلّ على تجدّد في الواقعة بخلاف الاسم الذي يدلّ على ثبات واستمرار يقول **الجرجاني**: "فإذا قلت (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئا فشيئا ... وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد، ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا وجعلته يزاوله و يزجّيه"[١]، ويضع قاعدة عامّة لاختيار الاسم أو اختيار الفعل فيقول: "ومتى اعتبرت الحال في الصّفات المشبّهة وجدت الفرق ظاهرا بيّنا، ولم يعترضك الشّكّ في أنّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، فإذا قلت: (زيد طويل) و(عمرو قصير)، لم يصلح مكانه (يطول) و(يقصر) وإنما تقول: (يطول) و(يقصر) إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشّجر والنّبات والصّبيّ ونحو ذلك، ممّا يتجدّد فيه الطّول أو يحدث فيه القصر، فأمّا

١ – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص ١٧٤.

وأنت تتحدّث عن هيئة ثابتة، وعن شيء قد استقرّ طوله، ولم يكن ثمّ تزايد وتجدّد فلا يصلح فيه إلا الاسم"[1].

٣-٢- **الخبر بين التّعريف والتّنكير**: قد يرد الخبر نكرة وقد يرد معرفة، والطّبقة المقاميّة التي يرد فيها معرفة غير الطّبقة المقاميّة التي يرد فيها نكرة، ولذلك ذكر **الجرجاني** أنّ الفرق بين قولنا: (زيد منطلق) وقولنا: (زيد المنطلق) يكمن في "أنّك إذا قلت: (زيد منطلق)، كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت: (زيد منطلق)، كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقا كان إمّا من زيد وإمّا من عمرو، فأنت تعلمه أنّه كان من زيد دون غيره"[2]، ويقدّم رائزا يثبت به صحّة ما ذهب إليه؛ هذا الرّائز هو "أنّك إذا أنكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدإ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأوّل، وإذا عرفت لم يجز ذلك"[3]، وبناء عليه فالجملة: (١- زيد منطلق وعمرو) جائزة، أمّا الجملة: (٢- زيد المنطلق وعمرو) فغير جائزة، وعلة هذا وتبريره "أنّ المعنى مع التّعريف على أنّك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبتّه لزيد لم يصحّ إثباته لعمرو"[4].

ويجب أن يعلم أنّه متى ورد الخبر معرّفا فإنّ ثمّة قصرا، لكنّ هذا القصر ليس واحدا في جميع الطّبقات المقاميّة، فالقصر الذي ذكره **الجرجاني** في البداية يمكن أن نسمّيه قصر تعيين، وهناك:

أ- **قصر المبالغة**: وهو "أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: (زيد هو الجواد) و(عمرو هو الشّجاع) تريد أنّه الكامل، إلّا أنّك تخرج الكلام في صورة توهم أنّ الجود أو الشّجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنّك لم تعتدّ بما كان من غيره"[5].

ب- **قصر الإفراد الادّعائي**: وهو "أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنّه لا يوجد إلا منه، ولا

[1] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٧٥.
[2] - المرجع نفسه، ص١٧٧.
[3] - المرجع نفسه، ص١٧٨.
[4] - المرجع نفسه، ص١٧٨.
[5] - المرجع نفسه، ص١٧٩.

يكون ذلك إلاّ إذا قيّدت المعنى بشيء يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيد بالحال والوقت كقولك: (هو الوفي حين لا تظنّ نفس بنفس خيرا)، وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدّى، ثم اشترطت له مفعولا مخصوصا كقول الأعشى: (هُوَ الوَاهِبُ المِئَةَ المصْطَفَاة *** إمّا مَخَاضًا وَإمَّا عِشَارًا) فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد، نوعا خاصّا من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المئة من الإبل نوعا خاصّا، وكذا الباقي، ثمّ إنّك تجعل كلّ هذا خبرا على معنى الاختصاص وأنّه للمذكور دون من عداه"[1].

ج- **القصر التّقريري**: وهو قصر يراد به تقرير أمر معروف في المقصور عليه؛ يقول **الجرجاني** معلّقا على قول الخنساء: (إِذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ *** رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلَا) "لم ترد أنّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيّد الحسن بشيء فيتصوّر أن يقصر على البكاء، كما قصر الأعشى هبة المئة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشكّ فيه شاكّ"[2].

د- **القصر التّعريفي**: وهو قصر يراد به إظهار من يتّصف بصفة حقّ الاتصاف "وذلك قولك: (هو البطل المحامي) و(هو المتّقى المرتجى) وأنت لا تقصد شيئا مما تقدّم ... ولكنّك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتّى يستحقّ أن يقال ذلك له وفيه؟ فإن كنت قتلته علما، وتصوّرته حقّ تصوّره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك"[3].

وكما لا يستوي (زيد منطلق) مع (زيد المنطلق)، كذلك لا يستوي (زيد المنطلق) مع (المنطلق زيد)؛ ذلك أنّه "إذا قلت: (زيد المنطلق) فأنت في حديث انطلاقا قد كان، وعرف السّامع كونهُ، إلا أنّه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: (زيد المنطلق) أزلت عنه الشّكّ، وجعلته يقطع بأنّه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدّمت (المنطلق) فقلت: (المنطلق زيد)، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم تثبته، ولم تعلم

[1] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**،ص١٨٠.

[2] - المرجع نفسه، ص١٨١.

[3] - المرجع نفسه، ص١٨٢.

أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد)، أي هذا الشّخص الذي تراه من بعد هو زيد"[1].

وعلى هذا المنوال سار الشّيخ **عبد القاهر الجرجاني** في تقرير جلّ مسائله التي أوردها؛ يذكر البنية ويستحضر سياقها الذي تصلح فيه، وفي ضوئه يحدّد الغرض أو المقصد، وهذه الطّريقة (التي تبدو مخالفة لعمليّة الإنتاج) التي اعتمدها تؤكّد دور الملفوظ المنجز في استنباط القواعد، فلا يمكن اعتماد الافتراض وحده لأنّه قد يبتعد عمّا هو مقرّر موجود في الكلام، ثمّ إنّ هذه الطريقة لا تلغي فكرة (وظيفة – بنية) لأنّنا حين ننطلق من البنية نبحث عن الوظيفة التي أنتجتها، وفي هذا إقرار ضمني بسبق الوظيفة وتأثيرها على البنية.

٢– ملامح الوظيفيّة عند السّكّاكيّ: كتاب مفتاح العلوم كتاب جمع فيه **السّكّاكيّ** العلوم اللغوية التي تقي المطّلع عليها الوقوع في اللّحن، هذا هو الهدف الذي من أجله ألّف كتابه، وقد جمع هذه العلوم تحت مصطلح جامع هو علم الأدب، لكنّه لم يعرفه "تعريفا مفهوميّا بل يعرّفه تعريفا ما صدقيّا بتحديد مكوناته"[2]؛ يقول **السّكّاكيّ**: "وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللّغة، ما رأيته لابدّ منه، وهي عدّة أنواع متآخذة، فأودعت علم الصّرف بتمامه، وأنّه لا يتمّ إلا بعلم الاشتقاق المتنوّع إلى أنواعه الثّلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت، بتوفيق الله منها الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحدّ والاستدلال لم أر بدًا من التّسمّح بهما، وحين كان التدرّب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النّظم وباب النّثر، ورأيت صاحب النّظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنّيت عنان القلم إلى إيرادهما"[3]، وهذا معناه أنّ علم الأدب يشتمل العلوم التي تعالج مختلف مستويات اللّغة مما يجعله مصطلحا مرادفا لعلم اللّسان أي العلم الذي يدرس بنية اللّغة من جميع جوانبها.

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص١٨٦.
[2] – مجدي بن صوف، **علم الأدب عند السّكّاكي**، ص٧٣.
[3] – أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص٦.

وإذا كان الهدف الرّئيس من علم الأدب "هو الاحتراز عن الخطإ في كلام العرب"[1]، فإنّ **السّكّاكيّ** لا يتوقّف عند هذا الحدّ بل يورد له أهدافا أخرى يعلّقها بهمّة المتعلّم؛ يقول: "هذا واعلم أنّ علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع، وشيء من الاصطلاحات، فهو لديك على طرف التّمام، أمّا إذا خضت فيه لهمّة تبعثك على الاحتراز عن الخطإ في العربيّة، وسلوك جادّة الصّواب فيها، اعترض دونك منه أنواع تلقى لأدناها عرق القربة، لاسيّما إذا انضمّ إلى همّتك الشّغف بالتّلقّي لمراد الله تعالى من كلامه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهناك يستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقري"[2]، وبناء عليه فالمتلقي لهذه العلوم قد يكون متلقّيا:

١- يتوقّف عند حدود تحصيل مفاهيم بعض المصطلحات، وهذا هو الهدف الأضعف، والأيسر لأنه لا يمكن صاحبه من تحقيق شيء ذا بال.

٢- يجعل همّه الوصول إلى مستوى ينأى به عن الوقوع في الخطإ في العربيّة، ويمكّنه من معرفة ما يجوز وما لا يجوز فيها.

٣- قد ترتفع به همّته إلى فهم كلام الله وتلمّس مواطن إعجازه، ومن جعل هذا الأمر همّته وغرضه فإنّه محتاج إلى إتقان هذه العلوم المنضوية تحت علم الأدب والتّبحّر في معرفة دقائقها ونكاتها.

لكن، يبقى الهدف أو الوظيفة الأساس هو الاحتراز عن الخطإ في كلام العرب "ولا تتحقّق هذه الوظيفة بصورة كلّية في لحظة واحدة، ولكنّها تتحقّق من خلال وظائف مكوّنات هذا العلم، فيكون الاحتراز في استعمال الكلم بحسب ما يقتضيه التّصرف فيها بالقياس، فإذا تمّ هذا فالاحتراز يكون في تركيب الكلم بعضه إلى بعض بمقاييس مستنبطة من كلام العرب، وذلك لتأدية المعنى النّحوي الأصلي أي المعاني الوظيفيّة الأساسيّة، وذلك بالاحتراز من الخطإ في مطابقتها لمقتضى الحال حتى يكون الكلام مطابقا لما يقتضيه حال إنتاجه"[3]، وهذا معناه، كذلك، أنّ علم البلاغة متمثّلة في علومها

---

[1] - أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص٨.

[2] - المرجع نفسه، ص٧.

[3] - مجدي بن صوف، **علم الأدب عند السّكّاكي**، ص٧٧.

المنضوية تحتها (المعاني، البيان، البديع، الاستدلال) تعدُّ جزءا من علم الأدب، وليست كلّ علم الأدب.

ومن ثمّة لا يمكن قصر كتاب مفتاح العلوم على البلاغة فقط؛ فالبلاغة عنده إحدى العلوم التي تنتظم مع غيرها في سبيل تحقيق الهدف المنشود (النّأي عن الخطإ، تلقّي كلام الله جلّ وعلا)، ونظرا لتمحيصه لمسائلها وتتبّعه لمجمل دقائقها وتجريدها فقد صار عمدة من أتى بعده، فإذا كان الجاحظ "فاتحا لأبواب كثيرة أسهمت في تأسيس الدرس البلاغي، وأن الجرجاني كان صاحب نظريّة تناولها الكثير من الدّارسين بالبحث والنّظر، إلا أنّ عمل **السّكّاكيّ** أنهى عمل هذا وذاك وغيرهما من البلاغيين والنّقاد والنّحاة، وقعّد كلّ ذلك وجلاّه فأصبح ما كان متفشّيا من ملاحظات سابقية وتفكيرهم مبوبا متكاملا له موضوع ومادة"[١].

وإذا كان **الجرجاني** إمام البلاغيين فإنّ السّكّاكيّ هو جامع أفكارهم ومنظّم مسائلهم، حيث "لم يقتصر عمل **السّكّاكيّ** على ما في كتب **الجرجاني**، بل استدرك ما فات عبد القاهر، وتمّم ما بدأه من تمييز الأنواع الملتبسة، وتقرير القواعد التي جعلت من البلاغة علما ثابت الأصول، بعد أن رتّب المسائل وبوّبها تبويبا جعلها أقرب إلى الدّقة والإحكام، والملاحظ أنّه حاط بحوثها بالجدل والفروض الخياليّة، واستند إلى العقل في استنباط القواعد التي كان يجب استمدادها من الشّواهد الشّعرية المختارة"[٢]، وقد "عمد إلى أمّهات الكتب لمن سبقه، فجمع زبدة ما كتبه الأئمة في هذه الفنون، وأحاط بكثير من قواعدها المبعثرة، ورتّبها أحسن ترتيب وبوّبها خير تبويب"[٣]، وبسبب هذا "أصبح إمام الفنّ غير منازع، وكثرت على كتابه الشّروح والتّلخيصات، فلقد لخّص هو كتابه بكتاب آخر سمّاه (التّبيان)، ولخّصه ابن مالك في المصباح، والخطيب القزويني في تلخيص المفتاح وفي شرح الإيضاح، وقد حظي المفتاح وتلخيصه من قبل القزويني باهتمام عدد من الشّراح، فشرحه السّعد التفتازاني، والسّيّد الجرجاني وتتابعت التّقارير والحواشي توضّح مبهمات العبارات في المتن وشروحه"[٤]،

---

[١] – خالد ميلاد، **المعنى عند البلاغيّين: السّكّاكي نموذجا**، مقال منشور ضمن أعمال ندوة: صناعة المعنى وتأويل النص، (تونس: منشورات كلية الآداب، منوبة، ١٩٩٢)، ص١٥٦.

[٢] – أبو يعقوب السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ص (ج) من مقدّمة المحقق.

[٣] – المرجع نفسه، ص (و) من مقدّمة المحقّق.

[٤] – تمام حسان، **الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب**، ص٢٧٨.

وهذا التّميّز الذي قدّمه في علم البلاغة لا يختلف عن غيره من العلوم اللّغوية الأخرى (الصّرف، النّحو ...).

وقد حاول الباحث مجدي بن صوف صاحب كتاب (علم الأدب عند السّكّاكيّ) أن يبحث عن الانتظام الذي يحكم كتاب **السّكّاكيّ** ويفسّر طريقة عرضه، وقد توصّل إلى أنّ علم النّحو يعدّ بؤرة المفتاح، ودليله على هذا هو أنّه إذا كان الغرض من علم الأدب هو الاحتراز عن الخطإ في العربية والوصول إلى مراد الله تعالى من كلامه، فإنّ هذا الأمر لا يكون إلا بفهم معنى هذا الكلام، ولما "كانت المعاني مختلفة باختلاف الأبنية الحاملة لهذه المعاني، إضافة إلى تفرّعها الشّديد وتراتبيّتها، كان لابدّ من ضبط أصل المعنى حتى يتسنّى للمرء فهم باقي المعاني المبنيّة عليه، وهو ما فعله **السّكّاكيّ** بالضّبط، فقد حاول رصد أصل المعنى، وقد مثّل علم النّحو من بين كلّ العلوم التي قدّمها في مفتاح العلوم السّبيل لهذا الأصل"[1]؛ ذلك أنّ علم الصّرف لا يمكن أن يمثّل أصل المعنى لأنّه متعلّق بالمفردات ولا يتجاوز فيه المعنى معنى المفردات، والأمر نفسه مع علم المعاني إذ تتجاوز فيه الدّلالة الأصليّة إلى دلالة تتحدّد بحسب مقتضيات الأحوال، وقد يقال إنّ علم المعاني يشمل أصل الكلام وشيئا زائدا عليه، وهذا شيء لا يمكن ردّه، يجيب الباحث **بن صوف** بأنّه "من حيث شموله أصل الكلام لا فضل له على علم النّحو ما دام موضوعه أصل المعنى الموجود في النّحو، ومن حيث هو أزيد لا فضل له على علم النّحو ما دام الأزيد يقتضي الأدنى الذي هو أصل المعنى، والزّيادة متأتّية من مراعاة الأحوال ومقتضياتها، وعليه، لا يمكن أن يمثّل علم المعاني منطلقًا لفهم أصل المعنى"[2].

لكن، لا أعتقد أنّ **السّكّاكيّ** يرى أنّ المكوّن النّحوي هو المكوّن المولّد للتّراكيب، كما هو الحال مع التّوليديّين، وأنّ بقية العناصر (المعنى، الأصوات) مكوّنات تأويليّة، بل إنّ منطلقه منطلق الوظيفيّين، ذلك أنّه يقدّم المعنى ويرى أنّه أساس بناء التّراكيب، سواء في النّحو أم في علم المعاني، فالنّحو هو "أن تنحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[3]، وعلم المعاني هو "تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من

[1] – مجدي بن صوف، **علم الأدب عند السّكّاكي**، ص ١٢٧.

[2] – المرجع نفسه، ص١٢٨.

[3] – أبو يعقوب السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ص٧٥.

الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[1]، أو بعبارة مختصرة :

النّحو = أصل المعنى مطلقا، يؤدّى بـ:كيفية تركيب الكلم بعضها إلى بعض لأداء ذلك المعنى

علم المعاني = أصل المعنى + المقام ، يؤدّى بـ: خواص تركيبيّة تعكس ما يراد تبليغه.

وعلى كلّ فالمعاني القضويّة والمعاني المقاميّة مقدّمة على البنية التي تعكسها وتسهم في بنائها، وهو بهذا يتّفق مع أهمّ مبدإ من مبادئ الوظيفيّة ألا وهو أسبقيّة الوظيفة على البنية وتحديدها لها.

ويعدّ هذا العرض المقتضب لكتاب **السّكّاكيّ** يمكن تسجيل مجموعة نقاط، يرى البحث أنّها تعكس بعض ملامح الوظيفيّة في كتاب مفتاح العلوم، منها:

٢-١- الكلام أداة التّواصل والتّبليغ: حيث لا تتحقّق الفائدة إلا به، وإن كنّا لا نجد نصّا صريحا يعضّد هذه النّقطة، لكنّ المتتبّع لبعض العبارات التي يبثّها في أثناء تحليلاته يدرك أنّه يقرّر هذه الحقيقة، من أمثلة هذه العبارات استعماله لفظ (تأدية) في تعريفه لعلم النّحو "أن تنحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى"[2]، والتّأدية تعني الإنجاز وفي تعريفه للبلاغة: "هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقّها "[3]، وفي هذا التعريف يلاحظ أنّه جمع بين التّأدية والمتكلّم، وفي هذا دليل على أنّ المراد هو الكلام، ومن أمثلة هذه العبارات كذلك استعماله لفظة (يفرّغ) في قوله: "من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللّسان، هو أن يفرّغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاّغية، فإذا اندفع في الكلام مخبراً ..."[4]، والتفريغ إنما يكون بالكلام لا بشيء آخر.

٢-٢- وإذا كان **التّواصل** يتحقّق بالكلام فإنّ المفردات لا يتحقّق بها، ولا فائدة تواصليّة ترجى منها إذا ما نظر إليها مستقلّة؛ يقول **السّكّاكيّ**: "أنّ الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التّركيب

[1] - أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص١٦١.
[2] - المرجع نفسه، ص٧٥.
[3] - المرجع نفسه، ص٤١٥.
[4] - المرجع نفسه، ص١٧٠.

لامتناع وضعها إلا الفائدة، وامتناع الفائدة فيها غير مركّبة، لامتناع استعمالها من أجل إفادتها المسمّيات لاستلزام الدّور، لتوقّف إفادتها لها على العلم بكونها مختصّة بها، غير مستوية النّسبة إليها وإلى غيرها، لاستحالة ترجّح أحد المتساويين على الآخر، وتوقّف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء، مع امتناع عدّ ما سبق إلى الفهم عند التّلفّظ بها مجرّد القصد إلى مسمّياتها فائدة بشهادة الوجدان"[1]، وهذا معناه "أنّ دلالة الكلمة على المسمّى لا تعتبر فائدة، ربط **السّكّاكيّ** ربطا شرطيّا بين الفائدة الحاصلة من الكلم وبين التّركيب، فالشّرط الأساسيّ لتحقيق الفائدة هو التّركيب وهو ما جعل **السّكّاكيّ** يعتبر الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التّركيب، فالكلمة لم توضع إلاّ لكي تدخل ضمن بنية، وهو ما يعني استلزام الكلم للتّركيب واقتضاء التّركيب للكلم، وهو ما يعني أيضا أن الكلمة وهي تتكوّن، تتهيّأ مسبقا للدّخول في التّركيب"[2].

٢-٣- لكلّ مقام مقال: إيراد **السّكّاكيّ** لهذا العنوان فيه إقرار بأسبقيّة الوظيفة على البنية أو المقال، يقول: "لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التّشكّر يباين مقام الشّكاية، ومقام التّهنئة يباين مقام التّرهيب، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكيّ يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى آخر"[3]، وإنّ القول بالأسبقيّة هو قول بالتّأثير والتّحديد، فالبنية إنما تتحدّد هيئات تركيب عناصرها اعتمادا على ما يتطلّبه المقام، يقول **السّكّاكيّ**: "ثمّ إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به"[4]، ومما يزيد هذا الأمر تأكيدا استعماله لفظ (تقتضي) الذي يوجب أسبقيّة وتحديدا، نجد هذا في مختلف العناوين الجزئيّة التي استعملها في علم المعاني مثل: "أمّا الحالة التي **تقتضي** ذكر المسند إليه فهي ..."[5]، "وأمّا

[1] – أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم** ، ص١٤١.
[2] – مجدي بن صوف، **علم الأدب عند السّكّاكي**، ص٢١٨.
[3] – أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص١٦٨.
[4] – المرجع نفسه، ص١٦٨.
[5] – المرجع نفسه، ص١٧٦.

الحالة التي **تقتضي** تعرّفه ..."[1]، "وأمّا الحالة التي **تقتضي** كونه علما ..."[2]، "وأما الحالة التي **تقتضي** البدل عنه فهي..."[3]، "وأمّا الحالة **المقتضية** للتّخصيص ..." [4]، ...إلخ.

٢–٤– الكلام والمتكلّم والمتلقّي: لاشكّ أنّ الطّريقة التي عرض بها **السّكّاكيّ** مباحث كتابه تدلّ على أنّه بدأ بقضايا اللّفظ وانتهى بقضايا المعنى، ولكن، ليس معنى هذا أنّه اعتنى بالمتلقّي وأغفل المتكلّم، بل نجده ينسب الكلام إلى متكلّمه، وينبه إلى أنّه قد يوجب حال السّامع من المتكلّم أن يورد كلامه على هيئة مخصوصة تبعا لذلك الحال، وإذا أردنا أن نحصر وجهة نظر **السّكّاكيّ** المتعلّقة بالكلام فيمكن إيراد المسائل التّالية:

أ- **المعاني** التي يريد المتكلّم أن يوصلها إلى المتلقّي موجودة في نفسه، يدلّك على هذا قوله: "وأمّا في الطّلب فلأنّ كلّ واحد يتمنّى، ويستفهم ويأمر وينهى وينادي، يوجَدُ كلاً من ذلك في موضع نفسه عن علم"[5]، وهو عالم بها مستوعب لمضامينها.

ب- يجب أن يكون الكلام الذي يريد نقله حاملا لفائدة، يقول: "من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللّسان، هو أن يفرّغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاّغية"[6].

ج- وهذه الفائدة يتوجّه بها إلى متلق ويراعى فيها حاله يقول **السّكّاكيّ**: "فإذا اندفع في الكلام مخبرا، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك، إفادته للمخاطب، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار، فإذا ألقى الجملة الخبريّة إلى من هو خالي الذّهن عمّا يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكّن لمصادفته إيّاه خاليا ... فتستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم ... وإذا ألقاها إلى طالب لها،

[1] – أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص ١٧٨.
[2] – المرجع نفسه، ص١٨٠.
[3] – المرجع نفسه، ص١٩٠.
[4] – المرجع نفسه، ص٢١٢.
[5] – المرجع نفسه، ص١٦٥.
[6] – المرجع نفسه، ص١٧٠.

متحيّز طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين ... استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللاّم في الجملة ..."[1].

د- وإذا كان للحال (أو المقام) دور كبير في بناء الجملة وتحديد عناصرها، فإن كُلاً من المتلقّي والمتكلّم يُعدّان إحدى عناصر هذا المقام، ولذلك قد يتلبس هذا المقام بحالة من الحالات التي يكونان عليها فيأتي الكلام مطابقا تلك الحال، من ذلك: "أن يكون عند السّامع حكم مشوب بصواب وخطإ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه مثل أن يكون عند السّامع أنّ زيدًا متموّل وجواد، فتقول له: زيد متموّل لا جواد، ليعرف أنّ زيدًا مقصور على التّموّل لا يتعدّاه إلى الجواد، أو تقول له: ما زيد إلا متموّل، أو إنّما زيد متموّل"[2]، ومن ذلك، حين يتعلّق الأمر بالمتكلّم،: "إذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن، مع إفادة التّجدد، كقوله عزّ وعلا: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ (البقرة/ ٧٩)، أي: ويل لهم مما أسلفت أيديهم من كتبة ما لم يكن يحلّ لهم، وويل لهم مما يكسبون بذلك بعد أن أخذ الرّشا"[3].

٢-٥- جمْع **السّكّاكيّ** بين علوم مختلف المستويات والرّبْط بينها بجعْل بعضها من تمام بعض يمثل الجهاز الواصف المبنيّ على النّظر في اللّغة العربيّة، ثمّ إنّ طريقة **السّكّاكيّ** في تناول المسائل العلميّة المازجة بين الفكر النّحوي القديم والمنطق الأرسطي تجعل "مصنّفا مثل مفتاح العلوم قابلا للبرمجة الرّقميّة دون عناء كبير، إذ يكفي أن نتتبّع طريقة التّشجير **الفرفوري** التي أقام عليها **السّكّاكيّ** كلّ المصنف، حتّى نحصل على برنامج رقميّ يهتمّ بكلّ ما يتعلّق باللّسان صوتا وصرفا واشتقاقا وإعرابا ودلالة وبيانا واستدلالا، وهو ما لا يتسنّى إنجازه مع مصنّفات نحويّة أخرى كالكتاب أو المقتضب أو الأصول، وقد لا تكون هذه الملاحظة غريبة إذا أخذنا بعين الاعتبار شخصيّة **السّكّاكيّ** العلميّة"[4]، وهذا ما يجعل من كتاب مفتاح العلوم يرقى إلى تحقيق كفاية تسعى إلى تحقيقها جلّ النّظريّات اللّسانيّة الحديثة ألا وهي الكفاية الإجرائيّة.

[1] - أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص١٧٠.
[2] - المرجع نفسه، ص١٩٦.
[3] - السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص ٢٠٨.
[4] - مجدي بن صوف، **علم الأدب عند السّكّاكي**، ص٣٩٢.

٢-٦- صور الرّبط بين البنية والوظيفة: إذا كانت البلاغة عند **السّكّاكيّ** "هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقّها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها"[١]، وعلم المعاني: "هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[٢]، وعلم البيان: "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه، وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطإ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"[٣]، فمعناه أنّها (البلاغة) بجميع مباحثها ومسائلها علم معرفة كيفيّة الربط بين البنية والوظيفة، ولذلك يجد المطّلع على كتاب مفتاح العلوم أنّ جميع مباحث علمي المعاني والبيان تسعى إلى ضبط الصّورة البنيويّة التي تتوافق مع مقام أو حال دون الآخر، وقد اتّبع في عرضه طبيعة الجملة وطبيعة العناصر التي تذكر فيها، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير أو تعريف وتنكير، أو فصل ووصل، ... الخ، ومن أمثلة ذلك:

٢-٦-١- قسّم الكلام أوّلا بحسب نمط الجملة إلى خبر وطلب، ثمّ أخذ في تفصيل الصّور التي يكون عليها كلّ نمط، باحثا عن الحالات المقتضية لكلّ صورة من الصّور التي يرد عليها:

أ- الخبر: وهو ما احتمل الصّدق والكذب، وإذا ما ورد ببنية عاديّة (خالية من التّوكيد، وخالية من التّقديم والتّأخير) فإنّه يراد به إمّا إفادة المخاطب شيئا يجهله، أو إعلامه أنّه يعلم مضمون الخبر (لازم الفائدة)، وهذه هي الوظيفة التي تعكس تلك البنية، وتخرج هذه الوظائف إلى وظائف أخرى تتحدّد تبعا للمقام الذي تبنى في ضوئه العبارة.

وإذا كان أساس بناء الجملة الخبريّة هو مسند ومسند إليه وإسناد يجمع بينهما فقد حاول **السّكّاكيّ** أن يتتبّع الصّور البنيويّة التي يكون عليها كلّ عنصر من عناصرها، يقول: "وإذ قد عرفت أنّ الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي نسمّيه الإسناد الخبري، كقولنا: شيء ثابت، شيء ليس ثابتا، فكنت في الأوّل تحكم بالثّبوت للشّيء، وفي الثّاني باللاثبوت للشّيء، عرفت أنّ فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لا تزيد على ثلاثة، فنّ يرجع إلى حكم، وفنّ يرجع إلى المحكوم له وهو

---

[١] - السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص٤١٥.

[٢] - المرجع نفسه، ص١٦١.

[٣] - المرجع نفسه، ص١٦٢

المسند إليه، وفنّ يرجع إلى المحكوم به وهو المسند"[١]، وإذا انتظمت هذه العناصر "مع أخرى فيقع إذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر فنّ رابع"[٢].

وما يقصده **السّكّاكيّ** بالاعتبارات هو مختلف الصّور البنيويّة التي يكون عليها العنصر، أمّا الاعتبار الرّاجع إلى الحكم: "فككون التّركيب: تارة غير مكرّرة، ومجرّدا عن لام الابتداء وإن المشبّهة والقسم، ولامه، ونوني التّأكيد ..."[٣]، وأمّا الاعتبار الرّاجع إلى المسند إليه "فككونه: محذوفا ... أو ثابتا معرفا من أحد المعارف وستعرفها، مصحوبا بشيء من التّوابع أو غير مصحوب، مقرونا بفصل أو غير مقرون، أو منكّرا مخصوصا أو غير مخصوص، مقدّما على المسند أو مؤخّرا عنه"[٤]، وأمّا الاعتبار الرّاجع إلى المسند "فككونه: متروكا أو غير متروك، وكونه مفردا أو جملة، وفي إفراده من كونه: فعلا أو اسما، منكّرا أو معرّفا، مقيّدا كلّا من ذلك بنوع قيد، أو غير مقيّد، وفي كونه جملة ... وكونه: مقدّما أو مؤخرا"[٥]، وينبّه إلى أنّ جميع هذه الاعتبارات محكومة بالمقام "فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام"[٦]. هذا هو الإطار العامّ الموجّه لجميع الاعتبارات، فإذا أخذ اعتبار بعينه كان له مقتضى تعكسه حال بعينها "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوّة، وإن كان مقتضى الحال على طيّ ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصا بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها ..."[٧].

---

[١] – السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص١٦٧.

[٢] – المرجع نفسه، ص١٦٨.

[٣] – المرجع نفسه، ص١٦٧.

[٤] – المرجع نفسه، ص١٦٨.

[٥] – المرجع نفسه، ص١٦٨.

[٦] – المرجع نفسه، ص١٦٨.

[٧] – المرجع نفسه، ص١٦٩.

وإيراد **السّكّاكي** الكلام مجملا للمقتضيات التي تعكس مختلف البنيات يجعل البحث بمنأى عن التّفصيل، وتلخيص مختلف الوجوه، ولذلك سيكتفي بإيراد مثال أو مثالين لكلّ نوع:

١- **فالإسناد الخبري** إما أن يكون مثبتا أو منفيا، وقد ركز **السّكّاكيّ** على المثبت وحمل المنفي عليه يقول: "ومن أتقن الكلام في اعتبارات الاعتبارات وقف على اعتبارات النفي"[١]. والكلام المثبت إمّا أن يكون مؤكّدا أو غير مؤكّد بحسب حال المتلقّي (خالي الذّهن، شاكّ مرتاب، منكر)، هذه الصّور إذا وافقت الحالات المذكورة آنفا كان الكلام محمولا على مقتضى الظّاهر، وقد يقتضي المقام حمل الكلام على خلاف ما يقتضيه الظّاهر، يقول **السّكّاكيّ**: "ثم إنّك ترى المفلقين السّحرة في هذا الفنّ ينفثون الكلام لا على مقتضى الظّاهر كثيرا، وذلك إذا أحلّوا المحيط بفائدة الجملة الخبريّة وبلازم فائدتها علما محلّ الخالي الذّهن عن ذلك لاعتبارات خطابيّة مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة ... وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميّزون في صياغة التّركيب للكلام بينهما، وإنّما يصبون لهما في قالب واحد، إذا كانوا قدّموا إليه ما يلوح مثله للنّفس اليقظى بحكم ذلك الخبر، فيتركها مستشرفة له استشراف الطّالب المتحيّر، يتميّل بين إقدام للتّلويح وإحجام لعدم التّصريح، فيخرجون الجملة إليه مصدّرة بأن، ويرون سلوك هذا الأسلوب، في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة وإصابة المحزّ" [٢].

٢- اعتبارات المسند إليه والأحوال المقتضية لها: يدعو **السّكّاكيّ** إلى ضبط مقامات كلّ صورة من الصّور التي يرد عليها المسند إليه بالتّنقير في الاستعمالات التي يرد عليها ومعرفة خصوصيّة كلّ استعمال، يقول: "وجب عليك أيّها الحريص على ازدياد فضلك، المنتصب لاقتداح زناد عقلك، المتفحّص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التّفاضل، وينعقد بين البلغاء في شأنها التّسابق والتّفاضل، أن ترجع إلى فكرك الصّائب، وذهنك الثّاقب، وخاطرك اليقظان، وانتباهك العجيب الشّان، ناظرًا بنور عقلك، وعين بصيرتك، في التّصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيّات مختلفة وصور متنافية، حتى يتأتّى بروزه عندك لكلّ منزلة في معرضها، فهو الرّهان الذي يجرّب به الجياد، والنّضال الذي يعرف به الأيدي الشّداد، فتعرف أيّما حال يقتضي طيّ ذكره، وأيّما حال يقتضي

[١] - أبو يعقوب السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ص ١٧٥.

[٢] - المرجع نفسه، ص١٧٢.

خلاف ذلك، وأيّما حال يقتضي تعرفه ... وأيّما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التّوابع الخمسة، والفصل، وأيّما حال تقتضي تنكّره، و أيّما حال تقتضي تقديمه على المسند وأيّما حال تقتضي تأخيره عنه، وأيّما حال تقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التّنكير، وأيما حال تقتضي قصره على الخبر"[1]، وبناء عليه:

٢-١- يطوى ذكر المسند إليه "إذا كان السّامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند، والتّرك راجع إمّا لضيق المقام، وإمّا للاحتراز عن العبث بناء على الظّاهر ... وإمّا لإيهام أنّ في تركه تطهيرا للّسان عنه أو تطهيرا له عن لسانك، وإمّا للقصد إلى عدم التّصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّت إليه حاجة، وإمّا لأنّ الخبر لا يصلح إلا له حقيقة ..."[2]، إلى غير ذلك من الأغراض التي تقتضي طيّه.

٢-٢- ويرد المسند إليه معرفة موصوفة "إذا كان الوصف مبيّنا له كاشفا عنه، .... أو مدحا له... أو مخصّصا له زيادة تخصيص مفيدا غير فائدة الكشف أو المدح كقولك: زيد التّاجر عندنا، أو كما إذا قلت : المتقي الذي يؤمن ويصلي على هدى، وأنت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي، أو تأكيدا له مجردا..."[3].

٢-٣- يقدّم على المسند "متى كان ذكره أهمّ، ثمّ إنّ كونه أهمّ يقع باعتبارات مختلفة؛ إمّا لأنّ أصله التّقديم ولا مقتضى للعدول عنه، ... وإمّا لأنّه متضمّن للاستفهام، كقولك: أيّهم منطلق ... وإمّا لأنّه ضمير الشّأن والقصّة، كقولك: هو زيد منطلق ... وإمّا لأنّ في تقديمه تشويقا للسّامع إلى الخبر ليتمكّن في ذهنه إذا أورده، كما إذا قلت: صديقك فلان الفاعل الصّانع رجل صدوق ... وإمّا لأنّ اسم المسند إليه يصلح للتّفاؤل فتقدّمه إلى السّامع لتسرّه أو تسوءه مثل أن تقول: سعيد بن سعيد في دار فلان ... وإمّا لأنّ تقديمه ينبئ عن التّعظيم والمقام يقتضي ذلك، وإمّا لأنّه يفيد زيادة تخصيص ..."[4].

---

[1] - أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم** ، ص ١٧٥.

[2] - المرجع نفسه ، ص١٧٦.

[3] - المرجع نفسه، ص ١٨٨.

[4] - المرجع نفسه، ص١٩٥.

٣- **اعتبارات المسند والأحوال المقتضية لها:** وللمسند كذلك اعتبارات متعدّدة تقتضيها أحوال مختلفة، فقد يرد "متروكا تارة وغير متروك أخرى، ومن كونه مفردا أو جملة، وفي إفراده من كونه فعلا ... أو اسما، منكّرا أو معرّفا من جملة المعرّفات، مقيّدا كلّا من ذلك بنوع قيد، نحو: ضربت يوم الجمعة، وزيد رجل عالم، وعمرو أخوك الطّويل، أو غير مقيّد، وفي كونه: جملة، من كونها اسميّة أو فعليّة، أو شرطيّة أو ظرفيّة، ومن كونه: مؤخّرا أو مقدّما"[١]، ف:

٣-١- الحالة المقتضية لكونه اسما معرّفا فهي "إذا كان عند السّامع متشخّصا بإحدى طرق التّعريف معلوما له، ... أو الحكم كما ترى في قولك لمن تعرف أنّ له أخا ويعرف إنسانا يسمّى زيدا، أو يعرفه يحفظ التّوراة، أو تراه بين يديه، لكن لا يعرف أنّ ذلك الإنسان هو أخوه، إذا قلت له أخوك زيد، أو أخوك الذي يحفظ التّوراة، أو أخوك هذا، فقدّمت الأخ ..."[٢]، و"إذا قلت: زيد المنطلق، قلته لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد، إمّا باعتبار تعريف العهد إن كان المنطلق عنده معهودا، وإمّا باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها، وإذا قلت: المنطلق زيد، قلته للمتشخّص في ذهنه، المنطلق بأحد الاعتبارين: وهو طالب لتعيينه في الخارج"[٣].

٣-٢- والحالة المقتضية لتقديمه هي "أن يكون متضمّنا للاستفهام، كنحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ ومتى الجواب؟ ... أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند إليه، كقوله عزّ وعلا: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ (الكافرون/ ٠٦) ..."[٤].

٤- **اعتبارات الفعل وما يتعلّق به:** إذا كان المسند فعلا فإنّ له صورا وتعلّقات تتحدّد بحسب الحال من "التّرك والإثبات والإظهار والإضمار، والتّقديم والتّأخير ..."[٥]، فالحالة المقتضية مثلا:

٤-١- لترك مفعوله هي "القصد إلى التّعميم والامتناع على أن يقصره السّامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار، وأنّه أحد أنواع سحر الكلام، حيث يتوصّل بتقليل اللّفظ إلى تكثير المعنى،

---

[١] - أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص ٢٠٥.

[٢] - المرجع نفسه، ص ٢١٣.

[٣] - المرجع نفسه، ص٢١٣.

[٤] - المرجع نفسه، ص ٢١٩.

[٥] - المرجع نفسه، ص ٢٢٤.

كقولهم في باب المبالغة: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع ... أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّي منزلة اللاّزم ذهابا في نحو: فلان يعطي، إلى معنى: يفعل الإعطاء"[1].

٤-٢- لإظهار الفاعل بدل إضماره فهي "كونه مستدعيا زيادة التّعيين والتّمييز كقولك: جاءني رجل فقال الرجل كذا، أو مستدعيا للالتفات، كقول الخلفاء: يرسم أمير المؤمنين كذا، مكان ارسم كذا"[2].

ب- الطلب: "يرى **السّكّاكيّ** أن الأصل في التّركيب هو نوع الخبر، وقد عبّر عن ذلك بصورة صريحة واضحة لا تستدعي تأويلا حين قال: (والأصل في التركيب هو نوع الخبر لكثرته وقلّة ما سواه بالنّسبة إليه بشهادة الاستقراء، وتنزيل الأكثر منزلة الكلّ بحكم العرف)"[3]. والطّلب هو استدعاء مطلوب، هذا المطلوب قد يكون ممكن الحصول وقد لا يكون ممكن الحصول، يشمل النّوع الأوّل: الاستفهام والأمر والنّهي والنّداء، أمّا النّوع الثّاني فيشمل التّمنّي[4]. وهذه الأساليب تجري على أصلها وقد يمتنع إجراؤها على الأصل فيتولّد "منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت لمن همّك همّه: ليتك تحدّثني، امتنع إجراء التّمني، والحال ما ذكر على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السّؤال ..."[5]. ثمّ أخذ في تفصيل بنية كلّ نوع، والمعنى المستفاد المستفاد من كلّ واحدة منها، وشرط إجرائها على معناها الأصليّ، وكيف تخرج عنه إلى أغراض أخرى يحدّدها المقام.

١- الأمر من حيث بنيته العاديّة "حرف واحد وهو اللاّم الجازم في قولك: ليفعل، وصيغ مخصوصة سيق الكلام في ضبطها في علم الصّرف، وعدّة أسماء ذكرت في علم النّحو"[6]، أمّا من حيث فحواه ومضمونه فهو "عبارة عن استعمالها ... على سبيل الاستعلاء ... وهي حقيقة فيه، ليتبادر الفهم عند استماع نحو: قم وليقم زيد، إلى جانب الأمر، وتوقّف ما سواه من الدّعاء، والالتماس، والنّدب، والإباحة، والتّهديد، على اعتبار القرائن ... ولا شبهة في أنّ طلب المتصوّر، على سبيل الاستعلاء،

[1] - أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص ٢٢٩.
[2] - المرجع نفسه، ص ٢٣١.
[3] - مجدي بن صوف، **علم الأدب عند السّكّاكي**، ص٢٤٧.
[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص ص٣٠٢- ٣٠٣.
[5] - أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص ٣٠٤.
[6] - المرجع نفسه، ص٣١٨.

يورث إيجاب الإتيان على المطلوب منه، ثمّ إذا كان الاستعلاء ممّن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة وإلا لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشّرط المذكور أفادت الوجوب"[1]، وقد يخرج الأمر إلى دلالات أخرى "تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام، إن استعملت على سبيل التّضرّع؛ كقولنا: اللهم اغفر وارحم، ولّدت الدعاء، وإن استعملت على سبيل التّلطّف، كقول كلّ أحد لمن يساويه في المرتبة: افعل، بدون استعلاء، ولّدت السّؤال والالتماس كيف عبّرت عنه، وإن استعملت في مقام الإذن، كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ولّدت الإباحة، وإن استعملت في مقام تسخّط المأمور به، ولّدت التّهديد"[2].

٢- والاستفهام كذلك له بنيات متعدّدة تبرزها أدوات كثيرة، بعضها يختص بحصول التّصور، وبعضها بحصول التّصديق وبعضها لا يختصّ [3]، فالهمزة لا تختصّ، وهل لطلب التّصديق، وبقيّة الأدوات لطلب التّصوّر[4]، ومن ثمّة فاستعمال إحداها بدل الأخرى يعدّ لحنا، يقول **السّكّاكيّ** عن (هل): "ولاختصاصها بالتّصديق امتنع أن يقال: هل عندك عمرو أم بشر؟ باتصال (أم)، دون (أم عندك بشر؟) بانقطاعها، وقبح (هل رجل عرف؟) و(هل زيد عرفت؟) دون (هل زيدا عرفته؟)، ولم يقبح (أرجل عرف؟) و (أزيدا عرفت؟) لما سبق أنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، فبينه وبين (هل) تدافع"[5].

وقد يخرج الاستفهام إلى أغراض أخرى يحدّدها المقام، قال **السّكّاكيّ**: "واعلم أنّ هذه الكلمات كثيرا ما يتولّد منها أمثال ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال فيقال، ما هذا؟ ومن هذا؟ لمجرد الاستخفاف والتّحقير، وما لي؟ للتّعجب، قال الله تعالى حكاية عن سليمان: ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٢٠﴾ (النّمل/ ٢٠)، وأيّ رجل؟ هو للتّعجّب، وأيّما رجل؟. وكم دعوتك؟ للاستبطاء، وكم تدعوني؟ للإنكار، وكم أحلم؟ للتّهديد، وكيف تؤذي أباك؟ للإنكار

---

[1] - أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص٣١٨.

[2] - المرجع نفسه، ص ٣١٩.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص ٣٠٨.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ص٣٠٨.

[5] - المرجع نفسه، ص٣٠٨-٣٠٩.

والتّعجّب والتّوبيخ، وعليه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ (البقرة/ ٢٨) بمعنى التّعجّب ..."[١].

وفي الأخير يمكن القول إنّ احتفاء علماء العربية (نحاة وبلاغيين) بالمعنى والمقام، ووعيهم بأهمّيتهما ودورهما في صياغة بنية الجملة وتحديد عناصرها، واستثمارهم لها في بناء نظريّاتهم التي ضمّنوها في مؤلّفاتهم وكتبهم يجعل من الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم " تنظير وظيفيّ في العمق، قائم على المبدإ الوظيفيّ الأساس؛ مبدإ أسبقيّة الوظيفة على البنية وتبعيّة الثّانية للأولى"[٢]، وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقع الدّرس اللّغوي العربي القديم من الدّرس الوظيفيّ الحديث؟ ثمّ إذا كان **المتوكّل** يدّعي أنّه قد قدم قراءة واعية له، فهل يمكن التّسليم بصحة الانتقادات والاعتراضات التي وجّهها له؟ وما هي المفاهيم التي اقترضها منه وأسهم من خلالها في تطوير نظريّة النّحو الوظيفي الحديثة؟ وما هي المعالجات الوظيفيّة الحديثة التي يخلو منها الدّرس اللّغوي العربي القديم؟ سيحاول البحث معالجة هذه الأسئلة في الفصول الموالية.

---

[١] – أبو يعقوب السّكاكي، **مفتاح العلوم**، ص ٣١٤.

[٢] – أحمد المتوكل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص ٢١٦.

الفصل الثّالث:

نحو اللّغة العربيّة الوظيفي والدّرس اللّغوي العربيّ القديم

(الانتقادات والمؤاخذات/ صور الوفاق)

ينبع تعامل **المتوكّل** مع التّراث اللّغوي نقدا ومساءلة، قرضا واقتراضا، من إيمانه بضرورة نبذ القطيعة وعدم التّعصّب لدرس أو مذهب أو اتجاه ... فهو يرى أنّ الفكر اللّغويّ العربيّ القديم يعد مرحلة من المراحل أو محطّة من محطّات الفكر اللّغوي الإنساني، ومن ثمّة دعا، بدل إقصائه، إلى النّظر إليه بعين ناقدة تسعف على موضعته الموضع اللائق به، وتعين على استثمار أفكاره وتطويرها وتحديثها، يقول **المتوكّل**: "ما نستهدفه هنا هو إعادة النّظر في المنهجيّة التي اقترحناها للتّعامل مع التّراث عرضا ومقارنة واستثمارا بتحديثها وتعديل بعض أسسها بما يكفل توفية الفكر اللّغويّ العربيّ القديم حقّه بعيدا عن المحاباة أو الإجحاف"[1].

ويعدّ المشروع الذي اضطلع ببنائه (مشروع نحو وظيفي للّغة العربيّة) مشروعا لحوار مثمر آتى نتائجه وثماره من خلال ملامح القرض والاقتراض التي فعّلها في بنائه؛ قرض مرهون بغياب المفهوم في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، واقتراض مرهون، كذلك، بصحّة المفهوم المقترض مع مبادئ النّحو الوظيفيّ العامّة وغيابه في الدّراسات الوظيفيّة الحديثة.

ولعلّ ما أسعف **المتوكّل** وشجّعه على إقامة هذا الحوار بين درسين متباينين زمنيّا اقتناعه أنّ الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، في جوهره، درس وظيفي؛ يقول في هذا الصّدد: "التّنظير الدّلالي في علوم اللغة العربيّة، منظورا إليه في مجمله، تنظير وظيفيّ في العمق قائم على المبدإ الوظيفيّ الأساس؛ مبدإ أسبقيّة الوظيفة على البنية وتبعيّة الثّانية للأولى"[2]، ويؤكّد هذه الفكرة أكثر فيقول موضّحا مسوّغ هذا الحوار قائلا: "لم نتوقّف، منذ تشغيلنا لنظريّة النّحو الوظيفيّ في دراسة اللّغة العربيّة، عن إقامة حوار مثمر بينها وبين تراثنا اللّغوي، حوار يسوّغه وييسّره التّآسر بينهما من حيث المفاهيم والمنطلقات المنهجيّة"[3].

لكنّ **المتوكّل**، رغم إقامته لهذا الحوار، يرى أنّ الدّرس اللّغوي العربيّ القديم درس له خصائصه ومميزاته ومرتكزاته وظروف إنتاجه، ولا أدلّ على هذا من قوله: "إنّ للدّرس اللّغوي القديم سماته

[1] -أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١٦٥.

[2] - المصدر نفسه، ص٢١٦.

[3] - المصدر نفسه، ص٢١٥.

وخصائصه التي هي نتاج سياقه التّاريخي ومحيطه المعرفي"[1]، مما دفعه إلى التّأكيد على أهميّة النّظر "إلى التّراث بحكم مفاهيمه ومنطلقاته وأهدافه، على أنّه حقبة هامّة من تطوّر الفكر الإنسانيّ في توجّهه الوظيفي"[2].

وما يمكن أن يستنتجه المتتبّع للإنتاج المتوكّلي، ظاهريّا، من هذا الحوار هو أنّه لم يكن يصبو إلى جعل نظريّة النّحو الوظيفي الحديثة وتطبيقاتها على العربيّة بديلا عن الدّرس اللّغوي العربيّ؛ بل كان يصبو إلى الاستثمار والتّطوير، يدلّك على هذا موقفه من المنتج النّحويّ العربيّ القديم، حيث ذهب إلى أنّ: "للنّحاة العرب نهجهم في تناول ظواهر اللّغة العربيّة وتبويبها، وقد اعتمدوا في ذلك الخصائص الإعرابيّة معيارا رئيسيّا على أساسه وردت ظواهر في أبواب متمايزة على تقاربها كأبواب الاستثناء، وتنازع العمل، واشتغال العامل عن معموله، بينما جمعت ظواهر أخرى في باب واحد كباب التّوابع وباب الجملة؛ حيث قسّمت إلى اسميّة وفعليّة، وصغرى وكبرى، وإلى ذات محلّ من الإعراب وغير ذات محلّ من الإعراب ...، إنّ لهذا النّمط من التّبويب منطقه الدّاخليّ الممكن الدّفاع عنه، كما أنّ له مبرّراته البيداغوجيّة التي أهّلته لأن يعتمد أساسا للتّقعيد للّغة العربيّة، ومصدرا لتعليمها على مرّ العصور امتدادا إلى الحاضر"[3].

لكن، إذا كان هذا هو موقفه من التّراث اللّغوي العربيّ، فما مدى مشروعيّة الانتقادات التي سلّطها عليه؟ وهل هي جوانب مغيّبة فيه؟

إنّ تصريحا مثل: "بفضل اعتماد نظريّة النّحو الوظيفيّ تسنّى وضع نحو وظيفيّ متكامل للّغة العربيّة أنار جوانب جديدة عدّة من هذه اللّغة لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد النّحو العربيّ القديم ولا باعتماد الأنحاء الصّوريّة الحديثة البنيويّة منها والتّوليديّة- التّحويليّة"[4]، يجعلنا نفهم أنّ هناك، حقّا، بعض الجوانب المغيّبة التي لم تتناول، ومن ثمة فهي تحتاج إلى تدارك وإضافة.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٥٤.

[2] - المصدر نفسه، ص٢١٣.

[3] - أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربيّ (في قضايا نحو الخطاب الوظيفيّ)**، ١٣١.

[4] - أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١٤٣.

إن **المتوكّل** لم ينطلق، في بحوثه المتنوّعة، من النّظريّة التّراثيّة القديمة وإنّما انطلق من نظريّة لسانيّة حديثة (نظريّة النّحو الوظيفيّ لسيمون ديك) في ضوئها حاول معرفة السّقطات والهنات التي وقعت فيها النّظريّة التّراثيّة، كما حاول، من خلالها، استثمار النّتائج المغيّبة في هذه النّظرية التي جعلها منطلقا له.

ومن ثمّة فهو لم يحمل همّ تطوير النّظريّة التّراثيّة وتنميتها حتّى تواكب المستجدّات، بل جعل لها امتدادا زمانيّا حصره فيه. هذا الحصر، في رأيه، قلّل من قيمة إقامة مفاضلة بينه وبين النّظريّات اللّسانيّة الحديثة لأنّه "من الحيف أن نطالب التّراث وليد حقبة تاريخيّة أخرى بأن يستجيب إلى شروط البساطة والاقتصاد والصّورنة والقابليّة للحوسبة، شروط لا يمكن أن تستوفيها إلا النّظريّات اللّسانية الحديثة"[1]، وما يزيد الباحث اقتناعا بهذه الفكرة قوله: "ليس التّراث اللّغويّ العربيّ، رغم وظيفيّته، نظريّة لسانيّة وظيفية بالمفهوم الحديث، وإنّما هو وليد حقبة معيّنة من تطوّر الفكر اللّغويّ يمكن أن يفاضل بينه وبين إنتاجات لغويّة أخرى تعاصره"[2].

وانطلاقا من إيمان الباحث بأهميّة تطوير الدّرس اللغويّ العربيّ ليواكب المستجدّات يجدر به تتبّع مختلف الانتقادات التي وجّهها **المتوكّل** إلى الدّرس اللّغويّ العربيّ وتحليلها لمعرفة قيمتها ومدى رجحانيّتها ومن ثمّة إقرارها وإضافتها أو طرحها وعدم الاعتداد بها. وفي المقابل، إذا كان من الثّابت أنّ **المتوكّل** اقترض من الدّرس اللغوي العربيّ القديم، باعترافه، فسيحاول البحث تتبّع مختلف القضايا التي رأى أنّها تتوافق والتّوجه الوظيفيّ، وكذا القضايا التي رأى أنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ الحديثة تحتاج إلى اقتراضها من الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم أو الاستئناس بها.

١- الجوانب المغيّبة في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم (الانتقادات والمؤاخذات):

تشمل الانتقادات الجوانب المغيّبة التي لم يتناولها المتقدّمون بالمعالجة والدّراسة، كما تشمل الجوانب التي أخطئوا في تصوّرها، في نظر **المتوكّل**، وسيحاول البحث تتبع هذه الانتقادات ومعالجتها موزّعا إيّاها على النّقاط الثّلاث الآتية:

[1] – أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص٢١١.

[2] – المصدر نفسه، ص٢١٢.

أ- انتقادات تمسّ جوانب تداوليّة ب- انتقادات تمسّ جوانب وجهيّة ت- انتقادات تمسّ جوانب متفرّقة.

أ- **انتقادات تمسّ جوانب تداوليّة**: ويعني الباحث بها كلّ الانتقادات التي وجّهها **المتوكّل** مرتكزا على المقام أو أحد عناصره، وقد مسّت هذه الانتقادات مسائل كثيرة أبرزها:

أ-١- **المبتدأ**: عرّف **المتوكّل** المبتدأ، تبعا **لسمون ديك**، بأنّه العنصر الذي "يحدّد مجال الخطاب universe of discourse الذي يعتبر الحمل predication بالنّسبة إليه واردا (relevant)"[١]، وتكمن تداوليّته في ارتباطه بالمقام "أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلا انطلاقا من الوضع التّخابريّ القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة"[٢]، فهو يعدّ مفهوما معطى سلفا يشترك فيه المتكلّم والمتلقّي، ولذلك يجب أن يكون معلوما معروفا عندهما، أي أن يكون محيلا، كما يجب أن لا يخالف المتصوّر الموجود في الواقع وإلا عدّ لحنا تداوليّا[٣]، إضافة إلى هذه الخصائص يمتاز بـ[٤]:

- لا يشكّل المبتدأ موضوعا من موضوعات الحمل، أي إنّه عنصر خارجيّ.

- وبسبب خارجيته هاته لا يتسلّط عليه ما يتسلّط على الحمل من قوى إنجازيّة، بل نجده يتفرّد بقوّة إنجازيّة مستقلّة، قد تتوافق والقوّة الإنجازيّة له وقد تخالفها.

- ويتميّز بتصدّره الحمل الذي يأتي بعده، وهو الموقع الوحيد المؤهّل لأخذه، وبتغيّر موقعه ترتفع عنه مبتدئيّته.

وتبعا لهذه الخصائص يورد **المتوكّل** أنّ أيّ مخالفة لها، مع أيّ عنصر، تعدّ جهة من جهات ردّ حملها لوظيفة المبتدإ.

---

[١] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١١٥.

[٢] - المصدر نفسه، ص١١٦.

[٣] - ينظر: المصدر نفسه، ص١١٦.

[٤] - ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٢٢، ١٢٥. و: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحواللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٥١.

وحين أسقط هذه الشّروط على العناصر التي يرى النّحاة العرب أنّها مبتدأ وجد أنّهم لم يراعوها في إسنادهم لها، فهم يطلقونها على مركّبات مثل المركبات الاسميّة الواردة في الجمل الآتية دون تمييز للفروقات القائمة بينها[1]:

١- أ- **زيد**، أبوه مريض ب- **زيد**، قام أبوه. ٢- أ- **زيد** منطلق ب- **محمد** مسافر.

٣- أ- عندي **كتاب** ب- في الدار **رجلٌ**. ٤-أ- أبوه قائم، **زيد** ب- لقيت أباه، **زيد**.

٥- أ- في الدار **زيد** ب- اليوم **اللقاء**.

في حين نجد أنّه في نظريّة النّحو الوظيفيّ لا تسند هذه الوظيفة إلا إلى المركبات الاسمية الموجودة في الأمثلة المشابهة للأمثلة (١)، أمّا بقيّة الصّور فلا يصحّ إسناد هذه الوظيفة إليها، بسبب أن:

- الأمثلة (٢)، يعدّ العنصران (زيد، محمد) عنصرين داخليين (أحد موضوعات المحمولات: منطلق، مسافر)، لا عنصرين خارجيين، ومن الرّوائز التي يوردها **المتوكّل** لمعرفة خارجية المبتدأ: "أولا: لا يدخل المبتدأ في حيز القوة الإنجازيّة للجملة (Illocutionary force) التي لا تنصبّ إلا على الحمل، ويتجلّى هذا مثلا، في أنّ المبتدأ لا يشكّل حيّز الاستفهام حتى لو كان يلي مباشرة أداة الاستفهام:

(٨٢) أ- أزيد عاد أم لم يعد؟ ب- * أزيد عاد أم خالد؟

(٨٣) أ- أخالد ألّف كتابا أم ألّف صحيفة؟ ب- * أخالد ألّف كتابا أم زيد؟

بل يمكن أن تكون للمبتدإ قوّة إنجازيّة مختلفة عن القوّة الإنجازيّة التي تواكب الحمل كما يتبيّن من الجملتين (٨٤) و(٨٥). (٨٤) - زيد؟ عاد (٨٥)- خالد؟ ألّف كتابا

حيث نلاحظ أنّ قوّة المبتدإ الإنجازية (سؤال) بيد أنّ قوّة الحمل الإنجازيّة (إخبار)

ثانيا: يتقدّم المبتدأ على الأدوات الصّدور (complementizers) التي تأخذ الصّدارة المطلقة في الحمل (أي تحتلّ الموقع م[1]) بخلاف المكوّنات الأخرى، كما يتبيّن من المقارنة بين الجمل الآتية:

(٨٦)- أ- زيد، أعاد أم لم يعد؟ و (٨٧)-أ- * زيدًا أقابلت أم عمرا

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٣٠.

ب- زيد، هل عاد؟ ب- * زيدا هل قابلت؟

ج- زيد، إن عاد أكرمته ج- * زيدًا إن قابلته أكرمه

ثالثا: يمكن أن يتقدّم على المبتدإ مكون خارجي آخر كالمكوّن المنادى:

(٨٩)-أ- يا عمرو، زيد، عاد ب- يا خالد، هند تزوجت.

ولا يمكن أن يتقدّم عليه مكون داخلي كالمكون البؤرة مثلا:

(٩٠) أ- * زيدًا عمرو قابل ب-* الكتاب زيد أعطى خالدًا ج-* خالدًا زيد أعطى الكتاب"[١].

- الأمثلة (٣) يخالف فيها العنصران (كتاب، ورجل) المبتدأ (الوظيفي) من ثلاثة جوانب؛ الجانب الأول أنّهما عنصران غير متصدّرين للجملة وهذا شرط ضروري في المبتدإ، الجانب الثاني: أنّهما يشكّلان بالنّسبة للمحمول (عندي، في الدار) موضوعين من موضوعاته لا عنصرين خارجيين عنه، الجانب الثالث: عدم إحاليّتها وشرط الإحالية "يصدق على المبتدإ في جميع الأحوال"[٢]، وتكمن عدم إحاليتها في تنكيرهما، ويمكن إضافة جانب رابع تختلف فيه وظيفة المبتدأ عن هذين العنصرين، هذا الجانب هو أنّ المبتدأ يشكل معلومة مشتركة معطاة سلفا، ولا أظنّ، في هذين المثالين، أنّ (كتاب، رجل) يشكّلان معلومة مشتركة معطاة سلفا.

- أمّا الأمثلة (٤) فلا يمكن إسناد وظيفة المبتدإ إليها على الرّغم من خارجيّتها، ذلك أنّ من شروط المبتدإ أن "يضع المتكلم بدءًا مجال خطاب (أو محدثا عنه) ثم يحمل عليه جملة واردًا حملها عليه"[٣]، وفي هذه الأمثلة نجد أنّ ورود الجملة أسبق من ورود المحدّث عنه، ثم إن ورود المحدث عنه متأخرا أكسبه دور توضيح أو تصحيح أو تعديل معلومة لها تعلّق بتلك الجملة وهو ما اصطلح عليه في النّحو الوظيفي بالذّيل؛ وبناءا عليه فهناك فرق تداولي يعكسه التباين في الموقعة؛ فالمبتدأ يتموقع قبل الحمل

[١] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص ص٥٠- ٥٢.

[٢]- المصدر نفسه، ص١٣٤.

[٣] - المصدر نفسه، ص١٣٥.

أمّا الذّيل فيأتي بعده لا قبله، ومن ثمة ف "للذيل من الخصوصيات ما يميّزه عن المبتدإ وما يمنع بالتالي الخلط بينهما"[١].

- أمّا الأمثلة (٥) فالعنصران (زيد، اللقاء) تنخرم منهما شروط المبتدإ الآتية: ١- موقعهما متأخّر عن المحمول ٢- عنصران داخليّان يشكّلان موضوعا من موضوعات المحمول (في الدار، اللّقاء) ٣- لا يشكّلان مجالا لخطاب يأتي بعدهما له تعلّق بهما ٤- لا يشكلان معلومة مشتركة معطاة سلفا.

وبهذا يتّضح للبحث، جليّا، أنّ المبتدأ، في النّحو الوظيفي، وظيفة تداوليّة لها خصائص مضبوطة يجب مراعاتها.

لكن، ما هو التّصور الذي كان يصدر منه النّحاة العرب، والذي جعلهم يسوّون بين مختلف الأنماط البنيويّة الآنفة الذّكر من حيث الوظيفة النّحوية؟

أورد **عبد الرحمن الحاج صالح** أنّ النحاة العرب كانوا ينطلقون في دراسة المستوى التّركيبي "من أقلّ ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد مما هو أكثر من لفظة، وذلك مثل: (زيد منطلق)، وهذا قد يجيء ككلام مفيد ويتألّف من لفظتين، ثمّ يختبرون هذا التّركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النّواة مثل:

Ø	زيد	منطلق
إنّ	زيدًا	منطلق
كان	زيد	منطلقًا
حسبت	زيدًا	**منطلقا**
أعلمت خالدًا	زيدًا	منطلقا
1	2	3

فكلّ هذه التّراكيب هي محمولة بعضها على بعض، وهي متكافئة من حيث إنّها تتضمّن نواة واحدة وهي الأصل (لعدم دخول أيّ زيادة عليه)، وتفرّع عليها الفروع بهذه العمليّة التّحويليّة التي هي زيادة الزّوائد ... ويتبيّن بهذا المثال التّركيبيّ أنّ الزّوائد على الوحدة التّركيبيّة تؤثّر تأثيراً لفظيّا ودلاليًا على ما

[١] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٣٥.

تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخصّ اللّفظ ومعان زائدة لم تكن موجودة في النّواة، وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزّيادة المؤثّرة عاملا وما تؤثّر فيه معمولاً، ولاحظوا أيضا، وهو مهمّ جدًا، أن أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدّم على عامله وهو الذي لا يستغني عنه العامل، فسمّاه الخليل وسيبويه المعمول الأوّل، فيكون العامل مع هذا المعمول زوجًا مرتّبًا على حدّ تعبير الرّياضيين، أمّا الأصل الذي لا زيادة فيه فالعامل فيه الخلوّ من العامل اللّفظي وهو، على أيّ حال، عامل (أشرنا إليه بالعلامة العدمية Ø) وهو الذي يسمّى عندهم بالابتداء، والمبتدأ هو المعمول الأوّل بهذا النّوع من العوامل"[1]، ويقول في موضع آخر: "ولذلك فإنَّ جملة مثل التي مثلناها: (الرجال الطوال كتبوا الرسالة) لا يمكن أن تعتبر فيها (الرجال) معمولا أولاً لـ:(كتبوا) وإن كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكّد على أنّ الفاعل في اللّفظ غير الفاعل في المعنى، وأنّه لا يجوز تقديمه على عامله، والدّليل على ذلك هو أنّ:

١- موضع (ع) الأولى – وهو هنا الابتداء – يمكن أن يشغله عامل ملفوظ كـ(إنّ)؛ أي ناسخ كـ(إنّ الرجال كتبوا الرسالة)، ولو كان الرجال فاعلا لما دخل عليه ناصب.

٢- أنّ موضع المعمول الأوّل تحت (ع) الثّانية يمكن أن يستبدل بشيء لا يكون هو الرّجال الطّوال وذلك مثل: (الرجال الطوال كتب أخوهم الرسالة)، فالمعنى في الحقيقة نوعان: معنى وضعي ومعنى بياني، فالتّغيير للّفظ (أو البنية) لابدَّ أن يتغيّر معه أحد هذين النّوعين؛ والذي تغيّر هنا هو المعنى البياني، إذ صار يدلّ اللّفظ عل اهتمام المتكلّم بالرّجال الطّوال أكثر"[2].

وبناء عليه فمفهوم المبتدإ في النّظريّة النّحويّة العربيّة يختلف عمّا يشترطه الوظيفيّون؛ ذلك أنّه في النّظريّة النّحويّة العربيّة يرتبط بالعناصر التي تذكر معه من جهة (الخبر) ويرتبط من جهة أخرى بما يطرأ عليه من عوامل؛ وإذا كان النّحاة العرب يربطونه بأمور لها كبير تعلّق بما هو موجود في النّحو الوظيفيّ (من صدارة، وتعريف) فإنّهم يجعلونها الأصل، وفي مقابل ذلك يقرّون بوجود فرع يحمل على ذلك الأصل، لكنه يغايره في جهة من الجهات، فمثلا الأصل في المبتدإ أن يكون معرفة يقول الجرجاني: "وهو ما كان معرفة فنكرة، نحو: (زيد منطلق)، و(عمرو حسنٌ)، فزيد معرفة لأنّه اسم معروف، ومنطلق اسم شائع يكون لكلّ واحد، وهذا هو الأصل في الأخبار، لأنّ الخبر يجب أن يكون مجهولا

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة**، ج١، ص ص٢٥٣، ٢٥٤.

[2] – المرجع نفسه، ج١، ص٢٥٩.

وما يخبر عنه معروفا، فإن جعلت النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً لم يجز لأجل أنّ الأخبار بما يعرف عمّا لا يعرف عكس العادة، ألا ترى أنّك إذا ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئًا، فإذا أتيت بمعرفة كنت ذاكرًا ما يعرفه؛ وذلك أن تقول: منطلق زيد، فتزعم أنّ منطلقا مخبر عنه، وزيد خبر، فتجعل ما يعرفه خبراً عما لا يعرفه وهذا محال لا يتصوّر، وإنّما الصّحيح أن تخبره بما لا يعرفه، وهو منطلق، عمّا يعرفه وهو زيد فاعرفه"[1]، وفي المقابل قد يرد نكرة، وهذا ليس بأصل لكنّه مرهون بتحقيق الفائدة مع الخبر يقول **الرّضي**: "وقال ابن الدّهان، وما أحسن ما قال،: إذا حصّلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حُصّلت جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدإ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجه، أو نكرتين غير مختصّتين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، لو علم قيام زيد مثلا فقلت: زيد قائم عدّ لغوًا ... ولا أنكر أنّ وقوع المبتدإ معرفة أكثر من وقوعه نكرة"[2].

ذكر سابقا أنّ من أبرز نقاط الاختلاف في تحديد المبتدإ هو المفهوم ذاته؛ فإذا كان النّحو الوظيفيّ يضبطه انطلاقا من تحديده لخطاب يأتي بعده فإنّه في النّظريّة النّحويّة العربيّة يحدّد بأنّه "الاسم المجرّد عن العوامل اللّفظية مسندًا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرفي النّفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر"[3]، فشتّان بين المفهومين، وإذا كان الأمر هكذا فإنّ انتقاد **المتوكّل** المتعلّق بوجوب تعريف المبتدإ غير دقيق، يقول **المتوكّل**: "وهذا يتنافى وما ذهب إليه النّحاة العرب القدماء في أن ما أسموه بالمبتدإ في هذا النّمط من البنيات اسم معرّف بالضرورة"[4]، ويقصد بالنّمط نمط بؤرة المقابلة مثل: (كتاب عندي (لا مجلة)، رجل في الدار (لا رجلان)، رجل في الدّار (لا امرأة))، وذلك أنّ النّحاة رأوا أنّ التّعريف هو الأصل، وإذا ما تمّت الفائدة دون مراعاة الأصل فهو مقبول لأنّه وإن خرج عن أصل التّعريف فهو لم يخرج عن أساس التّحديد والتّمييز وهو قبوله لدخول عوامل المبتدإ.

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر مرجان، (العراق: دار الرشيد، دط، ١٩٨٢)، ج١، ص٣٠٦.

[2] – رضي الدين الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، م١، ص٢٠٣.

[3] – المرجع نفسه، م١، ص١٩٦.

[4] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٩٢.

كما أنّ انتقاده لهم في توجيههم لمثل ((قام أبوه، زيد)، (أبوه مريض زيد)) بأنّه مبتدأ ليس دقيقا لأنه لا يخالف مبادئهم في تحديد المبتدإ، يقول **المتوكّل**: "اتّفق النّحاة العرب على اعتبار الاسم المكتوب بخط غليظٍ في الجمل (١ أ-ب) ... و(٥٣ أ-ب): ١-أ- زيد، قام أبوه ب- زيد ، أبوه مريض ، ٥٣ أ- قام أبوه، زيد ب- أبوه مريض، زيد

مبتدأ ولم يميّزوا بينه آتيا في أوّل الجملة وبينه آتيًا في آخرها إلاّ من حيث الموقع، إذ أضافوا إليه في الحالة الأخيرة وصف مؤخّر"[1]، أقول: هو غير دقيق، لأنّهم هدفوا إلى ضبط توزيع الحركة الإعرابيّة وتفسيرها، ولم يهدفوا إلى ضبط الوظيفة الإبلاغيّة التي يمكن أن تسند إليها، ذلك أنّهم إن حملوها على الوظيفة التّداولية فإنّهم سيذهبون إلى أنّها بدل، والبدل لا بدّ أن يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابيّة، وهو هنا في مثل هذه الأمثلة لا يستقيم لأنّ المبدل منه (الهاء) مجرور، وهو مرفوع فكيف يحمل مرفوع على مجرور، يقول أحد الباحثين مبررًا توجّههم هذا "لقد سار النّحاة العرب خطاهم على هدي نظريّة العامل وبإيحاء منها، كانوا يضمّون جزئيات الباب الواحد إلى بعضها، ويؤلّفون بين الباب وغيره تقديمًا وتأخيرًا على ضوء ما يمنحه كلّ باب من درس للإعمال، لقد كان للنّحاة، وهم بصدد التّصنيف والتّبويب، أن يعتمدوا منهج استقراء الأساليب العربيّة، فيدرسوا في مباحث مستقلّة أساليب النّفي والتّوكيد، والاستثناء بجميع أشكاله، فيجمعوا في الباب الواحد ما تفرّق من مسائله، ولو أنّهم فعلوا لوجب عليهم أن يدرسوا في باب النّفي، مثلا، وقوع المضارع مجزوما بلم ولما، وجملة ليس مع اسمها وخبرها، وما وإن النّافيتين ولا النّاهية والنّافية، وكلّ وسائل التّعبير المفيدة للنّفي المجرّد أو النّفي المؤكّد وللجحد، فيفيدون من ذلك حصر أساليب التّعبير، ويظهرون مستويات الأداء داخل الأسلوب الواحد، لكنّهم لما لم يختاروا هذا الاختيار ضمّوا ليس إلى كان مع ما بينهما من التّباين في المدلول، وهو تباين يصل حدّ التجاذب والتناقض، وضموا (ما) و(إن) و(لا) و(لات) إلى بعضها فكوّنت بابًا لا ليفيد النّفي، وإنما ليكون ملحقا إعماليا لباب (كان)"[2].

أمّا النّظر إلى وظيفته البلاغية أو التّداوليّة فلاشكّ أن وروده مؤخّرًا يختلف عن وروده مقدّمًا، وقد نبّه **سيبويه** إلى هذا فقال: "وأمّا الذي يجيء مبتدأ فقول الشّاعر، وهو مهلهل:

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٣٤.

[2] - مصطفى بن حمزة، **نظريّة العامل في النّحو العربي (دراسة تأصيليّة وتركيبيّة)**، (المغرب: مطبعو النجاح، ط١، ٢٠٠٤)، ص٣٢-٣٣.

(وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً *** أَخْوَالُنَا وَهُمْ بَنُو الأَعْمَامِ) ،كأنّه حين قال: (خبطن بيوت يشكر) قيل له: (وما هم) فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام"[١]، وقال في موضع آخر مستحضراً المقام استحضارا بارزا: "وذلك قولك: (له علم، علمُ الفقهاء، وله رأي، رأيُ الأصلاء) وإنّما كان الرّفع في هذا الوجه، لأنّ هذه خصال تذكرها في الرّجل، كالحلم والعقل والفضل ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنّك أردت أن تذكر الرّجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها"[٢]، والمثال الذي ذكره **سيبويه** (علمُ الفقهاء، رأيُ الأصلاء) وإن لم يكن مبتدأ مؤخّرًا لكنّه من حيث الوظيفة التّداوليّة جيء به لإبراز العلم الذي يملكه الممدوح وأنّه أمر معروف فيه كالحلية التي لا تفارقه، وهذا معناه أنّ النظر إلى العنصر من منظور نحوي خالص يختلف عنه منظورا إليه من منظور بلاغي مقامي. ويمكن أن نضيف، من أجل الإيضاح وسعيا نحو تحقيق التّكامل عن طريق القرض والاقتراض، مصطلحا آخر موضّحًا للوظيفة التّداوليّة التي يأخذها العنصر الوارد آخر الجملة، فنقول: إذا ورد المبتدأ مؤخّرًا عن جملة تحوي ضميراً يعود عليه فإنه يمكن تعديل مصطلح المبتدإ ليصير (مبتدأ ذيل).

وإذا كان **المتوكّل** يرى أنّ من خصائص المبتدإ أنه يعدّ عنصراً خارجيًا عن الحمل، وأنّه، من ثمّة، يحمل قوّة إنجازيّة تخالف القوّة الإنجازيّة التي يحملها الحمل الذي يأتي بعده، مخالفا بذلك النّحاة العرب في المبدإ الذي قرّروه من أنّ المستفهَم عنه عادة هو العنصر الذي يلي أداة الاستفهام؛ سواء كان فعلا أم اسمًا، يقول: "يذهب النّحاة والبلاغيّون العرب القدماء إلى أنّ الاسم الذي يلي همزة الاستفهام هو الاسم المستفهم عنه، إلاّ أنّ هذه القاعدة لا تصدق إلاّ على المكوّن البؤرة ... كما في الجملة الآتية: (أزيدًا أكرمت أم خالدًا)، ولا تصدق على المكوّن المبتدإ كما يتّضح من المقارنة بين الجملتين الآتيتين:(– أزيد أكرمته أم طردته، – * أزيد أكرمته أم عمرو؟)"[٣]. لكن، ما إن نتتبع الأمثلة التي كان يوردها **سيبويه** في كتابه حتّى ندرك ضعف ما ذهب إليه **المتوكّل**؛ ذلك أنّ **سيبويه** إنّما يورد ما كان صحيحا مقبولا في كلام العرب، وينبّه على الضّعيف والمرذول والقليل، خذ مثلاً قوله في باب (هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا، لأنك تبتدئه لتنبّه المخاطب ثمّ تستفهم بعد ذلك): "ألا

[١] – سيبويه، **الكتاب**، م١، ص ١٤.

[٢] – المرجع نفسه، م١، ص٤٢٨.

[٣] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٥٦.

ترى أنّك تقول: (زيد هذا، أعمرو ضربه أم بشر؟) ولا تقول: (عمرًا أضربت؟)"[1]، وهذا دليل على جوازه لا على ردّه، ويقول **الجرجاني**: "فإن قلت: (أرجل طويل جاءك أم قصير؟) كان السّؤال عن أنّ الجائي كان من جنس طوال الرجال أم قصارهم؟ فإن وصفت النّكرة بالجملة فقلت: (أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه) كان السّؤال عن المعطي، أكان ممن عرفه قبل أم كان إنسانًا لم تتقدّم منه معرفة له"[2]، ولا أدري بعد إيراد هذه الأدلّة النّقليّة، أنترك قول **سيبويه** و**الجرجاني** لقول **المتوكّل**؟!

أ-٢- **البدل**: يقابل البدل في النّحو العربيّ الذّيل في النّحو الوظيفيّ، إلاّ أنّ دائرة الذّيل أوسع من دائرة البدل، فليس كلّ ذيل بدلاً، بل نجد فيه بنيات أخرى كبنية المبتدإ المؤخّر وبنية الإضراب ...، فيدخل فيه كلّ عنصر "يحمل ... المعلومة التي توضّح معلومة داخل الحمل أو تعدّلها أو تصحّحُها"[3]، ويشترط فيه أن يكون[4]: ١- في آخر الحمل، ٢- يَربطه بالحمل السّابق عليه ضمير يحاوله، ٣- يأخذ (حسب مبدإ الإرث) حركته الإعرابيّة التي يأخذها العنصر المراد تعديله أو تصحيحه ... ٤- يشترط إحالية ذيل التّوضيح ولا يشترط ذلك مع ذيلي التّعديل والتّصحيح.

يحدّد النّحاة العرب البدل من منظور عاملي ومن منظور تركيبي دلالي؛ تحديده من منظور عامليّ غرضه تفسير كيفيّة توزيع الحركة الإعرابيّة، أمّا تحديده من منظور تركيبيّ دلاليّ فغرضه تحديد موقعه وبيان وظيفته، عرِّف بأنه: "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه"[5]، ومصطلح التّابعية يعني أخذ الحركة الإعرابية التي يأخذها المتبوع، وتقييده بالقصديّة لأجل أنّ المتكلّم يذكر المتبوع فيظهر له، لسبب من الأسباب، أنّه يحتاج إلى ذكر هذا التّابع، وهذا معناه أنّ الغرض يصير مرتبطا به لا بما ذكر سابقا ويصير المتبوع في حكم الملْغَى؛ ويرى **الرّضي** أنّه لا يمكن التّسليم بإلغاء التابع إلاّ بدل الغلط ويبرر هذا بقوله: "وإنّما قلنا ذلك، لأنّ الأوّل في الأبدال الثّلاثة منسوب إليه في الظّاهر، ولا بدّ أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في الأبدال الثّلاثة، صونا لكلام الفصحاء عن

[1] – سيبويه، **الكتاب**، م١، ص١٨٣.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٤٣.

[3] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٤٧.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص١٤٩، وما بعدها.

[5] – الرّضي الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، م٢، ص٣٩٧.

اللّغو، ولاسيّما كلامه تعالى، وكلام نبيِّه صلّى الله عليه وسلّم، فادّعاء كونه غير مقصود بالنّسبة، مع كونه منسوبا إليه في الظّاهر، واشتماله على فائدة يصحّ أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظّاهر"[1].

وقد التفت النّحاة إلى الوظيفة أو الغرض الذي يؤدّيه البدل، فأوردوا له أغراضًا سياقيّة كثيرة، من ذلك "أحدهما: أن يريد المتكلّم ذكر المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتي أوّلا بما يعمّه وغيره، ثمّ يأتي بالمخصوص قصدًا للتّأكيد، كقولك: رأيت قومك ناسًا منهم، والثّاني: أن يريد الإبهام على المخاطب، ثمّ يبدو له أن يبيّن أو يتوهّم أنّ المخاطب عالم بما يريد، ثمّ يشكّ في علمه، فيأتي بالاسم الآخر على جهة البيان، ويلحق بذلك معنى ثالث، وهو أن يذكر المقصود بالحكم، ثم يبدو له، فيضرب عنه إلى غيره، لكونه غالطا أو ناسيًا أو لمعنى آخر"[2]، وهذه الأغراض تقترب اقترابًا كبيراً مما يورده الوظيفيّون، ويظلّ الاختلاف مرهونًا بكيفية المعالجة ووجهة النّظر المنطلق منها، بل قد تستشف من تحليلات النّحاة أغراضٌ تتجاوز الأغراض التي أسندها **المتوكّل** للذيل؛ من ذلك ما ذكره **السّامرائي**: "قد يكون أحد الطرفين، أعني البدل أو المبدل منه متّصفا بصفة دالّة على المدح أو الذّمّ أو غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى: "إلى صراط العزيز الحميد الله الذي له ما في السموات وما في الأرض" فقوله: (العزيز الحميد) صفتان لله تعالى دالّتان على المدح"[3]، ومن ثمّة فإنّ إيراد **المتوكّل** أنّ البدل عند النحاة ينحصر دوره في وظيفتين فقط غير دقيق؛ يقول **المتوكّل**: "أمّا من حيث وظيفته، فيستشفّ من أقوال النّحاة أنّ البدل يقوم بالنّظر إلى المبدل منه بدورين: دور التّبيين ودور التّعويض، إنّ للبدل، في الواقع، وظائف أخرى سنعرض لها لاحقًا"[4]، ويعني بالوظائف الأخرى: "التّعيين والتّخصيص والتّصحيح"[5].

---

[1] – الرضي الأسترابادي، **شرح كافية ابن الحاجب**، م٢، ص٣٩٩.

[2] – أبو إسحاق الشّاطبي، **المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (المملكة العربية السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧)، ج٥، ص١٩٠.

[3] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٣، ص٢٠٥.

[4] – أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربي (في قضايا نحو الخطاب الوظيفي)**، ص٧٨.

[5] – المصدر نفسه، ص٧٩.

ومن عجيب ما يمكن إيراده في هذا السّياق، توسيع **سيبويه** دائرة البدل، حيث أدرج ضمنها البنيات الإضرابيّة، وبهذا يكون البدل هو الذّيل مع اختلاف في صورة واحدة من صوره (وهو المبتدأ المؤخر) يقول **سيبويه**: "وذلك قولك: (مررت برجل حمارٍ) فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن؛ فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرّجل حمار، وأمّا الذي يحسن فهو أن تقول: (مررت برجل) ثمّ تبدل الحمار مكان (الرجل)، فتقول: حمار، إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإمّا أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعدما كنت أردت غير ذلك، ومثل ذلك قولك: (لا بل حمار) ومن ذلك قولك: (مررت برجل بل حمار) وهو على تفسير: (مررت برجل حمار)، ومن ذلك : (ما مررت برجل بل حمار) و(ما مررت برجل ولكن حمار) أبدلت الآخر من الأوّل وجعلته مكانه ... ومن المبدل أيضا قولك: (قد مررت برجل أو امرأة) إنّما ابتدأ بيقين ثمّ جعل مكانه شكا أبدله منه، فصار الأوّل والآخر الادّعاء فيهما سواء، فهذا شبيه بقوله: (ما مررت بزيد ولكن عمرو) ابتدأ بنفي ثمّ أبدل مكانه يقينًا"[1].

- ومن النّقاط المتعلّقة بالبدل التي أثارها **المتوكّل** مناقشا التّراث اللّغويّ العربيّ مسألة استقلاليّة البدل وتفسير كيفيّة توزيع الحركة الإعرابيّة التي يأخذها، يقول: "يوافق التّحليل الذي اقترحناه، من حيث الفكرة الأساسيّة، ما ذهب إليه النّحاة العرب القدماء، حيث ميّزوا البدل عن باقي التّوابع (النّعت، التّوكيد، عطف البيان، عطف النّسق) باعتباره جزءاً ليس من جملة المبدل منه، ومعمولاً لنفس العامل في المبدل منه، لكن على نية تكرير هذا العامل، فالجملة التي يعتبرونها جملة أصلاً للجملة (٣أ) على سبيل المثال هي (١٧)، (١٧)- (ساءني زيد، ساءني سلوكه) إلا أنّنا نخالفهم من حيث طبيعة التّحليل، إذ إنّنا لا نقدّر (عاملا مكرّرًا) لتفسير إعراب الذّيل لأنّ النّحو الذي نعتمده نحو غير تحويلي"[2].

لكن، لو دقّقنا النّظر في القضيّة التي يعرضها **المتوكّل** فإنّنا نجد أنّ مسألة تكرير العامل ليست قول جمهورهم يقول ابن مالك: "وتقدير عامل آخر في كلّ بدل مذهب ابن خروف ... وظاهر قول **سيبويه** أنّ عامل البدل هو عامل المبدل منه، لأنّه قال في بعض أبواب البدل: هذا باب من الفعل

[1] - سيبويه، **الكتاب**، م١، ص ص٥٠٤-٥٠٥.

[2] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٥٢.

يستعمل في الاسم، ثمّ يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل، وذلك قولك: (رأيت قومك أكثرهم، ورأيت قومك ثلثهم)، فهذا تصريح بأنّ العامل في البدل ومتبوعه واحد ... فهذا تصريح بأنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه"[1]، ويعلّل فكرة القول بتكرار العامل فيقول: "البدل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيّته في تقدير المستقلّ بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد معه العامل كثيرا نحو: ﴿قالَ المَلَأُ الَّذينَ استَكبَروا مِن قَومِهِ لِلَّذينَ استُضعِفوا لِمَن آمَنَ مِنهُم أَتَعلَمونَ أَنَّ صالِحًا مُرسَلٌ مِن رَبِّهِ قالوا إِنّا بِما أُرسِلَ بِهِ مُؤمِنونَ ﴿٧٥﴾﴾ (الأعراف/٧٥)"[2]، وبناء عليه فقول المتوكّل: "إنّ مماثلة إعرابه لإعراب المبدل منه لا تدخل في التّطابق الإعرابي بين التّابع والمتبوع، وإنّما هي نتيجة (نية تكرار العامل)"[3]، لا يعكس مذهب جميع النّحاة.

– كما تفسّر نظريّة النّحو الوظيفيّ الإعراب الذي يحمله البدل تفسيراً يبدو في ظاهره أنه مخالف لما يذهب إليه النّحاة العرب، لكنّه هو هو في لبّه وجوهره، يقول **المتوكّل** موضحًا تفسير توزيع الإعراب على البدل: "يأخذ الذّيل ... الحالة الإعرابية (الرّفع أو النّصب أو الجرّ) بمقتضى وظيفته الدّلالية أو التّركيبيّة، إلاّ أنّ هذه الوظيفة تسند إلى الذّيل عن طريق ما يمكن تسميته بمبدإ الإرث، باعتباره مكوّنًا خارجيًا، لا عن طريق الأصالة كما هو الشّأن بالنّسبة للمكوّنات التي تعتبر جزءاً من الحمل، ويرث الذّيل عن المكوّن المقصود تعديله أو تصحيحه – باعتبار أنّه يعوّضه أو يقوم مقامه – وظيفته الدّلاليّة ووظيفته التّركيبيّة (إذا كانت له وظيفة تركيبيّة)"[4]، ولا أظنّ أنّ مبدأ الإرث يخالف فكرة التّبعيّة التي تحدّث عنها النّحاة العرب المتقدّمون.

– من الصّور التي يرد عليها البدل عند النّحاة العرب ورود اسم المعرفة بعد اسم إشارة (ما يعرف ببدل اسم الإشارة)؛ وإنّما حملوه على البدليّة لأنّه يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، ذلك أنّ اسم الإشارة يحيل على زيد وزيد هو المشار إليه، وورود في مثل هذه البنية يجعل من الصّعب موافقته لمفهوم الذّيل في نظريّة النّحو الوظيفيّ؛ ذلك أنّ من شروط الذّيل البنيويّة موقعته بعد اكتمال الحمل

---

[1] – جمال الدين بن مالك، **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، (مصر: المكتبة التوفيقية، دط، دت)، ج٣، ص٢١٧.

[2] – المصدر نفسه، ج٣، ص٢١٦.

[3] – أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربي (في قضايا نحو الخطاب الوظيفي)**، ص٧٨.

[4] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٥١.

لا في أثنائه، ولذلك يوجه **المتوكّل** اسم الإشارة على أنّه مخصّص والاسم الذي يأتي بعده مقيّدًا، يقول: "وهي ... في منظورنا، يشكّل ما يسمّى (اسم الإشارة) تحقيقًا لمخصّص الحدّ (شا) في حين أنّ المقيّد (الوحيد في هذه الحالة) هو الاسم الذي بعده، فبنية الحدّ (هذا الكاتب) في منظورنا هي البنية (١٥٨) لا البنية (١٥٧): (١٥٨) (شاع١ س ي: φ س)"[١]، ومن الصّعب بمكان المفاضلة بين التّحليلين؛ ذلك أنَّ الشّروط التي وضعها الوظيفيّون للبدل لا تتطابق والشّروطَ التي وضعها النّحاة العرب، على الرّغم من توفّر مفهوم الذيليّة في الاسم الذي يأتي بعد اسم الإشارة وهو الإيضاح والبيان.

أ-٣- **الظّروف الإنجازيّة:** يقول **المتوكّل،** ناقدًا،: "لم يتعرّض اللّغويّون العرب القدماء، فيما نعلم، لهذا الضّرب من العبارات الظّرفيّة، سواء أتعلّق الأمر بالنّحاة أم بالبلاغيّين أم بالأصوليّين بالرغم من أنّهم اعتنوا اعتناء بالغا، كما هو معلوم، بالظّواهر اللّغويّة التي لها صلة بمقاصد المتكلّم وأغراضه (ما يقابل في المصطلح الحديث (الفعل اللّغوي) أو (القوّة الإنجازيّة)) وبالرّغم من أنّهم أفاضوا في الحديث عن خصائص جميع أنواع الظّروف، ولعلّ ما يفسّر ذلك أنّ العبارات الظّرفيّة الإنجازيّة لم تكن مستعملة في العربيّة القديمة استعماله في العربيّة المعاصرة"[٢]. وقبل ردّ القول أو قبوله، يجدر بنا معرفة المقصود بالظّروف الإنجازيّة.

يوسّع **المتوكّل** دائرة الظّرف لتشمل "جميع المكوّنات التي لا تعدُّ موضوعات للمحمول، وتحمل هذه الظّروف وظائف دلاليّة متعددة كوظائف المستفيد والأداة والزّمان والمكان والحال والمصاحب والعلّة والهدف وغير ذلك"[٣]، وتتنوّع بحسب المتعلّق الذي تتعلّق به إلى أربعة أقسام متمايزة "(أ) ظروف المحمول و(ب) ظروف الحمل و(ج) ظروف القضيّة و(د) ظروف الجملة (أو الظروف الإنجازية)"[٤]، والذي يهمّنا من هذه الظّروف هو النّوع الأخير (الظّروف الإنجازيّة) لأنّها موضع الانتقاد.

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)**، ص١٧٣.

[٢] – أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفيّ**، ص٨٨.

[٣] – المصدر نفسه، ص٦٠.

[٤] – المصدر نفسه، ص٦٠.

أورد **المتوكّل** أنّ هذه الظّروف "تشمل العبارات التي تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافيّة تتعلّق بكيفيّة إنجاز الفعل اللّغوي المواكب للجملة أو القصد من إنجازه أو ما يتوقف عليه إنجازه من شروط أو زمن إنجازه أو مكانه"[1]، وبناء عليه، فهذه الظّروف عبارات تتعلّق بالقوّة الإنجازيّة التي تحملها الجملة، وتقوم بدور تخصيصها في جهة من جهات التّخصيص ومن أمثلتها[2]:

١- **بكلّ صراحة،** لا يسعني إلا أن أعترف بذكاء هند، ٢- **باختصار،** لم يعد ثمّة أمل في إرجاع زيد إلى رشده. ٣- **كي يطمئن قلبك،** لم ينجح زيد في الامتحان، ٤- **إذا كنت مهتمّا بالأمر،** لن يسافر عمرو كما كان مقرّراً.

ولا أظنّ أنّ مثل هذه التّعابير غير مستعملة في العربيّة، بل يمكن أن نجد لها أمثلة في مثل قول الجاحظ: "وفي هذا كفاية إن شاء الله"[3]، بعد أن عرض قيمة البيان وبيّن صوره، وهذه الجملة تقابل الظّرف الإنجازيّ الذي أورده **المتوكّل** (وفي الختام)، وكقوله: "وقال بعضهم – وأظنّه بكرَ بنَ عبد الله المزنيّ– لا تكدوا هذه القلوب ولا تملوها"[4]، فالجملة (وأظنّه بكر بن عبد الله) متعلّقة بالقوّة الإنجازيّة الإخبار المربوطة بالمخبر (الجاحظ)، ويمكن التّمثيل كذلك بآخر سورة إبراهيم وسورة الأحقاف ﴿هذا بَلاغٌ لِلنّاسِ وَلِيُنذَروا بِهِ وَلِيَعلَموا أَنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الأَلبابِ ﴿٥٢﴾ (إبراهيم/ ٥٢) و﴿بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٣٥﴾ (الأحقاف/ ٣٥) التي قال عنهما الزّركشيّ: "ولأنّها بين أدعية ووصايا وفرائض ومواعظ وتحميد وتهليل ووعد ووعيد إلى غير ذلك، كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة فاتحة الكتاب، إذ المطلوب الأعلى الإيمان المحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضّلال"[5]، وهي مرتبطة أساسًا بالمتكلّم وما يريد أن يبلّغهُ.

وعلى العموم فمثل هذه التّراكيب وإن كان قليلاً في الجمل والعبارات فهو كثير في النّصوص والمقالات الطّوال، وعلى الرّغم من هذه القلّة فإنّ قواعد النّحاة تستوعبها، فإذا حلّلنا المثال السّابق

[1] – أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفيّ**، ص٦٢.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص٦٢.

[3] – أبو عثمان الجاحظ، **البيان والتّبيين**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (لبنان: دار الفكر، ط٢، دت)، ج١، ٢٧٣.

[4] – المرجع نفسه، ص٢٧٤.

[5] – بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، (مصر: دار الحديث، دط، ٢٠٠٦)، ص١٩٢.

الذي أورده **المتوكّل** (بكلّ صراحة) فإنّها تعلّق بفعل محذوف وتسند إليها وظيفة الحال، والأمر نفسه مع المثال: (كي يطمئن قلبك) فإنّها تتعلّق بفعل مضمر (أقول) وتسند إليها وظيفة المفعول لأجله وهكذا، ويظلّ جديد هذه الظّروف الإنجازيّة تمييزها بين عناصر ترتبط بالقوّة الإنجازيّة لا بالجملة التي تذكر معها، وإن كانت فكرة التعلّق في النّظرية النّحويّة العربيّة تستوعبها كذلك.

أ-٤- **الوجه**: من المفاهيم التي حاولت نظريّة النّحو الوظيفي التّمييز بينها القوّة الإنجازيّة (حرفيّة ومستلزمة) لجملة ما والوجه، على أساس "أنَّ القوة الإنجازيّة فعل لغويّ يقوم به المتكلّم حين تلفظه بعبارة ما، أي علاقة تربط المتكلّم بالمخاطب، أمّا مصطلح الوجه فيحيل على موقف يتّخذه المتكلّم إزاء واقعة ما أو ذات أو قضيّة معيّنة، معنى هذا أنّ الوجه مرتبط بعلاقة المتكلّم بفحوى خطابه إذ يؤكّده أو يشكّك فيه أو يستغربه أو يتمنّى وقوعه أو يستبعد تحقّقه أو يمدحه أو يذمّه ... إلى غير ذلك من المواقف العديدة الممكنة، في حين أنّ القوّة الإنجازيّة فعل لغوي ينجزه المتكلّم بمجرد التّلفّظ بخطابه إذ يخبر أو يستفهم أو يأمر أو يعدّ أو يوعد ..."[١].

ويرى **المتوكّل** أنّ مفهوم الوجه لم يحظ بعناية كبيرة في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، إذ لم تخصّص له دراسات مستقلّة، وإذا ما وجدت بعض الملامح فإنّها تورد مبعثرة مع عناصر لا تجمعها بها أية توافقات تداولية؛ يقول: "من الملحوظ أنّ الظّواهر المرتبطة بمفهوم الوجه، باعتباره مفهومًا تداوليا يربط بين المتكلّم وفحوى خطابه، لم تحظ بكبير عناية في الفكر اللّغويّ العربيّ القديم، فمن المعلوم أنّ النّحاة القدماء درسوا بعضا من الأفعال الدّالة على هذا المفهوم وهي ما سمّوه (أفعال القلوب) أو (أخوات ظنَّ)"[٢]، ويرجع سبب عدم تخصيص دراسة مستقلّة متكاملة لها إلى: "١- اقتصرت الدّراسة النّحويّة على فئة واحدة من الإمكانات المتعدّدة لتحقّق الوجه في اللّغة العربيّة (أفعال، أدوات، عبارات ظرفيّة ...)، ٢- عالج النّحاة الزّمرة من الأفعال التي تناولوها من حيث خصائصها النّحويّة الصّرف (خاصّة ما تسنده من إعراب)، ولم يعنوا بدورها التّداوليّ؛ أي دورها في التّعبير عن موقف المتكلّم من فحوى الجملة التي تدخل عليها"[٣]، وينتهي إلى نتيجة مفادها "أنّ الدّرس اللّغويّ العربيّ

---

[١] - نعيمة الزهري، **الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي**، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة، ص٥٢٦.

[٢] - أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التّحتية ...)**، ص١٥٩.

[٣] - المصدر نفسه، ص١٦٠.

القديم لا يمدنا بتعريف واضح لمفهوم الوجه ولا بوصفٍ شامل دقيق للوسائل اللّغويّة التي يتحقّق بها هذا المفهوم"[1]، ولمعرفة مدى صحّة هذا الانتقاد، ومدى أهمّية هذا المفهوم في توصيف أدقّ للّغة العربيّة نورد صوره، وما يتميّز به عن غيره.

لكي يضبط **المتوكّل** مفهوم الوجه حاول تمييزه عن مفاهيم تتقارب معه؛ فهو يختلف عن النّمط الجملي، وعن الجهة وعن الوجهة وعن صيغة المحمول، ذلك أنّ النّمط الجملي هو "الصّيغة الصّرفيّة – التّركيبيّة للجملة ككلّ التي تؤشّر غالبًا للقوّة الإنجازيّة الحرفيّة"[2]، وهو"يدلّ على الفعل اللغوي الذي له علاقة تقوم بين المتكلّم ومخاطبه"[3]، ولاشكّ أنّ الوجه يختلف مفهومه عن مفهوم النّمط الجمليّ؛ ذلك أنّه يدلّ "على موقف المتكلّم من فحوى خطابه، إمّا من الواقعة أو من القضيّة"[4]، كما أنّه يختلف عن النمط الجملي في انتمائه إلى طبقة الحمل أو طبقة القضيّة لا طبقة الإنجاز.

أمّا الجهة (Aspect) فهي "مجموعة السّمات (تام/ غير تام، منقطع/ مسترسل؛ آني/ مستمر ...) التي تحدّد الواقعة الدالّ عليها محمول الجملة من حيث تكوينها الدّاخلي ومراحل تحقّقها"[5]، ومن ثمّة فالجهة لا تتحدّد اعتمادًا على موقف **المتوكّل** ولا على المشاركين بل ترتبط بالمحمول الدّالّ على واقعة دون أن تتعدّاه إلى عناصر أخرى، وهذا ما يعطي للوجه أحقّية التّميز عنها.

والأمر نفسه مع الوجهة (perspective) التي تعني المنظور الذي تقدّم من خلاله الواقعة "حين ينتقى أحد المشاركين (المنفّذ أو غيره) لتقدّم الواقعة من منظوره، ويتمّ الانتقاء عن طريق إسناد الوظيفة الفاعل إلى الحدّ المحيل على المشارك المنتقى ليكون بذلك (المنظور الرئيسي) وبإسناد الوظيفة المفعول (بالنّسبة للمحمولات المتعدّدة الموضوعات) ليكون (المنظور الثانوي)"[6]، وهذا التقديم، وإن كان صادرًا من المتكلّم المنشئ للجملة، فإنّه لا حكم فيه يوجّه إلى الواقعة ولا إلى أحد المشاركين فيها، وهذا يعني كذلك أنّهما مفهومان متباينان.

---

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص١٦٠.

[2] – المصدر نفسه، ص١٦٢.

[3] – المصدر نفسه، ص١٦٣.

[4] – المصدر نفسه، ص١٦٣.

[5] – المصدر نفسه، ص١٦٣.

[6] – المصدر نفسه، ص١٦٤.

أمّا صيغة المحمول (Mood) فتمثّل إحدى الصّرفات التي "يتمّ بواسطتها تحقّق سمات الوجه الموضوعي أو الوجه المعرفي"[١]، وهذا يعني أنّ الصّيغة ليست هي الوجه.

ويميّز في النّحو الوظيفيّ، حسب **المتوكّل**، بين ثلاثة أنواع من الوجوه: ١- وجوه لازمة ٢- وجوه موضوعيّة ٣- وجوه ذاتية. وتتفرّع الوجوه الذّاتية إلى: أ- وجوه معرفيّة (الظّنّ، الشّكّ، اليقين، التّرجيح ...)، ب- الوجوه الإرادية (التّمنّي، التّرجّي، الدّعاء)، ج- الوجوه الانفعالية (التّعجّب، النّدبة، الاستغاثة ...)، ولكلّ وجه من الوجوه السّابقة طبقته التي يظهر فيها؛ فالوجه اللاّزم يظهر في الطّبقة الأولى المتعلّقة بالمحمول ويقوم بتحديد "العلاقة الممكن قيامها بين أحد المشاركين وتحقيق الواقعة التي يشارك فيها، هذه العلاقة يمكن أن تكون علاقة استطاعة أو علاقة رغبة أو علاقة إجبار أو علاقة ترخيص"[٢]، أمّا الوجه الموضوعيّ فيظهر في الطّبقة الثّانية المتعلّقة بالحمل، وفيها "يحدد المتكلم ... تقويمه لحظوظ تحقق الواقعة منظوراً إليها في حدّ ذاتها"[٣]، "فيقوّمها من حيث إمكانات تحققها أو بالنظر إلى أنسقة من القواعد الأخلاقية أو القانونية أو الاجتماعية"[٤]، أمّا الوجوه الذّاتية فترتبط بطبقة القضيّة وتحدّد هذه الوجوه "الموقف الذي يتّخذه المتكلّم من القضيّة"[٥]، هذا الموقف يتعدّد، فقد يتناول موقفه من صدق القضيّة "فهو إمّا متأكّد، أو شاكّ أو محتمل أو مثبت أو نافٍ"[٦]، أو إرادته تحقّق الواقعة بتمنّ أو ترجّ أو دعاء، أو أنّه ينفعل من فحواها متعجّبا أو مستغيثا أو أو مناديًا ... ويمكن أن يضاف إلى هذه الوجوه حسب ما أورده **المتوكّل** في كتاب (قضايا اللغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي) الوجوه المرجعيّة التي تشكّل المرجع الذي استند إليه المتكلّم في عرضه للمحتوى القضويّ[٧].

---

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص١٦٦.

[٢] – المصدر نفسه، ص١٦٧.

[٣] – المصدر نفسه، ص١٦٨.

[٤] – نعيمة الزهري، **الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي**، ضمن كتاب: **التداوليات علم استعمال اللغة**، ص٥٢٨.

[٥] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتية ...)**، ص١٦٩.

[٦] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية المكونات ...)**، ص٩١.

[٧] – ينظر: المصدر نفسه، ص٩٢.

ولاشكّ أنّ الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم قد درس مثل هذه الأساليب، لكنّه لم يفصل بين محتوياتها ويدقّق في مضامينها ويضع لكل مفهوم مصطلحا خاصا به، فلا نجده يفصل بين النّمط الجمليّ والقوّة الإنجازيّة والوجه، بل يجمعهما ضمن معنى عام هو الأساليب الإنشائيّة والخبريّة، خلافا للمقاربة الوظيفيّة التي تميّز بين أساليب متمايزة لاعتبارات متعددة وأوجه نظر مختلفة " فلا تخلط بين الإخبار والسّؤال والأمر والنّهي باعتبارها قوى إنجازيّة وبين التّمنّي والتّرجّي والدّعاء والتّعجّب والنّدبة والاستغاثة المصنّفة على أساس أنّها وجوه ذاتية إمّا إراديّة أو انفعاليّة"[١].

لكن، هل معنى هذا أنّه يجب إدراج هذه المصطلحات لتدقيق المصطلحات الموجودة في الدّرس اللّغوي العربيّ القديم؟ أعتقد أنّ الأمر منوط بتوضيح يمسّ الجانب النّظري لا التّطبيقي، ومن ثمّة فقبول هذا الأمر أو رفضه يحتاج إلى دراسة أدقّ وأعمق.

ب- **انتقادات تمسّ جوانب وجهيّة:** تنحصر الجوانب الوجهيّة، عند الوظيفيّين، في وظيفتين هما: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، ولا تعدّ هذه الوظائف وظائف كليّة، إذ يمكن الاستغناء عنها في وصف بعض اللّغات؛ فقد "قيم، في إطار النّحو الوظيفيّ نفسه، بدراسات توحي نتائجها بأنّ ثمّة عدداً من اللّغات الطّبيعيّة لا يستلزم وصفها استعمال وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول أو استعمال الوظيفتين معًا، وتمتاز اللّغات التي يستغنى في وصفها عن استعمال وظيفة الفاعل مثلاً بخاصيّتين متلازمتين :أ- أولاهما أنّه لا يمكن أن تسند وظيفة الفاعل، في هذه اللّغات، إلّا إلى الحدّ الحامل للدّور الدّلالي (المنفذ) دون غيره من الحدود الحاملة لأدوار دلاليّة أخرى، ب- وثانيتهما أنّ الجمل (المبنية للمفعول) منعدمة في هذه اللّغات أو ذات إنتاجيّة جدّ محدودة"[٢]، وتكمن قيمة هاتين الوظيفتين في إسناد الحالات الإعرابية في موقعة العناصر[٣].

وتسندان في جملة ما بمراعاة الوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة، علما أنّ ثمّة وجهتين يمكن تقديم الواقعة من خلالهما، الوجهة الأولى تمثّل المنظور الرّئيسي والأخرى تمثّل المنظور الثّانوي؛ المنظور الرئيسي هو الذي يحمل وظيفة الفاعل والمنظور الثانوي يحمل وظيفة المفعول، ولا تحدّد الواقعة بمقولة

---

[١] - نعيمة الزهري، **الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي**، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة، ص٥٣٣.

[٢] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص ص٣٦-٣٧.

[٣] - ينظر: أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص٢٥.

الفعل أو الاسم المشتقّ أو الوصف فقط بل تتعدّاه لتشمل جميع المقولات بما فيها مقولة المركّب الحرفيّ والمركّب الظّرفيّ، ولذلك نجد أنّ هاتين الوظيفتين تسند إلى عناصر الجمل الفعليّة كما تسند إلى عناصر الجمل الاسميّة والرّابطيّة، وإن كان موقعه يختلف من جملة إلى أخرى، والقيود التي تُفرَض عليه في جملة تختلف عنها في جملة أخرى[1].

ينبّه الوظيفيّون إلى أنّ ثمّة مساوقةً بين وظيفة المنفّذ الدّلالية ووظيفة الفاعل حيث "تسند الوظيفة الفاعل، في اللّغة العربيّة، بمقتضى نوعيّة الأدوار الدّلالية طبقا لسلّميّة معيّنة يحتلّ رأسها الحدّ الحامل للدّور الدّلالي (المنفّذ) وما يحاقله (القوّة، المتموضع، الحائل)"[2]، كما أنّ وظيفة المفعول "يجوز إسنادها، حسب درجات الأولويّة، إلى الحدّ المستقبل والحدّ المتقبّل وأحد الحدود الحاملة للوظائف الدّلاليّة المكان والزّمان والحدث"[3].

أمّا في النّظريّة النّحويّة العربيّة فإنّ تحديد وظيفة الفاعل والمفعول (به) وتوزيعها أو إسنادها يختلفان عن التّصور الذي تقدّمه نظريّة النّحو الوظيفي، فالفاعل والمفعول في النّظريّة النّحويّة العربيّة وظيفتان تركيبيّتان، كما أنّهما قد تكونان وظيفتين دلاليتين حيث "يسهل علينا أن نكتشف أنّ كلّا من الفاعليّة والمفعوليّة وضعا للدّلالة على وظيفةٍ تركيبيّة، رغم أنّ الدّلالة الدّاخلية للمصطلحين تعبّر عن عكس ذلك، هذا شيء واضح في تعريفات النّحاة، فهم يقصدون بالفاعل كلَّ اسم مرفوع متعلّق بالفعل الواقع قبله ... وتتّضح الوظيفة التّركيبيّة للمفعول به في تعريفات النّحاة، فهم يعرّفونه بأنّه: ما وقع عليه فعل الفاعل، ويفسّرون هذا الوقوع بالتّعلق، وعلى هذا الأساس فإنّ الاسم الذي يتعلّق بالفعل، بعد أن يكون قد تعلّق بهذا الفعل الاسم المسمّى بالفاعل، يعتبر مفعولا به، ولا نميّز هنا بين المفعول به المنصوب والمفعول به المجرور، فكلّ منهما مفعول به"[4]، هذا عن المفهوم التّركيبي لإطلاق هذين المصطلحين "وإذا أراد النّحاة أن ينظروا إلى الكلام من منظور دلالي محض فإنّهم يستعملون مصطلحي: (فاعل في المعنى) و(مفعول في المعنى) وقد يؤكّدون منظورهم الدّلالي بإجراءات تركيبيّة، فهم ينظرون، مثلا إلى الجملة الآتية:- مات زيد، من منظورين: منظور تركيبي، وفي هذه الحالة يعتبر:

---

[1] - ينظر أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ**، ص٥٦.

[2] - المصدر نفسه، ص٦٧.

[3] - أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص٢٤.

[4] - عبد العزيز العماري، **أدوات الوصف والتّفسير اللّسانية**، (المغرب: مطبعة آنفو برينت، ط١، ٢٠٠٤)، ص١٤٣.

(زيد) في هذه الجملة فاعلا تركيبيّا، وهذا التّفسير لا يعتبر إلا الوظيفة التّركيبيّة، أمّا المنظور الثّاني فذو طبيعة دلاليّة، وهو يسمح لهم بأن يأوّلوا تلك الجملة كما يأتي:- أمات الله زيدًا، وفي هذه الحالة يكون العنصر: (زيد) مفعولا به في المعنى. كيفما كان الحال، فإنّ مصطلحي: (فاعل) و (مفعول به) إذا لم تضف إليهما صفة تحدّدهما، يعنيان في الأصل الفاعل والمفعول به التّركيبيّين، وتكون، بالتّالي، وظيفتهما تركيبيّة، أمّا إذا وصفا بأنّهما معنويان فإنّ المقصود بذلك وظيفتهما الدّلاليّة"[1]، والذي يبدو لي أنّ المصطلحين وضعا أوّل ما وضعا بمراعاة الجانب الدّلالي الذي يعكسانه، ثمّ حدث أن وجد أنّ هذا المدلول لا يعكس جميع الصّور التي يردان عليها فتوسّع فيهما ليندرج فيها ما لم يمكن مندرجًا، ولعلّ ما يرجّح هذا الاعتقاد ذهابهم إلى أنّ الفاعل إنّما يكون إذا كان المسند فعلاً أو ما ينوب منابه، أو بعبارة أخرى الفاعل لا يوجد إلاّ في الجملة الفعلية، أمّا الجملة الاسميّة فلا تتوفّر على فاعل إلا إذا كان الخبر فيها اسما مشتقا يطلب عناصر تذكر معه، وهذه إحدى أهمّ المفارقات التي يختلف فيها النّحو العربيّ عن النّحو الوظيفيّ فهما لا يحدّدان انطلاقا من الوجهة التي تقدّم من خلالها الواقعة، بل يحدّدان تحديدًا موقعيًا تعليقيًا، فالفاعل "هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: (قام زيد) و(زيد قام أبوه)"[2]، أمّا المفعول به فهو "ما وقع عليه فعل الفاعل نحو: ضربت زيدًا، وأعطيت عمرًا درهما"[3]، وقال **الرّضي** معلّقا: "وفسّر المصنّف وقوع الفعل بتعلّقه بما لا يعقل إلا به"[4]، وتعلّقه بالفعل يشمل جانبين كان النّحاة على وعي كبير بهما، جانب تركيبيّ وجانب دلالي؛ يدلّك على هذا قول **الرّضي**: "وباب (كسوت) و(أعطيت) متعدّ إلى مفعولين حقيقة، لكنّ أوّلهما مفعول هذا الفعل الظّاهر؛ إذ (زيد) في قولك: (كسوت زيدًا جبة) و(أعطيت زيدًا جبّة) مكسوّ ومعطى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل؛ إذ (الجبّة) مكساة ومعطوّة؛ أي: مأخوذة"[5]، وبناء عليه فحمل مفهوم الفاعل أو المفعول في النّحو الوظيفيّ على مفهومهما في النّظريّة النّحويّة العربيّة والمقارنة بينهما لا يمكن عدّه منطلقا منهجيًا قويمًا.

---

[1] - عبد العزيز العماري، **أدوات الوصف والتّفسير اللّسانية**، ص١٤٤.

[2] - الرضي الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، م١، ص١٦١.

[3] - المرجع نفسه، م١، ص٣٠٠.

[4] - المرجع نفسه، م١، ص٣٠٠.

[5] - المرجع نفسه، م١، ص٣٠١.

من أبرز الانتقادات التي وجّهها **المتوكّل** للدّرس اللّغويّ العربيّ فيما يتعلّق بهذه الوظائف انتقاده أن يكون الفاعل في مثل: (زيد عاد، هند تزوّجت) ضميراً مستتراً، يقول **المتوكّل** معلّلا هذا الرفض: "ويمنع قبول هذا الحلّ أسباب ثلاثة – أوّلا: لا يربط المبتدأ إحاليّا، في الغالب الأعمّ من الأحوال، إلاّ ضميراً بارزاً . – ثانيا: البنيتان (٩٥) و(٩٦) ليستا بنيتين مترادفتين: (٩٥)– زيد عاد (٩٦)– زيد عاد هو فالبنية (٩٦)، بخلاف البنية (٩٥)، بنية مبأرة (focused)، كما يتبين من استعمال رائز التّعقيب (لا ...). (٩٧)– زيد عاد هو (لا أبوه) ب– * زيد عاد لا أبوه – ثالثا: قبول حلّ النّحاة العرب القدماء هذا يؤدّي إلى الإخلال بعموميّة التّحليل؛ إذ يستلزم أن نميّز بين نمطين اثنين من البنيات المبتدئيّة من حيث الرّبط الإحاليّ: بنيات يربط فيها المبتدأ ضميراً بارزًا؛ الضّمير اللاّصق بالفعل، وبنيات يربط فيها المبتدأ ضميراً مستتراً"[١]، ويرى، تبعا **للفاسي الفهري**، أنّ الفاعل في مثل هذه البنيات فهو عبارة "لواصق يمكن أن تستعمل على أساس أنّها ضمائر كما يمكن أن تستعمل على أساس أنّها ليست ضمائر (أي على أساس أنّها علامات مطابقة)"[٢].

ويقترح اللاّصقتين (ـَـ) و(ـَـ ت) على أساس أنّهما "لاصقتان ضميران (فاعلان) في الجمل المبتدئيّة ... التي من قبيل (٧٨ أ–ج): (٧٨) (أ– زيد عاد ب– خالد ألف كتابا ج– هند تزوجت)، وهما علامتا مطابقة (بين الفعل وفاعله من حيث الجنس) في الجمل البسيطة التي من قبيل (٩٣): (٩٣) (أ– عاد زيد ب– تزوّجت هند).

وبعد هذا، هل يحقّ القول أنّ فكرة الضّمير المستتر فكرة غير صحيحة؟ وهل يرى النّحاة أنّ البنية التي يظهر فيها الضّمير مساوية للبنية التي لا يظهر فيها؟.

معلوم أنّ الضّمير أحد مقابلات الظّاهر، ويورد النّحاة أنّه سمّي بذلك "لكثرة استتاره، فإطلاقه على البارز توسّع، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة، والثّاني هو الرّاجح ... وذلك لأنّك بالضّمير تستر الاسم الصّريح، فلا تذكره، فإنّك إذا قلت (أنا)، فأنت لم تذكر اسمك، وإنما سترته بهذه اللّفظة، وكذا إذا أنت قلت (أنت وهو وهي) ألا ترى أنّك تطرق على أحد بابه، فيقول: من؟ فتقول: أنا، ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: فلان، فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك (أنا)، فطلب منك

---

[١] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص ص٥٤–٥٥.

[٢] – المصدر نفسه، ص٥٥.

ذكر اسمك الصّريح، فأُخذ مصطلح الضّمير من هذا لأنّه يستر به الاسم الصّريح"[1]، وبناء عليه فالإضمار "عمليّة تعويض اسم ظاهر بضمير، وهذا التّحديد يقتضي اعتبار (الإظهار) عمليّة عكسيّة تقوم بتعويض ضمير باسم ظاهر، ولكنّ النّحو العربيّ يقرّ بوجود نوعين من الضّمائر: الضّمير البارز والضّمير المستتر، تقتضي هذه الوضعيّة اعتبار الإضمار عمليّة تعويض اسم ظاهر بضمير بارز أو مستتر، وبما أنّ الضّمير لا يستتر إلّا في حالة واحدة، وهي وجوده في موقع الفاعليّة، فإنّ الأصل يبقى قائما، وهو أن لا يستتر الضّمير، وهذا يبقي القاعدة على حالها، الإضمار هو تعويض اسم ظاهر بمضمر"[2]. لكنّ السّؤال الذي يبقى مطروحا هو ما هو مسوّغ تصوّر ضمير مستتر في مقابل الضّمير البارز؟ إنّ الضّمير المستتر هو نتاج النّظر في مختلف البنيات التي يظهر فيها الضّمير والتي لا يظهر فيها، ثمّ حمل ما لا يظهر على ما ظهر لأنّه الأصل والآخر فرع، فإذا قلنا:

الرّجال جاءوا   الرجلان جاءا   النّسوة جئن

فإن هذه الأفعال تتّصل بها علامات (و، ا، ن) تعود على المتقدّم، ولكن إذا قلنا:

الرّجل جاء   المرأة جاءت

فلا بدّ أن يكون هناك ما يعود على المتقدّم لكنّه لم يظهر، فكأنّه استتر، ولذلك قيل بوجود ضمير مستتر "مثال ذلك الخبر الذي لا يتحمّل ضميراً لكونه غير مشتقّ ولا مؤوَّل بمشتقّ قولك مشيراً إلى الأسد المعروف: هذا أسد، فأسد لا ضمير فيه لأنّه خال من معنى الفعل، فلو وقع موقع مشتقّ لجرى مجراه في تحمّل الضّمير، كقولك مشيراً إلى رجل شجاع: هذا أسد، ففي أسد حينئذ ضمير مرفوع به، لأنّه مؤوّل بما فيه من معنى الفعل، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه، كقولك: رأيت رجلاً أسدًا أبوه ..."[3]، ومن ثمّة فالقول بوجود ضمير أو القول بوجود لاصقة صفريّة لا يغيّر من الأمر شيئًا.

لكن، إذا سلّمنا بوجود ضمير مستتر، فهل يمكن التّسليم بالمساواة بين إظهاره واستتاره؟ يقول الشّيخ **محي الدّين عبد الحميد**، مفرّقا بين المحذوف والمستتر: "الفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأوّل: أنّ المحذوف يمكن النّطق به، وأمّا المستتر فلا يمكن النّطق به أصلا، وإنّما يستعيرون له

[1] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص٤٢.

[2] – عبد العزيز العماري، **أدوات الوصف والتّفسير اللّسانية**، ص٨٨.

[3] – ابن مالك، **شرح التّسهيل**، ج١، ص٣٢٣.

الضّمير المنفصل- حيث يقولون: مستتر جوازًا تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت - وذلك لقصد التّقريب على المتعلّمين، وليس هذا هو نفس الضّمير المستتر على التّحقيق"[١]، ويقول **ابن عقيل**: "فإن قلت: (أوافق أنا) كان (أنا) تأكيدًا للضّمير المستتر"[٢]، ويقول **ابن مالك** : "وأمّا الخبر المشتقّ إذا لم يرفع به ظاهرًا لا لفظًا، نحو: زيد قائم غلامُه، ولا محلاً نحو: عمرو مرغوب فيه، فلابدَّ من رفعه ضميراً، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكنّ الضّمير دون خلاف، فإن برز فالبارز مؤكّد للمستكنّ، وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين والكوفيّين عند خوف اللّبس"[٣]، ومن ثمّ فليس الضّمير، عند النّحاة العرب، البارز كالضّمير المقدّر، والبنية التي يظهر فيه أحدهما تختلف عن الأخرى، ولا ترادف بينهما.

- ومن بين الانتقادات التي وجّهها للدّرس اللّغويّ العربيّ القديم كذلك فكرة تعدّد المفاعيل يقول: "فجمهور النّحاة العرب القدماء على أنّ المكوّنين المنصوبين في هذا الضّرب من البنيات يشكّلان (المفعول الأوّل) و(المفعول الثاني) للفعل، وسنحاول، هنا، أن نبيّن أنّ هذه البنيات، شأنها في ذلك شأن البنيات التي تدّل محمولها على (انتقال الملكيّة) ... لا تتضمّن إلا مفعولاً واحدًا"[٤]، ومعنى هذا أن تصوّر مفعولين غير دقيق ويحتاج إلى مراجعة، يقول **المتوكّل**: "ليس ثمّة - فيما يبدو لنا، على الأقلّ بالنّسبة للّغة العربيّة، مما يبرّر التّمييز بين مفعول مباشر أو مفعول غير مباشر"[٥]، أي إنَّ وضع مفعولين يستلزم، عند **المتوكّل** ، مغايرة أو تمايزًا يستدعي إسناد وظيفة المفعول إلى عنصرين؛ لكنّ الواقع اللّغوي يثبت أنّ كليهما يرد مركّبًا اسميا، كما أنّ موقع كليهما يلي موقع الفاعل، وكلاهما قابل للإضمار والصّلاحية للفاعل[٦]، هذه الخصائص الجامعة لهما، في رأي **المتوكّل**، "تدعو إلى الشكّ في ورود التّمييز بالنّسبة للّغة العربيّة بين مفعولين ذوي خصائص متباينة"[٧]، إلى جانب هذا، يدلّل على

[١] - ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ج١، ص٨٠.
[٢] - المرجع نفسه، ج١، ص٨١.
[٣] - ابن مالك، **شرح التّسهيل**، ج١، ص٣٢٤.
[٤] - أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص١٠٢.
[٥] - المصدر نفسه، ص٩٥.
[٦] - ينظر: المصدر نفسه، ص٩٦.
[٧] - المصدر نفسه، ص٩٦.

عدم إمكانيّة افتراض مكوّنين يأخذان وظيفة واحدة، معتمدًا على خاصيّتين من خصائص المفعول، لا تصلحان إلاّ مع أحد العنصرين، هاتان الخاصيّتان هما: "

١- لا يحتلّ موقع المفعول (الموقع الذي يلي موقع الفاعل) إلا المكوّن المنصوب الأوّل:

(١٢ب)- حَسِب زيد خالدًا شاعرًا (١٥١) ؟؟؟ حسب زيد شاعرًا خالدًا

(١٣ب)- ظنّ خالد هندًا مسافرة (١٥٢) ؟؟؟ ظنّ خالد مسافرة هندًا

٢- لا يصحّ لأن يكون فاعلاً (في جملة مبنيّة للمجهول) إلاّ المكون المنصوب الأوّل:

(١٥٣)- أ- حُسِبَ خالدٌ شاعرًا ب- * حسب شاعر خالدًا

(١٥٤)- أ- ظُنّت هند مسافرة ب- * ظُنّت مسافرة هندًا"[١].

لكن النّحاة العرب لم يلزموا أنفسهم بمثل هذه التّقييدات، فالمفعول، كما أورد **الرّضي** سابقا، مرهون بالتعلّق، وليس أيّ تعلّق بل هو تعلّق متوقّف على علاقة خاصّة هي علاقة التّعدية، وهذه العلاقة تكون مع العناصر التي يطلبها الفعل أو ما ناب منابه ويتوقّف عليها فهمه، فإذا أمكن فهمه (عقلا) دونها أمكن الاستغناء عنها، ومن ثمّة فالتّعدية توصيف للتّطالب القائم بين الفعل (أو ما شابهه مما عمل عمله) وأحد العناصر التي يرد ذكرها معه وجوبًا.

ويخالف النّحاة التّصوّر الأخير الذي قدّمه **المتوكّل** (لا يصحّ أن يكون فاعلاً إلا المكوّن المنصوب الأوّل) منبهين إلى أنّه "إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول، وكان من باب (أعطى) جاز إقامة الأوّل مقام الفاعل وكذلك الثاني، تقول: (مُنِعَ خالدُ الخبرَ، ومُنِع الخبرُ خالدًا، وأعطى محمد دينارًا، وأُعطِي دينارٌ محمدًا) إلّا إذا حصل لبس"[٢]، "أمّا إذا كان الفعل من باب ظنّ وأخواتها، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل، فالأشهر عند النّحويّين أنّه يجب إقامة المفعول الأوّل، ويمتنع إقامة الثّاني أو الثّالث فتقول: (ظنّ محمد قائما) ولا تقول: (ظنّ محمد قائم)، وذهب قوم إلى أنّه يتعيّن إقامة الأوّل، لكن يشترط أن لا يحصل لبس، فتقول ظنّ زيد قائمًا، قال **ابن يعيش**: "إنّ المفاعيل

[١] - أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص١٠٣.

[٢] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٧٩.

متساوية في صحّة بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله، وإقامة أيّ المفاعيل شئت مقام الفاعل ... إلّا ما استثناه وهو المفعول الثّاني في باب علمت والثّالث في باب أعلمت، لأنّ المفعول الثّاني في باب (علمت) قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبر المبتدإ"[1].

ج- **انتقادات تمسّ جوانب متفرّقة:** بقيت بعض الانتقادات المتفرّقة، لها تعلق بجوانب متعددة، بعضها تركيبي كالإلغاء والتّعليق والتّقديم والتّأخير، وبعضها يتعلّق بمسائل محدّدة كالعطف، والنّعت المقطوع، والموصول ... وسيحاول البحث تتبع الانتقادات بعرضها ثمّ محاولة معرفة مدى صحّتها.

ج-١- **هل:** تعدُّ هذه الأداة مؤشّرًا للقوّة الإنجازيّة الاستفهام، وتمتاز بأنّها "تدخل على الجمل التي تكون فيها البؤرة بؤرة جديدة من حيث نوعها، وبؤرة جملة من حيث مجالها"[2]، ومن ثمّة فهي لا تدخل "على الجمل التي تحتوي على مكوّن مبأّر، ولا على الجمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى الجملة برمّتها بؤرة مقابلة"[3]، وما عدا هاتين الصّورتين فإنّ دخولها يكون مقبولا سواء ورد بعدها اسم أم فعل، وانطلاقا من هذه الخصائص يوجّه **المتوكّل** نقدًا ذهب فيه إلى "أنّ قاعدة النّحاة العرب القدماء التي مفادها أنّ (هل) لا تدخل على اسمٍ بعدَه فعلٌ (كما في الجملة: (* هل زيدًا قابلت) قاصرة على ضبط استعمال هذه الأداة. فمن ناحية، لا تدخل على مكوّن مبأّر سواء تقدّم هذا المكوّن على الفعل أم تأخّر عنه ... ومن ناحية أخرى، لا يكمن لحن الجمل التي هي من قبيل (٢٢) (أي: الجمل المتقدّم فيها اسم على الفعل) في تقدّم الاسم بل يكمن في كون هذا الاسم بؤرة، إذ من الممكن أن تدخل (هل) على جملة يتقدّم فيها على الفعل اسم مبتدأ (Theme) أو محور (Topic)"[4]. فما مدى رجحانيّة هذا الانتقاد؟

إنّ المدقّق فيما يورده علماء العربيّة يجد أنّهم لم يوردوا أنّه لا يجوز دخولها على اسم بعده فعل مطلقا، بل أوردوا أنه لا يجوز اختيارًا، يقول السّامرائي: "أنّها لا تدخل على اسم بعده فعل اختيارًا، فلا تقول: (هل خالد يرجع؟) ولا (هل خالدًا أكرمت؟) بخلاف الهمزة"[5]، وهناك بعض الصّور التي

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٨٠.

[2] – أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٣٣.

[3] – المصدر نفسه، ص٣٣.

[4] – أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١٣٣.

[5] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٤، ص٢٤٣.

أورد **المتوكّل** أنّهم لا يجيزون ورودها هي في حقيقة الأمر جائزة الورود، يقول **السّكاكي**: "وقبح: هل رجل عرف؟ وهل زيد عرفت؟ دون: هل زيدًا عرفته؟ ولم يقَبح: أرجل عرف؟ و أزيدًا عرفت؟، لما سبق أنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل، فبينه وبين (هل) تدافع"[1]، أي إنّ البنية الاشتغالية جائزة الورود، ويبقى بنية المبتدأ الذي يليه فعل هي الصورة الوحيدة التي لا يجيزونها لأنّهم يرون أن الاستفهام يتوجّه إليه؛ يقول **القزويني**: "و(هل) لطلب التّصديق فحسب، نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرو قائم؟ ولهذا امتنع: هل زيد قام أم عمرو؟، وقبح: هل زيدًا ضربت؟ لأنّ التّقديم يستدعي حصول التّصديق بنفس الفعل دون: (هل زيدًا ضربته؟) لجواز تقدير المفسّر قبل (زيدًا)"[2].

ويقول ابن يعقوب المغربي مبرزًا جواز جملة مثل (هل زيدًا رأيته؟): "فإنّه لا يقبح لأنّ الفعل لما اتّصل بالشّاغل الذي هو الضّمير لم يتعيّن التّخصيص المفيد لحصول العلم بأصل النّسبة، وإنّما لم يتعيّن (لجواز تقدير) الفعل (المفسّر) بفتح السّين (قبل زيدًا) فيكون الأصل (هل ضربت زيدًا ضربته)، وإذا قدّر قبل (زيدًا) لم يفد تخصيصا فلم يقبح، لأنّ السّؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثّبوت"[3]، ويمكن ترجمة هذه الفكرة بلغة الوظيفيّين فيقال لأنّ (زيدًا) ليس بؤرة مقابلة، وبناء عليه فما أورده **المتوكّل** فيما يتعلّق بهذه القضيّة غير دقيق.

ج-٢- **الإلغاء والتّعليق**: يعدُّ هذان المصطلحان مصطلحين يعكسان مفهوما عامليّا بامتياز "فالتّعليق هو ترك العمل لفظًا دون معنى لمانع، نحو: (ظننت لَزَيْدٌ قائمٌ) فقولك: (لزيد قائم) لم تعمل فيه (ظننت) لفظًا، لأجل المانع لها من ذلك وهو اللاّم، ولكنّه في موضع نصب بدليل أنّك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: (ظننت لزيد قائم وعمرًا منطلقا) فهي عاملة في (لزيد منطلق) في المعنى دون اللّفظ، والإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع نحو: زيد ظننت قائم، فليس لـ (ظننت) عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللّفظ"[4]، وتفسير هذين المفهومين تفسيراً عامليًا يختلف عن تفسيره بلاغيًا، وكما أورد البحث سابقا، فإنّ هناك من النّحاة (وخصوصًا المتقدّمين) من زاوج بين التّفسيرين كما هو الحال مع **سيبويه**، وهناك من التزم الرّؤية العامليّة كما هو الحال مع **الجرجاني** في

---

[1] – أبو يعقوب السّكّاكي، **مفتاح العلوم**، ص٣٠٩.

[2] – ابن يعقوب المغربي، **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**، م١، ص٥٤.

[3] – المرجع نفسه، م١، ص٤٧٢.

[4] – ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٣٢.

كتابه المقتصد، يقول **سيبويه** محلّلا الإلغاء: "فإذا ألغيت قلت: (عبد الله أظنّ ذاهب) و (وهذا إخال أخوك) و (فيها أرى أبوك)، وكلّما أردت الإلغاء فالتّأخير أقوى ... وإنّما كان التّأخير أقوى لأنّه إنّما يجيء بالشّكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه الشّكّ، كما تقول: (عبد الله صاحب ذاك، بلغني) وكما قال: (من يقول ذاك، تدري)، فأخَّر ما لم يعمل في أوّل كلامه، وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري"[١]، ويقول **الجرجاني**: "اعلم أنّ هذه الأفعال تلغى إذا توسّطت أو تأخّرت وتعمل إذا تقدّمت، تقول: ظننت زيدًا منطلقًا، وزيد ظننت منطلق، وزيد منطلق ظننت، فترفع الجزأين بالابتداء، ولا تجعل لظننت عملا عند التّوسّط، والتّأخّر إن شئت الإلغاء، وإن شئت الإعمال، قلت: (زيدًا ظننت منطلقا) و(زيدًا منطلقا ظننت) فتنصب الجزأين كما فعلت ذلك في حال التقديم"[٢]، ثمّ يورد الحكم النّحوي المتعلّق بكلّ حالة "المرتبة الأولى: التّقديم، كقولك: ظننت زيدًا منطلقًا، لا يجوز إلّا الإعمال، لأنّ التّقديم من أعلام العناية، والإلغاء من دلائل ضعفها فلا يجتمع الإلغاء والتّقديم. والمرتبة الثّانية التّوسّط، ويحسن فيها الإلغاء والإعمال، تقول: زيد ظننت منطلق، وزيدًا ظننت منطلقا، وإنّما تساويا لأجل أنَّ واحدًا من المفعولين تقدّم والفعل واقع بينهما، فهو متأخّر من وجه ومتقدّم من آخر. والمرتبة الثّالثة التّأخّر والأحسن فيه الإلغاء نحو: (زيد منطلق ظننت)؛ لأنّ الفعل لا حظَّ له في التّقدّم بوجه، وإذا كان كذلك ضعف أمره، وحسن إلغاؤه لأجل أنّك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين الأقرب، وليس كذلك حال التّوسّط لأنّك إذا لفظت بأحد الجزأين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه بل كانت مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل لأجل أنّ كلّ واحدٍ من الجزأين لا يتمّ إلّا بصاحبه ... وأمّا حال التّقديم، نحو: (ظننت زيدًا منطلقا) فليس للابتداء فيه حظّ بوجه فلذلك لم يجز إلّا الإعمال"[٣]، وبناء عليه فالنّحاة العرب لم يغفلوا الجانب المقاميّ في تفسير الإلغاء والتّعليق، وما أورده **المتوكّل** من تفسير وظيفي لهذه الظّاهرة لا يعدو أن يكون أحد الوجوه التي عالجوها. لكن، ما هو المقترح الذي يقدّمه ؟

---

[١] – سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٧٦.

[٢] – عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج١، ص٤٩٦.

[٣] – المرجع نفسه، ج١، ص ص٤٩٦–٤٩٧.

يورد **المتوكّل** مقترحه هذا بعد ذكر المقترح العامليّ فقط للنّحاة، يقول عن الإلغاء: "يذهب النّحاة العرب القدماء إلى أنّه يجوز (إلغاء) عمل (ظنّ وأخواتها) لفظًا ومعنى إذا توسّطت ... وإذا تأخّرت"[1]، ويفسّر ظاهرة الإلغاء حين يتوسّط الفعل في مثل: (هند ظننت نائمة) على أساس أنّ هناك جملتين، جملة (هندٌ قائمة) وجملة (ظننت)، الجملة الثّانية "(ظننت) فهي جملة اعتراضيّة مكفوف فعلها عن العمل لاعتراضيّتها"[2]، أمّا الإعمال حال التّوسط مثل: (هندًا ظننت نائمة) فيوجّهه على أساس أنّ (هندًا) تسند إليها بؤرة مقابلة، أمّا (نائمة) فعدّها محمولاً مدمجًا في محمول رئيس (محمول تصعيدي)، فهناك جملة واحدة لكنّها تتكوّن من محمول رئيس ومحمول مدمج يعدّ أحد حدود المحمول الرئيس.

ويفسّر إلغاء الفعل حين تأخّره مثل: (هند نائمة ظننت) على أساس "أنّها مكوّنة، أيضا، من جملتين، الجملة (هند نائمة) والجملة (ظننت) وتشكّل الجملة الثّانية ذيلا (tail) للجملة الأولى"[3]. وبناء عليه، فالأفعال (ظنّ وأخواتها) أو التي يسمّيها **المتوكّل** الأفعال التّصعيديّة "قد ترد محمولاتٍ لجمل اعتراضيّة أو جمل ذيول، فتكون، في هاتين الحالتين، محمولات مستقلّة لا علاقة تركيبيّة لها بالحمل الذي تتوسّطه أو الحمل الذي ترد بعده"[4].

أمّا عن التّعليق فيرى أنّ الإعراب التّقديري في مثل تلك البنيات غير مقنع، موردًا أنَّ الشّواهد التي أتى بها النّحاة دليلا على هذا الإعراب تكاد تكون منعدمة[5]، وهذا ما دعاه إلى التّشكيك في مفهوم هذا الإعراب (التقديري)، خصوصا وأنّه من المعروف عن هذا الضّرب من الجمل "بأنّ الفعل الذي قبل المصدري لا يعمل فيما بعده"[6]، وعليه فهو يقترح أن تسند الوظيفة المفعول إلى الحدّ المدمج برمّته (المصدري وما يليه)، بخلاف ما لو غاب المصدري فإنّ الوظيفة المفعول تسند إلى الحدّ الفاعل من الحدّ المدمج فقط عن طريق ما سمّاه فرضيّة التّسرّب، والتي مفادها أنّه "يمكن أن يتسرّب إسناد

[1] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية المكوّنية ...)**، ص١٤٥.

[2] – المصدر نفسه، ص١٤٥.

[3] – المصدر نفسه، ص١٤٥.

[4] – المصدر نفسه، ص١٤٦.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص١٤٦.

[6] – المصدر نفسه، ١٤٦.

الوظيفتين التّركيبيّتين، في الجمل التي يدلّ محمولها على الاعتقاد كـ (ظنَّ) و(حسب) و(عدّ) ... إلى داخل الحمل المدمج (بفتح الميم) فينتقي أحد موضوعاته فاعلا أو مفعولاً للمحمول الرّئيسيّ"[1].

والمدقّق فيما أورده **المتوكّل** يجده لا يكاد يعدو أن يكون اختلافا طفيفا عمّا ذهب إليه النّحاة العرب، ويكمن مرجع الاختلاف إلى المنطلقات التي يرتكز عليها كلّ درس، بل قد نجد في الدّرس اللّغويّ العربيّ بعض اللّفتات التي لم ينتبه إليها الوظيفيّون أنفسهم، من ذلك مثلاً ما أورده **السّامرائيّ** من صور الإلغاء والإعمال لمثل هاته الجمل وما يستتبع كلّ صورة من غرض أو مقصد، يقول: " ١- (ظننت محمّدًا قائما)، تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب خالي الذّهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك، ٢- (محمّدًا ظننت قائما) تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنّك تظنّ خالدًا قائما لا محمدًا، فقدّمت له (محمدًا) لإزالة الوهم من ذهنه، ٣- (محمد قائم ظننت) تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنّك تظنّ أنّ خالدًا جالس، فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشّخص والوصف، فقدّمتهما لإزالة الوهم، فالفرق بين هذه العبارة وما قبلها أنّ الشّكّ في الأوّل كان في الشّخص لا في الوصف فقدّمت الشّخص، وفي الأخير كان الشّكّ في الشّخص والوصف...، ٤- (محمد – ظننت – قائم) تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين، فإنّك أردت أن تخبر أنّ محمّدًا قائم ثمّ اعترضك الظّنّ وأنت تتكلّم، فقلت ما قلت، فجملة (ظننت) ههنا اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب ، ٥- (محمد قائم – ظننت) تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين وأمضيت كلامك على ذلك؛ أي أردت أن تخبر بقيام محمّد من دون (ظنّ) فأخبرت بذلك وقلت (محمّد قائم)، ثمّ أدركك الظّنّ في الأخير، فاستأنفت كلامًا جديدًا وقلت: ظننت"[2]، ولا يتوقّف **السّامرّائيّ** عند هذا الحدّ بل ينبّه إلى أنّ مثل: (محمّدًا ظننت قائما) جملة واحدة، بينما (محمد ظننت قائم) جملتان "الجملة المعقود عليها الكلام وهي (محمد قائم) والجملة الاعتراضية التي اعترضت بين المبتدإ والخبر وهي (ظننت) ..."[3].

أمّا عن التّعليق فالتّشكيك في الإعراب التّقديري، والتّشكيك في الشّواهد التي اعتمد عليها النّحاة لبناء تصورهم ليس ذي بال، بل ويمكن أن يعترض عليه، بما اعترض هو به على النّحاة، فأمّا لجوؤهم

---

[1] – أحمد المتوكّل، **من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة**، ص١٢٤.

[2] – فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص ص٣٤ – ٣٥.

[3] – المرجع نفسه، ج٢، ص٣٥.

إلى الإعراب التّقديريّ فهو مبنيّ على أساس أنّ هذه الجملة المعلّقة تحمل وظيفة نحويّة تبرزها، عادة، حركة إعرابيّة لم تظهر لأنّها ليست مفردة، فأَوَّلُوها مقدّرة لأنّها في حكم المفرد. وربط الحركة الإعرابيّة بالوظيفة يمكن أن يعترض بها أيضا على **المتوكّل** ذلك أنّه يورد أنّ الإعراب يحدّد "حسب العلاقات القائمة بين المكوّنات؛ إذ يأخذ المكوّن حالته الإعرابيّة على أساس دوره الدّلاليّ أو الوظيفة التّركيبيّة أو الوظيفة التّداوليّة الملحقة به"[1]، والحمل المدمج المعلّق تسند إليه الوظيفة التّركيبيّة المفعول التي بموجبها يكون الحدُّ منصوبًا، ولكنّه لا يظهر.

أمّا التّشكيك في الشّواهد فلاشكّ أنّ النّحاة أدرى بأمور صنعتهم، وإلاّ فما معنى الأحكام النّحويّة التي ضمّنوها مؤلّفاتهم كالواجب والحسن والشّاذ وخلاف الأولى ... ولو لم تكن هذه الصّورة عندهم مقبولة لردّوها أو نبّهوا على ضعفها.

وقبل أن ننهي الكلام عن هذه المسألة نورد تحليلاً وظيفيّا لشاهد من الشّواهد الذي يشكّك **المتوكّل** في ورودها، الشّاهد هو:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عزَّةَ مَا البُكَا *** وَلَا مُوجِعَات القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّت

حيث يجوّز النّحاة في (موجعات) العطف على (ما البكا)محلاّ أو لفظًا، فتأخذ، تبعا لهذا، الرّفع أو النّصب. لكنّ **السّامرّائي** لم يتوقّف عند حدود إثبات جوازيّة الوجهين، بل تعدّاه إلى الفرق بين بنية الرّفع وبنية النّصب؛ يقول: "وهنا قد يعرض سؤال وهو: هل معنى النّصب والرّفع واحد؟ هل معنى قولك: (علمت لمحمد مسافر وخالد راجع) مماثل لقولك: (علمت لمحمد مسافر وخالدًا راجعا؟)"[2]، منبها إلى أنّ الفرق في مثل هذه الأمثلة يرجع إلى أنّ اللاّم التّوكيديّة في حالة الرّفع تمسّ الجملتين (الجملتان مؤكّدتان)، أمّا في حالة النّصب فالتّوكيد ينصبّ على الجملة الأولى فقط[3]، والأمر نفسه مع الشاهد "فالرّفع يكون على تقدير الاستفهام، والمعنى: ولا أدري ما موجعات القلب، أمّا النصب فليس على تقدير الاستفهام، وإنّما المعنى وما كنت أدري موجعات القلب"[4].

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة فياللّغة العربيّة**، ص١٢٨.

[2] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٣٩.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ج٢، ص٤٠.

[4] - المرجع نفسه، ج٢، ص٤٠.

ج-٣- **الاستثناء**: الاستثناء باب عاملي وتداوليّ؛ فهو عاملي لأنّ فيه تفسيراً للحركة الإعرابيّة في آخر الاسم المستثنى و"المسألة المركزيّة التي يعالجها النّحاة العرب في باب الاستثناء عمومًا هي إعراب العنصر المستثنى والعامل الذي يسند إليه إعرابه"[1]، وتداوليّ لأنّ الاستثناء بنية تنتجها طبقة مقاميّة يكون فيها المتكلّم قد أعطى معلومة، ثمّ يظهر له أن يعدّل أو يوضّح فيها، أو يخرج شيئا ما بعد أن يكون داخلاً حتّى لا يفهم المتلقّي دخوله.

ولن يتناول البحث تفاصيل هذا الباب لأنّها معروضة في كتب النّحاة، لكن يهمّه تسجيل النّقاط التي شكلت انتقادات أو شبه انتقادات وجهها **المتوكّل**، كما يلي:

١- يرى **المتوكّل** أنّ الاستثناء الحقيقيّ هو الاستثناء الذي يذكر فيه المستثنى منه، ومن ثمّة فما يسمّيه النّحاة بالاستثناء المفرّغ ليس من الاستثناء في شيء، ويدلّل على هذا بخاصيّتين امتاز بهما هذا الاستثناء، أوّلهما: أن (إلّا) تشكّل، في هذا النّوع، مع النّافي أداة واحدة، وتدلّ على الحصر، ويمكن تعاقبها مع الأداة المفردة (إنّما)، وثانيهما أنّ المكوّن الذي يلي إلّا في هذا النّوع من الجمل مكوّن من مكوّنات الجملة لا يمكن الاستغناء عنه بخلاف الأخرى[2].

٢- ذكر أنّ مفهوم الانقطاع في هذا الباب عند النّحاة العرب هو "عدم التّلاؤم الدّلالي بين المستثنى والمستثنى منه"[3]، ثمّ نبّه على أنّ هذا النّوع من الجمل يكون مقبولا إذا أوّل على الاستعارة ويكون لحنا إذا حمل على الحقيقة[4].

٣- إذا كانت الجملة منفيّة تامّة جاز، عند النّحاة العرب، نصبها على الاستثناء، وجاز رفعها على الإتباع، أمّا إذا كانت تامّة موجبة فإنّ الإتباع غير جائز، ويرى **المتوكّل** أن لا وجود لفرق مقنع بين هذين النّوعين "فإذا صحّت الأولى صحّت الثّانية، ناتج ذلك أنّ المستثنى الوارد بعد تمام كلام يمكن أن يأخذ النّصب كما يمكن أن يأخذ الرّفع سواء أكان ما قبله موجبا أم منفيّا"[5].

---

[1] - أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربيّ في قضايا نحو الخطاب الوظيفيّ**، ص١٩.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠-٢١.

[3] - المصدر نفسه، ص٢١.

[4] - المصدر نفسه، ص٢١.

[5] - المصدر نفسه، ص٢١.

٤- أورد أنّ الجمل التي يتقدّم فيها المستثنى المرفوع على المستثنى منه "مشكوك في سلامتها إن لم تكن لاحنة"[1].

وسيحاول البحث تمحيص هذه النّقاط لمعرفة مدى صحّتها:

١- **مسألة الاستثناء المفرّغ**: لقد كان النّحاة العرب على وعي بخصوصيّة هذا الاستثناء، ولذلك ذهبوا إلى أنّه يفيد القصر، "فإذا قلت: (ما حضر إلا خالد) فقد نفيت الحضور كلّه، إلّا حضور خالد، بخلاف ما لو قلت: (حضر خالد) فإنه يجوز أن يكون حضر معه غيره"[2]، ولكنّهم جعلوه ضمن الاستثناء لأنّ المستثنى منه منويٌّ فإذا قلت: (ما حضر إلّا خالد) "فقد نفيت كلّ حضور غير حضوره، ولذا لا يصحّ أن نقول: (حضر إلا خالدًا) لأنّه على ذلك يكون معناه أنّه حضر كلّ من يمكن حضوره في الدّنيا من رجال ونساء وأطفال وغيرهم إلّا خالدًا، وهو غير صحيح، فإنّه يمكن أن لا يجيئك إلّا واحد، ولكن يمتنع أن يأتيك أهل الدّنيا كلّهم إلاّ واحدًا"[3]، ويقول **سيبويه**: "فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلّا)، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: (ما أتاني إلّا زيد)، و(ما لقيت إلاّ زيدًا) و (ما مررت إلاّ بزيد) تجري الاسم مجراه إذا قلت: (ما أتاني زيد) و(ما لقيت زيدًا) و(ما مررت بزيد)، ولكنّك أدخلت (إلاّ) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة"[4]، وليس معنى هذا أنّهم سووا بين البنية التي يظهر فيها المستثنى منه والتي لا يظهر فيها، وهذا معناه أنَّ النّحاة لم يغفلوا خصوصيّات هذه البنية.

٢- **مسألة الاستثناء المنقطع**: لا يحدّد النّحاة العرب مفهوم الانقطاع بعدم التّلاؤم الدّلالي، بل يحدّدونه بأنّه "ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُم أَجمَعونَ ﴿٣٠﴾ إلّا إبليسَ أَبى أَن يكونَ مَعَ السّاجِدينَ ﴿٣١﴾ (الحجر/ ٣٠-٣١) فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجنّ ... فهو إذن استثناء منقطع ... ولا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايرًا لجنس المستثنى منه، كما في (جاءت النّساء إلا نعجة) و(حضر القوم إلا حمارًا)، بل المنقطع ما

[1] – أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربيّ في قضايا نحو الخطاب الوظيفيّ**، ص٢٤.

[2] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٢٤٩.

[3] – المصدر نفسه، ج٢، ص٢٥٠.

[4] – سيبويه، **كتاب سيبويه**، م٢، ص٣٢٣.

كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، سواء كانت المغايرة بالجنس أم بالنّوع أم بغيرهما؛ فقولك: (حضر الطلاب إلاّ البواب) استثناء منقطع وإن كانوا جميعًا من جنسٍ واحد، وقولك: (حضر إخوتك إلاّ أخا سعيد) و (أقبل بنوك إلاّ ابن محمد) منقطع وإن كانوا جميعًا من نوع واحد، وذلك لأنّ البواب ليس من بعض الطّلاب، وابن محمد ليس من بعض بنيك"[1]، وهذا معناه أنّ **المتوكّل** لم يدقّق في هذه المسألة، واستطراده بأنّه يكون مقبولاً إذا أوّل على الاستعارة، ويكون لحنا إذا حمل على الحقيقة كذلك لم يقل بها النّحاة، ولا أدري ماذا يريد بها؟.

٣- **مسألة الإتباع مع التّام الواجب**: أورد الشّيخ **محي الدّين عبد الحميد** أنّه "قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أنّ المستثنى بإلّا بعد كلام تامّ موجب لم ينتصب على الاستثناء بل جاء تابعًا لما قبله في إعرابه، من ذلك قول الأخطل التّغلبيّ: (وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ ***عَافٍ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ والوتِدُ) ومحّل الاستشهاد في هذا البيت قوله: (تغير إلاّ النؤي والوتد) فإنّ الكلام، بحسب الظّاهر، موجب، إذ لم يتقدّمه نفي ولا شبهه، وهو تامّ لأنّه قد تقدّم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضّمير المستتر في (تغيّر) العائد على المنزل، فكان من حقّ الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلاّ على أنّه مستثنى، ولكنّ الشّاعر قد جاء به مرفوعًا على أنّه بدل من الضّمير المستتر في (تغيّر) الذي هو المستثنى منه ... وقد بيّن العلماء ... أن هذا الظّاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه، وأنّ الكلام وإن كان إيجابًا في الظّاهر نفي عند التّحقيق، لأنّ معنى (تغيّر) ... (لم يبق على حاله) ... وعلى هذا يكون مراد النّحويّين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء كلام موجب أنّه ليس منفيًا مطلقا لا في اللّفظ ولا في المعنى"[2]، ويبرّر **الجرجاني** عدم جواز الإتباع في التّام الموجب بقوله: "ولا يجوز هذا البدل في الموجب نحو أن تقول: جاءني القوم إلاّ زيد، لفساد المعنى؛ إذ المبدل منه يجب أن يكون في حكم السّاقط، وإذا أسقطت القوم بقي (جاءني إلا زيد)، وهذا محال لأنّ القصد أن تجعل زيدًا خارجًا من جملة القوم عاريًا من المجيء، فإذا جعلته فاعل المجيء كنت قد أسقطت القوم وأثبته، وهذا عكس الغرض، وإذا قصدت أن تجعل الفعل لزيد لزمك أن تقول: (جاءني زيد) وتترك إلّا إذ الغرض في الأعلى زعمك الإثبات، والإثبات بها إنّما يكون من بعد النّفي، فإذا لم تنف المجيء من غير زيدٍ نحو أن تقول: ما جاءني أحد، كان من المحال أن تدخل إلّا على زيد، لأنّه إنّما دخل عليه في قولك:

[1] – فاضل صالح السّامرائي، **معاني النّحو**، ج٢، ص٢٤٧.

[2] – ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٦.

ما جاءني أحد إلاّ زيد، لتثبت له ما نفيت عن غيره، فإذا قلت: جاءني إلّا زيد، كنت قد جعلت إلّا بمنزلة السّاقط وذلك محال، لأنّ إلّا لا تزداد"[1]، وعلى العموم، فضابط جواز تركيب ما أو رفضه هو كلام العرب، فإن ثبت فهو مقبول وإن لم يثبت فهو مرفوض.

٤- **التّراكيب التي يتقدّم فيها المستثنى المرفوع**: أورد **المتوكّل** أنّ مثل هذه التّراكيب مشكوك في صحّتها وقد تكون لاحنة، وهو ما اختاره **الجرجاني** وعلّله بقوله: "اعلم أنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، فلا يجوز أن تقول: جعلت بعضه متاعك فوق بعضٍ، فإذا قلت: ما جاءني إلاّ زيدًا أحد، لم يجز في زيد إلاّ النّصب على الاستثناء، لأنّك لو رفعت فقلت: (ما جاءني إلّا زيدًا أحد) كنت قدّمت البدل على المبدل منه، إذ الرفع لا يكون إلاّ على البدل"[2]، لكنّ **سيبويه** ينقل لنا رواية عن **يونس** ذهب فيها إلى أنّ "بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلّا أبوك أحد)، فيجعلون أحدًا بدلاً، كما قالوا: (ما مررت بمثله أحد) فجعلوه بدلاً"[3].

ج-٤ - **العطف**: يرى الوظيفيّون أنّ العطف هو توسيع لبنية أو لعنصر من عناصرها من نفس النّمط بواسطة أداة من أدوات العطف المعروفة، وفق القاعدة التّالية: $\Omega \longrightarrow \Omega^{1}$(و) Ω^{2} ... و $\Omega^{ن}$ (ن≤٢)[4]، و(Ω) قد تكون حدودًا وقد تكون محمولات أو حمولاً، ويخضع العطف في النّحو الوظيفي لقيد عام سمّاه **المتوكّل** بـ (قيد التّناظر)، ويشمل هذا القيد "في صياغته العامّة جميع مستويات التّناظر: التّناظر في المقولة، والتّناظر في الوظيفة، والتّناظر في الفحوى القضوي والتّناظر في القوّة الإنجازيّة"[5]، وتبعًا لهذا فهو يعترض على النّحاة:

١- تجويزهم عطف فعل على اسم مثل: (زيد شاعر ويكتب القصّة) أي عطف الفعل المضارع (يكتب) على اسم الفاعل (شاعر) يقول **المتوكّل**: "إلاّ أنّنا نرى أنّ العطف في هذا الضّرب من

[1] - عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ج٢، ص٧٠٢-٧٠٣.

[2] - المرجع نفسه، ج٢، ص٧٠٤.

[3] - سيبويه، **كتاب سيبويه**، م٢، ص٣٥٣.

[4] - ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص١٧٧.

[5] - أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، ص٢٦.

الجمل عطف جملة فعلية فاعلها الضّمير اللّاصق بالفعل على جملة اسميّة وليس عطف فعل على اسم"[1].

٢- تجويزهم عطف مثل: (طردت زيدًا وعمرًا أكرمته) على أساس "أنّ المتعاطفين جملة فعلية وجملة فعلية، انطلاقًا من فرضيّة تقدير فعل محذوف في الجملة المعطوفة (يفسّره ما بعده)"[2]، ومرجع رفض **المتوكّل** هذا النّوع من العطف هو أنّ الجملة الأولى فيها بؤرة جديد بينما في الثّانية محور (عمرًا) [3].

ويقابل قيد التّناظر المناسبة في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم يقول **الجرجاني**: "وذلك أنّا لا نقول: (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون (عمرو) بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنّظيرين والشّريكين، وبحيث إذا عرف السّامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثّاني، يدلّك على ذلك أنّك إذا جئت فعطفت على الأوّل شيئًا ليس منه بسبب، ولا هو ممّا يذكر بذكره ويتّصل حديثه بحديثه لم يستقم، فلو قلت: (خرجت اليوم من داري)، ثمّ قلت: (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه"[4]، بل ويتوّسع **الجرجاني** إلى اشتراط بعض الضّوابط التي تقارب قيد التّناظر السّابق، من ذلك قوله: "واعلم أنّه كما يجب أن يكون المحدّث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدّث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثّاني ممّا يجري مجرى الشّبيه والنّظير أو النّقيض للخبر عن الأوّل، فلو قلت : (زيد طويل القامة وعمرو شاعر) كان خلفا لأنّه لا مشاكلة ولا تعلّق بين طول القامة وبين الشّعر"[5].

وقد جوّز النّحاة المسألة الأولى (عطف فعل على اسم) لأنّ ذلك الفعل حلّ محلّ الاسم فهو يأخذ أحكامه، فإنّنا يمكن أن نقول بدل (ويكتب القصّة) (قاص)، فهذا من حمل النّظير على النّظير إذا حلاّ محلاً واحدًا.

---

[1] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٢١٦.

[2] - المصدر نفسه، ص٢١٩.

[3] - المصدر نفسه، ص٢٢٠.

[4] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٢٥.

[5] - المرجع نفسه، ص٢٢٥.

أمّا المسألة الأخرى (عطف جملة فيها مقدّم (محور) على جملة لا مقدّم فيها (فيها بؤرة جديد) فقد ذكر ابن هشام أنّ فيها ثلاثة أقوال، الجواز مطلقا والمنع مطلقا، والجواز مع الواو فقط[1]، لكن بما أنّ للمسألة معضّدًا قويًا من السّماع فإنّ تجويزها مطلقا هو الرّاجح، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّماوات وَالأَرضَ بِالحَقِّ تَعالى عَمّا يُشرِكونَ ﴿٣﴾ خَلَقَ الإِنسانَ مِن نُطفَةٍ فَإِذا هُوَ خَصيمٌ مُبينٌ ﴿٤﴾ وَالأَنعامَ خَلَقَها لَكُم فيها دِفءٌ وَمَنافِعُ وَمِنها تَأكُلونَ ﴿٥﴾ (النّحل/ ٣-٤- ٥)، وإذا كان المرجع هو كلام العرب فإن القياس يخضع له ويتبعه لا العكس.

ج-٥- **الموصول وصلته**: يعرّف النّحاة الموصول بأنّه "عبارة عن الكلمة التي تفتقر في دلالتها على معنى الاسم التّام إلى ما يتّصل بها فتستقلّ حينئذ دلالتها عليه، وتصير في معنى الأسماء المستقلّة بالدّلالة"[2]، وبناء عليه فهو و صلته كالجزء الواحد يتمّم أحدهما الآخر، ولكنّهم يرون أنّ الذي يتحمّل الحركة هو الاسم الموصول دون صلته، وانطلاقًا من هذه النّقطة يسجّل **المتوكّل** أنّ المقاربة الحديثة التي يتبناها تختلف عن مقاربة النّحاة من أوجه:

١- "تشكل الضّمير الموصول مع ما يليه جملة كان أم شبه جملة مكوّنًا واحدًا"[3]، وهذا لا يختلف عمّا قاله النّحاة في شيء، وإعطاء الإعراب للاسم الموصول دون صلة لا تعني استقلالية أحدهما عن الآخر.

٢-"يمكن أن يكون الموصول وصلته مركّباً موصولاً قائم الذّات"[4]، وهو بهذا يشير إلى استنتاج **استنتجه،** مفاده أنّ **النّحاة يقصرون "الموصوليّة** على التّراكيب غير ذات رأس**،** أي التّراكيب التي يرد فيها الموصول غير تابع لاسم يتقدّمه"[5]**؛ أي إنّ النّحاة يركّ**زون على جملة مثل: **(- جاء الذي قام** أبوه) لا الجمل التي مثل **(جاء الرّ**جل الذي قام أبوه)**، ولا أدري من أين استنتج هذا؟! وبناء عليه** فهذه الانتقادات فيها **بعض** تسرّع يجعلنا نتريّث في قبولها.

---

[1] - جمال الدين بن هشام، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق:** محي الدين عبد الحميد، دط، **٢٠٠٩، دار الطلائع، مصر، ج٢، ص١٤٥.**

[2] - أبو إسحاق الشّاطبي، **المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، ج١، ص٤٢٥.**

[3] - أحمد المتوكّل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، ص٦٠.**

[4] - **المصدر نفسه، ص٦١.**

[5] - **المصدر نفسه، ص٦٠.**

٢- نقاط الوفاق والاستئناس والاقتراض: ليس غريبًا أن يجد المتوكّل تحليلات وظيفيّة ضمن المنجز اللّغوي العربيّ القديم، ومردّ ذلك، كما نوّه البحث سابقا، إلى تعديد زوايا النّظر فيه، ومنها زاوية النّظر الوظيفيّة (الرّبط بين البنية والوظيفة في التّقعيد للملفوظ وفي مناقشته وتحليله). وسيحاول البحث تتبّع مختلف النّقاط التي أورد المتوكّل أنّها تتوافق والتّحليل الوظيفي، موزّعًا إيّاها على النّقاط الآتية: ١- نقاط التّوافق المتعلّقة بالجوانب التّداوليّة. ٢- نقاط التّوافق المتعلّقة بالجوانب التّركيبيّة ٣- نقاط التّوافق المتعلقة بالجوانب الدّلاليّة. ٤- نقاط التّوافق المتعلّقة بجوانب متفرّقة.

أ- نقاط توافق متعلّقة بجوانب تداوليّة:

١- يورد النّحاة قاعدة عامّة تربط بين البنية والوظيفة، وتبيّن شدّة التّلاحم والتّلازم بينهما، هذه القاعدة هي ذهابهم إلى أنّ زيادة المبني تستلزم زيادة في المعنى، وهذا ما يؤكّده المتوكّل بقوله: "من المبادئ العامّة الواردة في الفكر اللّغوي العربيّ القديم المبدأ المعروف (زيادة المبنى لزيادة المعنى) ويأخذ هذا المبدأ صياغة حديثة عند جيفون (جيفون ١٩٩٤) في شكل مبدإ الانعكاس؛ القاضي بأنّ كلّ زيادة في عناصر الفحوى الدّلالي والتّداولي للعبارة يستتبع زيادة في عنصر بنيتها"[1].

٢- نبّه النّحاة والبلاغيّون كثيراً في خضمّ معالجتهم إلى مختلف الوظائف التي توجب بنيات محدّدة، وهذا ما يقرّه المتوكّل قائلا: "اهتمّ اللّغويّون العرب، نحاة وبلاغيين، كما هو معلوم، بدراسة هذه البنيات في إطار التّفاعل بين بنية المقال ومقتضيات المقام، فاقترحوا أوصافا لكلّ من ظاهرة "التّخصيص" وظاهرة "العناية" وظاهرة "التّوكيد"، وظاهرة "الحصر"، واللّافت للنّظر في معالجتهم لهذه الظّواهر أنّهم علّلوا الخصائص البنيويّة المميّزة للبنيات المعنيّة بالأمر انطلاقا من أنماط المقامات التي تنجز فيها، ويعني هذا، بعبارة أخرى، أنّهم اعتبروا في تحليلهم لهذه المجموعة من الظّواهر، أنّ الوظائف التّداولية (التّخصيص، العناية، الحصر ...) تحدّد بنية الجملة التي تسند إلى أحد مكوّناتها"[2].

٣- من بين الأسباب التي دعت المتوكّل إلى نقد مفهوم المبتدإ عند النّحاة العرب الاشتراك في تحديد مفهومه، هذا الاشتراك يتمثّل في تقديمه وإحاليته، وهذا ما يؤكده المتوكّل بقوله: "انتبه النّحاة العرب

---

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظيفيّة بين الكلّيّة والنّمطيّة، ص١٨٢.**

[2] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ص٨.**

القدماء إلى علّة إحاليّة المبتدإ، حيث أشاروا في معرض حديثهم عن ضرورة تعريف المبتدإ إلى أنّ الإخبار عن المجهول لا يفيد"[1]، كما أنّ الموقع الذي يأخذه المبتدأ عادة هو بداية الجملة الاسميّة.

٤- كما يوافق التّحليل العربيّ للبدل التّحليل الوظيفيّ له من حيث موقعه ووظيفته وكيفية توزيع الحركة الإعرابيّة عليه؛ يقول المتوكّل: "يوافق التّحليل الذي اقترحناه ، من حيث الفكرة الأساسيّة، ما ذهب إليه النّحاة العرب القدماء، حيث ميّزوا البدل عن باقي التّوابع (النّعت، التّوكيد، عطف البيان، عطف النّسق) باعتباره جزءًا، ليس من الجملة المبدل منه، ومعمولاً لنفس العامل في المبدل منه لكن على نيّة تكرير العامل"[2]، لكن، بما أنّ النّحو الوظيفيّ لا يؤمن بالعامل والتّقدير فإنّه يرى أنّه يأخذ الحركة الإعرابيّة عن طريق الإرث.

٥- اقترض المتوكّل من الدّرس اللّغوي العربيّ القديم وظيفة المنادى، وحاول تطويعها لتتوافق مع مبادئ النّحو الوظيفي، يقول المتوكّل: "ننطلق في بحثنا هذا مما ورد في كتب النّحو العربيّ القديم حول المنادى معتمدين مبادئ النّحو الوظيفيّ وتصوّره لبنية النّحو إطارًا نظريّا للتّحليل"[3]، كما ارتضى تمييز النحاة العرب "بين المنادى والمندوب والمستغاث، ونعتبر هذا التّمييز واردًا لأنّ لكلّ من المكوّنات الثّلاثة خصائص ينفرد بها ... إلّا أنّنا لا نعتبر المنادى والمندوب والمستغاث وظائف مختلفة بل نعتبرها أنواعا ثلاثة لنفس الوظيفة؛ وظيفة المنادى"[4]، كما وافق النحاة في عدّهم "الحالة الإعرابيّة التي يأخذها المكوّن المنادى هي النّصب سواء تحقّق النّصب سطحًا أم لم يتحقّق"[5].

٦- تبنّى فكرة الجرجاني المتعلّقة بإسناد وظيفة الاهتمام (المحور) إلى المفعول المقدّم بين الفعل وفاعله، حيث أورد أنّ "الموقع الذي يتوسّط موقعي الفعل والفاعل (أي الموقع (س) في البنية الرتبيّة ف (س) فا) موقع غير محايد تداوليّا، وأنّ المكوّن الذي يحتلّه (المكوّن المفعول أو غيره) يحمل وظيفة تداوليّة، وأنّ هذه الوظيفة هي الوظيفة المحور"[6]، وقد دلّل على أحقّيّة أخذ هذا العنصر لهذه الوظيفة بـ :

---

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص١٢٠.

[2] - المصدر نفسه، ص١٥٢.

[3] - المصدر نفسه، ص١٦٠.

[4] - المصدر نفسه، ص ص ١٦٢- ١٦٣.

[5] - المصدر نفسه، ص١٧٥.

[6] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٧٣.

أ- يحمل المكوّن المتوسّط بين الفعل والفاعل معلومة تدخل في حيّز المعارف المشتركة بين المتكلّم والمخاطب ... ، ب- ويلزم عن هذه الخاصيّة أنّ المكون المتوسط بين الفعل والفاعل يرد غالبًا عبارة محيلة Refrential Expression، ج- مما يسلّم به الآن أنّ المعلومات التي تشكّل الحمولة الإخباريّة لجمل اللّغات الطّبيعيّة تتوزّع داخل الجملة بالشّكل الآتي: تنزع المكّونات الحاملة للمعلومات المعطاة ... إلى احتلال المواقع الأولى في الخبر، في حين تنزع المكونات الحاملة للمعلومات الجديدة إلى احتلال المواقع الأخيرة"[١]، ثم أورد أنَّ المكون الفاعل يلي "الفعل المباشر حين يكون محوراً للحمل ... أمّا حين يرد بؤرة فإنّه يحتل الموقع الأخير في الجملة طبقا لمبدإ توزيع المكوّنات من حيث جدّة أو قدم المعلومات التي تحملها، ويشكّل إذاك محطّ الحديث داخل الحمل (أي محور الحمل) المكّون المتوسّط بينه وبين الفعل؛ أي المكّون المحتمل للموقع س في البنية الرّتبيّة: ف س فا"[٢].

٧- اقتبس فكرة التّمثيل للقوى الإنجازيّة مما عالجه السّكّاكي في كتابه المفتاح؛ يقول المتوكّل عن مقترح السّكّاكي: "وتمتاز اقتراحات السّكاكي (في مفتاحه) عن باقي ما ورد في وصف الظّاهرة، بأنّها تجاوز الملاحظة الصّرف وتحمل أهمّ بذور التّحليل الملائم للظّاهرة؛ أي التّحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصّريح بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من الأوّل إلى الثّاني بوضع قواعد استلزاميّة واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى، وهي أنَّ تقعيد السّكّاكي للاستلزام التّخاطبي وارد مؤطّرًا داخل وصف لغويّ شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللّغوية"[٣]، وبصدد هذا التّبنّي يقول: "نظنّ، فيما يخصّنا، رغم أنّنا لا نستطيع الجزم من الآن، أنه من الممكن اعتماد التّعميمات التي تتيحها اقتراحات السّكّاكي في وصف ظاهرة الاستلزام التّخاطبيّ كإحدى خصائص أيّ اللّغات الطّبيعيّة بل من الممكن طرحها بديلا ممكنا للتّحليلات الحديثة المقترحة شريطة أن يعمل على استيفائها الشّروط المقتضاة"[٤]، كما استأنس استئناسا كبيرا بالسّكّاكي في مسألة الاستلزام المتعدّد، يقول: "يلاحظ

---

[١] - أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٧٤.

[٢] - المصدر نفسه، ص٧٧.

[٣] - المصدر نفسه، ص٩٦.

[٤] - المصدر نفسه، ص١٠٣.

السّكّاكي أنّ العبارة اللّغويّة قد تحمل، إضافة إلى قوّتها الإنجازيّة الحرفيّة، أكثر من قوّة إنجازيّة مستلزمة واحدة"[1].

٨- قد تستعمل الأداة (إنّما) لتقوية الجملة ككلّ، أي إنّ "أداة الحصر (إنّما) تدخل على الجمل المبأّرة كلاّ كما تدخل على الجمل المبأرة أحد مكوّناتها"[2]، وقد استأنس في قبول الدّلالة الأولى بما ذهب إليه البلاغيّون العرب، يقول: "يزكّي الاستعمال الثّاني للأداة (إنّما) حدس البلاغيّين العرب القدماء الذين يجمعون على أنّ هذه الأداة قد تدخل على مضمون الجملة قصد تقوية الحكم"[3]، كما تبنّى ما ذهب إليه الجرجاني حين فرّق بين دلالة (ما ... إلاّ) و (إنّما) حيث "يستفاد من كلام الجرجاني أنّ الحصر بإنّما والحصر بما ... إلاّ، عمليّتان تستوجبهما طبقتان مقاميّتان متباينان، حيث لا يمكن أن تستخدم إحداهما بدلاً من الأخرى في نفس السّياق، ويكمن الفرق، حسب الجرجاني، بين هاتين العمليّتين في أنّ الحصر بما ... إلاّ يكون للمخاطب الشاكّ المتردّد أو المخاطب المنكر، بينما الحصر بإنّما يكون للمخاطب العالم غير المتردّد المقرّ على سبيل التنبية لما يكون قد غفل عنه"[4]، لكن على الرغم من إقرار المتوكّل أنّ البنيتين تستعملان في طبقتين مقاميّتين مختلفتين فإنّه لا يرى مانعا أن تتوافق الطّبقتان مع كلتا البنيتين، يقول: "إلّا أنّنا نلاحظ أنّ التّراكيب المتضمّنة للأداة (إنما) لا تفيد دائما وفي جميع الأحوال مجرّد التّنبيه إلى ما هو معلوم لدى المخاطب، وما المخاطب مقرّ به غير مدافع له، بل إنّما تفيد كذلك ... قصر خاصّية ما على ذات من ذوات مجموعة يعتقد المخاطب أنّها جميعا تتقاسم تلك الخاصيّة، شأنها في ذلك شأن التّراكيب الحصريّة المتضمّنة للأداة المتقطّعة (ما ... إلّا)"[5].

٩- النّعت المقطوع: "في العربيّة ظاهرة جديرة بالالتفات إليها وهي ظاهرة القطع، ونعني بها مغايرة النّعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعًا ونعته منصوبًا، وقد يكون المنعوت منصوبًا ونعته مرفوعًا، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعًا أو منصوباً نحو: (مررت بمحمد

---

[1] - أحمد المتوكّل، **آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفي**، ص٢٧.

[2] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة فياللّغة العربيّة**، ص٣٤.

[3] - أحمد المتوكّل، **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب فياللّغة العربيّة)**، ص١٣١.

[4] - المصدر نفسه، ص١٣٢.

[5] - المصدر نفسه، ص١٣٢.

الكريمُ أو الكريمَ)"[1]، وهو مرهون بطبقة مقاميّة تشكّل شرط إجرائه واعتماده، وهو "أن يعلم السّامع من اتّصاف المنعوت بذلك النّعت ما يعلمه المتكلّم، لأنّه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النّعت ليبيّنه ويميّزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفًا آخر، فلك القطع في ذلك الثّاني اللازّم، نحو: (مررت بالرجل العالم المبجّل) فإنّ العلم مستلزم للتبجيل"[2]، أي إنّ القطع يؤدّي غرضا لا يؤدى بالإتباع، وأورد المتوكّل، فيما يتعلّق بإعرابه، "أن النّحاة العرب كانوا يفصلون فصل استئناف بين هذا الصّنف من التّوابع وبين متبوعاتها على أساس تقدير عامل محلّي كالفعلين المفترضين (أخصّ) و(أعني)، يفهم من تحليل النّحاة هذا أنّ الاسم المختصّ والنّعت المقطوع يشكّلان جملة ثانية مستقلّة عن الجملة الوارد فيها متبوعها"[3]، ورأى أن فيما ذهبوا إليه اتفاقا كبيراً مع ما يورده نحو الخطاب الوظيفي، من تصور لوجود جملتين يقول: "يستخلص من عرضنا للمعالجة النّحويّة القديمة والتّناول الوظيفيّ الحديث للتّراكيب التي من قبيل (١ب) و(١ج) أنّ المعالجة الأولى لا تبتعد كثيراً عن التّناول الثّاني؛ إذ يلتقيان في أطروحة أنَّ هذه التّراكيب تتضمّن شقّين اثنين منفصل ثانيهما عن أوّلهما، حيث يشكّلان خطابين قائمي الذّات، على أساس هذا التّآلف يصبح من المتاح صهر المعالجة القديمة والتّناول الحديث في مقاربة موحّدة"[4].

ب- نقاط توافق متعلّقة بجوانب تركيبيّة (وجهيّة): يعدّ الفاعل القضيّة البارزة في مناقشات المتوكّل التّوافقيّة، حيث أعاد بناء سلّمية إسناد الفاعل مستأنسًا بما ذهب إليه النّحاة العرب حول ما يكون نائب الفاعل، كما استأنس بهم في تحديد رتبة أو موقع الفاعل، واستعان بأفكارهم حول مسألة أسبقيّته لأخذ وظيفة المحور.

بالنسبة لسلّميّة إسناد الفاعل فقد اقترح **سيمون ديك** السّلّميّة التّالية: فا ← منف> متق > مستق > مستف> أد> زم> مك [5]، لكنّ **المتوكّل** يرى، تبعا لما يورده النّحاة في مسألة نائب الفاعل، "بوجوب وضع سلّميّة لإسناد وظيفة الفاعل غير السّلّميّة التي يقترحها **ديك**، الحدود التي يمكن أن

---

[1] - فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو، ج٣، ص١٩٣.**

[2] - الرّضي الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب، م٢، ص٣٤٤.**

[3] - أحمد المتوكّل، **التّركيبات الوظيفيّة قضايا ومقاربات، ص١٦٤.**

[4] - أحمد المتوكّل، **مسائل النّحو العربي في نحو الخطاب الوظيفي، ص١٧.**

[5] - ينظر: أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي، ص٣٨.**

تسند إليها وظيفة الفاعل هي الحدود الحاملة للأدوار الدّلالية (المنّفذ) والأدوار المحاقلة له (القوّة، والمتموضع، والحائل)، والحدث والمستقبل والمتقّبل والمكان والزمان ... أمّا الحدود التي لا يمكن أن تسند إليها وظيفة الفاعل فهي الحدود الحاملة للأدوار الدّلالية: المستفيد والحال والعلّة والمصاحب"[1]، وتبعا لهذا يقترح السّلّمّية الآتية:

فا ← {منف / قو / متض} > مستق > متق > {حد / زم / مك} مستف حل عل مصا [2]

\+ + + + - - - -

هذه السّلّمّية "تعكس أهميّة الأدوار الدّلالّية بالنّسبة للمحمول وأنّ الأولى سلّمّية تعكس التّفاوت القائم بين الأدوار الدّلالّية في أخذ وظيفة الفاعل، كما تختلفان في أنّ سلّمّية الأدوار الدّلالّية يمكن أن تعتبر سلّمّية كلّية بيد أنّ سلّمّية إسناد الفاعل سلّمّية خاصّة مرتبطة بلغة معّينة، ويعني هذا أنّه يجب، بالإضافة إلى سلّمّية الأدوار الدّلالّية وضع سلّمّية لإسناد الفاعل بالنّسبة لكلّ لغة من اللّغات الطّبيعيّة دون أن يكون هذا مانعا لتعميم هذه السّلّمّية بالنّسبة للغات طبيعيّة متعدّدة"[3].

أمّا بالنّسبة لرتبته في الجملة الفعليّة فيستأنس كذلك بما ذهب إليه النّحاة من وقوعه بعد الفعل مباشرة، يقول: "أثبتت الدّراسات اللّغوية (القديمة منها والحديثة) أنّ البنية الرتبّية في اللّغة العربّية الفصحى التي تحدّدها الوظائف التّركيبّية (الفاعل، المفعول) هي البنية (١): (١) ف فا (مف) (ص)"[4]. وإذا كان الفاعل وظيفة تركيبّية فإنّ له أسبقّية في أخذ الوظيفة التّداولّية المحور، وممّا يزّكي هذا

[1]- أحمد المتوكّل، **دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي**، ص٤٠.
[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص٤٢.
[3] - المصدر نفسه، ص٤٢.
[4] - المصدر نفسه، ص٦٣.

عند المتوكّل "حصر النّحاة العرب القدماء لعلاقة ما أسموه بالإسناد بين الفعل (أو ما يقوم مقامه) والفاعل (أو نائبه) مصطلحين على تسمية الأوّل مسندًا والثّاني مسندًا إليه"[1].

ج- نقاط توافق متعلّقة بجوانب دلاليّة:

١- يرى النّحاة العرب أنّ هناك جملاً أصلاً تترتّب عناصرها ترتيبًا مألوفًا حيث يأتي الفاعل ثمّ المفعول به ثمّ الزّمان ثمّ المكان ...[2]، ويرى المتوكّل "إنّ إشارة العرب القدماء إلى أنّ الوظائف الدّلاليّة لها دور في تحديد رتبة المكوّنات لا تخلو من معقوليّة على مستوى الحدس على الأقلّ"[3]، ويتوافق هذا التّرتيب بين مختلف العناصر الحاملة لوظائف دلاليّة، الذي ذهب إليه النّحاة العرب مع ما استقرّ عليه النّحو الوظيفيّ لكن دون تحديد مستند يوضّح مرجع هذا التّرتيب[4].

٢- تشكّل مختلف الوظائف الدّلاليّة المتّفق عليها في النّحو الوظيفيّ أبوابًا نحويّة عند النّحاة العرب المتقدّمين، وقولنا (أبواب نحويّة) لا يلغي دلالتها مطلقًا، إلاّ أنّ النّحاة العرب ركّزوا أكثر ما ركّزوا في بناء مختلف الأبواب على تفسير وضبط توزيع الحركة الإعرابيّة، ولذلك تجد أنّهم لا يوردون مختلف الصّور التي يرد عليها الباب الواحد اعتماداً على دلالته بل يوردون صوره التي يكون أثر العامل فيها باديًا، وإلقاء نظرة سريعة على مختلف الأبواب النّحويّة في النّحو العربيّ وعلى مختلف الوظائف الدّلاليّة الموردة في النّحو الوظيفيّ تجعل البحث يدرك أنّ جلّ الأبواب النّحويّة وظائف دلاليّة، ويمكن تتبّع هذا كالآتي:

أ- المرفوعات: وتشمل الفاعل والمبتدأ والخبر.

١- الفاعل: الفاعل في النّحو العربيّ وظيفة تركيبيّة تحدّد انطلاقا من علاقة الإسناد والرّتبة وطبيعة الفعل السّابق لها، وقد يكون هو المحدث للفعل وقد لا يكون كذلك، وتحديد هذا مرهون بدلالة الفعل، وقد أورد بعض النّحاة في تعريفهم للفاعل الوظيفة الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إليه، مثال ذلك

[1] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٧٥.
[2] - ينظر: الرضي الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، م١، ص٢٦٥.
[3] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٥٦.
[4] - ينظر: المصدر نفسه، ص٥٦.

تعريف صاحب الهمع يقول: "الفاعل المفرّغ له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به"[1]، وعبارة (وقوعه منه) تقابل المنّفذ في النّحو الوظيفيّ، أمّا (قيامه به) فتقابل سائر الوظائف الدّلالية المحاقلة لوظيفة المنفذ كالتّموضع والحائل ... كما نبّه بعضهم إلى أنّ الفاعل لا يشترط فيه أن يكون محدث الفعل دومًا[2]، بل قد تسند إليه وظائف دلاليّة أخرى، لم يحاولوا ضبطها وتحديدها.

٢- المبتدأ: أورد البحث سابقا أنّ كلّ مبتدإ في النّحو الوظيفيّ هو مبتدأ في النّحو العربيّ ولا ينعكس، وأنّ المبتدأ الذي يتّفقان عليه هو المبتدأ التّداوليّ (المبتدأ الذي يرد بعده حمل)، وهذا النّوع لا يمكن أن تسند إليه وظيفة دلاليّة، لأنّ توزيعها موقوف على علاقة العنصر بالمحمول، وهذا عنصر خارجي عنها، أمّا المبتدأ الآخر فيعدّه النّحو الوظيفيّ فاعلاً ويسند إليه وظيفة دلاليّة بحسب دلالة المحمول، ولا يلتفت النّحاة إلى إسناد دلالة معيّنة إليه.

٣- الخبر: الخبر عند النّحاة هو الجزء (مفردة، جملة، ...) الذي تتمّ به مع المبتدإ فائدة، وهو يقابل المحمول في النّحو الوظيفي، وتسند إليه دلالات معيّنة تحدّد بحسب نوع الواقعة التي يدلّ عليها، ولا يهتمّ النّحاة العرب بإيراد ما يدلّ عليه.

ب- المنصوبات: وتشمل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتّمييز. والمدقّق في هذه الأبواب يجد أنّها وظائف دلاليّة.

١- المفعول به: إذا استحضرت مختلف أنواعه كان وظيفة تركيبيّة، ولكن إذا ما نظر إلى علاقته بالفعل السّابق فإنّه يمكن أن يحمل وظيفة دلاليّة معّينة، وخصوصا المفعول الذي ينطبق عليه التّعريف الشّائع (ما وقع عليه فعل الفاعل) والتي يمكن ترجمتها إلى الوظيفة الدّلالية المتقبّل في النّحو الوظيفيّ، أمّا بقيّة المفاعيل (المفعول به) فلا يحتفي النّحاة بذكر دلالة واضحة لها وإن كانوا واعين بها؛ يدلّك على هذا قول الرّضي: "وباب (كسوت) و(أعطيت) متعدّ إلى مفعولين حقيقة لكن أوّلهما مفعول هذا الفعل الظّاهر، إذ (زيد) في قولك: (كسوت زيدًا جبة) و(أعطيت زيدًا جبة) مكسوّ ومعطى،

[1] - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م١، ص٥٧٥.

[2] - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٣٢٧.

وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبة مكساة ومعطوة أي مأخوذة"[1]، وهو ما يمكن ترجمته إلى المستقبل والمتقبّل.

٢- المفعول المطلق: يقابل هذا المفعول الوظيفة الدّلالية الحدث في النّحو الوظيفيّ، وإن كان المصطلح المعتمد لا ينمّ عن وظيفة دلاليّة معيّنة، وتسميته مرجعُها عدمُ تقييده "بخلاف المفعولات الأخرى، فإنّها مقيّدة بحروف الجرّ ونحوها، فالمفعول به مقيّد بالباء، أي الذي فعل به الفعل، والمفعول فيه مقيّد بفي، أي الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيّد بالمصاحبة، والمفعول له أي الذي فعل لأجله فعل، أمّا المفعول المطلق فهو غير مقيّد بخلاف غيره من المفعولات"[2]، وإن كان النّحاة واعين أشدّ الوعي بدلالته؛ يدلّك على هذا ذهابهم إلى أنّه قد يكون مؤكّدًا لعامله أو مبيّنا للعدد أو الهيئة إذ لولا اتفاقه مع الفعل في أصل الحدث لما استقامت له هذه الدّلالة.

٣- المفعول لأجله: يعدّ هذا الباب وظيفة دلاليّة، لأنّه يعلّل الحدث، وهو يقابل الوظيفة الدّلاليّة العلّة في النّحو الوظيفيّ، إلّا أنّ ثمة فرقا بينهما، فكلّ مفعول لأجله في النّحو العربيّ علّة في النّحو الوظيفي ولا ينعكس؛ ذلك أنّ النّحاة العرب قصروا هذا الباب على المصادر المنتصبة فقط، فإن سبقت بحرف جرّ فلا تعدّ مفعولا لأجله، خلافا للنّحو الوظيفيّ الذي ركّز على الدّلالة وإن تعدّدت البنية.

٤- المفعول فيه: سمّى النحاة هذا الباب مفعولاً فيه لدلالته على ذلك، فإن المفعول فيه هو ما دلّ على مكان أو زمان وقع فيه الفعل، وإن كان ظرفا فهو وعاء، "وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها"[3]، إلّا أنّهم يشترطون فيه عدم سبقه بحرف جرٍّ ظاهر فإن سبق خرج من هذا الباب، ويقابله في النّحو الوظيفي جزئياته، أعني الزّمان والمكان مع توسّع في الإطلاق، إذ يدرجون فيه المنصوب وغير المنصوب إن كان دالاً على زمان ومكان وقوع الواقعة.

[1] - الرضي الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب،** م١، ص٣٠١.

[2] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو،** ج٢، ص١٤٩.

[3] - موفق الدين بن يعيش، **شرح المفصّل للزّمخشري،** قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط١، ٢٠٠١، دار الكتب العلمية، لبنان، ص ٤٢٢.

٥- المفعول معه: يحصر النّحاة المفعول معه في الاسم الـ "فضلة بعد واو أريد بها التّنصيص على المعيّة مسبوقة بفعل أو فيه حروفه ومعناه "نحو سرت والشّارع"[١]، أي في صورة بنيويّة واحدة، صورة الانتصاب بعد واو المعيّة، أمّا الصّور الأخرى فلا يجعلونها ضمن هذا الباب، ويقابل في النّحو الوظيفي المصاحب لكن دون حصر في صورة بنيويّة واحدة فيدخل ضمن هذه الوظيفة مثال (جئت مع خالد).

٦- الحال: الحال وظيفة دلاليّة واضحة، حيث تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، وقد ترد مفردة أو جملة أو شبه جملة، يتّفق في هذا المفهوم للحال النّحو العربيّ مع النّحو الوظيفيّ إلاّ أنّ النّحاة العرب يدقّقون أكثر فيميزون بين حال مؤسّسة وحال مؤكّدة؛ المؤسّسة "هي التي تبيّن هيئة صاحبها عند وقوعه الحدث غالبًا"[٢]، والمؤكّدة "اسم غير حدث، يجيء مقرّرا لمضمون الجملة"[٣]، وهذا التّفريق لا يلتفت إليه الوظيفيّون على الرّغم من أهميّته .

٧- الاستثناء: لا يرى النّحاة الوظيفيّون أنّه وظيفة دلاليّة، بل يعتقدون أنّه وظيفة تداوليّة خارجيّة (ذيل) يؤتى بها للتّوضيح أو التّعديل أو التّصحيح أو بؤرة مقابلة (حين يتعلّق الأمر بالاستثناء المفرّغ)، لكنّ المدقّق فيما أورده النّحاة العرب يجعله يؤمن أنّه وظيفة تداولية لا دلاليّة في حال الاستثناء العادي، وأنّه يحمل وظيفة دلاليّة معيّنة مع الاستثناء المفرّغ إضافة إلى الوظيفة التّداوليّة التي يذكرها الوظيفيّون.

٨- التّمييز: إذا نظر إلى هذا الباب على أنه يفسّر إبهاما فإنّه يمكن القول أنّه وظيفة دلاليّة، لكن إذا ما ربطناه بالفعل فإنّه يكون وظيفة دلاليّة مع تمييز النّسبة ولا يكون كذلك مع التّمييز العدديّ، فالتّمييز مع هذا الأخير ليس متعلّقا بالفعل بل هو متعلّق بالعدد أو المقدار الذي يسبقه، والذي يشكل جزءًا منه، وهذا ما أكّده النّحاة الوظيفيّون، حيث ذهبوا إلى أنه مخصّص للحدّ أي إنّه أحد عناصره المكوّنة ليس إلّا، ومن ثمّة فالحدّ ككلّ بما فيه من مميّز وتمييز تسند إليه وظيفة دلالية بحسب علاقته بالفعل لا التّمييز وحده.

---

[١] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج٢، ص٢٣٦.

[٢] - المرجع نفسه، ج٢، ص٢٧٧.

[٣] - الرضي الأسترابادي، **شرح كافية ابن الحاجب**، م٢، ص٥١.

ج- المجرورات: يندرج ضمن المجرورات باب واحد هو باب المضاف إليه، ولا يشكّل المضاف إليه وظيفة دلالية لتعلّقه بالمضاف لا بالفعل، وقد عدّه الوظيفيّون مقيّدًا للمضاف؛ أي إنّه عنصر من عناصر ذلك الحدّ الذي يمكن أن تسند إليه وظيفة دلاليّة واحدة (لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشّيء الواحد).

د- التوابع: تشمل التّوابع عند النّحاة خمسة أبواب هي: النّعت، والتّوكيد، والبدل، وعطف النّسق، وعطف البيان.

١- النّعت: عرّفه النّحاة بأنّه "التّابع المكمّل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو: مررت برجل كريم، أو من صفات ما تعلّق به، وهو سببه، نحو: مررت برجل كريم أبوه"[1]، أي إنّه متعلّق بالمنعوت لا بالفعل، ومن ثمّة لا يمكن أن تسند إليه وظيفة دلاليّة، وقد انتبه النّحاة الوظيفيّون إلى هذا فعدّوه مقيّدًا.

٢- التّوكيد: لا يمكن أن يعدّ التأكيد كذلك وظيفة دلاليّة؛ ذلك أنّ تأكيده مقصورة على المؤكّد لا يتعدّاه، ويستعمل النّحو الوظيفي مصطلحًا مرادفًا له هو التّقوية.

٣- البدل: البدل هو "التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ومعنى ذلك أنّه إذا قلت مثلا: (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهمّ، وأمّا (أخوك) فقد ذكر تمهيدًا لذكر العلم، فالبدل هو المهمّ وهو المقصود بالحكم، وأمّا المبدل منه فإنّما يذكر تمهيدًا وتوطئة لذلك البدل"[2]، ومعنى هذا أن علاقته محدّدة بالمبدل منه لا بشيء آخر، ومن ثمّة لا يمكن إسناد وظيفة دلاليّة له، ويعد في النّحو الوظيفي وظيفة تداوليّة أو مقيّدًا.

٤- عطف البيان: يحمل عطف البيان على البدل عند كثير من النّحويّين؛ إذ لا يبدو أنّ ثمّة فرقا بينهما، يقول الرّضي: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل"[3]، وبناء عليه لا يمكن القول، تبعا للبدل، إنّ عطف البيان وظيفة دلالّية، ويذهب النّحاة الوظيفيّون إلى عدّه وظيفة تداوليّة (ذيلا) أو مقيّدا.

---

[1] - ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٣، ص ص١٤٠-١٤١.

[2] - فاضل صالح السامرائي، **معاني النّحو**، ج٣، ص٢٠٣.

[3] - الرضي الأسترابادي، **شرح كافية ابن الحاجب**، م٢، ص٣٩٧.

٥- عطف النّسق: يأخذ المعطوف الوظائف (الدّلاليّة، والتّركيبيّة، والتّداوليّة) التي يأخذها المعطوف عليه، ومن ثمة، كما يورد الوظيفيون، فالعطف هو تمديد للمعطوف عليه، والمعطوف والمعطوف عليه كالشّيء الواحد.

وما يمكن تسجيله بعد عرض مختلف الأبواب النّحوية أنّه لا توجد وظيفة دلاليّة في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ إلاّ ويمكن إيجاد مصطلح يحيل على تلك الوظيفة في النّحو العربيّ، لكنّ النّحاة العرب لم يكونوا يوردون ما يميّز المصطلح الذي يعكس وظيفة دلاليّة عن المصطلح الذي يعكس وظائف أخرى (تركيبيّة وتداوليّة).

د- نقاط توافق متعلّقة بمسائل متفرّقة:

١- أورد المتوكّل أنّ الهمزة، من حيث المجال، قد تدخل على بؤرة مكوّن أو بؤرة جملة، وأنّ (هل) تدخل على بؤرة الجملة فقط، وفسّر مفهوم التّصور والتّصديق الذي يورده النّحاة العرب بهذا (التصور يقابل بؤرة المكون، والتصديق يقابل بؤرة الجملة)، يقول: "وهذا ما قصده النّحاة العرب القدماء حين قالوا إنّ الهمزة تستعمل لطلب التّصوّر كما تستعمل لطلب التّصديق، أمّا أداة الاستفهام (هل) فإنّها تدخل على الجمل التي تكون فيها البؤرة بؤرة جديد من حيث نوعها وبؤرة جملة من حيث مجالها"[١]، أي إنّ التّصديق يقابل بؤرة الجملة والتّصوّر يقابل بؤرة المكون.

٢- استأنس المتوكّل بقول النّحاة في مسألة ضمير الفصل؛ حيث أورد أنّه يمكن النّظر إليه من جهتين: " أ- يمكن اعتبار الضمير (هو) فضلة للمركب الاسمي الذي يشكل (رأسه) الاسم الفاعل ... أو الاسم المحمول"[٢]، أي إنّه جزء من اسم الفاعل تقدّم أم تأخّر مثل: (المتكّلم هو خالد)، و(خالد هو المتكّلم)، والاقتراح الآخر هو "اعتبار (هو) مجرّد أداة تتوسّط بين المحمول والموضوع فاعله في الجمل التّعيينّية، للتّأشير إلى أنّ المحمول بؤرة مقابلة"[٣]، ويوافق الاقتراح الثّاني تصوّر النّحاة الذين يذهبون إلى أنّه لا محلّ له من الإعراب؛ يقول المتوكّل: "وممّا يزكّي التّحليل الذي يعدُّ (هو) غير منتم إلى أحد مكوّني الجملة أنّه يرد بين اسمين منصوبين كما هو الشّأن في الجملة الآتية: (ظننت عمرًا هو

[١] - أحمد المتوكّل، **الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة**، ص٣٣.

[٢] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة**، ص١٧١.

[٣] - المصدر نفسه، ص١٧٢.

الخارجَ) فلا يسوّغ عدّه جزءا من الأوّل ولا جزءًا من الثّاني، يقول السّيوطي: "وإنّما يتعيّن فصليّة هذا الضّمير حين يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب، نحو: (ظننت زيدًا هو القائم) إذ لا يمكن الابتدائيّة فيه لنصب ما بعده ولا البدليّة لنصب ما قبله"[1].

٣- يقسّم النّحاة الوظيفيّون الإعراب إلى إعراب لازم وإعراب بنيويّ وإعراب وظيفيّ[2]، هذا الإعراب بأنواعه يتوافق مع ما هو موجود في النّحو العربيّ؛ حيث إنّ الإعراب اللّازم يقابل المبنيّ عند النّحاة، والإعراب البنيويّ يتوافق والإعراب العامليّ (وإن اختلفت التّسمية) إذ يعتمد فيه، لتحديد الحركة الإعرابيّة، على قرينة لفظيّة معيّنة، دون مراعاة لوظيفة معيّنة (تركيبيّة أو دلاليّة أو تداوليّة)، والإعراب الوظيفيّ هو الإعراب الذي تسند فيه حركة إعرابيّة معيّنة إلى العنصر بحسب الوظيفة التي يحملها.

كما يتّفق النّحاة الوظيفيّون مع النّحاة العرب في تقسيم الإعراب إلى محقّق (سطحيّ أو لفظيّ ظاهر) وإلى عميق (مجرّد أو مقدّر)[3]، من أمثلة ذلك تبنّي المتوكّل للإعراب الذي تصوّره النّحاة العرب للمنادى، جاعلاً النّصب هو الإعراب العميق (قد يظهر على السّطح وقد لا يظهر)، وغيره (الرّفع) إعرابًا سطحيًا؛ يقول: "تبنّينا أطروحة النّحاة العرب القائمة على أنّ المنادى في محلّ نصب أيًا كان التّحقق السّطحيّ للنّصب، إلّا أنّنا لم نسايرهم في إرجاع إعراب النّصب إلى فعل مقدّر من قبيل (أدعو) نظرا لابتعاد هذا التّحليل عن الحدس الطّبيعيّ، وكلفته وخرقه البيّن لمبدإ الواقعيّة النّفسيّة"[4].

٤- يتّفق النّحو الوظيفيّ مع النّحو العربيّ في طريقة تحديد المبتدإ (الفاعل) من الخبر (المحمول في النّحو الوظيفيّ) حين يردان معرفتين؛ أورد المتوكّل أنّه "إذا كان مكونا الجملة كلاهما (عبارتين محيلتين) كأن يكونا معرفتين، فالمكوّن الحامل للمعلومة المشتركة (المعلومة التي يتقاسمها المتكلّم والمخاطب) هو الموضوع الفاعل والمكوّن الحامل للمعلومة غير المشتركة هو المحمول"[5]، ثمّ يذكر أنّ جمهور النّحاة العرب يذهبون إلى هذا؛ يقول: "ويبدو أنّ جمهورهم يقترح معيارين اثنين: ١- درجات

---

[1] - أحمد المتوكّل، من قضايا الرابط في اللّغة العربيّة، ص١٧٢.

[2] - ينظر: أحمد المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنية المكوّنيّة، ص٣٢.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص٣٣، و: قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكوّنات ...)، ص٢١٤.

[4] - أحمد المتوكّل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص١٠٣

[5] - أحمد المتوكّل، من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة، ص١٤٢.

التعريف، حيث يعدُّ (مبتدأ) أعرف المكوّنيْن ٢- والمجهوليّة؛ حيث يعدُّ خبراً المكوّن الحامل للمعلومة المجهولة"[١].

٥- يوافق النّحو الوظيفي النّحو العربيّ في أنّ "من خصائص الجمل الموصوليّة ورودها حاملة للمعلومة المشتركة سواء أكانت فضلة لمركّب اسميّ أم كانت دون رأس"[٢]، يقول الجرجاني: "والقول البين في ذلك أن يقال: إنّه إنّما اجتلب حتّى إذا كان قد عرف رجل بقصّة وأمر جرى له، فتخصَّص بتلك القصّة وبذلك الأمر عند السّامع، ثمّ أريد القصد إليه، ذكر (الذي)؛ تفسير هذا أنّك لا تصل (الذي) إلا بجملة من الكلام قد سبق من السّامع علم بها، وأمر قد عرفه له، نحو أن ترى عنده رجُلا ينشده شعرًا فتقول من غدٍ: ما فعل الرّجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشّعر"[٣].

٦- كما يوافق النّحو الوظيفيّ النّحو العربيّ في مسألة أنّ (ليس) فعل وليست أداة، لأنّها تتصرّف تصرف الأفعال؛ يقول المتوكّل: "(ليس) تتصرّف، بخلاف الأدوات النّافية الأخرى، تصرّفا يماثل، من جوانب عدّة، تصرّف الأفعال الرّابطة كما انتبه إلى ذلك النّحاة العرب القدماء حيث أدرجوها في ما أسموه بباب (كان وأخواتها) ... من الخصائص التي تجعل من (ليس) فعلاً لا مجرد أداة نفي أنّها، كباقي الأفعال، تطابق الفاعل من حيث الجنس إذا تقدّمت عليه"[٤].

٧- لا يكاد يختلف الدّرس الصّرفيّ الوظيفيّ عن الدّرس الصّرفيّ العربيّ القديم إلاّ في جوانب التّفسير، ووجهة النّظر الدّلاليّة التي جُعلت عند الوظيفيّين مُنطلق النّظر في الاشتقاق وفي تمييز المفردات الأصول من المفردات المشتقّة، أمّا بقيّة الأمور فلا تكاد تجد اختلافا يذكر.

ولذلك يستأنس المتوكّل كثيراً بآراء النّحاة العرب في المسائل المتعلقة بالصيغة ودلالتها؛ من ذلك مثلا إيراده أنّ (فَاعَل) و(تَفَاعَل) يستوي فيها المسهمان في تحقيق الواقعة، أي لا أسبقّية لأحدهما على الآخر في هذا التّحقيق، وهذا ما ذهب إليه الرّضيّ من المتقدّمين؛ يقول المتوكّل: "قد يتبادر إلى الذّهن أنّ (فَاعَل) يفيد أسبقّية أحد المساهمين في تحقيق الواقعة على الآخر، بخلاف (تَفَاعَل)، إلّا

---

[١] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة، ص١٤٢.**

[٢] - **المصدر نفسه، ص١٤٣.**

[٣] - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز، ص٢٠٠.**

[٤] - أحمد المتوكّل، **من قضايا الرّابط في اللّغة العربيّة، ص٧٨.**

أنّ هذا مجرّد وهم، كما انتبه إلى ذلك النّحاة العرب القدماء، فالاستراباذي يقول في هذا الصّدد: لا فرق من حيث المعنى بين فَاعَل وتَفَاعَل في إفادة كون الشّيء من اثنين فصاعدًا، وليس كما يُتوهّم من أنّ المرفوع في باب فَاعَل هو السّابق بالشّروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف تَفَاعَل ... بل الفرق بينهما من حيث التّعبير عن ذلك المقصود"[1].

ومن ذلك كذلك تفريقه بين (تَفَعَّل) و(تَفَاعَل)، حيث يتّفقان في أنّهما يكونان "صفات يتظاهر الشّخص بالاتّصاف بها"[2]، غير أنّهما لا يستويان، حيث نجد هذا الشّخص مع صفات الصّيغة الأولى "يسعى إلى أن يتصف بها حقيقة، وصفات يتظاهر الشّخص بالاتّصاف بها دون أن تكون لديه رغبة في الاتّصاف بها حقيقة؛ يتّضح الفرق بين هذين النّوعين من الصّفات المفتعلة حين يقارن بين الجمل التي من قبيل (٦٢أ) والجمل التي من قبيل (٦٢ب): (٦٢) -أ- تشجّع خالد ب- تشاجع خالد، تفيد الجملتان (٦٢ أ-ب) كلتاهما أنّ خالدًا يتصرّف على أساس صفة لا يتّصف بها حقيقة، صفة الشجاعة، إلاّ أنّ الجملة الأولى تفيد بالإضافة إلى معنى الافتعال أنّ خالدًا يرغب في أن يتحلّى بتلك الصّفة فعلا، في حين أنّ الجملة الثّانية تفيد افتعال الشّجاعة دون الرّغبة في التّحلّي بها"[3]، ويعضّد كلامه هذا بما ذهب إليه النّحاة العرب، يقول: "التّمييز الذي نقترحه بين مفهومي التّكلّف والتّظاهر هو التّمييز الوارد في النّحو العربيّ القديم بين نوعين من التّكلّف، التّكلّف المقصود به التّحلّي بصفة ما، والتّكلّف المقصود به مجرّد الادّعاء، يقول الاستراباذي في هذا الباب: والفرق بين تفعّل وتفاعل في معنى التّكلّف هو أنّ صاحب التفعّل يريد إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه حتى يكون بتلك الصّفة، وأمّا التّفاعل فليس كذلك لأنه يدلّ على أنّ صاحبه مدّع دعوى كاذبة لأنّ المتمارض لا يريد أن يكون كذلك، وإن أظهر ذلك"[4].

٨- لا يجوز عند النّحاة الفصل بين المشغول عنه والفعل بـ "أسماء الاستفهام والنّوافي والنّواسخ التي من أخوات (إنَّ) و(كم) الخبرية وأدوات الشّرط وغير ذلك، في رأي هؤلاء النّحاة، إذن، تكون التّراكيب التّالية لاحنة: أ-* زيدًا كيف وجدته؟ ب-* زيدًا (ما، لا) أضربه ج-* زيدًا ليتني أكرمه د-**

[1] - أحمد المتوكل، **قضايا معجميّة (المحمولات الفعليّة المشتقّة في اللّغة العربيّة)**، ص١٠٢.

[2] - المصدر نفسه، ص١٥٩.

[3] - المصدر نفسه، ص١٥٩.

[4] - المصدر نفسه، ص١٧٠.

زيدًا كم لقيته!، هـ- * زيدًا إن زرته يكرمْك"[1]، وقد استأنس بما ذهب إليه النّحاة في هذه المسألة لتبيان عرقلة تحجّر المبتدإ ليصير جزءًا من الحمل.

وما يمكن ملاحظته بعد هذا أنّ نقاط الاتّفاق تغلب نقاط الاختلاف والافتراق، ذلك لأنّ الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم لم يغفل الجوانب الوظيفيّة في تحليلاته ومعالجاته، كما يمكن القول أنّ "الفكر اللّسانيّ ذاته، وفي مستوى من مستويات التّجريد فكر واحد تحكمه قوانين متآسرة، ويتناول إشكالات متقاربة (كإشكال وصف بنية اللّسان الطّبيعي بمعزل عن وظيفته، أو وصفها تابعة للوظيفة) هذا علاوة على أنّ هذا الفكر اللّساني متفرّع عن الفكر العلميّ الذي وإن كان يستبطن بعض الاختلافات، إلاّ أنه ينضج بزمرة من الثّوابت نستمد منها مشروعيّة إعادة قراءة القديم والتّرخيص بالمقارنة بين القديم والحديث"[2].

---

[1] - أحمد المتوكل، **آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفيّ**، ص١٢١.

[2] - نعيمة الزهري، الإنشاء وأساليبه بين ألفيّة ابن مالك والنّحو الوظيفيّ، ضمن كتاب: **التّداوليّات علم استعمال اللّغة**، ص٥١٥.

الفصل الرّابع:

نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ والدّرس اللّغويّ العربيّ القديم (بحث في الكفاية التطبيقية)

في سبيل تحقيق رؤية أكثر وضوحا لمدى شموليّة الدّرسين (الوظيفي واللّغوي العربيّ القديم) سيحاول البحث إجراء تحليلات تطبيقيّة مقتضبة لنصوص مختارة من الذّكر الحكيم.

ولا يسعى البحث من خلال هذا العنصر إلى المفاضلة بين الدّرسين، ذلك أنّ التّفضيل، في اعتقادي وقناعتي، محسوم للنّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة، فقد كانت أداة النّاظر والمحلّل لما يربو على ثلاثة عشر قرنًا، ولم يُسمع في خضمّ هذا التّاريخ الطّويل من تبرّم بها أو نبّه إلى قصورها أو قال بعدم استيعابها لجزئيات أيّ خطاب يراد تحليله (الخطاب العربي)، بخلاف نظريّة نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ التي أقلّ ما يمكن قوله فيها إنّها نظريّة حديثة، والنّاظر في مؤلفات **المتوكّل** لا يجدها تستوعب جميع مظاهر اللّغة العربيّة، فهي نظرية ناشئة.

والذي زاد الطّين بلّة تطوّرها النّظريّ السّريع وما تبعه من تغيير في بناء جزئيّات جهازها الواصف (إضافة، وحذفا، وتقديما، ...)، ويجد المطّلع عليها أنّ كلّ الجهود كانت مركّزة على الجانب النّظريّ، وهذا أمر عاديّ؛ لأنّه المقدّم في أيّ نظريّة لم يكتمل بناؤها النّظري، ولذلك لم تقدّم دراسات تطبيقيّة كافية لنظريّة غير مكتملة المعالم والحدود، ولا يدّعي البحث أنّه لم تقدّم أيّ دراسة تطبيقيّة، وإنّما ادّعى أنّها شحيحة وقليلة جدّا (في حدود اطّلاعه إذ قد تكون هناك دراسات جامعيّة لم تطبع بعد).

من أبرز الدّراسات التّطبيقيّة (تحليل نصوص أو مدوّنات) التي قدّمت مقاربة محمد جدير لرواية ضحايا الفجر، ويذكر يحي بعيطيش في مقال له بعنوان (مساهمة في بعض مجالات تطبيق نظريّة النّحو الوظيفي) أنّ طلبته في جامعة قسنطينة قد أجروا تطبيقات عديدة في مذّكرات التّخرّج مثل: الوظائف التّداوليّة في سورة القمر مقاربة نحويّة وظيفيّة، البنية الموقعيّة في سورة الرّحمن مقاربة نحويّة وظيفيّة، الخصائص البنيويّة والوظيفيّة لـ (إنّ) من خلال سورة البقرة[1]، ومن التّطبيقات العالميّة أقصوصة (caesar's historiographical narrative) (ماكينزي وكايزر ١٩٩٠) و(Babar the tittle eleplant (cicero's informal correspondence) (بولكتساين ودوكريف ١٩٩٤، وبولكستاين ٢٠٠٠) وروايتي (خان الخليلي) و(زقاق المدن) لنجيب محفوظ (المتوكّل ١٩٩٣)، وروايات (Germinal, L'Assommoir , le

[1] – يحي بعيطيش، مساهمة في بعض مجالات تطبيق نظرية النّحو الوظيفي، ضمن كتاب: النّحو الوظيفي واللغة العربيّة (ندوة تكريمية للأستاذ أحمد المتوكل)، تنظيم: شعبة اللغة العربية، تنسيق: نعيمة الزهري، (المغرب: ENAQUIP، ط١، ٢٠٠٥)، ص١٣٢.

(vente de paris, la fortune des rougon) لإميل زولا، وقصّة (the successor) لبول بولز، ومقطعا من (بين القصرين) لمحفوظ (جدير ١٩٩٣، ٢٠٠٠ أ-ب، ٢٠٠١-٢٠٠٥)[١]، ويؤكّد محمّد جدير "أنّ هذا التّراكم النّظري لم تواكبه عمليّة مراسيّة واسعة تطبّق ما جاءت به النّظريّات وتمحّص مدى كفايتها"[٢]، ومن ثمّة فما يقصده البحث بالكفاية التّطبيقيّة هو مدى استيعاب النّظريّة لجميع عناصر أيّ خطاب يراد تحليله، لا تتبّع الدّراسات التّطبيقيّة التي جعلت من تلك النّظريّة أساسًا لها، ولاشكّ أنّ البحث في هذا الجانب يجلي أكثر صور القصور، ويفتح المجال أكثر لزيادة التّمحيص.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية اختار البحث المدوّنة التّفسيريّة متّكأ النّظر والمعالجة، ذلك أنّ هذه المدوّنة تستثمر جميع معطيات الدّرس اللّغويّ العربيّ هادفة إلى الوصول إلى فهم مراد الله جلّ وعلا من خطابه؛ قال **الزّركشي**: "التّفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزّل على نبيّه محمّد صلّى الله عليه وسلّم وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من: علم اللّغة والنّحو والتّصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النّزول والنّاسخ والمنسوخ"[٣]، وفيه يظهر بجلاء كيفيّة تفعيل علوم العربيّة في بنية الخطاب وصولا إلى المقاصد، يقول الشّيخ الطّاهر بن عاشور: "إنّ القرآن الكريم عربيّ فكانت قواعد العربيّة طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم، لمن ليس بعربيّ بالسّليقة، ونعني بقواعد العربيّة مجموع علوم اللّسان العربيّ، وهي: متن اللّغة، والتّصريف والنّحو، والمعاني، والبيان، ومن وراء ذلك استعمال العرب المتّبع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم"[٤]، وهذا معناه أنّ التّفسير تحليل ينطلق من البنية ليصل إلى بيان ما تحمله من دلالات ومعان ومقاصد، وتحليل هذه البنية مرهون بما يوفّره الدّرس اللّغويّ من معطيات تجريديّة استنبطت من إدمان النّظر في مختلف النّصوص.

---

[١] - محمد جدير، **مقاربة وظيفية لرواية ضحايا الفجر لميلودي حمدوشي**، (المغرب: دار أبي رقاق للطباعة، ط١، ٢٠٠٧)، ص٤.

[٢] - المرجع نفسه، ص٤.

[٣] - الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ص٢٢.

[٤] - محمد الطاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، (تونس: دار سحنون، دط، دت)، م١، ص١٨.

ويكون منطلق هذا التّحليل البنية اللّفظيّة المتلقّاة، وهي الصّورة الصّوتيّة النّهائيّة والعلاقات النّحويّة (الصّرفيّة- التّركيبيّة) التي تثوي خلفها[1]، أي عكس عمليّة الإنتاج، فإذا كان إنتاج عبارة ما ينطلق من المعنى فإنّ تحليلها ينطلق من لفظها، ويتّفق في هذا النّحو الوظيفيّ مع الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، حيث يورد **المتوكّل** أنّ تحليل عبارة ما يكون "عن طريق إرجاعها إلى بنيتها التّحتيّة، ويتمّ ذلك في مرحلتين: (أ) مرحلة نقل العبارة في صورتها المحقّقة إلى بنية مكوّنية تشكّل مستوى ما قبل التّمثيل الصّوتي، و(ب) مرحلة نقل هذه البنية المكوّنية ذاتها إلى بنية تحتيّة عبر قواعد التّعبير في اتجاه معكوس"[2].

اختار البحث أن تكون مدوّنته التّفسيرية متمثّلة في تفسير التّحرير والتّنوير للشّيخ الطّاهر بن عاشور لأنّه تفسير لغويّ يهتمّ ببيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب[3]، وفيه يمكن إبراز صور تفعيل معطيات الدّرس اللّغويّ بيسر وسهولة، ويبقى على البحث إسقاط المفاهيم الوظيفيّة على جمل النّصوص المراد تحليلها وبيان مدى استيعابها وشموليّتها من عدمه، وقد رُكّز على خطاب قصير (سورة الأعلى، سورة قريش).

١- تلمّس الكفاية التّطبيقيّة في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم:

أ- **نموذج سورة الأعلى**: يعرض البحث للقضايا التي عالجها الشّيخ في النّقاط الآتية:

- بدأ الشّيخ تفسيره لهذه السّورة ببيان الأغراض أو الموضوعات التي تناولتها، وهذا البيان فيه تيسير على قارئ التّفسير ليحيط بداية بالمعالم الكبرى التي تعالجها قبل أن يلج في التّحليل التّجزيئيّ لوحداتها، مما يسهّل ردّ ذلك التّحليل التّجزيئيّ إلى تلك الأغراض فتتّضح الرّؤية وتكتمل، ويمكن تسجيل نقطة أخرى وهي وعي الشّيخ بضرورة النّظر إلى السّورة كخطاب له حدود معيّنة، ويعالج قضايا خاصّة أو بعبارة المحدثين نصٌّ كامل، وهذا معناه وعيه بالدّراسة النّصيّة، وأنّ الدّراسة الجمليّة تؤول إليها بالضّرورة.

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص١٢٣.

[2] - أحمد المتوكل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيّات الوظيفيّة (البنية التّحتيّة ...)**، ص٢٠٢.

[3] - ينظر: مساعد بن سليمان الطيار، **التّفسير اللّغوي للقرآن الكريم**، (لبنان: دار ابن الجوزي، دط، دت)، ص٣٨.

- قسّم السّورة إلى مقاطع جمليّة بحسب الغرض والعلاقات التي تربطها، فنجده يجعل قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿٣﴾ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴿٥﴾ مقطعًا أوّلا، وذلك بسبب التّرابط التّركيبي الذي يجعله في حكم جملة واحدة، وبسبب أنّها ركّزت على غرض واحدٍ وهو الدّعوة إلى تنزيه الله جلّ وعلا، وتعليل أحقيّته بذلك التّنزيه.

ثمّ يجعل قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى﴿٦﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى ﴿٧﴾ مقطعًا آخر، فاصلاً إيّاه عن جملة ﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى ﴿٨﴾ على الرّغم من الارتباط التّركيبي الذي يجمعهما؛ وهو الرّبط أو العطف بالواو، وذلك مرجعه إلى الغرض الذي يعالجه المقطع الأوّل (التّكفل بحفظه في صدره صلّى الله عليه وسلّم) الذي يختلف عن الغرض الذي يعالجه المقطع الثّاني (تيسير الله تعالى نبيّه لليسرى)، وبناء عليه يُفهم جيّدًا أنّ الغرض هو أساس التّقطيع الجمليّ الذي اعتمده، وهذا معناه إيمانه بأنّ الغرض سابق للبنية ومحدّد لها.

- وهو على الرّغم من سيره على هذا التّقطيع الجمليّ (بحسب الأغراض) فإنّه لا يفتأ يذكر علاقة بعضها ببعض من حيث الورود، فمثلا يبيّن علاقة المقطع الأوّل بالثّاني بقوله: "الافتتاح بأمر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بأن يسبّح اسم ربّه بالقول، يُؤذِن بأنّه سيلقي إليه عقبه بشارة وخيراً له، وذلك قوله (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى)"[1]، كما يبيّن علاقة المقطع الثّالث بالثّاني قائلاً: "(وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى) عطف على (سنقرئك فلا تنسى) ... وهذا العطف من عطف الأعمّ على الأخصّ في المآل، وإن كان مفهوم الجملة السّابقة مغايراً لمفهوم التّيسير"[2]، ثمّ علاقة هذه المقاطع بالمقطع الذي يليهما؛ وهو قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴿٩﴾ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَى ﴿١٠﴾ وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى ﴿١١﴾ الَّذِي يَصْلَى النَّارَ الْكُبْرَى ﴿١٢﴾ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴿١٣﴾، قائلا: "بعد أن ثبّت الله رسوله صلّى الله عليه وسلّم تكفّل له ما أزال فرقه من أعباء الرّسالة، وما اطمأنّت به نفسه من دفع ما خافه من ضعف عن أدائه الرّسالة على وجهها، وتكفّل له دفع نسيان ما يوحى إليه إلّا ما كان إنساؤه مرادًا لله تعالى، ووعده بأنّه وفّقه وهيّأه لذلك ويسّره عليه؛ إذ كان الرّسول صلّى الله عليه وسلّم وهو في مبدإ عهده بالرّسالة ... لا يفهم ما يستعهد الله به فيخشى أن يقصّر عن مراد الله فيلحقه غضب منه أو

[1] - الطاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٢٧٢.

[2] - المرجع نفسه، م١٢، ص٢٨١.

ملام، أعقب ذلك بأن أمره بالتّذكير أي التّبليغ، أي بالاستمرار عليه، إرهافا لعزمه، وشحذًا لنشاطه ليكون إقباله على التّذكير بشراشره، فإنّ امتثال الأمر إذا عاضده إقبال النّفس على فعل المأمور به كان فيه مسرّة للمأمور، فجمع بين أداء الواجب وإرضاء الخاطر"[1]، وهكذا.

- ويُتبع هذا التّقسيم تحليلاً لكلّ مقطع يعرض فيه، في المجمل، لـ: أ- الدّلالة المعجميّة لكلّ مفردة تحتاج إلى بيان. ب- دلالة الصّيغة الصّرفيّة. ج- اشتقاق الكلمة. د- التّعلّق التّركيبيّ لكلّ مفردة. هـ- التّنبيه إلى خصوصيّة استعمال المفردة بهيئة مخصوصة (معرفة، منكّرة، ...). و- البحث عن نكتة أو سرّ اختيار صورة تركيبيّة بعينها. ز- ذكر الفرق بين الصّورة التّركيبية الواردة والصّورة التّركيبيّة المتواردة معها. ح- التّنبيه إلى الدّلالة الإيحائيّة للتّراكيب المرتبطة عادة بحكمة هي نتاج الرّبط بين المعنى ومعنى المعنى. ط- ربط السّياق الحاضر بسياقات مشابهة في سور أخرى. ي- استحضار سبب النّزول. ك- تلخيص المعنى الذي يعالجه ذلك المقطع بلغة سهلة ميسّرة.

ويلاحظ المدقّق في هذه النّقاط أنّ الشّيخ يحاول أن لا يترك شاردة ولا واردة تعين على توضيح الآية إلاّ ذكرها، ولتوضيح ذلك يمكن أخذ المقطع الجمليّ الأوّل وهو قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿٣﴾ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴿٥﴾، وسيحاول البحث تتبع تحليله للمفردات ثمّ للتّراكيب.

١- **المفردات**: ذكر البحث سابقا أنّه يأتي على ذكر دلالتها المعجميّة وقد يورد دلالتها الصّيغيّة، وقد يعرض لاشتقاقها، ومتعلّقاتها، فقد أورد لكلمة:

- (سبّح) مدلولها المعجميّ وهو "التّنزيه عن النّقائص"[2]، وبما أنّه قد توسّع في هذا المدلول في سورة البقرة في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ (البقرة/٣٠)، فقد نبّه على هذا، وبالرّجوع إليه في سورة البقرة نجد زيادة تدقيق في المدلول بربطه بدلالة المشتقّات التي لها كبير تعلّق بها، يقول: "والتّسبيح قول أو مجموع قولٍ مع عملٍ يدلّ على تعظيم الله تعالى وتنزيهه، ولذلك سمّي ذكر الله تسبيحا، والصّلاة سبحة، ويطلق التّسبيح على قول: سبحان الله، لأنّ ذلك القول من التّنزيه، وقد ذكروا أنّ التّسبيح مشتقّ من السّبح وهو الذّهاب السّريع في

[1] - الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢،ص ص٢٨٣ - ٢٨٤.

[2] - المرجع نفسه،م١٢، ص٢٧٣.

الماء، إذ قد توسّع في معناه إذ أطلق مجازًا على مرّ النّجوم في السّماء، قال تعالى: ﴿وكلّ في فلك يسبحون﴾، وعلى جري الفرس قالوا: فلعلّ التّسبيح لوحظ فيه معنى سرعة المرور في عبادة الله تعالى، وأظهر منه أن يكون سبّح نسب للسّبح أي البعد، وأريد البعد الاعتباريّ؛ وهو الرّفعة أي التّنزيه عن أحوال النّقائص، وقيل سُمع (سبح) مخفّفا غير مضاعف بمعنى: نزه ... وعندي أنّ كون التّسبيح مأخوذا من السّبح على وجه المجاز بعيد، والوجه أنّه مأخوذ من كلمة (سبحان)، ولهذا التزموا في هذا أن يكون بوزن فعل المضاعف فلم يسمع مخفّفا"[1]، فنجده قد استحضر الدّلالة المعجميّة، محقّقا إيّاها باستحضار الكلمة التي اشتقّت منها والتي تحوي الدّلالة النّواة، أمّا كلمة (سبّح) كصيغة صرفيّة فهي فعل أمر متعدٍّ مستعمل في دلالته الحقيقيّة وهي الأمر[2].

– (اسم) ذكر في تفسيره للبسملة تحليلاً معجميًا قال فيه: "الاسم لفظ جعل دالّا على ذات حسيّة ومعنويّة بشخصها أو نوعها، وجعله أئمة البصرة مشتقّا من السّموّ وهو الرّفعة لأنّها تتحقّق في إطلاقات الاسم ولو بتأويل، فإنّ أصل الاسم في كلام العرب هو العلم ولا توضع الأعلام إلّا لشيء مهتمّ به، وهذا اعتداد بالأصل والغالب ... فأصل صيغته عند البصريّين من النّاقص الواويّ فهو إمّا سِمْو بوزن حِمْل، أو سُمو بوزن قُفل ... وقد احتجّوا على أنّ أصله كذلك بجمعه على أسماء بوزن أفعال، ... وبأنّه جمع على أسامي ... وبأنّه صغّر على سميّ، وأنّ الفعل منه سميت. وهي حجج بيّنة على أنّ أصله من النّاقص الواويّ ... وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصله وسم بكسر الواو لأنّه من السّمة والعلامة ... ورأي الكوفيّين أرجح من جانب الاشتقاق دون التّصريف"[3]، وهذا التّحليل المعجميّ ذكره في أول حديث له في أوّل بسملة (في سورة الفاتحة) يقول: "وقد تقدّم ذلك في مبحث الكلام على البسملة في أوّل هذا التّفسير"[4].

– (ربّك): ذكر أنّ هذه الكلمة توحي بمعنى "الخالق المدبّر"[5]، ولم يقدّم لهذه اللّفظة تحليلاً صرفيًا اشتقاقيًا لأنّه تقدّم في موضع آخر؛ حيث نجده في تفسير سورة الفاتحة يورد أنّها "إمّا مصدر وإمّا

[1] – الطاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١، ص٤٠٥.
[2] – ينظر: المرجع نفسه، م١٢، ص ص٢٧٢– ٢٧٣.
[3] – المرجع نفسه، م١، ص١٤٨–١٤٩.
[4] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٣.
[5] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٤.

صفة مشبّهة على وزن (فعل) من رَبَّه بمعنى ربّاه، وهو ربّ بمعنى مربّ وسائس، والتّربية تبليغ الشّيء إلى كماله تدريجا، ويجوز أن يكون من ربّه بمعنى ملكه فإن كان مصدراً على الوجهين فالوصف به للمبالغة وهو ظاهر، وإن كان صفة مشبّهة على الوجهين فهي واردة على القليل في أوزان الصّفة المشبّهة فإنّها لا تكون على فعل من (فَعلَ) (يفْعُل) إلّا قليلا ... والأظهر أنّه مشتق من ربّه بمعنى ربّاه وساسه لا من ربّه بمعنى ملكه؛ لأنّ الأوّل أنسب بالمقام هنا، إذ المراد أنّه مدبّر الخلائق وسائس أمورها ومبلّغها غاية كمالها ... وإن كان الأكثر في كلام العرب ورود الرّبّ بمعنى الملك والسّيّد"[1].

– (الأعلى): قال فيها إنّها: "اسم يفيد الزّيادة في صفة العلوّ أي الارتفاع، والارتفاع معدود في عرف النّاس من الكمال، فلا ينسب العلوّ بدون تقييد إلّا إلى شيء غير مذموم في العرف، ولذلك إذا لم يذكر مع وصف الأعلى مفضّل عليه أفاد التّفضيل المطلق ... والعلوّ المشتقّ منه وصفه تعالى (الأعلى) علوّ مجازيّ، وهو الكمال التّامّ الدّائم"[2].

– (خلق): لما كانت هذه الكلمة واضحة الدّلالة لم يورد دلالتها المعجميّة.

– (سوّى): ذكر دلالتها المعجميّة السّياقيّة، موردا أنّ التّسوية "تسوية ما خلقه، فإن حمل على العموم فالتّسوية أن جعل كلّ جنس ونوع من الموجودات معادلاً؛ أي مناسبًا للأعمال التي جبلته، فاعوجاج العقرب من تسوية خلقها لتدافع عن نفسها بسهولة"[3].

– (قدّر): قال: "التّقدير: وضع المقدار وإيجاده في الأشياء في ذواتها وقواها، يقال: قدّر بالتّضعيف وقدَر بالتّخفيف بمعنى ... والمقدار أصله كمّيّة الشّيء التي تضبط بالذّرع أو الوزن أو العدّ، وأطلق هنا على تكوين المخلوقات على كيفيّات منظّمة مطّردة من تركيب الأجزاء الجسديّة الظّاهرة مثل اليدين، والباطنة مثل القلب، ومن إيداع القوى العقليّة كالحسّ والاستطاعة وحيل الصّناعة"[4].

– (هدى): ذكر دلالتها السّياقيّة مقرونة بالهادي جلّ وعلا، قال: "فهدى كلّ مقدّر إلى ما قدّر له، فهداية الإنسان وأنواع جنسه من الحيوان الذي له الإدراك والإرادة هي هداية الإلهام إلى كيفيّة

[1] – الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١، ص١٦٦–١٦٧.

[2] – المرجع نفسه، م١، ص٢٧٤–٢٧٥.

[3] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٦.

[4] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٦.

استعمال ما قدّر فيه من المقادير والقوى فيما يناسب استعماله فيه، فكلّما حصل شيء من آثار ذلك التّقدير حصل بأثره الاهتداء إلى تنفيذه"[1].

- (أخرج): ذكر المعنى السّياقيّ كذلك فقال: "والمراد إخراجه من الأرض وهو لإنباته"[2].

- (المرعى): هو "النّبت الذي ترعاه السّوائم، وأصله: إمّا مصدر ميميّ أطلق على الشّيء المرعيّ، من إطلاق المصدر على المفعول، مثل الخلق بمعنى المخلوق، وإمّا اسم مكان الرّعي، أطلق على ما ينبت فيه، ويرى إطلاقا مجازيًّا بعلاقة الحلول كما أطلق اسم الوادي على الماء الجاري فيه"[3].

- (الغثاء): "بضمّ الغين المعجمة وتخفيف المثلّة، ويقال بتشديد المثلّة وهو اليابس من النّبت"[4].

- (الأحوى): "الموصوف بالحوّة بضمّ الحاء وتشديد الواو، وهي من الألوان: سمرة تقرب من السّواد، وهو صفة (غثاء) لأنّ الغثاء يابس فتصير خضرته حوّة"[5].

وهذا التّعريف الدّلاليّ السّياقيّ لمفردات هذا المقطع يسعف القارئ على فهم جيّد لما يتلقّاه، ويلحظ المتتبع لهذه التّعاريف كيف يستحضر علم متن اللّغة مع علم التّصريف مع علم الاشتقاق لخدمة غرض واحدٍ هو بيان دلالة الخطاب، وإذا ما تجاوزنا دلالة المفردات فإنّنا سنواجه دلالة التّراكيب (الدّلالة القضويّة، والدّلالة النّحويّة) وهو ما يعالجه البحث في النّقطة الثّانية.

٢- **التّراكيب**: يمتزج في تحليل تراكيب هذا المقطع الدّلالة النّحويّة النّاشئة عن مختلف التّعليقات بالدّلالة البلاغيّة الباحثة عن خصوصيّة اختيار التّركيب، وفي كثير من الأحيان تكون الدّلالة النّحويّة الموصل إلى تلك الدّلالة (البلاغيّة) .

٢-١- بحث عن خصوصيّة تعدية فعل التّسبيح إلى اسم الله وهي أنّه "إذ عدّي فعل الأمر بالتّسبيح هنا إلى اسم فقد تعيّن أنّ المأمور به قول دالّ على تنزيه الله بطريقة إجراء الأخبار الطّيّبة أو التّوصيف

---

[1] - الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٢٧٧.

[2] - المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٨.

[3] - المرجع نفسه، م١٢، ٢٧٨.

[4] - المرجع نفسه، م١٢، ٢٧٨.

[5] - المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٨.

بالأوصاف المقدّسة لإثباتها إلى ما يدلّ على ذاته تعالى من الأسماء والمعاني"[1]. لكن، كيف يكون تسبيح اسم الله تعالى؟ يجيب الشّيخ بأنّه إذا "قلنا (الله أحد)، أو قلنا: (هو الله الذي لا إله إلّا هو الملك القدّوس السّلام) ... كان ذلك تسبيحًا لاسمه تعالى، وإذا نفينا الإلاهيّة عن الأصنام لأنّها لا تخلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنّ الذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ كان ذلك تسبيحا لذات الله لا لاسمه، لأنّ اسمه لم يجر عليه في هذا الكلام إخبار ولا توصيف"[2]. وبناء عليه، فتعديته إلى اسم الله أفادت أنّ التّسبيح يكون بإجراء الأخبار الشّريفة والصّفات الرّفيعة على أسماء الله.

٢-٢- البحث عن خصوصيّة الاسم المعدّى إليه: حيث عرض فيه إلى خصوصيّة إضافة اسم إلى (ربّك) دون (الله) ثمّ إلى خصوصيّة إضافة (ربّ) إلى الضّمير الذي يعود على الرّسول صلّى الله عليه وسلّم؛ وهذا بحث في الخصائص البلاغيّة يقول: "وتعريف (اسم) بطريقة الإضافة إلى (ربّك) دون تعريفه بالإضافة إلى علم الجلالة نحو: سبح اسم الله، لما يشعر به وصف (ربّ) من أنّه الخالق المدبّر، وأمّا إضافة (ربّ) إلى ضمير الرّسول صلى الله عليه وسلّم فلتشريفه بهذه الإضافة وأن يكون له حظّ زائد على التّكليف بالتّسبيح"[3].

٢-٣- ثمّ تأتي بقيّة العناصر لوصف هذا الرّبّ، لا وصف تخصيص أو توضيح، وإنّما وصف يتضمّن في طياته موجب التّسبيح، يقول الشّيخ -رحمه الله- : "ثمّ أجري على لفظ (ربّك) صفة (الأعلى) وما بعدها من الصّلات الدّالّة على تصرّفات قدرته، فهو مستحقّ للتّنزيه لصفات ذاته ولصفات إنعامه على النّاس بخلقهم في أحسن تقويم، وهدايتهم، ورزق أنعامهم، للإيماء إلى موجب الأمر بتسبيح اسمه بأنّه حقيق بالتّنزيه استحقاقا لذاته ولوصفه بصفة أنّه خالق المخلوقات خلقا يدلّ على العلم والحكمة وإتقان الصّنع"[4]، وقد وردت هذه الصّفات، من حيث بنيتها، مفردات ومركّبات موصوليّة (صلتها جمل فعليّة)، وهذا دعاه إلى تحليل كلّ جملة مضمّنة في الوصف، منبّهًا إلى خصوصيّاتها التّركيبيّة ونكاتها البلاغيّة فـ:

[1] - الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٢٧٣.
[2] - المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٤.
[3] - المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٤.
[4] - المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٤.

– جملة (خلق فسوّى) يفهم منها وصف الخلق ووصف التّسويّة، وعادة الفعلين فيها أن يكونا متعدّيين (يطلبان مفعولاً)، لكنّهما وردا مقطوعين عنها لغرض يوضّحه الشّيخ بقوله: "وحذف مفعول (خلق) يجوز أن يقدّر عاما، وهو ما قدّره جمهور المفسّرين ... ويجوز أن يقدّر خاصا؛ أي: خلق الإنسان، كما قدّره الزّجّاج، أو خلق آدم كما روي عن الضّحّاك، أي بقرينة قرن فعل (خلق) بفعل (سوى)، قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾"[١].

كما ذكر الشّيخ أنّ العطف بين الخلق والتّسوية بالفاء في هذا السّياق له دلالتان؛ الدّلالة الأولى دلالة التّفريع والدّلالة الثّانية دلالة التّسبب، قال: "الفاء من قوله (فسوّى) للتّفريع في الذّكر باعتبار أنّ الخلق مقدّم من اعتبار المعتبر على التّسوية، وإن كان حصول التّسوية مقارنًا لحصول الخلق"[٢]، وقال عن الدّلالة الأخرى: "ولكونه مقارنًا للخلقة عطف على فعل (خلق) بالفاء المفيدة للتّسبّب، أي ترتّب على الخلق تسويته"[٣]، ولا تعارض بين الدّلالتين المنسوبتين إلى هذه الأداة؛ ذلك أنّ التّفريع بالنّظر إلى الذّكر والتّسبّب بالنّظر إلى دلالة الفعل.

– وجملة (والذي قدّر فهدى) يفهم منها وصف التّقدير والهداية، وقد رأى الشّيخ أنّ لإعادة الاسم الموصول مع إغناء حرف العطف عن تكريره غرضًا وهو "الاهتمام بكلّ صلة من هذه الصّلات، وإثباتها لمدلول الموصول وهذا من مقتضيات الإطناب"[٤]، وقد استعمل الفعلان (قدّر، هدى) مقطوعين عن التّعدية لغرض العموم[٥]، وجعل الفاء التي بين (قدّر) و(هدى) كالفاء التي بين (خلق) و(سوى) أي للتّفريع والتّسبّب، قال: "والقول في وجه عطف (فهدى) بالفاء مثل القول في عطف (فسوّى)، وعطف (فهدى) على (قدّر) عطف المسبّب أي فهدى كلّ مقدّر إلى ما قدّر له، فهداية الإنسان وأنواع جنسه من الحيوان الذي له الإدراك والإرادة هي هداية الإلهام إلى كيفيّة استعمال ما

---

[١] – الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٢٧٥.

[٢] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٦.

[٣] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٦.

[٤] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٦.

[٥] – ينظر: المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٦.

قدّر فيه من المقادير والقوى فيما يناسب استعماله فيه، فكلّما حصل شيء من آثار ذلك التّقدير حصل بأثره الاهتداء إلى تنفيذه"[1].

– ولا يكتفي بهذا التّحليل لهاتين الجملتين الموصوليّتين، بل يتجاوزه إلى ربط المعطوف فيهما بالغرض العامّ الذي تعالجه السّورة، يقول الشّيخ: "وأوثر وصفا التّسوية والهداية من بين صفات الأفعال التي هي نعم على النّاس، ودالّة على استحقاق الله تعالى للتّنزيه، لأنّ لهذين الوصفين مناسبة لما اشتملت عليه السّورة؛ فإنّ الذي يسوّي خلق النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم تسوية تلائم ما خلقه لأجله من تحمّل أعباء الرّسالة لا يفوته أن يهيّئه لحفظ ما يوحيه إليه وتيسيره عليه وإعطائه شريعة مناسبة لذلك التّيسير"[2].

– والأمر نفسه مع جملة (والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى) التي تبدو نابية عن غيرها، ولذلك حاول البحث عن الجامع الذي يجمع هذين الوصفين الأخيرين بالأوصاف السّابقة يقول: "وفي وصف إخراج الله المرعى وجعله غثاء أحوى مع ما سبقه من الأوصاف في سياق المناسبة بينها وبين الغرض المسوق له الكلام، وإيماء إلى تمثيل حال القرآن وهدايته وما اشتمل عليه من الشّريعة التي تنفع النّاس بحال الغيث الذي ينبت به المرعى فتنتفع به الدّوابّ والأنعام، وإلى أنّ هذه الشّريعة تكمل وتبلغ ما أراد الله فيها كما يكمل المرعى ويبلغ نضجه حين يصير غثاء أحْوى"[3]، وفي هاته الجملة يبحث عن خصوصية المعدّى إليه (المرعى)؛ يقول: "وإيثار كلمة (المرعى) دون لفظ النّبات، لما يشعر به مادة الرّعي من نفع الأنعام به ونفعها للنّاس الذين يتّخذونها مع رعاية الفاصلة"[4].

وبهذا ندرك دقّة وشموليّة هذا التّحليل الذي يرجع إلى شخصيّة الشّيخ الطّاهر بن عاشور –رحمه الله– بدرجة أولى، لكن أثر علوم العربيّة فيها بارز، إذ كانت الآلة التي أسعفته في الوصول إليها، ولولا تمكّنه منها وتملّكه لناصيتها لما استقام له الأمر، وعلى العموم فهذه هي طريقته في معالجة مختلف المقاطع الجملية الأخرى مما يجعل البحث يستغني بعرض هذا المقطع عن غيره من المقاطع الأخرى.

[1] – الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٢٧٧.

[2] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٧.

[3] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٨.

[4] – المرجع نفسه، م١٢، ص٢٧٨.

ب- نموذج من سورة قريش:

- بدأ الشّيخ، كما هو ديدنه، في تفسير هذه السّورة بخلاصة إجماليّة فيها عرض للأغراض التي عالجتها فقد أمر الله قريشا "بتوحيد الله تعالى بالرّبوبية تذكيراً لهم بنعمة أنّ الله مكّن لهم السّير في الأرض للتّجارة برحلتي الشّتاء والصّيف لا يخشون عاديا يعدو عليهم وبأنّه أمّنهم من المجاعات وأمّنهم من المخاوف لما وقر في نفوس العرب من حرمتهم؛ لأنّهم سكّان الحرم وعمّار الكعبة، وبما ألهم النّاس من جلب الميرة من الآفاق المجاورة ... وردّ القبائل فلا يغير على بلدهم أحد"[1].

- وبما أنّ جميع آيات السّورة تخدم غرضا واحدًا (الدّعوة إلى العبادة وتعليلها بتلك النّعم الجليلة التي أسبغها عليهم) فقد جعلها مقطعًا جمليًا واحدًا، مزج فيه بين التّحليل الصّرفيّ والتّحليل النّحويّ والتّحليل البلاغيّ، مبيّنًا خصوصيّات استعمال الألفاظ والتّراكيب ودلالاتها، وسيعرضها البحث، بإيجاز، موزّعا إيّاها على قسمين، المفردات والتّراكيب.

١- المفردات:

- (اللاّم): ذكر أنّها للتّعليل[2].

- (إيلاف): "الإيلاف: مصدر (أألف) بهمزتين بمعنى (ألف) وهما لغتان، والأصل هو (ألف)، وصيغة الإفعال فيه للمبالغة؛ لأنّ أصلها أن تدلّ على حصول الفعل من الجانبين، فصارت تستعمل في إفادة قول الفعل مجازًا، ثمّ شاع ذلك في بعض الأفعال حتى ساوى الحقيقة مثل: سافر، وعافاه الله، وقاتلهم الله"[3].

- (قريش): لقب الجدّ الذي يجمع بطونا كثيرة وهو فهر بن مالك بن النّضر بن كنانة ... ولقّب فهر بلقب قريش بصيغة التّصغير وهو على الصّحيح تصغير قَرْش (بفتح القاف وسكون الراء وشين معجمة) اسم نوع من الحوت القويّ يعدو على الحيتان وعلى السّفن"[4].

---

[1] - الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٥٥٤.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٤.

[3] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٥.

[4] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٦.

- (رحلة): "الرّحلة بكسر الرّاء: اسم للارتحال، وهو المسير من مكان إلى مكان آخر بعيد، ولذلك سمّي البعير الذي يسافر عليه راحلة"[1].

- (الشّتاء والصّيف): "والشّتاء اسم لفصل من السّنة الشّمسيّة المقسّمة إلى أربعة فصول ... وفصل الشّتاء مدّة البرد، والصّيف اسم لفصل من السّنة الشّمسيّة وهو زمن الحرّ"[2].

هذا عن المفردات، فقد ذكر دلالتها المعجميّة، وصيغتها الصّرفية ودلالتها واشتقاقها، وهذا ما يمكّن المتلقّي من أخذ تصوّر جزئيّ لمدلول السّورة ويؤهّله لتلقّي دلالات أعمق تتجاوز دلالة المفردة إلى دلالة التّركيب.

٢- التّراكيب:

١- جعل الجار والمجرور (لإيلاف قريش) متعلّقا بالفعل الذي يأتي بعده (فليعبدوا)، وفسّر تقديمه للاهتمام "إذ هو من أسباب أمرهم بعبادة الله التي أعرضوا عنها بعبادة الأصنام"[3]، فالأصل تقدّم المعلّق به وتأخير المعلّق، لكنّ الغرض يوجب التّقديم، "وأصل نظم الكلام: (لتعبد قريش ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف لإيلافهم رحلة الشّتاء والصّيف)، فلمّا اقتضى قصد الاهتمام بالمعمول تقديمه على عامله تولّد من تقديمه معنى جعله شرطا لعامله فاقترن عامله بالفاء التي هي من شأن جواب الشّرط، فالفاء الدّاخلة في قوله: (فليعبدوا) مؤذنة بأنّ ما قبلها من قوّة الشّرط؛ أي مؤذنة بأنّ تقديم المعمول مقصود به اهتمام خاصّ، وعناية هي عناية المشترط بشرطه، وتعليق بقيّة كلامه عليه، لما ينتظره من جوابه، وهذا أسلوب من الإيجاز بديع"[4]، ويلاحظ من خلال هذا التّحليل أنّه يفسِّر البنية الموجودة بالرّجوع إلى الغرض أو المقصد، فالاهتمام هو الموجب للتّقديم، ولما قدّم صار بمثابة الشّرط المتعلّق بجواب معيّن يوجد بوجوده وينتفي بانتفائه، ولمّا صار الأمر هكذا دخلت الفاء لتبرز هذه العلاقة بشكل أجلى وأوضح، يجمع بين النّحو والبلاغة.

---

[1] - الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٥٥٧.

[2] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٧.

[3] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٤.

[4] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٥.

- ويتعلّق بهذا المركّب النّحويّ مركّبات تأتي بعده ولا تنفكّ عنه؛ وهي قوله تعالى: "إيلافهم رحلة الشّتاء والصيف" مما يجعلها مركّبًا واحدًا، هذا المركّب وجّهه الشّيخ على أنّه عطف بيان جيء به للإيضاح والبيان؛ يقول:" (إيلافهم) عطف بيان من (إيلاف قريش) وهو من أسلوب الإجمال، فالتّفصيل للعناية بالخبر ليتمكّن في ذهن السّامع"[1]، فالإيلاف المقصود هو إيلافهم رحلة الشّتاء والصّيف، فجاءت هذه العبارة مفصّلة وموضّحة لنوع الإيلاف المقصود والمراد.

كما تحدّث عن نوع الإضافة الواقعة بين (رحلة) و(الشّتاء)، فقد رأى أنّها "من إضافة الفعل إلى زمانه الذي يقع فيه"[2].

ثمّ أتى على ذكر الغرض المقصدي الذي يتعلّق بهذا المركّب الحرفيّ ومتعلّقاته بقوله: "ومعنى الآية: تذكير قريش بنعمة الله عليهم؛ إذ يسّر لهم ما لم يتأتَّ لغيرهم من العرب" [3].

٢- عدّ (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ الذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) تركيبًا مقابلاً للتّركيب التّعليليّ، وقد ركّز في هذا التّركيب على:

أ- بيان خصوصيّة تعدية الفعل (يعبدوا) إلى لفظ (ربّ) دون (الله)، قال: "وأوثر إضافة (ربّ) إلى (هذا البيت) دون أن يقال: فليعبدوا اللّه، لما يومئ إليه لفظ (ربّ) من استحقاقه الإفراد بالعبادة دون شريك"[4].

ب- بيان خصوصيّة إضافة (رَبّ) إلى (البيت) دون (ربّهم)، أورد أنّها "للإيماء إلى أنَّ البيت هو أصل نعمة الإيلاف؛ بأن أمر إبراهيم ببناء البيت الحرام فكان سببا لرفعة شأنهم بين العرب"[5].

ج- بيان خصوصيّة وصف (ربّ) بـ (الذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) ، وهو أنّ هذا الوصف جيء به تعليلاً؛ قال: "وأجري وصف الرّبّ بطريقة الموصول (الذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ) لما يؤذن به من التّعليل للأمر بعبادة ربّ البيت الحرام بعلّة أخرى زيادة على نعمة تيسير التّجارة لهم،

[1] - الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٥٥٦.

[2] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٧.

[3] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٥٩.

[4] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٦٠.

[5] - المرجع نفسه، م١٢، ص٥٦٠.

وذلك ممّا جعلهم أهل ثراء، وهما نعمة إطعامهم وأمنهم ... وإشارة إلى ما ألقي في نفوس العرب من حرمة مكّة وأهلها فلا يريدهم أحد بتخويف"[1].

د- تحديد دلالة (من) وهي البدليّة "أي أطعمهم بدلاً من الجوع وآمنهم بدلاً من الخوف، ومعنى البدليّة هو أنّ حالة بلادهم تقتضي أن يكون أهلها في جوع فإطعامهم بدل من الجوع الذي تقتضيه البلاد، وأنّ حالتهم في قلّة العدد وكونهم أهل حضر وليسوا أهل بأس ولا فروسيّة ولا شكة سلاح تقتضي أن يكونوا معرّضين لغارات القبائل، فجعل الله لهم الأمن في الحرم عوضا عن الخوف"[2].

و- ولم يكتف بهذا بل إنّه نبّه إلى خصوصيّة تنكير (جوع، وخوفٍ) وهو بيان النّوعيّة "إذ لم يحلّ بهم جوع وخوف من قبل"[3]، أيّا كان نوع هذا الجوع وهذا الخوف.

٢- **تلمّس الكفاية التّطبيقيّة في النّحو الوظيفيّ**: أورد البحث سابقًا أن اعتماد النّحو الوظيفيّ في تحليل مختلف الملفوظات معناه الانتقال باتجاه عكسيّ لخطوات بناء الجملة؛ من نقل للعبارة في صورتها المحقّقة إلى بنية مكوّنية، ثمّ نقل هذه البنية المكوّنية إلى بنية تحتيّة ...[4]، ويعطي **المتوكّل** أنموذجَا تطبيقيّا، سيستعين به البحث لتحليل المقاطع المختارة، لجملة (أصباحًا يرى المشاهدون هذا البرنامج)، حيث حلّلها متّبعًا المراحل الآتية:

١- تقطيع وحداتها مع التّمييز بين المخصّصات والمقيّدات والحمول:

([أ] [صباحًا] [يرى] [ال -[مشاهدون]] [[هذا] ال - [برنامج]])

٢- عبر قاعدتي إسناد النّبر والتّنغيم نستطيع الحصول على المعلومتين الآتيتين: أنّ المكوّن المنبور (صباحًا) بؤرة الجملة، وأنّ القوّة الإنجازيّة الحرفيّة التي تواكب الجملة هي القوّة (السّؤال)، كما نستطيع استقاء هاتين المعلومتين من رتبة المكوّن المنبور ومن وجود أداة الاستفهام (الهمزة)، وهي ظاهرة غير نادرة، ظاهرة تضافر وسائل مختلفة في التّعبير عن نفس السّمة.

---

[1] – الطّاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٥٦١.

[2] – المرجع نفسه، م١٢، ص٥٦١.

[3] – المرجع نفسه، م١٢، ص٥٦١.

[4] – ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التّحتيّة ...)**، ص٢٠٢.

٣- تبعا للبنية الموقعيّة للجملة الفعليّة (م^1 م^Ø ف فا (مف) (ص))، وتبعا لما هو معلوم من أنّ وحدات الجملة في البنية التّحتيّة غير مرتّبة يمكن نقل التّقطيع السّابق إلى:

[[أ] [يرى] [ال -[مشاهدون]] فا مح [[هذا] [ال-[برنامج]] مف [صباحًا]]، ويمكن تبعا لهذا معرفة الوجهة التي قدّمت من خلالها الواقعة، ومن ثمّة إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول إلى حدود المحمول (يرى).

٣- عن طريق إسناد قواعد الحالات الإعرابيّة يمكننا التّمييز بين مختلف وظائف المكوّنات فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب، واللّاحق الزّماني منصوب.

٤- وعن طريق قواعد صياغة المحمول يمكن تحليل المحمول إلى جذر فعليّ يخصصّه من حيث الزّمان المخصّص الحاضر، ومن حيث الجهة المخصّص غير التّام، ويطابق فاعله من حيث الجنس، وبناء على هذه المعطيات يمكن تصوّر البنية التّحتيّة للفعل (يرى) كما يلي: (حض (وي) [غ تا ر أ ى {فَعَلْ} ف]) حيث (حض= حاضرا، غ تا= غير التام، وي= متغيّر الواقعة).

٥- وعن طريق قواعد صياغة المركّبات يمكن الانتقال من المركّبات (ال – مشاهد – ون) و(هذا الـ – برنامج) و(صباحًا) إلى الحدود التّالية: (المشاهدون← ع ج ذ س١ = مشاهد) حيث:ع= معرفة، ج= جمع، ذ= مذكر (هذا البرنامج ← شا ع١ ذ س^2 : برنامج) حيث: شا= إشارة، ١= مفردا (صباحًا ← ن١ ذ ص^1 : صباح) حيث ن= نكرة.

٦- وعن طريق قواعد إدماج مؤشّر القوّة الإنجازيّة (الهمزة) يمكن بواسطتها استكشاف القوّة الإنجازيّة للجملة وهي السّؤال، وقيمة المخصّص الإنجازيّ للجملة هي (سه) أي الاستفهام.

٧- وعبر تطبيق قواعد التّعبير المذكورة آنفًا، نصل إلى البنية التّحتيّة الآتية:

[سه وي:[حض وي:[غ تا ر أ ى{فَعَل} ف (ع ج ذ س١:مشاهد) منف فا (شا ع١ ذ س^2: برنامج) متق مف مح (ن١ ذ ص١: صباح) زم بؤ مقا)]

والملاحظ أنّ النّحو الوظيفيّ، من خلال هذا المثال الذي قدّمه **المتوكّل**، يعالج كلّ جزئيّة من جزئيّات الملفوظ متّبعًا الرّصيد النّظريّ التّقعيديّ الذي أرساه في جهازه الواصف. لكن، هل يمكن تطبيق هذا التّدقيق على جزئيات الخطاب المختارة؟ وما هي الجوانب المغيّبة فيه؟.

أ– نموذج سورة الأعلى:

يقول الله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿٣﴾ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴿٥﴾

١– يقابل البحث عن الدّلالة المعجميّة للمفردات التّعريف الدّلالي لها في النّحو الوظيفيّ، ويورد **المتوكّل** أنّه يتّخذ "شكل إطار حمليّ يتكوّن، كأيّ إطار حمليّ، من محمول وحدود (موضوعات ولواحق)، يكون المدخل المعجميّ، بذلك، مؤلّفا من إطارين حمليّين اثنين: إطار حملي معرِّف وإطار حملي معرَّف (التّعريف الدّلالي) ويمكن، على هذا الأساس، أن نقول إنَّ التعريف الدّلاليّ إطار حمليّ يقوم بمهمّة رصد معنى إطار حمليّ آخر ما"[١]، كما يرى أنّ عمليّة التّأويل الدّلاليّ تتمّ "عن طريق تعويض كلّ مفردة من المفردات التي تتضمّنها الجملة بالتّعريف الدّلالي المرصود في مدخلها المعجمي"[٢]، مثال ذلك التّعريف الدّلالي لمفردات جملة (يتعلّم الطّفل في المدرسة)، التي تكون كالآتي:

١– (يتعلّم) = أ خ ذ {فَعَل}ف (س^1 = إنسان) متض (س^2 = علم) متق

٢– الطّفل = (شخص: ذكر: غير بالغ) (س^1 : إنسان) متض

٣– المدرسة: (مؤسّسة: تعليميّة: ابتدائيّة) (س^1 : مكان) متض

ثمّ تعوّض هذه التّعريفات المفردات الأصليّة كما يلي: [خب وي:[س ي:[حا و ي:[غ تا أ.خ.ذ {فعل}ف (ع١ذس^1: شخص: ذكر: غير بالغ) متض (ع١ذس^٢: علم) متق (ع١ت ص^١: مؤسّسة :تعليميّة: ابتدائيّة) مك]]]][٣]، وتقديم تعريف دلاليّ لمفردات المقطع الجمليّ يوجب وضع كلّ مفردة

---

[١] – أحمد المتوكّل، **قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التّحتيّة ...)**، ص٨٩.

[٢] – المصدر نفسه، ص١١٤.

[٣] – ينظر: المصدر نفسه، ص١١٥.

في إطار حمليّ ثمَّ تعويضها في المقطع ككلّ. لكنّ تحقيق هذا فيه تكلّف كبير، ويصعب تصوّره تصوّرا دقيقا، إذ يوجب استحضار إطار حمليّ آخر لكلّ مفردة.

- سبّح= نزّه {فَعَّل}ف (س١: إنسان) منف (س٢: الله) متق (س٣: قول/ فعل/ تفكّر....) أداة

لكنّ الفعل (نزّه) نفسه يحتاج إلى إطار حمليّ آخر يوضّحه ويعرّفه مما يجعل السّلسلة تطول إلى ما لا نهاية. ويمكن تعريفه بما ذهب أورده ابن منظور في معجمه حيث يقول: "تنزيه الله تبعيده وتقديسه عن الأنداد والأشباه"[1]، ويمكن، تبعا لهذا، وضع الإطار الحمليّ له كما يلي: نزّه = باعد {فاعل}ف (س١: إنسان) منف (س٢: الله) متق (عن النّقائص/ عن الشّرك) المتجاوز

ثمّ لما كان التّنزيه قد يوجّه لذات الله وقد يوجّه لأسمائه الدّالة على ذاته، فلابدّ أن تتحدّد خصوصيّة التّنزيه بحسب المتعلّق، وهو ما لا يتنبّأ به الفعل إذا ما نظر إليه مستقلا، وهذا معناه أنّه لابدّ من تقديم إطارين حمليّين للفعل بحسب الدّلالتين المتوقّعتين.

- (اسم): (لفظ: دال) (س١: مسمّى) متض

- (ربّ): يصعب وضع إطار حمليّ يعرّف هذه الكلمة، وبما أنّه يدلّ على المالك الخالق المدبّر فإنّه يمكن الاجتهاد في تصوّر إطار حمليّ له كما يلي: (خالق: مالك: مدبّر) (س١: الله) متض.

- (الأعلى): (علوّ عظمة) (س١: ربّ) متض

- (الذي): معلّق موصوليّ، وقد مثّل له المتوكّل كما يلي[2]: (ل ع١)؛ حيث: ل= موصولا، ع= معرفة، ١= مفردا.

- (خلق): قال ابن منظور: "خلق الله الشيء يخلقه خلقا أحدثه بعد أن لم يكن"[1]، ومن ثمة لابدّ أن يكون الإطار الحملي للمحمول (خلق) عاكسا للتّعريف الذي قدّمه ابن منظور، ويمكن تخمينه كما يلي: خلق {فَعَل} ف (س١: الله) منف (س٢: خلق س : من عدم ص) متق.

---

[1] – ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، مجدي فتحي السيد، (مصر: المكتبة التوفيقية، دط، دت)، ج١٤، ص١٢٤.

[2] – ينظر: أحمد المتوكل، **الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة**، ص٨٥.

- (سوّى): تعني التّسوية في هذا السّياق أنّ الله حين خلق الخلق وضع مقاديرها وحدّد قواها وما هي مخلوقة له وأوجدها وقوّاها[2]، أي خلقه بما يؤهله للعيش وآداء ما خلق له، ويمكن أن نمثل له كما يلي: سوى = خَلَق {فَعَل} ف (س^{1}: الله) منف (س^{2}: خلق) متق (س^{3}: بمقدار) حا.

- (قدّر): معناه أن الله قد وضع كلّ شيء بمقدار لا يزيد عليه ولا ينقص، وعليه فالإطار الحملي يمكن تصوره كما يلي: قدّر = وَضَع {فَعَل} ف (س^{1}: الله) منف (س^{2}: شيء) متق (س^{3}: بمقدار) حا.

- (هدى): بمعنى بيّن لهم الطّريق وأرشد ودلّ[3]، وبناء عليه يكون الإطار الحمليّ لهذا الفعل كما يلي: هدى = أرشد {أَفْعَل}ف (س^{1}: الله) منف (س^{2}: خلق) متق.

- (أخرج): وردت كلمة أخرج في هذا السّياق بمعنى الإنبات، ومن ثمة فالتّعريف الدّلالي لهذه المفردة يمكن عرضه في الإطار الحملي الآتي: أخرج = أنبت {أَفْعَل}ف (س^{1}: الله) منف (س^{2}: النبات) متق.

- (المرعى): هو مكان الرّعي أو النّبات نفسه، ويمثّل له كالآتي: (رعي) (س^{1}: مكان) متض/ أو (رعي) (س^{1}: نبات) متض.

- (جعل): تدلّ هذه الكلمة على التّحول والتّصيير، ومن ثمّة يكون تمثيلها كالآتي: جعل = صيّر {فعّل} ف (س^{1}: الله) منف (س^{2}: نبات) متق (س^{3}: غثاء).

إلى غير ذلك، والملاحظ أنَّ النّحو الوظيفي لا يلتفت كثيراً إلى الدّلالة الصّيغيّة للكلمة والدّليل على هذا المثال الذي جعله البحث نموذجًا له. على الرّغم من أنّ **المتوكّل** قد أفرد للقضايا الصّرفيّة كتاباً مستقلّا هو كتاب (قضايا معجميّة). وهو في تصوّره الصّرفي لا يكاد يخرج عمّا هو مقرّر عند الصّرفيّين العرب، ويمكن عدّ هذا قصوراً في نظريّة اللّغة العربيّة الوظيفي ينبغي تداركه، ذلك أنّ الكلمة

[1] - ابن منظور، **لسان العرب**، ج٤، ص٢٢٣.

[2] - ينظر: الطاهر بن عاشور، **تفسير التّحرير والتّنوير**، م١٢، ص٢٧٦

[3] - ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٥، ص٦٤.

بصيغتها لها دلالة معيّنة يجب أن تستحضر ولا يكتفي بعرض طبيعة المحلاتية واعتمادها مرجعًا أساسا.

٢- إذا رمنا تحليل المقطع الجمليّ تركيبيًا فإنّه يمكن تصوّره كما يلي: [[سبّح][(اسم) (رب) (ك):(الأعلى):(الذي خلق فسوى) و(الذي قدر فهدى) و(الذي أخرج المرعى) فـ (جعله غثاء أحوى)]

حيث (سبّح) هو المحمول الرّئيس و(اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى) هو الحدّ المتقبل، أمّا المنفّذ فيمثّله اللاصقة الصفرية(ــ).

وقد جُعل المركّب (اسم ... أحوى) حدا واحدًا لأنّه يتكوّن من رأس ومجموعة مقيّدات، الرّأس هو كلمة (اسم) والمقيّدات هي ما يأتي بعده، والملاحظ أنّ هذه المقيّدات تحكمها علاقات متنوّعة (علاقة إدماج مع (ربّك)) وعلاقة تتابع مع (الأعلى) و(الذي خلق فسوّى)، وعلاقة عطف مع (والذي قدّر فهدى) و(والذي أخرج المرعى)، وإن كانت علاقة العطف هذه تربط أجزاء الحدّ لا الحّد.

وإذا ميّزنا بين الحمول والمخصّصات والمقيّدات فإنّه يمكن التّوسّع في التّقطيع السّابق كما يلي: [[سبّح][(اسم) (رب) (ك)]:[(الـ -أعلى)]:[(الذي: خلق) فـ (سوى)] و[(الذي:قدّر) و(هدى)] و[(الذي:[(أخرج) (الـ -مرعى)] فـ [(جعل) (ه) (غثاء:أحوى)]]]].

- وانطلاقا من صيغة الفعل (سبّح) نفهم أنّ القوّة الإنجازيّة للمقطع الجمليّ هي قوّة الأمر.

- وتبعًا للبنية الموقعية لهذا المقطع يمكن أن نحدّد الوجهة ونميّز بين الوظيفتين التّركيبيّتين الفاعل المفعول (الفاعل هو اللاّصقة (ــ) والمفعول هو ما بقي من عناصر.

- وعن طريق قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة يمكن التّمييز بين مختلف الوظائف، فالمفعول منصوب والفاعل مرفوع.

- وإذا ما حلّلنا مختلف الحمول المدمجة فإنّ كلّ حمل له خصائصه الوجهيّة والدّلاليّة، وجلّها حمول موصوليّة.

١- الذي خلق ٢- الذي سوّى ٣-الذي قدّر ٤- الذي هدى ٥- الذي أخرج المرعى ٦- الذي جعله غثاء أحوى

لكن لا يُعلم، وخصوصا في مرحلة ما قبل المعيار والمعيار، كيف يفسّر حذف مفعول (خلق) و(سوّى) و(قدّر) و(هدى) في النّحو الوظيفي، فالنّحو الوظيفي لا يؤمن بالحذف والتّقديم والتّأخير والتّقدير.

- وعن طريق قواعد صياغة المحمول يمكن تحليل المحمول إلى جذر (سبّح) لكن لا يمكن الحديث عن المخصّصات، لعدم تقديم عرض واف في نظريّة النّحو الوظيفيّ لمخصّصات فعل الأمر؛ فقد عدّ صيغة من الصّيغ التي تذكر مع صيغة التّدليل والتّذييت والشّرط، ثمّ صار ينظر إليه كوجه من الوجوه، ثمّ تُنبّه إلى أنَّه قوّة إنجازيّة. أي إنّه لم تقدّم دراسة وافية لأسلوب الأمر وصيغته.

- وعن طريق قواعد صياغة المركّبات فإنّه يجرّد الاسم الموصول في شكل معلّق يرمز له بالرّمز (ل)، كما تجرّد مختلف المخصّصات المتعلّقة بالحدّ كالتّعريف والتّنكير والتّذكير والتّأنيث ... :

(ربّك) ← (ع١ذ س ي: ر بّ س (س ي) (ع١ذ س ح: ك س (س ح))؛ حيث: (ع= التعريف، ١= مفردا، ذ= مذكرا)

(الأعلى) ← (ع ذ١س ي: أعلى س (س ي))

(الذي خلق فسوى) ←(ل خب[تا[مض خلق ف (ع١ذ س ي: ــــ)) وَ[خب[تا مض سوى ف (ع١ذ س ي: ــــ)

(والذي قدر فهدى)← و(ل خب [تا [مض قدّر ف (ع١ذ س ي: ــــ)) و خب [تا [مض هدى ف (ع١ذ س ي: ــــ). والأمر نفسه مع جملة (والذي أخرج المرعي فجعله غثاء أحوى)، ثمّ يربط بينها لأنّها تشكّل مقيّدات لرأس واحدٍ وهي (ربّك)

هذا إذا نُظر (ربّك الأعلى الذي خلق ...) مقيّدات لـ (ربّ)، أمّا إذا لم ينظر إليها على أنّها مقيّدات فإنّ التّحليل يزداد تعقيدًا إذ لا نجد في كتب المتوكّل تطرقًا لمثل هذه الصّيغ، وبناء عليه لا

يمكن تقديم بنية تحتيّة كاملة لهذا المقطع لعدم توفّر دراسة لبعض جوانبه مثل: مخصصات فعل الأمر، والصّفات التي لا تكون مقيّدات بل وجوهًا.

وما يمكن تسجيله بعد هذا التّحليل أنّ هذه الكتابة التّجريديّة التي يعتمدها الوظيفيّون، وإن كانت تعكس دقّة في تناول جزئيّات الملفوظ، تغفل جوانب أخرى كالدّلالة الإيحائيّة؛ ذلك أن الانهماك الكبير في هذا التجريد يحصر الذهن ويكبله، خلافًا لما عرض له الشّيخ بن عاشور من حرية في التّحليل واستحضار النّكات المؤسّسة على معطيات الدّرس اللّغوي أساسا.

ب- نموذج سورة قريش:

- فيما يتعلّق بالتّعريف الدّلاليّ للمفردات ثمّة صعوبة كبيرة في تصوّر إطار حمليّ دلاليّ لكلّ مفردة من المفردات ويبقى الأحسن عدم تكلّف ذلك الإطار الحمليّ، بل ذكرها بدلالتها المعجميّة المشهورة وربطها باشتقاقها وصيغها.

- أمّا تحليل التّركيب الجمليّ فيكون كالآتي:

١- [لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾][فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾] حيث (يعبدوا) محمول هذا المقطع الجملي و(رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) حدّ من حدود هذا المحمول تسند إليه الوظيفة الدّلاليّة المتقبّل و(لايلاف قريش إيلافهم رحلة الشّتاء والصّيف) حدّان من حدود المحمول (يعبدوا)، لكنّه حدٌّ لاحق لا حدّ موضوع تسند إليه الوظيفة الدّلاليّة العلّة.

- هذا المقطع الجمليّ رتّبت عناصره حسب الغرض أو المقصد الذي يراد تبليغه؛ حيث حلّ في الموقع (مØ) الحد العلّة لأنّه يحمل الوظيفة التّداوليّة المحور، أمّا بقيّة العناصر فتأخذ موقعها المعتاد حيث يرد المحمول ثمّ الحدّ الأوّل الذي تسند إليه الوظيفة الدّلالية المنفّذ والوظيفة التّركيبيّة الفاعل، ثمّ يأتي الحدّ الثّاني الذي تسند إليه الوظيفة الدّلالية المتقبّل والوظيفة التّركيبيّة المفعول.

- ويبقى تفسير الفاء ولام الأمر مُشْكِلًا يحتاج إلى زيادة تدقيق، فإذا علقنا الحدّ العلّة بهذا المحمول فما هو مسوغ ظهور الفاء (والنّحو الوظيفي لا يؤمن بالتّقدير كما نعلم)؟.

– إذا ما نظر إلى الحدّين وُجد أنّهما مركّبان (من بنيتهما)؛ فالحدّ المتقبّل يتكوّن من رأس هو (ربّ) ومقيّدات تشمل العناصر المضافة إليه (هذا البيت) كما تشمل المركّب الموصوليّ، لكنّ هذا المركّب الموصوليّ لا يمكن عدّه مقيّدًا لأنّه لم يأت لتقليص مجموع ما يحال عليه، بل أتي به لتعليل وتبرير العبادة، وعلى هذا فهو ليس مقيّدًا بل وجه، وهنا نقع في الإشكال الذي سبق طرحه؛ وهو كيف يُتعامل مع هذا النوع من العناصر، وكيف يمثّل لها؟ والحدّ العلة كذلك يتكوّن من رأس ومقيّد (إيلاف قريش) ومن حد آخر مدمج يحمل الوظيفة التّداولية الذّيل، هذا الحدّ يتكوّن من محمول مصدر (إيلاف) ومتقبّل (رحلة الشّتاء والصّيف).

– ينبّه في النّحو الوظيفيّ إلى أنّ اسم الإشارة في مثل (هذا البيت) يكون مخصّصًا، لكنّهم لا يلتفتون إلى البحث عن خصوصيّة استعمال ضمير الإشارة، ولا إلى خصوصيّة استعمال الضّمير الموصول.

هذه الملاحظات تجعلنا نقتنع بأنّ نظريّة النّحو الوظيفيّ ما زالت لم تحقّق كفايتها التّطبيقيّة وأنّها ما زالت تحتاج إلى مراجعات كثيرة (على مستوى الجملة على الأقلّ).

خـــاتمة

سعى البحث فيما تقدّم من أبواب وفصول إلى عرض نظريّة النّحو الوظيفي ومناقشة اختيارات علمائها، والبحث عن وظيفية الدرس اللغوي العربي، وإقامة حوار بينهما، حوار يراد منه معرفة السقطات لتلافيها، ومعرفة الإيجابيات لتثمينها والانطلاق منها نحو دراسة أكثر دقّة وإحكاما. وبعد هذا التَّطواف يمكن تسجيل مجموعة نتائج بعضها عامّ يشمل جميع الفصول وبعضها خاصّ بكل فصل من الفصول المكونة لهذا البحث.

١- النتائج العامّة:

- يعدّ الحوار بين النظريات اللغوية من أحسن طرق تقييمها وتقويمها
- نحو اللغة العربية الوظيفي الذي قدم المتوكّل نحو دقيق في تحليلاته ومفاهيمه ومصطلحاته شامل في كفاياته.
- لكن، على الرّغم من دقته فهو غير شامل (بالنسبة لقضايا الجملة على الأقل) إذ نجد كثيرا من المسائل ما زالت تحتاج إلى زيادة نظر وتحليل.
- الدرس اللغوي العربي درس شامل (عرض لجميع الجوانب التي تشكل اللغة) وأصيل وله خصوصياته التقعيدية والتحليلية.
- ومن ثمة يمكن القول إنه لا يمكن لأيّ نظرية لسانية حديثة أن تكون بديلا عنه، لأن الاستبدال مرهون بالوقوع في مأزق ولا مأزق.

٢- النتائج الخاصة بكل باب:

أ- نتائج الباب الأول:

أ-١- **المدخل:**

- اللسانيات علم لا يعرف الحدود الزمنيّة ولا يؤمن بالحدود النّوعية.
- هناك أسباب كثيرة أسهمت في تشكيل موقف عربي سلبي تجاه اللسانيات الحديثة.

- الطّرح الغالب في الواقع اللّساني العربي الحديث هو الطّرح الإسقاطي التّمثلي، ومرجع هذا إلى حداثة المسقَط وانبهار المسقِط.

- الفكر اللّساني الغربي فكر تطوّري ديناميكي، أمّا الفكر اللساني العربي ففكر قار ثابت، ومرجعه عند الغربيين إلى تضييق زاوية النظر في كلّ مرحلة، وتوسيعها عند العرب.

- لا جديد يذكر في الدّرس اللساني العربي الحديث (لا وجود لنظرية لسانية عربية) إلاّ محاولة تطبيق النظريات الغربية في قراءة التراث اللغوي العربي أو تحليل بنية اللغة العربية.

- التّطوير مرهون باستيعاب شامل للموروث، واطلاع على المنجز الحديث.

- القديم لا يعني الخطأ كما أنّ الجديد أو الحديث لا يعني الصّواب.

أ- ٢- **الفصل الأوّل**:

- يتميّز التّوجّه الوظيفيّ عن غير الوظيفيّ من خلال النّظر إلى الوظيفة الأساس للّغة، ثم من خلال إدراج مستوى لتمثيل الجوانب التداولية.

- النّظريّات الوظيفيّة ليست نظريّات متماثلة بل هي نظريّات متفاضلة؛ تتفاضل من حيث مراعاتها للبساطة والواقعيّة النّفسية والنّمطية.

- هدف **المتوكّل** من خلال بحوثه المتنوّعة إلى بناء نحو وظيفي للّغة العربيّة.

- تكمن مهامّ اللّساني الوظيفي في بناء نسق قواعد تداوليّة، وقواعد دلالية تركيبية وصوتية، وتفسير الثّانية في ضوء الأولى.

- ينطلق الوظيفيّون من مجموعة مبادئ أهمّها: أنّ الوظيفة الأساس للغة هي التّواصل، ومن ثمّة فبنيتها تتأثر بها.

- القدرة عند الوظيفيّين تتجاوز القدرة اللّغوية إلى قدرة تواصليّة.

- اعتمد **المتوكّل** للمفاضلة بين مختلف النّظريّات الوظيفيّة على نظريّة حياديّة سمّاها النّظرية الوظيفيّة المثلى.

أ- ٣- **الفصل الثّاني**:

- الجملة في نظريّة النّحو الوظيفي فعل لغوي يتميّز بخصائص دلاليّة تداوليّة تعكسها خصائص بنيويّة صرفيّة تركيبيّة.

- جلّ المفاهيم الملابسة للجملة كالمحتوى القضوي والقوّة الإنجازيّة اقترضتها نظريّة النّحو الوظيفيّ من أفكار ودراسات فلاسفة اللّغة العاديّة.

- القوّة الإنجازيّة للجملة قد تكون حرفيّة وقد تكون مستلزمة، والذي يحدّد هذا البنية الظّاهرة للجملة والمقام.

- تنقسم الجملة في النّحو الوظيفيّ بحسب عدد الحمول إلى جمل بسيطة ومركّبة، وبحسب نوعها إلى جمل فعليّة واسميّة ورابطيّة.

أ-٤- **الفصل الثالث**:

- الجهاز الواصف هو محصّلة التّمثيل للجوانب الدّلالية والتّداولية والتّركيبية الصّرفية، ومن ثمّة فهو يعكس مراحل بناء الجملة عند المتكلّم.

- البنية الحمليّة هي البنية المنطقيّة الدّلالية التي تضطلع بالتّمثيل التّحتيّ الأساس لبناء أيّ جملة.

- منطلق بناء البنية الحمليّة هو النّظر إلى دلالة المحمول والعلاقات الدّلاليّة التي يعقدها مع بقيّة العناصر التي تدور في فلكه.

- تستعمل الحدود للإحالة على ذوات أمّا المحمولات فتستعمل للدّلالة على واقعة.

- تبنى البنية الحمليّة اعتمادًا على مجموعة قواعد تضطلع بالتّمثيل للمفردات واشتقاق بعضا من بعض.

- هناك فرق بين نوعين من القواعد، قواعد الاشتقاق وقواعد الصّرف؛ قواعد الاشتقاق تسهم في اشتقاق مفردة من مفردة أخرى، أمّا قواعد الصّرف فتسهم في إعطاء المفردة صيغتها السّياقية.

- يمكن أن تنقل الحدود إلى محمولات وفق إوّالية معيّنة.

- تعدّ المخصّصات مجموع المعلومات التي يعتمد عليها في صياغة المركّبات وبنائها في مستوى البنية المكوّنية، وهي أنواع: مخصّصات الحمل، مخصّصات المحمول، ومخصصات الحدود.

- يشمل مخصّص الحمل القوّة الإنجازيّة التي تواكب الجملة (حرفيّة أو مستلزمة)، واللّواحق التي لها تعلق بها، ويشمل مخصّص المحمول المخصّص الزّمني والجهي، أمّا مخصّص الحدود فيشمل كل العناصر التي تقوم بدور تعديد أو تسوير أو تعيين ما يحيل عليه الحدّ.

أ- ٥- **الفصل الرّابع**:

- تعدّ البنية الوظيفية رابطا يربط بين البنية الحمليّة والبنية المكوّنية.
- يمثل في هذه البنية (الوظيفيّة) لنوعين من الوظائف؛ الوظائف الوجهيّة والوظائف التّداوليّة.
- إسناد الوظائف الوجهيّة سابق على إسناد الوظاف التّداولية، لتوقف إسناد الثّانية على الأولى.
- الوظائف الدّلاليّة والتّداوليّة مفاهيم كلّيّة لا تختلف فيها اللّغات، بينما الوظائف التّركيبيّة (الوجهيّة) ليست مفاهيم كلّيّة لأنّ بعض اللّغات تستغني عنها.
- مصطلح الوظائف الوجهيّة أدقّ من مصطلح الوظائف التّركيبيّة، وهي نوعان في التّصوّر الوظيفي الفاعل والمفعول.
- الوظائف التّداوليّة تسند إلى الجملة أو أحد مكوّناتها بالنّظر إلى ما يربطها بالبنية الإخباريّة، وهي نوعان داخليّة وخارجيّة بحسب علاقتها بحمول الجملة. تشمل الدّاخليّة المحور والبؤرة، أمّا الخارجية فتشمل المبتدأ والذّيل والمنادى.
- البنية المكوّنية بنية تضطلع ببناء المكوّنات اعتمادا على معطيات البنيتين السّابقتين.
- حيث تترجم مختلف المخصّصات والوظائف إلى صرفات أو وحدات صرفيّة.
- تتم هذه الترجمة اعتماداً على مجموعة من القواعد تسمّى قواعد التّعبير، بعضها يهتمّ بصياغة المحمول وبعضها بصياغة الحدود، وبعضها بإدماج مؤشّرات القوّة الإنجازيّة والمعلّقات، وبعضها بموقعة العناصر، وبعضها بإسناد النّبر والتّنغيم.

ب- **نتائج الباب الثّاني**:

ب-١- **المدخل**:

- الدّرس اللّغوي العربيّ القديم درس له خصوصيّاته التي يتميز بها عن غيره، كما له منطلقاته وأسبابه التي جعلته يبنى على ما هو عليه.
- يرى **المتوكّل** أنّ هناك جوانب وظيفيّة كثيرة في التّراث أبرزها دراسة الخطاب باستحضار المقام، والاعتقاد أنّ للمقام دوراً في توجيه البنية وإخراجها، وإيمانهم أنّ وظيفة اللّغة هي التّواصل، ومن خلال معالجتهم وتنظيراتهم يستشفّ أنّ القدرة في تصورهم تتجاوز القدرة اللّغويّة إلى قدرة تواصليّة.

- ابتغاء الموضوعيّة وتجنب الإسقاط (الوجودي أو التّقويمي) جعلت **المتوكّل** يقرأ التّراث اعتمادا على نظريّة عامّة سمّاها النّظريّة الوظيفيّة المثلى.
- يرى **المتوكّل** ضرورة تقويم التّراث والحكم عليه بالنّظر إلى المناخ الفكريّ الذي أنتجه، وكذا مفاضلته مع النّظريّات التي تتقاطع معه زمنيًا.

ب-٢- **الفصل الأوّل**:

- التّراث اللّغويّ العربي منظومة فكريّة واحدة تتفرع إلى علوم متعدّدة متكاملة.
- كتب النّحاة المتقدّمين تجمع بين القاعدة والتّقعيد، كما تجمع مقاصد العرب وأنحاء تصرّفها في ألفاظها ومعانيها.
- يعدّ الدّرس النّحويّ القديم أحد المنابت التي أقيم عليها الدّرس البلاغي.
- من أبرز الكتب التي يظهر فيها الرّبط بين البنية والوظيفة كتاب سيبويه، فقد تحدث عن درجات مقبوليّة الكلام رابطا إيّاها بالمقام، كما ناقش توزيع الحركة الإعرابية مستحضرا الجوانب التداولية، وربط التقديم والتأخير بالمقصد والغاية، وفسّر صور الإلغاء والتّعليق بحسب الحالات التي يكون عليها المتكلم.
- ومن أبرز كتب المحدثين التي سارت على منوال المتقدّمين باحثة عمّا يربط بين البنية والوظيفة كتاب معاني النّحو **لفاضل صالح السّامرّائي**، حيث سعى إلى تتبّع مختلف الصّور مناقشا ومحلّلا وباحثا عن المعنى و الغرض الذي يفرّق بين مختلف الصّور كالفرق بين ما ولا النّافيتين، وذكر المعمول وحذفه، وتقديم الفاعل أو المفعول أو تأخيرهما، والتوكيد بالفعل والتّوكيد بالمصدر ...

ب- ٣- **الفصل الثّاني**:

- يمكن القول أنّ البلاغة العربيّة نظريّة وظيفيّة لأنّها بكلّ ما تدرسه تسعى إلى الموافقة بين المقام والمقال.
- كتاب دلائل الإعجاز كتاب لإثبات المزية التي بسببها كان القرآن معجزاً.
- هذه المزيّة ترجع إلى نظمه، وأساس النّظم هو التّعليق بين الكلم بكيفيات مخصوصة وفقا للغرض الذي يراد إيصاله.

- من ملامح الوظيفية عند الجرجاني ذهابه إلى أنّ الوظيفة الأساس للّغة هي إقامة التّواصل بين المتكلّمين، وأنّ أساس التّواصل هو التّراكيب لا المفردات، وأنّ الوظيفة سابقة للّفظ متقدّمة عليه، وأنّ النّظم مربوط أساسا بمتكلّمه لا بمتلقّيه، ثمّ جلّ الأمثلة التي قدّمها جاءت لتفسير صور الرّبط بين البنية والوظيفة؛ فالجرجاني يدلّك على خصوصيّة النّظم في التّقديم والتّأخير مستحضرًا السّياق اللّغوي الذي يرد فيه، كما يبيّن خصوصيّة الحذف، وخصوصية ورود الخبر جملة اسميّة أو فعليّة، كما ذكر خصوصيّات التّعريف والتّنكير ...
- أمّا **السّكّاكي** فقد ألّف كتابه مفتاح العلوم لمن أراد التنزّه عن الخطإ وللذي يريد تلقّي كتاب الله جلّ وعلا، مركّزًا أساسًا على كيفية تأدية المعنى (الأصلي والمقامي)، والمتتبّع لكتابه يستشفّ نقاطًا وظيفية كثيرة، من ذلك إيمانه أنّ وظيفة اللّغة الأساس إقامة التواصل بين مستعمليها، وأنّ لكلّ مقام مقال، وكذا احتفاؤه بالمتكلّم لأنّه منتج الخطاب ومنجزه، وقد يبني الكلام حسب الحالات التي يكون عليها المتلقي، ثمّ إنّ كتابه (الجزء المتعلّق بعلم البلاغة) فيه بحث عن الحالات المقتضاة لكلّ صورة بنيويّة تورد.

ب-٤- **الفصل الثّالث**:

- النّقد الموجّه إلى الدّرس اللّغوي العربيّ، مرجعه عند **المتوكّل**، إلى إدماجه ضمن الفكر اللّغوي الإنساني ومحاولة موضعته واستثمار أفكاره وتطويرها.
- **المتوكّل** مقتنع أنّ الدرس اللّغوي العربي القديم درس وظيفي، لكن دون إغفال خصائصه ومرتكزاته وظروف إنتاجه.
- لا يرى **المتوكّل** أنّ نظرية نحو اللّغة العربيّة الوظيفي بديل عن الدّرس اللّغوي العربي القديم، لكنّه اكتفى بتبنّي الدّرس الوظيفي الحديث ولم يحمل همّ تطوير الدّرس التّراثي وتنميته.
- المبتدأ في النحو الوظيفي يختلف عن المبتدأ في النحو العربي، ومن ثمة فلا مسوّغ لنقد هذا المفهوم في النّحو الثّاني بمعطيات الأوّل.
- من المفاهيم التي يقترح البحث إضافتها مفهوم مبتدأ ذيل، حيث يكون العنصر مبتدأ من منظور عاملي، ذيل من منظور تداولي؛ مثال ذلك: (جاء أبوه، زيد).
- البدل في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم يتقاطع تقاطعا كبيراً مع مفهوم الذّيل.

- للبدل في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم أغراض كثيرة يحدّدها السّياق الذي يرد فيه، وليست محصورة في غرضين فقط كما ذهب **المتوكّل**.

- يفسّر توزيع الحركة الإعرابيّة التي يأخذها البدل في النّحو الوظيفي عن طريق مبدإ الإرث، وتفسّر في النّحو العربي بأنّ العامل في المبدل منه يتكرّر مع البدل، وهذان التّفسيران يبدوان مختلفين سطحًا لكنهما متماثلان عمقًا؛ إذ لا يمكن تصوّر إرث إلا بالإقرار أنّ الذي يتسبّب في توزيع الحركة على العنصر الموروث هو الذي يتسبّب في توزيع الحركة على العنصر الوارث.

- الظّروف الإنجازيّة موجودة في اللغة العربية القديمة لكن ليس كوجودها في العربيّة المعاصرة، والدّرس النّحوي والبلاغي يستوعبها ويجد لها تخريجًا وتحليلاً مقبولا.

- يعدّ مفهوم الوجه من المفاهيم التي يحتاج إلى أن ينبّه إليها في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم.

- الفاعل والمفعول في نظريّة النّحو الوظيفي يختلفان عن الفاعل والمفعول في نظريّة النّحو العربي، ومن ذلك سوّغ وجود فاعل ومفعول في الجملة الاسميّة في النّحو الوظيفي، بينما لا يسوّغ تصوّره أو وروده في جملة اسميّة في النّحو العربيّ.

- فكرة الضّمير المستتر في مثل (زيد جاء) واللاّصقة الصّفريّة فكرتان مترادفتان.

- النّحاة العرب المتقدّمون لم يسووا بين البنية التي يكون فيها الضّمير مستترًا مع البنية التي يكون فيها الضّمير بارزًا.

- لم يقل النّحاة بعدم جواز دخول (هل) على اسم بعده فعل مطلقًا.

- لم يغفل النّحاة تقديم تفسير وظيفي لظاهرة الإلغاء والتّعليق، وما قدّمه **المتوكّل** لا يختلف اختلافا كبيراً عمّا عالجوه وقدّموه.

- لا مسوّغ لإيراد أنّ ما ذهب إليه النّحاة لتعضيد فكرة التّعليق لا وجود له في العربيّة لأنّ النحاة أدرى بأمور صنعتهم.

- لم يدقّق **المتوكّل** في مفهوم الاستثناء المنقطع عند النّحاة العرب.

- لم يقرّر النّحاة عدم جواز الإتباع في التّام الموجب وجوازه في التّام المنفي تقريرًا اعتباطيًا بل كانوا يصدرون عن وعي وتدقيق.

- لا يمكن رفض جواز عطف فعل على اسم مشتق لوجود ما يعضّده من السّماع.

- لا يمكن قبول فكرة عدم جواز جملة فيها محور مقدّم على جملة فيها بؤرة جديد لوجود ما يسوّغه في كلام العرب.
- نقاط التوافق بين الدرس اللّغوي العربي القديم والدرس الوظيفي كثيرة أبرزها:

أ- الاهتمام بالجوانب التداولية

ب- الربط بين البنية والوظيفة

جـ- تصور النحاة للبدل يوافق تصور الوظيفيين للذيل.

د- مختلف الأبواب النّحوية تتوافق والوظائف الدّلالية في النّحو الوظيفيّ.

- من المفاهيم التي اقترضها **المتوكّل** من الدّرس اللّغوي العربي القديم: وظيفة المنادى، وظيفة المحور المتوسّط بين الفعل والفاعل، التّمثيل للقوى الإنجازية الحرفيّة والمستلزمة، الفرق الوظيفيّ بين استعمال (ما ...إلا) و(إنّما)، النّعت المقطوع ....

ب-٥- **الفصل الرّابع**:

- ميزة النّظريّات اللّسانيّة الحديثة ثراؤها التّنظيريّ وقلّة احتفائها بالتّفعيل التّطبيقي.
- من أبرز المدوّنات التي فعّلت فيها مختلف العلوم التي أفرزها الدّرس اللّغويّ العربي القديم المدوّنات التّفسيريّة.
- تحليل مدوّنة ما من منظور الدّرس اللّغوي العربيّ القديم أو النّحو الوظيفي يوجب الانطلاق من بنيتها السّطحيّة وصولاً إلى بنيتها التّحتيّة (الدّلالة والتّداول).
- بفضل تفعيل مختلف معطيات علوم الدّرس اللغوي العربي تمكن الشّيخ **الطّاهر بن عاشور** في تفسيره من تناول جميع جزئيات الخطاب (الصّرفية والاشتقاقيّة والتّركيبيّة) الموصلة إلى فهم الدّلالات والأغراض.
- من المتوقّع أن تعكس الدّقة التّنظيريّة التي تميّزت بها نظريّة النّحو الوظيفيّ دقّة في تحليل مختلف الخطابات، لكن لا يلبث المحلّل أن يجد صعوبة بالغة في توزيع المفاهيم الوظيفيّة على مختلف وحدات الملفوظ.
- يقابل التّحليل المعجمي للمفردات في الدّرس اللّغويّ العربيّ التّعريف الدّلالي لها في النّحو الوظيفيّ.

- تعويض كلّ تعريف دلاليّ لكل مفردة داخل جملة ما يجعل التمثيل لها يتعقّد تعقيدًا كبيراً.
- قلة التفات النّحو الوظيفي إلى الدّلالة الصّيغيّة للمفردة.
- عدم تبنّي النّحو الوظيفيّ للتّقدير والحذف يجعل من الصّعوبة توجيه كثير من التّراكيب وتحليلها في غياب البديل.
- هناك بعض القضايا التي لم تنضج بعد كمخصّصات فعل الأمر، والتّمثيل لأسلوب الشّرط .... يجعل تقديم تكهّن بتحليلها من الصّعوبة بمكان.
- النّظر إلى بعض المخصّصات دون استحضار خصوصيّاتها الاستعماليّة.

وفي الأخير، لا تدّعي هذه الدّراسة تقديم جديد أو استيفاء الموضوع حقّه، بل هي محاولة قراءة أردت بها المضيّ قدما نحو استجلاء بعض القضايا التي كانت عالقة في ذهني من مثل تحقيق قناعة بكفاية الدرس اللغوي العربي النظرية والتطبيقية، وحمل همّ تطويره ومعرفة النقائص التي تشوبه، والاطلاع على الإضافات التي أتى بها الدّرس اللساني الحديث. أرجو أن لا أكون قد جانبت الصّواب. والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، رواية حفص، (سوريا: دار علوم القرآن، ط١، ١٤٠٥هـ)

أ- المصادر والمراجع (العربية):

٠١- إبراهيم أبو إسحاق الشّاطبي، الموافقات في أصول الشّريعة، ضبطه وشرحه: عبد الله درّاز، (مصر: مطبعة المكتبة التجارية، ، دط، دت).

٠٢- ، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (المملكة العربيّة السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧).

٠٣- أحمد المتوكّل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، (المغرب: دار الهلال العربية، ط١، ١٩٩٣)، ص٨.

٠٤- ، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠٥).

٠٥- ، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، (المغرب:مطبعة الكرامة، ط١، ٢٠٠٥).

٠٦- ، الجملة المركبة في اللغة العربية، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٧).

٠٧- ، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، (المغرب: دار الأمان. الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠١٠).

٠٨- ، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٨٩).

٠٩- ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠٦).

١٠- ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، (المغرب: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٥).

١١- ، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، (المغرب: منشورات عكاظ، ط١، ١٩٩٣).

١٢- ، الوظيفية بين الكلية والنمطية، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠٣).

١٣- ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، (المغرب: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٦).

١٤- ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ١٩٩٥).

١٥- ، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنية المكونّات أو التّمثيل الصرفي التركيبي)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ١٩٩٥).

١٦- ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠١).

١٧- ، قضايا معجمية (المحمولات الفعليّة المشتقّة في اللّغة العربيّة)، (المغرب: اتحاد النّاشرين المغاربة، ط١، ١٩٨٨).

١٨- ، من البنية الحمليّة إلى البنية المكونيّة (الوظيفة المفعول في اللغة العربيّة)، (المغرب: دار الثقافة، ط١، ١٩٨٧).

١٩- أحمد بن يعقوب المغربي، مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، (لبنان: دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٣).

٢٠- إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتّداوليّة للنّظر النّحوي عند سيبويه، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٦).

٢١- امحمد الملاخ، الزّمن في اللّغة العربيّة (بنياته التّركيبيّة والدّلاليّة)، (الجزائر: منشورات الاختلاف ط١، ٢٠٠٩).

٢٢- بدر الدين الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدّمياطي، (مصر: دار الحديث، دط، ٢٠٠٦).

٢٣- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، دط، ١٩٩٠).

٢٤- ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، (مصر: عالم الكتب، دط، ٢٠٠٠).

٢٥- توماس . كون، بنية الثّورات العلميّة، تر: حيدر حاج اسماعيل، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة،ط١، ٢٠٠٧).

٢٦- جاك موشلار وآن روبول، التّداولية اليوم، علم جديد في التّواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط١، ٢٠٠٣).

٢٧- جرهاردهلبش، تطور علم اللغة منذ سنة ١٩٧٠، تر: حسن بحيري، (مصر: زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٧).

٢٨- جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، (مصر: المكتبة التوفيقية، دط، دت).

٢٩- جمال الدين بن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (مصر: دار الطلائع، دط، ٢٠٠٩).

٣٠- جون سورل، العقل واللّغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الواقعيّ)، ترجمة: سعيد الغانمي، (الجزائر: منشورات الاختلاف. المغرب: المركز الثقافي العربي. لبنان: الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٦).

٣١- جون لانكشو أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قنّيني، (المغرب: أفريقيا الشّرق، ط٢، ٢٠٠٨).

٣٢- جون لاينز، اللّغة والمعنى والسّياق، ترجمة: عبّاس صادق الوهاب، (العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٧٨).

٣٣- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات (علم استعمال اللغة)، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١).

٣٤- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة (دراسة تحليلية نقديّة في قضايا التّلقّي وإشكالاته)، (لبنان: دار الكتاب الحديث، ط١، ٢٠٠٩).

٣٥- حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، (الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٩).

٣٦- حسان الباهي، الحوار ومنهجيّة التّفكير النّقدي، (المغرب: أفريقيا الشرق، ط١، ٢٠٠٤).

٣٧- ، اللّغة والمنطق (بحث في المفارقات)، (المغرب: المركز الثقافي العربي، دار الأمان، ط١، ٢٠٠٠) ، ص٥١.

٣٨- حسن خميس الملخ، التّفكير العلمي في النّحو العربي، (الأردن، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢).

٣٩- حمادي صمود، التّفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس (مشروع قراءة)، (تونس: المطبعة الرسمية للجامعة التونسية، ط١، ١٩٨١).

٤٠- خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة (دراسة نحويّة تداوليّة)، (تونس: جامعة منوبة (كلية الآداب)، المؤسسة العربية للتوزيع، ط١، ٢٠٠١).

٤١- رامان سلدن، موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي٨، من الشّكلانية إلى ما بعد البنيوية، ترجمة مجموعة من الباحثين، إشراف: جابر عصفور، (مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠٠٦).

٤٢- رضي الدّين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محي الدين وآخرين، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٢).

٤٣- أبو سعيد الحسن السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١، ٢٠٠٨).

٤٤- شكري المبخوت، توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩).

٤٥- ، دائرة الأعمال اللّغوية (مراجعات ومقترحات)، (لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٠).

٤٦- صلاح اسماعيل عبد الحق، التّحليل اللّغوي عند مدرسة أكسفورد، (لبنان: دار التنوير، ط١، ١٩٩٣).

٤٧- ، نظريّة المعنى في فلسفة بول جرايس، (مصر: الدار المصرية السّعوديّة، ط١، ٢٠٠٥).

٤٨- صلاح الدين زرال، الظّاهرة الدّلاليّة عند علماء العربية القدامى حتّى نهاية القرن الرّابع الهجري، (الجزائر: منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠٠٨).

٤٩- طه عبد الرحمن، اللّسان والميزان (أو التّكوثر العقليّ)، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٨).

٥٠- ، تجديد المنهج في تقويم التراث، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠٠٧).

٥١- ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط٢، ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

٥٢- عبد الجليل مرتاض، في مناهج البحث اللغوي، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠٣).

٥٣- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، (الجزائر: موفم للنشر، ٢٠٠٧).

٥٤- عبد الرحمن بن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، (لبنان: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣).

٥٥- عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للّغويّات العربية، (المغرب: منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان، ط١، ٢٠٠٠).

٥٦- عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاحفي علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (لبنان: دار النفائس، ط٥، ١٩٨٦).

٥٧- عبد الرزاق دوراري، مدخل إلى النّحو التّفريعي التّحويلي (من خلال كتاب تشومسكي (البنى التركيبية) دراسة تحليلية نقدية)، (الجزائر: موفم للنشر، ط١، ٢٠٠٧).

٥٨- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (تونس: الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦).

٥٩- عبد العزيز العماري، أدوات الوصف والتّفسير اللّسانيّة، (المغرب: مطبعة آنفو برينت، ط١، ٢٠٠٤).

٦٠- ، النّظام الزّمني والجهي في اللّغة العربيّة (دراسة لسانيّة)، (المغرب: مطبعة سجلماسة، ط١، ٢٠١٠).

٦١- عبد الفتاح لاشين، التّراكيب النّحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، (المملكة العربية السّعوديّة: دار المريخ، دط، ١٩٨٠).

٦٢- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط١، ١٩٨٥).

٦٣- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي (نماذج تحليليّة جديدة)، (المغرب: دار توبقال للنّشر، ط٢، ١٩٩٩).

٦٤- عبد القادر عبد الجليل، علم اللّسانيات الحديثة، نظم التّحكم وقواعد البيانات، (الأردن: دار صفاء، ط١، ٢٠٠٢).

٦٥- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، (مصر، دار المدني، ط٣، ١٩٩٢).

٦٦- عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، (العراق: دار الرشيد، دط، ١٩٨٢).

٦٧- عبد الله بن دجين السهلي، المنطق اليونانيّ (تأريخه العقدي، وتعريفه، ومنهجه العلمي)، (المملكة العربيّة السعوديّة: مجلّة جامعة الملك سعود، العلوم التربويّة والدّراسات الإسلاميّة (٣)، م٢٠).

٦٨- عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محي الدّين عبد الحميد، (مصر: دار الطلائع، دط، ٢٠٠٩).

٦٩- عبد المجيد جحفة، دلالة الزّمن في العربيّة (دراسة النّسق الزّمني للأفعال)، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط١، ٢٠٠٦).

٧٠- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، (لبنان: دار النهضة العربية، ط١، ١٩٧٩).

٧١- عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، (مصر: المكتبة التوفيقية، دط، دت).

٧٢- عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، إميل بديع يعقوب، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩).

٧٣- عز الدّين المجدوب، المنوال النّحوي العربيّ، (قراءة لسانية جديدة)، (تونس: دار محمد علي الحامي، كليّة الآداب سوسة، ط١، ١٩٩٨).

٧٤- عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتّبيين، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، (لبنان: دار الفكر، ط٢، دت).

٧٥- علالي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، (المملكة العربية السعودية: دار الصيمعي، ط١، ٢٠٠٣).

٧٦- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، (الجزائر: دار الاختلاف. المغرب: دار الأمان. ط١، ٢٠١١).

٧٧- فاضل صالح السّامرائي، معاني النّحو، (الأردن: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٠).

٧٨- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، تر: صالح القرمادي وآخرين، (تونس: الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٥).

٧٩- فرنسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، ترجمة: سعيد علّوش، (المغرب: مركز الإنماء القومي، دط، دت).

٨٠- فؤاد بو علي، الأسس المعرفيّة والمنهجيّة للخطاب النّحوي العربيّ، (الأردن: دار الكتاب الحديث، ط١، ٢٠١١).

٨١- كمال بشر، علم الأصوات، (مصر: دار غريب، ط١، ٢٠٠٠).

٨٢- لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية بمجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط١، ١٩٨٣)،.

٨٣- مجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦ ﻫ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠).

٨٤- مجدي بن صوف، علم الأدب عند السكاكي، (تونس: مسكيلياني للنشر، ط١، ٢٠١٠).

٨٥- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، ط١، ١٩٧٣.

٨٦- محمد أبو ريّان، علي عبد المعطي محمد، أسس المنطق الصّوري ومشكلاته، (لبنان: دار النّهضة العربيّة، ط١، ١٩٧٦).

٨٧- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية (١- أفول اللسانيات الكلية)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠١).

٨٨- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية (٢- اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠٠١).

٨٩- ، نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، (المغرب: دار الأمان، ط١، ٢٠١٠).

٩٠- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، (تونس: جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، ط١، ٢٠٠١).
٩١- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير، (تونس: دار سحنون، دط، دت).
٩٢- محمد بن السراج، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، ط٣، ١٩٩٦).
٩٣- محمد ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، مجدي فتحي السيد، (مصر: المكتبة التوفيقية، دط، دت).
٩٤- محمد جدير، مقاربة وظيفيّة لرواية ضحايا الفجر لميلودي حمدوشي، (المغرب: دار أبي رقراق للطباعة، ط١، ٢٠٠٧).
٩٥- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، (مصر: دار المعرفة الجامعية، ط١، ٢٠٠٢).
٩٦- مساعد بن سليمان الطّيّار، التّفسير اللّغوي للقرآن الكريم، (لبنان: دار ابن الجوزي، دط، دت).
٩٧- مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّساني العربي)، (الجزائر: دار التنوير، ط١، ٢٠٠٨).
٩٨- مصطفى بن حمزة، نظريّة العامل في النّحو العربي (دراسة تأصيليّة وتركيبيّة)، (المغرب: مطبعو النجاح، ط١، ٢٠٠٤).
٩٩- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة).
١٠٠- ، اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، (المغرب: جامعة الحسن الثاني، عين الشق، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم: ٤.
١٠١- موريس آنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، تر: بوزيد صحراوي وآخرين، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ط١، ٢٠٠٤).
١٠٢- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصّل للزّمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط١، ٢٠٠١، دار الكتب العلمية، لبنان.
١٠٣- نعيمة الزهري، الأمر والنّهي في اللغة العربية، (المغرب: مطبعة المعارف الجديدة، سلسلة الأطروحات والرسائل: ٢، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، ط١، ١٩٩٧).
١٠٤- هبة خياري، خصائص الخطاب اللّساني (أعمال ميشال زكريا نموذجا)، (الجزائر: دار الوسام العربي، ط١، ٢٠١١).

ب- **المجلّات والدّوريات:**

١٠٥- خالد ميلاد، المعنى عند البلاغيّين: السّكّاكي نموذجا، مقال منشور ضمن أعمال ندوة: صناعة المعنى وتأويل النص، (تونس: منشورات كلية الآداب، منوبة، ١٩٩٢).

١٠٦- عبد القادر المهيري، كتاب سيبويه بين التّقعيد والوصف، (تونس: حوليات الجامعة التونسية، ع: ١١، ١٩٧٤).

١٠٧- عز الدّين البوشيخي، مفهوم النّموذج اللّساني وشروط بنائه، مقال منشور ضمن أعمال ندوة: اللسانيات واللغة العربية، بين النظرية والتطبيق، (المغرب: جامعة المولى اسماعيل، مكناس، سلسلة الندوات ٤، ١٩٩٢).

١٠٨- عصام نورالدين، نشأة النّحو العربي، (لبنان: مجلة دراسات عربية ،ع٥، ١٩٨٨).

١٠٩- فؤاد بوعلي، الدّرس النّحوي في الخطاب اللّساني المعاصر، (المغرب: مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٠، سبتمبر ٢٠٠٦).

١١٠- المنصف عاشور، ملاحظات في رسالة سيبويه (مقدمة لأصول النّحو النّظريّة)، (تونس: حوليات الجامعة التونسية، ع ٤٦، ٢٠٠٢، كلية الآداب، منّوبة).

ت- **الرّسائل والأطروحات:**

١١١- يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنّحو العربي، (الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في اللّسانيات الوظيفية الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦).

ث- **المراجع بالأجنبية:**

١١٢- Ahmed Moutaouakil, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, (Maroc: Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de rabat, 1982)

١١٣- Dictionnaire de linguistique et des sciences du langue, Gean Dubois et autres, LAROUSSE, paris,edition 1999,p226.

١١٤- Les actes de langage, John R. Searle, Paris, Collection Savoir Herman,1972, nouveau tirage 1996.

ج- **شبكة الانترنيت:**

١١٥- حسن خميس الملخ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، (مقال مأخوذ من شبكة الإنترنيت: www.aljabriabed.net/n96_07khamis.htm.) .

١١٦- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي،العلاقة بين المعنى والإعراب في الدّرس النّحوي، (المملكة العربية السّعوديّة، مجلة جامعة الطائف) مقال منزل من موقعه الإلكتروني: http://www.mohamedrabeea.com/.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدّمة:	**أ- ط**
الباب الأول: نظرية النّحو الوظيفي (فرشها النّظري وجهازها الواصف)........................	**١٠**
مدخل: **اللّسانيات الغربيّة واللّسانيات العربيّة (توصيف الواقع**............................	**١١**
١-الواقع اللّساني بين التّكامل والتّغييب:	١٢
٢- الطّرح الغالب في الواقع اللّساني العربي المعاصر:	١٩
٣- الواقع اللّساني بين الثّبات والتّطوّر:	٢١
٣- ١- الواقع اللّساني الغربي:	٢٢
٣-٢- الواقع اللّسانيّ العربي:	٢٦
الفصل الأوّل: **التّوجّه الوظيفيّ (المفهوم، والمهامّ، والمبادئ):**	**٣١**
١- ضبط حدود التّوجه الوظيفي:	٣٢
٢- أهمّ النّظريّات الوظيفيّة:	٣٥
٣- النّحو الوظيفي (المدلول المصطلحي):	٣٨
٣- ١- مفهوم النّحو:	٣٩
٣-٢- مفهوم الوظيفة:	٤٢
٤- تعريف النّحو الوظيفي:	٤٤
٥- نظرية النّحو الوظيفي لسيمون ديك:	٤٤
٦- النّحو الوظيفي واللّغة العربيّة:	٤٥
٧- مهامّ اللّساني في نموذج النّحو الوظيفي:	٤٧
٨- المبادئ العامّة للتّوجه الوظيفي (التّصوّر المتوكّلي):	٤٩
٩- المفاضلة بين النّظريّات الوظيفيّة:	٦٥

الفصل الثّاني: مفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ (محاولة تأصيل): ٧٢
١- مفهوم الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ: ٧٣
٢- الفعل اللّغوي وما يتّصل به من مفاهيم (دراسة تأصيليّة): ٧٧
٢-١- أوستين وتفنيد المغالطة الوصفيّة: ٨٠
٢-٢- نظريّة أفعال الكلام: ٩٢
أ- فعل القول: ٩٣
ب- الفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازيّ): ٩٥
ج - فعل التّأثير بالقول (لازم فعل القول): ٩٦
٢-٣- اقتراحات سورل في نظريّة أفعال الكلام: ٩٧
٢-٤- التعديلات التي أضافها سورل إلى المقترح الأوستيني: ١٠١
٢-٥- الفعل اللّغوي غير المباشر: ١١٠
٣- أنواع الجملة في نظريّة النّحو الوظيفيّ: ١١٩
٣- ١- أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول: ١٢١
٣-٢- أنواع الجملة حسب نمط تركيبها: **١٢٢**
الفصل الثّالث: **الجهاز الواصف في نظريّة النّحو الوظيفيّ (البنية الحمليّة): ١٢٤**
١- البنية الحمليّة (عناصرها وقواعدها): ١٢٨
١- أ- ضبط مفاهيم المصطلحات الأساس في هذه البنية: ١٢٨
١-أ-١- تعريف البنية الحمليّة: ١٢٨
١-أ-٢- مقولة المحمول المعجميّة: ١٢٩
١-أ-٣- المقولة بين الحدّيّة والمحموليّة: ١٢٩
١-أ-٤- دلالة الحدّ: ١٣١
١-أ-٥- دلالة المحمول: ١٣١
١-أ-٦- الوظائف الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إلى المحمول: ١٣٢

١-أ-٧- الحدود وتحقّق الواقعة: ١٣٤
١-أ-٨- المفاهيم التي تسند إلى حدود المحمول (الموضوعات واللّواحق) وضوابطها: ١٣٥
١-ب- بناء البنية الحمليّة: ١٣٦
١-ب-١- البنية الحمليّة وقواعد الأساس: ١٤٦
١-ب-٢- المفردات الأصول والمفردات المشتقّة: ١٥١
١-ب-٣- القدرة المعجميّة للمتكلّم/ السّامع: ١٥٤
١-ب-٤- بسط الكلام في مبرّرات اختيار أصل الاشتقاق: ١٥٦
١-ب-٥- التّمثيل للمفردات وقواعد تكوين الحدود والمحمولات: ١٥٨
١-ب-٥- ١- كيفيّة التّمثيل للمفردات (المحمولات تخصيصا):..١٦٠
١-ب-٥-٢- قواعد تكوين المحمولات والحدود: ١٦٤
١-ب-٥- ٣- الحدود، تمثيلها وكيفيّة اشتقاقها:..١٦٦
١-ب-٥- ٤- مقيّدات الحدود (دورها وأنواعها):..١٦٩
١-ب-٥- ٥- المخصّصات في نظريّة النّحو الوظيفيّ:..١٧٠
١-ب-٥- ٥-١- المخصّصات المتعلّقة بالحمل: ١٧١
١-ب-٥- ٥-٢- مخصّص المحمول: ١٧٤
١-ب-٥- ٥-٣-مخصّصات الحدود: **١٧٩**
الفصل الرّابع: **الجهاز الواصف في نظريّة النّحو الوظيفيّ (البنية الوظيفيّة والبنية المكونيّة): ١٩١**
١- البنية الوظيفيّة: ١٩٢
أ- الوظائف التّركيبيّة: ١٩٤
ب- الوظائف التّداوليّة: ١٩٦
ب-١- الوظائف التّداوليّة الدّاخليّة: ١٩٨
ب-٢- الوظائف التّداوليّة الخارجيّة: ٢٠٤
٢- البنية المكوّنيّة: ٢٠٨
٢-١-قواعد صياغة المحمول: ٢١٠

٢ -٢-قواعد صياغة الحدود: ٢٢٠
٢-٣-قواعد إسناد الحالات الإعرابية: ٢٣٠
٢-٤- قواعد إدماج المعلّقات ومؤشّرات القوّة الإنجازيّة: ٢٣٨
٢-٥- قواعد الموقعة في نظريّة النّحو الوظيفي:..................................٢٤٧
٢-٦- قواعد إسناد النّبر والتّنغيم: ٢٥٥
الباب الثاني: النّحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي........................٢٦١
مدخل: **وظيفيّة التّراث اللّغوي العربي في كتابات المتوكّل: ٢٦٢**
١- وظيفيّة الدّرس اللّغوي العربيّ القديم من منظور المتوكّل: ٢٦٤
٢- الدّرس اللّغوي العربي القديم والنّظريّة الوظيفيّة المثلى: ٢٧١
٣- إثبات وظيفيّة التّراث: ٢٧٣
٤- التّراث ومعايير النّظريّة المثلى: ٢٧٤
الفصل الأول: **معالم الوظيفيّة في التّراث اللّغويّ العربيّ(الدّرس النّحويّ):** ٢٧٧
١- ملامح الوظيفيّة عند النّحاة العرب: ٢٧٩
١-١- ملامح الوظيفيّة في كتاب سيبويه: ٢٨٦
١-٢- ملامح الوظيفيّة في كتاب معاني النّحو: ٢٩٦
١-٢- ١- النّكرة والمعرفة: ٢٩٨
١-٢- ٢- باب المرفوعات: ٣٠٢
١-٢- ٣- باب المنصوبات: ٣٠٩
١-٢- ٤- باب المخفوضات:..٣١٤
١-٢- ٥- التّوابع: ٣١٦
١-٢- ٦- الأساليب: ٣١٧
الفصل الثّاني: **معالم الوظيفيّة في التّراث اللّغويّ العربيّ (الدّرس البلاغي):** ٣٢٣

١- الملامح الوظيفيّة عند البلاغيّين:	٣٢٤
١-١- ملامح الوظيفيّة عند الجرجاني:	٣٢٧
١-١-١- وظيفة اللّغة:	٣٣٠
١-١-٢- التّواصل:	٣٣٠
١-١-٣- لا نظم بلا تعليق:	٣٣٠
١-١-٤- الوظيفة سابقة على اللفظ:	٣٣١
١-١-٥- النّظم بين المتكلّم والمتلقّي:	٣٣١
١-١-٦- صور الرّبط بين البنية والوظيفة:	٣٣٢
١-٢- ملامح الوظيفيّة عند السّكّاكيّ:	٣٤٤
١-٢-١- الكلام أداة التّواصل والتّبليغ:	٣٤٨
١-٢-٢- التّواصل بالتراكيب لا بالمفردات:	٣٤٨
١-٢-٣- لكلّ مقام مقال:	٣٤٩
١-٢-٤- الكلام والمتكلّم والمتلقّي:	٣٥٠
١-٢-٥- مستويات اللغة عند السّكاكي:	٣٥١
١-٢-٦- صور الرّبط بين البنية والوظيفة:	٣٥٢
الفصل الثّالث: نحو اللّغة العربيّة الوظيفي والدّرس اللّغوي العربيّ القديم (الانتقادات والمؤاخذات/ صور الوفاق):	**٣٦٠**
١- الجوانب المغيّبة في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم (الانتقادات والمؤاخذات):....................	٣٦٣
أ- انتقادات تمسّ جوانب تداوليّة.	٣٦٤
ب- انتقادات تمس جوانب وجهيّة:	٣٨١
ت- انتقادات تمسّ جوانب متفرّقة:	٣٨٣
٢- نقاط الوفاق والاستئناس والاقتراض:	٤٠٠
أ-نقاط توافق متعلّقة بجوانب تداوليّة:	٤٠٠
ب-نقاط توافق متعلّقة بجوانب تركيبيّة (وجهيّة):	٤٠٤
ج-نقاط توافق متعلّقة بجوانب دلاليّة:	٤٠٦

د–نقاط توافق متعلّقة بمسائل متفرّقة: ٤١١
الفصل الرابع: **نحو اللغة العربية الوظيفي والدرس اللغوي العربي القديم** (**بحث في الكفاية التطبيقية**)........**٤١٦**
١–تلمّس الكفاية التّطبيقيّة في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم: ٤١٩
أ– نموذج سورة الأعلى: ٤١٩
١– المفردات: ٤٢١
٢– التّراكيب: ٤٢٤
ب– نموذج سورة قريش:...٤٢٨
١– المفردات: ٤٢٨
٢– التّراكيب: ٤٢٩
٢– تلمّس الكفاية التّطبيقيّة في النّحو الوظيفيّ: ٤٣١
أ– نموذج سورة الأعلى: ٤٣٣
ب– نموذج سورة قريش: ٤٣٨
خاتمة: **٤٤٠**
قائمة المصادر والمراجع: **٤٥٠**
فهرس الموضوعات: **٤٥٩**

ملخّص:

من المعلوم أنّ التّطوير مرهون بالفهم الدّقيق للشّيء المراد تطويره ثمّ تجاوزه إلى البحث عن الزّوايا التي لم تعالج فيه. ويعدّ الدّرس اللّغوي العربي القديم من أبرز الموضوعات التي قوربت من مناح متعدّدة أبرز في خضمها كفاءته وأصالته، إلّا أنّه لم يُقدَّم أي تطوير فيه يمكن أن يُنتَبه إليه بسبب عدم الانطلاق من تفهّمه وإدراك أصوله ومبادئه، ثمّ بسبب الإسقاط التّجريبي الذي لا يكاد يتجاوز بعض عناصره ومعالمه، ويسعى هذا البحث إلى تناول إحدى الدّراسات الجادّة التي حاولت أن تقيم حوارا مع الدّرس اللّغوي العربيّ دون تقزيم أو تضخيم، محاولة الاستفادة من الجهود المقدّمة فيه، ومنبّهة على السّقطات التي ترى أنّه قد وقع فيها.

الكلمات المفاتيح: النّحو، الوظيفة، البلاغة، المقام، اللّغة، الجملة، الكفاية التّطبيقيّة.

résumé:

Il va sans dire que tout développement dépend de la bonne compréhension de l’objet que l’on veut développer, ensuite le dépasser pour l’analyser sous d’autres angles. Ainsi, l’ancien cours linguistique arabe est l’un des sujets qui ont été étudié selon différents points de vue pour mettre en exergue son efficacité et son originalité. Mais il n’a jamais été développé parce qu’on l’a jamais compris ni rendu compte de ses origines et de ses principes. C’est également à cause de la projection empirique qui ne dépasse presque pas quelques-uns de ses éléments et de ses aspects. Cette recherche a pour objectif d’analyser l’une des études sérieuses qui a tenté d’approcher méticuleusement le cours linguistique arabe en essayant de bénéficier des efforts de ce cours et en attirant l’attention sur ce qu’elle y voit comme défauts.

Mots-clés : Grammaire – fonction – rhétorique – contexte – langue – phrase – compétence pratique.